





جامعـــة الإسكندرية
كلية الآداب
قسم الجغرافيـــا

العمران في دولة الكويت

دراسة في جغرافية التنمية

دراسة مقدمة من
خالد حريميس فلاح العازمي
لنيل درجة الدكتوراه فى الآداب
قسم الجغرافيا

إشـــــراف

أ.د. جودة حسنين جودة
أستاذ الجغرافية الطبيعية
بكلية الآداب
جامعة الإسكندرية

د. محمد فريد أحمد فتحي
أستاذ مساعد جغرافية العمران
بكلية الآداب
جامعة الإسكندرية



بسم الله الرحمن الرحيم

لا يُكَلّفُ اللهُ نَفْساً إلاَّ وُسْعَهَا ، لَـهَا مَـا كَسَـبَتْ وَعَلَيْهَـا ماكْتَسَبَتْ ، رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إن نّسِـينَا أَوْ أَخْطَأْنَـا ، رَبَّنَـا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الّذِينَ مِنْ قَبْلِنَـا ، رَبَّنَـا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَالاَطَاقَةَ لَنَا بِهَ ، وَاْعفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وارْحَمْنَـا أَنْـتَ مَوْلاَنَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ .

صدق الله العظيم

(سورة البقرة / الآية 286)



شكر وتقدير

فإن من الواجب أن أتقدم بالشكر لكل من له فضل علي في المساعدة بإنجاز هذا العمل المتواضع .

وأود أن أشكر جامعة الإسكندرية ، التي قبلتنى طالباً للدكتوراه ، وأتاحت لي الفرصة للدراسة وإكمال طموحي وشغفي في طلب العلم .

كما أتقدم بوافر الشكر للأستاذ الدكتور جودة حسنين جودة ، والأستاذ الدكتور محمد فريد أحمد فتحي على تفضلهما بالإشراف على هذه الدراسة ، وعلى جهودهما التي بذلوها من خلال التوجيه والمتابعة المستمرة التى أثمرت هذه الدراسة بصورتها الحالية .

كما اتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور فتحى محمد أبوعيانة أستاذ الجغرافية البشرية في جامعة الإسكندرية ورئيس جامعة بيروت السابق ، والأستاذ الدكتور أحمد حسن إبراهيم عميد كلية الآداب جامعة القاهرة على تفضلهما بقراءة الرسالة ومناقشتها ، جزاهم الله عنى خير الجزاء .

وأتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور وليد عبدالله المنيس من قسم الجغرافيا في جامعة الكويت ، على جهوده المستمرة من خلال النصح والتوجيه الذى أفادني كثيراً أثناء إعداد هذا العمل .

وأتقدم بوافر شكري للدكتور بدر محمد الأنصاري من قسم علم النفس في جامعة الكويت على مابذله من جهد كبير من خلال مساهمته في الإشراف على العمل في التحليل الإحصائي للدراسة .

كما لايفوتني أن أشكر الأستاذ الدكتور مصطفى حنفى الشلقاني من قسم الإحصاء وبحوث العمليات كلية العلوم جامعة الكويت على جهوده التي أفادتني كثيرا خلال إعداد الدراسة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة الدكتورة أمل يوسف العذبي الصباح الأستاذة بقسم الجغرافيا ورئيسة تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت على جهودها التي أفادتني كثيرا .

واتقدم بوافر شكري للدكتور على جواد الصايغ المستشار الثقافي بسفارة دولة الكويت بالقاهرة ، وإلى الأخ مانع المطيري وكيل وزارة مجلس الأمة على جهودهما التي بذلوها في تذليل الصعاب أمام الباحث أثناء فترة الدراسة .

كما أود أن اشكر جميع أفراد المجموعة التى قامت بمساعدة الباحث في توزيع وجمع الاستبانة وجمع البيانات من الوزارات والمؤسسات في الدولة وأخص بالشكر الأخ خلف خالد الدواي ، والأخ محمود الصادق محمود ، والأخ عبدالناصر جاد سليمان ، والأخ إبراهيم شاهين ، والأخ أحمد بدار ، كما اتقدم بالشكر والعرفان إلى اناس كثر آثرت الاحتفاظ بأسماءهم . راجيا من الله أن أكون وفقت في إبرازها بالشكل المناسب .

والله ولي التوفيق ،،،



قائمة المحتويات


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)









قائمة الجداول




Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قائمة الأشكال







قائمة الصور



مُقَدِّمَة



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمــــة :

ينطبق على الكويت مصطلح المدينة – الدولة City State إذ كانت المدينة داخـــل السور هي محور ارتكازها بالمقارنـــة مع القرى الساحلية والواحات التابعة لها التـــي لـــم يكن لها أسوار . وقد ظهرت كمركز بشرى فى القرن الثامن عشر ، وقد تكون ذلك التجمع البشرى من خلال الهجرات السكانية من شبه الجزيرة العربية بشكل أساســـي والمنـــاطق الأخرى المجاورة ، إضافة إلى وجود بعض التجمعات الصغيرة التى كانت مستقرة علـــى ساحل البحر بما يعرف بالكوت قديما . وارتبطت الحياة بصورة مباشرة بالبحر كمصـــدر أساسى للرزق عن طريق الصيد وتجارة اللؤلؤ ، واتسم الطابع العمرانى السائد للمدينة بمـا تتسم به المدن العربية الإسلامية القديمة ، والتى تتميز بوجود المبانى المتلاصقة والطرقات المتعرجة الضيقة (الأزقة) والأسوار العالية التى تظلل الطرقات ، والبيـــوت ذات الطـــابق الواحد مع ارتفاع الجدران المجاورة للوقاية من حرارة الشمس طـــوال النـــهار ، وكـــانت المساكن ملائمة للظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية ، باتسامها بفنـــاء مكشـــوف عرف بالحوش يبنى حوله عناصر الكتلة العمرانية ومرافقها . وشهدت البلدة حوالى ثلاثـــة أسوار كل سور يتسع نطاقه مع اتساع البلدة وكان آخرها السور الذى أنشىء عـــام 1919 وعرف بسور الكويت ويحتوى على خمس بوابات للحماية من الأخطار الخارجية . وفـــى عام 1946 خرجت أول شحنة نفطية من البلاد ، ومنذ ذلك التاريخ بدأ النفط يلعـــب دورا أساسيا فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانيـــة .

صاحب التطور الحضاري فى الكويت فى البدايات تخطيط عمرانى بسيط خال مـــن التعقيد يقوم على تحقيق الضرورات ، وبعد ذلك دخلت البلاد مرحلة التخطيط الحضـــرى المدروس حيث استدعت شركات متخصصة أوروبية بالدرجة الأولى للقيام بإعداد الخطـط الهيكلية ، مما غير وجه البلاد وحولها من مدينة عربية بكل سماتها إلـــى مدينـــة عربيـــة يتخللها العناصر والسمات الغربية . ولقد مرت التنمية العمرانية فى الكويـــت بتطـــورات متتالية نتيجة هذا النمو الاقتصادى السريع والتبدل الاجتماعى الواسع .



وبالمقارنة مع الكثير من الدول فى العالم فإن التخطيط العمراني فى دولة الكويت بدأ منذ الخمسينيات كتخطيط مدروس ، أخذ أشكالا عدة على مستويات مختلفة وقد مر بمرحلتين :

المرحلة الأولى : قبل اكتشاف النفط وهى مرحلة النمو العمراني منذ نشأة الكويت حتى عام 1952 ، (وهو العام الذى ظهر فيه أول مخطط هيكلى حضرى تقوم به أستشارية أجنبية) ، وكانت تتسم بالتخطيط المحلى من خلال المؤسسات الحكومية والشعبية ، وقد صاحبها ظهور المجلس البلدى منذ 1929 .

المرحلة الثانية : بعد اكتشاف النفط فى الخمسينيات وتحديدا تعتبر نقطة البداية لهذه المرحلة عام 1952 وعرفت بالمرحلة العمرانية الحديثة ، وكانت مرحلة تتميز بالتخطيط المدروس بفروعه وأشكاله المعروفة ، وقد أحدثت المرحلة الثانية نقلة نوعية فى شكل وعناصر المدينة القديمة الكويت العاصمة والمناطق الحضرية الجديدة فى الكويت ، ولعل السبب يرجع إلى دخول المخطط الأجنبى الذى نقل معه أفكاره واتجاهاته الغربية ، إضافة إلى عدم إدراك متخذى القرار فى تلك الفترة إلى ماسوف يحدثه هذا التخطيط من فجوة بين الماضى والمستقبل . إضافة إلى تغير هياكل المبانى التى صاحبت هذه الخطط والتى جاءت على نمط غربى دخيل على البيئة العمرانية الكويتية .

وقد ركزت هذه الدراسة على تتبع نتائج التنمية العمرانية والبشرية والاقتصادية من خلال خطط التنمية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية ومن خلال وسائل قياس التنمية البشرية ، واحتوت الدراسة على سبعة فصول بعد المقدمة يتناول الفصل الأول منها التطور التاريخي للعمران في الكويت ، وتم استعراض مكونات المدينة العمرانية في مرحلتي العمران قبل اكتشاف النفط وبعد اكتشاف النفط مع مناقشة العوامل المؤثرة في التنمية العمرانية في هاتين المرحلتين .



أما الفصل الثاني فقد تناول البناء الديموغرافي للمراكز العمرانية من خلال الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان مع استعراض المستقبل السكاني في دولة الكويت .

ويعالج الفصل الثالث التركيب الوظيفي للمراكز العمرانية وذلك باستعراض التركيب الوظيفي الحالي للعمران في مركز مدينة الكويت Central Business District (CBD) ، واستعراض التركيب الوظيفي الحالي للأمتداد الحضري لمدينة الكويت الكبرى .

ويختص الفصل الرابع بدراسة التخطيط العمراني وعناصره عن طريق استعراض الخطط العمرانية للسنوات 1952-1967 -1970-1977-1983-1997 مع إبراز الاتجاهات والمزايا والعيوب لهذه المخططات وتقييم لأهدافها وفلسفاتها .

ويدرس الفصل الخامس مشكلات التخطيط العمراني والتنمية ويتناول نتائج البحث الميداني والاستبيان الخاص بجوانب التنمية العمرانية والبشرية والاقتصادية ، حيث احتوت الأستبانة على 100 فرض خاص بجوانب التنمية المختلفة وتم توزيعها على 300 فرد من أفراد العينة في الجهات الحكومية والقطاع الخاص ، والتي لها علاقة مباشرة بجوانب التنمية العمرانية والبشرية والاقتصادية ، وتم تحليل نتائج الدراسة إحصائيا من خلال النسب المئوية للتكرارات باستخدام الحاسوب عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS-PC .

أما الفصل السادس فيدرس أنماط التنمية العمرانية في دولة الكويت من خلال تصنيف هيئة الأمم المتحدة للدول على أساس التنمية البشرية مع استعراض وتقييم لخطه التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعدة لدولة الكويت للسنوات 95/1996-99/2000 .

وأخيراً جاء الفصل السابع خاتمة لهذه الدراسة ، حيث تناول مناقشة نتائجها والتوصيات لجوانب التنمية العمرانية والبشرية والاقتصادية ، منتهي إلى دراسة تناولت مستقبل التنمية في دولة الكويت .



الدراسات السابقة :

يعتبر التخطيط العمراني من الموضوعات التي نالت قدراً كبيراً من البحث سـواء على المستوى المحلى أو الإقليمي أو العالمي ، لما له من أهمية فى وضع الإستراتيجيات للامتدادات العمرانية وتحديد اتجاهاتها وأبعادها . ولعل من الصعب حصر كل تلك الدراسات والوقوف على أهم ماجاءت به . لكننا نستطيع أن ندرج بعض الدراسات التى تم التوصل إليها من خلال البحث والتقصى فى المراجع المتاحة ، والتى تمس موضوع الدراسة بصورة أو بأخرى ، وهى على النحو التالى :

من أبرز الدراسات التى تمس موضوع البحث بصورة مباشرة ، تقارير ودراسات الخطط الهيكلية التى قام بوضعها الأستشاريون الذين كلفوا بإعداد الخطط العمرانية لدولة الكويت ، ولعل أهم هذه الدراسات مايأتى :

أ – المخطط الهيكلى الأول للمستشار البريطانى مينبوريو وسبنسلى وماكفارلين Minporio- Spencely and Macfarlane (1952) .

ب – مخطط البلدية للتنمية وهو عبارة عن تجميع لعدة دراسات تنظيمية قامت بها إدارة التنظيم (1967) .

جـ – المخطط الهيكلى الثانى للمستشار البريطانى كولن بيوكانن وشركاه C. Buckanan (1970) .

د – إعادة التطوير الأولى للمخطط الهيكلى الثانى للمستشار البريطانى شانكلاند كوكس وشركاه Shankland Cox (1977) .

هـ – إعادة التطوير الثانية للمخطط الهيكلى الثانى للمستشار البريطانى كولن بيوكانن C. Buckanan (1983) .

و – المخطط الهيكلى الثالث ، للمرزوق وأتكنز Atkenz بالتعاون مع شانكلاند كوكس Shankland Cox (1997) .

ولقد وضعت هذه الخطط كامل تصوراتها لمدينة الكويت والإمتداد العمراني لـها وفق أبعاد طويلة الأجل تصل إلى عام 2015 ، يتخللها وقفات قصيرة الأجل ومتوسطة لتقديرات السكان والعمالة والموارد ونحو ذلك . كذلك توقعات أساسية للسكان والأنشطة المختلفة لـهم خلال تلك الحقبة الزمنية . وقد وضعت هذه المخططات خططا طبيعية قومية شاملة



ومخططات هيكلية للمناطق الحضرية ، إضافة إلى مخططات عامة لمركز المدينة وذلك فـــى كل المخططات على حد سواء ، لتقصى جوانب التغيرات المختلفة فى هذه الأماكن .

ومن جهة أخرى هناك دراسات خاصة عالجت موضوع التخطيط العمرانـــى فـى الكويت ومن بينها الدراسات التى تتصل بموضوع الدراسة بصورة مباشرة والتى أعدتــها بلدية الكويت تحت عنوان " التطور والعمران فى الكويت " (1980) [1] . وقـــد تطرقـت الدراسة إلى مراحل التخطيط العمرانى بصورة موجزة قبل وبعد اكتشاف النفط من خـــلال مرحلتين مرحلة النمو العمراني قبل ظهور البلدية ومرحلة النمو الحديث التـــى عــاصرت ظهور البلدية وماتبعها حتى عام 1980 .

وهناك دراسة لجورج ســـابا شـــبر George Saba, Shiber (1964) عنوانــها " التحضر في مدينة الكويت ، دراسة نقدية تحليلية وثائقية[2] " ، وتطرقت الدراســـة إلـــى التطور الحضري لمدينة الكويت منذ نشأتها حتى بداية التخطيط العمراني الحديث في عـــام 1952 ، والذى صاحب ظهور النفط .

أما دراسة فريث ونستون Freeth & Winstone (1972) بعنـــوان : " الكويــت الواقع والتأملات[3] " فقد تطرقت إلى تطور مدينة الكويت داخل السور ، مع الإشارة إلـــى أشكال وتصاميم المساكن القديمة .

وهناك دراسة للموسى (1981) عنوانها " التطور العمرانى والتخطيط فى الكويــت[4]" وتطرقت إلى التطور العمرانى فى الكويت مع إبراز دور البلدية فـــى مراحـــل التخطيـــط العمرانى المصاحب للنقلة الاقتصادية ، نتيجة استغلال عائدات النفط التى تزايدت بصـــورة سريعة جدا بعد تصدير أول شحنة نفطية عام 1946 وماتلى ذلك .

---

(1) بلدية الكويت : التطور والعمران في الكويت ، 1980 ، الكويت .

(2) Shiber, George Saba : The Kuwait Urbanization, Decumenationl Analysis Critique, 1964, Kuwait.

(3) Freeth Z. & Winstone V. : Kuwait, Prospect and Reality, 1972, U. K.

(4) الموسى ، عبدالرســـول على : التطـــور العمراني والتخطيط في الكويت ، كاظمـــة للنشـــر والترجمـــة والتوزيع ، 1981 ، الكويت .



وهناك دراسة مهمة مختصرة لـ عبدالاله أبوعياش (1981) تحت عنوان " التطور الحضري واستراتيجيات التخطيط في الكويت[1] " ، حيث اهتمت بالتطور الحضري في الكويت من خلال استراتيجيات الخطط العمرانية 1952 – 1967 – 1970 .

أما دراسة أحمد حسن إبراهيم (1982) فهي مفصلة تحت عنوان " مدينة الكويت دراسة فى جغرافية المدن[2] " .

ومن جهة أخرى هناك دراسة تتصل بموضوع البحث مباشرة وعالجت موضوع التخطيط العمرانى ، هى الدراسة التى قام بها وليد المنيس فى عام (1985) تحت عنوان " التخطيط الحضرى والإقليمي[3] " ، وقد أشارت إلى مرحلتى التخطيط فى الكويت قبل وبعد اكتشاف النفط .

ومن الدراسات التى عالجت النمو العمراني فى الكويت وإظهار أبعاده ، دراسة أمل يوسف العذبى الصباح (1990) تحت عنوان " النفط والنمو الحضرى بدولة الكويت " دراسة حضرية [4].

أما الدراسة التى قام بها الباحث في عام (1995)[5] ، تحت عنوان "التخطيط العمرانى فى دولة الكويت دراسة تحليلية للخطط الهيكلية 1977-1983 " ، فقد درست خطتي 1977 و 1983 بشئ من التفصيل .

---

(1) أبوعياش ، عبدالأله : التطور الحضري واستراتيجيات التخطيط في الكويت ، المجلة الجغرافية الكويتية ، العدد 27 ، جامعة الكويت ، 1981 ، الكويت .

(2) إبراهيم ، أحمد حسن : مدينة الكويت : دراسة في جغرافية المدن ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 7 ، جامعة الكويت ، 1982 ، الكويت ، (وهي رسالة دكتوراه منشورة) .

(3) المنيس ، وليد عبدالله : التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة الكويت ، 1985 ، الكويت .

(4) الصباح ، أمل يوسف العذبي : النفط والنمو الحضري بدولة الكويت – دراسة حضرية ، حولية كلية الآداب ، الحولية 11 ، الرسالة 67 ، جامعة الكويت ، 1990 ، الكويت .

(5) العازمي ، خالد حريميس : التخطيط العمراني في دولة الكويت دراسة تحليلية للخطط الهيكلية 1977-1983 ، رسالة دبلوم غير منشورة ، جامعة الخليج العربي ، 1995 ، البحرين .



ومن أحدث الدراسات التى تناولت موضوع التخطيط الحضرى فى دولة الكويت والتى لها صلة بموضوع بحثنا ، تلك الدراسة التى قام بها وليد المنيس (1996) تحت عنوان " البنية الحضرية لمدينة الكويت ملامح المدينة الكبرى[1] " .

أما دراسة وليد المنيس (1996) تحت عنوان " خصائص التخطيط الحضرى فى الكويت ، دراسة للسمات والمؤثرات الغربية[2] " . فقد تطرقت إلى أنواع التخطيط الحضرى ومكوناته بالمقارنة مع التخطيط الحضرى فى الكويت ، مع بيان معوقات التخطيط الحضرى فى الدول النامية بالمقارنة مع الكويت .

من جهة أخرى هناك دراسة أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (United Nations Environment Programe & World Health Organiztion, 1992) تحت عنوان " التحضر وتلوث الهواء فى المدن المليونية فى العالم " Urban Air Pollution in Megacities of the World [3] . وتطرقت الدراسة إلى أنواع التلوث فى المدن الكبيرة .

أما الدراسات التي تناولت موضوع التنمية الاقتصادية والبشرية فهي كثيرة ومتشعبة وتناولها كثير من المتخصصين في الاجتماع والجغرافيا والاقتصاد وبعض العلوم الأخرى ، ومن هذه الدراسات التى تمس موضوع البحث بصورة مباشرة دراسة محمد عمر الفرا (1974) تحت عنوان "التنمية الاقتصادية في دولة الكويت -دراسة جغرافية تحليلية[4] – حيث تناولت التخطيط والتنمية في المجالات الصناعية والبشرية وركزت الدراسة على قطاع الصناعات غير البترولية في الكويت والتنمية الزراعية .

---

(1) المنيس ، وليد عبدالله : البنية الحضرية لمدينة الكويت ملامح المدينة الكبرى ، مجلة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، المجلد 56 ، العدد 2 ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1996 ، ج.م.ع .

(2) المنيس ، وليد عبدالله : خصائص التخطيط الحضري في الكويت دراسة للسمات والمؤثرات الغربية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 24 ، العدد الثاني ، جامعة الكويت ، 1996 ، الكويت .

(3) United Nations Environment Programme, World health, Organization : Regional Office for west Asia, Urban Air Pollution in Megacities of the World, 1992, U.S.A.

(4) الفرا ، محمد على عمر : التنمية الاقتصادية في دولة الكويت ، دراسة جغرافية تحليلية ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1974 ، الكويت



من جهة أخرى هناك دراسة محمد همام الهاشمي وآخـرون (1993) تحت عنـوان " مبادى التغيير الاجتماعي والتنمية وتطبيقات على المجتمع الكويتي "[1] وبحثت الدراسـة في جوانب التغيير الاجتماعي والتنمية العمرانية والاجتماعية وركـزت الدراسـة علـى الإسكان الحكومي وإيجاد الحلول للسياسات الإسكانية في دولة الكويت .

ملاحظات على الدراسات السابقة :

من خلال ماتم عرضه من دراسات تمس موضوع الدراسة من قريب أو من بعيـد ، أتضح للباحث أن معظم هذه الدراسات سواء كانت على المستوى الحكومى أو الخـاص ، أنها غطت جوانب هامة فى التخطيط العمرانى فى الكويت، ولعلها أغفلت بعض الجوانـب الأخرى كالبيئة المحلية وعلاقتها الوطيدة بالتخطيط ، سـواء كـانت البيئـة الطبيعيـة أو الاجتماعية أو الاقتصادية . إضافة إلى أنها لم تعط البيئة أعنى العمرانية الاهتمام الكـافى من خلال البحث فى مراحل التخطيط العمرانى فى الكويت ، ولعل البيئة العمرانيـة تعـد الأساس لأي دراسة خاصة بالتخطيط فى أي قطر من الأقطار ، لأنها الركيزة التى يعتـد بها أثناء إعداد الخطط. ونظرا لأن الدراسات البيئية أخذة فى النمو فإن ذلك يعطى أهميـة لدراستنا التى سوف تعطى البيئة المحلية الاجتماعية والاقتصادية مزيداً مـن الاهتمـام ، كأساس للتنمية العمرانية مع دراسة مستفيضة للنمو السكانى وتتبع مراحل التخطيـط منـذ بدايته ، وصولا إلى أحدث الخطط العمرانية الجارى العمل بها أو التى مازالت قيد الدراسة فى دولة الكويت ، مع بيان المشاكل التي نتجت عن التخطيط والتنمية واستعراض أنمـاط التنمية في دولة الكويت .

أهمية البحث :

التخطيط العمرانى هو الوسيلة المتبعة فى أي بلد فى العالم لتوجيه التنمية العمرانيـة مع تحديد استخدامات الأراضى المختلفة ، وبما أن للتخطيط العمراني أثراً كبـيراً علـى تكوين البيئة الحضرية للكويت منذ بدايته عام 1952 ، عندما بدأت العوائد النفطية تنعكـس

---

(1) الهاشمي ، محمد همام ، وآخرون : مبادئ التغيير الاجتماعي والتنميـة وتطبيقات على المجتمع الكويـتي ، دار القلم الكويت ، 1993 ، الكويت .



مؤثراتها على النواحى المختلفة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المكونة لمدينة الكويت ، وبما أن عمر التخطيط فى الكويت لايزيد عن نصف قرن تقريبا ومازال يعد حديثا مقارنة بدول العالم الآخرى ، لذلك برزت فكرة هذه الدراسة للبحث والتحليل فى مسار الخطط العمرانية المطبقة فى الكويت ، لمعرفة أوجه المزايا والسلبيات ومعرفة مدى إمكانية تطبيق هذه الخطط على الواقع ، مع محاولة دراسة البيئات المحلية الاجتماعية والاقتصادية ، وربطها بتوجهات هذه الخطط ، مع معرفة مدى ملائمة هذه الخطط للبيئة المحلية ، للوصول إلى نتائج لعلها تكون مكملة لما قد تم بحثه فى الدراسات السابقة لهذا الموضوع ، ولعلها تساعد المخططين أثناء الإعداد لخطط التنمية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية المستقبلية لدولة الكويت .

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى مايلى :

1- دراسة التطور التاريخي للعمران في دولة الكويت في مرحلتى العمران قبل اكتشاف النفط وبعد اكتشافه ، وتحديد أهم النتائج المترتبة على التنمية العمرانية .

2- دراسة استخدامات الأراضي فى الكويت مع دراسة أثر التخطيط العمراني الحديث وبيان التغيرات التي أحدثها بها .

3- دراسة المشاكل التي أفرزتها الخطط العمرانية الاجتماعية والاقتصادية في الكويت ، مع تحديد المزايا والعيوب .

4- دراسة أنماط التنمية العمرانية والبشرية والاقتصادية ، ومعرفة مدى التقدم في هذه الجوانب .

منهج البحث وأساليب جمع المعلومات :

المنهج :

من خلال أهداف هذه الدراسة يتضح أن الأهداف متشعبة ، وذلك يستلزم استخدام المنهج التاريخى لتتبع ظاهرة النمو العمرانى فى الكويت منذ البدايات ، وكذلك المنهج



الوصفى لتحديد مسار الخطط العمرانية مع بيان الأهداف والبيانات المتوفرة عن طريق الدراسة المكتبية والميدانية .

أساليب جمع المعلومات :

الدراسة المكتبية المستفيضة لجمع المعلومات حول الظاهرة المدروسة ، والدراسة الميدانية عن طريق الملاحظة المباشرة وإعداد الصور والخرائط للتخطيط العمراني ومساراته ، أما الأسلوب الإحصائى التحليلى فتم استخدامه فى تحليل البيانات الإحصائية ، من خلال القياس بالطرق الإحصائية التى تساعد على دراسة الظاهرة المدروسة ، وتم تحليل نتائج الدراسة إحصائيا من خلال النسب المئوية للتكرارات باستخدام الحاسب الآلي عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Personal Computer . ولتحقيق أغراض الدراسة الميدانية استخدم الباحث نموذج استبانة يحتوي على 100 فرض على هيئة أسئلة تختص بجوانب التنمية العمرانية والبشرية والاقتصادية . ولقياس مستوى التنمية البشرية في دولة الكويت مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي استخدم الباحث مقاييس التنمية البشرية التابع لهيئة الأمم المتحدة لعام 1999 .

برامج الكمبيوتر المستخدمة في الدراسة :

- برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS وتم استخدامه في رسم بعض خرائط الدراسة .

وتم استخدام بعض البرامج الآخرى وهي :

- برنامج كورال درو Coral Drwo .
- برنامج فوتوشوب Photo Shop .
- نظام الانترنت Internet .

معوقات الدراسة :

1- عدم تعاون كثير من المواطنين ممن أجريت معهم المقابلات ، والذين وزعت عليهم الاستبانة ، مما أدى إلى إهمال كثير منها .
2- اتساع الدراسة وتعدد جوانبها ، مما جعل الباحث يتوسع في بعض الجوانب ويقتضب في جوانب أخرى من منظور الشعور بأنها لن تؤثر بشكل مباشر على موضوع الدراسة .



تعريف التخطيط ومجالاته :

المخطط يعنى الطريق والشارع وموضع الحي ، أما الخطة بالكسر فتعنى من خطها لنفسه واختطها بمعنى أنه وضع عليها علامة وحجزها لنفسه وهى فكرة مثبتة بالرسم أو الكتابة فى حالة الخط تدل دلالة تامة على مايقصد فى الصورة أو الرسم أو اللوح المكتوب من المعنى والموضوع(1) .

وقد حاول كثير من المتخصصين وضع تعريف للتخطيط أو التخطيط الحضري ، أو عن مجالات التخطيط وأنواعه . وحتى نستطيع التوصل إلى مفهوم واضح للتخطيط لابد أن نستعرض بعض التعريفات التى تخص التخطيط وأنواعه .

لقد عرف واترسون Waterson 1965 التخطيط " أنه فى جوهره محاولة منظمة ، إرادية ومستمرة ، لاختيار أفضل البدائل المتاحة ، وهى إعمال الفكر فى التعامل مع الحقائق والمواقف ، كما هى والبحث عن سبيل لحل المشكلات ، ويعتبر التخطيط هو التطبيق العقلانى للمعرفة الإنسانية ، على عملية الوصول إلى قرارات تستخدم كأساس للعمل الإنساني "(2) .

وكذلك سكفر Schaffer 1970 عرف التخطيط بأنه بالدرجة الأولى اتخاذ قرار ، حيث قال " بغض النظر عما في أذهاننا ، حين نتحدث عن التخطيط ، فلابد أن يدور تفكيرنا حول اتخاذ القرار ، ومن ثم فهناك طريق أفضل بالنسبة لإتخاذ القرار ، وذلك بالعمل على الأخذ فى الحسبان ببيانات أكثر عن الأحداث والنتائج ، التى تمتد كثيرا إلى المستقبل " .

وذكرت كونيرز Conyers 1972 " أن التخطيط يتضمن اتخاذ القرارات واختيارات عن أفضل السبل لاستخدام الموارد المتاحة ، لتحقيق أهداف معينة فى وقت ما فى المستقبل ، ويستخدم مصطلح الموارد فى هذا الإطار ليشمل الموارد الطبيعية ، وقوة العمل (تسمى أحيانا الموارد البشرية) ورأس المال (المباني والشركات والمعدات .. الخ) والتمويل "(3) .

---

(1) الفيروز أبادي : القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة ، 1996 ، ص 370 ، بيروت ، لبنان .

(2) Conyers Diana, : An Introduction to Social Planning in the Third world, 1972, p. 26 .

(3) Conyers Diana: Ibid, p. 56 – 60, U.S.A .



وعرف بنهاكير Beenhakker 1980 التخطيط بقوله " أنه من العمـــل علـــى أداء الأمور المستقبلية"[1] .

أما هارنجتون Harington 1989 فيعرف التخطيط بأنه نشاط بشرى يشمل أنواعـــا كثيرة من الخطط ويرمى إلى تحقيق الصالح العام [2] .

وعرف هول Hall 1992 التخطيط بأنه " نشاط عام يرمى إلى جعل الأداء مرتبـــا ومنظما ، مما يؤدى إلى إنجاز الأهداف المحدودة ، ويقوم على عمـــل مكتـــوب معـــزز بالإسقاطات الإحصائية ، والتمثيل الرياضى ، والتقييم الكمى ، والأشكال المرسومة التـــى توضح العلاقة بين أجزاء الخطة المختلفة ، وقد يحتاج إلى ترجمة هذه الأهداف إلى واقـــع مادى محسوس إذا دعت الضرورة "[3] .

أما ديفز وراكودى Devas & Rakodi 1993 فقد وضعا تعريفين للتخطيط إحداهمـا قديم والآخر حديث ، فالقديم عندهم هو " فن برمجة أو تدريج استخدام المكـــان ، وأمـــاكن المبانى بالعلاقة مع النقل " أما تعريف التخطيط المعاصر فـــهو " مراحـــل تحديـــد اتخـــاذ القرارات المستقبلية من خلال الخيارات المتاحة "[4] .

ومن خلال استعراض بعض تعريفات التخطيط يمكن تعريف التخطيط بأنــــه الأداة التى يمكن من خلالها فتح آفاق جديدة للتغير نحو الأفضل عبر أهـــداف تكـــون واضحـــة ومحددة ومرنة ، واعتمادا على كمية الموارد المتاحة ووفق سياسة حكيمـــة نحـــو الإدارة الفعالة مع وجود قرار سياسى قادر بكل الأحوال على اتخاذ القرار فى الوقت المناسب مـــن أجل مستقبل أفضل .

أما التخطيط العمرانى الذى نعنى بدراسته ، فيهدف إلى السيطرة على إطار المدينة أو القرية أو البلدة فى ضوء مايتوفر من إمكانيات اجتماعية واقتصادية وطبيعيـــة وسياســـية ويختص هذا النوع من التخطيط فى استعمالات الأرض والكثافـــة الســـكانية وارتفاعـــات

---

(1) Beenhakker, A : A System for Development Planning and Budgeting, 1980, p. 22, U.K .

(2) Herington, J. : Planning Processes, An Introduction for Geographers, 1989, p 1-2, U.S.A .

(3) Hall, Peter : Urban & Regional Planning, London, 1992, p 1, U.K .

(4) Deaves, N. & Rakodi, C. : Managing Fast Growing Cities, 1993, p. 41, U.K .



المباني ونسبة تغطية الأرض بالمبانى وتخطيط الموضع وتصميم مشروعات البنية الأساسية وتصميم مشروعات الخدمة العامة ومشروعات الإسكان وشبكات الطرق . ويمر التخطيط العمرانى بأربعة مراحل تخطيطية تبدأ بمرحلة التخطيط العام ويقصد به الخطوط العامة التى توجه عمليات التنمية العمرانية لاستعمالات الأرض الرئيسية وتشمل هذه المرحلة التخطيط الهيكلي . ويعنى تحديد الأهداف والاستراتيجيات طويلة المدى ومحددات النمو فى المدينة والمناطق المحيطة ثم التخطيط التمهيدي ويشمل دراسة الأنظمة التمهيدية لتخطيط المواقع ذات الأهمية الكبيرة فى المدينة ، ثم تخطيط الكفاية الدفاعية ويعنى بمواجهة المشاكل أثناء الخطة من خلال إعداد حلول للمشاكل المتوقع حدوثها(1) .

أما المرحلة الثانية التى يمر بها التخطيط العمراني فهى مرحلة التصميم العمراني ويتم فى هذه المرحلة إعداد تخطيط تفصيلى للمناطق التى يتكون منها التخطيط العام للمدينة وقراها . أما المرحلة الثالثة فهى مرحلة التصميم البيئي ويهتم بتنسيق المواقع ومدى ملاءمتها للبيئة المحيطة بها . وتختص المرحلة الرابعة بتخطيط المشروع من خلال تخطيط المشاريع المتخصصة كمشاريع المباني أو المشاريع التجارية أو الصناعية أو غير ذلك(2) .

وبما أن التخطيط العمراني متعدد التخصصات ، إضافة إلى اتساع البيئات الحضرية وتعدد المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية ، لذا فأنه يستلزم أن يضم الجهاز التخطيطي فى أي بلد تخصصات عدة كالهندسة والجغرافيا والاقتصاد والزراعة والجيولوجيا والإدارة والمحاسبة والحاسب الآلي والرسم والتصميم والقانون والاجتماع والتاريخ والبيئة .

لقد زاد الإهتمام بالتخطيط العمراني مع بداية العقد السادس والسابع من القرن العشرين فى شتى بقاع المعمورة ، ومن أسباب هذا الاهتمام المتزايد محاولة السيطرة على النمو الحضري وتحديد اتجاهاته فيما يخدم متطلبات السكان من خلال توفير أفضل أساليب

---

(1) Goodman, William & Eris Freund : Principles and Practice of Urban Planning, City Manager, 1988, p. 12 – 15, U.S.A .

(2) حيدر ، فاروق عباس : تخطيط المدن والقرى ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ص 25 ، 1994 ، الإسكندرية ، ج.م.ع .



الحياة والمعيشة . وقد ساعد على هذا الاهتمام توسع المدن وإنتشـــارها المتسـارع فـــى العقدين الأخيرين من هذا القرن ، وظهور مدن المتروبولس Metropolis مدن العواصم أو المدن العملاقة Magapolis وهذه الأخيرة نتاج للتلاحم المتروبوليتانى . وكان من نتاج هذا التوسع الحضرى ظهور كثير من مشاكل المدن المعاصرة كمشكلة الغذاء وازدحام المرور ومشكلة السكن وانتشار الجريمة وماشابه ذلك[1] .

ويشير أنجوتى Angotti إلى أن هناك اتجاهات فى التخطيط المعاصر تحـــذر مـــن الانتشار الحضرى الضخم والمطالبة بالعودة إلى العمران المقبول والمحدود الإنتشـــار[2] . لذلـــك فقـــد اهتمـــت الدراســـات التخطيطيـــة المعـــاصرة بالظـــاهرة المتروبوليتانيـــة Metropolitanization ، حيـــث ذكـــر جـــيراردت Girardet أن المـــدن الضخمـــة المتروبوليتانية تستهلك ولاتنتج وسوف تحول العالم إلى صحراء بجورها علـــى المـــوارد الطبيعية واستهلاكها[3]، وطالبت دراسة جيراردت بمحاولة إخضـــاع المـــدن للحـــد مـــن انتشارها .

المفاهيم العامة للتنمية :

يصادف الباحث في مجال التنمية العديد من المفهومات التي تتصل اتصالا مباشـــرا بمجال العمل الجماعي ، ويساهم تحديد المقصود بهذه المفهومات مساهمة فعالة في إيجـــاد اتجاه واحد إلى حد كبير بين الباحثين في مختلف المجالات ، إذ أن التنمية تتطلب تعـــاون وتضافر جهود العديد من المتخصصين في مجالات مختلفة اجتماعية واقتصادية وعمرانيـــة وسياسية وغيرها .

وقد استخدم مفهوم التنمية في بعض المجتمعات استخدامات مختلفة ، ونتيجـــة للتعدد في استخدام هذا المفهوم كان من الصعوبة بمكان وضع حدود فاصلة بين هـــذه

---

(1) المنيس ، وليد عبدالله : مصدر سابق ، مجلة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، المجلـــد 56 ، العـــدد 2 ، 1996 ، ص 9 ، ج.م.ع .

(2) Angotti, Thomas : Metropolis 2000, 1993, p. 147, U.S.A .

(3) Girardet, H. : Cities, 1992, p. 11, U.K.



الاستخدامات والوصول إلى تعريف جامع مانع ، يشمل إطارها الواسع من الأنشطة والأهداف المتشعبة .

وعلى أي حال فإن جميع المفاهيم الخاصة بجوانب التنمية تتفق من حيث إنها تهدف إلى تحقيق مطلب إنساني واحد وهو أن يجد الإنسان ما يكفيه ليعيش حياة كريمة ويؤدى دوره في المجتمع بما يتفق وقدراته وإمكانياته ، فضلا عن تنمية هذه القدرات حتى يمكنه استغلال موارد المجتمع الذى يعيش فيه وحتى يمكنه أن يعيش في بيئته ومجتمعه دون أن يجذبه سواه .

وقد واجهت أهداف التنمية كثيراً من الصعوبات في مراحل التطبيق في كثير من المجتمعات ، من أهمها نقص الموارد البشرية والمادية ونقص البرامج الخاصة بتدريب القادة القادرين على المشاركة الإيجابية في تنفيذ البرامج والمشروعات المختلفة .

وقد بدأت تنمية المجتمع تتخذ مكانها في كثير من المجتمعات النامية بعد أن استعانت بها الحكومة كوسيلة للربط بين المجتمع القومي والمحلى ، وبالتالي تقوية المجتمع ككل وتدعيمه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . وإذا حاولنا معرفة كلمة تنمية في قواميس اللغة العربية فإن كلمة تنمية الشيء بوجه عام جاءت من " نمى " بمعنى جعله ناميا وإنماء الشيء بمعنى زاده ، وإنما نموا بمعنى زاد وكثر(1) ولكن مدلول التنمية في لغتنا المعاصرة لا تكفيه هذه المعاني فالتنمية متشعبة الأهداف والمجالات ، كالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها . فالتنمية تعنى بصفة عامه ديناميكية في الحركة وتبعد عن الاعتراف بالأمر الواقع أو قبول الوضع الاستاتيكى ، ويكون التغير محور عملها ويكون التعديل جوهر مفهومها ، ويرمى التغير إلي الأفضل فالتنمية سواء فرضت على المجتمع أو نبعت منه فإن النتيجة واحدة هى تنمية المجتمع وتنظيمه(2) .

(1) الفيروز ابادى : مصدر سابق ، ص 1727 ، بيروت ، لبنان .

(2) الجوهري ، يسري عبد الرازق : جغرافية التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1996 ، ص 13 ، الإسكندرية ، ج.م.ع.



وبهذا الشكل فإن التنمية عملية اجتماعية هدفها الانتقال بالمجتمع من حالة مرغوب عنها إلى حاله أخرى مرغوب فيها ، وتشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ولا يمكن أن تحقق التنمية السريعة في أي بلد ما لم تتوفر قيادة أمينة مستنيرة على جميع المستويات ، تتحمل المسئولية بصدق وتؤمن بالتنمية وتسعى إلى تحقيقها بالتعاون مع قاعدة شعبية راغبة فيها ، فيكون الساسة ورجال الاقتصاد والتعليم والإعلام ورجال الأعمال والفنيين والعمال راغبين حقا في التنمية وعلى وعي بمضمونها وأهدافها ومتقبلين نتائجها .

وضعت منظمة الأمم المتحدة في عام 1955 تعريف للتنمية بأنها " العمليات التي عن طريقها يمكن توجيه جهود المواطنين والحكومة ، لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية ، ومساعدتها على المساهمة في تقدم المجتمع بأقصى طاقة ممكنة "(1) .

ولقد حاول كثير من المتخصصين وضع تعريف للتنمية ، فقد عرف هودر Hodder 1974 التنمية بأنها " حسن اتخاذ القرار لتعيين الموارد البيئية واختيار الأساليب واتباع النماذج وانتهاج سياسة النمو المتكافئ ، بالإضافة إلى تحديد الأهداف النسبية لقطاعات الإنتاج والخدمات "(2) .

أما براون Brown 1988 فيرى أن التنمية هي " عملية متكاملة تتم من خلال تغييرات شاملة في كل من البنية الاجتماعية والاتجاهات والمفاهيم القومية ، التي من شأنها أن توظف موارد البيئة الطبيعية التوظيف الاقتصادي الأمثل ، وتتحقق التنمية بزيادة معدلات النمو وضمان عدالة التوزيع في آن واحد "(3) .

---

(1) U. N. P: p 14-15, 1955, U.S.A.

(2) Hodder, B., w., and Lee, R., : Economic Geography, London, 1974, p.66, U. K.

(3) Brown, L. A. : Reflections third world Development, Clark University Massachuse Hes, 1988, p. 260, U.S. A .



وقد عرف الإبراهيم 1989 التنمية بأنها " عملية تغير شامل للقوى الإنسانية والمادية تسير في اتجاه محدد لتحقيق أهداف مرسومة ، وعلى هذا الأساس فهي عملية تغيير اجتماعي مقصود ، كما أنها في الوقت نفسه عملية تغير تلقائية فهي إذن عملية تغيير وتغير في نفس الوقت "(1) .

وتشير الكثير من الكتابات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة إلى الاختلاف بين مفهومي النمو Growth والتنمية Development ، فمفهوم النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة ، كالزيادة في النسبة المئوية للمتعلمين والمتعلمات ، إلى مجموع السكان دلالة على النمو الاجتماعي في مجال التعليم . أما التنمية فتعني تغيرات بنيوية في المجتمعات التي تأخذ بها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ولا تتوقف عند هذا التغير الكمي وإنما تقتضي تعديلات في طبيعة الهيكل التعليمي القائم فالتنمية هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة ، عبر فترة من الزمن بينما النمو غالبا ما يكون ناتجا عن التغير التلقائي التدريجي(2) .

والتنمية الشاملة تعنى التغيير البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية ، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع(3) .

أما التنمية المستدامة Sustainability Development فتهدف إلى تلبية حاجات ومتطلبات الحاضر ، دون الإخلال بالقدرة على تلبية حاجات ومتطلبات المستقبل ويشمل هذا النوع من التنمية التمويل ودراسة التكنولوجيا الملائمة للبيئة ، وتقييم المخاطر وأخيرا الوقاية من التلوث(4) .

---

(1) الإبراهيم ، حسن على : الكويت والمستقبل : التنمية والتعليم وجها لوجه ، 1989 ، ص 29 ، الكويت .

(2) أنظر مثلا :

A – Kaftan, M. Fadhil : Economic Development, 1984, P. 22-24 . Iraq.

B – Bauer, P. T: The Economics of Development and Planning, New Delhi, 1978, P. 19-20 INDIA .

(3) Killick, T: Policy Economics, London, Heinemann 1981, P. 3 . U. K.

(4) The World Bank : World Development Report, Oxford University Press, 1982, p. 66, U.S.A.



ومن خلال استعراض تعريفات التنمية يمكن تصور تعريفا شاملاً للتنميـــة " بأنـــها عمليات تغيير شاملة قائمة على دراسات أساسية اجتماعيـــة واقتصاديـــة دقيقـــة للمـــوارد البشرية والطبيعية حاضرا ومستقبلا للمجتمع ، باستخدام أحـــدث الوســـائل التكنولوجيـــة وبتكاتف جميع أجهزة الدولة وبذل أقصى الجهود والطاقات المتاحة ، والتي من شـــأنها أن تدفع المجتمع نحو تحقيق الأفضل للوصول إلى التغيير المطلوب " .



الفصل الأول

التطور التاريخي للعمران في الكويت



محتويات الفصل



1-1 تمهيـــــد :

تقع دولة الكويت في الزاوية الشمالية الغربيـــة من الخليج العربي بين دائرتي عـــرض 28 ، 30 درجة شمالا وبين خطى الطول 46 ، 49 درجة شرقا على وجـــه التقريـــب ، أمـــا حدودها السياسية فيحدها من الشمال والشمال الغربي العراق ومن الجنوب والجنوب الغربـــي المملكة العربية السعودية ، وتبلغ مساحة الدولة 17818 كيلو مترا مربعا . وذلك الموقع يضعها في إطار الإقليم الصحراوي .

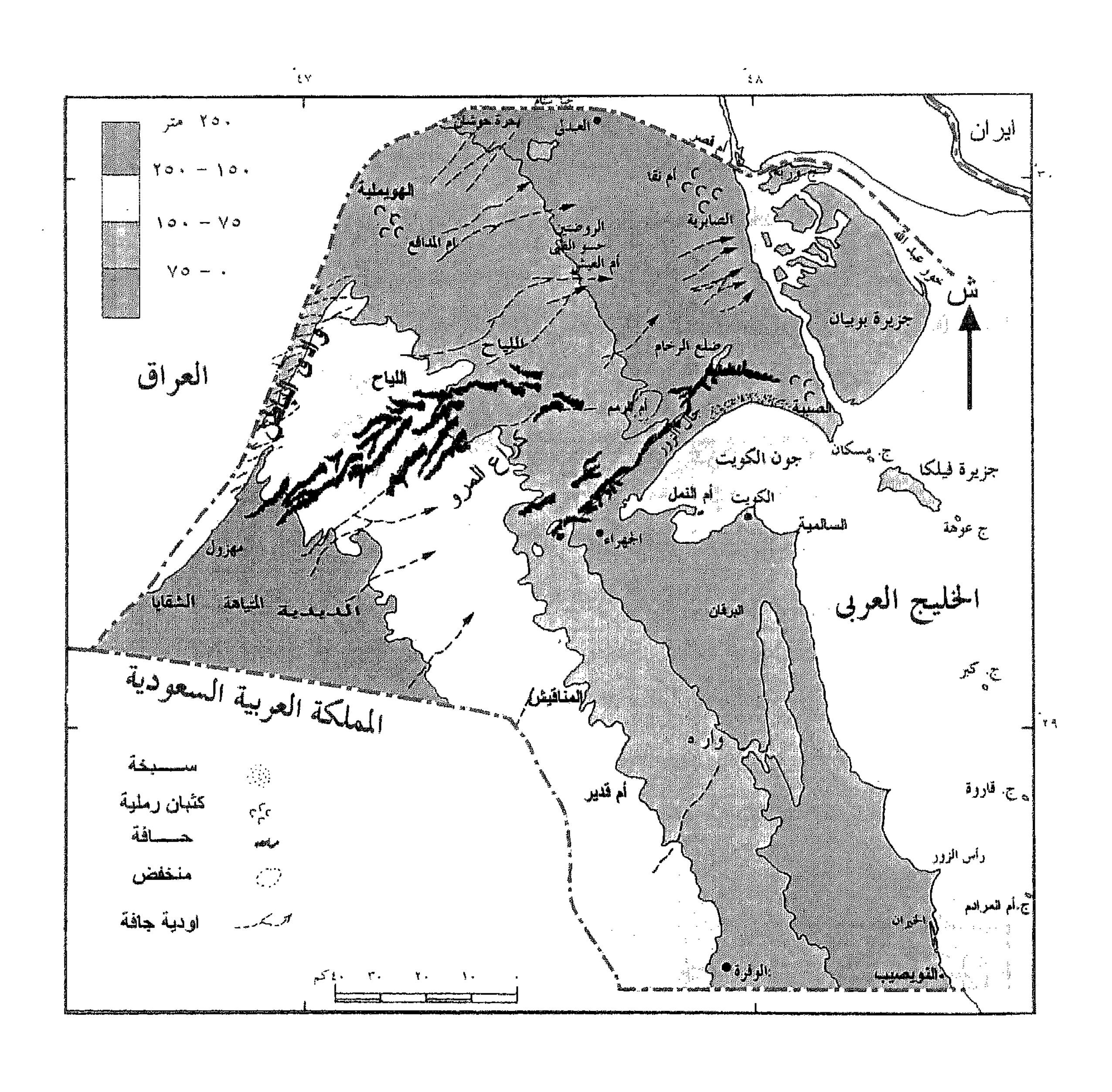
وتقع مدينه الكويت على جون صالح للملاحة يعرف بجون الكويت ويمتد في مواجهـــة ساحلها عدة جزر من أهمها جزيرتي بوبيان وفيلكا وهما تابعتان لدولة الكويت يوضـــح ذلـــك الشكل (1 –1) . وبشكل عام يتكون سطح الكويت من سهول رملية منبسطة تتخللـــها بعـــض التلال قليلة الارتفاع وينحدر السطح انحداراً تدريجياً نحو الشرق يوضح ذلك الشـــكل (1– 2) . واغلب هذه السهول تغطيها رواسب الحصى والرمل نتيجة لعامل الريـــاح وعوامـــل التعريـــة الأخرى ، وأهم الظاهرات التضاريسية في الكويت تلال جال الزور وهى امتداد للهضبة الشـــمالية من أرض الكويت ، وتقع شمال جون الكويت ويصل أقصى ارتفاع لها إلى نحو 145 مـــترا فـــوق مستوى سطح البحر ، ثم تلال الأحمدي في جنوب مدينة الكويت ووادي البـــاطن غربـــي مدينـــة الكويت ومنخفض الدبدبة في الوسط الغربي من الكويت ويوضحهما الشكل (1– 2) .

ومن البديهي أن للملامح الطبوغرافية أثر واضح فـــي تحديـد المراكـــز العمرانيـــة وانتشارها ولعل هذا يتضح من خلال انتشار المراكز العمرانية في مكان دون أخـــر . ومـــن الأسباب الأساسية التي تحول دون انتشار المراكز العمرانية العوائق الطبيعية ، والتي قد تعوق نظام النقل والمواصلات إضافة إلي التكاليف الباهظـــة التي قد يحتاج لـــها لإزالـــة العوائـــق الطبيعية ، إضافة إلى اللوائح التخطيطية التي تحدد مواقع النمو العمراني ، ولـــهذه الأســـباب مجتمعة فقد تركز العمران في الكويت في الجزء الجنوبي من الجون ابتداء من مدينة الكويـــت العاصمة ، وذلك لصلاحية الجون للملاحة ليسهل عملية الاتصال بينها وبين العالم من ناحيـــة واستواء السطح من ناحية أخرى ، كما أنه يمد المستوطنة الأولي بحماية طبيعيـــة فـــي ظـــل الجون . وقد مكنها هذا الموقع من النمو بسهولة ويسر في جميع الاتجاهات حيـــث تـــتدرج أرض الكويت في الارتفاع العام كلما اتجهنا من الساحل شرقا إلي الغرب والجنوب الغربـــي . وقد ارتبط عمران المدينة ونموه التدريجي لاحقا في المرحلة الأولي ارتباطاَ أساسيا بالمناطق



الشكل (1 –1) خريطة الكويت السياسية وأهم المواقع .





الشكل (1 – 2) المظاهر الطبوغرافية لدولة الكويت .



المستوية قليلة الانحدار على طول الساحل شمالا وشرقا . إلا أنـــه بظـــهور عوائـــق جديـــده كالمناطق النفطية التي تحول دون الامتداد نحو الداخل بصورة متصلة فقد أدى ذلك إلي تقييـــد اتجاهات النمو العمراني نحو الداخل وأدى أيضا إلى تطور مفهوم المدن التوابع أو المراكـــز العمرانية المستقلة كما سيأتي عند الحديث عن النمو العمراني بالعلاقة إلى الخطط العمرانية .

وقد ساعد موقع الكويت الفلكي أن يجعلها ضمن الأقاليم شبة المدارية الصحراوية التـــي تتميز بدفئها في الشتاء وشدة حرارتها في الصيف ، وللموقع كذلك أثر كبير في جعلها ضمـــن المناخ القاري من جهة وتحديد الزاوية التي تسقط بها أشعة الشمس وتحديد طول الليل والنـــهار من جهة أخري وبالتالي طول ساعات سطوع الشمس على مدار السنة . وقـــد ســـاعد موقـــع الكويت الجغرافي بالنسبة للمسطحات المائية في الاستفادة من مظاهر المناخ البحري من الخليج العربي ويتلخص ذلك عندما تسود الرياح القادمة من الخليج العربي ويعرف ذلك بنسيم البحر ، ويصاحب هذه الرياح زيادة رطوبة الهواء وظهـــور الضبـــاب (النـــدى) وانخفـــاض المـــدى الحراري ، وقد ساعد صغر مساحة الكويت في سرعة إنتشار التغيرات الجوية فـــي مختلـــف أجزاء البلاد إضافة إلى عدم وجود تباين مناخي كبير بين أجزائها ، وهـــى بذلـــك تخضـــع لأحوال جوية واحدة تقريبا . أما فيما يخص السطح فكما ذكر آنفا أنه يمتاز بالبساطة ولذا فإنـــه لا يلعب دورا رئيسيا في مناخ البلاد .

وبشكل عام فإن مناخ الكويت يتسم بارتفاع درجات الحرارة التي تصـــل فـــي بعـــض الأحيان إلي 50 درجة مئوية صيفا ، وبالفروق الحرارية الكبيرة بين الصيف والشتاء والليـــل والنهار إضافة إلي شحة الأمطار ، أما الرياح السائدة على الكويت معظم أيام السنة فهي الرياح الشمالية والشمالية الغربية التي تهب صيفا وشتاء ، أيضا هناك الرياح الجنوبيـــة والجنوبيـــة الشرقية وتهب أيضا في فترات الصيف والشتاء ، ومن سمات هذه الرياح السائدة فى الصيـــف التخفيف من حدة الحرارة ، أما في فصل الشتاء فتصبح في بعض الأحيـــان شـــديدة الـــبرودة ويصاحبها عند هبوبها من الشمال الغربي سحب كثيفة ، وبشكل عام فقـــد دلـــت كثـــير مـــن الدراسات المتعلقة بالبيئة وبالصحة الوقائية ، أن مناخ الكويت صحي ويتمـــيز بجفافـــه وقلـــة رطوبته وقد ساعد على ذلك نسبة التبخر العالية وقلة الأمطار ، التي ربما تكون مساعدة فـــي نقل كثير من الأوبئة وغيرها في مواقع أخرى من العالم حيث تتوطن الأوبئة فيها[1] .

---

(1) أنظر ، العجمي ضاري وعز وصفر ، محمود : مدخل إلى علم المناخ والجغرافيا المناخيـــة ، مكتبـــة الفلاح ، 1987 ، ص 232-234 ، الكويت .



ويلاحظ على مناخ الكويت الانتقال السريع بين الصيف والشتاء والعكس ، ويرجع ذلك إلى أن الكويت تقع ضمن إقليم المناخ الصحراوي الذي يتميز بهذه الميزة ويتضح ذلك من خلال قِصَر فصلي الخريف والربيع . وتقسم بذلك السنة في الأقاليم الصحراوية إلى قسمين فصل الصيف وفصل الشتاء ، وفي الكويت يطول فصل الصيف عنه في الشتاء فيمتد الأول لسبعة شهور ، أما فصل الشتاء فيمتد إلى خمسة شهور ويكاد يختفي فصلى الربيع والخريف بين هذين الفصلين لقصرهما .

أما الموارد المائية في دولة الكويت فهي شحيحة فطالما يعاني السكان منذ القدم من قلتها وارتفاع ملوحتها . وتنحصر مياه الكويت الطبيعية والصالحة للاستهلاك الأدمي والاستهلاكات الأخرى في حقول الروضتين وأم العيش والصليبية والعبدلية(1) . حيث يقع حقلى الروضتين وأم العيش في شمال مدينة الكويت ، ويقع حقل الصليبية غرب مدينة الكويت ، أما حقل العبدلية فيقع في جنوب غرب مدينة الكويت . بالإضافة إلي مجموعة الأبار الضحلة والمتفرقة في الجزء الشرقي من أراضى دولة الكويت .

ولقد حاولت الكويت القضاء على مشكلة قلة المياه من خلال إنشاء محطات التقطير لمياه البحر فأنشأت أول محطة تقطير فى الكويت عام 1948 في مدينه الأحمدي ثم محطة تقطير الشويخ والشعيبة .

1 – 1 – 1 البيئة والتنمية العمرانية

احتل الهاجس البيئي في السنوات الأخيرة اهتمام مخططي المدن وصناع القرار في كثير من دول العالم ، ولعل أبرز مظاهر هذا الاهتمام على النطاق العالمي انعقاد مؤتمر البيئة والتنمية في البرازيل في شهر يونيو 1992 برعاية هيئة الأمم المتحدة U. N ، أما على المستوى المحلى فقد تركز الاهتمام على قضايا البيئة وعلاقتها بالتخطيط بشتى أشكاله . ونذكر على سبيل المثال إنشاء الحكومة للهيئة العامة للبيئة في عام 1995 لمتابعة شتي الأمور البيئية المصاحبة لسير الركب التنموي .

وقبل الحديث عن التخطيط العمراني وعلاقته بالضوابط البيئية لابد لنا أن نفرق بين مصطلحين هما " تخطيط المدن " و" البيئة " ، فقد اتفق كثير من الباحثين على مصطلح شامل

(1) القناعي يوسف بن عيسي : صفحات من تاريخ الكويت ، ذات السلاسل ، 1968، ص70–72، الكويت .



لتخطيط المدن وهو " محاولة الوصول إلى ترتيب مناسب لاستخدام الأراضي و تحديد مواقع الأنشطة داخل المدينة وإقامة شبكة مناسبة للشوارع التي تحقق أكبر فائدة لحركة السكان وبما يؤدى الى اختيار مواقع مناسبة لاستخدامات الأراضي لتوفير الإحساس بالراحة والجمال لسكان المدينة "[1] أما مصطلح البيئة فيعنى من خلال ما جاء في أعلان مؤتمر أستوكهلم 1972 "كل شيء يحيط بالإنسان " وأن البيئة تنقسم إلي قسمين هما[2] :

- البيئة الطبيعية ويقصد بها كل ما يحيط بالإنسان من عناصر ومعطيات طبيعية حية أو غير حية أي ليس للإنسان أي دخل في وجودها
- البيئة المشيدة أو البشرية فيقصد بها كل العناصر البيئية التي ساهم الإنسان في وجودها من خلال استغلال للموارد الطبيعية أو البيئة الطبيعية .

ومن خلال عرض تعريفيّ مصطلح تخطيط المدن ومصطلح البيئة ، يمكن وضع تعريفا لمصطلح " التخطيط العمرانى البيئي " ويعنى " ترتيب استخدامات الأراضى وتحديد مواقع الأنشطة داخل المدن ، وإعداد شبكة شوارع مناسبة مع مايتلاءم ومعطيات البيئة الطبيعية والحضرية ، والمحافظة عليها بغية الوصول إلى أفضل الاستخدامات التى يستطيع الإنسان أن يعيش بها وتوفر له الراحة والجمال والهواء النقي " .

وعلى الرغم من اختلاف الاتجاهات والآراء حول علاقة العمران بالبيئة الجغرافية ، فإن الإنسان لم ينجح رغم تقدمه الكبير في قهر البيئة الطبيعية والتغلب على معوقاتها ، بالإضافة إلى دور العامل البشرى فى المظاهر العمرانية المختلفة ، حيث إن البيئة الطبيعية تهيئ للإنسان أماكن متعددة ذات خصائص ومميزات تمكنه من الاستقرار ، وهو صاحب القرار الذى يختار المكان وفقا لرغبته ومصلحته بغية الوصول إلى عوامل الراحة والأمان والاستقرار ، لذا فإن تنمية العمران تتأثر بنوعين من العوامل هى ، العوامل الطبيعية والعوامل البشرية ، وتتمثل العوامل الطبيعية فى الموقع والتركيب الجيولوجي والسطح ، إضافة إلى المناخ والنبات الطبيعي ، أيضا تتأثر التنمية العمرانية بالعوامل الاقتصادية المتمثلة في رأس المال والمعطيات الاقتصادية الطبيعية ، كذلك يتأثر العمران بالعوامل البشرية من خلال أعداد السكان الذين سوف يتم التخطيط لهم وكيفية توزيعهم وكثافتهم ، بالإضافة إلى مستواهم

---

(1) انظر ، إسماعيل ، أحمد على : دراسات في جغرافية المدن ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، 1995 ، ص 17-30 ، القاهرة ، ج.م.ع .

(2) United Nations Environment Programme & World Health : p 10-11, 1992, U.S.A.



الحضاري والثقافي المتمثل فى كيفيـة تعاملهم مع التخطيط وفق المعطيات المحلية المحيطـة . وتتأثر العوامل الاقتصادية بالعوامل الطبيعية والعوامل البشـرية ، ويتمثل ذلك من خلال تأثير الجانب الاقتصادي بالمعطيات الطبيعية التى تعد الركيزة التى يرتكز عليها ، أما تأثير العـامل البشرى فيتمثل ذلك فى الطرق والأساليب التى يتم استخدامها من قبل الأفراد في اسـتغلال المعطيات الطبيعية وتحويلها إلى عوامل اقتصادية منتجة . وقد يدخل فـى الجـانب البشـري إمكانية استخدام السبل التكنولوجية لتسخير المعطيات المحيطة وتحويلها إلى رأس المال .

وتتأثر المدن بالعوامل الطبيعية من خلال الموضع الذي هو جزء محدود من الموقـع ، وتم ذلك من خلال تأثر موضع المدينة التي شيدت عليه بالخصائص الطبيعية للموقـع العـام المحيط بهذا الموضع ، ويتطلب ذلك دراسة السطح من حيث المناسيب ومايتعلق بالانحدارات . كذلك يتطلب دراسة التركيب الجيولوجي لمعرفة نوع الصخر ودرجـة صلابتـه ، ومنـاطق المعادن وغيرها ذات القيمة الاقتصادية كالنفط ، إضافة إلى دراسة المياه الجوفية وأثره علـى بناء المنشـآت والتربة ومدى قوتها لإقامة تلك المنشآت . أما المناخ فله الدور الرئيسـي فـي الدراسة لتخطيط المدن من حيث اتجاه الرياح ودرجة الحرارة والرطوبة ، ويؤثر اتجاه الريـح في تشكيل الأحياء السكنية من حيث دخول وخروج الهواء منها وإليها ، إضافة إلـى تصـاميم فتحات المداخل والمخارج للأبواب والنوافذ ، بالإضافة إلى أثره في تحديد مواقع إقامة المصانع والورش التى تخرج منها الملوثات البيئية والمواد ذات الرائحة غير المحببة والضارة على سـاكني المدن المحيطة . أما أثر الحرارة والرطوبة فيتمثل في التصاميم السكنية وغيرها التى تصمم لتلائـم طبيعة مناخ البلاد من خلال ارتفاع وانخفاض درجات الحرارة وكميات الرطوبة المتوفرة .

وكثيرا ماتكون عناصر الموضع هى التى أدت بالإنسان إلى اختيار البقعة التـى يقيـم عليها مدينة من بين المواضع الأخرى في الموقع الواحد . وقد نجد أن خصائص الموقع تتعلـق عامة بالعلاقات بين المدينة ومايحيط بها من أجزاء ، سواء كانت على مستوى إقليمي محـدود أو على مستوى قارى أحيانا في حالة المدن الكبرى ، على حين تكون خصـائص الموضـع مرتبطة بجوانب محلية ومباشرة[1] .

أما فيما يتعلق بالناحية البشرية والاقتصادية فالخطط العمرانية يجـب أن تعمـل علـى تحسين الظروف المعيشية ، والعمل في داخل المدينة وتسهيل حركـة السـكان فـي الذهـاب

---

(1) إسماعيل ، أحمد على : مصدر سابق ، ص 258 – 259 .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والعودة من وإلى أعمالهم ، بالإضافة إلى التخفيف من الازدحام وتوفير المساكن الملائمة للشروط الصحية للسكان . ومحاولة توفير مطالب المعيشة والاحتياجات اليومية لقاطنى المدينة ، ومحاولة زيادة التطور الاقتصادي للمدينة بإنشاء مراكز تجارية وخلق مجالات جديدة للعمل والإنتاج مع موازنة حركة النقل والمواصلات في داخل المدينة[1] .

إن ظاهرة التحضر المصاحبة لإنشاء العمران ، قد تكون لها قيمة مؤثرة في مستوى التلوث الذى يحدث في المدن في عصرنا الحالي ، ذلك أن من نتاجها تمركز بعض الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية في مساحات صغيرة نسبيا ، مما يؤثر على نوع المعيشة ويعوق الجهود المبذولة من أجل توفير المساكن الملائمة ، وكذلك تأدية خدمات النقل والخدمات التعليمية والصحية بصورة مرضية ، بالإضافة إلى تركيز السكان فى المدن الذى يعيق بدوره إمكانية التخلص من أثار التلوث بصورة تلقائية بواسطة العوامل الطبيعية كالهواء والماء . أيضا كثرة السيارات وماتسببه من تلوث وضوضاء وحوادث ونقص فى كمية الأوكسجين وزيادة في نسبة ثانى أكسيد الكربون الموجودين في الجو[2] . ولايخفى أن المواد السامة والملوثة تزداد خطورتها كلما تواجدت بدرجات أعلى من التركيز المقبول .

ومن خلال ماذكر آنفا عن العوامل التى تتأثر بها التنمية العمرانية ، يتضح بأنها تتأثر بثلاث بيئات : البيئة الطبيعية ، والبيئة البشرية ، والبيئة الاقتصادية . وسوف نقوم في دراستنا هذه بالتركيز على علاقة التخطيط العمراني والتنمية العمرانية بالبيئة الطبيعية ، وعلاقته بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والتنمية . وسوف يظهر ذلك في فصول الدراسة إن شاء الله .

1 – 2 نشأة الكويت

ذكرت المصادر التاريخية الموثوقة عدة تواريخ فيما يتعلق بنشأة الكويت وبداية ظهورها على خريطة الجزيرة العربية ، وأرجع كثير من المؤرخين نشأة الكويت إلى الفترة 1669 – 1682 ، وهى فترة زعامة براك بن غرير آل حميد من بنى خالد الذى كان يحكم منطقة الإحساء شرقى

---

(1) الصقار ، فؤاد محمد : التخطيط الإقليمي ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ص 318 – 320 ، 1987 ، الإسكندرية ، ج.م.ع .

(2) الخياط ، حسن : المدينة العربية الخليجية ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، 1988 ، ص 408 – 410 ، قطر .



الجزيرة العربية آنذاك . والذى أنشأ بها (كوته)[1] ليكون مصيفا أو مستودعا للزاد والذخيرة عندما يقوم بالغزوات شمالا أو المرعى قريبا من ذلك الحصن وقد أقام فيه أحد عبيده لحراسته[2] .

ولاشك أن هذه البقعة من الأرض موجودة منذ آلاف السنين ، فمنذ التاريخ القديم وجد ذكر لبعض مناطقها كفيلكا وكانت تسمى أيضا روس أو إيكاروس Ikaros ، أما كاظمة الواقعة قرب الجهراء فقد كان لها دورا فى حضارات العالم القديم [3] . إضافة إلى أن ذكرها قد جاء فى التاريخ الإسلامى أيضا ، ولعل دليلنا فى ذلك وقوع معركة ذات السلاسل بالقرب من كاظمة[4] .

وترجع بعض المصادر تأسيس الكويت إلى عام 1613م إعتمادا على الوثائق التاريخية منها تقرير لويس بللى L. Pelly المؤرخ فى 1863م والذى يقول فيه : " أن الكويت تأسست قبل 250 عاماً "[5] . ويعنى ذلك سنة 1613 ، إضافة إلى رسالة الشيخ مبارك الكبير حاكم الكويت فى 1931م إلى المعتمد البريطانى حول حدود الكويت الذى ذكر فيه " أن الكويت أرض قفراء نزلها جدنا صباح عام 1022هـ " أى فى عام 1613م تقريبا .

وقد كان أول نص وصف فيه الكويت بصورة دقيقة هو ماورد فى المخطوطة المودعة في مكتبة برلين بعنوان : رحلة مرتضى بن على بن علوان عبر الجزيرة العربية عام 1709 ، وقد تضمنت وصفا لرحلة الحج التى قام بها مؤلفها وجاء ذكر الكويت حين قال " ودخلنا بلدا يقال لها الكويت بالتصغير بلد لابأس بها تشابه الإحساء إلا أنها دونها ، ولكن بعمارتها وأبراجها تشابهها"[6] .

---

(1) الكويت تصغير لكلمة كوت والكوت يعنى البيت المربع كالحصن والقلعة وغيرها وتبنى حوله بيوت صغيرة بالنسبة له ، وتطلق على مايبنى قريبا من الماء سواء البحر أو النهر أو البحيرة . وتشير بعض المصادر إلى أن الذى بنى الكوت هو محمد بن نفله أو (لصكه) بن عريعر ، أنظر ، الرشيد ، عبدالعزيز : تاريخ الكويت 1963 ، دار مكتبة الحياة ، ص 32 ، الكويت .

(2) الرشيد ، عبدالعزيز : المصدر السابق ، ص 33 – 34 .

(3) الصباح ، ميمونة خليفة : نشأة الكويت وتطورها فى القرن الثامن عشر ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 46 ، جامعة الكويت ، 1986 ، ص 13 ، الكويت .

(4) فى عهد الخليفة أبوبكر الصديق رضى الله عنه ، زحفت جيوش المسلمين بقيادة خالد بن الوليد على الإمبراطورية الفارسية وكان التقاء الجيوش عام 636م بالقرب من كاظمة وأنتصر فيها المسلمون وأستولوا بعد ذلك على بلاد الرافدين كلها .

(5) الخترش ، فتوح عبدالمحسن : التاريخ السياسي للكويت فى عهد مبارك ، ذات السلاسل ، 1990 ، ص 10 – 12 ، الكويت .

(6) مركز البحوث والدراسات الكويتية : الكويت وجودا وحدودا الحقائق الموضوعية والإدعاءات العراقية ، 1991 ، ص 50 ، الكويت .



وكان أول من زار الكويت من الرحالة الأوروبيين كارستن نيبور Carsten Niebuor فى عام 1765م وهو دانماركى، حيث وصفها بقوله : " إن مدينة الكويت تجارية عـــامرة "[1] ويدل ذلك على وجود المدينة قبل تاريخ زيارته لها بفترة ليست بقصيرة الأمر الـــذى جعلـــها تكون عند زيارته لها سوقا رائجة وعامرة بالسكان . وزار بعد ذلك الكويت عدد من الرحالـــة الأوربيين مثل الإنجليزي ستوكلر ووليم بلجريف ، وغيرهما من الذين وصفوا نشاطها التجاري البارز[2] . وكانت الكويت آنذاك تعرف بعدة أسماء – قبل أن يبنى براك بن غرير الكـــوت – لعل أبرزها (كاظمة) أو (القرين) كما جاءت فى كثير من كتابات المؤرخين والرحالـــة الذين زاروا المنطقة فى تلك الحقبة الزمنية مابين 1669 – 1800م . وقبل أن تعرف بأســم كـــوت أو كويت[3] .

وقد تأسست الكويت على يد جماعة من العتوب[4] تضم ثلاثة فروع رئيســية هــى (آل الصباح – آل خليفة – والجلاهمة) عندما جاءوا من جنوب شرق الجزيـــرة العربيـــة مـــرورا بمنطقة الإحساء ثم الزبارة فى قطر . ولم تبين أغلب كتب التاريخ السنة التى نزل بها العتـــوب إلى الكويت بشكل دقيق إلا أنها ترجح الفترة مابين 1110 إلى 1130هـ أى مابين عام 1699 وعام 1719م على وجه التقريب[5] .

أما عن استلام أسرة آل الصباح الحكم فى الكويت فقد دلت كثير من المصادر التاريخيـة أنه في عام 1722م ضعف حكم بنى خالد بسبب الصراعات فيما بينهم ، وقد أدى ذلـــك إلـــى ضعف قبضتهم على القبائل التى كانت تخضع لهم وتؤدى لهم الجباية ، وهى مبلغ من المـــال يدفع نظير الحماية والتبعية لهم . وقد أدى ذلك إلى أن هذه القبائل بدأت بممارسة نـــوع مـــن الاستقلال الذاتى وبدأت تنفصل عن تبعيتها لبنى خالد ، وتشـــير المصـــادر إلـــى أن الكويـــت

---

(1) التميمي ، عبدالمالك خلف : أبحاث فى تاريخ الكويت ، دار قرطاس للنشر ، ، 1998 ، ص 20 – 21 ، الكويت .

(2) الرشيد ، عبدالعزيز : مصدر سابق ، ص 106 – 107 .

(3) تسمية القرين هى تصغير كلمة قرن وهو التل ، أنظر الصفحة السابقة ، وأنظر ، القنـــاعي ، يوســـف بـــن عيسى : مصدر سابق ، 1987 ، ص 11 .

(4) هى جماعات كبيرة من القبائل ترجع فى أصلها إلى عنـــزه وغيرها من نجد ، أما عنـــزه فهى قبيلة عربيـــة كبـــيرة تنـــزل اليوم شمال الجزيرة العربية ونجد وكذلك أطراف العراق والشام ، وترجع أصل الكلمة إلى عتب وهو فعـــل معناه الإكثار من الترحال من مكان إلى آخر ، أنظر ، الصباح ، ميمونة خليفة : مصدر سابق ، ص 14 .

(5) القناعي ، يوسف بن عيسي : مصدر سابق ، ص 16 .



استطاعت الانفصال عن تبعية بنى خالد فى العقد السادس من القرن الثـامن عشـر أى عـام 1751م تقريبا[1] .

وقد اتسعت الكويت بسبب زيادة عدد سكانها ، وتدفق الهجرات إليها مـن المجتمعـات المجاورة ، فكان لابد من أن يتم تعيين حاكم لها يكون أميرا على الرعية لحل المشكلات وفض الخلافات والنظر فى أمور البلدة وحمايتها من الأخطار الخارجية ونحو ذلك . فوقع الاختيـار من قبل وجهاء البلد وحكمائها فى ذلك الوقت على الشيخ صباح (الأول) وهو جـد أسـرة آل صباح وأسمه صباح بن جابر وكان ذلك فى عام 1752 [2] . وقد وافق الشيخ صباح على هـذا الاختيار بعد أن أخذ من الرعية العهد على السمع والطاعة له بالحق مع معاهدتهم بالشـورى فيما بينهم فى حل جميع الأمور المتعلقة بالحكم[3] . ولقب صباح بن جابر بلقب صبـاح الأول ويعتبر مؤسس أسرة آل صباح التى تلقب باسمه .

وبعد وفاة الشيخ صباح بن جابر فى 1762 تقريبا . تسلم زمام الحكم أصغر أبنائه وهـو الشـيخ عبدالله بن صباح . وتقدمت الكويت فى فترة حكمه التى استمرت حتـى عـام 1815 تقريبا . وامتدت تجارتها إلى بلاد الهند واليمن .

وتولى الحكم بعد الشيخ عبدالله (الأول) ابنه الشيخ جابر (الأول) ثم الشيخ صباح الثـانى ثم الشيخ عبدالله الثانى ثم الشيخ محمد بن صباح . وفى عام 1896 استلم زمـام الحكـم فـى الكويت الشيخ مبارك الكبير الملقب بأسد الجزيرة ، وهو أبن صباح الثانى . وفى عهده اتسـعت الكويت وزاد العمران وزادت الثـروة وازدهرت التجارة ويعد عصر الشيخ مبارك هو العصر الذهبى للكويت من حيث التقدم التجاري واستتباب الأمـن والتنظيـم الإداري . ومـن أبـرز الحوادث فى عهده توقيع معاهدة الحماية مع بريطانيا فى عام 1899[4] .

وتعاقب على الكويت ثلاثة عشر حاكما من آل صباح منذ تأسـيس الكويت حتى يومنـا هذا . إلى أن آل الحكم إلى حاكم الكويت الحالي سمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح بعـد وفاة الشيخ صباح السالم الصباح رحمه الله فى عام 1977 .

---

(1) أنظر ، Dickson, H. H. R. P. : Kuwait and Her Nighbours, 1936, p, 24 – 25, Kuwait .

(2) الصباح ، ميمونة خليفة : مصدر سابق ، ص 26 .

(3) الشملان ، سيف مرزوق : من تاريخ الكويت ، ذات السلاسل ، 1986 ، ص 116 – 117 ، الكويت .

(4) Dickson, Zahra : Kuwait was my home, 1946 p. 28 – 29, Kuwait .



1 – 3 العمران قبل اكتشاف النفط

اعتمدت البيانات المتعلقة بالعمران والمنطقة المبنية في هذه الفترة على مادونه المؤرخون والرحالة إضافة إلى تأسيس البلدية وماأحدثته من نقلة غيرت مكونات المدينة العمرانية ، من خلال الضوابط الخاصة التي وضعت لتحديد انتشار العمران داخل أسوار مدينة الكويت .

ذكر الرحالة ستوكويلر Stoquler الذى زار الكويت فى عام 1831م وأمضى فيها أربعة أيام وصفه للكويت ، حيث ذكر بأنها بلد طوله ميل وعرضه ربع ميل (أى طوله كيلو متر ونصف تقريبا وعرضه نصف كيلو متر تقريبا) ، وأن البيوت تبنى من الطين وتكسى واجهتها من الخارج بطبقة خشنة من الملاط . وقدر عدد سكان المدينة بقدر أربعة آلاف نسمة . ووصف الشوارع بأنها متسعة مقارنة بشوارع مسقط فى عمان وبوشهر فى بلاد فارس وأن السور يحيط بالكويت وكان للسور ثلاث بوابات[1] .

أما بلجريف Palgrave الذى كتب عن المدينة فى عام 1850 أشار إلى أن الكويت من أكثر الموانئ أهمية وحيوية فى شمال الخليج ، إضافة إلى نمو وتقدم التجارة وتطور ونمو الحياة العمرانية مما جعلها أكثر مناطق الخليج جذبا للسكان وساعد ذلك على تضاعف عدد سكانها تقريبا[2] .

وقد ذكر الكولونيل بللى Belly عند زيارته للكويت فى عام 1863 أن سور الكويت كان قائما ، بعد أن زارها ستوكويلر ووصف المدينة بأنها مبنية من الحجارة الخالصة ، أو من الحجارة والطين معا ، وقال أن للمدينة بازارا أو سوقا وقدر سكان الكويت مابين 15 – 20 ألف مواطن[3] .

أما لوريمر Lorimer الذى زار الخليج بين عامي 1904 – 1905 فقد ذكر أن مدينة الكويت يبلغ طولها نحو ميلين على طول الشاطئ (أي حوالي 3.2 كيلو مترات) ، أما امتدادها

---

(1) أبو حاكمة ، أحمد مصطفى : تاريخ الكويت الحديث ، 1984 ، ص 201 – 202 ، الكويت .

(2) Palgrave W. G.: Apresonal Narrative of a Years Journey through Central and Eastern Arabia, 1965 . p. 13 – 15, U.S.A .

(3) أبو حاكمة ، أحمد مصطفى : مصدر سابق ، ص 204 – 205 .



داخل الأرض فيتراوح بين ربع الميل وثلاثة أرباع الميل ، وهناك أرض للبنـــاء علـــى كــل جوانب المدينة يمنحها الشيخ مجانا ، والأرض التي تحيط بمدينة الكويت صحراء على مــــدى البصر ، وكانت الأسوار تحيط بالمدينة[1] .

أما راونكير Raunkiaer فى رحلته فى الجزيرة فى عام 1912 فقد ذكــر أن أقصــى امتداد للمدينة لم يزد قليلا عن حوالى 2 كيلو متر على طول الواجهة البحرية ، بينما لاتزيـــد المسافة فى العمق عن كيلو متر واحد[2] .

وقد ذكر ديكسون Dickson فى عام 1936 أن مساحة المدينة داخل السور حوالى 4.5 ميل مربع (أى حوالى 11.6 كيلو متراً مربعاً) ، كما قدر واجهتها البحرية بطول 3.5 ميــل بعمق حوالى ميل ونصف[3] (أى حوالى 5.5 كيلو مترات طولا و 2.5 كيلو متر عمقا) . أمـــا الدكتور شبر Shiber أحد رواد التخطيط العمرانى فى الكويت فقد ذكر أن مســـاحة الكويــت قبل هدم السور كانت حوالى 8 كيلو مترات مربعة[4] .

من خلال استعراض ماقاله الرحالة عن نشأة مدينة الكويت قبل اكتشاف النفط نســتطيع القول أن العمران فيها انتشر حول الساحل وبمحاذاته ، ويرجع السبب إلـــى ارتبـــاط الســكان اقتصاديا بالبحر إضافة إلى أن الشيخ الحاكم مع وجهاء البلد هم الذيـــن يخططـــون المواقـــع ويحددون المعالم الرئيسية للامتداد العمرانى ، أما ماقاله الرحالة عن مساحة الكويت فيدل ذلــك على توسع العمران المستمر الذى صاحب الزيادة السكانية ، ففى عـــام 1765 قـــدر الرحالـــة نيبور Niebuor سكان الكويت بحوالى 10 ألاف نسمة ، أما لوشر Lousher فقدرهم بحوالـــى 15 - 20 ألف نسمة فى عام 1868[5] . وذكر كثير من الرحالة أن الكويت كـــانت محاطـــة بسور لحمايتها من هجمات الأعداء ، وكان عدد هذه الأسوار ثلاثة بنيت على ثلاث فترات كان أخرها فى عام 1919م ، وقد تعطينا هذه الأسوار الثلاثة مراحل تطور النمو العمرانـــي فـــى الكويت .

---

(1) الزيد ، خالد سعود : الكويت في دليل الخليج ، الجزء الثاني السفر الجغرافي ، لـــ جى ، ج ، لوريمر ، الطبعة الأولى ، 1981 ، ص 14-15 ، الكويت .

(2) إبراهيم ، أحمد حسن : مصدر سابق ، 1982 ، ص 84 .

(3) Dickson H. H. : 1936, Op. cit, p: 33 - 34 .

(4) Shiber, Saba George : Op. cit, 1964, p: 76 – 77, Kuwait .

(5) الفيل ، محمد رشيد : الجغرافيا التاريخية للكويت ، ذات السلاسل ، 1985 ، ص 544 - 545 ، الكويت .



1 – 3 – 1 المكونات العمرانية للمدينة

1 – 3 – 1 – 1 أســـوار الكويت

تعتبر أسوار الكويت من أبرز الظواهر العمرانية في المدينة حيث كانت المدينة محاطـة بسور لحمايتها من الأخطار الخارجية ، وكان الحال نفسه فى القدس والقاهرة ودمشق وبغـداد وكثير من البلدان العربية الأخرى ، وكانت هذه الأسوار تبنى من الحجر والطوب اللبن وقـد هدمت بسبب التوسع العمرانى والزيادة السكانية التى تحتم توسيع الرقعة الحضرية ، ولم يبـق من سور الكويت الثالث (الأحدث) إلا بواباته التى تعد جزءاً مـن أبـرز عنـاصر الـتراث الحضاري والمعمارى لتاريخ المدينة . وكذا الحال لبعض المدن العربية الأخرى كبقايا سـور القاهرة القديم الذى أزيل ولم يبق إلا بواباته الضخمة التى تعد أحد المعالم التاريخية للمدينة .

واختلف كثير من المؤرخين حول عدد الأسوار التى بنيت حول مدينة الكويت القديمـة وعدد بواباتها ، حيث ذكر تارة أنها خمسة أسوار وتارة أخرى أنها أربعة ، كذلك ذكر بعـض المؤرخين[1] أنها ستة إلا أن أغلب المصادر التاريخية قد حددت هذه الأسوار بعدد ثلاثة فقـط . يوضح ذلك الشكل (1 –3) .

أ – السور الأول 1798

بعد اتساع المدينة وكبر حجمها وضعف حكم بنى خالد فـى الإحسـاء ، وخوفـا مـن الهجمات الخارجية للطامعين من بعض القبائل ، عمل الكويتيون على إحاطة الكويـت بسـور لمنع الغارات التى تتعرض لها فأقاموا أول سور فى ديسمبر 1798[2] فى عهد الشيخ عبـدالله الأول بن صباح الأول (1762 – 1815) . وإمتد حوالى ميل (كيلو ونصف تقريبا) من البحـر غربيا إلى البحر شرقا على شكل قوس[3] . وكان يتخلل هذا السور خمس بوابات هى :

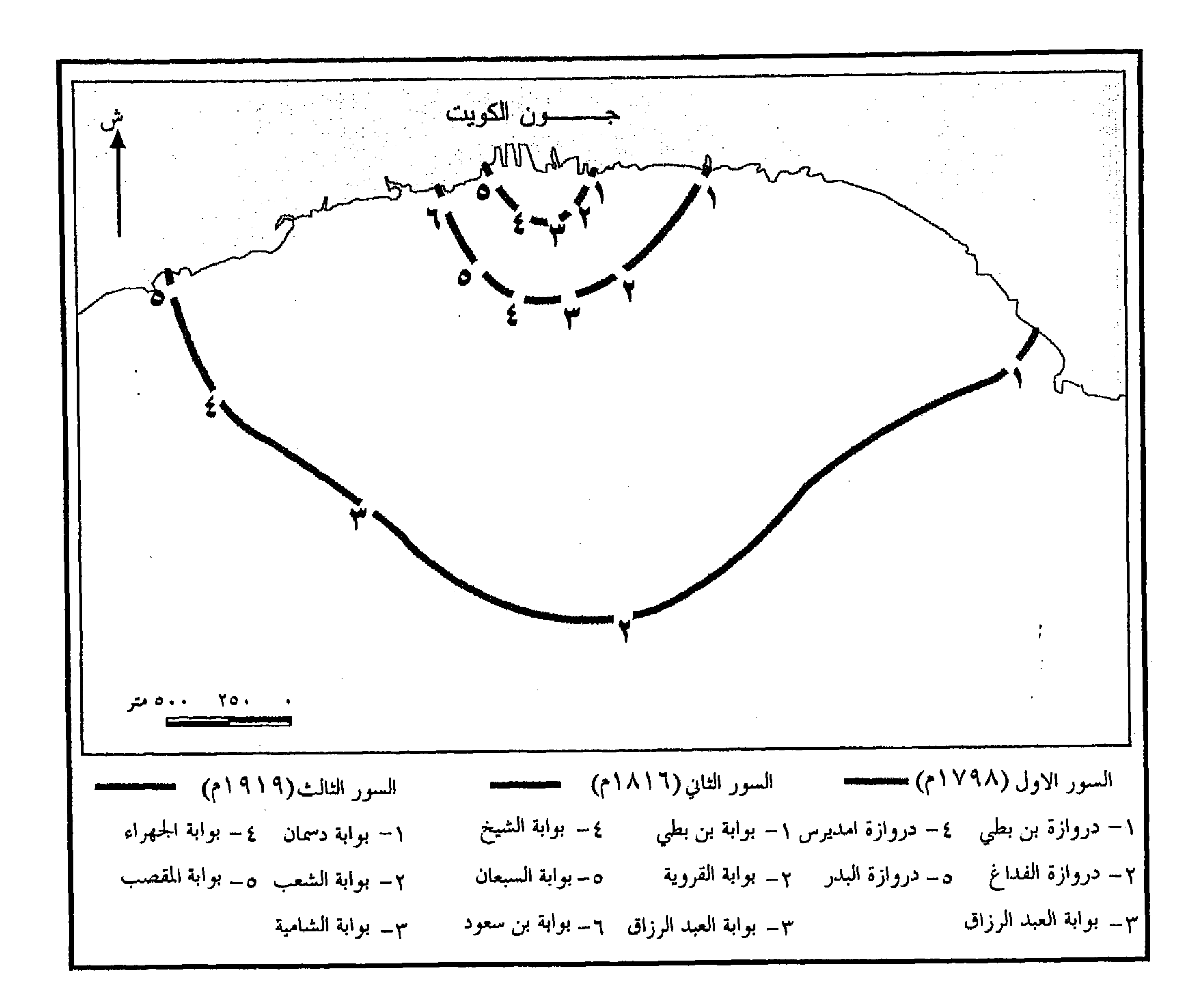
---

(1) أنظر مثلا : أ – الحاتم ، عبدالله بن خالد : من هنا بدأت الكويت (بدون تاريخ) ، دمشق ، ص 66 وماعقبها .
ب – البشر ، أحمد : مقالات عن الكويت ، 1966 ، ص 122–126 .
ج – البوريني ، حسين قاسم : الإمارات السبع على الساحل الأخضر ، 1957 ، دار الحكمـة ، ص 211 وماعقبها ، الكويت .

(2) السعيدان ، حمد محمد : الموسوعة الكويتية المختصرة ، بدون تاريخ ، الجزء الأول ، مؤسسة الكويت للتقـدم العلمي ، ص 768 – 769 ، الكويت .

(3) الفيل ، محمد رشيد : الإسكان الحكومي في دولة الكويت ، دراسة تحليلية للنواحي الاجتماعية والجغرافيـة ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، 1988 ، ص 21 ، الكويت .





الشكل (1 – 3) أســوار مدينة الكويت القديمة ومواقع بواباتها .
المصدر : بلدية الكويت ، مصدر سابق ، 1980 ، ص 15 .

1– دروازة[1] ابن بطى .
2– دروازة الفداغ .
3– دروازة عبدالرزاق
4– دروازة إمديرس
5– دروازة البدر .

وكان السور إطاراً محدداً للمدينة فى فترة نموها المبكر ولكن مـــع ازديـــاد عـــدد السكان والحاجة إلى إقامة المبانى خارج هذا السور ، إضافة إلى تهالك جدرانه ، كـــان من الضرورى التفكير فى إنشاء السور الثانى .

(1) دروازة تعنى البوابة باللغة الفارسية وصارت دارجة .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ب - السور الثاني 1816

تم بناؤه فى عهد الشيخ جابر الأول بن عبدالله الأول (1815-1859) ويمتد هـذا السور من البحر غربا واتجاها نحو الشرق عند البحر وقدر طوله بـ 2300 متر تقريبـا. وقد أمر الشيخ جابر الأول ببنائه عام 1816 بدلا من السور الأول الذى تهدمت أجـزاء عديدة منه ، غير أن هذا السور تهدمت أجزاء منه أيضا فعمل الكويتيون على ترميمـه فى عام 1845 عندما عزم شيخ المنتفق بندر السعدون على مهاجمة الكويت[1] ، مستغلا تهدم أجزاء من سورها وكان لهذا السور ستة بوابات هى[2] :

1- بوابة بن بطى
2- بوابة القرويه
3- بوابة العبدالرزاق
4- بوابة الشيخ .
5- بوابة السبعان .
6- بوابة بن سعود .

جـ - السور الثالث 1919

اختلف كثير من المؤرخين حول السنة التي تم فيها بناء هذا السور فقد حدد البعـض سنة 1920 وآخرون حددوا سنة 1919 ، وهو أقرب هذه الآراء إلى الحقيقـة ، بسـبب وقوع معركة حمض[3] في عام 1919 ، حيث أعقبها أمر الشيخ سالم بن مبارك (1917 - 1921) ببناء سور جديد حول الكويت . وبدأ الكويتيون فى البناء خلال الفترة مـابين 27 شعبان 1338هـ إلى 6 من شوال 1338هـ ، أى فى مدة تقـارب أربعيـن يومـا ويعتبر ذلك إنجازا قياسيا لأنه تم في رمضان وكانت مواد البنـاء نادرة حول الكويـت ، وقد بنى من الطين الخالص ، إضافة إلى ضخامة هذا السور حيث قدرت سماكته بمترين تقريبا . وكان طوله 6400 متر[4] . وبنيت أبراجه من الطين واللبن معا وكان ارتفاعـه حوالى أربعة أمتار وبنى من البحر غربا إلى البحر شرقا ، وكـان لـه خمـس منـافذ وبوابات وهى كالتالـي[5] :

---

(1) Dickson V. : Forty Years in Kuwait, 1971, p: 47 – 48, U. K .

(2) بلدية الكويت : مصدر سابق ، 1980 ، ص 15-16 .

(3) وقعت فى مكان يقع جنوب الكويت على مسافة سبعين ميلا يسمى حمض عندما قام الدويش ومطير بمهاجمـة معسكر الكويتيين وأستولوا على مافيه من مال وذخيرة .

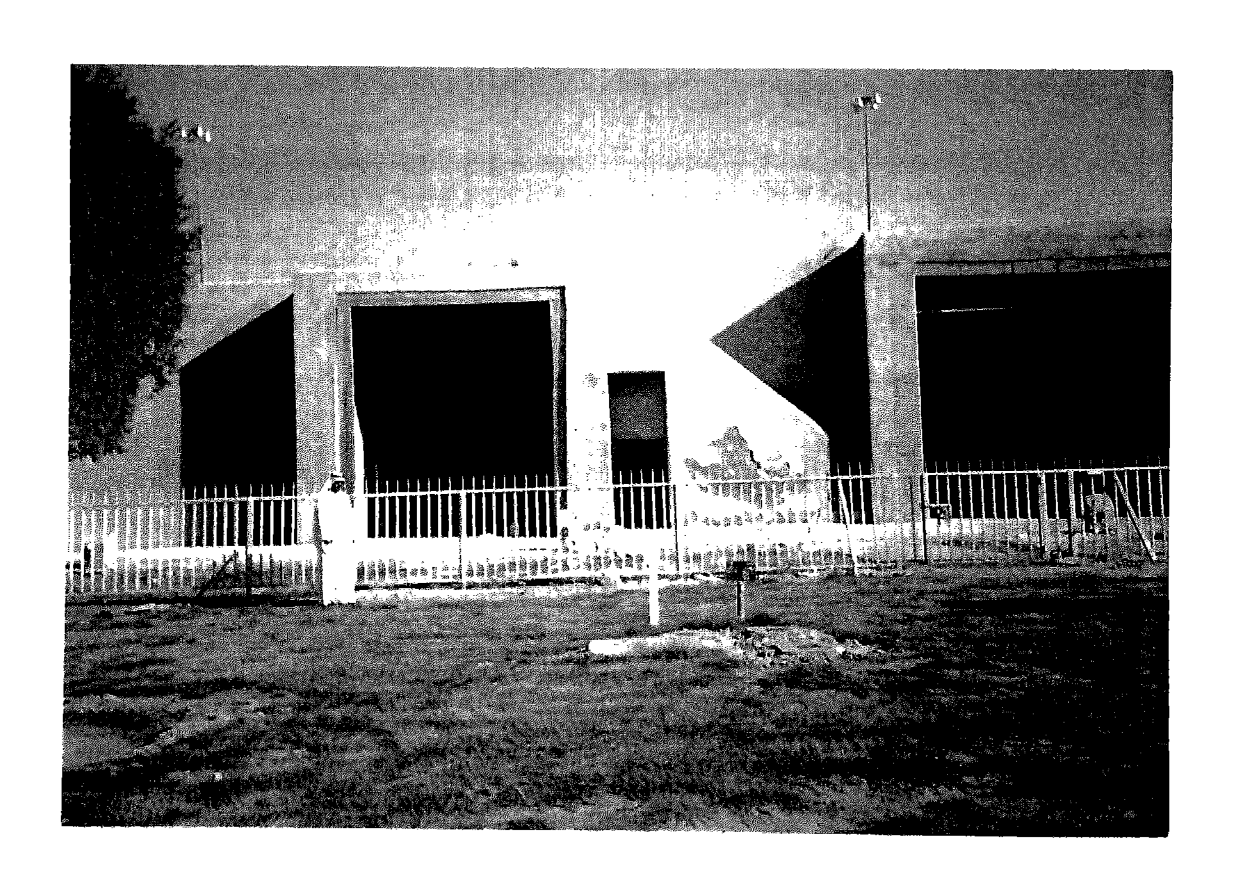
(4) Dickson H. H : 1936, Op. Cit, p. 29 .

(5) الرشيد ، عبدالعزيز : مصدر سابق ، ص 250 - 251 .



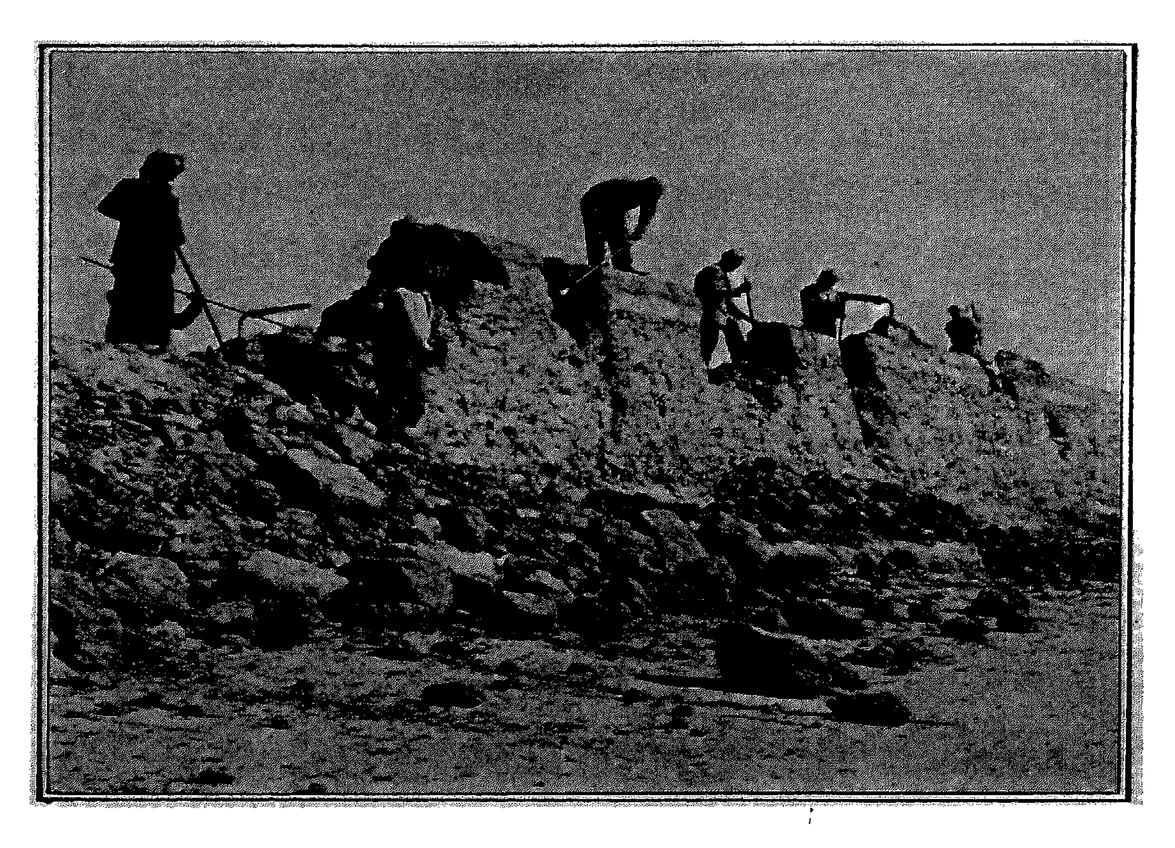
1- بوابة بنيد القار أو دسمان
2- بوابة الشعب أو البريعصي
3- بوابة الشامية ، وتوضحها الصورة (1 - 1)
4- بوابة الجهراء
5- بوابة المقصب

وأقام الكويتيون ستة وعشرين برجا وتسمى " غولة " على امتداد السور لمراقبة الأعداء خلال محاولاتهم الإغارة على الكويت ، وبقى هذا السور حتى عام 1957 فـــى عـــهد الشـــيخ عبدالله السالم رحمه الله ، الذى أمر بهدمه ليبدأ بذلك عهد الانتشار العمرانى خارج المدينة ولـــم يبق من هذا السور إلا بواباته . وتوضح الصورة (1- 2) عملية هدم هذا السور .



صورة (1 - 1) بوابة الشامية من الجهة الداخلية للمدينة ، 1998 .
المصدر : تصوير الباحث ، إبريل 1998 .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



صورة (1 – 2) الكويتيون يقومون بعملية هدم السور الثالث 1957 .
المصدر : بلدية الكويت ، 1980 ، ص 17 .

أما عن وصف المدينة داخل السور فلا نجد أدق من وصف الكولونيل ديكسون المعتمد البريطاني الذى عرف بـ " أبوسعود" فى الكويت ، والذى عاش فى الكويت مايقرب من الثلاثين عاما فى الفترة مابين 1929 حتى وفاته فى عام 1959 ، ودفن فى الكويت حسب وصيته . ولقد ألف عدة كتب[1] سجل بها أهم الأحداث التى عاصرها فى الكويت وعن مشاهدته منذ وصوله لها وقبيل وفاته .

1 – 3 – 1 – 2 مدينة الكويت القديمة[2]

الأرض التى تمتد عليها المدينة مسطحة ورملية بشكل عام ، ولكن الحى الجنوبى الغربى منها يقع على أرض مرتفعة بعض الشئ ، وكانت الشوارع غير معبدة وكثيرة التعرجات وكان أهم الطرق ذلك الممتد من الصفاة Safat إلى الطرف الجنوبى الشرقى من المدينة المعروف باسم شارع دسمان Dasman .

---

(1) أهم مؤلفاته (الكويت وجاراتها، 1936) و (عرب الصحراء ، 1936) ، أما زوجته فيوليت الملقبة باسم أم سعود فقد ألفت (أربعون عاما فى الكويت ، 1969) وقد ألفت أبنته زهرة كتابا أسمه (الكويت كانت وطنى ، 1959) وقد تم ترجمة أغلبها .

(2) اعتمادا على وصف ديكسون .
المصدر : Dickson, H. H.: Op. Cit, 1936, p. 32 - 36



وتمتد المدينة لمسافة ثلاثة أميال ونصف الميل (5.6 كيلو مترات) على الشاطئ ، وقد ازداد امتدادها فى السنوات الأخيرة فى اتجاه رأس العجوزة عند قصر الحاكم ويدعى قصر الضيافة ثم أطلق عليه قصر دسمان[1] . وهو قصر الإدارة والحكم واستقبال الضيوف . ومن هذا القصر تمتد الضاحية المسماه المرقاب فى اتجاه الجنوب الغربي . ومن هذا الحى تبدأ المداخل المؤدية إلى الأسواق الرئيسية بالقرب من ساحة الصفاة . كذلك بمحاذاة البحر هناك الأحياء المتمثلة فى حى الشرق وهو شرق قصر السيف وحى الوسط وحى القبلة وهو غرب قصر السيف كما توضح ذلك الصورة (1-3) . إضافة إلى أن هناك أكثر من أربعين مسجدا أربعة منها تؤدى بها صلاة الجمعة ومن هذه المساجد ، مسجد السوق ويقع فى الجانب الغربي من السوق الرئيسى ، ومسجد العدسانى ومسجد هلال ، ومسجد ملا صالح . ويوضح الشكل (1 - 4) توزيع الأحياء القديمة لمدينة الكويت فى أوائل هذا القرن[2] .

أما المساكن فكانت أغلب مساكن المدينة من طابق واحد ، وتبدو أكثر ارتفاعا نتيجة للسور الذى يحيط بسطح المسكن من أعلى ، وتبنى بشكل عام بحيث يتوسطها فناء مركزى ، ويوضح ذلك الشكل (1-5) وأفضل أنواع المساكن تلك التى شيدت من الحجر المكسو بالجص (الجير) وله بوابات عالية مقوسة وتظهر أيضا بضعة بواكي فى الطوابق العليا . كما يبدو من الصورة (1-4) مع وجود الطرق المتعرجة الضيقة التى تحقق الترابط الأسرى وتوفر الظلال للمارة[3] .

أما فيما يخص المساكن في الكويت قديما ، فقد كانت تمثل الفن المعماري الإسلامى العربي ، حيث كانت متراصة حول شوارع ملتوية غير منتظمة ، وبعضها ضيقة مقفلة يتراوح عرض أغلبها مابين 2 - 6 متر ، يطلق عليها اسم الزقاق ، وكان المسجد هو الوحدة الدينية التي تحيط به المساكن ، وكانت بيوت المدينة صغيرة ، وشيدت من غير نظام على امتداد طرق وممرات ضيقة وملتوية ، كثيرا ماتكون مقفلة . وكان النمو العمراني يتم داخل السور الذي يحيط بالكويت القديمة لحمايتها من الأخطار ، وكان لهذا التقارب في المساكن أثره في خلق الجو الذي يناسب بيئة الكويت ، إذ تتوفر الفجوات والفتحات اللازمة لدخول الهواء النقى ، ويوفر الظل للمارة لحمايتهم من أشعة الشمس المحرقة ، وتيسير المرور ، وقد بنيت قريبة من بعضها البعض ، للوقاية من الحر

---

(1) أطلق عليه هذا الاسم الحاكم الثامن الشيخ جابر بن مبارك الصباح 1916 - 1917م .

(2) Dickson, H. H.: Op. Cit, p. 34 .

(3) Dickson, H. H.: Ibid, p. 35 .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الشديد والعواصف الرملية المحملة بالغبار والأتربة إذ يظلل بعضها البعض الآخر ، وكان لهذا الطراز من البناء فائدة صحية ومناخية كبيرة نتيجة لوقوع المدينة في وسط بيئة صحراوية ذات الحرارة العالية ، لحماية السكان من قسوة المناخ ومن عصف الرياح والغبار ، ولقد بنيت الدور متراصة إلى حد التزاحم تلبية للمتعارفات الاجتماعية ، وذلك لمعيشة الأسرة الواحدة في منطقة واحدة ، كما تقرب السكان بعضهم من البعض الآخر ، فتزيد الألفة بين الجيران ، ويدعوهم هذا إلى الطمأنينة والأمان ، كما يساعد على قلة رقعة المدينة ، فيسهل الدفاع عنها والتنقل داخلها[1] .

وكانت البيوت ذات أسوار عالية ولاتوجد على الشارع إلا فتحات ضيقة ومرتفعة ، أما الفتحات الكبيرة وواجهات المنازل فكانت تطل على فناء داخلي يعرف (بالحوش) ، وكان واسعا وغير مسقوف يسمح بدخول الشمس شتاء ، وتطل الغرف على ممر مغطى يعرف باسم (الليوان) يقي من حرارة الشمس الساقطة على الغرف ، وكان هذا الطراز من المساكن تفرضه الأوضاع الاجتماعية والتقاليد التي تمنع انكشاف المنزل على الخارج بما فيه من نساء وأطفال ، وكانت البيوت تبنى من الطين والطابوق الأصفر والجص أو من الأحجار البحرية المتوفرة بكثرة على ساحل البحر ، وهى تمتاز بمسامها التي تساعد على تكييف حرارة الدار ، وكانت السقوف تصنع من أخشاب (المانجروف) الأفريقى أو الهندى وتعرف بالاسم المحلى (الشندل)[2] . ويضم المسكن حظائر للحيوانات وبئر للمياه ويعرف بأسم (الجليب) ، وكان لأغلب المساكن القديمة أبراج فوقها تعرف (بادكير أو باكدير) تساعد هذه الأبراج على عملية التهوية في فصل الصيف ، ويكون داخل هذا البادكير قطعة خشب انزلاقية حتى يمكن غلقها خلال العواصف الترابية .

وبشكل عام ومن خلال وصف ديكسون للمدينة نستطيع القول ، أن مدينة الكويت القديمة كانت منذ بداية تأسيسها عبارة عن مجموعة من الأحياء عرفت باسماء الأسر ، كحى الصوابر نسبة لفرع من قبيلة العوازم وحى الصقر نسبة لأسرة آل صقر ، وحى

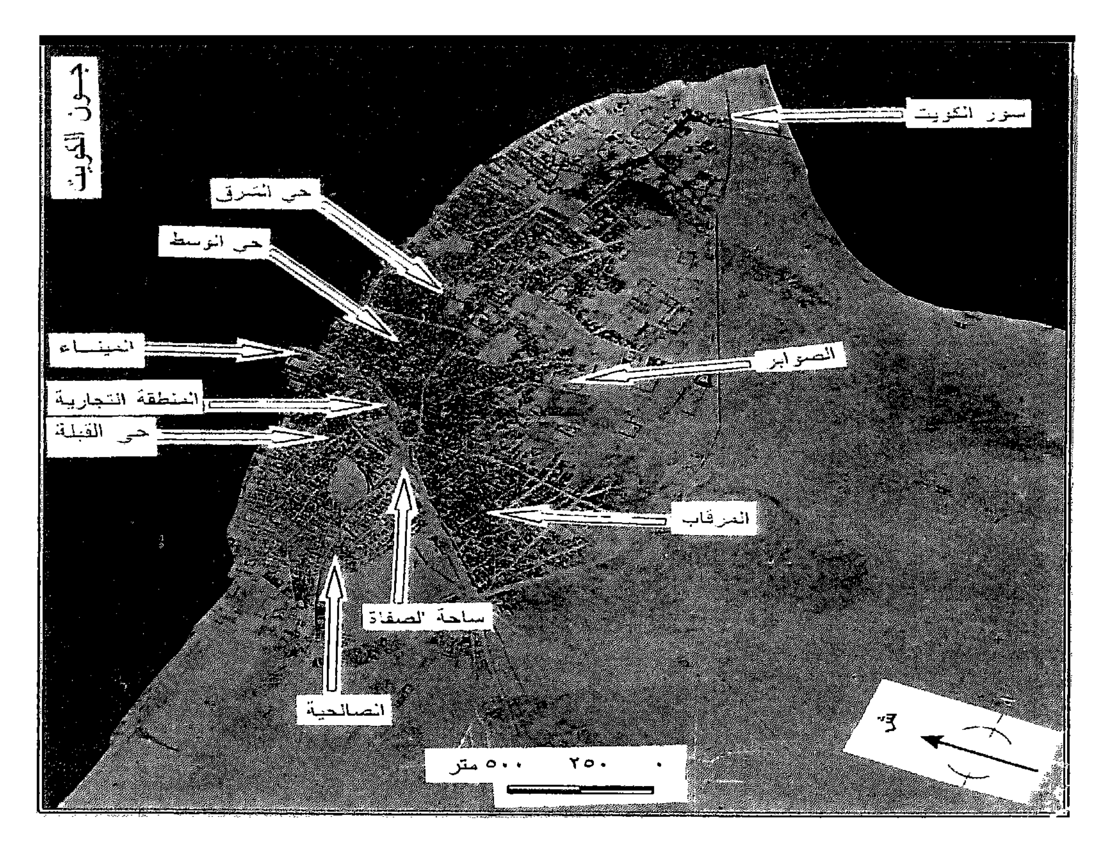
---

(1) الفيل ، محمد رشيد : مصدر سابق ، ص 578-579 .

(2) يكون قطر الشندل 10سم تقريبا موضوعة على الحائط على أبعاد كل ثلاثين أو أربعين سم تقريبا ثم توضع فوقها شرائح من (الباسجيل) ، وهو البامبو بميل 45 درجة تفرش فوقها حصيرة من البواري ، ثم توضع طبقة من الطين ، ثم طبقة من الرماد ، ثم طبقة من الطين مرة أخرى ، ثم بعد ذلك يوضع طين رطب ، وبذلك يصبح السقف ذو قوة جيدة وعازل للحرارة والرطوبة .

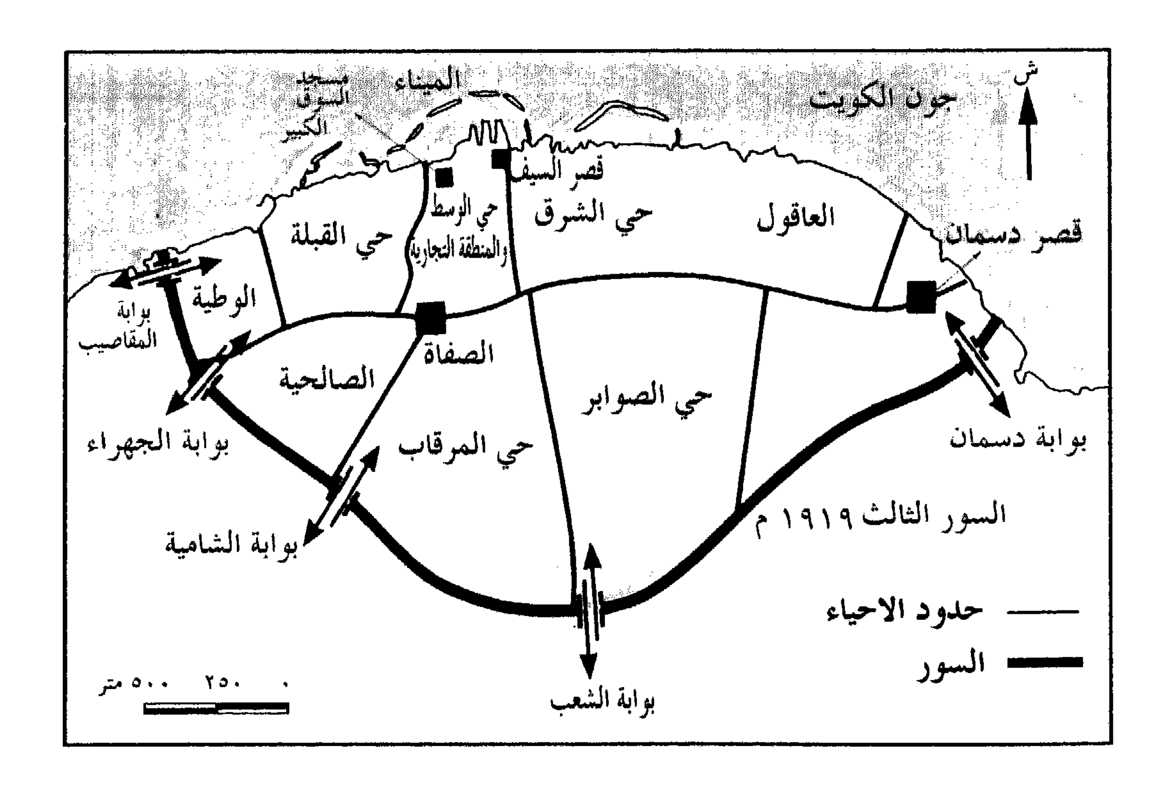
المصدر : الفيل ، محمد رشيد : مصدر سابق ، 1985 ، 348 .





صورة (1-3) صورة جوية لمدينة الكويت 1950 .

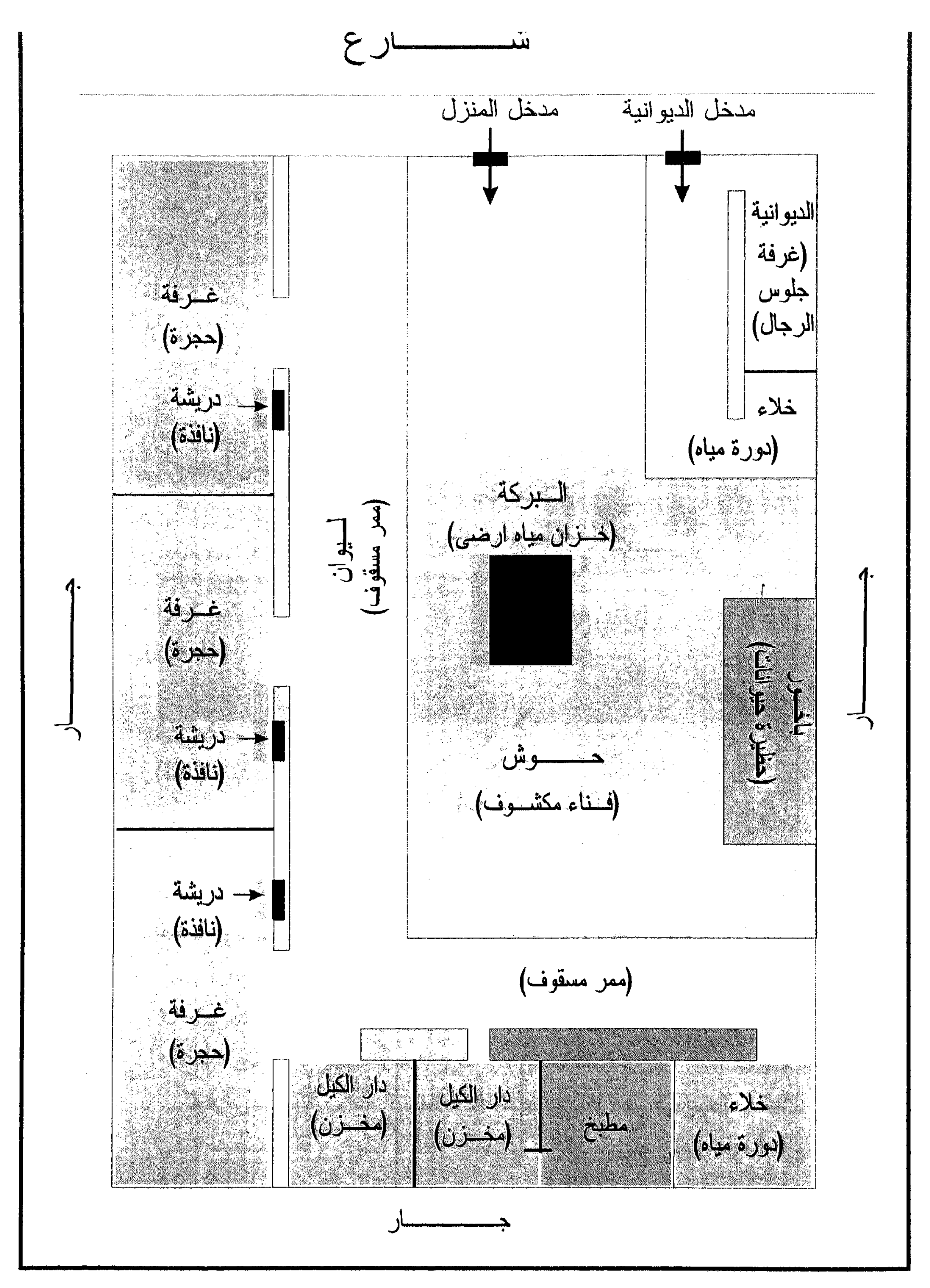
المصدر : بلدية الكويت (1980) ، ص 11 ، مع إضافات الباحث .



الشكل (1-4) الأحياء القديمة المكونة للمدينة العمرانية داخل السور في أوائل القرن العشرين .

المصدر : من تصميم الباحث بالاعتماد على التقصي الميداني والمكتبي .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



الشكل (1 – 5) مخطط يوضح نظام المسكن فى الكويت من الداخل قديما .

المصدر : من تصميم الباحث .





صورة (1 – 4) ديوانية الشملان أحد مساكن الكويت قديما وهى مطلة على البحر .
المصدر : تصوير الباحث ، مايو 1998 .

البدر نسبة لأسرة آل بدر وحى الخالد وحى النصف وحى المضف ، وغير ذلــك وهنــاك أحياء تسمى نسبة للاتجاهات كحى القبلة نسبة إلى اتجاه الغرب باتجاه مكة المكرمة ، وحى الشرق وحى الوسط وفيه مقر الحكم ، وهذه المسميات أمر مألوف فى الأمصار العربيــة ، وكانت مدينة الكويت مسوره فى النصف الثانى من القرن الثامن عشــر ، وكــان الســور للحماية من الأخطار الخارجية وانه كافيا لوقايتها من هجمات الأعداء وأقيم لــدرء خطــر القبائل المجاورة للمدينة وبقى حتى مطلع القرن العشرين ، أما الشوارع فقد قســمت إلــى شوارع عمومية عرضها 15 ذراعا (4.5 أمتار) وشوارع فرعية أو زقــاق عرضــها 8 أذرع (2.5 متراً) ، أما الشوارع الرئيسية الكبرى كشارع السيف أو الواجهة البحرية فقــد كان عرضها 50 قدم (15 مترا) على وجه التقريب(1) .

(1) المنيس ، وليد عبدالله : أوجه التشابه بين قرارات البلدية ونصوص الحسبة ، مجلة دراسات الخليــج والجزيــرة العربية ، العدد 56 ، جامعة الكويت ، 1996 ، ص 23 ، الكويت .



ويتميز العمران فى الفترة 1750 – 1930 بضيق المساحة وكان ملازما بالساحل ، وربما يرجع السبب إلى قدم هذه المنطقة وارتباطها بالنشأة الأولى للمدينة حول (الكوت) وحول قصر الحاكم ، أما الامتداد نحو الداخل فقد كان محصورا من قصر السيف على الواجهة البحرية باتجاه بوابة نايف فى السور الخارجى للمدينة (السور الثالث) ، وكانت المدينة أشبه بهيئة المثلث الصغير قاعدته على طول الواجهة البحرية ورأسه إلى الداخل عند ساحة الصفاة[1] .

أما العمران فى الفترة 1930 – 1950 فكان أكثر اتساعا وارتسمت صورته بحلول عام 1950 إلا أنه لايزال ملتزما بالواجهة البحرية مع اتساع الرقعة وانتشار الامتداد من حدود السور إلى الداخل جنوبا وكان الانتشار واضحا نحو الغرب أكثر منه نحو الشرق ، أما المساحات الفضاء فلاتزال منتشرة على طول السور من الغرب إلى الشرق بشكل ضيق ، وذكرت فريث وونستون F. Winstone أن اللون الأصفر كان يغلب على معظم مباني المدينة ، ولعل السبب يرجع إلى أن منازلها كانت تبنى من الطين المجفف فى الشمس مما أعطاها هذا اللون المميز[2] .

ومن أهم مايميز هذه الفترة العمرانية من عمر الكويت تأسيس البلدية التى أثرت تأثيرا مباشرا فى انتشار العمران ومحاولة وضع الضوابط الخاصة به . وقد جاءت فكرة إنشاء البلدية من خلال زيارة الشيخ يوسف بن عيسى القناعي أحد رجالات الكويت فى ذلك الزمان إلى البحرين فى صيف 1928 ، ومشاهدته بلديتها التى كانت قائمة منذ عام 1919[3] . وقد أعجب بنتائج ماقدمته البلدية فى البحرين ، وعند عودته من البحرين كتب مقالة نشرت فى مجلة الكويت قال فيها " أن البلدية واجبة شرعا فى كل بلد يكثر فيه السكان ، لأن الدين الحنيف قد أمر بإزالة الضرر وجعله قاعدة يمشى عليها كثير من الأحكام فى جميع الأزمان " .

وفي الفترة من 1930 إلى 1951 اختلفت مكونات المدينة العمرانية عن مرحلة النشأة الأولى لمدينة الكويت من خلال اتساع الامتداد الحضري الذى فرضته الزيادة السكانية ، حيث قدرت مساحة الامتداد العمراني نحو 9 كيلو مترات مربعة داخل السور ، وقد ارتفع عدد

---

(1) إبراهيم ، أحمد حسن : مصدر سابق ، ص 93 – 95 .

(2) Freeth Z, & Winstone, V. : Op. cit, 1972, p. 16 – 17 .

(3) الجاسم ، نجاة عبدالقادر : بلدية الكويت فى خمسين عاما ، 1980، بلدية الكويت ، ص 30 – 31 ، الكويت .



السكان من 30 ألف نسمة في عام 1930 إلى نحو يتراوح بين 80 - 120 ألف نسـمة في الفترة مابين 1940-1947 . ولم يكن هذا الإتساع الحضري يتم بشكل عفوى كما ذكـر في كثير من المصادر التاريخية بل كان يتم عن طريق ضبط حضرى ، ودليلنا في ذلك القـرارات الصادرة من بلدية الكويت في تلك الفترة ومن هذه القرارات ، قرار صدر فـي عـام 1932 بتوسعة الطرق ، وقرار صادر فى عام 1932 باسـتملاك العقـارات وتحديـد اسـتعمالات الأراضي وقرار صادر في عام 1934 بإنشاء مبنى للبلدية . وقرار خاص بتشجير الشـوارع صدر في عام 1933[1] . إضافة إلى كثير من القرارات التى كانت تصـدر بشـأن المشـاكل والقضايا المعروضة على المجلس البلدي آنذاك .

ولم تكن هناك دراسات فنية مفصلة بالمفهوم القائم الآن في مدينة الكويت المعاصرة بعد اكتشاف النفط . إلا أن ذلك لايعنى أن المدينة كانت تنمو عفويا دون ضبـط حضـرى يذكـر والدليل على ذلك النصوص الموجودة في محاضر جلسات المجلس والبلدية والقـرارات التـى تتبع دقائق القضايا والمسائل والمطالبات التى تمس كل جزء في المدينـة ، ممـا يـدل علـى الإحاطة شبه التامة بمكونات المدينة[2] .

ومن نتاج هذا الضبط الحضري التقسيمات الإدارية داخل السـور المتمثلـة بالأحيـاء السكنية والمناطق التجارية وتخطيط الطرق والساحات

1 - 3 - 1 - 3 الواجهة البحرية

تمتد الواجهة البحرية على طول امتداد المدينة العمرانى داخل حدود السور ويحدهـا شرقا قصر الحكم المعروف باسم قصر دسمان ويحدها غربا بوابة القصاصيب في السـور عند حى الوطيه . أما عن طول الواجهة البحرية فقد حدد طولها مابين 6 - 9 كيلو مترات تقريبا بعمق 1 - 2 كيلو متر[3] . ويرجع اتساع الواجهة إلى تركز أغلب الأنشطة التجارية المتمثلة في الصيد البحري والتجارة الخارجية والداخلية ، إضافة إلى ارتبـاط الكويتيين بالبحر في الفترة الأولى لنشـأة المدينة لكونهم أصلا من البحارة . وتضم الواجهة البحرية منطقة الجمرك وشارع السيف والنقع (مراسي السفن) وعلى حافتها بيوت التجار . وتعتـبر

---

(1) بلدية الكويت : مصدر سابق ، ص 18 - 20 .

(2) المنيس ، وليد عبدالله : مصدر سابق ، 1985 ، ص 15 .

(3) Gail . Seery : Kuwait a New Beginning, Dubai, 1993, p. 7 – 9, UAE .



ساحة الصفاة والمنطقة التجارية ظهير الواجهة البحرية الداخلي . ومن المهن والأنشطة التى يمارسها السكان في الواجهة البحرية التجارة والصيد والغوص وبناء السفن وإصلاحها وصناعة شباك الصيد وأشرعة السفن بالإضافة إلى نقل البضائع من السفن إلى المخازن القريبة من الميناء[1] .

1 - 3 - 1 - 4 ساحة الصفاة والمنطقة التجارية

تمثل المنطقة التجارية ظهيرا تجاريا للواجهة البحرية ، تسويقا للسلع والبضائع التجارية القادمة عبر الميناء ، وبذلك فهى تمثل امتدادا طبيعيا لهذه الواجهة . وتمثل المنطقة التجارية قلب المنطقة الحضرية ويوضح ذلك الشكل (1-6) بمساحة إجمالية حوالى 562 متراً مربعاً وهى بذلك تمثل حوالى 7% من جملة مساحة المدينة[2] . وهذا الموقع يجعلها همزة وصل بينها وبين الميناء لاستقبال البضائع من ناحية وبينها وبين المستهلكين لتسويق تلك البضائع من ناحية أخرى ، وقد سهل موقعها على السكان سرعة الوصول دون قطع مسافات طويلة نظرا لانعدام وسائل المواصلات السريعة آنذاك . وتميزت الأسواق في المنطقة التجارية بأنها من النوع المسقوف وتتشابه بذلك مع كثير من أسواق مدن العالم الإسلامى القديمة . ومن فوائدها الوقاية من حرارة الشمس صيفا والحماية من الأمطار شتاءاً وتميزت أيضا بارتفاع الأسقف لتسمح بحركة الهواء من ناحية والبضائع من ناحية أخرى ، مما ساعد على الإقبال الشديد لها . أما ساحة الصفاة فكانت مركزاً للقوافل التجارية القادمة من إقليم شرق شبه الجزيرة العربية وجنوب بلاد الرافدين . وهى عبارة عن ساحة متسعة من الأرض قريبة من منطقة الأسواق التجارية ، وتقع مقابل بوابة الشامية والتى كانت تعد من أهم بوابات السور المحيطة بالمدينة لأنها كانت المدخل الرئيسى للقوافل التجارية التى تصب في المدينة . واستفادت المنطقة التجارية من موقع ساحة الصفاة من خلال قيام تجار القوافل بالتبضع من السوق بعد بيع مالديهم من أغنام وألبان وغيرها .

والأسواق الشهيرة قديما هى :

أ - **سوق البشوت** : ويعنى العباءات العربية وتستورد الأقمشة لها من سوريا والسعودية ، ويقوم الخياطون بحياكته محليا ويقع هذا السوق وسط سوق الزِلّ (السجاد) ولايزال قائما إلى الوقت الحاضر .

---

(1) الفيل ، محمد رشيد : مصدر سابق ، 1985 ، ص 564 .

(2) ابراهيم ، أحمد حسن : مصدر سابق ، ص 206 – 207 .



ب – **سوق السلاح** : ويقع بين سوق الغربللى جنوبا وشارع المباركية شمالا ويباع فيه جميع أنواع الأسلحة إضافة إلى السيوف والخناجر وغيرها وقد تم هدمه .

جـ – **سوق الزلّ** : ويعنى سوق السجاد ويقع بجانب مسجد السوق الكبير بالمباركية وقد تم هدمه .

د – **سوق الغربللى** : ويباع به الدجاج والبيض والحمام وغير ذلك ، ولايزال قائما إلى الوقت الحاضر .

وهناك بعض الأسواق الأخرى كسوق دعيج لبيع الملابس وسوق واجف ويباع فيه جميع أنواع السلع ، إضافة إلى سوق الحراج لبيع مواد البناء وغيرها . وسوق الخضار واللحم والسمك ، وسوق الحمام وسوق الساعات ، وسوق الصبه (سوق الصاغة للمشغولات الذهبية) وسوق الخبازين ، وسوق المناخ وغير ذلك[1] .

ومن خلال تقصى الباحث الميداني والمكتبى تم إعداد الشكل (1-6) الذى يحدد مواقع الأسواق القديمة التى ازيلت ولم يبق منها إلا بعضها كسوق الزل وسوق البشوت (العباءات) وسوق الخضار واللحم . ويوضح الشكل أيضا إتجاه دخول البضائع إلى الكويت ومواقع المساجد القديمة . ومن أشهر الأسواق قديما – بالإضافة إلى ماذكر آنفا – سوق الصفافير لتصنيع الأواني النحاسية وسوق الجت لبيع البرسيم وسوق الفحم وسوق الشعير وسوق الحلوى وسوق الطحين . وبهذا التكوين العضوى للأسواق التجارية فى الكويت القديمة تشابه كبير مع كثير من الأسواق العربية القديمة كسوق العتبة في القاهرة ومايحيط به من أسواق ، وسوق الحميدية في دمشق[2] .

1 – 3 – 1 – 5 الأحياء السكنية

استحوذت الرقعة السكنية على النصيب الأكبر من بين الاستخدامات الأخرى حيث قدرت مساحتها بنحو 2675 متر مربع تقريبا بنسبة 60% من إجمالى المساحة المعمورة داخل السور المحيط بالمدينة[3] . وتمثل حوالى نسبة 33% من جملة مساحة المدينة فى عام 1950 . إضافة إلى بعض القرى خارج أسوار المدينة كالفنيطيس وأبوحليفة والشعيبة إلى الجنوب من المدينة ،

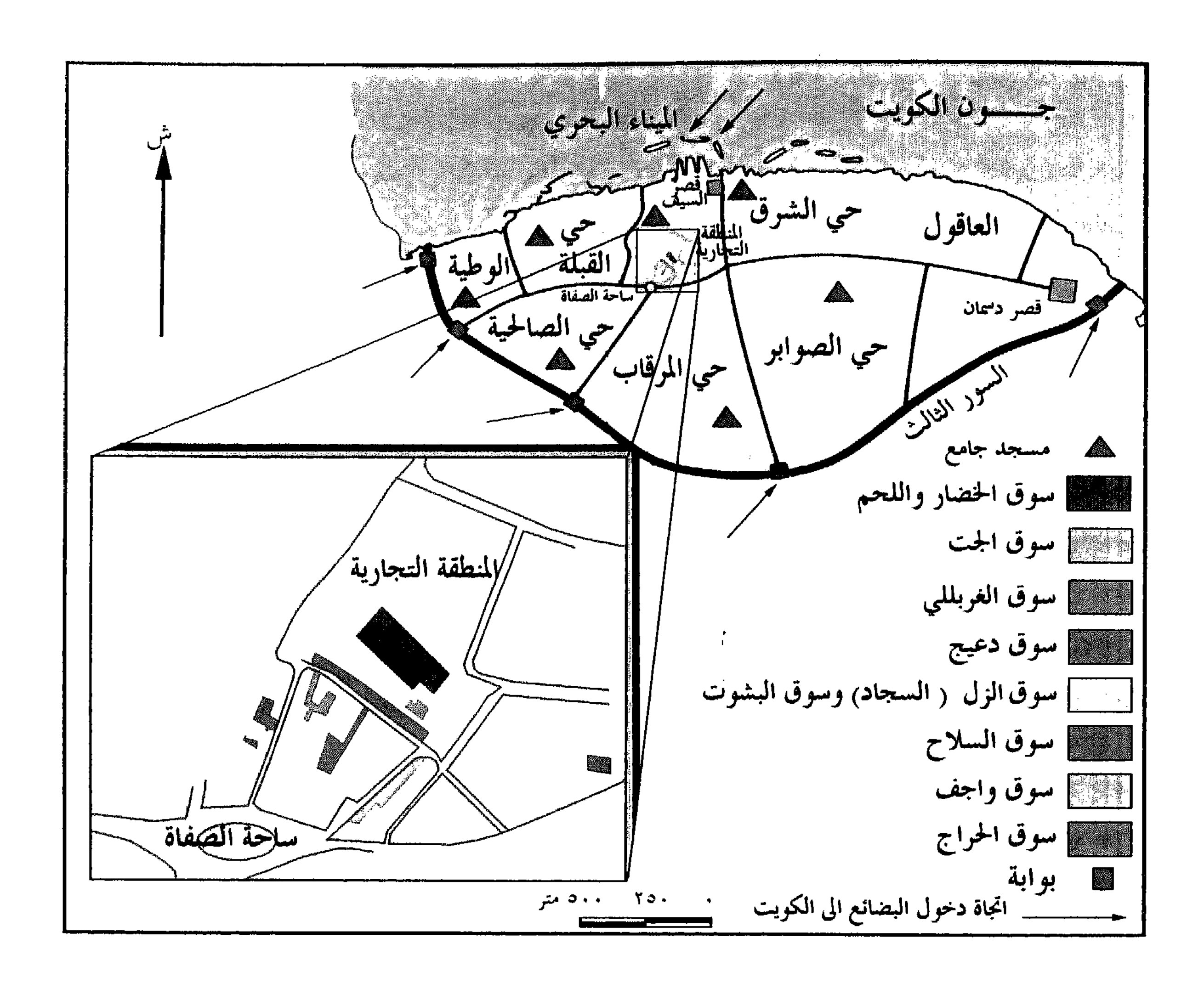
---

(1) الفيل ، محمد رشيد : مصدر سابق 1985 ، ص 564 – 571 .

(2) إبراهيم ، أحمد حسن : مصدر سابق ، ص 210 .

(3) إبراهيم ، أحمد حسن : مصدر سابق ، 1982 ، ص 121 .





الشكل (1-6) مواقع المساجد والأسواق التجارية في مدينة الكويت حتى مطلع الخمسينيات .
المصدر : من تصميم الباحث بالاعتماد على التقصى الميداني والمكتبي .

ويمتد النمو العمراني خارج الأسوار إلى الغرب من المدينة حيث واحة الجهراء وتمثل البقعة الخضراء في البلاد ، وإلى الشرق في المدينة هناك جزيرة فيلكا على بعد 40 كيلو متراً تقريبا مقابل جون الكويت وفيها نشاط زراعي وبحري .

وينقسم القطاع السكني إلى عدة أحياء كبيرة ارتبطت بوظيفة اقتصادية وأقدم الأحياء هما حى الشرق وحى القبلة ، والأحياء الداخلية الآخرى هى حى المرقاب والصالحية والصوابر والوسط ، ويمتد عبر هذه الاحياء 36 حيا صغيرا ويعرف محليا باسم (فريج) .

وجاء هذا التقسيم حسب الأسر والجماعات والقرابة كما هو معروف في تقسيمات المدن العربية الإسلامية ، وتقسم بحسب القرابات والقرب من المواقع الأصلية للهجرات على النحو التالي :



أ - حى القبلة

ويمثل القسم الغربي للمدينة ومعظم سكان هذا الحى من الأسر العربية المنحدرة من شرق شبه الجزيرة العربية من إقليم نجد والإحساء ، ويمتهن أهل هذا الحى بصورة عامـة التجـارة وخاصة تجارة الأخشاب ، إضافة إلى بعض الأعمال الأخرى كالغوص على اللؤلـؤ والسـفر والتجارة . أما عن الحارات التى تشكل هذا الحى فنذكر منها مايلى :

فريج الخالد ، فريج الصقر ، فريج البدر ، فريج سعود ، فريج المديرس ، فريج الدهله ، فريج السبت ، أما عن أشهر المساجد فى هذا الحي فنذكر منها ، مسجد البدر ، مسجد ملا صالح ، مسجد الساير ، مسجد العثمان ، مسجد الغربللى ، مسجد المديرس ، مسجد العجيرى[1]

ب - حي الشرق

ويقع فى الجانب الشرقي من المدينة ، ومعظم سكانه ينحدرون من أصل فارسى نزحـوا من إيران واستقروا فى أول منطقة قابلتهم عند البحر بالإضافة إلى وجود بعض الأسر العربيـة التي نزحت من جنوب إيران ومن ساحل شرق الخليج العربي . وأمتهن أهل هذا الحي صناعة السفن والغوص على اللؤلؤ بشكل أساسى .

ويتكون هذا الحي من عدة فرجان كفريج الشيوخ ، فريج أبن خميس ، فريج الشـملان ، فريج المضف ، فريج هلال ، فريج البورسلى . إضافة إلى حى العاقول[2] . أما المساجد فمـن أشهرها مسجد النصف ، مسجد النومان ، مسجد المناعي .

ويعتبر كل من حى القبلة وحى الشرق من أكبر الأحياء مساحة فـي المدينـة وأغلـب سكانهما من الطبقة الغنية .

جـ - حي الوسط

وعرف بهذا الاسم لوقوعه بين حى القبلة غربا وحى الشرق شرقا . وتكثر فيه بيوت الأمـراء وقصورهم ، إضافة إلى وجود بعض الدوائر الحكومية كدائرة الجمرك ومركز الشرطة . ويضـم هذا الحى المنطقة التجارية وساحة الصفاة . ويعتبر من أكثر الأحياء نشاطا تجاريا . ويتكون مـن عدة فرجان منها فريج العوازم ، فريج العدسانى ، فريج القناعات ، فريج الشـيوخ ، فريج عـنزه . ويقع فى هذا الحى أشهر المساجد والمعروف باسم مسجد السوق الكبير ، إضافة إلى بعض المساجد كمسجد العدسانى ، مسجد المطوع ، مسجد الفارس ، مسجد الخليفة ، مسجد العبدالرزاق[3] .

---

(1) الفيل ، محمد رشيد : مصدر سابق ، ص 579 .

(2) نسبة إلى كثرة النبات الصحراوى على أرض هذا الحى والمعروف بنبات العاقول .

(3) الرشيد ، عبدالعزيز : مصدر سابق ، ص 41 - 46 .



د - حي المرقاب[1]

ويقع في الجهة الجنوبية من المدينة مقابل حى الوسط بين حـــى الصوابـــر وحـــى الصالحية . ومعظم سكانه من النازحين من نجد في شبه الجزيرة العربية . ومن فرجـــان هذا الحي ، فريج الحساويه ، فريج الرشايده ، فريج العليوة ، فريـــج الريـــش ، فريـــج الحمود . ويعتبر هذا الحي من أقل الأحياء سكانا . ومن أشهر المساجد ، مسجد الفليـــج ، مسجد الشايع ، مسجد الفضالة ، مسجد الشملان ، مسجد الحمد .

وعن القرى التى نشأت خارج أسوار المدينة فهى كالتالي[2] :

أ - الجهراء

تقع غرب مدينة الكويت ، وامتازت بكثرة آبار المياه العذبة وتربتها الصالحة للزراعة ممـــا جعلها مستقرا لبعض السكان ممن نزحوا من شرق شبه الجزيرة العربيـــة وجنـــوب العـــراق وأقاموا فيها مساكن لهم . ومن معالمها الشهيرة قصر الشيخ مبـــارك حـــاكم الكويـــت آنـــذاك ويعرف بالقصر الأحمر ومازال قائما حتى وقتنا هذا[3] .

ب- الدمنه

تقع على ساحل البحر جنوب مدينة الكويت بحوالى 20 كيلو مـــتراً ، وكـــانت مســـتقراً لصائدى الأسماك ، وقد تأسست على يد جماعة من قبيلة العوازم . ويعتمد أهلها على الصيـــد والزراعة . وقد تغير اسمها إلى السالمية بحلول عام 1952 .

جـ- الفنطاس

تقع جنوب مدينة الكويت بمسافة 40 كيلو متراً تقريبا وتطل على الساحل الغربي للخليـــج العربي ، ومياه آبارها حلوة وأقيم فيها عدة بساتين وبعض المساكن . وكان يسكنها غالبا البـــدو الرحل في وقت القحط للاستفادة من البساتين .

د - الفحيحيل

تقع إلى جنوب مدينة الكويت على بعد 50 كيلو متراً تقريبا وهى مطلة على الساحل الغربي للخليج العربي ويفوق عدد سكانها آنذاك سكان الفنطاس ، ويستقر فيها مجموعـــة مـــن البـــدو القادمين من شرق شبه الجزيرة العربية .

---

(1) سمي بهذا الاسم لارتفاعه عن سطح البحر ولوجود برج للمراقبة لرصد تحركات الأعداء والطامعين .

(2) ارجع في ذلك إلى : الرشيد ، عبدالعزيز : مصدر سابق ، ص 47 – 50 .

(3) وفيه وقعت موقعهة الجهراء بين الشيخ سالم الصباح وفيصل الدويش أمير قبيلة مطير وقد أحاط القرية الشيخ سالم بعد هذه الحادثة بسور لحمايتها من الأعداء .



هـ- أبوحليفة

تقع جنوب مدينة الكويت على بعد 45 كيلو متراً تقريبا وجنوب الفنطاس . أما أقصى قرية في الجنوب فهى قرية الشعيبة على بعد 70 كيلو متراً تقريبا ، وهى مطلة على الساحل الغربي للخليج .

و- جزيرة فيلكا

تقع مقابل جون الكويت إلى الشمال الشرقي من مدينة الكويت على بعد 50 كيلو مترا . ويقطنها مجموعة من السكان من أصول فارسية ، يعرفون بالهوله وهم من المسلمين السنة . مياهها عذبة ومن أشهر معالمها التاريخية آثار ونقوش للأسكندر الأكبر المقدوني . ويشتغل أهلها بالصيد البحرى والزراعة .

1 - 3 - 1 - 6 الساحات

تعتبر الساحات والفراغات داخل سور المدينة المتنفس الطبيعي للسكان ، وتعرف محليا باسم (براحة) وتنسب غالبا إلى شخصية أو أسرة أو قبيلة حيث تستغل لإقامة الاحتفالات وخاصة فى الأعياد والمناسبات الاجتماعية والدينية ، وكانت أشبه بالنوادى العامة ، إضافة إلى دورها فى تنزه الأسرة والأطفال . وكان يستغل جزء منها للمقابر وحرق الطين المستخدم في بناء المساكن ، ومع اتساع النمو العمراني داخل المدينة أقيمت المقابر على أطراف المدينة داخل السور وخارجه .

أما الشوارع فقد كانت فى الغالب ضيقة تلبية لحاجات السكان في تنقلاتهم على الأرجل أو على الدواب مع فائدتها في تحقيق مبدأ الظل للوقاية من حرارة الصيف الشديدة . وأهم الشوارع الرئيسية شارع الأمير أو مايعرف بشارع بهيته[1] . ويمتد هذا الشارع من قصر السيف إلى سوق الماء القديم . ويعتبر هذا الشارع أقدم شارع في الكويت ، وعرف فيما بعد بشارع السيف ويمتد لمسافة تتراوح بين 3 - 4 كيلو مترات[2] . وهناك شارع الأعمدة الجديد Street of Pillars ، بالإضافة إلى شوارع أخرى كثيرة منشرة داخل المدينة .

---

(1) ويعنى الحجر الأبيض أو المكان المرتفع .

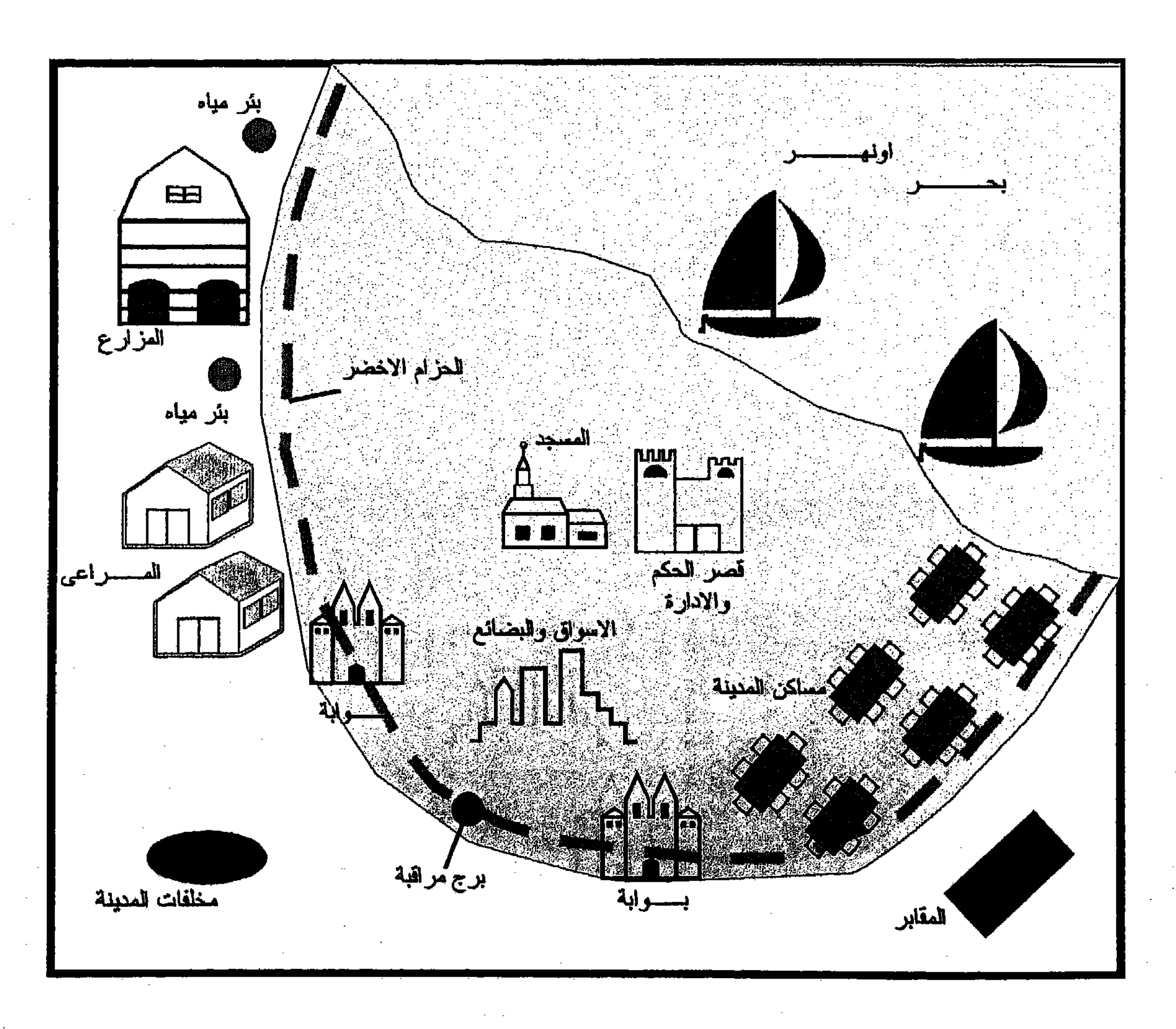
المصدر : السعيدان ، حمد محمد : مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 251 .

(2) الفيل ، محمد رشيد : مصدر سابق ، 1985 ، ص 593 - 594 .



1 - 3 - 1 - 7 المساجد

كما ذكر آنفا أن المسجد فى مدينة الكويت القديمة وأحيائها السكنية يعتبر الوحدة الأساسية الذى تبنى حوله المساكن . ويشابه ذلك المدينة العربية الإسلامية الأولى التى تعتبر المسجد هو العنصر البارز الرئيسى بها . ومن هذا المنطلق انتشرت المساجد في مدينة الكويت القديمة وكان هناك مساجد جامعة متسعة ومساجد أخرى منتشرة فى أطواف الأحياء ، ويعذزى ذلك إلى أن أبرز ملامح مدينة الكويت القديمة انتشار المساجد والتى باتت تعتبر من الشواهد الواضحة عند مشاهدتها من خلال المآذن المنتشرة ذات الارتفاعات العالية الواضحة للعيان ، ويوضح الشكل (1-6) مواقع المساجد الجامعة كمسجد السوق الكبير عند قصر السيف ومسجد البدر في حى القبلة ، ومسجد النصف في حى الشرق ، ومسجد الفليج في حى المرقاب ، بالإضافة إلى مساجد أخرى منتشرة في الفرجان الصغيرة .



الشكل (1- 7) المدينة الإسلامية كما حدد شروطها العلامة عبدالرحمن أبن خلدون (779هـ) .

المصدر : من تصميم الباحث .



وبهذا الشكل العام للمدينة العربية الإسلامية القديمة نستطيع القول أن مدينة الكويت بتكوينها العمراني القديم كانت تشكل مايعرف بالمدينة الإسلامية ، والتي كان من أهم خصائصها الأسواق المتلاصقة ، الأحياء السكنية المتلاصقة ، المساجد ، قصر الحاكم ، الأسوار الخارجية للمدينة ، قبل أن تتأثر بالحضارات الحديثة .

وقد وصف أحد رواد التخطيط فى الكويت المهندس الدكتور جورج شبر مدينة الكويت داخل السور حيث قال " مدينة الكويت قرية عربية بدائية ، تجثم على مقربة من الخليج الكويتي ، متماسكة الجوانب ضد قسوة الطبيعة ، تتسم بطابع المدينة العربية الصحراوية الواقعة على الشاطىء ، داكنة اللون متشابكة ومحاطة بالأسوار "(1). ويتضح من هذا الوصف للمدينة أنها متشابكة ويعنى ذلك أنها ضيقة الشوارع كما ذكر ، أما وصفها بأنها تتسم بلون داكن فيرجع ذلك إلى لون المساكن المبنية من الطين البحرى المحروق ذو اللون الأصفر الداكن الذى أعطاها هذا اللون المميز ، كما توضح ذلك الصورة رقم (1-5) . وتتسم بذلك مع كثير من سمات مدننا العربية خاصة الصحراوية منها . ونمت المدينة وتشكلت لتلائم الظروف البيئية السائدة .



صورة (1-5) أحد مساكن الكويت القديمة ويقع على الواجهة البحرية ، ويستغل حاليا كديوانية لإحدى الأسر الكويتية .

المصدر : تصوير الباحث ، مايو ، 1998 .

(1) Shiber, Saba George : Op. Cit, 1946, p. 30 .



1 – 4 العوامل المؤثرة في النمو العمراني قبل اكتشاف النفط قبل عام 1951

امتدت مرحلة النمو العمراني قبل اكتشاف النفط منذ ظهور الكويت ككيان عمراني حتى الخمسينيات ، أى في فترة زمنية مداها قرنين ونصف تقريبا ، وعند ظهور النفط بدأ التخطيط العمراني الحديث يأخذ منحى جديدا آخر من خلال الخطط المدروسة وعلى عـــدة مســتويات إقليمية ، ومن الملاحظ عند تتبع سير النمو العمراني فى الكويت في مرحلته الأولى ، أن هناك عدة عوامل تأثر بها العمران ، نجملها فيما يلى :

1 – 4 –1 الســــــكان

يعتبر السكان من أهم العوامل التى يتأثر بها العمران ، حيث يكون التخطيط منهم وإليـهم . وقد دلت التقديرات السكانية قبل ظهور الإحصاءات الرسمية فى الكويت مـــن خــلال ماجــاء ذكــــــره فى كتابات الرحالة الذين زاروا المنطقة فى تلك الحقبة الزمنيـــة . حيــث يوضــح الجدول (1–1) ارتفاع عدد السكان من 10 آلاف نسمة حسب تقدير نيبور Niebuor فى عــام 1765 إلى 17500 نسمة حسب تقدير لوشر Lousher فـــى عــام 1868 ، إلا أن الرحالـــة ستوكويلر Stocoueler قد قدر أعداد السكان عام 1831 بحوالى أربعة آلاف نســـمة ولعــل السبب يرجع إلى أنه زار المنطقة فى الصيف حيث يكون الجميع فى أعمالهم فى البحر بحثــا عن اللؤلؤ أو للتجارة الخارجية وخلو المدينة إلا من صغار السن والنساء وكبار السن[1] . أمــا بلجريف Palgrave فقد قدر السكان فى عام 1862 بحوالى 35 ألف نسمة ، وقدرهم لوريمــر Lorimer فى عام 1916 بحوالى 40 ألف نسمة و 120 ألف نسمة فى عام 1947 وأخــيرا قدرهم ديكسون Dickson فى عام 1952 بحوالى 160 ألف نسمة .

جدول (1 – 1)

التقديرات السكانية قبل ظهور الاحصاءات الرسمية

السنة	عدد السكان	جهة التقدير السكاني
1765	10000	نيبور Niebuor
1831	4000	ستوكويلر Stocoueler
1862	35000	بلجريف Palgrave
1868	17500	لوشر Lousher
1916	40000	لوريمر Lorimer
1947	120000	لوريمر Lorimer
1952	160000	ديكسون Dickson

المصدر : ديكسون (1936) ، مصدر سابق ، المنيس (1985) مصدر سابق .

---

(1) المنيس ، وليد عبدالله : مصدر سابق ، 1985 ، ص 168 ، الكويت .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

هذه الأرقام عبارة عن تقديرات وهي المعتمدة في الفترة قبل إجراء التعدادات الرسمية . وعلى أية حال فإن هذا النمو السكانى المتواضع كان متفقا مع النمو العمرانى المصاحب له فى هذه الحقبة الزمنية ، لذا فالرقعة الحضرية داخل الأسوار الثلاثة كانت كافية لسد حاجة السكان من العمران ومن المرافق والخدمات الأخرى فى تلك الفترة الزمنية ، نظرا لأن الزيادة السكانية كانت تسير بخطى بطيئة نسبيا .

1 – 4 – 2 الإدارة التخطيطية

تختلف هذه الفترة عما تلاها بعد إكتشاف النفط ، ففي مرحلة بداية التعمير سيطر ابن البلد على جميع مراحل النمو العمراني وتحديد اتجاهاته ، سواء كان ذلك من خلال السلطة الحاكمة أو من خلال أعضاء المجلس البلدى بدءا من 1931 بعد إنشاء البلدية . إضافة إلى أن الجانب التنفيذى كان يعول إليهم كذلك . وكان هذا العامل من أقوى العوامل التى أدت إلى تشكيل المدينة والذى جاء ملائما للبيئة المحلية . ولم يكن هناك تخطيط عمرانى بالمعنى المفهوم ، وإنما كان إنشاء المباني أو إقامة الأسواق تتم طبقا لحاجة السكان وكان ذلك من خلال معرفة احتياجات الناس ، ومعرفة متطلبات البيئة ومايوائمهما .

1 – 4 – 3 الأوضاع الاقتصادية

كان من أهم العوامل المؤثرة فى الامتداد الحضري ونوعيته فى مرحلته الأولى قبل اكتشاف النفط قلة المصادر المالية سواء كانت على مستوى الفرد أو الدولة . حيث لايتعدى دخل الفرد فى المهن الحرفية كمهنة بنّاء أو نجّار أو مساعد نجار أو عامل أو حمال أو بحار ، عن 12 روبية في الشهر وذلك فى عام 1920[1] . أما دخل الدولة فكان يأتى عن طريق الضرائب على الخدمات والأنشطة التجارية البحرية ومن القادرين على المساهمة من السكان ، إضافة إلى الجمارك على البضائع والسلع .

أما البلدية فكانت مصادرها المالية تأتى عن طريق مايلى[2] :

1- أثمان مايباع من الأراضى الزائدة بعد إصلاح الطرق .
2- الاكتتاب والهبات التى يكتتب بها للبلدية .
3- تأجير الأراضى والمحلات السنوى والشهرى .

---

(1) ارجع في ذلك إلى : AL- Sabah, A. : The Oil Economy of Kuwait , Kuwait University, 1980, p 25 – 26, Kuwait .

(2) الجاسم ، نجاة عبدالقادر : مصدر سابق ، ص 100 – 102 .



4- الرسوم على المحلات ورسوم السوق والساحل وغيرها .
5- إنشاء المقاهى والرسوم الشهرية عليها .
6- الغرامات من المخالفات التى يقرها المجلس البلدى .
7- خمسون بالمائة من دخل الجمارك .
8- فتح المراحيض والبواليع في المساكن الخاصة[1] .

1 - 4 -4 البيئة الطبيعية والأوضاع السياسية

تمثلت الأوضاع السياسية فى تلك الحقبة الزمنية فى الأخطار الخارجية المتمثلة فى هجمات القبائل وغيرها ، والتى حتمت وجود سور للمدينة منذ نشأتها لتحميها من الخطر الخارجي مما حد من نموها خارجه ، وأفرزت التقارب البشرى إلى حد كبير ، والتركيز على البحر ليكن الظهير الخلفى للمدينة يحميها من الأخطار من خلال مراقبة دائمة له ، إضافة إلى أنه يعتبر المصدر الأساسى للرزق آنذاك . كذلك حتمت البيئة الطبيعية على الكويتيين التمركز على الواجهة البحرية لأنها هى المصدر الرئيسى للرزق فى ذلك الوقت ، وأصبح الامتداد على طول الساحل . ولعبت البيئة الطبيعية دوراً فى تشكيل المساكن فى الكويت فى تلك الفترة ، حيث راعى الكويتيين في بناء مساكنهم تلائمها مع البيئة الطبيعية المحيطة ، سواء كان ذلك فى التصميم الداخلى من خلال الأفنية المكشوفة واستخدام التقنيات القديمة فى التهوية كالباكدير أو غير ذلك ، ويوضح الشكل (1-8) تقنية أبراج الهواء الباكدير في المساكن القديمة ، إضافة إلى بنائها من الطين المجفف الملائم للبيئة حيث يقي الحرارة ويحمى دخولها إلى المسكن مع ملائمة لونه الأصفر الداكن للبيئة المحلية ، وقد أعتمد من مواد البناء على مايتوفر محليا من حجر وطين ومايستورد من أخشاب للسقوف والأبواب والنوافذ ، وكان الخليجي معماريا بطبعه حيث صمم مبانيه بنفسه لتلائم ظروف المناخ القاسى وطبيعة الحياة التقليدية للمجتمع .

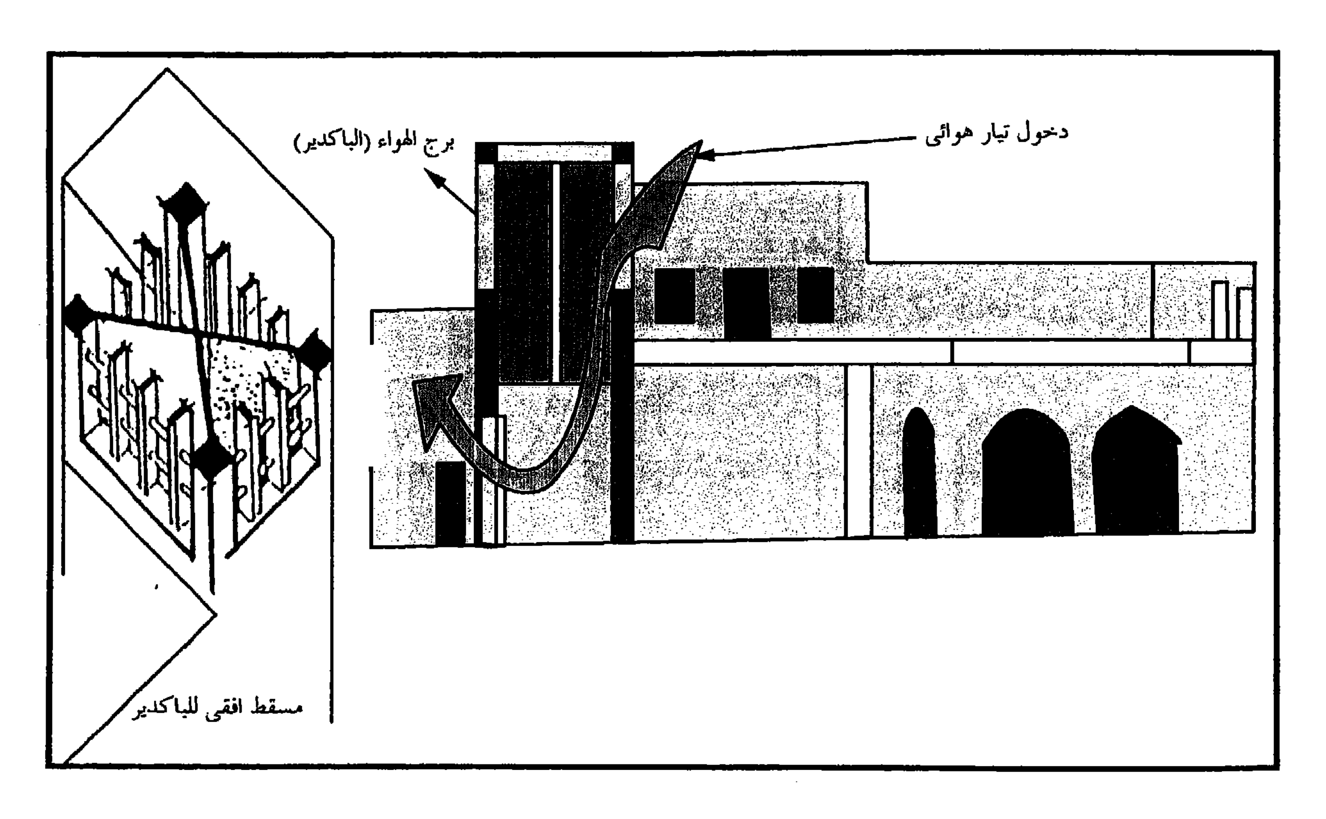
1- 4 - 5 الشريعة والعرف الإسلامي

كان للعادات دور هام في النمو العمراني وكان للشريعة والعرف الإسلامي أثرٌ كبير أيضا ، حيث كانت الحياة بسيطة وتقوم على الضروريات بعيدا عن الكماليات ومن هذه الملامح نماذج المساكن القديمة التى وضع نموذجا لها آنفا ، والتى تقوم على الضروريات والحاجيات الأساسية . كذلك التقسيم الداخلى للمدينة المتمثل

(1) وهى المجارى الصحية لتسليكها عندما تكون مغلقة من تراكم الفضلات والمخلفات وغيرها .



فى الحارات (الفرجان) والأزقة لتلبى القربة الاجتماعية ، إضافة إلى وظيفتها فى توفير الظلال للمارة وغيرهم . أيضا تمثلت تلك العادات التى تراعى الشريعة والعرف الإسلامي فى الوحدة الدينية المتمثلة فى المسجد ، حيث كان هو الوحدة الأساسية التى يقوم حولها الحى السكنى . أما المجلس البلدي فقد مثل نظام الحسبة فى العهد الإسلامي من خلال الرقابة وإصدار الأوامر فى صالح الناس والمجتمع وكان - كما أسلف - بمثابة مجلس نيابي مصغر .



الشكل (1-8) تقنية أبراج الهواء البادكير أو الباكدير في المساكن القديمة .

المصدر : الفضالة ، 1995 (مع إعادة رسم الباحث) .

1 – 5 العمران بعد اكتشاف النفط

يعتبر ظهور النفط الخط الفاصل بين مرحلتين عمرانيتين شهدتهما دولة الكويت وهما ، مرحلة العمران قبل اكتشاف النفط ، ومرحلة العمران بعد اكتشاف النفط . أما بداية مرحلة العمران بعد اكتشاف النفط فكانت عام 1952 عند ظهور أول مخطط عمراني يتم على أيدي



استشاريين أجانب ، ويحدد ملامح المدينة وتطورها العمراني خارج السور . ومن الواضح أن اكتشاف النفط كان بمثابة نقطة التحول الرئيسية في حياة البلاد ، حيث جلبت العوائد النفطية رؤوس أموال ومشاريع كانت البلاد بحاجة ماسة لها . ولقد تأثر العمران بعد اكتشاف النفط بمجموعة عوامل أثرت في اتجاهاته .

1 – 5 – 1 العوامل المؤثرة في النمو العمراني بعد اكتشاف النفط

1 – 5 – 1 – 1 النفط والنمو الاقتصادي

ظهرت العوائد النفطية منذ الخمسينيات ففي عام 1950 تم إنتاج ماقيمته حوالى 12.4 مليون دينار ، وقفزت بحلول عام 1955 إلى نحو 282 مليون دينار ، واستمر حجم العائدات النفطية في الارتفاع ليصل إلى 2381 مليون دينار بحلول عام 1975 أي مايزيد عن ثمانية بلايين دولار(1) . وارتفع معدل دخل الفرد من 100 دينار كويتي في عام 1950 إلى حوالي 1000 دينار كويتي في عام 1961 ، أما جملة الانتاج المحلي فقد زاد من 653 مليون دينار في عام 1961 إلى حوالي 961 مليون دينار في عام 1970 ، كذلك فقد ارتفعت قيمة الإنفاق على الخدمات العامة كالإسكان والتعليم والصحة وعلى الأنشطة الاجتماعية من 52 مليون دينار في عام 1967 إلى حوالي 84 مليون دينار في عام 1970 (2).

يتضح من هذا التطور في العائدات النفطية أن الكويت شهدت في هذه المرحلة نمواً اقتصادياً سريعاً أدى إلى تغيرات اقتصادية واجتماعية ، وكان لابد أن يصاحب هذا التطور وهذه النقلة تنظيم مكاني للأنشطة الحضرية في البلاد ، لذلك تبنت الدولة الخطط الهيكلية لتقوم بتحديد إطار تخطيطي للبلاد يحدد الأنشطة الاقتصادية وأماكن إنشائها ويحدد الاستخدامات السكنية والتجارية والخدمات والمرافق ، وظهرت في البلاد الخطط الهيكلية تباعا للسنوات 1952 ، 1967 ، 1970 ، 1977 ، 1983 ، 1997 .

1 – 5 – 1 – 2 النمو السكاني وزيادة العمالة

أدت الهجرة إلى الكويت إلى تغيرات واسعة في حجم وتركيب السكان فيها ، فقد أدى سوق العمالة الواسع وفرص العمل وتوفر الخدمات الأساسية بالمجان ، إلى جذب أعداد كبيرة من المهاجرين إلى الكويت منذ مطلع الخمسينيات ، وقد جاء هؤلاء

---

(1) الفرا ، محمد على : مصدر سابق ، 1974 ، ص 130-131 ، الكويت .

أنظر أيضا ، وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ، 1974 ، الكويت .

(2) أبوعياش ، عبدالاله : مصدر سابق ، 1981 ، ص 11-12 ، الكويت .



المهاجرون من جنسيات مختلفة ومن شتى بقاع المعمورة ، فقد بلغ إجمالي السكان عام 1957 نحو 206 ألف نسمة وارتفع هذا العدد إلى 467 ألف نسمة عام 1965 ، ووصل إلى نحو مليون نسمة عام 1975 ، وبلغت نسبة السكان غير الكويتيين في عام 1975 حوالى 69% من إجمالي السكان ، أما الكويتيون فبلغت نسبتهم 30% في عام 1975 (1).

وقد نجم عن هذه الهجرة تغيرات سكانية كبيرة أدت إلى تضاعف الحجم السكاني للدولة إلى عدة مرات في العقود الثلاثة المنصرمة (في الفترة من 1950 إلى 1980) ، مما دعا إلى إعداد وتنظيم مناطق جديدة لاحتواء الزيادة السكانية السريعة ، مع توفر الخدمات والأنشطة الاقتصادية التي كانت تحتاجها البلاد في فترة النمو الاقتصادي الحديث ، لذلك حاولت الدولة إعداد الخطط العمرانية الحديثة لتحدد اتجاه النمو العمراني مع تحديد الاستخدامات المختلفة لجميع القطاعات .

1 – 5 – 1 – 3 العوامل السياسية واتباع سياسة التخطيط

تمثلت العوامل السياسية في السياسات التي اتبعتها الدولة في جلب المخططين الأجانب للقيام بالخطط العمرانية للكويت ، وقد أدت هذه الخطط إلى نقل مدينة الكويت القديمة نقلة سريعة ساعدت في تغير ملامحها من الملامح العربية الإسلامية إلى ملامح المدن الغربية الحديثة . ومن العوامل التي أثرت في النمو العمراني بعد اكتشاف النفط ، القرارات التي تصدر من المجالس العليا في البلاد كمجلس الوزراء والمجلس البلدي ، والتي كانت تحدد الاستخدامات المختلفة للأراضي في الدولة ، إضافة إلى دور هذه المجالس في توجيه النمو العمراني وتحديد اتجاهاته . أما الجانب المتعلق باتباع سياسة التخطيط فأن ذلك يتضح من خلال اتباع سياسة الدولة أسلوب التخطيط العصري لتحديد اتجاهات العمران وخططه المستقبلية ، وساعد هذا الأسلوب على تنظيم وتنسيق الأراضي في البلاد ، من خلال تحديد الاستخدامات المختلفة السكنية والتجارية والصحية والتعليمية والصناعية وغيرها . وساعد هذا الأسلوب في أن النمو العمراني في البلاد بعد اكتشاف النفط كان يسير وفق خطة منظمة تحدد اتجاهاته بعكس ماكانت عليه المدينة قبل اكتشاف النفط ، والتي كانت تنمو وفق حاجات السكان ومتطلباتهم دون إعداد خطط مسبقة تحدد نمو المدينة .

وللتعرف على أثر هذه العوامل في النمو العمراني في فترته الثانية بعد اكتشاف النفط ، يمكن استعراض تطور النمو العمراني مع بيان معوقاته .

---

(1) وزارة التخطيط : المجموعة الإحصائية السنوية ، 1975 ، ص 23 ، ج 12 ، الكويت .



1 – 5 – 2 تطور النمو العمراني

كما ذكر آنفا أن الخطة العمرانية الأولى 1952 حددت اتجاهات جديدة للامتدادات العمرانية تكون خارج أسوار المدينة ، لذلك تم هدم السور المحيط بالمدينة عام 1957 ، وبدأت مرحلة العمران الحديثة ، ويوضح الشكل (1-9) النمو الواضح في الفترة من 1950 إلى 1965 ، حيث يتضح امتداد العمران خارج إطار المدينة المحددة بالسور المحيط بها (السور الثالث) ، حيث امتد بمحاذاة الساحل باتجاه الجنوب والوسط مع توسعة منطقة الجهراء في شمال غرب مدينة الكويت ، وتوسيع منطقة الأحمدي في جنوب مدينة الكويت .

أما النمو العمراني في الفترة من 1965 إلى 1980 فيوضح الشكل (1-9) أنه أخذ نفس اتجاه التطور في المرحلة الأولى مع توسيع المناطق في الوسط وفي الجنوب بمحاذاة الساحل والشمال الغربي عند الجهراء . ومدينة الكويت بهذه الامتدادات العمرانية المتصلة اصبحت منطقة متروبوليتانية ذات امتدادات كبيرة ، ومن أبرز ملامح الشخصية المتروبوليتانية لمدينة الكويت تخصيص مركز المدينة " الكويت القديمة " مركزاً تجارياً وإدارياً يخدم المنطقة المتروبوليتانية مع اتصال المناطق الجديدة بالمركز بشكل مستمر لتوفر جميع الخدمات فيه . ومن سلبيات المناطق المتروبوليتانية التركز الشديد والازدحام وارتفاع نسب التلوث والحوادث وغيرها . وكان من الأجدر على المخططين في تلك الفترة أن يقوموا باستحداث مدن جديدة خارج المنطقة المعمورة ومكتفية ذاتيا بجميع الخدمات ، وبالتالي تساعد على التخفيف من حدة التركز على المنطقة المعمورة ، وهذا بدوره يؤدي إلى التخفيف من المشاكل القائمة في المناطق المزدحمة .

ويوضح الشكل (1-9) أن النمو العمراني في الفترة من 1980 إلى 1997 أخذ نفس الاتجاه السابق أيضا ، واكتملت صورته بحلول عام 1997 ، حيث غطت المناطق المساحات غير المبنية في وسط المنطقة المعمورة ، مع ملاحظة أن الاتجاه نحو الجنوب بمحاذاة الساحل كان أكثر سرعة وشدة من الاتجاه نحو الشمال الغربي باتجاه الجهراء ، حيث اكتملت جميع المناطق في الجنوب حتى منطقة الأحمدي ، ومرجع ذلك إلى أن أغلب المناطق في هذا الاتجاه عبارة عن إسكان حكومي كمنطقة القرين وغرب الفنطاس ومنطقة أم الهيمان[1] . وبهذا التكوين أصبحت مدينة الكويت ممتدة من خلال محورين بمحاذاة الساحل باتجاه الجنوب والشمال الغربي .

---

(1) متابعة ميدانية للباحث 1999 .



1 – 5 – 2 – 1 شبكة الطرق

لقد كانت شبكة الطرق التي سادت في فترة العمران الأولى قبل اكتشاف النفط متواضعة ، تتكون من أزقة متعرجة وغير مرصوفة ومن طرق ضيقة . وبعد اكتشاف النفط شهدت البلاد حركة تنمية واسعة تطلبت طرقا متسعة وجديدة ومعبدة لمواكبة المرحلة الجديدة . واعدت خطة لإنشاء طرق جديدة حيث وصل طول شبكة الطرق في عام 1956 إلى نحو 274 كيلو متراً . وبلغت أطوال الطرق في عام 1970 إلى نحو 830 كيلو متراً ، أما في عام 1980 فقد بلغت نحو 2700 كيلو متر(1) . وفي عام 1995 بلغت أطوال الطرق نحو 24808 كيلو مترات(2) .

وأخذت هذه الطرق النمط الدائري حول مدينة الكويت القديمة بداية بالطريق الدائري الأول والثاني والثالث ثم الطريق الدائري الرابع والخامس والسادس ، ثم الطريق الدائري السابع ومن المتوقع أن يزداد التوسع مستقبلا ، عندما تكتمل مشروعات الطرق السريعة . وتخلل هذه الطرق الدائرية طرق إشعاعية ، ويوضح ذلك الشكل (1–9) والطرق الإشعاعية هي طريق الفحيحيل ، والسفر السريع ، وطريق دمشق ، وطريق فيصل بن عبدالعزيز ، وطريق المطار ، وطريق الغزالي . أما في المساحات الواقعة بين تقاطعات الطرق الدائرية والإشعاعية فأقيمت الأحياء السكنية .

1 – 5 – 2 – 2 الأحياء السكنية

في فترة العمران بعد اكتشاف النفط انتقل السكان من مدينة الكويت القديمة إلى المناطق التي تم استخدامها خارج أسوار المدينة ، وقد ساعد على انتقال هؤلاء السكان إلى هذه المناطق سياسة التثمين أو تملك عقارات المواطنين التي اتبعتها الحكومة نظير مبالغ مضاعفة ، بهدف توزيع العوائد النفطية على المواطنين بشكل غير مباشر . وقد بلغت مبالغ التثمين عام 1952 نحو 2.1 مليون دينار وارتفعت لتصل إلى نحو 86 مليون ديناراً بحلول عام 1960 (3). أما عدد الوحدات السكنية فقد بلغت عام 1950 نحو 14 ألف وحدة سكنية وارتفعت لتصل إلى 78 ألف وحدة سكنية في عام 1965 ، وبلغت عام 1975 نحو 152 ألف وحدة سكنية(4) .

---

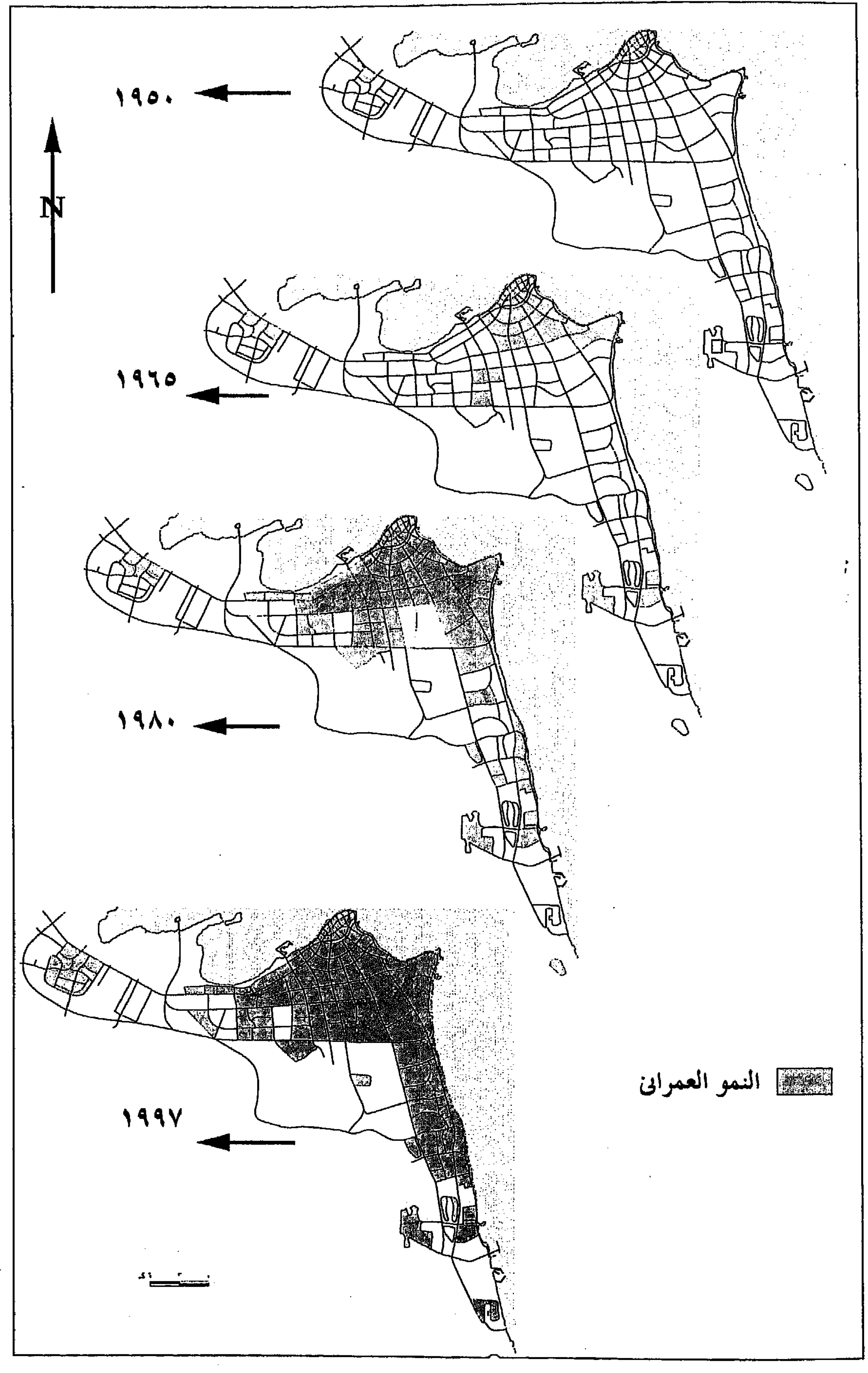
(1) أبوعياش ، عبدالاله : التخطيط لمدن التنمية في الكويت ، الجمعية الجغرافية ، العدد 33 ، ص 19 ، 1981 ، الكويت .

(2) Ministry of Planning : Annual Statistical Abstract, 1997, p 216, T. 170, Kuwait .

(3) المنيس ، وليد عبدالله : مصدر سابق ، 1985 ، ص 202 ، الكويت .

(4) Abu-Ayyash A. : Housing Problems as a Response to Immigration to Kuwait, Faculty of Arts, Bulletin, No. 11, 1977, p 71-72 , Kuwait .





الشكل (1-9) مراحل تطور النمو العمراني حتى عام 1997 .

المصدر : مخططات بلدية الكويت 1997 .



وتصنف الوحدات السكنية في الكويت رسميا إلى ثمانية أصناف[1]

الشقق (وتكون في بنايات أو عمارات سكنية) – الفلل (وتقسم إلى نوعين فلـل خاصة انشأت على نفقة الملاك ، وفلل حكومية وزعت من الحكومة للمستحقين للسكن) – البيوت العربية القديمة – الملاحق (وتكون في أسفل العمارات السكنية أو البيوت العربية القديمة) – البنايات (العمارات) – المجمعات التجارية والسكنية – الشاليهات (وتقع غالبا على البحر) – المساكن الأخرى .

وقد حددت مناطق إسكان الكويتيين في المناطق السكنية وهي غالبا من الفيلات الحكومية والخاصة وتوجد حول المدينة وامتدادها العمراني . أما المناطق التي خصصت لإسكان غير الكويتيين فتعرف بالمناطق الاستثمارية وتقع في حولي والسالمية والفروانية وجليب الشيوخ وخيطان والرقعي والفحيحيل والجهراء[2] .

وسوف يتم استعراض مرحلة العمران بعد اكتشاف النفط بشكل مفصل عند استعراض جوانب التخطيط العمراني وعناصره في الفترة من 1952 – 1997 .

خاتمـة :

- إن ظهور الكويت على الخريطة السياسية للجزيرة يعود إلى عام 1613 ، أى منذ أربعة قرون تقريبا ، خلافا لما ذكرته كثير من الكتابات التاريخية ، ولكنها نشأت ككيان مستقل فى ظل حاكم واحد في عام 1752 .
- وكانت مدينة الكويت محاطة بالأسوار منذ نشأتها لحمايتها من الأعتداءات الخارجية من بعض القبائل ، وتخلل فترة نشأتها ثلاثة أسوار كان آخرها في عام 1919 ، الـذى تم هدمه في عام 1957 .
- وكان العمران في نشأته الأولى مجاورا للساحل لإرتباط الكويتيين بالبحر واعتمادهم عليه كمصدر أساسى للرزق . وتكونت المدينة في بداية نشأتها من عدة نطاقات وظيفية ، وكانت بمكوناتها تشكل مايعرف بالمدينة العربية الإسلامية قديما . حيث كان من أهم

(1) الجرداوي ، عبدالرؤف عبدالعزيز : الإسكان في الكويت ، دراسة اجتماعية حضرية ، كاظمة للنشر ، 1985 ، ص 176 ، الكويت .

(2) متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

خصائصها الأسواق المتلاصقة ، الأحياء السكنية المتلاصقة ، المسجد ، قصر الحاكم ، الأسوار الخارجية ، البحر .

- في بداية الخمسينيات بدأت تتضح معالم المدينة ، حيث غطى العمران معظم أجزائها داخل السور ، إضافة إلى ظهور بعض القرى خارج المدينة . ومن أهم مميزات هذه الفترة ظهور البلدية التى مثلت نظام الحسبة الإسلامي من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

- كان للمجلس البلدي أثر كبير في النهوض بالكويت في شتى المجالات العمرانية والصحية والاجتماعية مع رعاية مصالح المواطنين من خلال دورة في التوجيه والمراقبة والمتابعة والتنفيذ . حيث كان بمثابة مجلس نيابي مصغر وكان يعتبر المُخطط الرئيسي لإتجاهات الإمتدادات العمرانية مع محاولة ضبطها .

- من أهم مكونات المدينة العمرانية السور المحيط بالمدينة والواجهة البحرية وساحة الصفاة والمنطقة التجارية والأحياء السكنية والساحات والمعابد والمساجد . وقسمت نطاقاتها الوظيفية إلى ثلاثة نطاقات ، النطاق البحري والنطاق التجاري والنطاق السكني .

- ويغلب على المساكن الطابع الصحراوي ، حيث جاءت متوافقة إلى حد ما مع البيئة المحلية المحيطة من خلال مواد البناء وطريقة الإنشاء ، حيث بنيت بتصميم منفتح إلى الداخل ومغلق على الخارج يتوسطها فناء مكشوف وتحتوى على أبراج للهواء تعرف بالباكدير . أما مواد البناء فكانت من الحجر والطين المحلى ذو اللون الأصفر الداكن الملائم للون البيئة الصحراوية .

- وقد تأثر العمران في الكويت قبل اكتشاف النفط بعدة عوامل ، كان أهمها عامل السكان وعامل الإدارة التخطيطية وعامل الإمكانيات الاقتصادية . أما البيئة الطبيعية فقد كان لها دور جعل تصميم الأحياء السكنية والمساكن يأتى ملائما مع هذه البيئة القاسية .

- وقد لعب دور الشريعة والعرف الإسلامي وما يعكسه على العادات والتقاليد في التخطيط من خلال التواضع في المساكن لسد الضروريات مع تلبية مبدأ القربة الاجتماعية . إضافة إلى جعل المسجد نواة الإمتداد العمراني وركيزته الأولى .

- وتأثرت فترة النمو العمراني بعد اكتشاف النفط بمجموعة عوامل هي : النفط والنمو الاقتصادي ، النمو السكاني وزيادة العمالة ، العوامل السياسية واتباع سياسة التخطيط وأخذ النمو العمراني في فترته الأولى بعد اكتشاف النفط اتجاه الجنوب بمحاذاة الساحل ، ويرجع السبب إلى ارتباط الكويتيين منذ القدم بالبحر فكان الشاطئ البحري يمثل لهم الماضي والحاضر بكل أبعاده .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

- أما النمو العمراني بعد 1965 فقد أخذ يتجه إلى المناطق الوسطية وفي اتجـــاه الجنـــوب والشمال الغربي عند منطقة الجهراء ، مما خلق من مدينة الكويت مدينة متروبوليتانيــــة متسعة الامتدادات ، واكتملت صورة الامتداد العمراني لمدينة الكويت الكبرى فـــي عــام 1980 وماتلاه ، مع ملاحظة أن الامتداد العمراني نحو الجنوب بمحاذاة الســاحل كــان أكثر سرعة وانتشارا .

- وقد أخذت الطرق الشكل الدائري تتخللها طرقاً إشعاعية كونت فيما بينها فراغات استغلت للمناطق السكنية وبعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، وأدت سياسة استملاك العقــارات إلى انتقال المواطنين إلى مناطق خارج مدينة الكويت القديمة .

- وحددت مناطق سكنية للكويتيين وكان نمط البناء عبارة عن فيلات حكومية وخاصة ، أما المناطق التي حددت لإسكان غير الكويتيين فكانت تعرف بالمناطق الاستثمارية ، وهـــي عبارة عن بنايات (عمارات) ومقمسة إلى وحدات سكنية صغيرة (شقق) .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الثاني

البناء الديموغرافي للمراكز العمرانية



محتويات الفصل



2 – 1 تمهيـــد

تناول الفصل الأول التطور التاريخي للعمران في الكويت ، وفي هـذا الفصـل سـوف نتناول الدراسة البناء الديموغرافي للمراكز العمرانية من خـلال دراسـة التوزيـع وعوامله والتركيب وعناصره والنمو وتطوره ، مع إلقاء الضوء على المستقبل السكاني في الكويت .

تعد الدراسات الاجتماعية من الركائز الأساسية التي يعتمد عليـها المخططـون لتحقيـق المطالب الاجتماعية والإنسانية المؤدية إلى توفير الاسـتقرار الاجتماعي للسكان . ومـن هـذا المنطلق تم بحث وتحليل الإحصاءات المتوفرة للسكان ، وسوف يتـم الاعتمـاد فـي الدراسـة السكانية على بيانات التعدادات بدءاً بتعداد السكان في عام 1965 حتى النتائج الأوليـة لتعـداد السكان في عام 1995 أي في فترة مداها ثلاثون عاما .

وفيما يخص التعدادات التي تم إجراؤها للسكان في دولة الكويت فقد كـانت البدايـة عـام 1957 ثم عام 1961 ثم تعداد عام 1965 ، الذي غطى جميع أراضى دولـة الكويـت ومياهـها الإقليمية فيما عدا المنطقة المحايدة الواقعة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ، لـهذا فهو تعداد سكانى شامل موسع بالمقارنة بما سبقه . وقد اتبعت في تعداد 1965 طريقـة العـد الفعلي De Facto . وقد أجرت الإدارة المركزية للإحصاء تعـدادا عاما للسكان يمثل حالتـهم ليلة 26/25 إبريل 1965 .

وقد تبع تعداد 1965 عدة تعدادات كانت في الأعـوام 1970 ، 1975 ، 1980 ، 1985 ، 1995 أي كل خمس سنوات ، وقد ألغى التعداد الذي كان مقرراً إجراءه في عـام 1990 بسـبب الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت في أغسطس لنفس العام .

2 – 2 نمو السـكان

يبين الجدول (2–1) والشكل (2–1) التطور العددى للسكان في الكويت منـذ عـام 1965 حتى عام 1995 أي في فترة زمنية مداها نحو 30 عاما ، مع بيان الزيادة الحقيقية والنسبة المئوية للسكان الكويتيين وغير الكويتيين . وأن أول تعدادين في الكويت لم يفصل بينهما سـوى أربـع سنوات فقط ، حيث أجرى التعداد الأول عام 1957 ، وأجـرى التعـداد الثـاني عـام 1961 ، وانتظمت الدورية الخمسية لتعدادات السكان بالكويت منذ التعداد الثالث عام 1965 كما أسـلف . ومن خلال دراسة الجداول (2–1) (2–2) تظهر بعض الحقائق نجملها فيما يلى :



- ارتفع عدد الكويتيين خلال 10 سنوات من 168793 إلى 307755 أي نحو مثلين ماكانوا عليه ، في حين تزايد عدد غير الكويتيين من 298546 إلى 687082 أي أكثر من مثلين ، وذلك منذ عام 1965 إلى 1975 .

- انخفاض نسبة السكان الكويتيين ابتداء من تعداد عام 1965 بالمقارنة مع السكان غير الكويتيين حيث شكلت نسبتهم 36% من إجمالي السكان في عام 1965 ، وانخفضت بحلول عام 1975 إلى 30.9% بينما ارتفع عدد السكان غير الكويتيين إلى 69.1% في نفس العام ، وهذا يعني أن لمعدل النمو السنوي للسكان غير الكويتيين الدور الأكبر في ارتفاع معدل النمو السنوي لإجمالي السكان . ويرجع ارتفاع عدد السكان غير الكويتيين إلى انتعاش الاقتصاد الكويتي في تلك الفترة بسبب عائدات الثروة النفطية ، ومرور الدولة بطفرة عمرانية وثقافية واقتصادية ، واتباع الحكومة سياسة الباب المفتوح ، خاصة مع العرب مما أدى إلى نزوح كثير من الهجرات المؤقتة الوافدة التي تبحث عن العمل ، إضافة إلى توفر فرص عمل في شتى قطاعات الدولة ، ذلك أن عدد السكان الكويتيين لايتناسب واحتياجات متطلبات التنمية .

- وتظهر التعدادات السكانية لعامي 1985 – 1995 استمرار انخفاض نسبة السكان الكويتيين مقارنة مع السكان غير الكويتيين ، حيث أصبحت نسبة السكان الكويتيين 27% بينما ارتفعت هذه النسبة إلى 72% للسكان غير الكويتيين في عام 1985 . ولم تتمكن الكويت من إجراء التعداد في عام 1990 بسبب الغزو العراقي الذي حدث للكويت في شهر أغسطس من هذا العام ، وفضلا عن أن هذا الغزو أدى أيضا إلى انخفاض الزيادة في السكان وعلى الأخص مابين عامي 1990 – 1995 . وأدى ذلك إلى نقص في أعداد السكان غير الكويتيين بسبب نزوح الهجرات الوافدة إلى مواطنها الأصلية .

- بدأ انخفاض معدل الزيادة السنوي من عام 1975 حيث قدر بنحو 11.28% حتى أصبح عام 1995 نحو -0.71 % أي أصبح هناك نقص في معدل الزيادة السنوى ، ويرجع ذلك إلى سياسات الموازنة التي اتخذتها الدولة للحد من نزوح الهجرات بشكل عشوائى إلى الكويت ، إضافة إلى النزوح الذي حصل بسبب الغزو العراقى في عام 1990 .

- ومن خلال دراسة معدلات الزيادة السكانية يتضح أن معدل النمو العام للسكان الكويتيين في الفترة مابين 1965-1975 بلغ 82% تقريبا ، وذلك بسبب صدور المرسوم الأميري رقم 2 لسنة 1960 الذي حدد منح الجنسية الكويتية لخمسين شخصا في العام بشرط مضي 15 عاما



على البقاء في الكويت لغير العربى و 10 سنوات للعربى ، وكان غير الكويتيين في الغـــالب من الفلسطينيين والأردنيين في تلك الفترة والذين نزحوا بسبب الحروب العربية ضد إســرائيل في السنوات 1948 – 1956 – 1967 ، بالإضافة إلى السياسات الحكومية الرامية إلى تشـجيع النسل المتمثلة في وضع علاوات مالية للأبناء والتعليم المجانى وتوفير الخدمات الصحيـــة ، وبلغت نسبة الزيادة السنوية للسكان غير الكويتيين للفترة مابين 1965 – 1975 نحو 130% ، وقد كانت الهجرات السكانية تتجه إلى الكويت من جنوب شرق آسيا من الهند وباكستان وذلك بسبب الحرب بين الدولتين في عام 1968 بالإضافة إلى انفصال باكستان الشــرقية وظــهور دولة بنجلادش عام 1971 ، ولتحسين أوضاعهم المعيشية .

جدول (2-1)

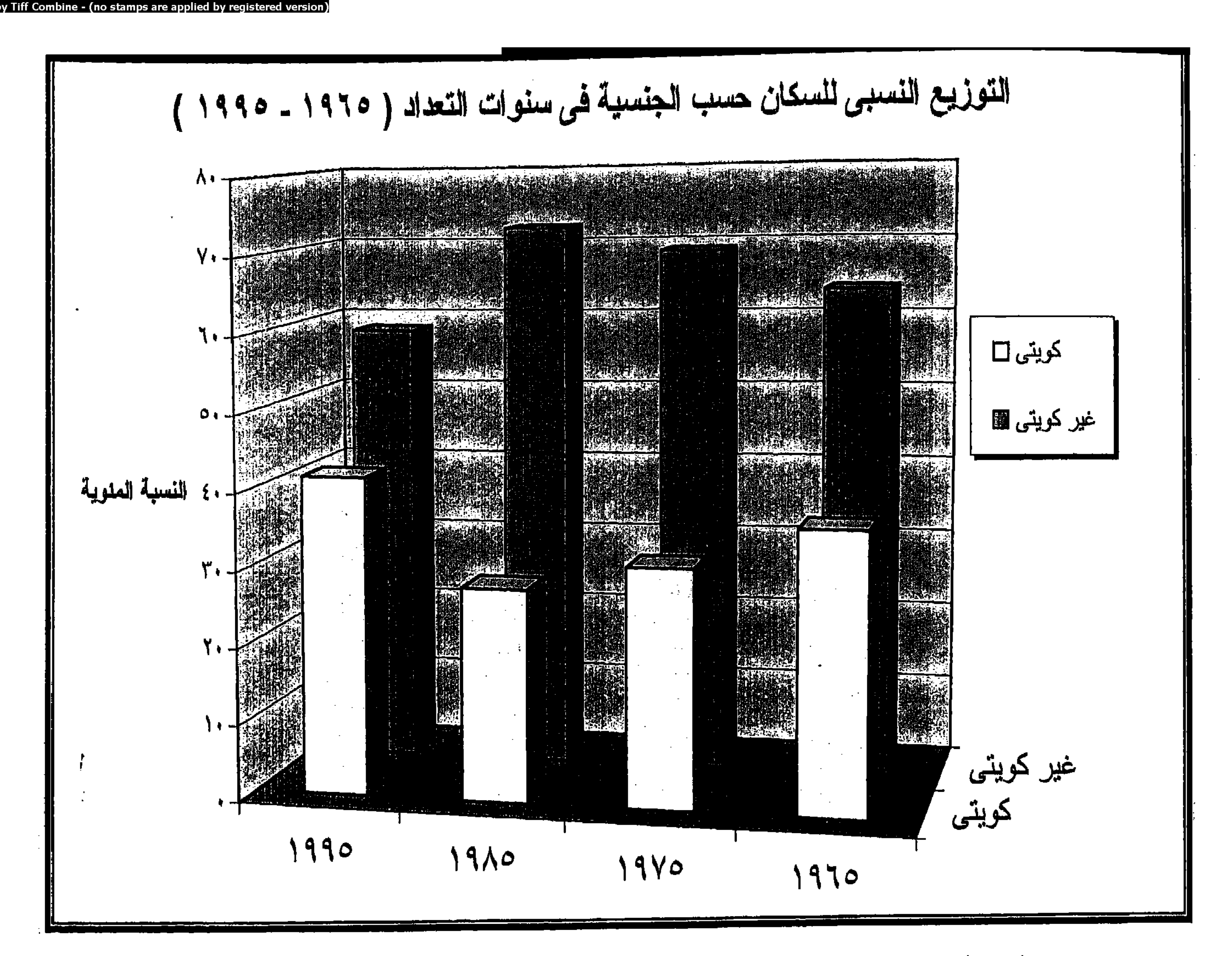
تطور سكان الكويت فيما بين عام 1965 حتى عام 1995

سنة التعداد	عدد السكان						الزيادة الحقيقية لجملة السكان	معدل الزية السنوي %
	كويتي	%	غير كويتي	%	الجملة	%		
1965	168.793	36.1	298.546	63.9	467.339	100		
1975	307.755	30.9	687.082	69.1	994.837	100	527.498	11.28
1985	470.473	27.7	1.226.828	72.3	1.697.301	100	702.464	7.06
1995	655.820	41.6	920.163	58.4	1.575.983	100	121318 –	0.71 –

المصدر : وزارة التخطيط ، مصدر سابق ، 1975 ص 23 ، جـ 12 ، والمجموعة الإحصائية السنوية 1996 ص 46 ، جـ 27 . (الزيادة الحقيقية والنســب المئوية ومعدل الزيـادة السنوي من حساب الباحث) .

– أما معدل النمو العام للســكان الكويتيين في الفتــرة مابين 1985 – 1995 فقد بلـــغ 39% ، ولعل هذا الهبوط عن السنوات الســابقة كان بسبب تقليل النسل وتــأخير ســن الزواج ، وقد أدى ذلك إلى الحد من النسل ومحاولة المحافظة على صغر حجم الأســرة . أما غير الكويتيين فقد بلغ معدل النمو العام لهم للفترة من 1985– 1995 بقــدر –24% ، ولعل من أسباب هذا الهبوط انتهاج الدولة أسلوب الموازنة بين السكان الكويتيين وغـــير الكويتيين من خلال سن بعض التشريعات للحد من الهجرات غير المنظمة والزائدة عـــن حاجة العمل والسوق المحلية ، بالإضافة إلى الغزو العراقي لدولة الكويت فـــي صيــف 1990 الذى أدى إلى نزوح الهجرات الوافدة إلى موطنها الأصلي كما ذكر سابقا .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



الشكل (2-1) التوزيع النسبي للسكان حسب الجنسية في سنوات التعداد 1965-1995 .

المصدر : من تصميم الباحث .

جدول (2-2)

معدل الزيادة السكانية للفترة 1965 - 1995

التعـــدادات	كويتي		غير كويتي		الإجمالـــــــي	
	معدل النمو العام	معدل النمو السنوى	معدل النمو العام	معدل النمو السنوى	معدل النمو العام	معدل النمو السنوى
75-65	%82.3	%8.23	%130	%13	%112	%11.2
95-85	%39	%3.9	%24-	%2.4-	%7.1-	%0.7-

المصدر : من حساب الباحث بالاعتماد على بيانات التعدادات السكانية .

ومن خلال استعراض معدلات نمو السكان في الكويت ، يتضح بأن الزيادة السكانية لــم تكــن وليدة تفوق المواليــد على الوفيات من خلال الزيادة الطبيعية فقط ولم تحدث فقط نتيجة الهجـــــرة إلى الكويت ، فهى أيضا بجانب ذلك كانت نتيجة لسياسة التجنيس التي انتهجتها الحكومة فـــي منـح الجنسية لبعض الفئات المقيمة في الكويت . كذلك أدت الهجرة الخارجيـــة إلـــى أن أصبـح سـكان



الكويت يمثلون أغلبية مهاجرة وأقلية مواطنة ، وفي خلال 30 سنة تزايد عدد السكان الكويتيين مايقارب أربعة أمثال ، وتزايد غير الكويتيين لنفس الفترة إلى مايقارب أربعة أمثال أيضا . وإذا لم تحاول الدولة الإسراع في تنفيذ برامج الموازنة بين السكان سوف يبقى الكويتيون أقلية في بلدهم .

2 – 3 التوزيع والكثافة

2 – 3 – 1 التوزيع

قسمت الكويت في أوائل تنظيمها الإدارى والحضرى إلى ثلاث محافظات هى العاصمة وحولى والأحمدى ، وفي عام 1980 تم إضافة محافظة الجهراء التي انفصلت من محافظة العاصمة لتصبح بذلك أربع محافظات ، هى الجهراء في الشمال والأحمدى في الجنوب والعاصمة وحولى في الوسط وعلى امتداد الساحل ، إلى أن صدر المرسوم الأميري رقم 156 لسنة 1988 لتعديل حدود المحافظات واضيفت بذلك محافظة خامسة ، هى محافظة الفروانية التي انفصلت من محافظة حولى ، لتصبح بذلك الكويت مقسمة إداريا إلى خمس محافظات .

ويبين الجدول (2–3) والشكل (2–2) توزيع السكان في عام 1965 على محافظات الكويت حيث يتضح مايلى :

- تعتبر محافظة العاصمة أكبر محافظة يتركز بها السكان في الكويت وفق إحصاء 1965 وقبل الامتداد العمراني خارج نطاق العاصمة ، وفيها يتركز 44% تقريبا من جملة السكان ، يلى ذلك محافظة حولى حيث يتركز بها 43% من جملة السكان تقريبا ، أما محافظة الأحمدى فيمثل سكانها 12.5% من جملة السكان . ولعل هذا التوزيع يعطينا صورة واضحة لضيق الرقعة الحضرية في ذلك الوقت ، إضافة إلى شدة التركز السكانى على الساحل وحول الجون البحري لارتباط الكويتيين بالساحل وتمسكهم به في مرحلة العمران الأولى بعد اكتشاف النفط في الفترة من 1950 – 1965 .
- يتضح أن أكبر محافظة يتركز بها السكان الكويتيين هى محافظة العاصمة بنسبة 46.7% من جملة السكان الكويتيين يلى ذلك محافظة حولى بقدر 41.5% ثم محافظة الأحمدى بقدر 11.8% ، أما السكان غير الكويتيين فأشد تركز لهم كان بين محافظتي حولي والعاصمة حيث نالت الأولى نسبة 44.3% ثم العاصمة 42.1% وذلك لأن المناطق المخصصة لإسكان غير الكويتيين تقع في مناطق السالمية وحولي وهما في حدود محافظتي العاصمة وحولي ، أما أقل نسبة فكانت في محافظة الأحمدى بقدر 13.6% من جملة السكان غير الكويتيين في الكويت ، وذلك لأنها منطقة عمالة نفطية ولبعدها عن المدينة .

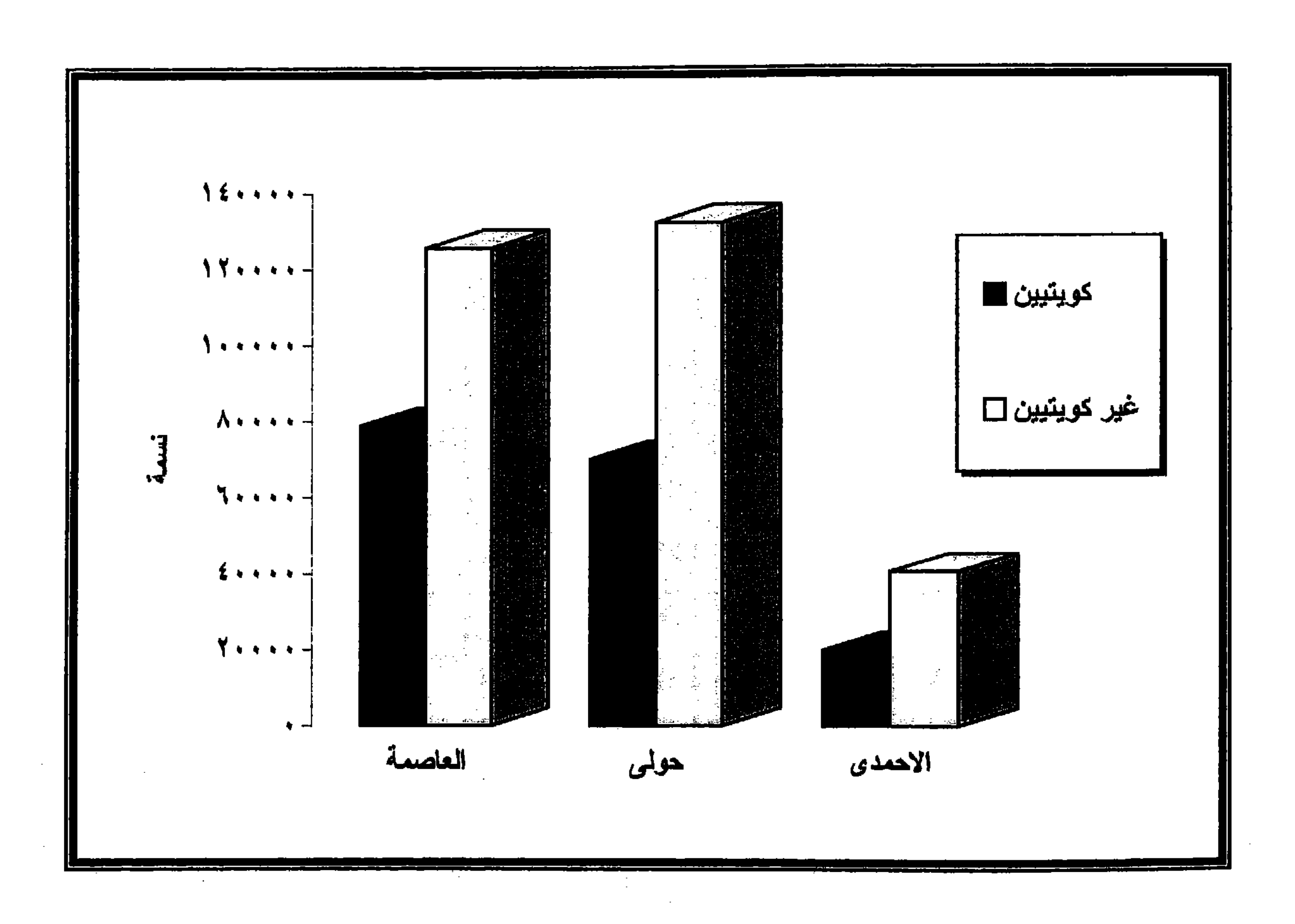


جدول (2-3)

توزيع السكان الكويتيين وغير الكويتيين بمحافظات دولة الكويت عام 1965

المحافظة	كويتي		غير كويتي		الجملـــــة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
العاصمة	78826	46.7	125687	42.1	204513	43.8
حولــى	70049	41.5	132255	44.3	202304	43.7
الأحمدي	19918	11.8	40604	13.6	60522	12.5
الإجمالى	168793	100	298546	100	467339	100

المصدر : مجلس التخطيط : نتائج تعداد دولة الكويت في عام 1965 ، ص 1-2 ، جـ 1.



الشكل (2-2) توزيع السكان الكويتيين وغير الكويتيين بمحافظات دولة الكويت عام 1965 .

المصدر : من تصميم الباحث .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أما فيما يخص توزيع السكان في عام 1995 فيوضح الجدول (2-4) أن أكبر تركز سكانى يقع في محافظتى حولى والفروانية حيث تحتل الأولى 29.6% من إجمالي السكان ، أما الفروانية فتمثل 27.2% من إجمالي السكان ، ويلى ذلك محافظة الأحمدى بنسبة 16.8% ، ثم محافظة الجهراء في الشمال بقدر 14.2% من إجمالي السكان ، وأقل تركز سكانى يقع في محافظة العاصمة بنسبة 12.2% من إجمالي السكان .

ويشتد تركز السكان الكويتيين في محافظة حولي بنسبة 30% ثم يلى ذلك محافظة الفروانية بنسبة 23.4% من إجمالي السكان في الكويت ، وقد يرجع السبب إلى تركز أغلب المشاريع الحكومية الخاصة بالإسكان بهاتين المحافظتين ، يلى ذلك محافظة الأحمدى بنسبة 21% من إجمالي السكان ، وتحتل محافظة العاصمة نسبة 14.8% من السكان الكويتيين وتعتبر أقل محافظة بها تركز سكانى كويتي محافظة الجهراء بنسبة 10.8% وذلك لبعدها عن التركز الحضري بالقرب من العاصمة . ويوضح ذلك الشكل (2-3) .

جدول (2-4)

توزيع السكان الكويتيين وغير الكويتيين عام 1995 بالمحافظات في دولة الكويت

المحافظة	كويتي		غير كويتي		الجملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
العاصمة	97094	14.8	95706	10.4	192800	12.2
حولى	196811	30.0	270112	29.3	466923	29.6
الأحمدى	137623	21.0	126183	13.7	263806	16.8
الجهراء	70956	10.8	153249	16.7	224205	14.2
الفروانية	153336	23.4	274913	29.9	428249	27.2
الإجمالى	655820	100	920163	100	1575983	100

المصدر : Ministry of Planning : Monthly Digest of Statistics, a Gentral Statistical Office, 1995, p. 11, T. 12 .

أما فيما يخص توزيع السكان غير الكويتيين لعام 1995 فيتضح أن أكبر تركز سكانى لهم يقع بمحافظتي الفروانية وحولى بنسبة 29.9% ، 29.3% من إجمالي السكان على الترتيب ، ثم يلى ذلك باقى المحافظات بنسب شبه متقاربة في الجهراء 16.7% ، ثم الأحمدي بنسبة 13.7% من إجمالي السكان في الكويت وأخيرا في العاصمة بنسبة 10.4% ، ذلك أن



التقسيم الحضرى والتنظيم البلدى حدد أماكن سكن الكويتيين وغير الكويتيين ، حيث مناطق سكن الفيلات غالبا مايسكنها الكويتيون ، ويتركز أغلبها في محافظتي حولي والفروانية . بينما مناطق العمارات والمبانى التي تحتوى على أكثر من سكن (نظام شقق) فيفضلها غير الكويتيين ، ويتركز أغلبها في محافظتي الفروانية وحولي أيضا ، ويعود السبب إلى أن محافظتي حوالى والفروانية تشملان مجموعة مناطق بعضها يتضمن السكن الخاص المعروف بنظام الفيلات ، وبعضها الآخر يتضمن نظام البناء الاستثماري المعروف بالعمارات المقسمة إلى شقق .

ولتوضيح تفاوت توزيع السكان في مناطق دولة الكويت قام الباحث بتصميم الشكل (2-3) ، ويوضح أن أشد تركز للسكان الكويتيين يقع في ضاحية الجهراء شمال غرب مدينة الكويت ، وذلك لأنها تحتوى على ست مناطق هي الجهراء والواحة والقصر وتيماء والعيون والنسيم ، وتأتي في المرتبة الثانية ضاحية صباح السالم وضاحية القرين في جنوب شرق مدينة الكويت ، وذلك لأنهما ضمن الإسكان الحكومي ، حيث تقوم الحكومة بتوزيع الأرض وقروض حكومية في مثل هذه الأحياء ، وهذا ما جعلها مناطق تركز سكاني شديد مقارنة بالمناطق الأخرى . ويلاحظ من الشكل (2-3) أن ضاحية الصباحية في جنوب مدينة الكويت بها تركز للكويتيين ، وكذا ضاحية الفردوس في وسط الامتداد العمراني إلى الجنوب من مدينة الكويت ، وهما أيضا من مناطق الإسكان الحكومي . ويدل ذلك على أن أغلب تركز للسكان الكويتيين يقع في ضواحي الإسكان الحكومي .

أما السكان غير الكويتيين فيوضح الشكل (2-3) أن أبرز تركز لهم يقع في ضاحية السالمية على الساحل إلى الجنوب من مدينة الكويت ، ثم في جليب الشيوخ في الجنوب من مدينة الكويت في وسط الامتداد العمراني ، وفي الجهراء شمال غرب مدينة الكويت ، وفي حولي جنوب مدينة الكويت ، وفي خيطان والفروانية جنوب مدينة الكويت وسط الامتداد العمراني . وتعتبر هذه المناطق ذات استخدامات استثمارية خصصت للسكان غير الكويتيين مكونة من بنايات (عمارات) مقسمة إلى شقق ، فيما عدا منطقة الجهراء التي تجمع بين مساكن الفيلات والبنايات .

ولمعرفة تركز بعض الجنسيات في ضواحٍ دون سواها ، ولعدم وجود احصائيات تبين ذلك ، قام الباحث بدراسة ميدانية في ضواحي مدينة الكويت ، حيث لاحظ أن أغلب تركز للجنسية اللبنانية يقع في منطقتي السالمية وحولى ، وتعتبر هاتين المنطقتين من المناطق ذات السكن الراقي ، وغالبا مايسكنها ذوي الدخول المرتفعة من رجال الأعمال وأساتذة الجامعات



والأطباء والمهندسين وغيرهم ، أما الجنسية المصرية فيظهر تركزها في مناطق خيطان وجليب الشيوخ وتعتبر هاتين المنطقتين مناطق إسكان عمالة ، وغالبا مايقطنها العمال من ذوي المهن البسيطة ، ولوحظ فيها التكدس السكاني حيث يقطن الغرفة الواحدة مابين 4-6 أشخاص ، بالإضافة إلى وجود تركز للمصريين في منطقة السالمية وحولى ، وتتركز الجنسيات الهندية والبنغلاديشية والسيرلانكية في منطقتي خيطان وجليب الشيوخ أيضا ، أما السوريون فيشتد تركزهم في منطقة جليب الشيوخ وحولي ، وتتركز الجنسية الإيرانية في منطقة بنيد القار ، وتتركز الجنسية الباكستانية في المنطقة المركزية في مدينة الكويت ، أما الجنسية الأردنية والجنسية الفلسطينية فتتركزان في منطقة حولي ، وتتركز الجنسيات الفلبينية والكورية والصينية في الأحياء الجنوبية من مدينة الكويت في المنقف وأبوحليفة والفنطاس(1) ، وتعتبر هذه الأحياء ذات إيجارات منخفضة فيرغب فيها الأسيويون ، وذلك كونها بعيدة عن مدينة الكويت بحوالى 40 كيلو متر تقريبا ، إذ أن بالبعد عن المركز تنخفض الإيجارات عموما .

ومن مساوئ تركز بعض الجنسيات في مناطق دون غيرها حدوث كثير من المشاكل ، ومنها أحداث خيطان التي وقعت في شهر يونيو عام 2000 بين المصريين والهنود ، وتفاقمت هذه المشكلة بسبب التعصب عند الجاليتين ، إضافة إلى أن هناك احتكار بعض الجاليات لمهن معينة ، على سبيل المثال نلاحظ أن مهنة تركيب وبيع ديكورات الجبس لأسقف المنازل محتكرة من قبل الجالية الباكستانية ، ومهنة تركيب واجهات المنازل من الحجر والرخام تحتكرها الجالية المصرية(2) . لذلك يستلزم التنسيق لإسكان الجنسيات وعدم استقرار جنسية معينة في منطقة دون غيرها ، ومحاولة توزيعها قدر الإمكان . ويقترح الباحث أن يكون هناك تشريع يلزم ملاك العقارات بعدم السماح لجالية معينة باستئجار العقار بالكامل ، ومحاولة تنويع سكان كل عقار ، وسوف يؤدي ذلك في المستقبل إلى تقليل حدة تركز بعض الجاليات في مناطق دون سواها .

2 – 3 – 2 الكثافة السكانية

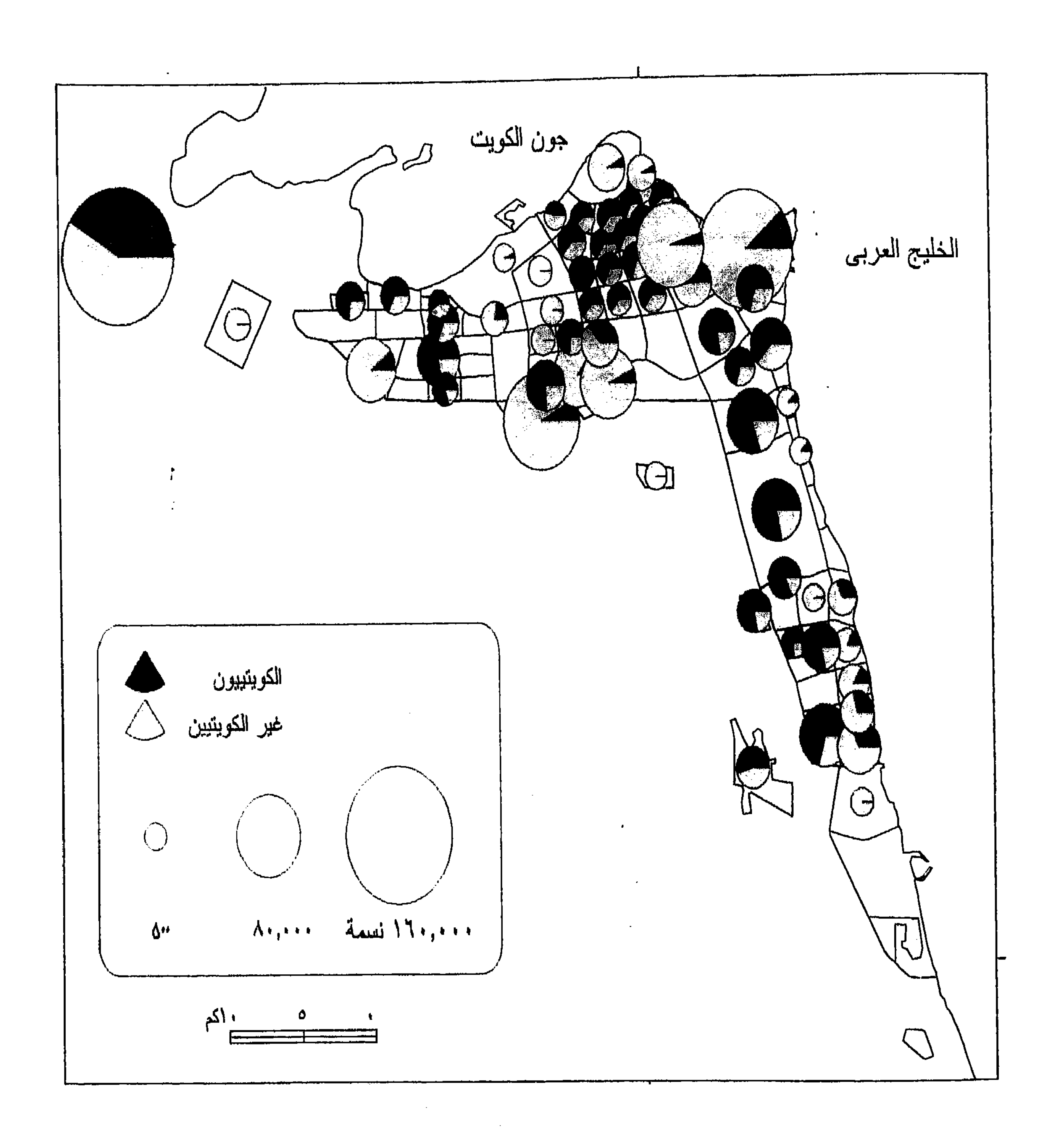
يوضح الجدولان (2-5) (2-6) توزيع الكثافة السكانية في محافظات الكويت في عامي 1965 ، 1995 ومنهما نستطيع الاستنتاج بأن هناك فروق واضحة في الكثافة السكانية بين المحافظات .

---

(1) متابعة ميدانية للباحث ، 1999م .

(2) متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .





الشكل (2-3) توزيع السكان الكويتيين وغير الكويتيين في مناطق دولة الكويت عام 1995 .
المصدر : من تصميم الباحث .



ومن سوء الحظ لم تكن هناك حدودٌ واضحة ومحددة للمحافظات في عـــام 1965 حتـــى يمكن توزيع كثافة السكان في تلك السنة ، ولذلك قام الباحث بحساب الكثافة السكانية من خـــلال حساب مساحة البلاد بالكامل ، وهى 17818 كيلو متر مربع باستخدام معادلة الكثافة العامـــة . وعلى ذلك تكون الكثافة العامة على مستوى الدولة 28 نسمة/كم^2 ، منهم 13 كويتياً/كـــم^2 و 15 غير كويتي/كم^2 . وفي محاولة لبيان اختلاف كثافة السكان في محافظات الكويت في ذلك الوقـت تم قسمة عدد السكان في كل محافظة على المساحة الإجمالية للدولة كماهو موضح في الجـــدول (2-5) ، وكذلك ينبغى التنبيه إلى أن هذه الأرقام الناتجة ليست الأرقام الفعلية ، وإنمـــا لمجـــرد معرفة تمركز الكثافات العالية وموقعها في المحافظات الثلاث .

حيث نلاحظ أن الكثافة السكانية في عام 1965 بلغت أقصاها في محافظة العاصمة بقـــدر 12.1 نسمة للكيلو متر المربع ، بينما بلغت أدنى هبوط لها في محافظة الأحمدى نحو 3.4 نســمة للكيلو متر المربع ويرجع السبب في ارتفاع الكثافة في محافظة العاصمة إلى تركز أغلب الأنشطة الاقتصادية التي كانت تعتمد على البحر بالقرب من الجون ، إضافـــة إلـــى انتشـــار المصـــالح الحكومية والهيئات في المحافظة بالإضافة إلى وجود ميناء الشويخ الذي كـــان حلقـــة الاتصـــال بالعالم الخارجي .

جدول (2-5)

الكثافة السكانية في دولة الكويت عام 1965

المحافظة	كويتي الكثافة نسمة/ كم2	غير كويتي الكثافة نسمة/ كم2	الاجمالي الكثافة نسمة/ كم2
العاصمة	6	6.1	12.1
حولى	5.3	6.4	11.7
الأحمدي	1.5	1.9	3.4
الإجمالي	13	14.6	27.5

المصدر : من حساب الباحث .

كذلك يلاحظ ارتفاع الكثافة في محافظة حولى بقدر 11.7نسمة للكيلو متر المربع بســـبب قربها من مركز المدينة العاصمة وامتدادها على الساحل ، أما فيما يخص انخفـــاض الكثافـــة السكانية في محافظة الأحمدى فيرجع ذلك إلى بعد المحافظة عن مركز المدينة بمـــا يقـــارب 45



كيلو متر تقريبا إلى الجنوب ، وقد ســاعد على الانتشار السكانى في هذه المحافظــة في ذلك الوقت وجود معسكرات ومســاكن الشــركات الأجنبيــة التي تقوم بالتنقيب عن النفط وحاجتــها إلى أيد عاملة ، مما أضطر الكثير من السكان الانتقال إلى محافظة الأحمدى للسكن بالقرب مــن مركز العمل .

جدول (2-6)

الكثافة السكانية في دولة الكويت حسب المحافظات في عام 1995

المحافظة	المساحة كم2	النسبة المئوية لمساحة المحافظة %	كويتي الكثافة نسمة/ كم2	غير كويتي الكثافة نسمة/ كم2	الإجمالى الكثافة نسمة/ كم2
العاصمة	175	0.98	554	546	1100
حولي	110	0.61	1789	2455	4244
الأحمدي	4500	25.25	31	28	59
الجهراء	12750	71.5	6	12	18
الفروانية	283	1.66	541	971	1512
الإجمالي	17818	%100	37	51	88

المصدر : من حساب الباحث .

أما الكثافة السكانية في عام 1995 فيلاحظ عليها اختلافات كبيرة عنها في عــام 1965 من خلال ارتفاع الكثافة السكانية في محافظتي حولي 4244 نســمة للكيلو متر المربع ، يلى ذلك محافظتا الفروانية والعاصمة 1512 و 1100 نسمة لكل كيلو متر مربع ويرجع ســبب ارتفاع الكثافة في حولي والفروانية إلى توفر المساكن المخصصة لغير الكويتيين المتمثلة في البنايات متعددة الأدوار والمقسمة إلى وحدات سكنية إضافة إلى إنتشار الأسواق الإقليمية في كل من حولى والسالمية في محافظة حولى ، وخيطان والفروانية وجليــب الشــيوخ فــي محافظــة الفروانية . كذلك توفر المساكن للكويتيين من خلال استحداث مناطق جديدة فــي محافظتى حولى والفروانية والتي اســتقطبت الكثير من السكان بعيدا عــن الزحــام فــي العاصمة . بالإضافة إلى توفر جميع الخدمات وانتشار الهيئات والوزارات مع تركز أغلــب المشاريع الحكومية وتوفر المساكن الحكومية بهما .

أما أدنى كثافة سكانية فقد تمثلت في محافظة الأحمدي 59 نسمة للكيلــو مــتر المربــع والجهراء 18 نسمة للكيلو متر المربع ، ويرجع ذلك إلى تطرفهما عن الامتداد الحضري حــول



الجون البحري ، إضافة إلى أن محافظة الأحمدى تعتبر مدينة إدارة نفطية معظم سكانها أجانب ولها إدارة ونظام إداري خاص بها مما قلل السكان فيها ، إلا أن وجود بعض الأسواق الإقليمية في الجهراء والأحمدى وبعض الهيئات الحكومية والمؤسسات ساعد على الانتشار السكانى بهما في الأونة الأخيرة .

وعن تركز السكان الكويتيين نستطيع القول بأن أغلب تركزهم يقع في محافظة حولى بمقدار 1789 نسمة للكيلو متر المربع ، يلى ذلك محافظة العاصمة 554 نسمة/ كم^2 ثم الفروانية 541 نسمة/كم^2 وذلك للأسباب التي ذكرت آنفا ، وأدنى تركز سكانى في الأحمدى 31 نسمة للكيلو متر المربع ثم الجهراء 6 نسمة للكيلو متر المربع . أما السكان غير الكويتيين فأكبر كثافة سكانية لهم تقع في حولى حيث تصل إلى 2455 نسمة/ كم^2 ثم الفروانية 971 نسمة/ كم^2 يلى ذلك العاصمة 546 نسمة/ كم^2 .

2 – 4 الواقعات الحيوية للسكان

تعتبر الواقعات الحيوية أحد الركائز الأساسية للإحصاءات السكانية وذلك إذا تم توظيفها في التحليل الديموغرافى ، الذي يعد ضروريا للتخطيط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأى بلد . ونقصد بالواقعات الحيوية معدلات المواليد والوفيات ومنهما تتمثل الزيادة الطبيعية مع مقياس معدل الخصوبة عند الإناث .

2 – 4 – 1 معدلات المواليد :

من خلال بيانات الجدول (2–7) نستنتج أن معدل المواليد عند الكويتيين يبلغ 53.6 لكل ألف من السكان عام 1965 وهو من المعدلات العالية على مستوى العالم والتي تتميز بأعلى معدلات للمواليد وبين مجموعة الدول التي تتبنى برنامجا لتنظيم الأسرة . ويرجع السبب إلى ارتفاع العدد الذي يرغب الأبوين في إنجابه في ظل الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ، وتوفر الخدمات والرعاية الصحية ، أما عند غير الكويتيين فيبلغ 41.0 لكل ألف في عام 1965 ، وهو معدل مرتفع أيضا على مستوى العالم ويعود ذلك إلى سيادة الجالية العربية وخاصة الفلسطينية ، الذين يتميزون بارتفاع معدلات المواليد لديهم ، ويعنى ذلك أن معدل المواليد عند الكويتيين يزيد عن مثيله لدى غير الكويتيين بقدر 12.6 في الألف ، ولعل ذلك يرجع إلى عدة أسباب منها عدم الإرتباط بالفكر الغربي في ذلك الوقت الداعي إلى تبنى مبدأ تقليل الإنجاب وكذلك تقدم وسائل العلاج الطبى كما أسلف ، إضافة



إلى اهتمام الدولة المتزايد بإنشاء مراكز متعددة للطفولة والأمومة ، وزيادة أعداد الأماكن المجهزة لعمليات الولادة ، مما أثر في انخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال إضافة إلى صغر سن المرأة عند الزواج مما يجعل فترة الإخصاب متسعة المدى ، وكذلك تمتع المرأة الكويتية بوضع اجتماعي ومادى مستقر يشجعها على زيادة الإنجاب .

أما معدلات المواليد في عام 1995 فيلاحظ عليها الانخفاض عند الكويتيين ، حيث مثلت 39.9 لكل ألف ، مما حدا بالحكومة إلى زيادة علاوة الأبناء للعاملين في الحكومة من 30 دينار إلى 50 دينار عن كل مولود . أما عند غير الكويتيين فيلاحظ أن معدلات المواليد قد انخفضت بشكل ملحوظ حيث بلغ الفارق 24.7 لكل ألف حيث بلغت في عام 1995 بقدر 16.3 لكل ألف من السكان ويرجع انخفاض معدلات المواليد عند غير الكويتيين إلى أن المهاجرين غير مستقرين ديموغرافيا ، إضافة إلى رحيل كثير من العائلات وعدم عودتهم برفقة أزواجهم بعد التحرير . يضاف إلى ذلك مجموعة من الأسباب منها ارتفاع تكاليف المعيشة ، عمل المرأة لمساعدة زوجها على توفير حياة أفضل مع محاولة زيادة الدخل بالنسبة للأسرة ، وتقليل نسبة المواليد بالإضافة إلى استعمال وسائل تحديد النسل . وبشكل عام فان معدل المواليد انخفض من 47 لكل ألف من السكان في عام 1965 إلى 26.1 لكل ألف من السكان في عام 1995 لإجمالى السكان ، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل المواليد للسكان غير الكويتيين .

جدول (2-7)

الواقعات الحيوية ومعدلاتها للسكان الكويتيين وغير الكويتيين للفترة 1965 - 1995

الجنسية	المواليد أحياء	الوفيات	الزيادة الطبيعية	معدلات المواليد الخام في الألف	معدلات الوفيات الخام في الألف	معدلات الزيادة الطبيعية في المائة %
1965						
كويتي	11793	1603	10190	53.6	7.3	4.6
غير كويتي	10157	851	9309	41.0	3.4	3.8
الجملة	21950	2454	19499	47	5.2	4.2
1995						
كويتي	26141	2140	24001	39.9	3.2	3.6
غير كويتي	15028	1641	13387	16.3	1.7	1.4
الجملة	41169	3781	37388	26.1	2.3	2.3

المصدر : من حساب الباحث بالاعتماد على التعدادات السكانية 1965 - 1995 ، مصدر سابق .



2 – 4 – 2 معدلات الوفيات :

عند قياس معدل الوفاة تستخدم مجموعة مؤشرات إحصائية وديموجرافية تكمـــن أهمية كل منها في طريقة حسابه وتختلف باختلاف الغرض المرجو منها وأكثر هـــذه المؤشرات شيوعا هو معدل الوفاة الخام .

ومن خلال بيانات الجدول السابق (2–7) يتضح أن معدلات الوفيـــات الخـــام عنـــد الكويتيين تفوق معدلات الوفيات الخام عند غير الكويتيين ، حيث إنها تبلغ للكويتيين 7.3 في الألف من إجمالي عدد السكان ، وعند غير الكويتيين تنخفض إلى 3.4 في الألف فـــي عـــام 1965 ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود وعى كاف بضـــرورة المراجعـــة الطبيـــة المســـتمرة وخصوصا أثناء فترة الحمل وبعد الولادة ، وقلة الاهتمام بالعناية بالأطفال حديثـــي الـــولادة والتحصين ضد الأوبئة ، ومتابعة أخذ التطعيمات المضادة للأمـــراض القاتلـــة كـــالجدرى والحصبة والشلل وغير ذلك .

أما إجمالي معدلات الوفيات الخام في عام 1995 فقد أنخفضت من 5.2 عام 1965 إلـــى 2.3 في الألف من إجمالي السكان ، وصلت للكويتيين 3.2 في الألف ، أما غير الكويتيين فكـــانت 1.7 في الألف من إجمالي عددهم ، ولعل ذلك يرجع إلى الاهتمام بـــأخذ التحصينـــات الوقائيـــة للأطفال حديثي الولادة ضد الأمراض والأوبئة ، وتقدم النواحى الطبية بالإضافـــة إلـــى إدراك أهمية المتابعة المستمرة مع الأطباء أثناء فترة الحمل وبعد الولادة . أما بالنسبة لغير الكويتيـــن فيعود معدل الوفيات بينهم إلى عديد من العوامل نذكر منها انخفاض نسبة كبار السن وهى الفئـــة التي تتعرض لأمراض الشيخوخة فضلا عن الاختبارات الطبية التي تؤديها العمالة الأجنبية قبـــل استقدامها ، كما أن معدلات المواليد بينهم منخفضة .

والكويت بهذا المستوى المنخفض لمعدل الوفاة يمكن مقارنتها بأكثر دول العالم تقدمـــا فـــي النواحي الصحية[1] .

---

(1) معدل الوفيات الخام في الولايات المتحدة الأمريكية 8.6 ، وفي روسيا 10.1 ، وفي بريطانيا 11.8 ، وفي اليابـان 6.6 عام 1994 . أنظر تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم 1994 ، 1995 ، ص 77 .



وفي نهاية القرن العشرين ازدادت العناية الصحية للمواليد لكن الرغبة في إكثـار النسـل انخفضت كثيرا .. لهذا فلا يختلف الوضع عما كان قديما حيث كثرة الإنجاب مع قلة أو بسـاطة العناية والآن زيادة في العناية مع قلة في الإنجاب .

2 – 4 – 3 الزيادة الطبيعية :

تعد الزيادة الطبيعية مؤشرا لمعرفة مراحل النمو السكانى في أي مجتمع . وتعتـبر من الأساسيات عند المخططين في مختلف القطاعات لتحديد متطلبات المجتمع فـي شـتى الميادين في المراحل المقبلة .

ويتضح من خلال دراسة معدلات المواليد ومعدلات الوفيات للمجتمع السكانى في الكويت أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان الكويتيين وغير الكويتيين متقارب في عـام 1965 ، حيـث قـدر للكويتيين 4.6% وغير الكويتيين 3.8% وبلغ الإجمالى 4.2% . أمـا فـي عـام 1995 فقـد انخفضت للسكان الكويتيين لتصل إلى 3.6% وعند غير الكويتيين هبطت إلـى 1.4% ، ومـن خلال معدلات الزيادة الطبيعية للسكان الكويتيين يتضح أنها مازالت كبيرة وتمثـل انفجـارا ديموغرافيا ، إذا ماقيست بمعدل الزيادة الطبيعية المتفق عليها دوليا . وهى تتراوح بين 2 إلى 3 في المائة ، كذلك نلاحظ أن المجتمع الكويتي يمر بمرحلة من النمو السكانى السـريع والمرتفـع المصاحب للطفرة الاقتصادية بعد ظهور النفط مباشرة .

2 – 4 – 4 معدل الخصوبة :

لاتكفي معدلات المواليد الخام لوصف النمو السكاني لذلك تستخدم مؤشـرات أخـرى كمعدل الخصوبة العام ، ويقصد بخصوبة السكان مايمكن أن تلده الأنثى في سن الإنجـاب من مواليد أحياء ويقاس من خلال عدد المواليد الأحياء في سنة معينة لكل ألف من النسـاء في سن الحمل ، من سن 15 إلى سن 49 سنة في منتصـف السـنة . ولايعتـبر معـدل الخصوبة دليلا واقعيا دقيقا على خصوبة الإناث لعدم إدخال الوفيات من الأطفـال ضمـن عدد المواليد التي تنجبها الإناث في مقياس معدل الخصوبة . ومن خلال بيانـات الجـدول (2–8) يتضح مايلى :

– ارتفاع معدل الخصوبة العام عند النساء في عام 1965 حيث وصلت بالنسبة للكويتيات إلى 263 مولود لكل ألف من النساء ، أما غير الكويتيات فقد وصلت لهن بقدر 274 مولـود



لكل ألف من النساء ، وبشكل عام فإن معدل الخصوبة مرتفع عند النساء فـي المجتمـع السكاني بالكويت ، حيث وصل لإجمالى النساء إلى 268 مولود لكل ألف من النساء .

- انخفاض معدل الخصوبة عند النسـاء الكويتيات ليصل إلى 114 مولـوداً عـام 1995 كذلك عند غير الكويتيـات بقدر 49 مولود ، ولعل السـبب يرجـع إلى انخفاض نسـبة الإناث من الجاليات غير الكويتية بعد الغزو العراقى للكويت في عام 1990 مقارنة مـع غيرهـن من الكويتيات ومثل الإجمالي 77 مولود بفارق 191 مولود عن عـام 1965 . ولعل من أسباب ذلك عمل المرأة الكويتية الذي قلل من رغبتها في الإنجاب ، وأخر سـن الزواج لكلا الزوجين مع استخدام وسائل تحديد النسل بالإضافـة إلى كـثرة متطلبـات الحياة وارتفاع تكاليفها . إضافة إلى الاتجاه الاسـتهلاكي في الكماليـات الـذي يتطلـب تكاليف عالية .

جدول (2-8)

معدل الخصوبة للسكان الكويتيين وغير الكويتيين للفترة 1965 – 1995

كويتـي			غير كويتـي			الإجمالـي		
عدد المواليد أحياء	عدد النساء في سن الحمل (15-49)	معدل الخصوبة العام	عدد المواليد أحياء	عدد النساء في سن الحمل (15-49)	معدل الخصوبة العام	عدد المواليد أحياء	عدد النساء في سن الحمل (15-49)	معدل الخصوبة العام
1965								
11793	44909	263	10157	37069	274	21950	81978	268
1995								
26141	228421	114	15028	303801	49	41169	532222	77

المصدر : التعدادين العامين للسكان 1965 ، مصدر سابق ، و1995 مصدر سابق (مع حسـاب معدل الخصوبة العام من الباحث) .

2 – 5 الخصائص الديموغرافية :

2 – 5 – 1 تقسيم السكان حسب الجنسية

من الأهمية بمكان في هذه الدراسة أن نفرد جانبا منها لتحليل بعـض البيانـات المتعلقـة بالجنسـية للمجتمع الكويتـي ، وذلك لتفرد الكويت بخاصية معينة عن كثير من البلدان نظـراً لتعدد واختلاف مصادر الهجرة إليها لتصل إلى أكثر من 100 جنسـية تقريبا ، وقـد يشـترك



الوضع هنا مع سائر الدول الخليجية المنتجة للنفط والتي تحتاج إلى الأيدى العاملة لسد النقص البشري الموجود محليا ، وقد يتطلب ذلك دراسات للموازنة بين هذه المصادر القادمة من الخارج للحفاظ على تجانس المجتمع المحلى ، وسوف يتضح ذلك في الفصول القادمة إن شاء الله .

جدول (2-9)

توزيع السكان حسب الجنسية للفترة 1965 - 1997

الجنسية	1965		1997	
	الجملة	النسبة %	الجملة	النسبة %
الكويتيون	168793	36.1	745189	34.6
جنسيات عربية غير كويتية	239189	51.2	533078	24.8
أسيوية	54522	11.66	727530	33.8
أفريقية	412	.088	2487	0.1
أوروبية	3844	.082	10340	0.5
أمريكية	547	.11	8896	0.4
غير محدد الجنسية (بدون)	32	.01	124438	5.8
جملة المجتمع السكاني	467339	100	2152775	100

المصدر : من حساب الباحث بالإعتماد على التعداد العام لسكان دولة الكويت 1965 ، مصدر سابق ، وبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية 1997[1] .

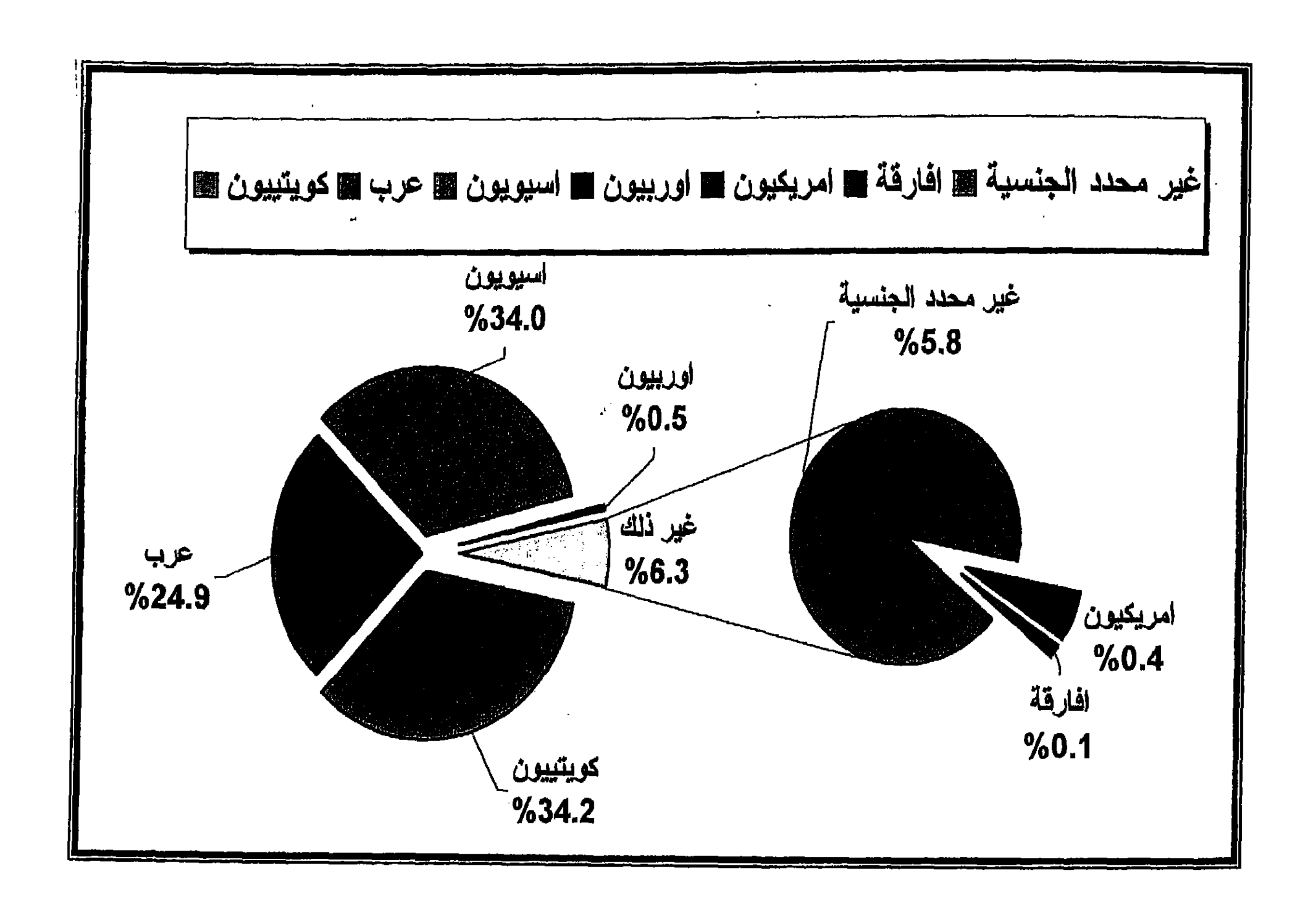
ومن خلال بيانات هذا الجدول نستطيع الإستنتاج أن السكان الكويتيين يمثلون نسبة 36.1% من إجمالي السكان في عام 1965 أي مايقارب ثلث المجتمع السكانى . وتمثل الجنسيات العربية الأخرى نسبة 51.2% من إجمالي السكان ، أي أن العرب كانوا يمثلون نسبة 87.3% من إجمالي السكان في الكويت واحتلت باقى الجنسيات الأخرى نسبة 13% فقط من إجمالي السكان ، وكان أعلى نسبة منها للجنسية الأسيوية بقدر 11.66% أما نسبة فئة غير محدد الجنسية (بدون) فكانت لاتذكر حيث بلغت نسبة 01. % من إجمالي السكان .

أما في عام 1997 فقد هبطت نسبة السكان الكويتيين إلى 34% فقط والجنسيات العربية إلى 24% من إجمالي السكان ، أي أن الجنسيات العربية احتلت نسبة 58% من إجمالي السكان بفارق 29% عما كانت عليه في عام 1965 . ومثلت الجاليات غير العربية نسبة 42% تقريبا

(1) نظرا لتعدد الجنسيات الوافدة في دولة الكويت والتي تصل إلى أكثر من 100جنسية والتي يصعب حصرها بالكامل بدقة تم حساب الجنسيات كما هى موجودة في الجدول ، والتي تماثل بيانات الإحصاء في دولة الكويت (1965 - 1995) .



من إجمالي السكان ، يوضح ذلك الشكل (2-4) ، وكان من أسباب ذلك رحيل الجاليات الفلسطينية والأردنية والعراقية بالإضافة إلى بعض الجاليات الأخرى نتيجة ما أحدثه الاحتلال العراقى من تفريق بين أبناء الأمة العربية .



الشكل (2-4) التوزيع النسبى للسكان حسب الجنسية لسنة 1997 .
المصدر : من تصميم الباحث .

ومثلت أعلى نسبة لفئة الجنسية الأسيوية 33.8% ، ويتكون معظم الوافدين من آسيا من دول الهند ، سيرى لانكا ، بنجلادش ، باكستان ، أفغانستان ، والفلبين ، إضافة إلى أعداد ضئيلة من الكوريين واليابانيين ، ولعل ذلك يرجع إلى تدنى التكلفة المالية لهذه الفئة مما جعلها تحل محل بعض الجاليات العربية التي عادت إلى موطنها الأصلي في عام 1990 .

أما فئة غير محددى الجنسية (بدون) فقد ارتفعت في عام 1997 لتصل إلى 5.8% من إجمالي السكان ومن أسباب ارتفاع نسبة هذه الفئة رغبة الكثير من الجاليات غير الكويتية في



الحصول على الجنسية الكويتية ، ومن هذه الجاليات الخليجية وبدو العراق وبدو سوريا ، إضافة إلى بعض جاليات الدول المجاورة الأخرى ، من أجل الاستفادة من بعض الامتيازات كـالحصول على سكن حكومى والعمل في الحكومة ، ورغبتهم في الاستقرار فيها لتحسن ظروف المعيشة .

والخلاصة أن الاختلافات بين عامي 1965 و 1997 قـد أدت إلـى تغيير التركيبة السـكانية في المجتمع الكويتي وأصبحت نسيجا من جاليات غير عربية عن ماكان في عام 1965 بعد أن كان يغلب عليها الطابع العربي ، وربما كانت الكويت الدولة الوحيدة بين نظرائها مـن الدول الخليجية التي يحتل فيها الوافدون العرب أكبر نسبة من جملة الوافدين إلـى الدولـة ، ولكن العدوان العراقى وماتبعه من تفريغ للجاليات العربية أدى إلى رفع نسـبة الجاليـات الأسيوية كما يتضح من الجدول السابق (2–9) وإن كانت ومازالت أقل نسبيا بالمقارنة مـع الإمارات العربية المتحدة مثلا أو قطر أو البحرين[1] . أما مشكلة البدون فهي في طريقـها إلى الانتهاء من خلال التشريعات الحكومية الجارى إصدارها ، والتي تنص على منح الجنسية الكويتية للذين شملهم إحصاء 1965 مع إثبات الإقامة الدائمة في الكويت في تلك الفترة .

2 – 5 – 2 تقسيم السكان حسب النوع

يقصد بالتركيب النوعى للسكان نسبة الذكور إلى كل 100 من الإناث والجدير بـالذكر أن معرفتنا بمقدار الذكور والإناث في مجتمع ما يلقى الضوء على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في حياة هذا المجتمع ، فترتبط الاحتياجات البشرية في أي مجتمع سكاني بعمر الفرد ، بالإضافة إلى أثر هذا التركيب في معدلات الزواج ونمو السكان والتركيب الوظيفي وقوة العمل .

يوضح الجدول (2–10) التفاوت الكبير في نسبة النوع بيـن السـكان الكويتييـن وغـير الكويتيين وفق تعداد عام 1975 ، حيث كانت نسبة الذكور للكويتيين 99 لكل 100 من الإناث في محافظة العاصمة و 220 ذكر لكل 100 من الإناث لغير الكويتيين ، وفي محافظة حولى فقد كان التفاوت أقل حدة حيث مثل الذكور 101 للكويتيين و 122 لغير الكويتيين لكل 100 من الإنـاث ، أما في محافظة الأحمدى فترتفع نسبة الذكور لغير الكويتيين لتصل إلى 142 ذكر أما الكويتيـون فتظل النسبة عادية بينهم حيث قدرت بـ 100 ذكر لكل 100 من الإناث .

---

(1) فتحى ، محمد فريد : العمالة الوافدة إلى دول الخليج العربي منظور جغرافي وديموجرافي ، جامعة المنيـا ، العـدد الأول ، السنة الرابعة ، 1990 ، ص 67 – 70 ، ج.م.ع .



والجدير بالذكر أن نسبة الذكور للإناث بين الكويتيين نسبة طبيعية إلا أنها تقل عن ذلك بنسب بسيطة جدا في بعض الأحيان ، ولعل السبب يرجع إلى الانخفاض في نسب المواليد من الذكور مقارنة مع مواليد الإناث ، بالإضافة إلى الزيادة في معدلات الوفيات للأطفال الذكور . ولعل النسبة تعد طبيعية إذا ماقيست بنسبة النوع الطبيعية المتفق عليها عالميا والتي تكون دائما في حدود 104 من الذكور لكل 100 من الإناث وقد تظل مقبولة إلى حد ما ، إذا ماتراوحت بين 100 – 107 من الذكور لكل 100 من الإناث[1] . أي أن نسبة النوع في المجتمع الكويتي في الحد المعقول إذا ماقورنت بالمجتمعات العالمية إذا ماستثنينا من ذلك بعض السنوات التي قد تهبط بها النسبة بين النوعين إلى 99 ذكر لكل 100 من الإناث .

جدول (2–10)

السكان حسب الجنسية والنوع في المحافظات في دولة الكويت عام 1975

المحافظة		ذكور	إناث	جملة	نسبة الذكور %	نسبة الإناث %	نسبة الذكور لكل 100 من الإناث
العاصمة	ك	77058	77184	154242	49.9	50.1	99
	غ ك	84005	38109	122114	68.7	31.3	220
حولي	ك	116221	114251	240472	48.3	51.7	101
	غ ك	190361	155756	346117	54.9	45.1	122
الأحمدي	ك	236600	235488	472088	50.1	49.9	100
	غ ك	307168	215581	522749	58.7	41.3	142

المصدر : Ministry of Planning, : Annual Statistical Abstract, 1976, p. 24 - 31, T. 51 . (مع حساب نسبة النوع من الباحث) .

أما عن انخفاض نسب الذكور للإناث عند غير الكويتيين فمرجعه إلى أن أغلب الوافدين إلى الكويت هم من الذكور في سن العمل ، إضافة إلى أن التشريعات الحكومية تحد من اصطحاب الأسر برفقة الوافد للذين تنخفض دخولهم والذين يعملون بحرف بسيطة ذات دخول منخفضة ، وغير قادرين على تكاليف اصطحاب الأسرة .

---

(1) صادق ، دولت أحمد : الأسس الديمغرافية لجغرافية السكان ، مكتبة الإنجلو المصرية ، 1969 ، ص 50 – 54 ، ج.م.ع .



أما فيما يخص معدلات النوع لعام 1995 فيكمن أن نلاحظ من الجدول (2-11) أن معدل الذكور إلى الإناث حول المعدل الطبيعي بالنسبة للسكان الكويتيين ، فهى تكـاد تتسـاوى فـي محافظات الأحمدى وحولى والفروانية ، بينما ينخفض معدل الذكور إلى الإناث بشكل واضح في كل من محافظتي الجهراء والعاصمة ، ويعود السبب إلى انخفاض نسبة المواليـد مـن الإنـاث مقارنة مع مواليد الذكور . أما غير الكويتيين فتتفاوت معـدلات الذكور لكل 100 من الإنـاث وتصل إلى أدنى معدل لها في محافظة الجهراء 133 ذكر لكل 100 أنثى ، وترتفع إلى أعلاهـا في محافظة الفروانيـة 341 ذكر لكل 100 أنثى ، بينما تتراوح في باقى المحافظات بيـن 163 – 235 ذكر لكل 100 من الإناث ، ويبين ذلك التفاوت الشكل (2-5) .

جدول (2-11)

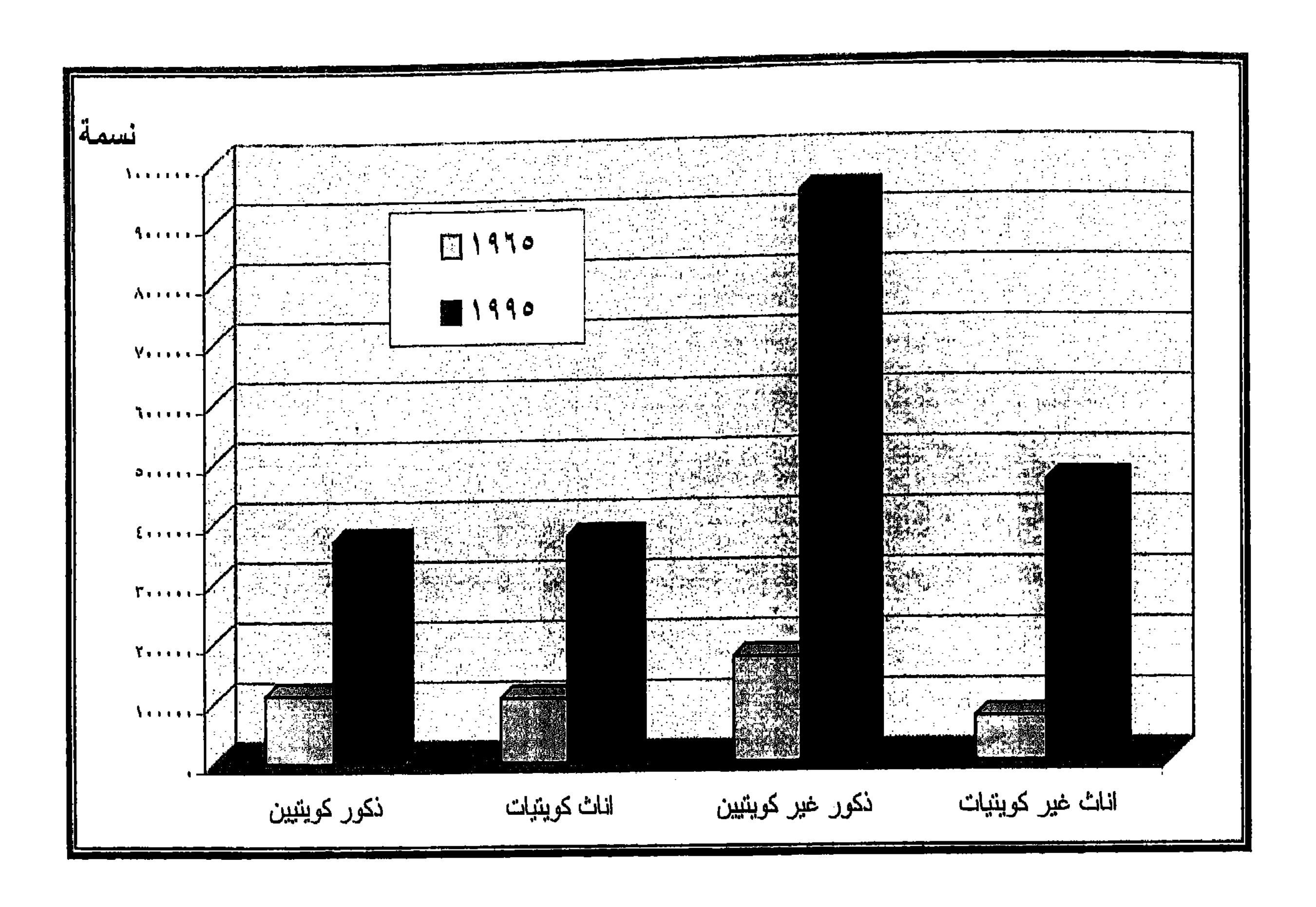
السكان حسب الجنسية والنوع في المحافظات في دولة الكويت عام 1995

المحافظة		ذكور	إناث	جملة	نسبة الذكور %	نسبة الإناث %	نسبة الذكور لكل 100 من الإناث
العاصمة	ك	63508	66500	130008	48.8	51.2	95
	غ ك	117254	52659	169913	69	31	222
حولي	ك	95435	95719	191154	49.9	50.1	99
	غ ك	198533	121355	319888	62	38	163
الأحمدي	ك	73448	73001	146449	50.1	49.9	100
	غ ك	114692	48601	163293	70	30	235
الفروانية	ك	77341	77984	155325	49.7	50.3	99
	غ ك	275634	80682	356316	77.3	22.7	341
الجهراء	ك	34955	36981	71936	48.5	51.5	94
	غ ك	97224	72686	169910	57.2	42.8	133
الجملة	ك	344687	350185	694872	49.6	50.4	98
	غ ك	803337	375983	1179320	68.1	31.9	213

المصدر : من حساب الباحث بالإعتماد على النتائج الأولية لتعداد عام 1995 .

أما فيما يخص نسبة النوع عند غير الكويتيين في التعدادات السـكانية للأعـوام 1965 – 1975 – 1995 يلاحظ عليها عدم الثبات ، وتتراوح بين الصعود والهبوط سواء على مسـتوى الدولة أو على مستوى المحافظات حيث تتفاوت مابين 122 و 341 ذكر لكل 100 من الإنـاث . وقد كان أعلى معـدل للنوع في محافظات الفروانيـة 341 ذكر والأحمـدى 235 يلى ذلك





الشكل (2-5) توزيع السكان حسب الجنسية والنوع عامي 1965 و 1995.

المصدر : من تصميم الباحث .

العاصمة 222 ، ولعل السبب يرجع إلى أن أغلب سكان هذه المحافظات من غير الكويتيين الذكور من ذوى الحرف المهنية البسيطة ذات الدخول المنخفضة . وينخفض معدل النوع بين غير الكويتيين في محافظتى حولى والجهراء بمعدل 163 ذكر و 133 ذكر لكل 100 أنثى ، وذلك بسبب أن أغلب غير الكويتيين في هذه المحافظات هم من ذوى التخصصات والمهن الفنية وحملة المؤهلات الدراسية والقادرين على إحضار عائلاتهم إلى الكويت .

وإذا قارنا بين نسبة الذكور والإناث لغير الكويتيين بين تعدادي عام 1965 - 1995 نلاحظ أن نسبة الذكور في التعداد الأول قدر بـ 60.7% من الإجمالى أما نسبة الإناث فقدرت بـ 39.3% للإجمالي ، أما في تعداد عام 1995 فقد قدرت نسبة الذكور بـ 68.1% ونسبة الإناث كانت 31.9% ، ولعل الأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة الإناث مقارنة مع نسبة الذكور تكمن في سن التشريعات الحكومية الخاصة بمايعرف (بالإلتحاق بعائل) ، ويعنى حضور الزوجة والأبناء التي كانت تشترط أن يكون راتب غير الكويتي في القطاع


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الحكومي لايقل عن 450 دينارا كويتيا وفي القطاع الخاص عن 650 ديناراً كويتياً ، ويستثنى من هذا الشرط ذوي الشهادات العليا كاساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين وبعض الفئات الأخرى ، كانت تحد الكثير من غير الكويتيين بعدم إحضار عائلاتهم إضافة إلى غلاء المعيشة في الكويت مقارنة مع موطنهم الأصلي ، ويعتبر المجتمع السكاني غير الكويتي من المجتمعات غير النمطية يتكون معظم أفراده من الذكور في سن العمل ، ومعظم هؤلاء الذكور لم يسبق لهم الزواج أو ممن تزوجوا وتركوا زوجاتهم في موطنهم الأصلي ، لذلك تحاول الحكومة في الآونة الأخيرة دراسة توحيد شرط الراتب بقدر 250 دينار في كلا القطاعين لحضور الأسرة إلى الكويت ، للقضاء على ظاهرة إنتشار مناطق العزاب في الكويت وسوف يكون من نتائج ذلك الاستقرار الاجتماعي للأيدى العاملة في الكويت مع المساعدة في تنشيط السوق المحلية ، وانعاش الاقتصاد الكويتي ، أما المضار فتكون في الزيادة السكانية التي سوف تحدث من خلال إحضار عائلات الوافدين ، إضافة إلى الضغط على الخدمات العامة للدولة .

2 – 5 – 3 تقسيم السكان حسب السن

يعتبر الهرم السكانى أهم المؤشرات الدالة على قوة السكان الإنتاجية وقدرتهم في أي بلد في العالم إذ أنه يعطى صورة واضحة عن التركيب العمري للسكان ، ويوفر دلالة واضحة على مستقبل المجتمع السكانى والاقتصادى من خلال معرفة الزيادة في أعداد الشباب والقادرين على العمل . ولاتخلو أي دراسات للمخططين في شتى الميادين من بيانات للتركيب العمري للسكان لمعرفة مالدى المجتمع من إمكانيات وبين الاحتياجات المستقبلية لهم في فترة زمنية معينة .

ومن خلال البحث والتقصى في بيانات التعدادات العامة للسكان ومن خلال تقسيم الفئات العمرية إلى ثلاثة فئات رئيسية تكون أساسا للمقارنة وهى على النحو التالى :

أ – فئة صغار السن (1 – 14 سنة)

ب – فئة متوسطى السن (15 – 64 سنة)

جـ – فئة كبار السن (65 فأكثر)

ويوضح الجدولان (2–12) ، (2–13) والشكل (2–6) توزيع فئات السن الرئيسية في الكويت حسب الجنسية في عامى 1965 و 1997 .



جدول (2-12)

توزيع فئات العمر الرئيسية حسب الجنسية عام 1965

فئات العمر	كويتي		غير كويتي		الجملــــة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
1 - 14	82765	49	84071	28.16	166836	35.6
15 - 64	70865	41.96	201876	67.61	272741	58.5
65 فأكثر	15163	8.98	12599	4.22	27762	5.9
الجملــــــة	168793	100	298546	100	467339	100

المصدر : من حساب الباحث بالاعتماد على نتائج تعداد عام 1965 ، مصدر سابق .

جدول (2-13)

توزيع فئات العمر الرئيسية حسب الجنسية عام 1997

فئات العمر	كويتي		غير كويتي		الجملــــة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
1 - 14	327588	43.96	232221	16.49	559809	26
15 - 64	352905	47.35	1074379	76.32	1427284	66.29
65 فأكثر	64696	8.68	100986	7.17	165682	7.69
الجملــــــة	745189	100	1407586	100	2152775	100

المصدر : من حساب الباحث بالإعتماد على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية 1997 .

ومن خلال دراسة الجدولين يمكن أن نستنتج بعض الخصائص للتركيب العمري للســكان في الكويت من خلال الفئات العمرية الرئيسية على النحو التالي :

أ - فئة صغار السن :

يلاحظ أن نسبة هذه الفئة أخذت في الإنخفاض للسكان الكويتيين من 49% عـام 1965 إلى 43% عام 1997 ، ولعل ذلك يرجع إلى الرغبة في تنظيم النســل ولكن لايمنع ذلــك من القول بأن المجتمع الكويتي بهذه النسبة يعد مجتمع فتى نام وفق مقياس سنبرج العمرية



Sunberg's Age Categories [1] . التي تعتبر المجتمع ينمو إذا كانت فئة صغار السـن تحتل 40% فأكثر من إجمالي السكان ، وهي بذلك تصل إلى نصـف المجتمـع السـكاني الكويتي تقريبا ، ويرجع سبب ارتفاع عدد الأطفال الكويتيين إلـى معـدلات الخصوبـة المرتفعة للأمهات وإلى أعداد الإناث في سن الإنجاب وإلى توفر كثير من الخدمات[2] .

أما السكان غير الكويتيين فقد هبطت نسبة فئة صغار السن من 28% عام 1965 إلى 16% عام 1997 ، وربما يرجع هذا الهبـوط إلى أن كثيراً ممن أحضروا عائلاتهم إلى الكويت فـي عـام 1965 وماتلاها قد تركوهم في أوطانهم عند مجيئهم مرة أخرى بعد تحرير الكويت مـن الاحتـلال العراقى الذي أدى إلى رحيل كثير من الأسر ، وكذلك تغير ملامح السياسة السكانية للدولة .

ب - فئة متوسطى السن :

يلاحظ على هذه الفئة الارتفاع الملحوظ بالنسبة للسكان الكويتيين حيث كانت فـي عام 1965 بقدر 42% تقريبا وارتفعت لتصل في عام 1997 بقدر 47% ، وتعـد هـذه الفئة هى الفئة المنتجة والتي لها مشـاركة فعالة في العمل الإنتاجى ، كذلك تعطينا نسبة هذه الفئة مؤشراً على نمو المجتمع الكويتي وفق مقياس سنبرج الذي حدد نمو المجتمـع لهذه الفئة بقدر 50% .

أما السكان غير الكويتيين فقد ارتفعت نسبتهم لهذه الفئة من 67% في عام 1965 إلى 76% في عام 1997 ، وهى فئة سن العمل والتي تكون قادرة على تحمل متاعب الهجرة ، وهى الفئـة التي يتطلبها سوق العمل في البلدان التي تحتاج لسد النقص في الأيدى العاملة . وقد ارتفعت هـذه الفئة بعد الغزو العراقى نظرا لحاجة الكويت إلى أيد عاملة قادرة لإعادة إعمار الكويت وبنائـها مرة أخرى بعد تدمير الغزو العراقى لها في عام 1990 .

---

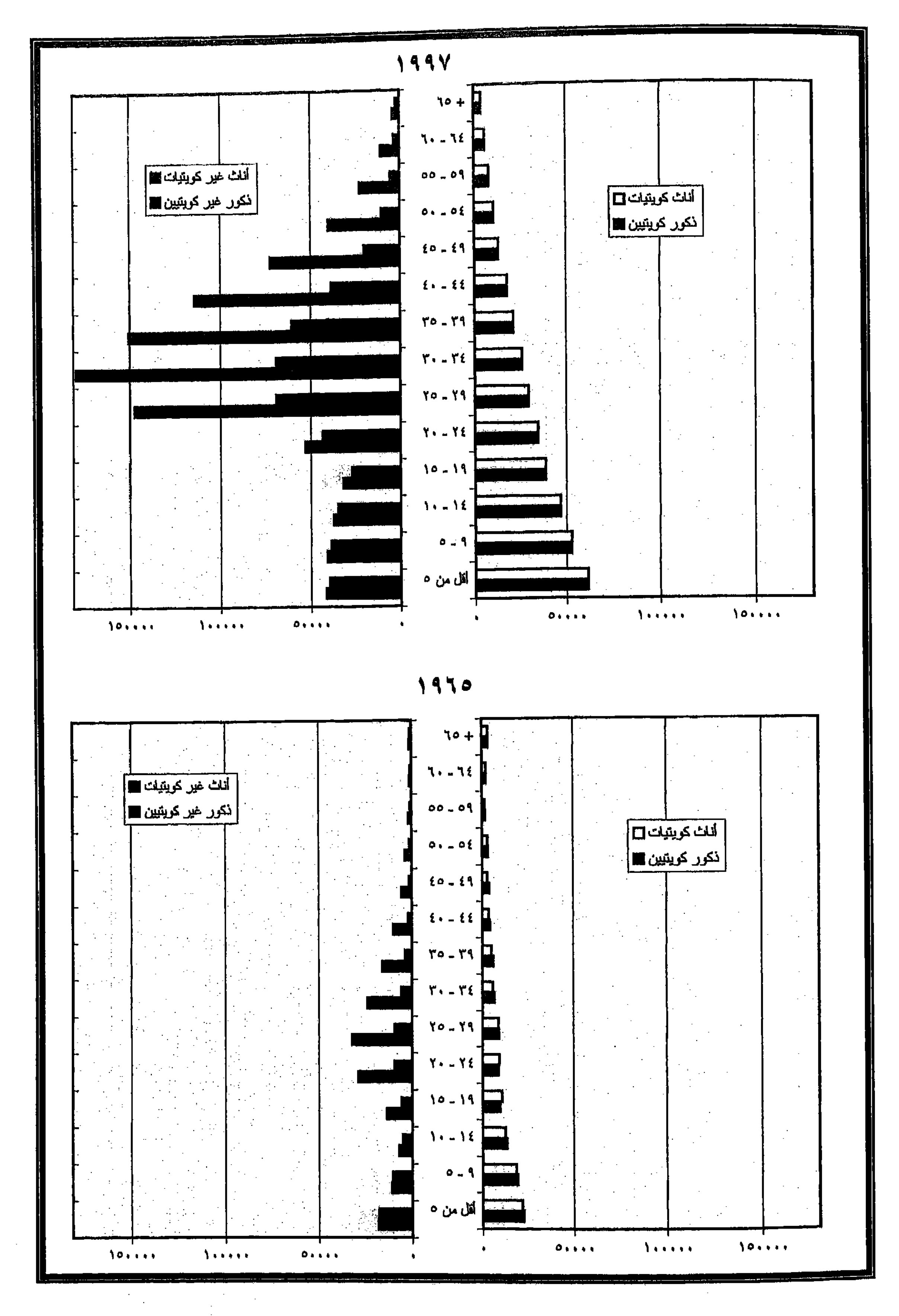
(1) يتمثل مقياس سنبرج فيما يلى :

حالة السكان	أقل من 15 سنة	من 15 - 64 سنة	65 فأكثر
حالة نمو	%40	%50	%10
حالة ثبات	%33	%50	%17
حالة تناقص	%20	%50	%30

أرجع في ذلك : Herman, Kahn " The Next 200 Years AScenario for America and the World " New York, 1976, P. 26 – 30, U.S.A .

(2) الصباح ، أمل والشلقاني ، مصطفى : سكان الكويت الماضى – الحاضر – المستقبل ، دراسة سـكانية تحليليـة مقارنة ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، ذات السلاسل ، 1986 ، ص 42 ، الكويت .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



الشكل (2-6) التركيب النوعي والعمري للسكان الكويتيين وغير الكويتيين عامي 1965-1997 .



جـ - فئة كبار السن :

يلاحظ على هذه الفئة عند السكان الكويتيين الثبات حيث كانت في عام 1965 بنسبة 8.98% تقريبا ومثلت في عام 1997 نسبة 8.68% ، وربما يرجع ذلك إلى الثبات النسبي في معدلات الوفيات لهذه الفئة بسبب التقدم في الخدمات الصحية . وبهذه الفئة نستطيع كذلك أن نقول أن المجتمع الكويتي في حالة نمو وفق مقياس سنبرج العمرية .

أما السكان غير الكويتيين فإن هذه الفئة منهم قليلة ، حيث مثلت في عام 1965 نسبة 4.22% ، وارتفعت لتصل في عام 1997 إلى 7.17% ، وذلك يرجع إلى أن هذه الفئة غير قادرة على العمل إضافة إلى أن كثيراً من كبار السن يرغبون في العودة إلى موطنهم الأصلي أو إلى انتهاء خدماتهم في العمل وفق قوانين الخدمة المدنية في الكويت ، إضافة إلى أن كثيراً من المؤسسات والهيئات تفضل فئة متوسطى السن للعمل . إلا أن هناك فئة قليلة منهم ترغب في البقاء في الكويت من خلال الالتحاق بإقامة الأبناء الذين يعملون في الكويت .

2 – 6 الخصائص الاجتماعية

2 – 6 – 1 تقسيم السكان حسب الحالة الزواجية

تعتبر الحالة الزواجية للمجتمع السكاني من أهم المؤشرات الديموجرافية من عدة جوانب سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ديموجرافية ، ومن أهم هذه المؤشرات أن معدلات الزواج تعكس حالة من الاستقرار والنمو في المجتمع ، في حين تعكس معدلات الطلاق حالات من التفكك وتذبذب النمو داخل المجتمع . ويقصد بالحالة الزواجية ، حالة السكان الأسرية مابين متزوج ومطلق وأعزب وأرمل . وسوف نقوم بالتركيز على حالتى الزواج والطلاق مع الإشارة إلى الفئات الأخرى . من خلال بيانات الجدولين (2–14) (2–15) والشكلين (2–7) (2–8) يمكن أن نستنتج بعض الحقائق كالتالي :

أ - معدلات الزواج والطلاق للسكان الكويتيين :

من خلال معدلات الزواج يتضح أن معدل الزواج الخام (عدد عقود الزواج لكل ألف من السكان) كان في عام 1967 بقدر 4.4 لكل ألف من السكان وقد ارتفع هذا المعدل ليصل إلى 10 لكل ألف من السكان في عام 1987 ، ويرجع السبب إلى تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان وزيادة أعداد المسجلين في التعداد بسبب زيادة الوعي عند السكان . إلا أن هذا المعدل قد



لوحظ عليه الإنحدار في عام 1997 ليصل إلى 8.9 حالة زواج لكل ألف من السكان ، ولعل السبب يكمن في تأخر سن الشباب في الزواج ربما لأسباب مواصلة الدراسة للجنسين مما أدى إلى تأخر الزواج ، ولعل هذا الانحدار يتضح من خلال معدل الزواج العام حيث قدر في عام 1967 بحوالى 8.7 حالة زواج لكل ألف من السكان ، وارتفع ليصل إلى 19.0 لكل ألف من السكان في عام 1987 ثم أصبح بقدر 16.0 حالة زواج لكل ألف من السكان في عام 1997.

أما معدل الطلاق الخام (عدد حالات الطلاق بالنسبة لكل ألف من السكان) فيتضح هذا المعدل مابين عام 1967 – 1974 حيث قدر بـ 2.5 و 2.3 لكل ألف من السكان ثم ارتفع ارتفاعاً طفيفاً مابين عام 1987 – 1997 ، حيث قدر بـ 3.1 حالة طلاق لكل ألف من السكان ، ولعل الأسباب تكمن في الاستقرار الأسري للمجتمع الكويتي اجتماعيا واقتصاديا . وهناك عدة عوامل تؤثر على الطلاق وهي : العمر وفارق السن بين الزوجين ، مدة الحياة الزواجية ، التعليم ، المهنة ، المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، زيادة الدخل بعد الزواج ، اسلوب الاختيار للزوج ، الهجرة وعدم الإنجاب ، الزواج السابق(1) . أما فيما يخص الحالات الأخرى كالأعزب والأرمل فان نسبتها ضئيلة للسكان الكويتيين ، حيث قدرت في منطقتى القرين والأندلس بحوالى 1.7% للمطلق و 0.3% للأرامل عام 1996 لإجمالى السكان(2) .

جدول (2-14)

معدلات الزواج والطلاق للسكان الكويتيين للفترة 1967 – 1997

السنة	عدد السكان	عقــود الزواج			حالات الطــلاق		
		العدد	معدل الزواج الخام	معدل الزواج العام	العدد	معدل الطلاق الخام	معدل الطلاق العام
1967	268290	1177	4.4	8.7	680	2.5	5.0
1974	417385	3262	7.8	15.7	958	2.3	4.6
1987	516719	5142	10.1	19.0	1592	3.1	5.9
1997	745189	6702	8.9	16.0	2354	3.1	5.6

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء ، 1967 ، والهيئة العامة للمعلومات المدنية ، 1997 ، ووزارة العدل ، 1997 (مع حساب المعدلات من الباحث) .

(1) أنظر ، وزارة الشئون الاجتماعية : بحث الطلاق في المجتمع الكويتي ، الكويت ، 1978 ، ص 291 .

(2) تم الحصول على هذه البيانات من خلال دراسة ميدانية للباحث في عام 1995 في مرحلة الماجستير في منطقتى القرين والأندلس في دولة الكويت .

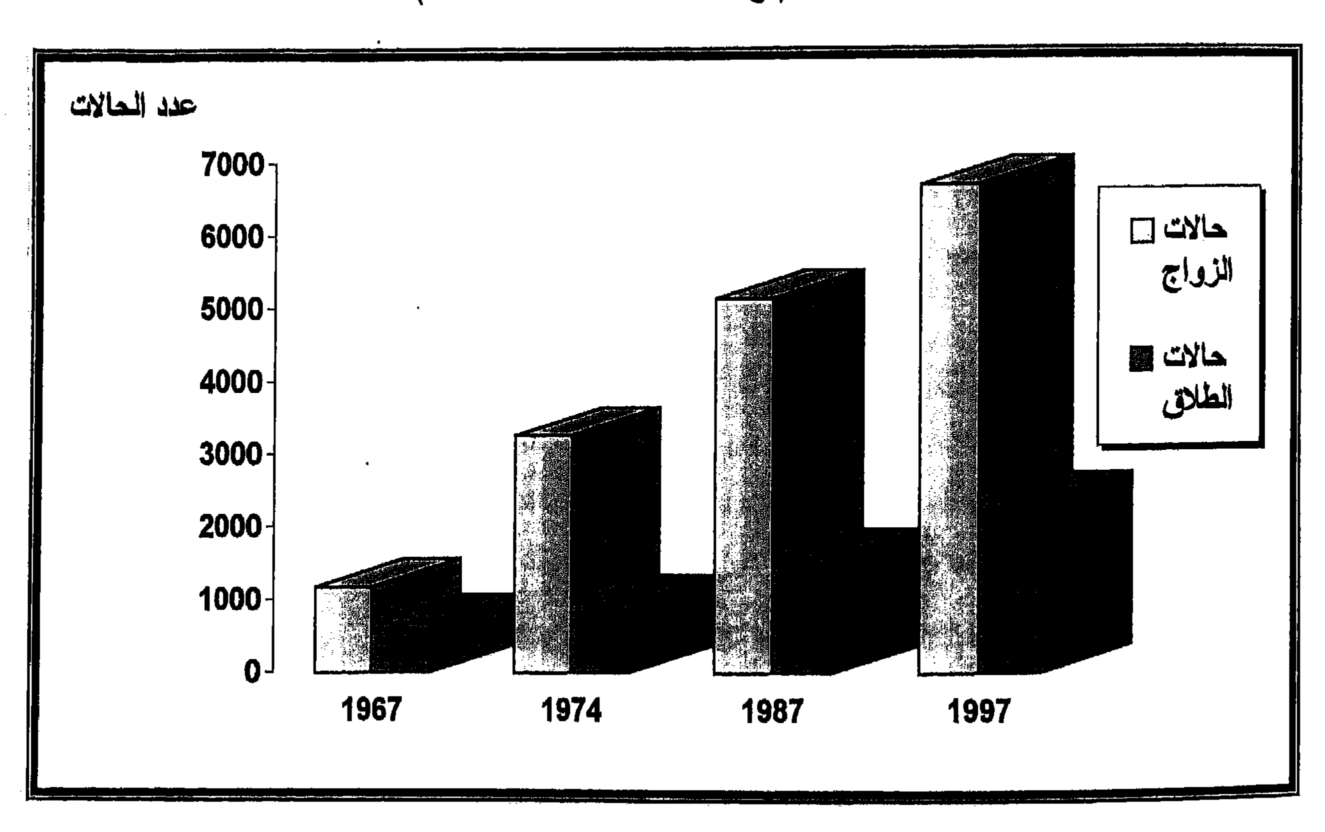


جدول (2-15)

معدلات الزواج والطلاق للسكان غير الكويتيين للفترة 1967 - 1997

السنة	عدد السكان	عقـــود الزواج			حالات الطـــــــلاق		
		العدد	معدل الزواج الخام	معدل الزواج العام	العدد	معدل الطلاق الخام	معدل الطلاق العام
1967	300670	829	2.8	4.1	264	0.9	1.3
1974	460645	1221	2.7	4.0	292	0.6	1.0
1987	1367900	4449	3.3	4.8	1105	0.8	1.2
1997	1407586	2908	2.0	2.4	742	0.5	0.6

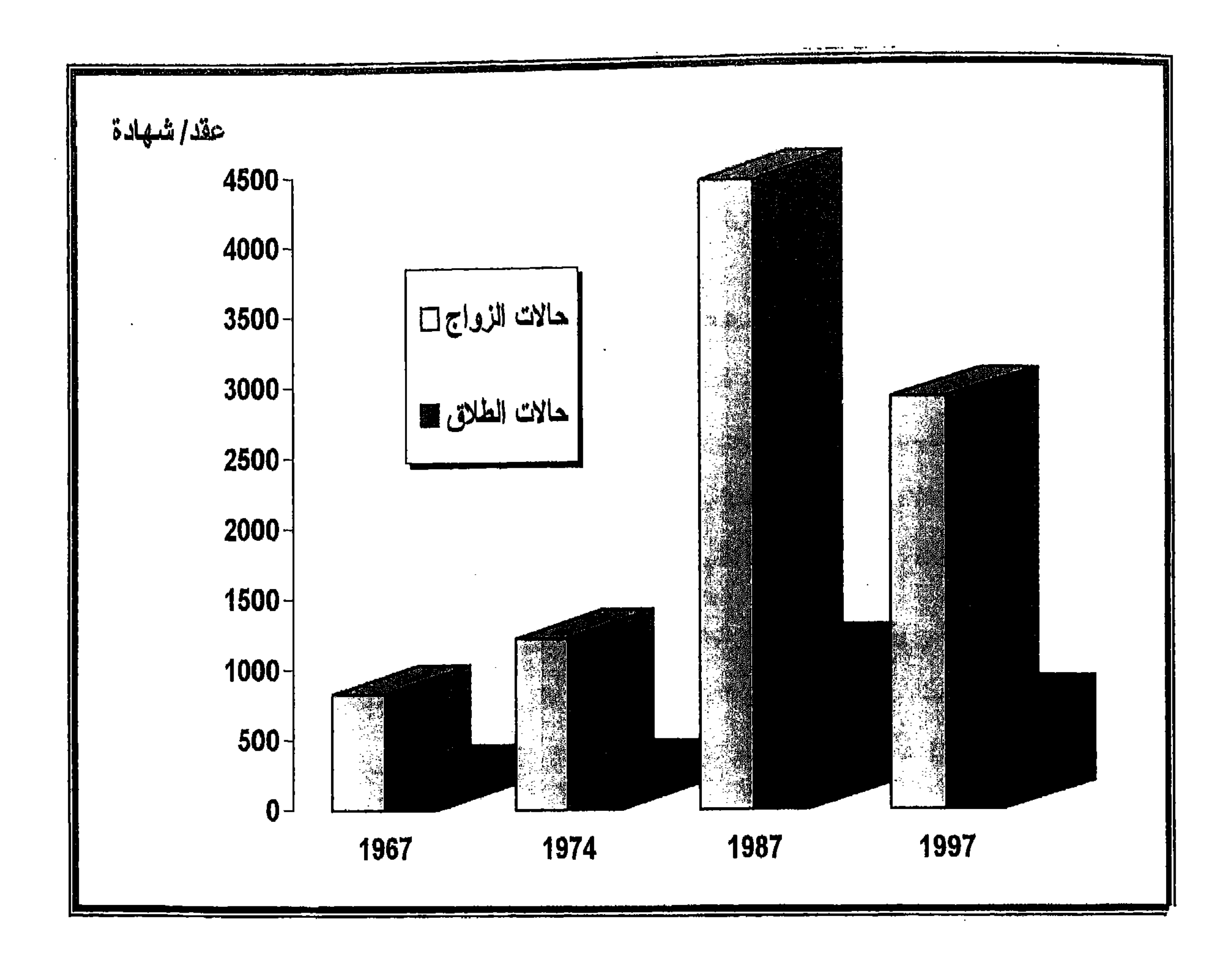
المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء، 1967 ، والهيئة العامة للمعلومات المدنيـــة ، 1997 ، ووزارة العدل ، 1997 . (مع حساب المعدلات من الباحث) .



الشكل (2-7) عدد عقود الزواج وشهادات الطلاق للسكان الكويتيين للفترة 1967-1997 .

المصدر : من تصميم الباحث .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



الشكل (2-8) عدد عقود الزواج وشهادات الطلاق للسكان غير الكويتيين للفترة 1967-1997 .

المصدر : من تصميم الباحث .

ب - معدلات الزواج والطلاق للسكان غير الكويتيين

يتضح أن معدل الزواج وصل إلى أعلى ارتفاع له في عام 1987 حيث قدر المعدل الخام بـ 3.3 لكل ألف من السكان ، ويرتفع إلى 4.8 بالنسبة للمعدل العام ، والسبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع نسبة السكان غير الكويتيين في ذلك العام بالنسبة لإجمالى السكان ، حيث كانوا يمثلون نسبة 63.5% من إجمالي المجتمع في الكويت .

وقد هبط كل من المعدل الخام والمعدل العام في عام 1997 ليصل إلى 2.0 للأول و 2.4 للثاني لكل ألف من السكان ، ومن أسباب ذلك الاحتلال العراقى للكويت ، ونزوح الكثير من العائلات إلى موطنها الأصلي إضافة إلى بعض الشروط التي تحد من إحضار العائلات إلى الكويت والتي ذكرناها آنفا ، إضافة إلى أن هناك مجموعة عوامل تؤثر في ارتفاع معدل الزواج الخام لغير الكويتيين من أهمها ارتفاع نسبة النوع ونقص التسجيل لكثير من حالات زواج الوافدين . أما فيما يخص معدلات الطلاق فتدل على تدني معدل



الطلاق العام بين غير الكويتيين مقارنة مع الكويتيين حيث قدرت في عام 1967 بـ 1.3 لكل ألف من السكان وفي عام 1997 قدرت بـ 0.6 للمعدل العام لكل ألف من السكان .

2 – 6 – 2 تقسيم السكان حسب حجم الأسرة

يعتبر حجم الأسرة من المؤشرات الديموجرافية الهامة التي يعتمد عليها أثناء إعداد خطط التنمية العمرانية في المجتمعات السكانية . ويقصد بحجم الأسرة عدد الأفراد التي تضمهم الأسرة الخاصة والمكونة من الأب والأم والأبناء . ومن خلال بيانات الجدولين (2–16) – (2–17) يمكن أن نستخلص بعض الحقائق المتعلقة بحجم الأسرة كالتالى :

- تمثل الأسرة التي يتراوح عدد أفرادها بين 4–6 و7–9 أعلى النسب فهى تزيد عن 30% في كل فئة للسكان الكويتيين في عام 1965 ، أما أدنى نسبة فتمثل الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 13 فأكثر لنفس العام .
- أما السكان غير الكويتيين فتمثل الأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين 1–3 و4–6 أعلى النسب حيث بلغت الأولى نسبة 38.94% ، أما الثانية فبلغت 38% من إجمالي الأسر غير الكويتية في عام 1965 ، أما أدنى نسبة فتمثل الأسر التي يزيد عدد عن أفرادها 13 فأكثر لنفس العام .
- ويوضح الجدول (2–17) متوسط حجم الأسرة في عام 1997 حيث مثل متوسط حجم الأسرة للسكان الكويتيين نحو 6 أفراد ، وقد قدر متوسط حجم الأسرة للسكان غير الكويتيين بقدر 3 أفراد .

ويتضح من ذلك أن حجم الأسرة للسكان الكويتيين أكثر عددا من حجم الأسرة للسكان غير الكويتيين ، وهذا أمر طبيعي في مجتمع تزيد فيه معدلات الخصوبة والمواليد ، حيث أن الأسرة للسكان الكويتيين تضم الأب والأم وأربعة أطفال تقريبا ، أما الأسرة غير الكويتية فتمثلت في الأب والأم وطفل أو طفلين فقط ، ولعل أسباب ذلك تكمن في توفر بعض الخصائص والإحتياجات الاجتماعية للأسر الكويتية كالحصول على مسكن من الحكومة ، والاستفادة من علاوة الأبناء في العمل وتبلغ 50 دينار لكل طفل لأب كويتي ، وتوفر التعليم المجانى بالمدارس الحكومية . أما الأسر غير الكويتية فتحاول الحد من الإنجاب وتنظيم النسل لعدة أسباب من أهمها توفير فرص أفضل للعيش من خلال حصر حجم الأسرة ، مع محاولة تحسين أوضاعهم المادية في بلدانهم الأصلية .



جدول (2-16)

توزيع السكان حسب حجم الأسرة عام 1965

عدد أفراد الأسرة	عدد الأســــــــر					
	كويتي	النسبة %	غير كويتي	النسبة %	الجملة	النسبة %
3-1	4450	14.53	16291	38.94	20741	28.62
6-4	9234	30.17	15926	38.00	25160	34.72
9-7	9370	30.62	6668	15.94	16038	22.13
12-10	4692	15.33	1780	4.26	6472	8.93
+13	2864	9.35	1189	2.86	4053	5.60
الجملة	30610	100	41854	100	72464	100

المصدر : التعداد العام للسكان 1965 ، مصدر سابق (مع حساب النسب واختصار الباحث) .

جدول (2-17)

توزيع السكان حسب حجم الأسرة الخاصة عام 1997

الجنسية	عدد الأسر	عدد أفراد الأسرة	جملة المجتمع	صافي متوسط حجم الأسرة
كويتية	117745	735317	1012415	6.24
غير كويتية	189004	605850	615387	3.21

المصدر : بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية 1997. (مع حساب المتوسط من الباحث).

2 – 6 – 3 تقسيم السكان حسب الحالة التعليمية

يعد المستوى التعليمي مؤشرا لمدى تقدم المجتمع ، والحالة التعليمية لأي فرد تعتبر من الخصائص الأساسية لقياس مدى تقدم التنمية البشرية للمجتمع ، لذا تهتم معظم الدول بتضمن بيانات تعداداتها عن مستوى الأفراد التعليمي لتحديد مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث أن الأمية من أخطر معوقات التنمية بشتى مجالاتها ، وتدل كذلك على مدى تخلف أي مجتمع من المجتمعات .



ومن خلال بيانات الجدولين (2-18) (2-19) والشكل (2-9) يمكن أن نستنتج بعض الأمور على النحو التالي :

- أن نسبة الأمية كانت مرتفعة عند الكويتيين وغير الكويتيين حيث كانت نسبة 56% ، 40% لكل منهما على الترتيب عام 1965 ، إلا أن هذه النسبة أخذت في الانخفاض التدريجي حتى وصلت إلى 9% عند الكويتيين (للسكان أكثر من 15 سنة) و 12.9% عند غير الكويتيين عام 1997 . ولعل الفضل يرجع إلى الاهتمام المتزايد الذي تبذله الدولة في مجال محو الامية وتعليم الكبار من خلال إنشاء المراكز المسائية والتي بدأت عام 1963 حيث ارتفع عدد مراكز محو الأمية من 25 مركزاً عام 1975 إلى 166 مركزاً عام 1984 [1] .
- انخفاض نسبة الذين يقرأون ويكتبون حيث كانت 28% عند الكويتيين و 36% عند غير الكويتيين عام 1965 وقد هبطت إلى 8% عند الكويتيين عام 1997 . ويرجع السبب في ذلك إلى اهتمام الدولة بالتعليم ومنع تسرب التلاميذ من المدارس الابتدائية ، وصدور المرسوم رقم 4 لعام 1981في شأن محو الأمية والتعليم الإلزامي حيث ينص على أن محو الأمية يكون إلزاميا بالنسبة لكل الكويتيين الأميين الذين يتجاوزون سن الإلزام طبقا لقانون التعليم الإلزامي ، ولم يتجاوزوا الأربعين سنة ، والكويتيات الأميات العاملات بالقطاع الحكومي ولم يتجاوزن خمس وثلاثين سنة[2] ، وجاء هذا القانون ليلبى متطلبات التنمية البشرية لمصاحبة التطور الاقتصادي والاجتماعي في الكويت ، كذلك ظهرت أجيال جديدة تواصل تعليمها إلى المراحل الأعلى ، أما نسبة هذه الفئة عند غير الكويتيين فقد بلغت علم 1997 نسبة 30% ، ولعل سبب ارتفاعها تزايد نسبة العمالة غير الماهرة وغير المتخصصة في الكويت إضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية في بلادهم الأصلية .
- أما فيما يتعلق بفئة حملة الشهادات الابتدائية والمتوسطة فيلاحظ ارتفاع النسبة للسكان الكويتيين وغير الكويتيين ، وذلك يدل على ارتفاع نسبة التعليم في الكويت ، حيث بلغت فئة الإبتدائي عند الكويتيين بقدر 8.8% عام 1965 ، وقدرت عام 1997 بنسبة 23% ، أما التعليم المتوسط فقد بلغت عندهم 4.5% في عام 1965 ، وارتفعت لتصل إلى 32% عام 1997 ويعود السبب إلى أن التعليم في الكويت إجباري من سن السادسة إلى الخامسة عشر أو انتهاء المرحلة المتوسطة أيهما أقرب . أما عند غير الكويتيين

---

(1) بستان ، أحمد : آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثالث ، المجلد 12 ، 1984 ، ص 43-44 ، الكويت .

(2) بستان ، أحمد : المصدر السابق ، ص 75 .



فقد كانت فئة التعليم الابتدائى تمثل نسبة 6% عام 1965 وارتفعت لتصل إلى 14% تقريبا عام 1997 ، أما فئة التعليم المتوسط عندهم فقد كانت تمثل 5.3% وارتفعت لتصل إلى 19.4% عام 1997 ، ويعود سبب هذا الارتفاع البسيط إلى انخفاض نسبة السكان الذين يحملون مؤهل الابتدائية ، وارتفاع نسبة الذين يحملون مؤهلات أعلى من الابتدائية والمتوسطة .

- أما فيما يتعلق بحملة الشهادات الثانوية ودون الجامعي (المعاهد التي تمنح دبلومات دون الجامعية) فقد أخذت نصيبها في الارتفاع كالمراحل التعليمية الأخرى ، فقد ارتفعت نسبة السكان الكويتيين من 1.5% عام 1965 إلى 18.5% عام 1997 ، وكذلك الحال بالنسبة للسكان غير الكويتيين فقد ارتفعت نسبة هذه الفئة عندهم من 8.5% عام 1965 إلى 16.5% عام 1997 .

- أما فيما يتعلق بحملة الشهادات الجامعية ومافوقها فقد ارتفعت نسبة السكان الكويتيين من 0.29% عام 1965 إلى 8% تقريبا عام 1997 ، ورغم ارتفاع نسبتهم إلا أن هذه النسبة ضئيلة إذا ماقيست بالعدد الإجمالى للسكان . ولعل من أسباب ذلك توفر الوظائف الحكومية لأصحاب المؤهلات دون الجامعية ، مما يؤدى إلى عدم الإقبال على مواصلة التعليم الجامعى ، بالإضافة إلى الرغبة في الأعمال التجارية والأنشطة الأخرى التي تشغل الكثير عن إكمال دراساتهم الجامعية والعليا ، ومن أهم مايؤخذ على التعليم الجامعي في الكويت هو اتجاه الطلبة الكويتيين للدراسات النظرية حيث بلغ خريجي الكليات النظرية 78% من إجمالي عدد الخريجين ، أما الكليات العملية فنجد أن نسبة الخريجين من الكويتيين لاتتعدى 46% من إجمالي عدد الخريجين في تلك الكليات لعام 1985 [1] . أما بالنسبة للسكان غير الكويتيين فتدل النسب على ارتفاع أعداد أصحاب المؤهلات الجامعية إذا ما قورنت بالسكان الكويتيين حيث مثلت لهم عام 1965 نسبة 2.8% وارتفعت لتصل إلى 6.8% ، ويرجع السبب في ذلك الاهتمام بالدراسة الجامعية للتغلب على مصاعب الحياة والحصول على وظيفة أفضل لتحسين المستوى المعيشي ، إضافة إلى حاجة الدولة إلى استقدام ذوى المؤهلات العليا والخبراء للمشاركة في برامج التنمية ، التي تقوم بها الدولة لتكملة النقص الذي تعانيه من عدم كفاية الخبرات لدى المواطنين .

---

(1) الصباح ، أمل ، والشلقاني : مصدر سابق ، ص 136 .



جدول (2-18)

توزيع السكان حسب الحالة التعليمية عام 1965

الحالة التعليمية	كويتي		غير كويتي		الجملة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
أمي	77761	56.34	77636	40.94	155397	47.43
يقرأ ويكتب	39048	28.29	68572	36.15	107620	32.85
ابتدائي	12203	8.85	11397	6.00	23600	7.20
متوسط	6216	4.50	10213	5.39	16429	5.00
ثانوى ودون الجامعى	2132	1.54	16247	8.57	18379	5.60
درجات جامعية ومافوقها	394	0.29	5334	2.82	5728	1.75
غير مبين	274	0.19	257	0.13	531	0.17
الجملة	138028	100	189656	100	327684	100

المصدر : التعداد العام للسكان 1965 ، مصدر سابق .

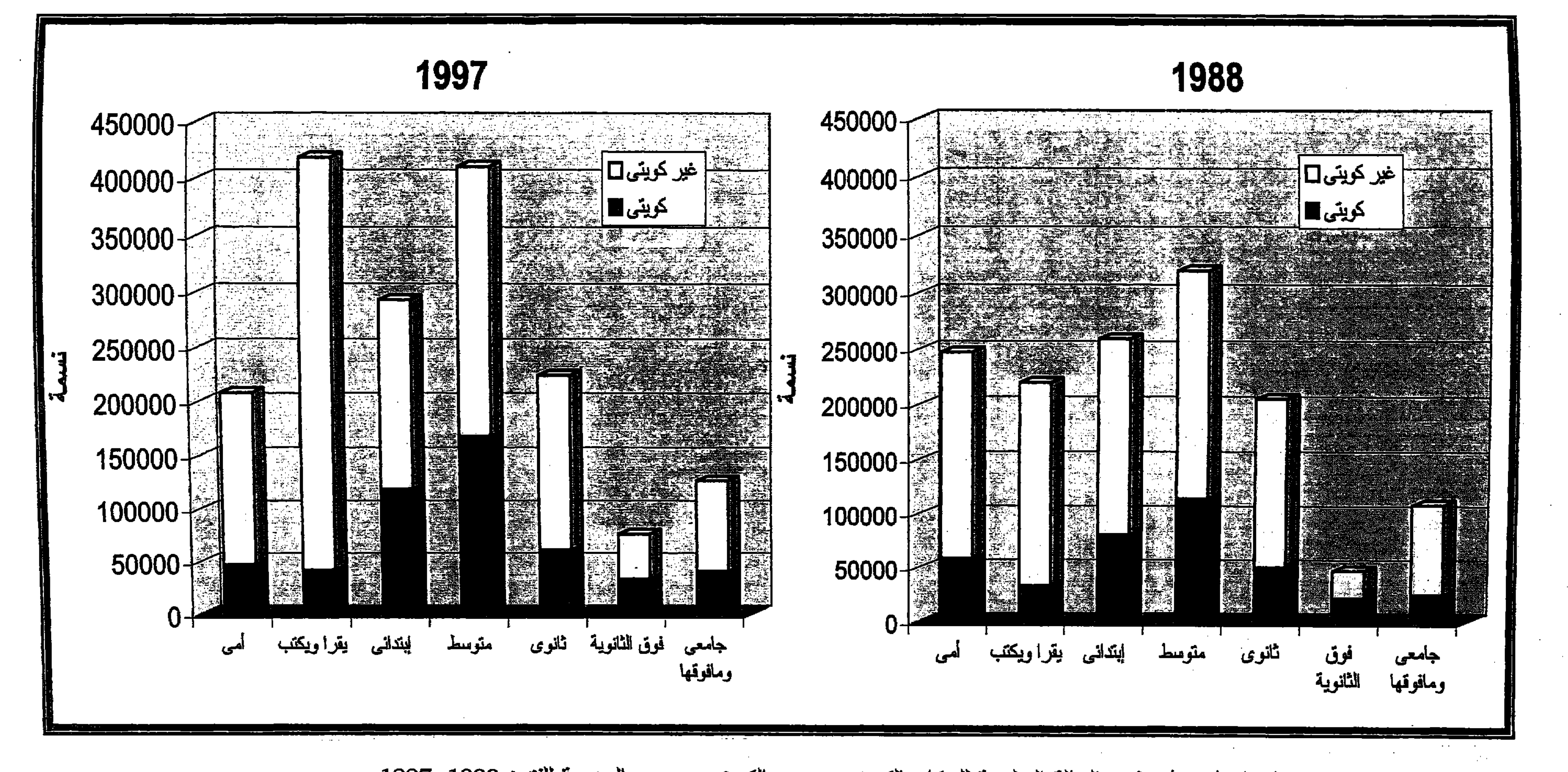
جدول (2-19)

توزيع السكان حسب الحالة التعليمية عام 1997

الحالة التعليمية	كويتي		غير كويتي		الجملة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
أمي	47292	9.24	161181	12.92	208473	11.85
يقرأ ويكتب	42027	8.21	377025	30.22	419052	23.82
ابتدائي	118940	23.24	174226	13.96	293166	16.66
متوسط	168040	32.84	242850	19.47	410890	23.36
ثانوى ودون الجامعى	94605	18.49	205891	16.50	300496	17.00
درجات جامعية ومافوقها	40708	7.95	86008	6.89	126716	7.20
غير مبين	36	0.03	88	0.04	124	0.11
الجملة	511648	100	1247269	100	1758917	100

المصدر : بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية 1997 ، مصدر سابق .





الشكل (2-9) تطور الحالة التعليمية للسكان الكويتيين وغير الكويتيين حسب الجنسية للفترة 1988-1997 .

المصدر : من تصميم الباحث .



أما فيما يتعلق بالتخصصات العلمية لخريجي الكليات في الكويت فيوضح الجدولان (2–20) و (2–21) النسب المئوية لخريجي كليات التعليم التطبيقي والتدريب(1) ، وخريجي جامعة الكويت للعام الدراسي 1996–1997 ، ونستنتج منهما بعض الحقائق التالية :

أ - خريجي كليات التعليم التطبيقي :

يتضح أن التخصصات النظرية تستحوذ على النصيب الأكبر من الخريجين حيث قدرت للكويتيين بنسبة 35% للتربية الإسلامية ونسبة 43.3% للدراسات التجارية ، أما غير الكويتيين فقدرت لهم نسبة 34% للتربية الإسلامية و 35.8% للدراسات التجارية . ويعود السبب إلى توفر الوظائف الإدارية في القطاع الحكومي وإلى أن أغلب خريجي الثانوية العامة من ذوي التخصصات الأدبية مما يحتم عليهم متابعة الدراسة في الكليات النظرية والأدبية .

أما خريجي الكليات العملية والتطبيقية فيتضح أن نسبتها متدنية حيث قدرت للكويتيين 16.9% للدراسات التكنولوجية و 4.8% للعلوم الصحية ، وقدرت للخريجين غير الكويتيين 17.6% للدراسات التكنولوجية و 12.6% للعلوم الصحية . ويعود السبب إلى أن هذه الكليات لاتقبل إلا خريجي الثانوية العامة القسم العلمي ، إضافة إلى أن خريجي هذه الكليات تكون أعمالهم فنية ومهنية مما يجعل الكثيرين يفضلون الأعمال الإدارية المتوفرة في القطاع الحكومي .

ب - خريجي جامعة الكويت :

لاتختلف نسب تخصصات خريجي جامعة الكويت عن تخصصات خريجي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي ، حيث يتضح أن التخصصات الأدبية والنظرية تستحوذ على النصيب الأكبر بنسبة 76.5% لتخصصات العلوم الإدارية والآداب والتربية والحقوق والشريعة من إجمالي الخريجين الكويتيين وغير الكويتيين ، ونلاحظ أن تخصص الآداب والتربية من أكثر التخصصات التي تخرج العديد من الطلاب ، حيث قدرت نسبة الخريجين الكويتيين 43.8% وغير الكويتيين بنحو 47.5% للعام الدراسي 1997/1996 ، ويعود ذلك إلى الأسباب التي ذكرناها آنفا لخريجي التعليم التطبيقي ، أما خريجي الكليات

---

(1) في عام 1982 صدر مرسوم بإنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، وتقوم هذه الهيئة بوضع استراتيجية جديدة للتعليم التطبيقي والتدريب تهدف إلى تكامل أهداف ومهام المعاهد والمراكز التابعة للهيئة والتنسيق فيما بينها لإعداد العمالة الوطنية .

أنظر : مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط : ندوة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج ، 1985 ، ص16 ، الكويت .



العلمية والتطبيقية فإن نسبها متدنية حيث قدرت بنحو 23.5% لتخصصات العلوم والهندسة والبترول والطب والعلوم الطبية المساعدة والتمريض من إجمالي الخريجين الكويتيين وغير الكويتيين ، مما يجعل سوق العمل في حاجة إلى هذه التخصصات التي تعتبر نادرة إن صح التعبير ، ويعوض ذلك باستقدام العمالة من الخارج ، مما يساعد ذلك في ارتفاع نسبة السكان غير الكويتيين لجملة المجتمع السكاني بالكويت .

جدول (2-20)

توزيع خريجي كليات التعليم التطبيقي الكويتيين وغير الكويتيين للعام الدراسي 1997/1996

الكليـــــة	كويتي		غير كويتي		الجملة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
التربية الأساسية	982	35	120	34	1102	35
الدراسات التجارية	1210	43.3	126	35.8	1336	42.4
العلوم الصحية	134	4.8	44	12.6	178	5.7
الدراسات التكنولوجية	473	16.9	62	17.6	535	16.9
الجملة	2799	100	352	100	3151	100

المصدر : Ministry of Planning : Op. cit. 1997, p 336, T. 258

جدول (2-21)

توزيع خريجي جامعة الكويت الكويتيين وغير الكويتيين للعام الدراسي 1997/1996

الكليـــــة	كويتي		غير كويتي		الجملة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
العلوم الإدارية	577	21.4	46	16.5	623	20.9
الآداب والتربية	1178	43.8	132	47.5	1310	44.1
الحقوق والشريعة	317	11.7	24	8.7	341	11.5
العلوم	216	8	40	14.4	256	8.6
الهندسة والبترول	265	9.8	21	7.5	286	9.7
الطب	102	3.8	3	1.1	105	3.5
العلوم الطبية المساعدة والتمريض	40	1.5	12	4.3	52	1.7
الجملة	2695	100	278	100	2973	100

المصدر : Ministry of Planning : Op. cit. 1997, p 346, T. 268



2 – 7 الخصائص الاقتصادية

2 – 7 – 1 حجم قوة العمل

نقصد بقوة العمل أو القوة البشرية الأفراد القادرين على العمل والذين يمكنهم المساهمة في النشاط الاقتصادي ، وهم مافوق سن الخامسة عشر ودون سن الستين . ومن خلال بيانات الجدول (2–22) يمكن أن نستنتج بعض الخصائص الخاصة بقوة العمل على النحو التالى :

- ارتفاع نسبة قوة العمل من 39.4 % عام 1965 إلى 54.8% عام 1997 لإجمالى السكان أي أن نحو 45% من السكان خارج قوة العمل عام 1997 ، ويدخل في هذه الفئة الإناث من ربات البيوت إضافة إلى الطلبة والطالبات والأطفال والمعوقون وكبار السن ، وقد انخفضت نسبة الإعالة[1] لإجمالي السكان من 1.55 عام 1965 إلى 0.82 نسمه عام 1997 ، أي أن كل فرد يعمل كان يعول 1.55 نسمه وانخفضت هذه النسبة إلى كل فرد يعمل في المجتمع يعول 0.82 نسمه لا يعمل .

جدول (2–22)

توزيع السكان حسب النوع والجنسية والعلاقة بقوة العمل للفترة 1965 – 1997

البيـــان	الكويتيون			غير الكويتيون			الجملـــة		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
1965									
السكان	112569	107490	220059	173743	73537	247280	286312	181027	467339
قوة العمل	41926	1092	43018	133603	7676	141279	175529	8768	184297
النسبة المئوية %	37.29	1.01	19.55	76.9	10.4	57.13	61.3	4.8	39.4
1997									
السكان	369614	375575	745189	944956	462630	1407586	1314570	838205	2152775
قوة العمل	128144	62922	191066	776887	211899	988786	905031	274821	1179852
النسبة المئوية %	34.6	16.7	25.63	82.2	45.8	70.24	68.8	32.7	54.8

المصدر : بيانات الإدارة المركزية للإحصاء التعداد العام 1965 ، مصدر سابق ، والهيئة العامة للمعلومات المدنية 1997 ، مصدر سابق (مع حساب قوة العمل من الباحث) .

(1) تم قياس نسبة الإعالة من الباحث .



- قدرت قوة العمل للسكان الكويتيين بنسبة 19.55% من مجموع السكان الكويتيين منهم 37.29% من جملة الذكور و 1.0% من جملة الإناث عام 1965 . أما غير الكويتيين فقدرت قوة العمل لهم بـ 57.13% منهم 76.9% للذكور و 10.4% للإناث . أما عام 1997 قدرت قوة العمل للسكان الكويتيين بنسبة 25.63% من مجموع السكان الكويتيين منهم 34.6% من جملة الذكور و 16.7% من جملة الإناث . أما غير الكويتيين فقدرت قوة العمل لهم 70.24% من جملتهم 82.2% للذكور و 45.8% للإناث .

- يلاحظ من خلال نسب قوة العمل للفترة مابين 1965 و 1997 ، أن نسبة قوة العمل لغير الكويتيين تمثل نحو 3 أمثال قوة العمل للكويتيين عام 1965 ، وارتفعت النسبة لتصل إلى 5 أمثال قوة العمل من الكويتيين عام 1997 . ومن الواضح أن ضألة نسبة إسهام القوى العاملة الكويتية قد أثر في إجمالي قوة العمل في الدولة . وتعد بذلك نسبة القوى العاملة الكويتية أقل مما هي لدى السكان غير الكويتيين ، ويعود ذلك إلى الاختلافات في الخصائص العمرية والنوعية بين المجتمعين إلى جانب أن الدافع الاقتصادي يعد أحد عوامل الجذب لهجرة السكان غير الكويتيين لدولة الكويت .

- ويلاحظ ارتفاع نسبة العاملات من الإناث الكويتيات فيما بين عامي 1965 و 1997 ، إذ ارتفع عددهن من 1092 بنسبة 1.0% فقط عام 1965 إلى 62922 امرأة يمثلن 16.7% من مجموعهن عام 1997 ، بسبب ارتفاع نسبة التعليم للإناث ، وانفتاح المجتمع وتغير كثير من العادات والتقاليد . ويلاحظ أيضا ارتفاع نسبة العاملات غير الكويتيات لنفس الفترة ، وذلك بسبب اختلاف نوعية الهجرة التي استقدمتها الكويت في الفترة الأولى للعمران والتي تتمثل غالبيتها من الذكور العاملين في قطاع التشييد والبناء والقطاعات الاقتصادية الأخرى ، إضافة إلى تفرد غير الكويتيات ببعض الأعمال مثل السكرتارية في القطاع الخاص ، ومحلات البيع والخدمة المنزلية ، والتي عادة لاتقوم بها المرأة الكويتية .

- ساهم كل من الذكور الكويتيين وغير الكويتيين في غالبية النسبة الخاصة بكل منهما في فئة القوى العاملة ، ولذلك فإن نسبة إسهام الإناث في الفئة المذكورة قليلة جدا ، إلا أن ضآلتها أكثر حدة لدى الإناث الكويتيات .

- أما فيما يخص نسبة الإعالة للسكان الكويتيين ، فقد انخفضت من 4.1 نسمة عام 1965 إلى 2.9 نسمة عام 1997 ، ويرجع ذلك إلى كبر حجم الأسرة من ناحية ، وأن نسبة



كبيرة من النساء لايعملن من ناحية أخرى . أما غير الكويتيين فقد قـدرت لـهم نسـبة الإعالة عام 1965 بحوالى 0.7 نسمة ، وانخفضت عام 1997 لتصل إلى 0.4 نسـمة ، ويرجع السبب إلى صغر حجم الأسرة من ناحية ، وإقبال الإناث غير الكويتيـات علـى العمل من ناحية أخرى ، ووجود عدد كبير من الوافدين (العـزاب) ، بالإضافـة إلـى المتزوجين الذين لم يقوموا بإحضار أسرهم معهم ، والاختلاف حسـب الجنسـية يتفـق منطقيا مع أهداف الإستعانة بالعمالة الوافدة ، حيث أن تقارب قيمة معدلـي الإعالـة (إن حدث ذلك) يعنى وجود فائض العمالة الوافدة ، فكلما انخفض معـدل الإعالـة لغـير الكويتيين عنه للكويتيين ، كلما عنى ذلك مساهمة العمالة الوافدة فـي توفيـر معـدل معيشـة أفضل للكويتيين[1] ، بفرض ثبات كمية السلع والخدمات المنتجة .

2 – 7 – 2 توزيع القوى العاملة حسب الجنسية وأقسام النشاط الاقتصادي

اتسم النشاط الاقتصادي للسكان منذ النشأة بالتنوع حيث جمع بيـن النشـاط التجـاري البحري والنشاط البرى ، وقد كافح أبناء المجتمع الكويتي الظروف الاقتصادية الصعبـة ، مـن خلال الغوص للبحث عن اللؤلؤ في أعماق الخليج العربي ، والتنقل بين البلدان لبيع تجارتهم بين موانـيء الخليج وأفريقيا وساحل الهند ، حتى وصلوا إلى البنغـال وجزر الهند الشرقيه ، وقد ذكر كينهاوزن Kepnhawzen المقيم المسؤول لشركة الهند الشرقية الهولندية في عـام 1756 ، أن الكويت في تلك الفترة المبكرة كانت تمتلك أكثر من 300 سفينة ، يعمل عليها 4000 رجل في صيد اللؤلؤ ، بخلاف سفن صيد الأسماك . ويدلنا على النمو في النشاط البحرى مـاذكره كارستن نيبور Carsten Neibuhr عام 1764 ، أن أبناء الكويت يمتلكون أكـثر مـن 800 سفينة في تلك الفترة [2] .

أما النشاط البرى فقد تمثل في تجارة القوافل الضخمة التي كـانت تحمـل البضـائع والأغنام والتمور من وإلى الكويت من بلاد الشام ، وقد ذكر فـي هـذا المجـال الطبيـب الإنجليزي إدوارد إيفز Adward Evez عام 1758 ، الذي كان ينوى السفر مع إحدى هـذه

---

(1) حسين ، أبوبكر أحمد ، الإحصاءات التطبيقية في دولة الكويـت ، جامعـة الكويـت ، 1986 ، ص 201 ، الكويت .

(2) وزارة التخطيط : مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت والتنمية الاجتماعية ، 1995 ، ص 16-18 ، الكويت .



القوافل ، أن القافلة كانت بعدد خمسة آلاف جمل وألف رجل يقودونها مما يوضح حجم هـذا النشاط التجاري البرى[1] .

وقد كان لهذه الأنشطة الاقتصادية دور بارز في تلاحم أبناء المجتمع ، أمـــام الظـــروف الصعبة التي كانوا يمرون بها ، وأتاحت لهم الرحلات في البر والبحر انفتاحا علــى مجتمعــات وأفكار جديدة ، وقد ساعد ذلك على تقبل كل جديد مفيد .

وفي عام 1946 بعد تصدير أول شحنه من النفط إلى العالم الخارجى وتدفـــق العــائدات النفطية ، انتقل النشاط الاقتصادى نقله كبيره ، وتحول من الإعتماد على النشاط البحرى والـبرى إلى الإعتماد على النفط كمصدر أساسى للعيش ، بالإضافة إلــى بعــض الأنشــطة الآخــرى ، ويتضح ذلك من خلال بيانات الجدولين (2-23) (2-24) والشكل (2-10) كالتالي :

جدول (2-23)

توزيع السكان حسب الجنسية وأقسام النشاط الاقتصادي عام 1973

أقسام النشاط الاقتصادي	كويتي		غير كويتي		الجملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة والصيد	34	0.92	3662	99.08	3696	3.53
المناجم والمحاجر	1255	31.8	2784	68.92	4039	3.85
الصناعات التحويلية	582	2.63	21508	97.37	22090	21.11
المياه والغاز والكهرباء	2	0.88	227	99.12	229	0.21
التشييد والبناء	99	0.86	11506	99.14	11605	11.08
التجارة	2016	5.77	32974	94.23	34990	33.42
النقل والمواصلات والتخزين	285	4.56	5968	95.44	6253	5.97
التحويل والتأمين والعقارات	734	13.88	4557	86.12	5291	5.09
الخدمات الحكومية	165	1.01	16321	98.99	16486	15.75
المجموع	5172	4.95	99507	95.05	104679	100

المصدر : Ministry of Planning : Op. Cit. 1976, p. 92, T. 56.

---

(1) وزارة التخطيط : مركز البحوث والدراسات الكويتية ، المصدر السابق ، ص 17 .



انخفضت نسبة العاملين من غير الكويتيين إلى خمسة أمثال العاملين الكويتيين تقريبا عام 1997 ، بعد أن كانوا يمثلون نحو عشرين مثلا تقريبا عام 1973 . يتضح ذلك من خلال التفاوت الكبير في نسب العاملين للسكان الكويتيين وغير الكويتيين في أقسام الأنشطة الاقتصادية المختلفة على النحو التالي :

2 – 7 – 2 – 1 قطاع الزراعة والصيد

يعمل في القطاع الزراعي نحو 3700 عامل بنسبة 3.5% من جملة العاملين بالأنشطة الاقتصادية ، منهم نحو 99% من غير الكويتيين و 1% فقط من الكويتيين ، ورغم ارتفاع عدد العاملين بالزراعة عام 1997 إلى 22341 عامل ، إلا أن نسبتهم انخفضت إلى نحو 2% من جملة العاملين ، ولايمثل الكويتيون سوى 0.17% منهم ، حيث ينظر المجتمع الكويتي إلى هذه الحرفة نظرة متدنية فضلا عن قلة المردود المادى منها .

2 – 7 – 2 – 2 قطاع المناجم والمحاجر

يعمل في قطاع المناجم والمحاجر نحو 4000 عامل بنسبة 3.85% من جملة العاملين بالأنشطة الاقتصادية ، منهم 69% تقريبا من غير الكويتيين و 31% من الكويتيين عام 1973 . وارتفعت نسبة مشاركة السكان الكويتيين إلى الضعف عام 1997 ، أما غير الكويتيين فبلغت لنفس العام نحو 54% . ويرجع السبب إلى ارتفاع العائد المادى لهذه المهن المتمثلة في مناقب البترول وغيرها .

2 – 7 – 2 – 3 قطاع الصناعات التحويلية

بلغ عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية 22000 عامل تقريبا بنسبة 21.11% ، من إجمالي العاملين بالأنشطة الاقتصادية الآخرى عام 1973 ، منهم 97% من غير الكويتيين و 3% تقريبا من الكويتيين ، أما عام 1997 فقد ارتفع عددهم إلى 77294 ، وبلغت نسبة مساهمة العاملين الكويتيين في هذا القطاع نحو 8% ، وغير الكويتيين 92% تقريبا ، ويوضح هذا التفاوت الشكل (2–10) . ومن أسباب تدنى نسبة العاملين الكويتيين في هذا القطاع عزوفهم عن الأعمال الحرفية اليدوية المتعبة ، إضافة إلى مايقدمه القطاع الحكومى من مميزات ، وكذلك النظرة الاجتماعية المتدنية السائدة في المجتمع الكويتي للعاملين في المهن الحرفية ، مما يجعل الكثير من الكويتيين يتجهون إلى الوظائف الحكومية أو الإدارية في القطاعات الأخرى .



جدول (2-24)

توزيع السكان حسب الجنسية وأقسام النشاط الاقتصادي عام 1997

أقسام النشاط الاقتصادي	كويتي		غير كويتي		الجملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة والصيد	37	0.17	22304	99.83	22341	1.89
المناجم والمحاجر	3706	45.83	4380	54.17	8086	0.69
الصناعات التحويلية	6319	8.17	70975	91.83	77294	6.56
المياه والغاز والكهرباء	4202	53.26	3687	46.74	7889	0.69
التشييد والبناء	658	0.52	126269	99.48	126927	10.78
التجارة	2962	1.56	186542	98.44	189504	16.00
النقل والمواصلات والتخزين	5256	12.72	36078	87.28	41334	3.50
التحويل والتأمين والعقارات	5036	12.16	36352	87.84	41388	3.50
الخدمات الحكومية	158473	27.68	414085	72.32	572558	48.54
غير مبين	4417	4.78	88114	95.22	92531	7.85
المجموع	191066	16.19	988786	83.81	1179852	100

المصدر : بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية 1997 ، مصدر سابق .

2 – 7 –2– 4 قطاع المياه والغاز والكهرباء

يعتبر قطاع المياه والغاز والكهرباء من أقل القطاعات استخداما للأيدى العاملة ، ذلك بسبب اعتماد الكويت على محطات تقطير المياه ، ومحطات ضخ الغاز وتوليد الكهرباء إلكترونيا ، والتي لاتحتاج إلى كثير من الأيدى العاملة ، فقد بلغت نسبة العاملين في هذا النشاط 0.7% تقريبا ، وهي أدنى نسبة عام 1997 . وقد بلغ إجمالي العاملين في هذا القطاع نحو 229 عامل منهم 99% من غير الكويتيين و 1% فقط من الكويتيين عام 1973 ، وقفز عددهم إلى 7889 عام 1997 ، وارتفعت نسبة مساهمة الكويتيين في هذا القطاع لتصل إلى 54% تقريبا في حين انخفضت نسبة غير الكويتيين إلى 46% لهذا العام ، ويرجع سبب ذلك إلى إنشاء بعض المعاهد الفنية والمهنية التي استطاعت أن تستقطب كثيراً من الشباب الكويتي وتأهيلهم للعمل في هذا القطاع الحيوي .



2 – 7 –2 – 5 قطاع التشييد والبناء

يأتى قطاع البناء في المرتبة الرابعة كأكبر قطاع بعد قطاعات التجارة والصناعات التحويلية والخدمات الحكومية من حيث أعداد العاملين وفق إحصاء عام 1973 ، حيث يعمل فيه نحو 11600 عامل ، منهم 99% من غير الكويتيين و 1% فقط من الكويتيين ولم تختلف هذه النسب عنها في عام 1997 ، رغم ارتفاع عددهم إلى أكثر من عشرة أمثال ماكانوا عليه ، ويبين ذلك الشكل (2–10) وهذا يوضح أيضا عزوف الكويتيين عن العمل في هذا القطاع ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب التي ذكرناها آنفا ، بالإضافة إلى طبيعة أعمال هذا القطاع الشاقة من ناحية ومن ناحية ثانية توفر فرص العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى . أما غير الكويتيين ممن لايحملون شهادات علمية أو ليس لديهم حرف مهنية ، إضافة إلى كثير ممن دخلوا الكويت بطريقة غير مشروعة ، لايجدون اختياراً أمامهم إلا العمل في هذا القطاع الذي لايتطلب أي شروط للعمل به لذلك نجد أن النسبة تكاد تنحصر فيهم تماما .

2 – 7 – 2 – 6 قطاع التجارة والنقل والمواصلات والتأمين

يحتل قطاع التجارة المرتبة الثانية في الأنشطة الاقتصادية فهو من أكبر القطاعات احتواء للعمالة في عام 1973 حيث بلغ إجمالي العمالة نحو 34990 بنسبة 33.42% منهم 5.8% كويتيون و 94.2% غير كويتيون ، ويرجع سبب انخفاض نسبة الكويتيين في هذا القطاع كونهم أصحاب الأعمال ومالكى المؤسسات والشركات التجارية ، إضافة إلى أن هناك عدد من الموظفين الكويتيين العاملين بوزارات الدولة المختلفة يعملون في الوقت ذاته بالتجارة إلا أنهم لايسجلون أثناء عملية العد السكاني على أنهم يعملون في القطاع التجاري ، إضافة إلى أن قانون المهن التجارية لايسمح باعطاء تراخيص تجارية للموظفين لذلك يضطر الكثير من الموظفين إلى القيام بإصدار التراخيص التجارية بأسماء زوجاتهم أو أمهاتهم اللواتي لايعملن بالحكومة . أما العمالة فاغلبها من غير الكويتيين . أما قطاع النقل فقد بلغ إجمالي العمالة نحو 6253 بنسبة 5.97% من جملة العاملين ، منهم 4.56% كويتيون و 95.44% غير كويتيون .

وفي عام 1997 انخفضت نسبة العاملين في قطاع التجارة لتصل إلى 16% رغم ارتفاع عدد العاملين في هذا النشاط إلى أكثر من خمسة أمثال (189,504) ، منهم 1.56% كويتيون و98% غير كويتيون ، ويرجع ذلك إلى استقطاب القطاع الحكومى لكثير من الأيدي العاملة



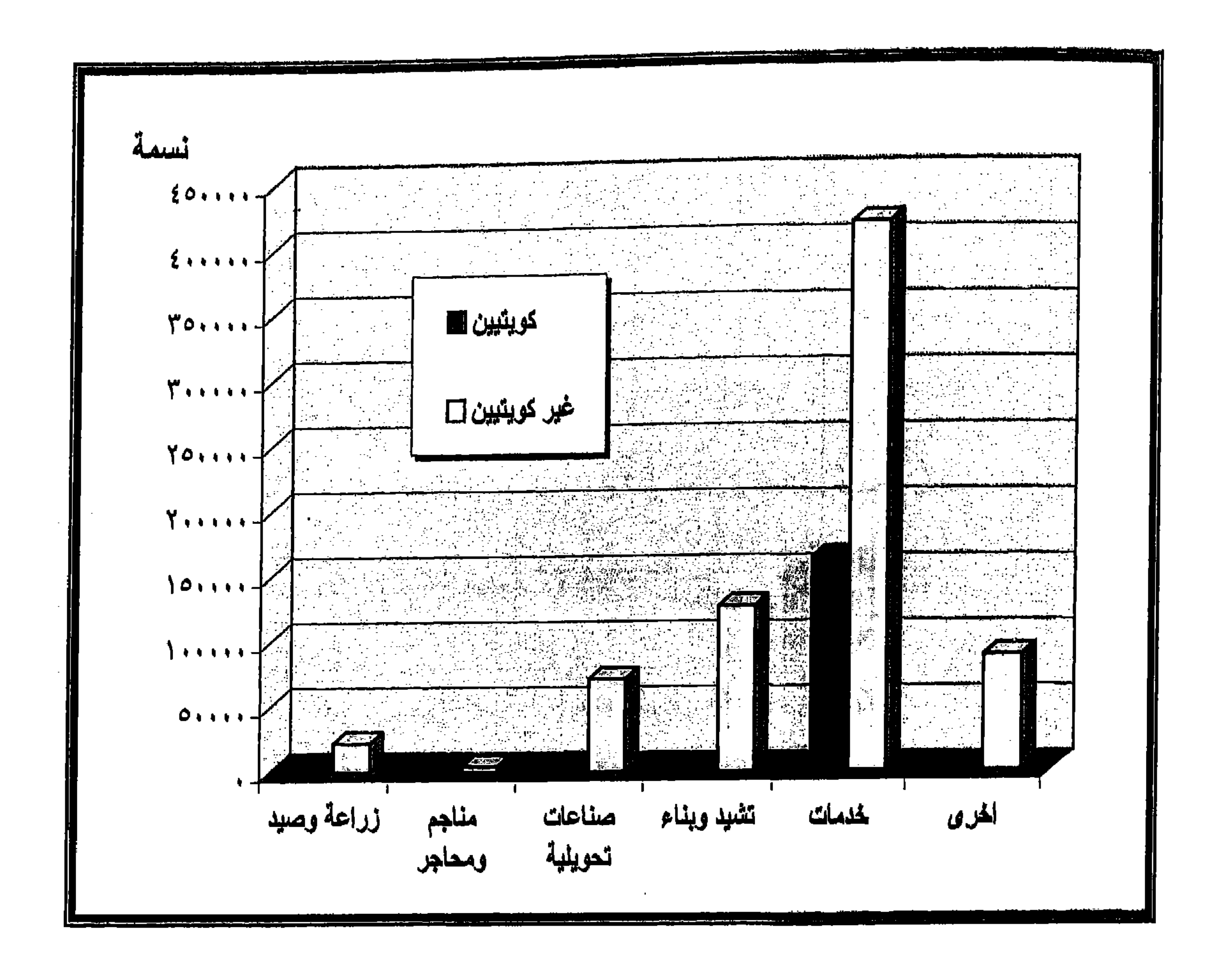
الكويتية وغير الكويتية لعدة أسباب منها الاستقرار المادى متمثلا في الأجر الشهرى الثابت إضافة إلى كثير من المميزات الخاصة بالحوافز والمكافآت وماشابه ذلك . أما قطاع النقل فقد بلغ إجمالي العمالة عام 1997 نحو 41334 بنسبة 3.5% من جملة العاملين بالدولة ، منهم 12.7% كويتيين و 87.3% غير كويتيين ، ويرجع سبب انخفاض نسبة العاملين الكويتيين في هذا القطاع لعدة أسباب أهمهما انخفاض أجور النقل العام إضافة إلى متاعب هذه المهنة . أما النقل الخاص فقد سيطر على شطره الأكبر مجموعة من مؤسسات خدمات " تاكسى تحت الطلب " والتي تستعين في الغالب بعمالة غير كويتية ، نظرا لانخفاض تكلفتها مع الأخذ بالاعتبار أن أصحاب هذه المؤسسات من الكويتيين ، أما الشطر الآخر فيعتمد على أصحاب التاكسى " الأجرة " من الكويتيين ، بالإضافة إلى أصحاب السيارات الخاصة من الكويتيين وغير الكويتيين .

وفيما يخص قطاع التحويل والتأمين والعقار فقد بلغ عدد العاملين عام 1973 نحو 5291 بنسبة 5% من إجمالي العاملين ، منهم 14% تقريبا كويتيين و 86% غير كويتيين ، ولم تختلف هذه النسبة كثيرا عنها في عام 1997 ، رغم ارتفاع عددهم إلى 41388 أي نحو ثمانية أمثال ماكانوا عليه ، حيث بلغت عند الكويتيين نحو 12% تقريبا في مقابل 87% لغير الكويتيين .

2 - 7 -2- 7 قطاع الخدمات الحكومية

يعمل في القطاع الحكومي نحو 16486 بنسبة 15.75% من جملة العاملين منهم 99% غير كويتيين و 1% فقط كويتيون . وبهذه النسب فقد أحتل هذا القطاع المرتبة الثالثة عام 1973 بعد كل من قطاعي التجارة والصناعات التحويلية ، أما عام 1997 فقد أحتل هذا القطاع المركز الأول ترتيبا من حيث عدد العاملين فقد بلغ نحو 572558 أي نحو 35 مثلاً بنسبة 48.5% من جملة العاملين ، منهم 28% تقريبا كويتيون و 72% غير كويتيون ، ويبين هذا التفاوت الشكل (2-10) ويرجع ذلك إلى اتجاه كثير من الكويتيين إلى هذا القطاع والإبتعاد عن الأعمال التجارية نظرا للمميزات المتوفرة به والتي ذكرناها آنفا ، إضافة إلى أن الأعمال التجارية تحتاج إلى رؤوس أموال وإلى مجهود أكبر ومتابعة شبه مستمرة على عكس الوظائف الحكومية التي لاتتطلب ذلك ، وغالبا مايكون العمل فيها محدداً ومرتبطا بوقت معين . أيضا حاجة هذا القطاع بعد تحرير الكويت من الغزو العراقى الغاشم إلى أيد عاملة كويتية وغير كويتية لإعادة تشكيل البنية الأساسية في دولة الكويت إلى سابق عهدها .





الشكل (2-10) توزيع قوة العمل (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية والنشاط الاقتصادي عام 1997 .
المصدر : من تصميم الباحث .

2 – 7 – 3 مستوى المعيشة

تصنف دولة الكويت من خلال متوسط دخل الفرد ضمن البلدان الغنية ، حيث بلغ دخل الفرد خلال الطفرة في أسعار البترول في عقد السبعينيات وماتلاها إلى ما يقارب العشرين ألف دولار في عام 1990 . ووفقا لتقديرات البنك الدولى في تقريره عن التنمية في عام 1992 فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى في البلدان متوسطة الدخل قد بلغ 2220 دولار الأمر الذي يعنى أن متوسط الدخل للفرد الكويتى يعادل خمسة أمثال ذلك المتوسط العالمى(1) .

أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلى مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجى حيث يوضح الشكل (2 –11) أن نصيب الفرد الكويتى يأتي في المرتبة الثالثة بعد كل من دولة

(1) مركز البحوث والدراسات الكويتية : مصدر سابق . ص 78 .



الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر خلال الأعوام 1983 – 1990 ، وقد أرتفع نصيب الفرد الكويتى من إجمالي الناتج المحلى في عام 1992 ليمثل المركز الثانى بعد نصيب الفرد في دولة الإمارات العربية المتحدة ، ولعل السبب يرجع إلى اهتمام الدولة بالمواطن ومحاولة الرقى به وتحسين وضعه الاقتصادى ، من خلال القنوات المتمثلة بالرواتب والدعم الحكومى للسلع والخدمات وغيرها .

ومن خلال فئات الدخل حسب الجنسية يتضح من الجدول (2 – 25) بعض الأمور كالتالى :

- أكثر من النصف بقليل من السكان الكويتيين (بنسبة 57.7%) يتراوح دخلهم بين 401 – 1200 دينار كويتي .
- نحو ثلاثة أرباع السكان غير الكويتيين (بنسبة 77.9%) يتراوح دخلهم بين 250 – 800 دينار كويتي وهم من الذين يحملون الشهادات وذوى الإختصاصات الفنية ، كالأطباء والمهندسين ورجال القضاء إضافة إلى المدرسين ونحو ذلك .
- تمثل أدنى نسبة للسكان الكويتيين بنحو 0.6% لذوى الدخل أقل من 250 دينار ويرجع ذلك إلى المساعدات التي تقدمها الدولة ، ممثلة في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل على ذوى الدخل المحدود والذين يقل دخلهم عن 250 ديناراً كويتياً شهريا حسب الحالة وعدد أفراد الأسرة ، إضافة إلى إعانة المسكن والإعفاء من قيمة استهلاك الكهرباء والماء .
- ارتفاع نسبة فئة الدخل 2500 د.ك فأكثر بالنسبة للسكان الكويتيين بقدر 12.9% ويرجع السبب إلى ارتفاع نسبة حملة المؤهلات الدراسية العالية ، كالأساتذة الجامعيين والمستشارين وأصحاب المناصب القيادية وكبار التجار ورجال الأعمال الذين ترتفع دخولهم إلى هذه الفئة .
- أما بالنسبة للسكان غير الكويتين فتمثل أدنى نسبة لهم لفئة الدخل مابين 1801–2499 د.ك أي نحو 0.2% ، ويعود السبب إلى أن أغلب الوافدين إلى الكويت من فئة العاملين سواء المتخصصين أو غير المتخصصين والذين تكون دخولهم تتناسب مع مايقدمونه من أعمال .
- بالنسبة لجملة السكان تأتى أعلى فئة في الدخل بين 250 – 400 بنسبة 23.2% ، يليها الفئة مابين 401 – 600 بنسبة 22.5% أما أدنى فئة للدخل فهي فئة 1801–2499 د.ك بنسبة 1.8% .



الشكل (2- 11) نصيب الفرد في دول الخليج العربي من إجمالي الناتج المحلى عن الفـــترة 1983 - 1992

المصدر : من تصميم الباحث .



جدول (2-25)

متوسط فئات الدخل للسكان الكويتيين وغير الكويتيين عام 1996

فئة الدخل * (بالدينار الكويتي)	كويتي %	غير كويتي %	جملة %
أقل من 250 دينار	0.6	6.3	4.0
250 - 400	5.4	34.6	23.2
401 - 600	12.7	28.9	22.5
601 - 800	16.0	14.4	15.1
801 - 1000	16.9	6.7	10.7
1001 - 1200	12.1	3.9	7.0
1201 - 1400	7.8	1.9	4.2
1401 - 1600	6.4	1.7	3.5
1601 - 1800	4.9	0.6	2.4
1801 - 2499	4.3	0.2	1.8
2500 فأكثر	12.9	0.8	5.6
الجملة	100	100	100

المصدر : وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء ، بحث ميزانية الأسرة ، 1996 .

* تمثل فئة الدخل حسب بحث ميزانية الأسرة لعام 1996 للأسرة شهريا ، ويعتبر خط الفقر في دولة الكويت حسب تصنيف وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بحدود 200 - 250 ديناراً شهريا للأسرة التي تستحق إعانة من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل في الكويت[1] .

ومن خلال استعراض مستويات الدخول في الكويت تجدر الإشارة بأن هذه المستويات لاتعطى بيانا حقيقا للمستوى المعيشي للفرد الكويتي وغير الكويتي ، حيث إن للأفراد موارد مالية أخرى لا يرغبون بالإعلان عنها أثناء عمليات العد السكاني ، وفي استبيانات البحوث الدراسية كالعمل في التجارة أو امتلاك عقارات والاستفادة من ريعها ، إضافة إلى العمل الحكومى الذي يعتبره المواطن الكويتى حقاً مكتسباً له ، كذلك السكان غير الكويتيين لديهم موارد ماليه أخرى كالعمل في مهنتين في الفترة الصباحية والفترة المسائية أو امتهان أعمال حرة وغير ذلك .

(1) المصدر : وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، " كتاب الإحصاء السنوي " ، 1998 ، الكويت .



2 – 8 المستقبل السكاني في دولة الكويت

ينقسم السكان في الكويت إلى قسمين الكويتيين وغير الكويتيين ، وبما أن مجتمع السكان الكويتيين مجتمع مغلق في وجه الهجرة الدولية ، يتزايد أفراده بالمواليد ويتناقصون بالوفاة ، فيما عدا مايضاف إليه سنويا بسبب منح الجنسيات ، لذلك فأن التغير في أعداد السكان الكويتيين يعود إلى عاملين هما المواليد والوفيات والتجنيس ، لذلك يمكن التنبؤ لهم وفق الإحصائيات المتوفرة ، أما المجتمع السكاني غير الكويتي فأنه مكون من عدة جنسيات مختلفة ويصعب التنبؤ لهم نظرا لاختلاف اتجاهات الهجرة ومصادرها وأحجامها ، بالإضافة إلى أن هناك عدة عوامل مختلفة تؤثر في حجم الهجرة في الكويت من أهمها :

- القرارات التي تصدر من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل الخاصة بدخول الوافدين .
- القرارات التي تصدر من وزارة الداخلية الخاصة بدخول الوافدين .
- العلاقات السياسية وتوجهاتها بين الكويت والدول المصدرة للهجرة .
- انتعاش السوق الاقتصادية وتذبذبها في أوقات مختلفة .
- السياسات التي تتبعها الدول المصدرة للهجرة .

أما التقدير السكاني للكويتيين فيوضح الجدول (2–26) أن عددهم سوف يصل إلى 774241 في عام 2001 من خلال معدل النمو السنوي المقدر بنحو 3.32% ، وسوف تكون هناك زيادة سكانية بنحو 140 ألف نسمة بحلول عام 2005 حيث سيصل عدد السكان إلى 914049 ، ويقدر أن يتعدى السكان الكويتيون المليون نسمة بحلول عام 2010 . وسيصل عدد السكان الكويتيين إلى الضعف في خلال 20 سنة من عام 1995 حتى عام 2015 حيث كان عددهم عام 1995 نحو 665820 ويقدر عددهم بنحو 1273976 بحلول عام 2015 . وهذه التقديرات تكون صحيحة بفرض ثبات معدلات الواقعات الحيوية للسكان الكويتيين كثبات معدلات المواليد والوفيات ومعدل الخصوبة ، وبالتالي ثبات معدل النمو السنوي المقدر بـ 3.32% .

من خلال التقديرات السكانية للمجتمع الكويتي يتضح أن السكان الكويتيين في حالة نمو ، وهذا أمر طبيعي في مجتمع يتمتع باستقرار اقتصادي واجتماعي ، ومن الأسباب التي ساعدت على نمو المجتمع الكويتي ارتفاع معدل المواليد والذي يبلغ 39.9 لكل ألف من السكان في مقابل انخفاض معدل الوفيات الخام ، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان ، إضافة إلى الثبات النسبي لمعدلات الوفيات لفئات كبار السن بسبب تقدم الخدمات الصحية ، مع ارتفاع ملحوظ في معدل الخصوبة للأمهات وارتفاع أعداد الإناث في سن الإنجاب .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

جدول (2-26)

تقديرات السكان الكويتيين للفترة 2000-2015

سنة التقدير	معدل النمو السنوي المقدر	عدد السكان المقدر
2001	%3.32	774.241
2005	%3.32	914049
2010	%3.32	1.079.106
2015	%3.32	1.273.976

المصدر : من حساب الباحث بالاعتماد على التعدادات السكانية 1985-1995 (1).

ويرى الباحث أن هناك مجموعة أسباب تساعد بدورها في اتجاه انخفاض النمو السكاني للكويتيين كالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ، وتوفر كثير من الخدمات الاجتماعية ، وهذا بدوره انعكس على وضع المرأة الكويتية وجعلها تتمتع بوضع اجتماعي ومادي مستقر يشجعها على قلة الإنجاب .

إلا أن هناك عوامل تساعد على زيادة النمو السكاني للكويتيين منها سياسة التجنيس التي تتبعها الدولة في منح الجنسية لبعض الفئات التي تنطبق عليها شروط المواطنة بالكويت والتي مازالت مستمرة مما سيساعد على زيادة أعداد السكان الكويتيين في المستقبل .

ويرى الباحث أن بالإمكان تقدير أعداد السكان غير الكويتيين لعام 2010 وفقا للتقديرات العالمية لسكان الكويت ، حيث قدر عدد السكان في الكويت بنحو 2.9 مليون نسمة لعام 2010(2) ، وبما أن تقديرات السكان الكويتيين لعام 2010 قد وصل إلى 1.079 مليون نسمة فإن السكان غير الكويتيين سوف يصل عددهم في عام 2010 إلى نحو 1.82 مليون نسمة ، وسوف تصل مساهمتهم من إجمالي السكان إلى نحو 62.8% ، وسوف تصل مساهمة السكان الكويتيين إلى نحو 37.2% من إجمالي السكان ، وتخضع تقديرات السكان غير الكويتيين إلى القرارات التي تصدر عن وزارة الداخلية ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، والتي تحدد المعايير الخاصة بدخول الوافدين إلى الكويت .

---

(1) تم حساب معدل النمو السنوي من معادلة : $R = \frac{I}{N} \ln \frac{PN}{PO}$

وتم حساب عدد السكان المقدر من المعادلة الاسية $PN = PO\,e^{rn}$ ، حيث Pn هي عدد السكان في التعداد اللاحق ، و Po عدد السكان في التعداد السابق ، و n هي طول الفترة بين التعدادين .

المصدر : الشلقاني ، مصطفى حنفي : طرق التحليل الديموجرافي ، جامعة الكويت ، ص 487 – 489 ، 1994 ، الكويت .

(2) Population reference, Pero, 1999 .



لذلك يستلزم دراسة وضع الهجرة بالكويت وتحديد حجمها في ضوء التقديرات المستقبلية للسكان الكويتيين وغير الكويتيين للوصول إلى موازنة سكانية للمجتمع السكاني في الكويت ، لتحقيق نوع من التجانس السكاني من خلال رفع نسبة مساهمة السكان الكويتيين ، في مقابل خفض نسبة السكان غير الكويتيين لإجمالي السكان في الكويت . ويستدعي ذلك العمل على إحلال العاملين الكويتيين محل العاملين من غير الكويتيين ، خلال خطط مرحلية مع وضع مجموعة معايير لدخول الوافدين للعمل في الكويت للتخصصات النادرة فقط . ووضع بعض القيود على مدة الإقامة في الكويت لفترات محددة حسب متطلبات ومدة العمل ، مع إعداد دراسات من شأنها أن تحدد هيكل العمالة غير الكويتية ، ودراسة متطلبات السوق المحلية .

خاتمة :

- لوحظ من خلال الدراسة السابقة للخصائص الديموجرافية لسكان دولة الكويت أن السكان قد زاد عددهم في خلال ثلث قرن تقريبا نحو أربعة أمثال ، حيث زاد عدد الكويتيين حوالى أربعة أمثال وزاد غير الكويتيين حوالى أربعة أمثال في الفترة مابين 1965 – 1995 .
- أما توزيع السكان في المناطق الحضرية في الدولة فيلاحظ أن أكبر تركز سكانى في عام 1965 كان في محافظتى العاصمة وحولى ، وفي عام 1995 أشتد التركز السكانى في محافظتى الفروانية وحولى نتيجة للتوسع العمرانى الجديد خارج محافظتي العاصمة وحولي .
- ويغلب على المجتمع السكانى في الكويت ارتفاع نسبة الذكور بصورة عامة وخصوصا بين غير الكويتيين ، ويعتبر مجتمع غير الكويتيين من المجتمعات غير النمطية يتكون معظم أفراده من الذكور في سن العمل والإنتاج ومعظم هؤلاء الذكور من الذين لم يسبق لهم الزواج ، أو ممن تزوجوا أو تركوا زوجاتهم في موطنهم الأصلى .
- والمجتمع السكاني في الكويت في حالة نمو خاصة بين السكان الكويتيين ، أما السكان غير الكويتيين فهم في حالة غير مستقرة ، حيث ترتفع عندهم فئة متوسطي السن .
- والمجتمع الكويتى من المجتمعات السكانية المستقرة والمغلقة في وجه الهجرة الخارجية ، يتزايد أفراده بالمواليد ويتناقصون بالوفاة ولايتأثر كثيرا بالعوامل الخارجية فيما عدا مايضاف إليه سنويا من أعداد بسبب حالات التجنيس ، وهي متفاوتة بين سنة وأخرى .
- أن نسبة السكان الكويتيين تمثل ثلث المجتمع السكاني في الكويت ، أما باقى الجاليات فتحتل نحو ثلثي المجتمع السكاني بالكويت ، ويلاحظ ارتفاع نسبة الجاليات الأسيوية على



حساب الجاليات العربية . وتحوى الكويت أكثر من 100 جنسية تدفقت إلى الكويت بسبب مشروعات التنمية الضخمة والخطط والمشروعات الطموحة التي بدأت الكويت بتنفيذها بعد اكتشاف النفط وإنتاجه .

- انخفضت معدلات المواليد والوفيات للمجتمع السكانى في الكويت بشكل عام في الفترة 1965 – 1995 ، مع الأخذ بالاعتبار أن معدلات المواليد عند السكان الكويتيين لاتزال عالية نسبة إلى غير الكويتيين ، إضافة إلى أن الزيادة الطبيعية لم يحدث لها تغير كبير في هذه الفترة للسكان الكويتيين ، وعلى العكس من ذلك فقد انخفضت نسبة الزيادة الطبيعية للسكان غير الكويتيين . ويعتبر معدل الخصوبة من العوامل التي تؤثر في انخفاض معدلات المواليد ، حيث انخفض معدل الخصوبة للمجتمع السكانى في الكويت لنفس الفترة .

- ومن خلال الدراسة السابقة للخصائص الاجتماعية لسكان دولة الكويت يمكن ملاحظة انخفاض معدل الزواج الخام للسكان الكويتيين وغير الكويتيين ، وتعتبر أحجام الأسر الكويتية أكبر نسبيا من أحجام الأسر غير الكويتية .

- أما فيما يخص الجانب التعليمي فيلاحظ انخفاض نسبة الأمية للسكان الكويتيين بعد صدور المرسوم بقانون رقم 4 لسنة 1981 في شأن محو الأمية والتعليم الإلزامي . إضافة إلى انخفاض النسبة لدى غير الكويتيين . بالإضافة إلى ارتفاع نسبة حملة المؤهلات الدراسية المتوسطة والثانوية والعليا .

- لقد تبدل كثير من الأنشطة الاقتصادية من الاعتماد على الأنشطة البحرية والبرية إلى الأعمال التجارية والإدارية . ويعتبر الكويتيون الوظائف الحكومية هى وسيلة من وسائل توزيع الدخل القومى على المواطنين . مما أدى إلى بروز مايعرف بالبطالة المقنعة أو بطالة المثقفين[1] .

- أما نسبة قوة العمل فيلاحظ عليها الارتفاع عند السكان غير الكويتيين ، إضافة إلى ارتفاع نسبة العاملات الكويتيات وغير الكويتيات . أما نسبة الإعالة فيلاحظ أنها عند الكويتيين تفوق نسبة الإعالة عند غير الكويتيين بمقدار سبعة أضعاف تقريبا .

---

(1) إبراهيم ، أحمد حسن : سكان الكويت دراسة جغرافية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 12 ، جامعة الكويت ، 1985 ، ص 151 ، الكويت .



الفصل الثالث

التركيب الوظيفي للمراكز العمرانية



محتويات الفصل



3 – 1 تمهيــد

في الفصل الثاني تم استعراض البناء الديموغرافي للمراكز العمرانية من خلال دراسة النمو وتطوره والتركيب وعناصره والتوزيع وعوامله ، ودراسة الجوانب التعليمية والاقتصادية لسكان الكويت مع إلقاء الضوء على المستقبل السكاني في الكويت .

وفي هذا الفصل سوف تتناول الدراسة التركيب الوظيفي الحالي للمراكز العمرانية من خلال دراسة مورفولوجية العمران بالكويت ، وتتطرق الدراسة في هذا الفصل إلى شقين رئيسيين : يهتم الشق الأول بالتركيب الوظيفي الحالي للعمران في المنطقة المركزية في مدينة الكويت ، أما الشق الثاني فيتناول التركيب الوظيفي الحالي للعمران للامتداد الحضري لمدينة الكويت الكبرى .

تعتبر المنطقة المركزية في مدينة الكويت من أقدم المناطق التي انطلق منها العمران وقد استوطن الكويتيون هذه المنطقة بسبب التصاقها بالجون البحري وذلك لارتباط حياة السكان بالبحر . حيث يعتبر مصدر رزقهم الرئيسي مع نشأة الكويت . وقد أشير إلى التركيب الوظيفي للعمران في هذه الفترة بشكل مفصل في الفصل الأول ، من خلال دراسة التطور التاريخي للعمران بالكويت ، أما في هذا الفصل فسوف يتم دراسة التركيب الوظيفي الحالي لمدينة الكويت وامتدادها الحضري القائم من خلال الاستخدامات السكنية والتجارية والصناعية والحكومية والإدارية والمناطق الخضراء والمفتوحة والمتنزهات .

3 – 2 التركيب الوظيفي الحالي للعمران في المنطقة المركزية في مدينة الكويت

ينطبق على الكويت مفهوم دولة المدينة City State ومن دلائل انطباق هذا المفهوم على الكويت أن التخطيط العمراني افرد للمدينة جزءاً خاصا بها في ثنايا الخطة ، إضافة إلى هيمنة الوظيفة الإدارية والمالية على الامتداد العمراني خارج المركز ، حيث تعتبر الوظيفة التجارية أهم الوظائف التي تمارسها مدينة الكويت منذ القدم ، وقد مارست المدينة دوراً تجارياً هاماً بين دول الخليج العربي والعالم الخارجي خلال فترة نشأتها الأولى انعكس هذا الدور على التركيب الوظيفي الحالي للمدينة حيث تعتبر المدينة منطقة أعمال مركزية لامتدادها العمراني ، ولعل أهم ملامح هذه المنطقة ارتفاع سعر الأراضي وكثرة الشركات والمؤسسات التجارية والازدحام الشديد بسبب رحلات الذهاب والعودة من المناطق



العمرانية[1] حيث تضم المدينة الأسواق القديمة والمراكـــز والمجمعـــات التجاريـــة الحديثـــة ولتوضيح هذا الدور سوف يتم التطرق إلى الاستخدامات المختلفـــة داخـــل مدينـــة الكويـــت كالاستخدام السكني والاستخدام التجاري والاستخدام الحكومي والاستخدام الصناعي والمنـــاطق الخضراء والمنتزهات والمرافق الترفيهية .

3 – 2 – 1 الاستخدام السكنى

من الطبيعي أن يشغل الاستخدام السكنى بالمدينة أقل نسبه مـــن بيـــن الاســـتخدامات الأخرى حيث لا تتعدى هذه النسبة عن 17%من المساحة ، وذلـــك يعـــود إلـــى أن المدينـــة خصصت في المرحلة العمرانية الحديثة لان تكون منطقة أعمال مركزية ، وقد أزيلـــت كثـــير من المنازل لهذا الغرض حيث قدرت المنازل داخل المدينة عام 1957 بنحو 16864 مـــنزلا ، وقدرت عام 1970 بنحو 3 آلاف منزل فقط[2] حيث أزيلت بذلك نحو 82 % من المباني التـــي كانت قائمة في الخمسينيات .

وتتوزع المساكن في المدينة كما توجد أنحاء متفرقة حيث توجد على الواجهة البحريـــة مساكن قديمة وتعتبر عناصر تراثية وتاريخية ، كما توجد مساكن قديمة فـــي وســـط المدينـــة شمال غرب شارع مبارك الكبير وشرق شارع السور ، أما المساكن الحديثة في المدينـــة فقـــد أنشأت الدولة مجموعة عمارات (بنايات) مقسمه إلى شقق تعرف بمجمع الصوابر السكنى فـــي محاولة لإعادة إسكان الكويتيين إلى مركز المدينة مرة أخرى ، وتوجد هذه المساكن مـــا بيـــن شارع السور وشارع عبد الله السالم في جنوب المدينة ، ويوضح ذلك الشكل (3–1) .

وتتميز أغلب المساكن القديمة بالمدينة أنها بنيت من الطين البحري وتم ســـقفها مـــن خشب الشندل ، حيث ساعدت هذه المواد التي أخذت من البيئة المحيطة والبيئـــات المشـــابهة بتوافق المساكن القديمة مع البيئة المحلية ، وعلى إطالة عمرها وصمودها ســـنوات طـــوال ، واستطاع السكان آنذاك من العيش بها في ظل الظروف الصحروايـــة القاســـية دون اســـتخدام أجهزة التكييف الحديثة . وتميزت كذلك بقلة ارتفاعها حيث لا يتعدى ارتفاع المنزل عن طـــابق أو طابقين ، وتميز المسكن القديم باتساع مساحته من الداخل ، حيث كانت الأسر التي تعيـــش بهذه المساكن أسر ممتدة من الأم والأب والأبناء وزوجاتهم وأبناءهم .

---

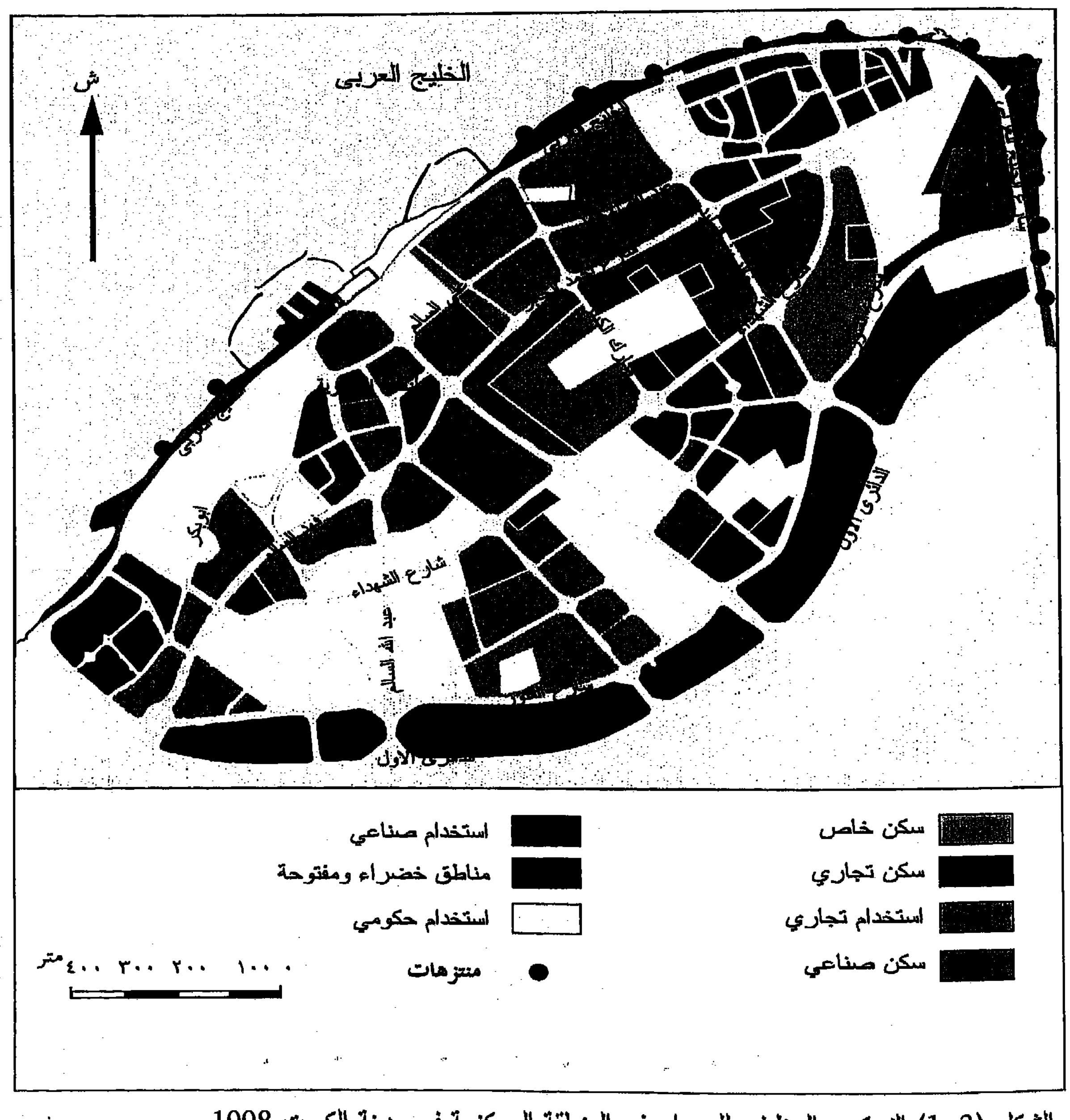
(1) إبراهيم ، أحمد حسن : مصدر سابق ، ص 227 ، 1982 ، الكويت .

(2) مجلس التخطيط : التعداد العام للسكان 1970 ، حصـــر المبـــانى ، ص 17–19 ، جـــدول 4–5 ، 1972 ، الكويت .



3 – 2 – 2 الاستخدام التجاري

لقد ساعدت المنطقة التجارية الوسطى المتمثلة في ساحة الصفاة والأسواق القديمة أن تلعب دوراً رئيسياً في تغير التركيب الوظيفي الحالي للمدينة ، حيث نمت هذه المنطقة واحتلت قلب المدينة في المنطقة الواقعة ما بين شارع خالد بن الوليد ونهاية شارع فهد السالم يوضح ذلك الشكل (3-1) . وقد ساعد التطور الحضري الكبير الذي شهدته الكويت في تغير نمط تركيب المدينة ، حيث تغيرت أنماط الاستخدام التجاري من الأسواق العربية والإسلامية القديمة المسقوفة إلى الأسواق والمراكز التجارية الحديثة . وأصبحت المدينة بهذا التكوين العمراني مركزاً رئيسياً لاستقطاب معظم رحلات التسوق من المناطق المحيطة .



الشكل (3-1) التركيب الوظيفي للعمران في المنطقة المركزية في مدينة الكويت 1998

المصدر : مخططات البلدية ، 1998 .



وتعتبر منطقة الأسواق القديمة التي يحدها شارع أحمد الجابر وشارع مبارك الكبير من أكثر المناطق التجارية التي تستحوذ على النصيب الأكبر من رحلات التسوق ، إذ يبلغ نصيبها نحو 70% من جملة هذه الرحلات(1) وتوجد في هذه المنطقة المواد السلعية الغذائية والملابس والعطور ومحلات بيع الذهب والصرافة وغيرها ، ومن أشهر أسواق هذه المنطقة سوق السلاح وسوق الزل وسوق اللحم وسوق المقاصيص ، أما شارع فهد السالم فيعتبر أيضا من الشوارع التي تستحوذ على جزء مهم من رحلات التسوق ، وساعد على ذلك لأنه يعتبر أحد المداخل الرئيسية لمنطقة الأعمال المركزية ، إضافة إلى أنه يضم كثير من المجمعات التجارية ذات التنوع السلعي إضافة إلى توفر أماكن انتظار السيارات . ووجود ساحة الصفاة في أخره .

وقد ساعدت ساحة الصفاة على زيادة الحركة التجارية به حيث تضم مجموعة المراكز والمحلات التجارية الخاصة ببيع المفرق والجملة ، ومن مميزاتها توفر السلع وتنوعها فضلاً عن أسعارها المناسبة . أما المنطقة التجارية التي يوضحها الشكل (3-1) فتعتبر من المناطق الحديثة الإنشاء والتي أنشئت في فترة التخطيط الحديث بعد اكتشاف النفط ، وتمثل المناطق التجارية الأولى والثانية والثالثة والتاسعة فهي مناطق غير جاذبة للتسوق مقارنة مع منطقة السوق القديم أو شارع فهد السالم ، ولعل السبب يعود إلى عدم تنوع السلع حيث تتخصص بعض هذه المناطق في نوع واحد من السلع ، حيث تتخصص المنطقة التاسعة بالأقمشة والبطاطين فقط وتتخصص المنطقة الأولى والثانية للمستوردين والتجار ومكاتب بيع الجملة ، أما المنطقة التجارية الثالثة فهي منطقة البنوك ومكاتب التأمين والتمويل وتعتبر المركز المالي للكويت . إضافة إلى منافسة منطقة السوق القديم لها لما توفره من تنوع سلعي ومنافسة تجارية في الأسعار وفى كمية المعروض من السلع .

أما شارع خالد بن الوليد وشارع الشهداء فتخصصا في تركز وكالات بيع المركبات ولوازمها وأدوات الزينة الخاصة بالمركبات ، إضافة إلى ظهور بعض المحلات الخاصة ببيع الهواتف النقالة ولوازمها . وتتركز معظم المؤسسات والشركات التجارية العاملة في تجارة الجملة والتجزئة والبنوك والمؤسسات المالية والصرافة وشركات التأمين ومؤسسات خدمات المال والتجارة ، بين منطقتي الشرق في شرقي مركز المدينة وفى القبلة في غرب مركز المدينة(2) .

---

(1) إبراهيم ، أحمد حسن : مصدر سابق ، ص 228 ، 1982 ، الكويت .

(2) متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .



وفيما يخص أشكال المباني التجارية في مركز المدينة فيلاحـظ أنـها ذات ارتفاعـات متفاوتة تبدأ من طابق أو أثنين أو ثلاثة في المناطق القديمة كشـارع فـهد السـالم ومنطقـة الأسواق القديمة . وتشاهد المراكز التجارية العالية في المنطقة التجارية الثالثة وفـي بعـض الأنحاء المتفرقة في المركز ، ويترواح ارتفاعها ما بين خمسة طوابق إلى عشـرين طابقـا ، ويتكون البناء من طابق أرضي يخصص للمحلات التجارية للبيع بالمفرد ويخصـص الطـابق الثاني والثالث للمكاتب التجارية ، وتخصص الطوابق الأخرى للسكن[1] .

من خلال استعراض التركيب الوظيفي للاستخدام التجاري في مركز المدينة يتضح أن مركز المدينة هو مركز التسوق الرئيسي لسكان المدينة وامتدادها الحضري ، وما يزيـد مـن فاعليته الترابط الواضح بين مكونات أجزائه الأربعة المنطقة التجارية الحديثة علـى الواجهـة البحرية ومنطقة الأسواق القديمة من جهة ، وترابط المنطقة التجارية التاسـعة وشـارع فـهد السالم من جهة أخرى إضافة إلى وجود بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تساهم في تسهيل هذا الترابط الوظيفي القائم بين أركان المركز التجاري .

وقد بدأت تظهر بعض النويات التجارية الأخرى خارج منطقة الأعمال المركزية فـي مناطق حولي والسالمية ، وسوف نتطرق لهما لاحقا عند الحديث عن الامتداد الحضري لمدينة الكويت .

3 – 2 – 3 الاستخدام الحكومي

خصص مركز المدينة منذ بداية مرحلة التخطيط العمراني الحديـث ليشـمل معظـم الوزارات والمؤسسات الحكومية ، وقد ساعد على ذلك وجود قصر الحكم ومجلـس الـوزراء على الواجهة البحرية في منطقة السيف في شـمال مدينـة الكويـت . وأنشـئت الـوزارات والمؤسسات الحكومية في أنحاء متفرقة في مركز المدينة ، حيث يوضـح الشـكل (3-1) أن الاستخدامات الحكومية طغت على كثير من الاستخدامات الأخرى . حيث توجد البلدية ومركـز الاتصالات السلكية واللاسلكية والإدارة العامة للإطفاء العام وبنك التسليف والادخار في الجنـوب . وأنشأت الدولة مجمع الوزارات عام 1984 ويضم معظم وزارات الدولة فـي منطقـة الشـرق ، كذلك تم إنشاء قصر العدل والمحاكم في عام 1993 بالقرب من المنطقة التجارية[2] .

---

(1) متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .

(2) متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .



أما وزارات الإعلام ومبنى التلفزيون فيقعان على شارع السور في جنوب المدينة ، وتقع وزارة الداخلية في منطقة الشرق إضافة إلى وجود بعض مراكز الشرطة في أنحاء متفرقة من مركز المدينة .

وقد أدى وجود الكثير من الوزارات والمؤسسات الحكومية في المنطقة المركزية في مركز المدينة بالإضافة إلى وجود الاستخدامات التجارية المنتشرة في أنحاء متفرقة ، إلى الضغط المتزايد على مركز المدينة مما ولد شدة الزحام المروري ، والذي تزداد حدته في الفترة الصباحية بسبب ذهاب الموظفين وأصحاب المهن التجارية إلى أعمالهم . وقد قامت الدولة بنقل بعض الوزارات إلى خارج المدينة للتخفيف من حدة الزحام ، ومن هذه الوزارات والهيئات وزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للمعلومات المدنية اللتان نقلتا إلى منطقة السرة على الطريق الدائري السادس[1] .

3 – 2 – 4 الاستخدام الصناعي

خصصت المنطقة الجنوبية الشرقية من مركز المدينة للاستخدامات الصناعية ويوضح ذلك الشكل (3–1) وقد جاء ذلك في الخطط العمرانية التي قامت بها الاستشاريات الأجنبية في الكويت بدأ من خطة 1952 ، وتبلغ مساحة هذه المنطقة 500 ألف متر مربع[2] .

ويحد هذه المنطقة الحزام الأخضر جنوبا وشارع المتنبي شرقا وشارع الهلالي شمالاً وشارع مبارك الكبير غرباً . وأغلب الصناعات في هذه المنطقة من الصناعات الحضرية كورش إصلاح المركبات ومحلات بيع قطع غيارها وبعض ورش الحدادة (السمكرة) ، كما توجد بعض الصناعات الحديدية الخاصة بالأبواب ، وصناعة الصناديق المعدنية وخزانات المياه ، كذلك توجد بعض الصناعات الخاصة بالأثاث وورش التنجيد[3] .

وتخدم هذه المنطقة الصناعية المناطق القريبة من مركز المدينة ، إضافة إلى القاطنين فيه ، ومن المناطق القريبة التي تخدمها هذه المنطقة بنيد القار ، الدسمة ، المنصورية ، عبد الله السالم والشامية وبعض المناطق القريبة الأخرى . إلا أن هناك منطقة قريبة غرب مركز

---

(1) متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .

(2) Allison T.R: Factors affecting Construction work and Industry in Kuwait , P .122, 1968, Kuwait .

(3) متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .



المدينة وتحديداً في منطقة الشويخ الصناعية تتوفر بها صناعات مشابهة للصناعات الموجـــودة في المركز ، مما يساعد على خلق المنافسة ومحاولة تقديم الخدمات الأفضل ، وســـوف يتـم استعراض هذه المنطقة بالتفصيل أثناء عرض الجانب المتعلق بــالتركيب الوظيفـــي للامتــداد العمراني لمدينة الكويت الكبرى .

3 – 2 – 5 المناطق الخضراء والمتنزهات والمرافق الترفيهية

لاحظ المخطط الذي تبنى القيام بإعداد الخطط العمرانية لدولة الكويت منذ الخمسـينيات قسوة المناخ الصحراوي ، وذلك يؤدى إلى ضرورة حاجة الســـكان إلـــى مرافــق ترفيهيـــة وخضراء للمساعدة في تلطيف الجو ، فتم إحاطة مركز المدينة بحزام أخضر امتـــدت داخلـــه مجموعة حدائق ومتنزهات ، إلا أنه في الآونة الأخيرة قد حولت بعض هـــذه الحدائــق إلـــى مواقف للمركبات مما أثر في دور الحزام الأخضر في تلطيف الجو حول مركز المدينة .

كذلك يوجد في ساحل مركز المدينة مجموعة متنزهات ساحلية أعدت للسكان مرتـادي هذه الشواطئ ، وزاد من أهمية هذا الساحل وجود أبراج الكويت في الجـــزء الشـــرقي منـــه والتي تعتبر أحد المعالم السياحية الشهيرة بالكويت ، ووفرت الدولة في متنزهـــات الشـــواطئ مجموعة من المطاعم الفاخرة وأخرى تقدم الوجبات السريعة ، أما المتنزهات الشمالية فأغلبـــها مازال في طور التنظيم والإنشاء ، ومن المعالم السياحية التي توجد في مركز المدينـــة أيضـــاً وجود المتاحف الكويتية كالمتحف العلمي والمتحف الوطني[1].

ويتوفر في مركز المدينة معظم الفنادق الفاخرة ، إضافة إلى وجـــود مجموعـــة مـــن الفنادق الصغيرة الأخرى ، وساعد وجود هذه الفنادق في زيادة الحركة التجارية داخل منطقـــة الأعمال المركزية لتركز الكثير من زوار دولة الكويت فيها ، وحاجتهم إلى الأسواق المحيطـــة بهذه الفنادق ، بالإضافة إلى توفر بعض دور السينما .

وبهذا التكوين نستطيع القول أن مركز المدينة يستحوذ على نصيب كبير مـــن المتنزهـــات والمرافق الترفيهية ، إلا أن هناك نقص في بعض الأنشطة الثقافية والرياضية كالمكتبـــات العامـــة والأندية الرياضية[2] ، ولعل السبب يعود إلى اهتمام الدولة المباشر بالنواحي التجاريـــة والإداريـــة في مركز المدينة ومحاولة تطويرها ، بالإضافة إلى قلة السكان فيه .

---

(1) متابعة ميدانية للباحث ، 1999.

(2) متابعة ميدانية للباحث ، 1999.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

3 – 3 التركيب الوظيفي الحالي للعمران في الامتداد الحضري لمدينة الكويت الكبرى

بعد اكتشاف النفط وظهور العائدات النفطية أصبح من الضروري أن يصاحب هذا التطور الاقتصادي تطور اجتماعي ، فبدأت الحكومة تخطط لبناء الدولة الحديثة واستعانت بالمخططين الأجانب لإعداد مخطط عمراني لدولة الكويت ، وقد شهدت المدينة نمواً عمرانياً متسعاً خارج حدود أسوارها . لذلك فقد تزايدت المساحات المخصصة للاستخدامات الوظيفية المختلفة من خلال خطة مرسومة حددت شكل الاستخدامات وبعدت به عن العشوائية التي نمت بها المدينة القديمة . ويتضح ذلك من خلال دراسة الاستخدامات الوظيفية للامتداد العمراني لمدينة الكويت الكبرى .

ويمكن تقسيم الأنماط الرئيسية للتركيب الوظيفي لامتداد المدينة الحضري إلى الاستخدام السكني والاستخدام التجاري والاستخدام الحكومي والاستخدام الصناعي والاستخدام الزراعي ، والمناطق الصحية والتعليمية والمناطق الخضراء والمتنزهات والمرافق الترفيهية .

3 – 3 – 1 الاستخدام السكني

تم إحاطة مدينة الكويت بمجموعة طرق دائرية هي الطرق الدائرية الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع ، وتخلل هذه الطرق الدائرية طرق إشعاعية تتشعب في اتجاهات مختلفة جنوباً وغرباً . وهذه الطرق حسب ترتيبها من الشرق إلى الغرب هي : طريق الاستقلال ، طريق المغرب ، طريق دمشق ، طريق الملك فيصل بن عبد العزيز ، طريق المطار ، طريق الغزالي . ونتج عن تقاطع الطرق الدائرية مع الطرق الإشعاعية مساحات فارغة كونت في النهاية المناطق السكنية للامتداد الحضري للمدينة ويوضح ذلك الشكل (3–2) .

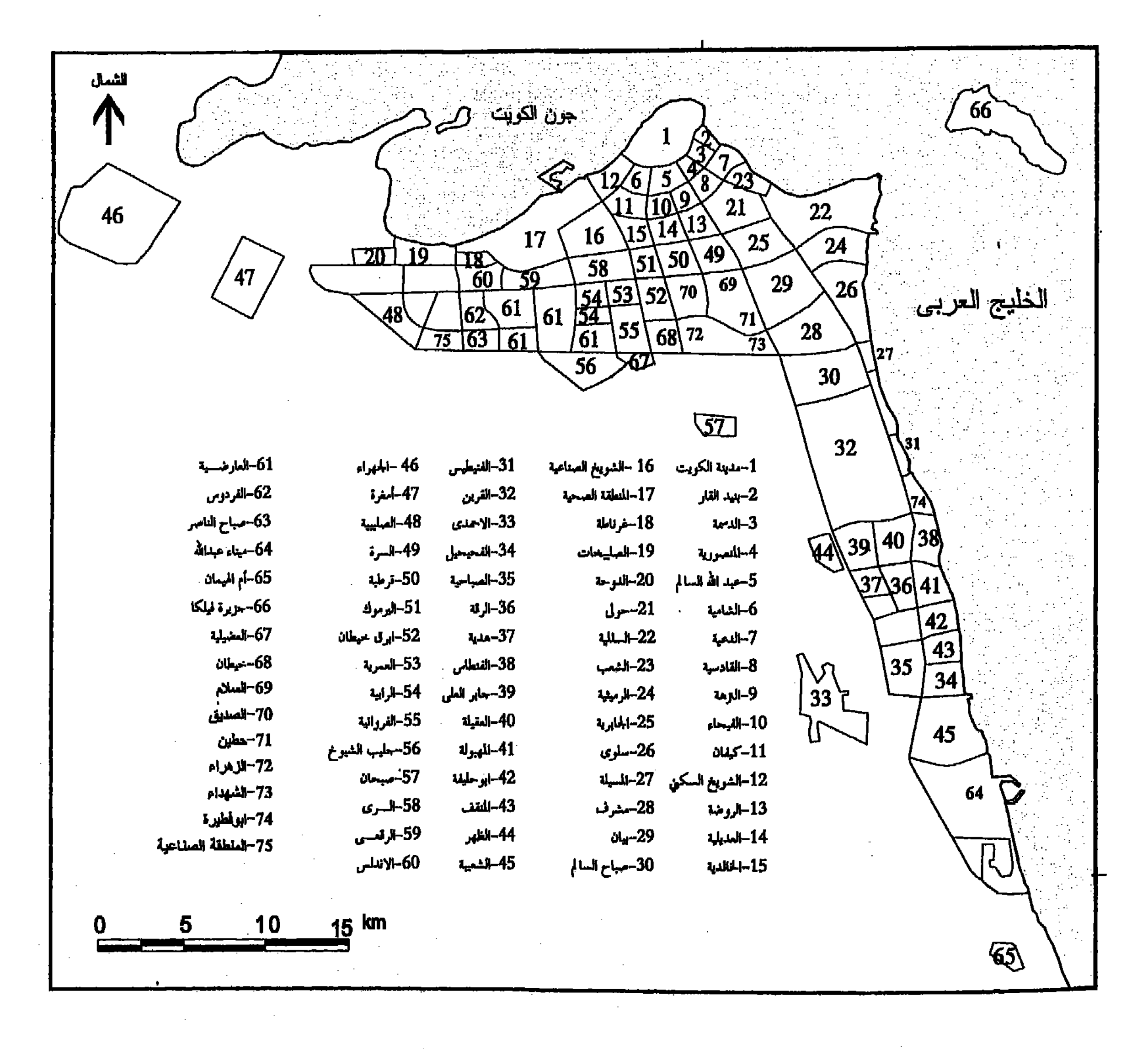
وتشغل المنطقة السكنية المساحة الأكبر في الامتداد الحضري للمدينة من بين الاستخدامات الأخرى ويوضح ذلك الشكل (3–3) ، وفي الواقع أن تطور مساحة المنطقة السكنية هو انعكاس للعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد عقب اكتشاف النفط ، إضافة إلى المشاريع التي قامت الحكومة بإنشائها من خلال سياستها الإسكانية في توفير الرعاية السكنية للمواطنين الذين يستحقون السكن ، حيث قامت الحكومة بتوزيع المساكن والشقق والقسائم حيث قدرت في الفترة 1993 – 1997 بنحو 8342 وحدة سكنية[1] وتقدم الحكومة هذه الوحدات السكنية بشروط مالية ميسرة تسدد أثمانها على هيئة أقساط بسيطة طويلة الأجل وبدون فوائد ، يسدد فقط سعر تكلفة البناء وسعر الأرض .

---

(1) Ministry of Planning : Ibid ,1997,P 73 , T 73 , T 63 . Kuwait .



وتمتاز المناطق السكنية بالكويت بتوفر الخدمات والمرافق والطرق والحدائق فلكل منطقة مرافقها الخاصة بها ، حيث يتوسط المنطقة مركز الخدمة ويحتوى على سوق مركزي للمواد الغذائية وبعض السلع الأخرى ويطلق عليه (جمعية تعاونية) ، يؤسس من قبل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ويساهم به معظم سكان المنطقة وتعود أرباحه للمساهمين من أفراد هذه المنطقة السكنية ، وكما يحتوى مركز الخدمة على مجموعة من المحلات والدكاكين التي تقدم جميع متطلبات السكان من المواد الغذائية الطازجة ، مع توفر صيدلية ومستوصف (مركز صحي) ، وبعض المطاعم ومستودع أنابيب الغاز ومخزن لبيع المواد التموينية بالجملة ، ومكتباً للبريد ومركزاً للشرطة ، بالإضافة إلى حديقة ومنتزه عام وصالة اجتماعية ، لإقامة الأفراح والمناسبات الاجتماعية المختلفة لخدمة سكان المنطقة السكنية .



الشكل (3-2) المناطق السكنية بدولة الكويت عام 1999 .



أما عن نمط توزيع المناطق السكنية بالكويت فأخذ هذا النمط اتجاه الساحل الشرقي على الخليج العربي من مركز المدينة باتجاه الجنوب نحو مدينة الأحمدي ، وباتجاه الغرب نحو مدينة الجهراء ، ويوضح ذلك الشكل (3-3) . مع وجود بعض المناطق السكنية في وسط المنطقة العمرانية ، ولعل من أسباب هذا التوزيع للمناطق السكنية حرص التخطيط الحضري على ربط المناطق السكنية بمركز المدينة ، ليقوم الأخير بتوفير الأسواق التجارية المتخصصة وتوفير الخدمات المالية والإدارية لهذه المناطق السكنية . إضافة إلى توفير المساحات السكنية التي أوجدتها تقاطعات الطرق الدائرية والشعاعية ، وهذا التوزيع أعطى مدينة الكويت القديمة خصائص منطقة الأعمال المركزية كما أعطى للامتداد العمراني ملامح المدينة الكبرى والانتشار المتربوليتانى ، ومن أهم خصائصه اتساع الرقعة الحضرية والهيمنة الوظيفية للمركز الرئيسي .

وعملت الخطط العمرانية التي أعدت للكويت على تخصيص مناطق لإسكان الكويتيين ومناطق أخرى لإسكان غير الكويتيين ، ولكن هذا التقسيم لم يمنع بعض السكان غير الكويتيين من السكن في مناطق إسكان الكويتيين والعكس صحيح ، حيث أن بعض المواطنين يقومون بتأجير جزءاً من مساكنهم للاستفادة من ريعها ، وهناك كويتيون ليس لديهم مساكن مستقلة يقومون باستئجار مساكن في مناطق إسكان غير الكويتيين لحين حصولهم على مساكن من الحكومة ، ومن مزايا توزيع المناطق السكنية بين الكويتيين وغيرهم ، المحافظة على العادات الاجتماعية للمجتمع الكويتي من الضياع ، والتقارب الاجتماعي للسكان لكلا الجنسيتين ، مع تحقيق مبدأ الخصوصية للمجتمع الكويتي في وطنه .

وتتكون المساكن التي يقطنها السكان الكويتيين من الفيلات المكونة من طابق أو طابقين أو ثلاثة كحد أقصى ، إضافة إلى احتواء معظم هذه المساكن على نظام السرداب (بدروم) يخصص غالبا للتخزين أو سكن الخدم ، وهي مقسمة إلى نوعين مساكن خاصة ومساكن حكومية ، وتمتاز مناطق إسكان الكويتيين بأنها ذات نمط نموذجي أو نمط الضاحية ، وتتميز باتساع مساحات المساكن مع توفر الكثير من الحدائق والمنتزهات والخدمات ، ومن مميزات هذا النمط السكنى أنه يوفر المحافظة على العادات العربية حيث يوفر استقرار كل أسرة في منزل مستقل . وتأخذ مناطق إسكان الكويتيين في شكلها العام الاتجاه الأفقي . على خلاف ذلك تكون مناطق إسكان غير الكويتيين التي تأخذ في امتدادها الاتجاه الرأسي وتتكون المساكن هنا من عمارات (بنايات) تحتوى على عدة طوابق تصل إلى خمسة أو ستة طوابق



أو أكثر مقسمه إلى وحدات سكنية صغيرة (شقق) ، وفى هذه المناطق تتلاصق المباني وتقل المساحات المكشوفة والأراضي والمساحات البينية . ويولد ذلك شدة الزحام وقلة في مواقف السيارات .

ويترتب على الامتداد الأفقي الذي تأخذه غالبا مناطق إسكان الكويتيين زيادة في الأعباء الملقاة على الدولة لتوفير الخدمات والمرافق للمناطق السكنية ، وقد أدى هذا الاتجاه السكنى إلى أن تمتد المدينة بعيدا عن نواتها وتضاعفت مساحتها في فترة وجيزة لا تتجاوز نصف قرن تقريباً ، لذلك يستدعى الأمر أن تعاد دراسة كيفية استخدام الأراضي في الكويت ومحاولة تنظيم الاتجاه السائد في البلاد للمحافظة على الحيز الحضري من الاستهلاك المفرط .

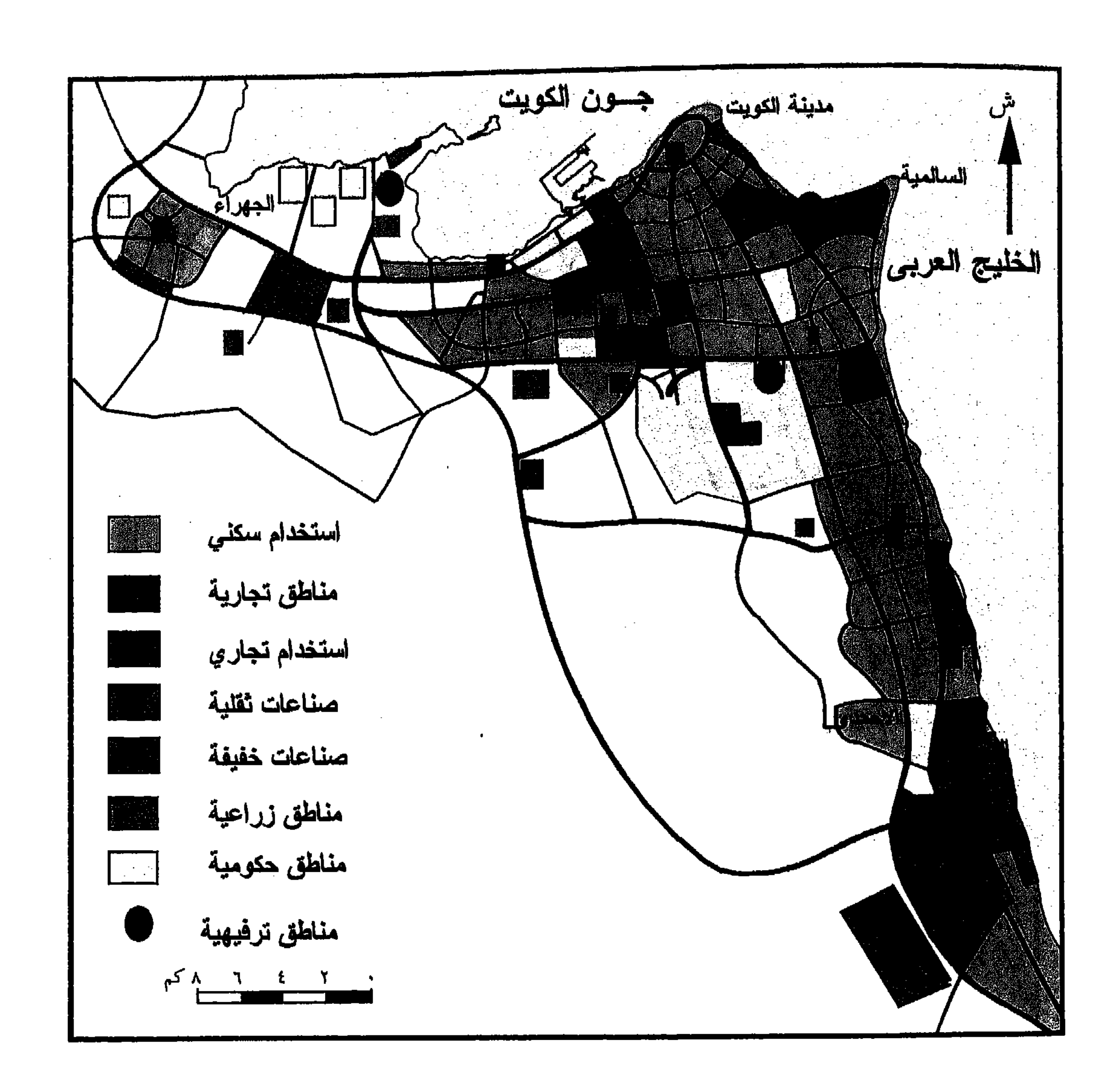
أما عن المواد المستعملة في بناء المساكن والمباني في الكويت فهي في الغالب من الطابوق الأسمنتي الأسود المصنع محليا ، وتكسى واجهات المنازل أما من الحجر الذي يجلب من الأردن ويعرف محلياً بالحجر الأردني وله أنواع عديدة هي (القطراني – القباطى – الخليلى)[1] ، أو من المساح الأسمنتي والدهان (الأصباغ) أو من الحجر الجيري المصنع محلياً أم من الرخام المستورد من كثير من البلدان منها إيطاليا والمملكة العربية السعودية وإيران وغيرها . وفى الغالب تعتبر معظم مواد البناء في الكويت مستوردة كالحديد والأخشاب والأسمنت والحجر والصلبوخ (الزلط) والألمونيوم وبعض الأدوات الصحية والكهربائية ، بالإضافة إلى تصاميم البناء التي تكون في الغالب مستوردة من الدول الأوروبية وبعض الدول العربية . أما المواد المتوفرة والمصنعة محليا ، فهي البلاط الخاص بالأرضيات والطابوق والرمل وبعض الأدوات الصحية والكهربائية .

ومن خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث في مناطق دولة الكويت تم ملاحظة أن هناك بعض الاستخدامات التجارية والاستثمارية بدأت تشاهد في مناطق الاستخدامات السكنية ، وهذا قد غير من تخصص هذه المناطق ، حيث توجد هذه الاستخدامات المتداخلة في مناطق الفروانية و خيطان وجليب الشيوخ وحولى ، وقد خصصت هذه المناطق للسكن في بداية تخطيط مدينة الكويت عام 1952 . وفى بداية السبعينات بدأت تدخل بعض الاستخدامات التجارية والاستثمارية إلى هذه المناطق ، مما أدى إلى إقلاق راحة السكان والازدحام الشديد

---

(1) متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .





الشكل (3-3) التركيب الوظيفي للعمران للامتداد الحضري لمدينة الكويت ، 1998
المصدر : مخططات البلدية ، 1998 .

الذي أدي إلى رحيل سكان هذه المناطق إلى مناطق سكنيه أخري . ويعود السبب في ذلك إلى القرارات التي أصدرتها بلدية الكويت في تحويل بعض المساكن والقطع السكنية إلى استخدامات تجارية في شكل بنايات (عمارات) تجارية ، إضافة إلى أن البلدية قامت بإستملاك بعض العقارات السكنية وتم تحويلها إلى استخدامات تجارية اعتماداً على أفكار المخططات العمرانية المعدة لدولة الكويت . وقد ساعد ذلك على سرعة تحويل استخدامات الأراضي في هذه المناطق ، من مناطق سكنية إلى مناطق تجارية واستثمارية .

وفيما يخص أسعار الأراضي السكنية في مناطق دولة الكويت ، اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن أسعار الأراضي تبلغ أقصي سعر لها في منطقة الأعمال المركزية في مدينة الكويت ، حيث يترواح سعر المتر لمناطق بنيد القار والدسمة والمنصورية وعبد الله


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

السالم والشاميه من 250-400 دينار كويتي ، وتبدأ هذه السعار في الهبوط التدريجي حتى تصل إلى 100-150 ديناراً كويتياً لمناطق السرة والاندلس وغرناطه ، وتنخفض إلى أن تصل إلى 65-85 ديناراً كويتياً لمناطق الجهراء والفحيحيل[1] . وهذا يدل على ارتفاع أسعار الأراضي في مركز المدينة لأنها منطقة الأعمال المركزية . ويري الباحث أن أسعار الأراضي في الكويت مرتفعة حيث تصل قيمة مساحة أرض 500 متر مربع في المناطق المحاذية للمركز بنحو 200 ألف دينار وتصل لنفس المساحة في المناطق الوسطى بنحو 75 ألف دينار ، وتصل في المناطق البعيدة عن المركز كالجهراء والفحيحيل بنحو 43 ألف دينار لنفس المساحة .

3 – 3 – 2 الاستخدام التجاري

يعتبر نمط الاستخدام التجاري في الامتداد العمراني لمدينة الكويت أحد المحاور التجارية العامة بعد منطقة الأعمال المركزية في مركز المدينة التجاري ، ونظراً لتدرج الاستخدام التجاري في المنطقة المعمورة سوف نقسم هذا الاستخدام وفق تدرجاً هرميا كالتالي :

- المناطق التجارية الإقليمية .
- المراكز التجارية في الأحياء السكنية .
- الأسواق التجارية المتخصصة .
- مجموعة المحلات الصغيرة (الدكاكين) .

3 – 3 – 2 – 1 المناطق التجارية الإقليمية .

عندما نمت المدينة وامتدت أطرافها خارج أسوارها أصبحت الأسواق التجارية في منطقة الأعمال المركزية غير كافية لسد حاجيات السكان الناتجة عن الزيادة السكانية ، مما أدى إلى المزيد من الضغط على مركز المدينة الذي اصبح شديد الازدحام ، وخاصة في المناسبات كالأعياد ومواسم السفر وبداية العام الدراسي . لذلك حاولت الخطط العمرانية إيجاد مناطق تجارية إقليمية تخدم المناطق السكنية في الكويت ، للتقليل من كثافة رحلات التسوق إلى مركز المدينة وتخفيف حدة الزحام . فإنشاء شارع سالم المبارك في منطقة السالمية من خلال تحويل واجهات البنايات المطلة على هذا الشارع إلى استخدام تجارى ، وساعد إنشاء هذا الشارع على تحويل كثير من الشوارع الأخرى في المنطقة إلى استخدامات تجارية ،

---

(1) تم الحصول على المعلومات الخاصة بسعر المتر المربع للأراضى السكنية ، من المكاتب العقارية فى مناطق متفرقة من دولة الكويت ، والأسعار خاصة بعام 1999 .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كشارع حمد المبارك المتقاطع مع شارع سالم المبارك وشارع عمان المتقاطع مع سالم المبارك ، وشارع البحرين المتفرع من شارع الخليج العربي على الواجهة البحرية ، واستطاعت هذه الشوارع تحويل منطقة السالمية إلى منطقة أسواق تجارية ، وأصبحت تستقطب الكثير من رحلات التسوق من الأحياء السكنية . كذلك انشيء شارع تونس في منطقة حولي ليؤدى نفس الغرض ، مما أدى إلى تحول هذه المنطقة فيما بعد إلى منطقة تجارية وانتشرت بها الكثير من الشوارع التجارية ، كشارع العثمان وشارع ابن خلدون وشارع موسى بن نصير وشارع بيروت ، حيث يتفرع من هذه الشوارع شوارع أخرى فرعية بها استخدامات تجارية مختلفة . وتعتبر منطقة السالمية أشد جذبا من منطقة حولي نظراً لوجود الكثافة السكانية المرتفعة في المناطق المحيطة بها . بالإضافة إلى هاتين المنطقتين استحدثت مناطق تجارية أخرى في الفروانية وخيطان والجهراء والفحيحيل ، و يوضح ذلك الشكل (3-3) . حيث انشئت منطقتي الفراونية وخيطان لخدمة السكان في محافظة الفراونية أما منطقة حولي والسالمية فيخدمان السكان في محافظتي حولى والعاصمة ، بينما تخدم منطقة الجهراء السكان في نفس المحافظة ، ومنطقة الفحيحيل لخدمة السكان في محافظة الاحمدي . وبهذا التكوين اكتملت المناطق التجارية الإقليمية التي تخدم المحافظات الخمس في دولة الكويت . إلا أن هذه المناطق التجارية كان ينقصها التخطيط المسبق للإنشاء حيث تفتقر إلى الكثير من مواقف المركبات والمتنزهات والساحات المكشوفة ، لذلك تكررت نفس المشكلة التي تعاني منها منطقة الأعمال المركزية وأصبحت هذه المناطق شديدة الزحام وخاصة في المناسبات العامة .

ولاحظت الدراسة الميدانية وجود استخدامات تجارية في منطقتي جليب الشيوخ والضجيج جنوب الفروانية ، إلا أن الأخيرة خصصت فقط لتجارة الأثاث المنزلي وأصبحت بذلك منطقة أسواق متخصصة[1] . واستحدثت منطقة شرق العارضية على الطريق الدائري الخامس لتخزين البضائع ولمعارض وورش وكالات الأجهزة الكهربائية .

3 – 3 – 2 – 2 المراكز التجارية في الأحياء السكنية

تأتي المراكز التجارية في الأحياء السكنية المخصصة للسكان الكويتيين في المرتبة الثانية من سلسلة هرم الاستخدام التجاري ، وتتمثل بمراكز الخدمة في الأحياء السكنية للسكان الكويتيين والتي تحدثنا عنها سابقا .وتخدم هذه المراكز سكان الأحياء الموجودة بها والمناطق الأخرى ، وتجذب الكثير من السكان نظراً لوجود الكثير من السلع في هذه المراكز مدعمه من

(1) متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .



قبل الدولة ، لتخفيف الحمل الاقتصادي عن كاهل المواطنين من خلال الدعم المقدم من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل إلى الاتحاد العام للجمعيات التعاونية الكويتية الذي يدير هذه المراكز والجمعيات التعاونية من خلال الإشراف على المجالس المنتخبة لهذه الجمعيات .

3 – 3 – 2 – 3 الأسواق التجارية

تأتى الأسواق التجارية في المرتبة الثالثة بعد المناطق التجارية الإقليمية والمراكز التجارية في الأحياء السكنية ، وتعتبر هذه السواق متخصصة في تقديم خدمات معينه . حيث خصص سوق الخضار والفاكهة على الواجهة البحرية لبيع الخضار والفاكهة واللحوم والأسماك ، ويخدم هذا السوق المحافظات القريبة منه خاصة حولي والعاصمة ، وأنشيء سوق آخر في منطقتي الفحيحيل والجهراء ليؤدى نفس الغرض ليخدم السكان في محافظتي الأحمدى والجهراء ، إلا أن محافظتي الفروانية وحولى ينقصهما مثل هذه الأسواق مما يجعل سكان هاتين المحافظتين يضطرون للذهاب إلى سوق الخضار على الواجهة البحرية لشراء حاجياتهم من هذه السلع ، وهناك سوق للخضار والفاكهة في منطقة الشويخ الصناعية ليخدم السكان في محافظة الفروانية وبعض سكان المحافظات الأخرى ، وهناك سوق المركبات المستعملة (سوق حراج السيارات) ويقع بين طريقي الدائري الرابع والخامس جنوب منطقة الشويخ الصناعية ، وخصص هذا السوق لبيع المركبات المستعملة ، والملاحظ على هذا السوق الزحام الشديد لعدم توفر أسواق أخرى مشابهة في المحافظات تؤدى نفس الخدمة ، ومن أسباب الزحام بهذا السوق أيضاً أنه يعمل في الأوقات المسائية من الساعة الرابعة عصراً حتى المغرب ، حيث يتناسب هذا الوقت مع الكثير من المواطنين نظراً لأنهم خارج أعمالهم . أما سوق الجمعة (سوق الحراج) فهذا السوق يقدم الكثير من الخدمات ويقع في منطقة الرى جنوب منطقة الشويخ الصناعية ، حيث يباع فيه الأغنام والطيور وعلف الحيوانات والأثاث والملابس المستعملة والجديدة والمحار والفقع (الكمـاء) . أما سوق السكراب (الخردة) فيقع فى منطقة أمغرة على الطريق الدائري السادس و يتم فيه بيع وشراء قطع المركبات المستعملة[1] .

ونلاحظ من هذا التكوين العضوي لهذه الأسواق أنها تحتكر تقديم خدمات معينه وفى مناطق معينه ، لذلك ينبغي توزيع مثل هذه الأسواق على المحافظات ، ويتم ذلك من خلال تحديد مواقع داخل كل محافظة تخصص لمثل هذه الأسواق للتخفيف من حدة الازدحام والتخفيف من رحلات الذهاب والعودة للسكان لهذه الأسواق .

(1) متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

3 – 3 – 2 – 4 مجموعة المحلات الصغيرة

تأتى مجموعة المحلات الصغيرة في ذيل هرم الاستخدام التجاري للمنطقة المعمورة ، حيث تتوزع هذه المحلات في مناطق إسكان غير الكويتيين وتتخصص في بيع السلع الغذائية كالبقالة والمخابز ومحلات بيع اللحوم والمطاعم ، إضافة إلى بعض المحلات الأخرى التي تتخصص في حياكة الملابس وإصلاح الأدوات الكهربائية وإصلاح إطارات المركبات وتغيير زيوتها ، ومكتبات بيع القرطاسية ولعب الأطفال ومحلات الحلاقة والتصوير ومحلات بيع الهواتف النقالة . وتتسبب هذه المحلات في حدوث المزيد من الازدحام في مناطق سكن غير الكويتيين ، رغم وجود مناطق الأسواق الإقليمية بها ، ألا أنها في الوقت نفسه تؤدى إلى زيادة نشاط الحركة الاقتصادية لتوفير الكثير من السلع في هذه المناطق والتى تلبى جميع حاجات السكان . ومن خلال الدراسة الميدانية تم ملاحظة انتشار مثل هذه المحلات في الآونة الأخيرة في مناطق إسكان الكويتيين ، أيضا كمنطقة الرابية وصباح الناصر وسلوى والعمرية والعارضية وغيرها ، وعند انتشار مثل هذه المحلات في هذه المناطق بالشكل الموجود في مناطق الأسواق الإقليمية سوف تؤدى إلى المساس في الخصوصية والهدوء لسكان هذه المناطق ، وينتج عن ذلك إقلاق راحة السكان وإلى رحيلهم منها .

3 – 3 – 3 الاستخدام الحكومي

يختلف الاستخدام الحكومي في الامتداد الحضري لمدينة الكويت الكبرى عن منطقة الأعمال المركزية في مدينة الكويت ، حيث تتوزع معظم الاستخدامات الحكومية هنا على بعض الإدارات والجهات المختلفة التابعة للحكومة ومكاتب البريد ومحطات المياه والكهرباء وأقسام الشرطة وغيرها . ومن خلال الشكل (3–3) يمكن أن نحدد الاستخدامات الحكومية المنتشرة في أنحاء المنطقة العمرانية . حيث توجد عند منطقة الأحمدى إدارات القطاع النفطي وأراضى الحقول النفطية ، أما في الوسط في جنوب السرة والفروانية فيوجد مطار الكويت الدولي وقاعدة المطار الجوية ، وتوجد في شرق العارضية محطة المعالجة للصرف الصحي والتي يتجمع بها معظم فضلات الصرف الصحي لمدينة الكويت الكبرى ، وموقعها هذا يعتبر في وسط النطاق العمراني القائم مما يؤدى إلى الكثير من المشاكل للسكان ، منها الروائح الكريهة المنبعثة منها ، إضافة إلى التلوث الذي تحدثه نتيجة عمليات المعالجة الصحية في المحطة بالإضافة إلى قربها من مستشفى الفروانية ، لذلك ينبغي أن تنقل هذه المحطة خارج المنطقة المعمورة .



أما في الشمال عند ميناء الشويخ فتوجد استخدامات حكومية تابعة لإدارة الموانئ ، ومحطة المياه القائمة في هذه المنطقة ، وفى الجهراء توجد خزانات المياه التي تغذى الأحياء الشمالية الغربية لمدينة الكويت ، أما في منطقة بيان فيوجد قصر المؤتمرات (قصر بيان) التابع للديوان الأميري ويقع على الطريق الدائري الخامس .

3 – 3 – 4 الاستخدام الصناعي

يمثل الاستخدام الصناعي أحد أنماط التركيب الوظيفي للامتداد الحضري لمدينة الكويت الكبرى ، وقد اتسعت رقعة هذا الاستخدام من مرحلة التقوقع داخل أسوار المدينة ، وتحديداً في حي الشرق التي خصصت لبعض الصناعات الخفيفة إلى مرحلة التنوع ، وأصبح هناك نوعان من الصناعة في الكويت ، صناعات خفيفة وصناعات ثقيلة ولبيان توزيع هذه الصناعات في الكويت سوف نتطرق لكل نوع على حدة .

3 – 3 – 4 – 1 الصناعات الخفيفة

تعتبر منطقة الشويخ الصناعية أول منطقة خصصت خارج أسوار المدينة للصناعات الخفيفة وحددت لها مساحة 12 كيلو متراً مربعاً[1] ، وساعدتها كثير من عوامل الموقع على الاستقرار حيث تطل المنطقة على جون الكويت ، ونظراً لوجود ميناء الشويخ فقد ساعد ذلك على تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير ، أما التخزين فقد خصصت له منطقة الري لتكون تابعة للمنطقة الصناعية وبجوارها . إلا أن المنطقة الصناعية في الشويخ قد تغيرت استخدامات الأرض بها وتحولت أغلب الأراضي الموجودة إلى معارض وورش للسيارات ومحطات لغسيل السيارات. وأصبحت نسبة الصناعات الإنتاجية لا تشكل سوى 29% من جملة النشاطات الأخرى[2] .

وفى الوقت الحالي أصبح موقع منطقة الشويخ الصناعية في وسط الامتداد العمراني ، لذلك ينبغي أن تقوم الدولة بإيجاد مكان أخر خارج المنطقة المعمورة ، ويمكن أن يكون ذلك في منطقة صبحان الصناعية لقربها للمستهلكين ، حيث تقع قرب مطار الكويت الدولي ، مع ضرورة توسيع هذه المنطقة لتستوعب نقل معظم الأنشطة الصناعية من منطقة الشويخ

---

(1) الكندرى ، عبد الله رمضان : الموارد البيئية والاقتصادية ، مكتبه المهند ، ص 536 ، 1994،الكويت .

(2) AL-Quisi,Issa.H: The Application of Inter - Industry Relations ,in Price-Cost Analysis For the Pre and Post-War of Kuwait Economy,Journal of the Gulf And Arabian Peninsula Studies , Vol XX 111 , No 1998 , P 305 .Kuwait University , Kuwait .



الصناعية . وذلك عن طريق منح أراضى بديلة للمستثمرين في المناطق الصناعية الجديدة ، بدل الأراضي في منطقة الشويخ الصناعية التي هي ملك الدولة ومؤجرة للمستثمرين .

ومن المناطق الصناعية الأخرى هناك مناطق صبحان والجهراء والفحيحيل والصليبية وأمغرة ، ويوضح توزيع هذه المناطق الشكل (3-3) . حيث أنشئت بهما مجموعة من الصناعات الخفيفة كصناعة الألبان ومشتقاتها والخبز وتغليف اللحوم والمنتجات الغذائية وصناعة أغذية الدواجن وعلف الحيوان وصناعة المياه والمشروبات الغازية والأقمشة والجلود ودباغتها والأخشاب والأثاث والورق والصلب المعدنية والصناعات البلاستيك والأنابيب المعدنية والبلاستيكية ، أما منطقة الضجيج فقد خصصت لبعض صناعات الأثاث والمفروشات، أما صناعات مواد البناء كالأسمنت وبلاط الأرضيات والطابوق الأسمنتي فقد خصصت لها منطقتي الجهراء والفحيحيل وأضيفت منطقة جديدة هي منطقة أمغرة .

ومن خلال هذا التركيب الوظيفي يتضح أن الكويت بحاجة إلى أحياء صناعية متكاملة ، مع توسيع قاعدة الصناعات الغذائية والصناعات الأخرى كالملابس وغيرها ، واستحداث صناعات الأدوية لخلق قاعدة صناعية جديدة في ظل نظام العولمه الجديد وتنويع موارد الاقتصاد .

3 – 3 – 4 – 2 الصناعات الثقيلة

توجد مناطق الصناعات الثقيلة في أربعة مواقع في دولة الكويت ، في منطقة الشعيبه جنوب مدينه الكويت وهى أهم هذه المواقع ، وفى غربي ميناء عبد الله وفى شرق الأحمدى جنوب مدينة الكويت ، وفى الدوحة غرب مدينة الكويت ، يوضح ذلك الشكل (3-3) . حيث تتخصص منطقة الدوحة في صناعة توليد الطاقة الكهربائية من خلال محطات صناعه تقطير المياه ، أما المناطق الجنوبية فتخصصت في الصناعات البتروكيماويه وفى إنتاج البترول والغاز والأسمدة[1] .

وتعتبر منطقة الشعيبة الصناعية من أهم المناطق الصناعية في الكويت لما تضمه من مصانع ذات طبيعة اقتصادية كبيرة للاقتصاد الوطني حيث تتركز بها بشكل أساسي صناعات البتروكيماويات المختلفة . وتم دمج منطقة الشعيبة الصناعية ومنطقة غربي ميناء عبد الله في منطقة واحدة ، وأصبحت بذلك من أكبر المناطق الصناعية في دولة الكويت .

---

(1) الكندرى ، عبد الله رمضان : مصدر سابق ، ص 562 .



ومن المميزات التي تمتلكها منطقة الشعيبة الصناعية في موقعها الحـــالي ، ضحالــة الشواطئ الساحلية مما سهل إنشاء رصيف بحري ، يستطيع استقبال السفن العملاقة والخاصــة بنقل النفط ، إضافة إلى قربها من منابع حقول النفط والغاز الطبيعي ، مما ساعد على ســهولة نقل الخدمات اللازمة للصناعات البتروكيماوية . إضافة إلى توفر مساحات فضاء كبيرة حولــها مما يساعد على التوسع الصناعي في المستقبل . أما ما يعيب هذا الموقع قربة مــن المنــاطق السكنية الجنوبية كمنطقة الفحيحيل والأحمدى السكنيتين ، وما تحدثه الصناعات من تلوث يؤثر على السكان في هذه المناطق . لذلك ينبغي إنشاء حزام أخضر حول هذه المنــاطق لحمايتــها من الملوثات أضافه إلى وقف إنشاء المناطق السكنية قرب هذه المصــانع ، ومحاولــة تقليـل التلوث الصادر من هذه المصانع عن طريق رفع مداخن المصانع وتركيب الفلاتر عليها .

وعموماً فإن أغلب اتجاه الريح السائدة في الكويت هي رياح جنوبية وجنوبية شـــرقية أو رياح شمالية أو شمالية غربية لذلك يفضل أن تقام المناطق الصناعية في القســم الجنوبـي الغربي أو في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد .

3 – 3 – 5 الاستخدام الزراعي

لمواكبة التوسع السكاني والنهضة العمرانية التي شــملت أوجــه الحيــاة والمجــالات المختلفة في السنوات الأخيرة كان لابد للزراعة أن تأخذ نصيبها من الاهتمام لسد بعض حاجـة السكان لمصادر المنتجات الزراعية ولتوفير الأمن الغذائي للسكان في الدولة .

لذلك قامت الحكومة بإنشاء الهيئة العامة للزراعة وحدد لها منطقتي العمرية والرابيــة (تعرف بالزراعية سابقاً) يوضح ذلك الشكل (3-3) . ليكونا حقول تجارب لإعــداد البحــوث الزراعية ومحاولة إيجاد أفضل أنواع الأشجار التي يمكن أن تلائم البيئة في الكويــت . وتــم تحديد أربعة مناطق زراعية منتشرة في الامتداد العمراني لمدينة الكويت منها منطقتان داخــل الامتداد العمراني القائم ، في منطقتي الصليبية والدوحة في جنوب غــرب مدينــة الكويـت ، ويوضح ذلك الشكل (3-3) والثالثة في الشمال في منطقتي العبدلى والرابعة في الجنوب فـــي منطقة الوفرة . واستطاعت هذه المناطق الأربع إنتاج بعض المحاصيل الزراعيــة كالطمــاطم والخيار والفلفل والبامية والفاصوليا والكوســة والباذنجــان والفراولــة والبصــل والملوخيــة والملفوف والخس والزهرة (الأرنبيــط) والبطيــخ والــذرة والشــمام وبعــض الخضــروات



الأخرى[1] . وقد بلغت كمية الإنتاج الزراعي لجملة المزروعات الشتوية والصيفية والمحمية للعام الزراعي 1996-1997 بنحو 3792424 طناً[2] .

ومن خلال استعراض توزيع الاستخدام الزراعي في الامتداد العمراني لمدينة الكويت نستطيع القول أن أهمية القطاع الزراعي في دولة الكويت من الناحية الاقتصادية مازال محدوداً ، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى قلة خصوبة التربة وندرة المياه الصالحة للرى وعدم ملاءمة ظروف الطقس ونقص الأيدي العاملة المدربة على الأعمال الزراعية ، لذلك يجب أن يتم إعداد دراسات بيئية متخصصة تحدد نوعية التربات الموجودة في أراضى الكويت مع تحديد أنواع المحاصيل الملائمة لها ، ومحاولة خلق مناطق زراعية جديدة لمضاعفه الإنتاج الزراعي التقليل من كمية استيراد المواد الغذائية التي تكلف الدولة مبالغ باهظة . حيث بلغت قيمة الواردات من الخضراوات عام 1991 بنحو 3.5 مليون دينار كويتي[3] .

وأيضاً يجب دراسة الجدوى الاقتصادية لإنتاج المحاصيل محليا في السوق المحلى والأسواق المحيطة ، وفتح أسواق محلية تكون متخصصة بالإنتاج المحلى وتكون قريبة من مناطق الإنتاج الزراعي ، لتسهيل وصول المحاصيل الزراعية لها يومياً وبشكل سليم ، حيث لوحظ أثناء الدراسة الميدانية أن المناطق الزراعية في العبدلى والوفرة بعيدة جداً عن الأسواق، حيث تبلغ المسافة من منطقة العبدلى إلى السوق التجارية في منطقة الشويخ وفى مدينة الكويت 140 كيلو متراً ، وتبلغ المسافة بين منطقة الوفرة والسوق التجارية في منطقة الفحيحيل بحدود 80 كيلو متراً [4] .

3 – 3 – 6 المناطق الخضراء والمتنزهات والمرافق الترفيهية

كان للزيادة السكانية وللامتداد الكبير لمدينة الكويت الأثر الكبير في حاجة هذا الامتداد إلى المتنزهات والوسائل الترفيهية للسكان ، حيث تقدر المساحة الإجمالية المتاحة للتخضير في المناطق السكنية والطرق الرئيسية بنحو 10.08 هكتار (24.90 فدان)[5] . مازال جزء

---

(1) متابعة ميدانية للباحث فى بعض المزارع ، 1999 .

(2) Ministry of Planning : Op.cit , 1997, P 126.T112.Kuwait .

(3) Ministry of Planning : Op.cit , 1997 , P 206 . T 172 . Kuwait .

(4) متابعة ميدانية للباحث فى بعض المزارع ، 1999 .

(5) معهد الكويت للأبحاث العلمية ، الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية : مراجعة عامة للخطة القومية لتخضير الكويت ، ص 8 ، 1993 ، الكويت .



كبير منها غير مستغل ، لذلك يجب الاهتمام بها لدورها في تلطيف المناخ . أما المتنزهات الرئيسية فهي منتشرة ما بين محافظتي حولي والعاصمة كمنتزه الخيران في حي الدوحة ومنتزه حديقة الشعب في حي الشعب ومنتزه جمال عبد الناصر والمنتزهات المنتشرة على الواجهة البحرية ، أما المناطق السكنية الباقية فقد أكتفى المخطط بإنشاء حديقة صغيرة لكل منطقة سكنية وأعتبرها منتزه للسكان ، ولا تتعدى هذه الحدائق عن كونها مكان للعب الأطفال خال من أي وسائل ترفيه كلعب الأطفال وغيرها . لذا فيضطر الكثير من سكان هذه المناطق للذهاب إلى المتنزهات الرئيسية في تلك المحافظات للتنزه ، مما يؤدى إلى الازدحام الشديد بها أثناء المناسبات والأعياد ، لذا ينبغي أن تخصص لكل محافظة منتزه عام للحد من الزحام وخلق أماكن ترفيهية جديدة .

إضافة إلى هذه المنتزهات هناك بعض المرافق الترفيهية الأخرى التي تم إنشاؤها كحديقة الحيوانات العامة في منطقة العمرية والمدينة الترفيهية في منطقة الدوحة وشاطئ المسيلة للألعاب المائية على الواجهة البحرية ، ومدينة ألعاب أرض المعارض في منطقة مشرف ويوضح ذلك الشكل (3-3) .

أما النوادي السياحية والرياضية فتتوزع في أنحاء الامتداد العمراني حيث توجد النوادي البحرية على الواجهة البحرية ، كالنادي البحري ونادي اليخوت ونادى ضباط الشرطة ونادى ضباط الحرس الوطني ونادى الخطوط الجوية الكويتية وغيرها ، أما النوادي الرياضية فهي موزعة في المناطق السكنية في المنطقة الحضرية .

أما فيما يخص الفنادق فالمنطقة العمرانية تفتقر إلى فنادق الدرجة الأولى حيث أغلب هذه الفنادق توجد على الواجهة البحرية ومؤخراً تم إقامة فندق في منطقة الفراونية . لذلك ينبغي تشجيع إقامة هذا النوع من الفنادق في مناطق الأسواق الإقليمية التي تفتقر إلى مثل هذه الفنادق مثل مناطق السالمية وحولى والجهراء والفحيحيل ، لزيادة حركة انتعاش هذه الأسواق ، خصوصا وأن الدولة تبنت مؤخراً مهرجان التسوق (مهرجان هلا فبراير) الذي يقام لمدة شهر في الفترة ما بين 24 يناير حتى 22 فبراير . أما دور السينما فهي موزعة في المحافظات بشكل متساو تقريبا .

ويري الباحث أن إنشاء مركز سوق شرق على الواجهة البحرية واحتواءه على أربعة دور سينمائية أدى إلى الازدحام الشديد في هذه المنطقة ، وبما أن سوق الخضار والفاكهة متلاصق معه فقد أدى ذلك إلى صعوبة التسوق من هذا السوق ، بسبب شده الازدحام



وخصوصاً في المناسبات والعطلات الرسمية وعطلات نهاية الأسبوع ، لذلك كان يجب قبل إنشاء مثل هذه المراكز التجارية الكبيرة أن يراعي بها توفر مواقف انتظار المركبات واختيار أفضل المواقع المناسبة قبل أي اعتبارات هندسية أخرى خاصة بطبيعة الإنشاء .

3 – 3 – 7 الاستخدامات الأخرى

تشمل أنماط الاستخدامات الأخرى المراكز الدينية المتمثلة في المساجد ودور تحفيظ القرآن ، حيث تنتشر المساجد في جميع مناطق الكويت ولا تخلو أي منطقة سكنية من مجموعة من هذه المساجد ، يكون بعضا منها جامعاً تقام به صلاة الجمعة والبعض الأخر يكون مصليا تقام به جميع الصلوات اليومية وبعض الدروس الدينية ، وقد بلغت أعداد المساجد الجامعة والمصليات نحو 811 مسجداً ومصلي عام 1997 ، موزعة على المحافظات ، حيث تضم محافظة العاصمة 159 مسجداً ومحافظة حولي 203 مسجداً ومحافظة الأحمدي 162 مسجداً ومحافظة الجهراء تضم 112 مسجداً ومحافظة الفروانية 175 مسجداً [1] .

ومن أنماط الاستخدامات الأخرى المقابر حيث توجد مقبرتان رئيسيتان في الكويت واحدة في منطقة الصليبيخات وهى الأكبر ، والأخرى في منطقة الرقة إضافة إلى وجود مقبرة في منطقة الصليبيخات خاصة بالشيعة .

ويرى الباحث أن الكويت بحاجة إلى مدينة رياضية متكاملة الخدمات ، تستغل أثناء انعقاد البطولات الإقليمية والدولية عندما تستضيفها دولة الكويت . ويقترح الباحث أن يكون موقعها على الطريق الدائري السابع جنوب غربي مدينة الكويت بعيداً عن الامتداد العمراني لتوفر الساحات التي يمكن أن تستخدم في مواقف السيارات وفى إقامة بعض الفنادق والأسواق .

أما المكتبات العامة فتوجد غالبا في مراكز الخدمة في المناطق السكنية وخاصة في مناطق إسكان غير الكويتيين ، وتوفر هذه المكتبات الكتب العلمية بالإضافة إلى توفير صالات إضافية للقراءة والاطلاع مع توفير خدمة استعارة الكتب .

---

(1) وزارة الاوقاف والشئون الاسلامة ، مركز المعلومات : وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية فى خمسين عاماً ، ص 251 ، 1997 ، الكويت .



أما جامعة الكويت فقد انشئت في منطقة الشويخ على الجـون البحـري فـي بداية الستينيات ، وبعد أن ازدادت عدد الكليات التابعة لها واتسع نشاطها انشئت بعـض مـن هـذه الكليات خارج الحرم الجامعي الرئيسي ، حيث توجد كلية الهندسة والعلوم في منطقة الخالديـة وكلية الآداب والتربية في منطقة كيفان ، وكلية الطب في منطقة الجابريـة ، بالإضافـة إلـى انتشار كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي في أنحاء متفرقة من المنطقة المعمورة ، وبدلاً مـن هذا التشتت كان من الأجدر أن يتم بناء مدينة جامعية متكاملة الخدمات تجمع بـها كـل هـذه الكليات المتناثرة .

وتتوزع المرافق التعليمية والصحية من مدارس ومراكز صحية في منـاطق إسـكان الكويتيين وغير الكويتيين في جميع مناطق المنطقة المأهولة ، أما المستشفيات الحكومية العامـة فعددها خمسة مستشفيات وهى : مستشفى الأميري على الواجهة البحرية لخدمة سكان محافظـة العاصمة ومستشفى مبارك في منطقة الجابرية لخدمة سـكان محافظـة حولـى ، ومستشـفى الفروانية في منطقة صباح الناصر لخدمة سكان محافظة الفروانية ، ومستشـفى العـدان فـي منطقة الرقة لخدمة سكان محافظة الأحمدي ، ومستشفى الجهراء فى منطقة الجـهراء لخدمـة سكان محافظة الجهراء ، بخلاف مجموعة من المستشفيات الخاصة وعيادات الأطباء الخاصـة وغالباً يشتد تركزها ما بين منطقتي حولى والجابرية ، وذلك يعود لشدة التركيز السكاني فـي محافظتي حولي والفروانية .

ومن أنماط الاستخدامات الأخرى مراكز الشرطة ومراكز الإطفاء أما الأخـيرة فـهى تتوزع في كل المحافظات بواقع مركزاً أو مركزين في كل محافظة حسب حاجتـها ، حيـث يوجد في محافظة الفروانية عدد ثلاثة مراكز إطفاء واحد في منطقة جليب الشيوخ والثاني فـى منطقة الفروانية والثالث فى الشويخ الصناعية ، نظراً للكثافة السكانية فـي هـذه المحافظـة ولوجود المنطقة الصناعية ومنطقة الأسواق الإقليمية في الفروانية . أما مراكز الشرطة فتنتشر في مناطق الكويت لكل منطقة سكنية مركزاً للشرطة ويعرف محلياً (بمخفر الشرطة) .

يضاف إلى هذه الاستخدامات هناك الأراضي الفضاء المنتشرة هنا وهناك فـي كثـير من المناطق السكنية والتي يمكن اعتبارها احتياطي عقاري للمستقبل ، وهي في الغالب إمـا أن تكون أملاك خاصة ، ولم يتم بناؤها أو أملاك للدولة حجزت لبعض المشاريع والمرافق العامـة المستقبلية .



خاتمـــــة :

- تعتبر الوظيفة التجارية من أهم وظائف استخدامات الأرض في مركز المدينة ، وذلـك لتخصيصه لأن يكون منطقة أعمال مركزية تخدم الامتداد العمراني للمدينـــة وبذلـك يعتبر هو المركز الرئيسي للتسوق والإدارة في البلاد .

- ولقد تغيرت أنماط الاستخدام التجاري من الأسواق العربية الإسلامية القديمة المسـقوفة إلى الأسواق والمراكز التجارية الحديثة ، وأصبحت المدينة مركزاً رئيسياً لاســتقطاب معظم رحلات التسوق من المناطق المحيطة .

- وتعتبر الأسواق القديمة من أكثر المناطق التجارية التي تستحوذ على النصيب الأكـبر من رحلات التسوق ، ومن أشهر أسواقها سوق السلاح وسوق الــزل وســوق اللحـم وسوق المقاصيص .

- وتمتاز المنطقة التجارية الأولى والثانية والثالثة بأنهما خصصا للاســتخدام التجـاري الخاص ، ويعتبر مركز المدينة بذلك المركز المالي للكويت .

- وكما توجد أغلب المباني الحكومية في مركز المدينة ، وقد ساعد على ذلــك وجـود قصر الحكم ومجلس الوزراء على الواجهة البحرية في منطقة السيف ، مما أدى إلــى شدة الزحام في مركز المدينة لوجود أغلب الاستخدامات التجارية والحكومية فيه .

- خلو مركز المدينة من الاستخدامات الصناعية ما عدا منطقة صغــيرة فــي الشــرق خصصت لبعض الورش الخاصة بإصلاح السيارات ومحــلات بيــع قطــع غيارهــا وبعض ورش الحدادة (السمكرة) .

- ويستحوذ مركز المدينة على النصيب الأكبر من المتنزهات والمرافق الترفيهية حيــث تقع أغلب هذه المرافق على واجهة المدينة البحرية ، وتنتشر معظم الفنـــادق الراقيــة إضافة إلى توفر بعض دور السينما .

- وتمتاز المناطق السكنية في الكويت بتوفر الخدمات والمرافق والطرق والحدائق لكل منطقـــة ، حيث يوجد مركز الخدمة في وسط المنطقة ويحتوى على سوق مركزي لبيع المـــواد الغذائيــة ومجموعة محلات لبيع مختلف السلع الأخرى ، ومركز الشرطة ومكتب البريد وغير ذلك .

- خصصت مناطق سكنية للكويتيين وأخرى لغير الكويتييـــن وتمتــاز منــاطق ســكان الكويتيين بأنها مناطق سكن نموذجية ، على العكس من ذلك تكون مناطق إسكان غــير الكويتيين حيث تختلط بها أنماط استخدامات الأرضي .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

- وظهور بعض الاستخدامات التجارية والاستثمارية في مناطق الاستخدامات الســـكنية وهذا غير من تخصص هذه المناطق ، وأدى إلى إقلاق راحة السكان .
- انشئت مراكز تجارية إقليمية للمساعدة في التقليل من رحلات التسوق نحو مركز المدينة .
- تفتقر المنطقة العمرانية لبعض أفرع الأسواق التجارية واحتكارها لمناطق معينـــة ، ممـــا يضطر الكثير من السكان الذهاب إلى هذه الأسواق يؤدى ذلك إلى الزحام الشديد .
- وتتسبب مجموعة المحلات الصغيرة في مناطق إسكان غير الكويتيين فـــي المزيـــد مـــن الازدحام نظرا لوجود الأسواق الإقليمية ، إلا أنها في الوقت نفسه تؤدى إلى زيادة النشـــاط الاقتصادي للأسواق لأنها توفر المزيد من السلع التي تلبى حاجة سكان هذه المناطق .
- توجد الصناعات الثقيلة في ثلاثة مواقع في دولة الكويت ، إلا أن أهم هـــذه المواقـــع الصناعية هي منطقة الشعيبه لما تضمه من مصـــانع ذات طبيعـــة اقتصاديـــة كبـــيرة للاقتصاد الوطني .
- ويستلزم أن تقام المناطق الصناعية في القسم الجنوبي الغربـــي أو الجـــزء الشـــمالي الشرقي من البلاد ، وذلك لأن أغلب الرياح السائدة في الكويت هـــي ريـــاح جنوبيـــة وجنوبية شرقية أو رياح شمالية أو شمالية غربية .
- ومن أكبر المناطق الزراعية في الكويت منطقتي العبدلـــي والوفـــرة ، وتقـــوم هـــذه المزارع بإنتاج لكثير من المحاصيل الزراعية ، وأغلب هذه المحاصيل تباع محليـــا ، لذلك تعتبر أهمية القطاع الزراعي في الكويت من الناحية الاقتصادية مازالت محدودة .
- ويستلزم القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية لإنتاج المحاصيل محليا في السوق المحلـــى والأسواق المحيطة وفتح أسواق محلية تتخصص بالإنتاج المحلى .
- ولا تعتبر حدائق المناطق متنزهات مناسبة لسكانها لخلوها من معظم أدوات الترفيـــه ، لذلك يضطر الكثير من السكان إلى الذهاب إلى المتنزهات الرئيسية مما يـــؤدي إلـــى ازدحامها وخصوصا أثناء المناسبات .
- وينبغي تشجيع إقامة الفنادق الراقية في مناطق الأسواق الإقليمية التي تفتقر إلى مثـــل هذه الفنادق ، لزيادة حركة انتعاش هذه الأسواق خصوصا أثنـــاء انعقـــاد مـــهرجانات التسوق السنوية في الكويت ، مع ضرورة توفير مواقف السيارات والساحات الكافيـــة عند إنشاء مثل هذه الفنادق .



الفصل الرابع

التخطيط العمراني وعناصره



محتويات الفصل



4 – 1 تمهيـــد

تناولت الدراسة فى الفصل الثالث أنماط التركيب الوظيفي للعمران بالكويت . وتطرقـت الدراسة إلى الاستخدامات العمرانية المختلفة السكنية والتجارية والصناعية ، إضافة إلى التقسيم الإداري وتوزيع الخدمات والمرافق .

وفى هذا الفصل سوف تتناول الدراسة التخطيط العمراني وعناصره من خلال دراسـة المخططات العمرانية التى تم تطبيقها فى دولة الكويت وهى كالتالي :

أ – المخطط الهيكلى الأول 1952
ب – مخطط البلدية للتنمية 1967
جـ – المخطط الهيكلى الثاني 1970
د – إعادة التطوير الأولى للمخطط الثاني 1977
هـ – إعادة التطوير الثانية للمخطط الثاني 1983
و – المخطط الهيكلي الثالث 1997

أعتبر الكثير من الباحثين أن عام 1946 كان بداية انطلاق المرحلة العمرانيـة الثانية في الكويت ، واستندوا فى ذلك على أن أول شحنة نفط تم تصديرها إلى الخارج كانت فـى ذلـك العام[1] . إلا أن العوائد النفطية لم تظهر بصورة واضحة إلا فى مطلع الخمسينيات بدءاً مـن عام 1950 وماتلاه . ويتضح ذلك من خلال العوائد النفطية حيث قدرت فى عام 1946 بنحـو 0.22 مليون دينار ، وارتفعت لتصل فى عام 1950 إلى 12.4 مليون دينار[2] ، وقفزت بشـكل ملحوظ بحلول عام 1955 لتصل إلى 282 مليون دينار . وأستمر حجم العائدات النفطيـة فـى الارتفاع ليصل فى عام 1970 إلى نحو 897 مليون دينار[3] . وبفضل هذا التطور فـى حجـم العائدات النفطية تضاعف دخل الدولة فى فترة زمنية قصيرة جدا ، وبدأت تضخ هذه العوائـد فى مشاريع التنمية فى البلاد وكانت الضرورة ملحة لأن تقوم الدولة بتوجيه النمـو العمرانـى المصاحب للطفرة الاقتصادية ، فقامت بتكليف بعض الاستشارين الأجانب لإعداد خطة شـاملة

---

(1) ارجع في ذلك إلى :
أ – المنيس ، وليد عبدالله : مصدر سابق ، 1985 ، ص 190 .
ب – الصباح ، أمل يوسـف : مصدر سابق ، 1990 ، ص 21 ، الكويت .
جـ – أبوعياش ، عبدالإله : مصدر سابق ، 1981 ، ص 11 ، الكويت .

(2) الدينار الكويتي يساوي 3.30 دولار وفق سعر الصرف لعام 1999 . علما بـأن العملـة المحليـة في فـترة الخمسينيات كانت الروبية الهندية .

(3) Ministry of Planning : Op. cit. 1976, p. 66, T. 24, Kuwait .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تحدد مسارات التطور العمراني مع تعيين مواقع الأنشطة المختلفة . وقد ساعد علـــى أهميـــة إعداد هذه الخطة عدة عوامل من أهمها مايلى :

1- زيادة عدد السكان .
2- التقدم فى المستوى التعليمي .
3- الحاجة إلى التطور لمواكبة التقدم العالمى .
4- الرحلات الخارجية والاطلاع على التطور الحضاري فى العالم .
5- تطور وسائل الاتصال بالعالم الخارجي .
6- دخول وسائل النقل الحديثة كالسيارة والطائرات .
7- ضيق الرقعة الحضرية داخل سور المدينة .
8- اتساع الأنشطة الحكومية وتطورها .
9- تبدل الأنشطة الاقتصادية للسكان .

ويتضح عامل زيادة عدد السكان فى شقين : الشـــق الأول الزيـــادة الطبيعيـــة للســـكان الكويتيين ، أما الشق الثانى فيتلخص فى تدفق الهجرات إلى الكويت التى كانت بمثابـــة منطقـــة جذب للقوى العاملة ، حيث ارتفع عدد الســـكان من 70 ألف نسمة فى عام 1944 إلى 160 ألف نسمة فى عام 1952 . وقدر عدد الســـكان فى أول إحصاء رسمى فى الكويت في عـــام 1957 بنحو 206 ألف نســـمة يمثل الكويتيون منهم 56% ، وغير الكويتيين يمثلون نحو 44% [1] .

أما فيما يخص جانب التقدم فى التعليم والحاجة للتطور لمواكبة التقدم العلمي ، فيتضـــح أثرهما من خلال تنظيم عملية التعليم حيث بدأت منذ عام 1936 بافتتاح مدرســـتى المباركيـــة والأحمدية وضمت نحو 600 تلميذ . وارتفع هذا العـــدد ليصل إلى 4500 تلميذ و 1772 تلميذة بحلول عام 1950 [2] . وقد أرسلت أول بعثه علمية إلى مصر فى عـــام 1939 ، وقـــد ســـبق إرسال هذه البعثه بعض الذين درسوا على نفقتهم الخاصة فى الأزهر فى القاهرة أو فى بغداد أو فى الإحساء فى المملكة العربية السعودية . وساهمت كثرة رحلات الكويتيين سواء كانت للتجارة أو لطلب العلم فى مساعدتهم فى الاطلاع على التطورات الحديثة فى البلدان التى سافروا إليها ، ممـــا شجعهم وحبب إلى نفوسهم عند عودتهم حمل راية التطور والانخراط بالعمل فى شـــتى مجالاتـــه للمساهمة فى رقى وتقدم بلدهم .

---

(1) Ministry of Planning : Ibid, p. 23, T. 12 .

(2) حسين ، عبدالعزيز : محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت ، 1960 ، ص 127 ، الكويت .



أما عامل " دخول وسائل النقل الحديثة " كالسيارة التى صاحبت ارتفـــاع دخـل الفـرد وجعلته يستغنى عن الوسائل القديمة كالدواب وغيرها ، حيث قدرت أعداد السيارات فى عـــام 1955 بنحو 120 ســـيارة ، وقد فرض وجودها العمل على ظهور الطرق المعبدة والمتسعة التـى أسهمت بدورها فى الامتداد الحضرى خارج المدينة ، كما تم إنشاء مطار الكويت فى عـــام 1954 ليصاحب عملية النهضة العمرانية ، كذلك أسست فى نفس العام شركة الطيران الكويتية .

ومع تزايد العائدات النفطية وزيادة عدد السكان ودخول وسائل النقـل الحديثـة بـرزت الحاجة إلى ايجاد امتدادات عمرانية جديدة خارج أسوار المدينة ، التى كانت تضيــق بالسـكن وبالسكان آنذاك ، وفى عام 1957 تقرر هدم السور المحيط بالمدينـــة لتبـدأ مرحلـة التنميـة العمرانية والتخطيط .

أما عامل اتساع الأنشطة الحكومية وتطورها لمواكبة النهضة العمرانية فتمثل فى إنشــاء إدارة البلدية ومجلسها البلدى فى عام 1930 وماعقب ذلك من المؤسسات الأخـــرى ، كدائـرة الصحة والشؤون والموانئ التى ساعد إنشـاؤها على إدارة عملية النهضة العمرانيـــة بشـكل فعال ، وشكلت أول وزارة فى الكويت بعد الإستقلال فى عام 1962[1] .

وتبدلت الأنشطة الاقتصادية للسكان من الإعتماد على الصيد البحرى والغوص للبحـث عن اللؤلؤ إلى الاتجاه إلى الأعمال الحكومية والتجارية ، وكان لابد أن يصاحب هـــذه النقلـة عملية تطور فى المساكن لايجاد مساكن ذات طراز معمارى حديث يتلائم والمرحلة الجديـدة ، ولم تكن المساحة داخل السور كافية لسد حاجة السكان من الأراضي فاضطرت الحكومـة لايجـاد البدائل الأخرى خارج الســور ، وبدأت بذلك عملية التخطيط بدءاً بالمناطق المحيطة بسور المدينـة بعد هدمه فى عام 1957 ، حيث تم إنشاء أحياء الشامية وعبدالله السالم والشويخ وغيرها .

4 – 2 المخطط الهيكلى الأول 1952

كلف حاكم الكويت الراحل الشيخ عبدالله الســالم الصبــاح فــى إبريـل عـام 1951 الإستشارية المعمارية البريطانية مينبوريو وسبنسلى وماكفـارلين Minporio-Spencely and Macfarlane ، لوضع خطة عمرانية لمدينة الكويت لتلائم النمو الحضري المتسارع ، على أن تكون هذه الخطة ملائمة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى عمت البلاد فى تلك الفترة .

(1) حسين ، عبدالعزيز : المصدر السابق ، ص 100 .



وقد وضعت الخطة فى عام 1952 موضع التنفيذ وكانت أهدافها الأساسية كالتالي[1] :

1- توفير شبكة من الطرق الحديثة تتناسب مع متطلبات وأحجام المرور فى مدينة الكويت والمناطق الجديدة المجاورة لها .

2- تخصيص مناطق لقيام المبانى الحكومية والصناعات والمراكز التجارية والمدارس وباقي الاستخدامات المختلفة .

3- تحديد مناطق للمساكن الجديدة وللخدمات الضرورية لها داخل وخارج السور .

4- تحديد بعض المواقع لاستغلالها للحدائق والميادين الرياضية العامة والملاعب الخاصة بالمدارس والساحات المكشوفة الأخرى .

5- تطوير المنطقة التجارية المركزية وتحسين ساحة الصفاة مع مراعاة التناسق فى توزيع مواقع المباني الحكومية حتى تضفى طابعا مميزا للمدينة .

6- تحديد مناطق للتشجير بالطرق الرئيسية والمواقع الهامة الأخرى .

7- توفير طرق رئيسية لربط مدينة الكويت بالمدن والقرى المجاورة .

وقد جاء المخطط الهيكلى معبرا عن هذه الأهداف حيث غطى حوالى 2205 هكتارات (5448.55 فدان) منها 755 هكتاراً (1865.60 فدان) داخل المدينة و 1450 هكتاراً (3582.92 فدان) خارج أسوار المدينة ، حيث يشمل جميع الاستعمالات التى جاءت فى أهداف الخطة[2] . كالاستخدام السكنى والتجاري والإدارى والصناعي والخدمات والمناطق الترفيهية والخضراء ، يوضح ذلك الشكل (4-1) . وبذلك تصبح هذه الخطة أول دراسة تقوم بتحديد استخدامات الأرض الحضرية فى الكويت على أسس علمية . مع تبني أسس وضع الطرق الدائرية والطرق الإشعاعية فى الكويت ، وإحاطة المدينة بأربعة طرق دائرية ، هى الأول والثانى والثالث والرابع وتقطع هذه الطرق طرق إشعاعية كطريق الاستقلال وطريق القاهرة وطريق المغرب وطريق دمشق ثم طريق الرياض والجهراء وجمال عبدالناصر ، يوضح ذلك الشكل (4-2) . وعند تقاطع الطرق الدائرية مع الطرق الاشعاعية أقيمت ميادين مرورية . وفى عام 1957 أزيل سور الكويت ، واستطاعت هذه الطرق ربط مدينة الكويت بالمناطق الأخرى التى يصلها التخطيط الحديث فى هذه الفترة .

---

(1) بلدية الكويت : مصدر سابق ، 1980 ، ص 24 .

(2) بلدية الكويت : مصدر سابق ، 1980 ، ص 26 .



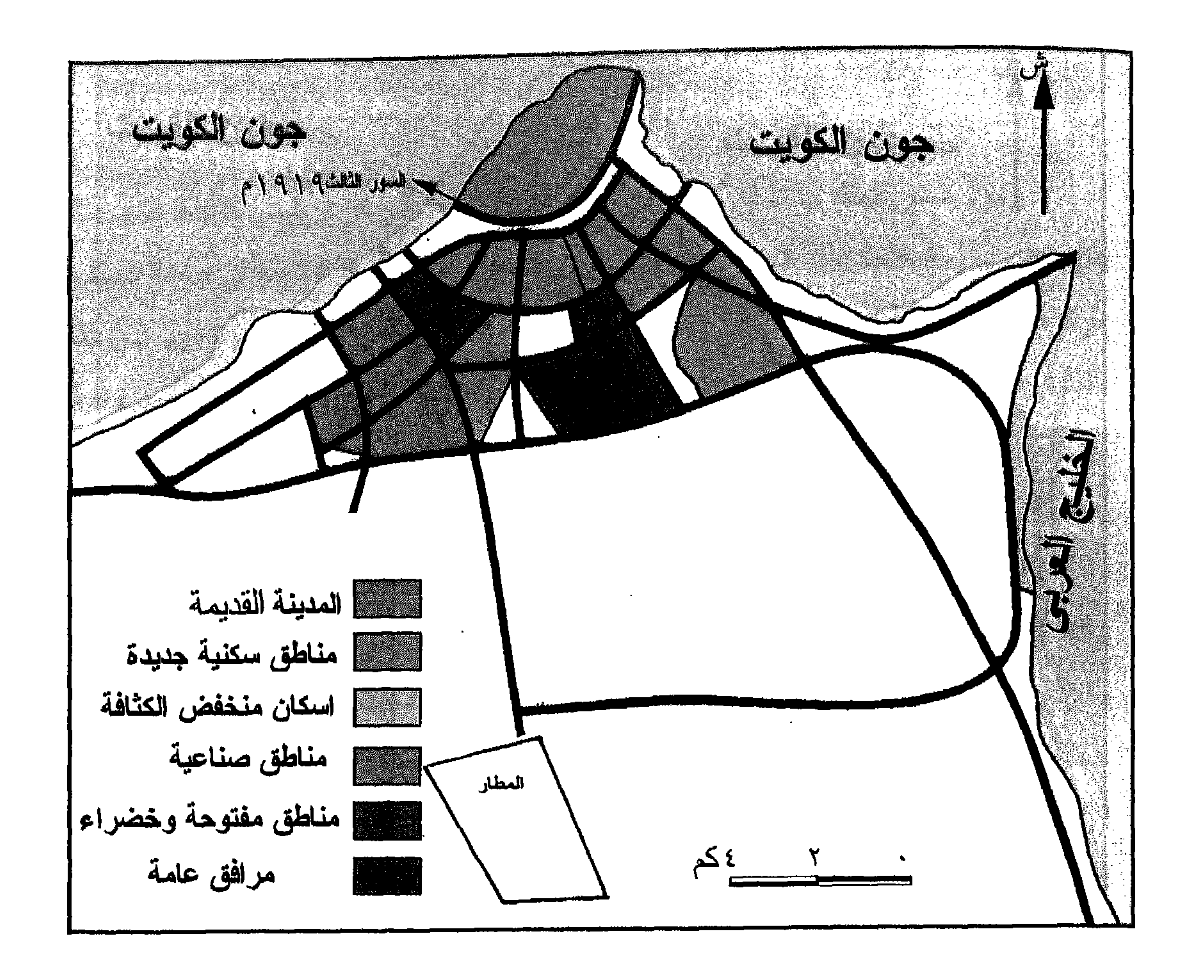
وأدخلت الخطة نظام الضواحى السكنية ومراكزها وتم فصل هذه الضواحي عن المدينة بحزام أخضر Green Belt ، وأخذ الامتداد السكنى بمحاذاة المدينة مابين شـــارع الاســتقلال شرقا وشارع جمال عبدالناصر غربا ، أما الاستخدام الصحى والترويحى والصنـــاعى فيمتـد بمحاذاة الساحل على طول امتداد شارع جمال عبدالناصر وصـــولا إلــى منطقـــة الشــويخ الصناعية ، التى أعدت لبعض الصناعات الخفيفة كورش السيارات وبعض مصــــانع البــلاط والأسمنت والطابوق ، إضافة إلى وجود ميناء الشويخ الرئيســي بها ، يوضح ذلــك الشــكلان (4-1) و (4-2) . أما المناطق التى خصصت لغير الكويتيين فكانت فـــى منطقتــى حولــى والســالمية مابين الطريق الدائرى الثالث والطريق الدائرى الرابع . وكان نظام البناء عبـــارة عن بنايات متعـــددة الأدوار مقسمة إلى وحدات سكنية صغيرة (شقق) .

وحُدِدَ مكان المطار الجديد إلى الجنوب من مدينة الكويت . وتم تحديد المنطقة التى تقـع مابين موقع المطار والدائرى الرابع للاستخدامات السكنية المستقبلية ، وكان ذلك قبل أن يتـــم استحداث طريقى الدائرى الخامس والسادس فى هذه الخطة .

واقترحت الخطة إنشاء محطة للنقل العام (الحافلات) فى الجزء الشمالى الشـــرقى مـــن ساحة الصفاة ، للحد من كثرة انتشار المركبات التى ارتفعت أعدادها بعد اكتشاف النفط . مـــع تطوير الطرق المؤدية إلى المملكة العربية السعودية والعراق ، واعتبرتها طرق سفر مهمة بين الكويت والدول المجاورة .

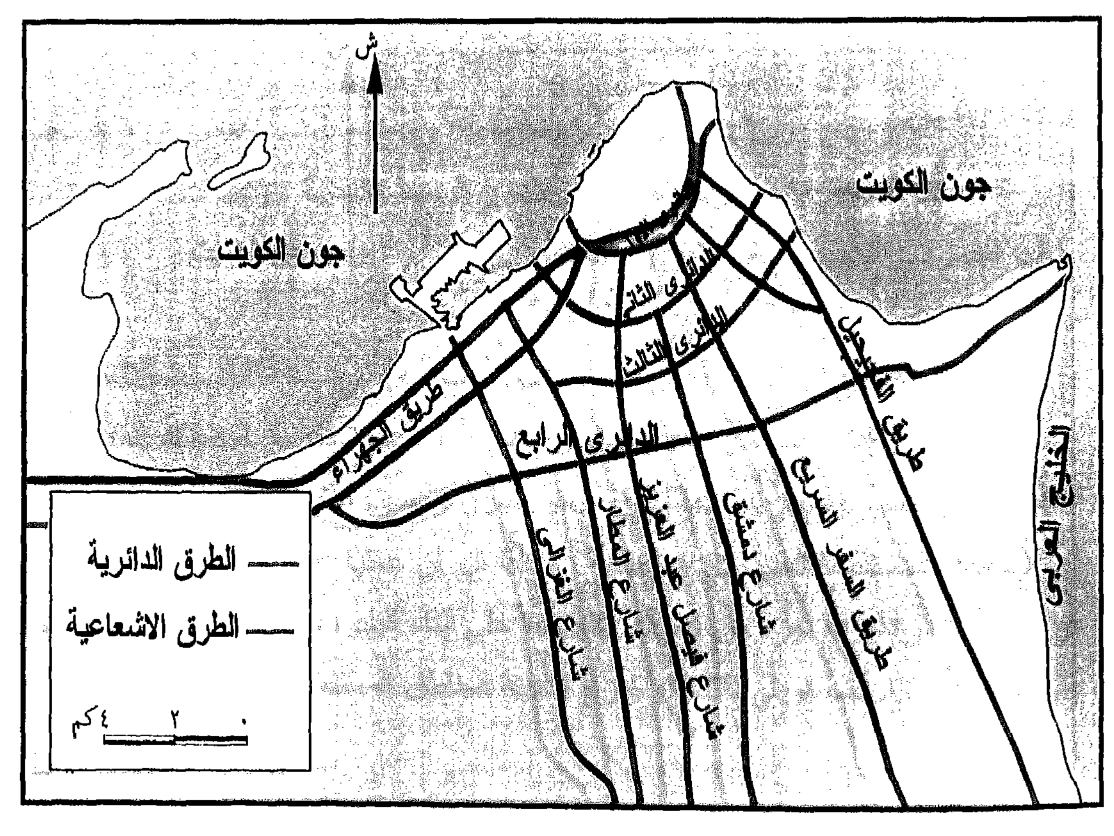
وتم اقتراح منطقة الدوائر الحكومية والخدمات فى وسط المدينة مابين بوابة نايف فـــى السور المطلوب إزالته وحتى ســاحة الصفاة (مركز الأسواق التجارية القديمة) . واقترحت كذلــك إعادة تنظيم الأحياء السكنية داخل المدينة ، إضافة إلى توفير المدارس والحدائـــق والملاعـــب لسكانها مع إنشاء مناطق سكنية خارج الســـور كما ذكر آنفا . وتمثلت هذه المناطق فى منطقـة الشويخ السكنية والشامية والفيحاء والقادســية والدسمة والشعب والمنصورية . وكـــانت هـــذه الضواحى ضمن إطار الطريـــق الدائرى الرابع . وأقيمت فى الجزء الشمالى من منطقة بنيـــد القار ، والأجزاء الغربيـــة من منطقة كيفان والشامية مناطق خضراء وحدائق ، يوضح ذلـــك الشكل (4-1) .





الشكل (4-1) المخطط الهيكلى الأول .

المصدر : Plan for the Town of Kuwait 1952 Minoprio and Spencely and P. Macfarlane . Kuwait Municipality, p. 12, Kuwait .



الشكل (4-2) الطرق الدائرية والإشعاعية المفتوحة فى الخطة الهيكلية الأولى 1952 .

المصدر : Minoprio and Spencely and P. Macfarlane, Master Plan 1952, p.26 .



ومن ضمن المقترحات أن تكون مدينة الكويت (القديمة) المركز الرئيسى للنشاط التجـــاري والإدارى لخدمة الامتدادات الحضرية . حيث خصصت منطقة الأسواق القديمة فى ساحة الصفـــاة مركزا للنشاط التجاري ، إضافة إلى المنطقة المحاذية لقصر السـيف والميناء القديم ، ويبيـــن ذلـك الشكل رقم (4-3) . أما المنطقة الصناعية داخل المدينة فخصص لها موقع عند بوابة البريعصي وموقـع آخر عند بوابة الشامية ، يوضح ذلك الشكل (4-3) .

وقد خصصت الخطة معظم أجزاء المدينة للســكن باســتثناء المنــاطق التجاريــة والصناعية ، حيث احتلت المنطقة السكنية داخل المدينة نسبة 54% ، أما القطاع التجــاري والإدارات والوزارات الحكومية فقد نالت نحو 12% من مساحة المدينة ، واحتــل قطــاع الحدائق والساحات المكشوفة نحو 34% من إجمالى مساحة المدينة ، أما نسب اســتخدام الأراضي فى المناطق النموذجية خارج المدينة فكانت 33% للسكن ، 10% للتعليـم ، 3% للنشاط التجارى ، 23% للطرق ومواقف المركبات ، 6% مناطق عامــة وحدائــق ، 3% مناطق مفتوحة ، 22% أراضى خالية [1] . وأوصت الخطة بتطوير الطرق الداخلية فـــى المدينة كطريق دســمان والجهراء والبريعصي ، ليتلائم مع المرحلة الحديثة ، إضافة إلــى دورها فى تنشيط الحركة التجارية وخدمة وسائل النقل الحديثة ، مع اقتراح إنشاء بعــض الساحات لمواقف المركبات بالقرب من الأسواق والهيئات الحكومية والمناطق السكنية .

وبدأ التغير يعج بمدينة الكويت داخلها وخارجها ، وبدأت ملامــح العمــران المعــاصر تظهر ، وبدأت الطرق تبلط وترصف . وأزيل السور المحيط بالمدينة ، وانفتحت المدينة علــى نطاقها العمراني الجديد بعد ولادته إثر هدم السور .

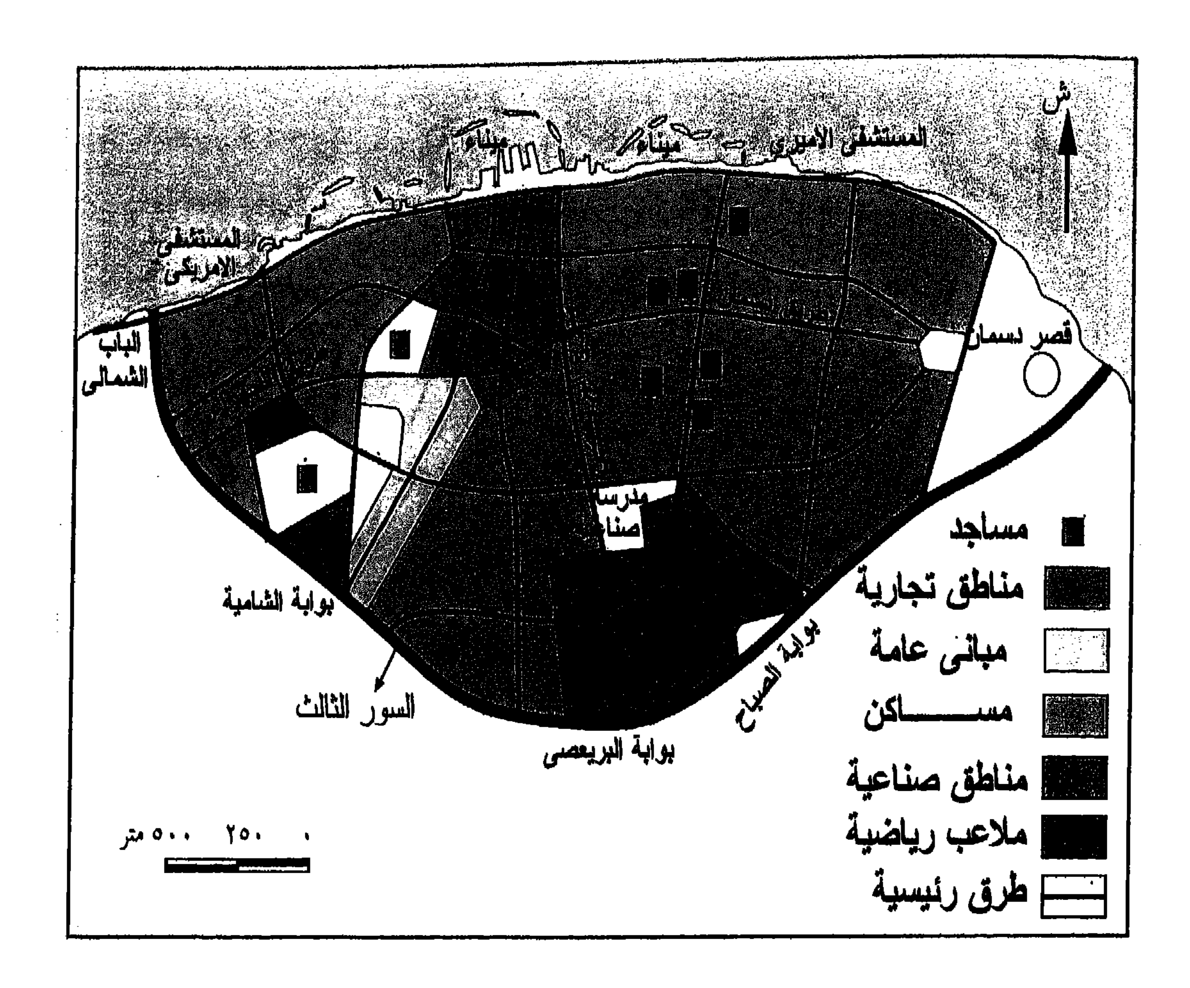
ولتنفيذ أهداف الخطة فى جعل المدينة (الكويت القديمة) مركــزا للنشــاط الاقتصــادى وإنشاء مناطق جديدة للاستيطان العمراني خارج السور ، قامت الحكومة باستملاك العقــارات القديمة داخل السور بأسعار مرتفعة تفوق أسعار السوق ، بهدف إغراء السكان على الانتقــال إلى المناطق المستحدثة تمهيدا لنزع الملكية . إضافة إلى أن عملية الاستملاك تهدف بطريقـــة غير مباشرة فى توزيع جزء من العوائد النفطيــة على أبناء البلد ، وساعدت – كما أســلف – على دفع نحو 33 ألف كويتي للانتقال خارج المدينة للمناطق المستحدثة .

---

(1) ارجع فى ذلك إلى : أ – C. Buchanan : First Report, 1970, p. 40

ب – بلدية الكويت : مصدر سابق ، 1980 ، ص 28 .





الشكل (4-3) مخطط مدينة الكويت 1952 .

المصدر : . Minoprio and Spencely and P. Macfarlane Master Plan 1952, p. 33

النتائج السلبية التى ترتبت على خطة 1952

بعد مرور مايقرب من ثماني سنوات على تنفيذ خطة 1952 ظهرت هناك عدة عيــوب ، قد يكون بعض منها كان دافعا وراء ظهور بعض الدراســات والخطط بهدف حاجة الدولة إلى تقييم تنفيذ هذه الخطة ، ومعرفة مدى ملائمتها لمراحل النهضة العمرانية الشاملة فى الكويـــت ومعرفة مدى حاجة البلاد إلى خطة عمرانية جديدة ، وتمثلت تلك العيوب فيما يلي :

أ - جاءت التوقعات السكانية فى خطة 1952 على أن السكان سوف يتراوح عددهم بيـــن 150 - 250 ألف نسمة خلال الفترة من 1950 - 1970 ، حيث حددت مناطق التوسع العمراني حتى الطريق الدائرى الرابع . إلا أن هذه التوقعات لم تكن دقيقة ، حيث بلـغ عدد السكان فى عام 1961 نحو 231 ألف نسمة ، وقدر عددهم فى عام 1970 بنحـــو 733 ألف نسمة[1] . وكانت الزيادة نحو نصف مليون نسمة عن ماتوقعتـــه الخطـــة ، ويرجع السبب إلى إغفال عامل الزيادة غير الطبيعية الناتجة عن الـــهجرة الخارجيـــة

(1) وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء : المجموعة الإحصائية السنوية ، 1974 ، ص 22 ، ج 3 ، الكويت .



الوافدة المتدفقة التى صاحبت النهضة التى عمت البلاد فى تلك الفترة . وكانت النتيجة حاجة البلاد إلى إيجاد مناطق للتوسع الحضرى لاستيعاب تلك الزيادة السكانية .

ب – أغفلت خطة 1952 الجانب الاجتماعي المتعلق بالبيئة الاجتماعية الكويتية ، فقد كـان التخطيط فى هذه الفترة أجنبياً بالدرجة الأولى ، حيث لم تتوفر معلومات كافيـة عـن البيئة الكويتية ، مما أدى إلى تغير شكل المدينة فى أنماطها البنائية من الطابع العربـي الإسلامي إلى الطابع الأوروبى بصفة عامة والإنجليزي بصفة خاصة ، ويوضـح ذلـك الصورتان (4–1) (4–2) ، وأثّر هذا النظام الأجنبي فى توزيع بعض الأسر الكويتية التى كانت ترتبط بأحياء سكنية وفرجان وألفة اجتماعية إلى الانتقال للمناطق الجديـدة خـارج السور .

جـ – أدى انتقال المواطنين الكويتيين إلى خارج مدينة الكويت القديمة بسـبب سياسـة الاستملاك العامة بأن حل محلهم سكان من غير الكويتيين ، وأصبحت بذلك التركيبـة الاجتماعية فى العاصمة نسيجاً من جاليات مختلفة ، وأقلية من أبناء البلد .

د – كانت نظرة المخطط قصيرة المدى ، ولم تراعِ التوسعات العمرانية المستقبلية عند إنشاء المناطق الصناعية ومنطقة المطار ، حيث أصبحت بعد مرور عقد ونصـف من الزمان فى قلب الاستيطان العمراني .

4 – 3 مخطط البلدية للتنمية 1967

جاء مخطط البلدية للتنمية لمعالجة القصور فى خطة 1952 ، ومحاولا إيجـاد بدائـل للنمو السكانى المرتفع بتوفير المزيد من الأراضي المنظمة للتنمية الآنية والمسـتقبلية ، حيـث ارتفع عدد السكان من 321 ألف نسمة فى عام 1961 إلى نحو 467 ألف نسمة فى عام 1965 . وغطى العمران جميع الأراضي التى حددتها خطة 1952 وتجاوزها .

وتمكنت إدارة التنظيم فى وزارة الأشغال[1] . فى الفترة ما بين 1953 إلـى 1966 مـن إعداد دراسات لتنظيم كثير من المناطق لإعدادها للاستخدامات السكنية والتجارية والصناعية ، وفى عام 1967 تم جمع هذه الدراسات ، إضافة إلى دراسات المخطط الهيكلى الأول 1952 فى مخطط عام أطلق عليه مخطط البلدية للتنمية 1967 . وقد أشارت كثير من الدراسات إلى أن

(1) انضمت إدارة التنظيم إلى بلدية الكويت فى عام 1961 .





الصورة (4-1) نموذج لأحد المساكن الحديثة والتى جاءت على نمط غربى ويتضح كثرة النوافذ العاكسة المطلة على الخارج ، وانخفاض الأسوار بما لايناسب البيئة .
المصدر : تصوير الباحث ، أغسطس ، 1998 .



الصورة (4-2) نموذج لأحد المساكن الحديثة ويتضح انعدام الأسوار الخارجية للمنزل وإنكشاف المنزل على الخارج ، مع بروز زوايا متعرضة للشمس مباشرة مما دعى إلى استخدام الواقيات على النوافذ .
المصدر : تصوير الباحث ، أغسطس ، 1998 .



هذا المخطط ينقصه دراسة ديموغرافية للسكان ، مما قلل من أهميته وعدم استمراره أكثر من ثلاث سنوات[1] ، كما سيتضح لاحقا عند دراسة الخطط التى تلت مخطط البلدية .

أما عن منجزات خطة البلدية فقد أكملت الخطة الطرق الدائرية بإضافة طريقين دائريين هما الطريق الدائرى الخامس والسادس ، إضافة إلى استكمال إمتدادات الطرق الإشعاعية الرئيسية ، يوضح ذلك الشكل (4-4) . ونال الشريط الساحلى الحظ الأكبر فى عملية التنمية حيث نظمت العديد من المناطق منها منطقة الرميثية وسلوى والمسيلة وكان أغلب الامتدادات العمرانية فى خطة البلدية نحو الجنوب من مدينة الكويت حتى مدينة الأحمدي على إمتداد الساحل ، وظهرت نحو 40 منطقة سكنية ، وتم تخصيص منطقة الشعيبة لإقامة الصناعات الثقيلة بها ، وبذلك أصبحت هناك منطقتان صناعيتان واحدة للصناعات الخفيفة فى الشويخ وأخرى فى الشعيبة للصناعات الثقيلة .

وبرزت مناطق الأسواق الإقليمية فى أحياء حولى والسالمية والفحيحيل والجهراء ، إضافة إلى مدينة الكويت ، وقد ساعد هذا المخطط على خلق المنطقة المتروبوليتانية Metropolitan Area لمدينة الكويت العاصمة . وتعتبر خطة 1967 مرحلة إنتقالية بين خطة ماكفارلين 1952 وخطة بيوكانن 1970 ، وأصبحت بذلك مرحلة تمهيدية للخطط التى جاءت بعدها . إلا أنه كان ينقصها الرؤية المستقبلية لحجم السكان كما ذكرنا آنفا ، لذلك برزت الحاجة لمخطط جديد يكون مواكبا للتطورات السريعة فى شتى المجالات فكانت خطة بيوكانن 1970 .

4 - 4 المخطط الهيكلى الثاني 1970

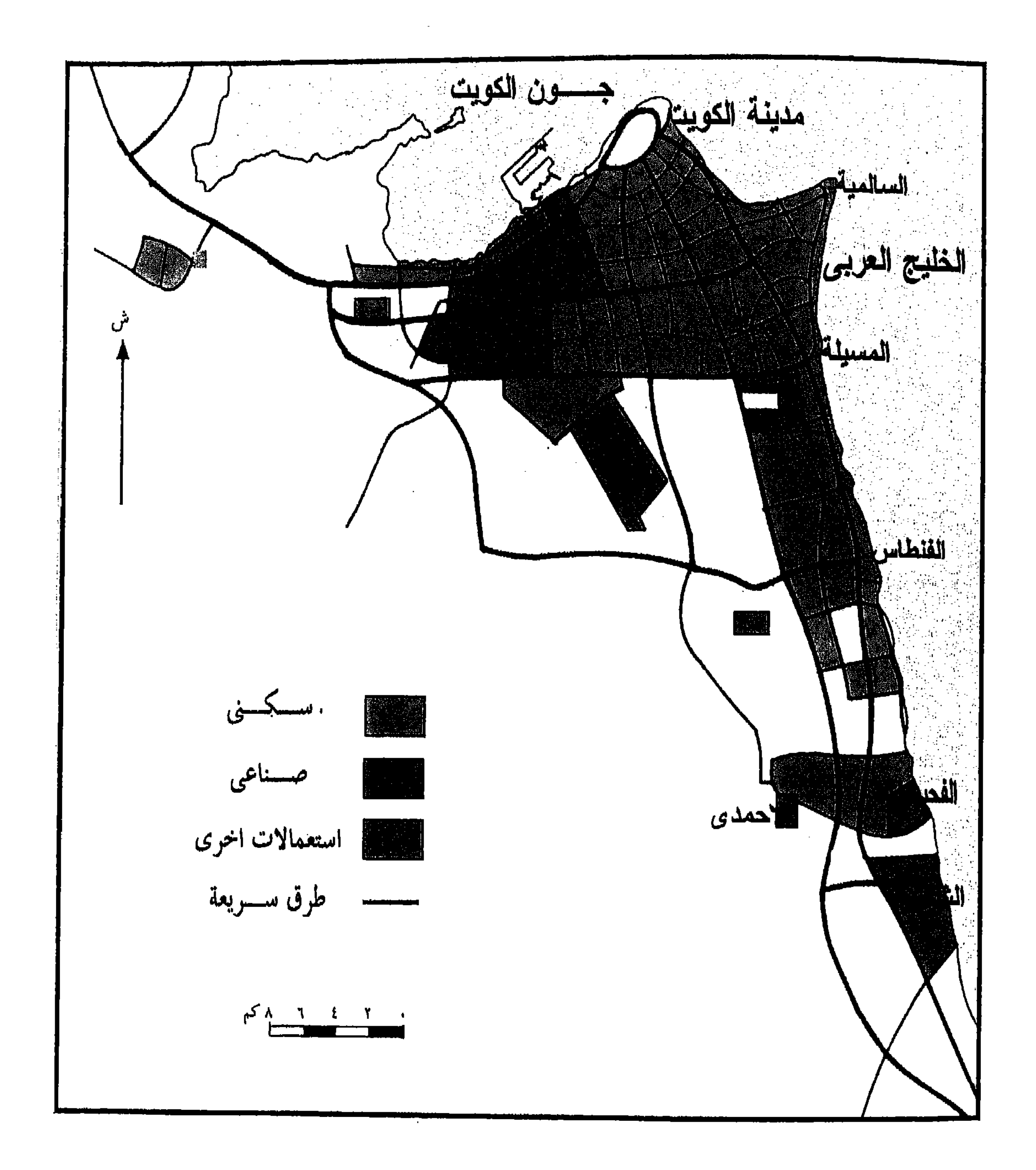
بعد مضى نحو 18 عاما على تنفيذ المخطط الهيكلى الأول 1952 وتعديلاته فى مخطط البلدية 1967 ، وتعرض البلاد لنهضة عمرانية شاملة نتيجة الزيادة السكانية المتسارعة ، حيث قدر عدد السكان فى عام 1965 بنحو 467 ألف نسمة ، وارتفع هذا العدد ليصل إلى 738 ألف نسمة بحلول عام 1970 أي بزيادة قدرها نحو 270 ألف نسمة ، مما دعت الحاجة إلى توجيه النهضة العمرانية وتحديد خطوطها العامة لتسير على أسس علمية مدروسة . وفى عام 1965

---

(1) ارجع فى ذلك أ - شعيب ، حامد عبدالسلام : العمران والتخطيط في الكويت ، بلدية الكويت ، (بدون تاريخ) ، ص 9 ، الكويت

ب - إبراهيم ، أحمد حسن : مصدر سابق ، 1982 ، ص 358 .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



الشكل (4-4) مخطط البلدية للتنمية العمرانية 1967 .

المصدر : بلدية الكويت ، التطور والعمران في الكويت ، 1980 .

استدعت الحكومة الكويتية مجموعة من الخبراء[1] فى تخطيط المدن لدراسة الوضع فى الكويت وإعداد تقرير يضم الحلول والإقتراحات التى يجب أن توضع لمواجهة تلك الزيادة السكانية مع تحديد مسارات النمو العمراني وأوجه التنمية العمرانية فى البلاد .

---

(1) تكونت المجموعة من الدكتور جاكوب تايسى G. Thiyssee من معهد الدراسات الاجتماعية فى هولندا ، والمهندس محمود رياض من جمهورية مصر العربية والدكتور عمر عزام مستشار تخطيط المدن فى المكتب الإقليمي للأمم المتحدة (بيروت) .



وبعد مضى ثلاث سنوات تقريبا من الدراسة (1965 - 1968) صدر تقرير الخبراء الذى أوصى بضرورة إعداد خطة شاملة للتنمية ، تكون طويلة الأجل حيث تمتد نحو 25 - 30 سنة تقريبا . وأوصت كذلك بأن تقوم حكومة الكويت متمثلة فى المجلس البلدى بالتعاقد مع شـركة عالميـة متخصصة فى إعداد الخطط الشاملة .

وفى عام 1968 رأت البلدية أن الكويت فى هذه الفترة في حاجة ماسة لخطـة هيكليـة تنموية بسبب الزيادة السكانية المتسارعة وتدفق المزيد من الهجرات السكانية إلـى الكويـت ، لحاجة البلاد إلى كثير من الأيدى العاملة لتوظيفها فى مشاريع التنمية المختلفة نظرا لعدم كفايـة الأيدى العاملة المحلية ، حيث بلغ عدد السكان غير الكويتيين فى عام 1968 نحو 325 ألـف نسمة بنسبة 52.8% من إجمالى السكان . لذلك قامت البلدية فى أواخر عام 1968 بالتعاقد مـع البريطاني كولن بيوكانن وشركاه Colin, Buchanan & Partners ، للقيـام بـإعداد خطـة عمرانية لدولة الكويت ، وشكلت البلدية فريقا من الفنيين للمتابعة وكونت كذلك لجنة فنية مـن الخبراء[1] لأبداء آرائهم وتوجهاتهم الفنية . وفى عام 1970 صدرت الخطة الهيكليـة الثانيـة لدولة الكويت وكانت أهدافها كالتالي[2] :

1- خلق البيئة المناسبة والمهيئة للإستجابة لزيادة السكان مع توفـير كـل الظـروف الملائمة لمسكن صحى ، وخلق بيئة تتناسب مع التطور الاقتصادى الـذى تشـهده البلاد مع تهيئة الخدمات الحضرية المناسبة للسكان .
2- مواجهة التزايد فى حاجات العمالة لأنواع مختلفة من المتطلبـات الوظيفيـة وفـى قطاع التجارة وذلك بتحديد مناطق للعمالة والمراكز التجارية والإدارية .
3- إيجاد نظام نقل متكامل لربط مراكز الخدمات والتسويق ومناطق العمالة بالمنـاطق السكنية لتقليل مدة الرحلات لكل الأغراض .
4- التخطيط على المدى الطويل ، يوزع بموجبه السكان والعمالة فى كل أجزاء الدولـة بشكل متوازن وذلك للتقليل من المركزية .
5- تحديد مجالات إسكان الكويتيين وغير الكويتيين على مستوى المراكز بالقطاعات .

---

(1) وضمت اللجنة البروفسور سيرليز لى مارتن S. L. Marten والدكتور عمر عزام والبروفسور فرانكو أليبـي Franko A.

(2) انظر مثلا ، A - Buchanan, Colin : Master Plan for Kuwait, Second review . vols 1. 2. 3, 1971, p.9-40, Kuwait .
B - Buchanan, Colin : Master Plan for Kuwait, Long -term Plan, 1970, p. 1-34, Kuwait .



6- القيام بأقصى حد للاستخدام الاقتصادى للاستثمار لرأس المال الثابت الحالى فى المرافق الأساسية ، والتى اقترحت للمستقبل القريب . والتزود بطاقة إضافية قادرة على مواجهة المتطلبات المتنبأ لها .

7- التأكد من مرونة الخطة حتى يمكنها من مواجهة المعدلات المختلفة لنمو السكان أو التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى ربما تطرأ مستقبلا .

8- مكافحة التلوث ومحاولة الحد منه سواء كان التلوث الهوائى أو المائى فى البر أو البحر وحماية المناطق البيئية الحساسة كالمناطق الساحلية .

9- التأكد على الإنتقال التدريجي من التخطيط إلى التنفيذ بواسطة إيجاد نظام عال من التنسيق ومراقبة التنمية ومراجعة المخطط وتحديد المشاريع الجديدة.

ومن خلال استعراض أهداف خطة 1970 يتضح أنها كانت الأساس الذى أدى إلى النقلة الحضرية التى تمت فى الكويت ، وعلى أسس تخطيطية مدروسة ومع ذلك لايمكن تجاهل مخططي 1952 و 1967 لما أورداه من خطط ، ولكن كان ينقصهما الدراسات المستفيضة وكان يعيبهما قصر المدى في التنبؤ بالمستقبل ، لذا روعيت هذه العيوب فى مخطط 1970 الذى احتوى على خطط بعيدة المدى وتنبؤات مستقبلية امتدت نحو ربع قرن تقريبا .

ولتطبيق تلك الأهداف حددت الخطة أربعة أقسام رئيسية وهى[1] :

- الخطة بعيدة المدى - الخطة الطبيعية القومية - المخطط الهيكلى للمناطق الحضرية للمدى القصير - المخطط الهيكلى لمدينة الكويت .

أ - المخطط الهيكلى للمناطق الحضرية للمدى القصير 1970

وضعت الخطة للمدى القصير افتراضين للنمو السكانى ، الافتراض الأول يكون من خلال النمو السريع للسكان ، الذى يصل فيه عدد السكان نحو مليون وربع مليون نسمة بحلول عام 1978 ، أما الافتراض الثانى عن طريق النمو البطئ للسكان ، حيث يصل عدد السكان بحلول عام 1985 إلى نحو مليون وربع نسمة . واشتمل المخطط على المناطق التى سوف يكون الامتداد فيها فى المدى القصير فى المنطقة الممتدة من مدينة الكويت إلى الفحيحيل جنوبا على امتداد الساحل ، والمنطقة الممتدة من المدينة إلى الجهراء غربا ، يوضح ذلك الشكل (4-5) .

---

(1) ارجع فى ذلك إلى :

أ - بلدية الكويت : مخطط الكويت ، كولن بيوكانن ، الخطة الطبيعية القومية ، 1971 ، ص 1-17 ، الكويت .

ب - بلدية الكويت : مخطط الكويت ، كولن بيوكانن ، الخطة القصيرة المدى ، ملخص المجلدات 1-2-3 وبيان بالمقترحات ، 1971 ، ص 1 -37 ، الكويت .



وركز المخطط على إزالة العشيش (مساكن الصفيح) فى مناطق صبهد العوازم والشدادية والناصرية وعشيرج غربى مدينة الكويت وفى المقوع جنوب المدينة ، إضافة إلى بعض المناطق الآخرى المتفرقة فى أنحاء البلاد[1] .

وحددت خطة 1970 مجموعة من القيود والعقبات التي تحول دون التوسع الحضري في الكويت وهي المناطق النفطية ، ومناطق المياه الجوفية ، والمناطق الزراعية والبيئية ، إضافة إلى المناطق المخصصة للمنشآت المدنية والعسكرية ، يوضح ذلك الشكل (4-6) .

وقسم المخطط الهيكلى للمناطق الحضرية للمدى القصير المراكز التجارية والإدارية إلى خمس درجات كالتالي :

الأولى : مدينة الكويت كمركز رئيسى أول وعاصمة للبلاد .

الثانية : انشاء مركز رئيسى ثان لتخفيف الضغط على المدينة يكون فى غربى الفنطاس ليخدم المناطق جنوب الطريق الدائرى السادس والتي تقدر بنحو 500 ألف نسمة .

الثالثة : إنشاء مراكز من الدرجة الثالثة تجارية وإدارية ، تقع فى حولىّ والسالمية والفروانية والصليبيخات والفحيحيل والجهراء والمسيلة ، على أن يخدم كل مركز نحو 100 ألف نسمة .

الرابعة : انشاء مراكز تجارية ثانوية على نفس النمط الذى تعمل عليه المراكز فى الضواحي السكنية .

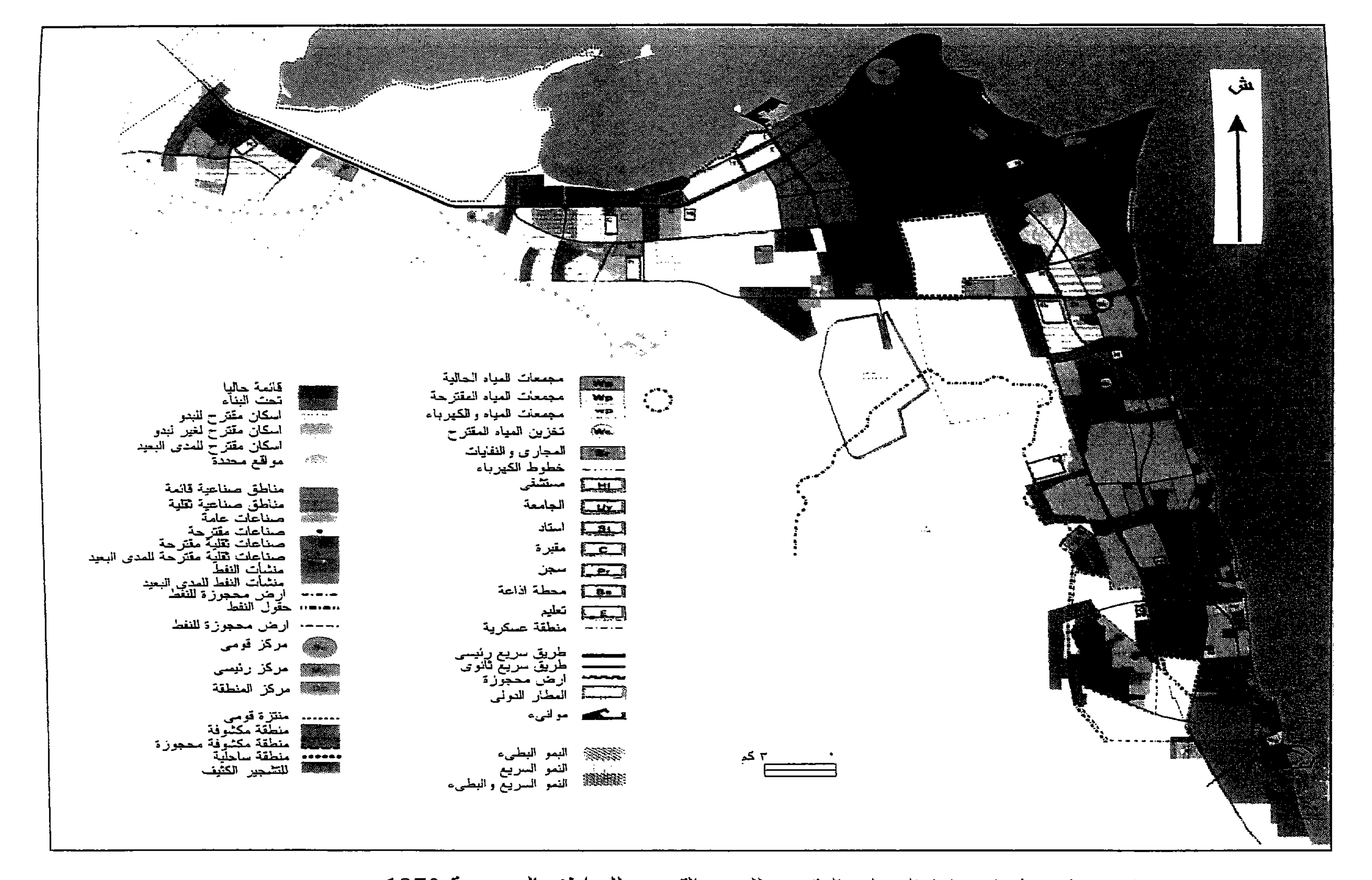
الخامسة : إقامة مجموعة من الدكاكين لخدمة الأحياء السكنية .

وفى مجال الصناعة ينبغي التنسيق بين المناطق الصناعية والمناطق السكنية ، لمحاولة الحد من طول وعدد الرحلات إلى العمل وبالعكس . لذلك تم اقتراح إقامة عشرة مناطق صناعية موزعة جغرافيا ، يوضح ذلك الشكل (4-5) . على ان تبلغ مساحة كل منطقة صناعية نحو 100 – 150 هكتار ، حيث تحتوى على نحو 5000 فرصة عمل مختلفة ويؤدى ذلك إلى القضاء على مركزية الصناعة التي ظهرت فى خطة 1952 ، والتى حددتها فى منطقة صناعية واحدة فى الشويخ الصناعية .

---

(1) تتألف الحاجة إلى المساكن فى المدى القصير بسبب مجموعة من العوامل تتمثل في ، الطلب الناجم على المساكن من جراء الزيادة فى السكان ، إستبدال العشيش ، إستبدال البيوت التقليدية فى مناطق التنمية الجديدة ، إزالة البيوت الآخرى الأيلة للسقوط ، إستبدال البيوت التقليدية خارج المناطق الملتزم بها ، تخفيف الإزدحام السكنى ، توفير احتياطى من الأماكن الشاغرة ، والإحتياطى الواجب إعداده ضمن مدة الخطة لمواجهة الطلب الذى سينشأ فيما بعد .

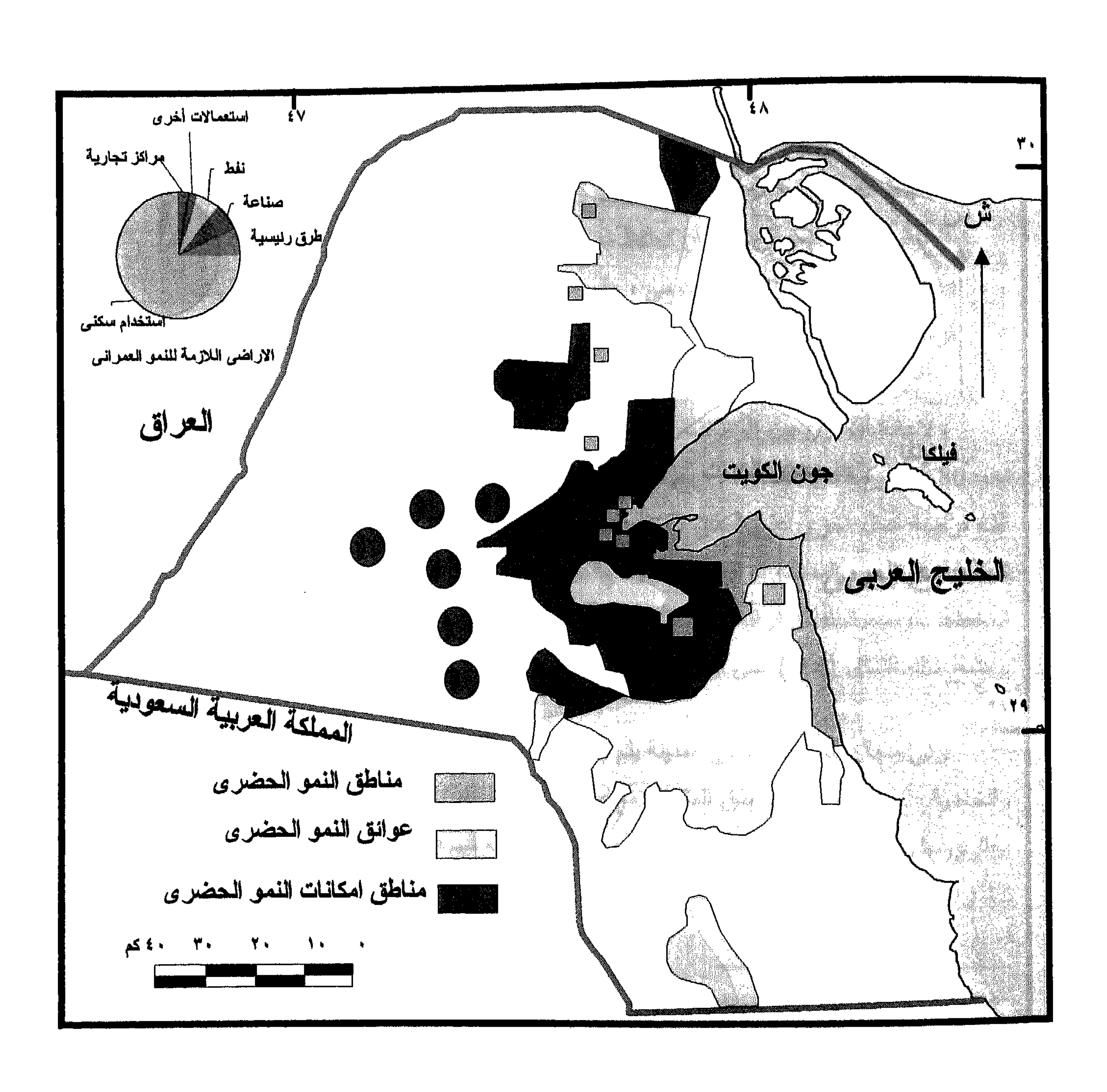




الشكل (5-4) المخطط الهيكلى المقترح للمدى القصير للمناطق الحضرية 1970 .

المصدر : Buchanan, Master Plan for Kuwait, Op. cit. 1970, p. 19





الشكل (4–6) عوائق النمو الحضري فى خطة 1970 .

المصدر : Buchanan : Master Plan for Kuwait, 1970 ، OP.CIT.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وفى مجال المواصلات يتم إعداد شبكة من الطرق الرئيسية السريعة والثانوية ، مع اقتراح نظام لمركبات النقل العام للمسافات البعيدة والقصيرة ، مع إقامة خط للمواصلات السريعة يربط الشريط الساحلى بمدينة الكويت . مع التوصية بدراسة موضوع النقل من الناحية الاقتصادية قبل البدء فى تنفيذه ، فى الوقت الذى يتوجب فيه البدء فى العمل مع بداية المرحلة الثانية من الخطة القصيرة المدى ، أي فى حوالى عام 1975 أو 1978 حسب ماستكون عليه معدلات النمو السكاني .

ب- المخطط الهيكلى لمدينة الكويت[1] 1970

أوصى المخطط الهيكلي بأن تحتفظ مدينة الكويت بمركزها كعاصمة للدولة ، وتمارس دورها التجارى والثقافى والحكومى ، على ألا تزيد العمالة في هذا المركز عن 95 ألف فرصة عمل .

ولإعادة التوازن بين الوظائف فى المدينة والسكان أوصى المخطط بأن تحوى المدينة نحو 80 ألف نسمة من السكان[2] . مع توسيع القلب التجاري للمدينة برفع عدد العمالة إلى 120 ألف فرصة عمل آخرى على المدى القصير . وتوسيع مناطق امتداد شارع عبدالله السالم إلى الجنوب ، وتوسيع المنطقة الواقعة بين شارعي عبدالله المبارك ومبارك الكبير، أيضا أوصى المخطط بتوسيع المنطقة الواقعة فى الشرق عند تقاطع شارعى جابر المبارك وأحمد الجابر ، يوضح ذلك الشكل (4-7) على أن تحوى هذه التوسعات نحو 17 ألف فرصة عمل .

وفى مجال المواصلات فى المدينة يتم إعداد نظام من الطرق الرئيسية السريعة والثانوية والخدمية . مع تخصيص مناطق للمشاة . مع اقتراح إنشاء نظام متكامل للمواصلات العامة يحتوى على حافلات سريعة ومحلية (ذات أحجام كبيرة تتسع لـ 40 راكبا وصغيرة تتسع لـ 12 راكبا) ، كذلك إعداد خط للمواصلات السريعة القادمة من الجنوب . مع ضرورة إنشاء

---

(1) يتكون مركز المدينة فى المنطقة المعروفة قديما بمدينة الكويت والتى تحد الآن بالحزام الأخضر والطريق الدائرى الأول وتوجد فى هذه المنطقة الأنشطة التجارية والإدارية للدولة .

(2) ومن خلال الدراسة التمهيدية للخطة أتضح بأن المدينة تحوى بالفعل نحو 80 ألف نسمة من السكان قبل إعداد الخطة ، لذا شددت الخطة على توفير الرعاية الكاملة لهذا العدد من السكان للمحافظة على تواجدهم في المدينة ، وعدم انتقالهم كغيرهم إلى المناطق الأخرى ، مع إعادة إسكان نحو 9 آلاف من الكويتيين وتقليل عدد غير الكويتيين بنحو 3 آلاف نسمة وتقليل عدد العمالة التى تسكن فى مساكن جماعية بنحو 8 آلاف نسمة .



مواقف للمركبات تستوعب نحو 48 ألف مركبة ، من خلال إنشاء مبان متعددة الطوابق ، مع إنشاء مواقف للمركبات الخاصة لفترات قصيرة ، ومواقف أخرى للفترات الطويلة تكون على أطراف المدينة ، مع اقتراح استغلال مناطق المقابر القديمة لهذه الأغراض ، إضافة إلى استغلال بعض الساحات المكشوفة . ولم يغفل المخطط أيضا ضرورة وجود مساحات مكشوفة وحدائق لتكون متنفساً للمدينة ، يوضح ذلك الشكل (4-7) .

4 – 5 إعادة التطوير الأولى للمخطط الهيكلى الثاني 1977

بعد تطبيق المخطط الهيكلى الثاني 1970 لبيوكانن ، قامت البلدية بإجراء بعض التعديلات فى أجزاء مختلفة من المخطط نتيجة للزيادة غير المتوقعة التى طرأت على النمو السكاني بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية التى حدثت فى الفترة 1970 – 1977 ، حيث بلغ عدد السكان نحو مليون نسمة فى عام 1975 [1] . إضافة إلى تغير قانون البناء فى هذه الفترة . ومضي سبع سنوات على تطبيق خطة 1970 . لكل هذه الأسباب مجتمعة رأت البلدية بأنه ينبغي تطوير هذا المخطط ، وقامت البلدية فى إبريل 1977 بتكليف شركة استشارية عالمية[2] للقيام بإعادة تطوير خطة 1970 ، وفى سبتمبر لنفس العام صدرت إعادة التطوير الأولى وتم إعتمادها من قبل المجلس البلدى .

وتكونت خطة التطوير الأولى 1977 على نفس المنهجية التى تناولتها خطة 1970 ، حيث تضمنت تقديرات رئيسية للسكان والخدمات والمرافق الأخرى . وعلى مخطط هيكلى للمناطق الحضرية ، وعلى خطة طبيعية قومية ، ومخطط هيكلى لمدينة الكويت [3].

أ – المخطط الهيكلى للمناطق الحضرية 1977

أشارت التوقعات المستقبلية للسكان أنه بحلول عام 2000 سوف يصل عدد سكان الكويت نحو 2.76 مليون نسمة ، وقد بنيت هذه التوقعات على أساس المتطلبات الوظيفية للسكان وكانت سنة الأساس لهذه التوقعات عام 1975 ، ويشكل الكويتيون منهم نحو 52% ، وتوقعت الخطة كذلك أن السكان سوف يصل عددهم نحو 3.14 مليون نسمة لنفس العام بافتراض ارتفاع نسبة الهجرة إلى الكويت .

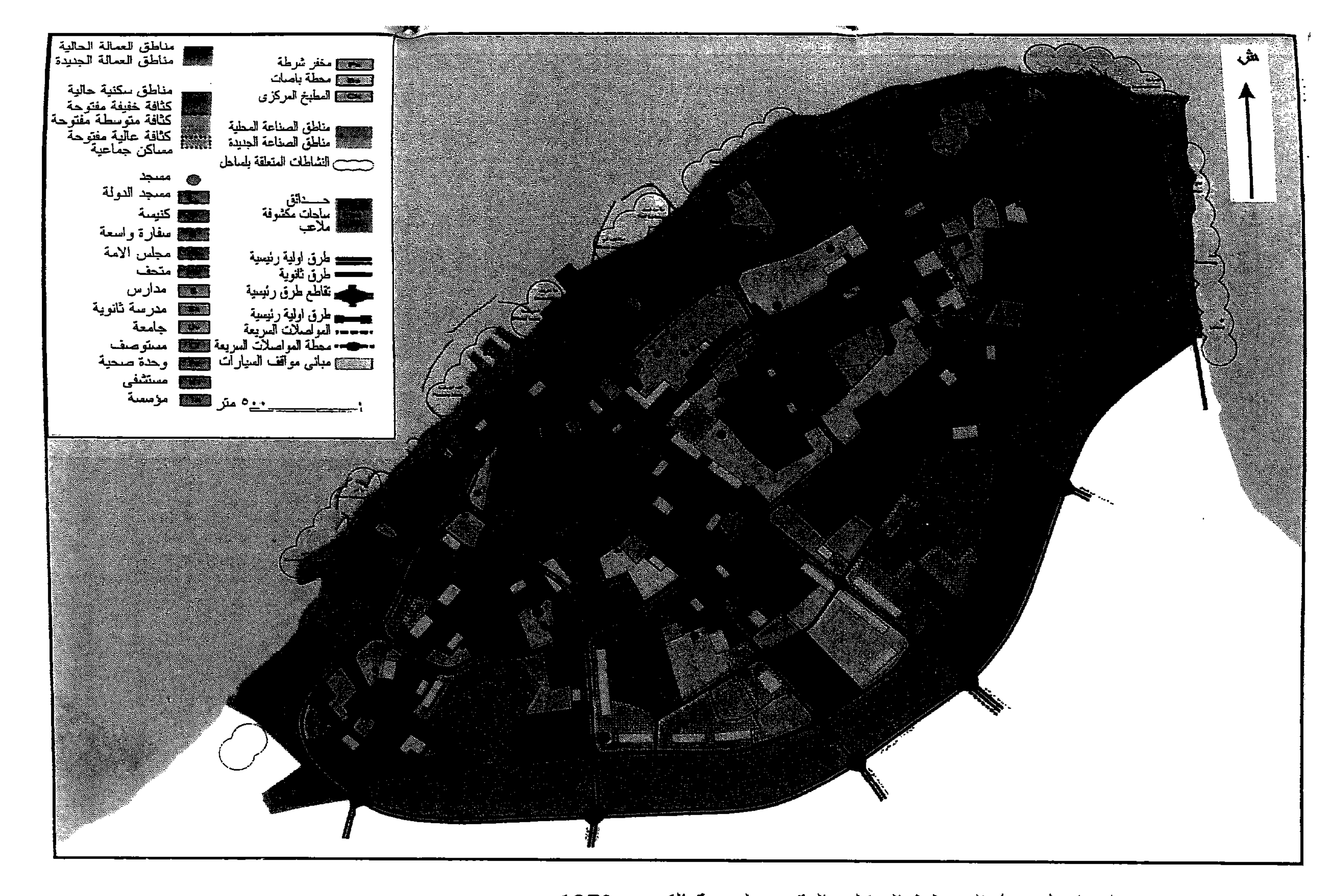
---

(1) وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء : المجموعة الإحصائية السنوية ، 1977 ، ص 23 ، ج 12، الكويت .

(2) شركة شانكلاند كوكس Shankland, Cox .

(3) Cox, Shankland : Master Plan for Kuwait, Final report , Planning & Policy, 1977. Kuwait Municipality, Kuwait .





الشكل (4-7) المخطط الهيكلي المقترح لمدينة الكويت 1970 .

المصدر : Buchanan, Master Plan for Kuwait, 1970, Op. cit. p.22



أما العمالة فقد قدرت الاحتياجات الوظيفية بنحو 487 ألف فرصة عمل في الفترة 1975 – 2000 وسوف يكون نصيب القطاع الصناعي منها نحو 20% من القوى العاملة ، وتوقعت أن تزداد مساهمة الكويتيين فى القوى العاملة من 30% إلى 40% . أما الإسكان فقد قدرت احتياجات السكان من المساكن بنحو 17 ألف مسكن سنويا ولتحقيق هذا المعدل يتطلب زيادة سنوية فى البناء قدرت بنحو 6.25% ، وقدر للمخطط الهيكلى للمناطق الحضرية أن يستوعب حدا أقصى من السكان يبلغ نحو 1.668 مليون نسمة ، بعد إزالة كافة المباني القديمة وتخفيف الضغط على المناطق المكتظة . وقد يرتفع إلى نحو 1.706 مليون نسمة فى عام 2000 إذ قدر عدد سكان الكويت بنحو 2.76 مليون نسمة ، الأمر الذى يتطلب إسكان مليون نسمة تقريبا خارج المناطق الحضرية المقررة سابقا. إذا ما تم قبول جزء من الإكتظاظ الحالى لمساكن غير الكويتيين .

واشتمل المخطط الهيكلى للمناطق الحضرية على ثلاثة مناطق رئيسية مقترحة للتوسع الحضري يوضحها الشكل (4–8) وهى على النحو التالى :

- مابين الصليبيخات والجهراء فى الغرب .
- من ضاحية صباح السالم (المسيلة) إلى الجنوب حتى الشعيبة وميناء عبدالله .
- المنطقة الوسطى شمال طريق الدائرى السادس حتى مدينة الكويت .

وتمتد هذه المناطق على نفس المنوال الذى تتبعة معظم المناطق الحضرية بامتدادها موازية لامتداد الشاطئ وذلك لعدة موانع تعيقها ، كآبار البترول ومناطق حقول المياه وغيرها . وهناك عامل الصحراء التى لاتعطى الكثير من المحسنات الطبيعية للبيئة لكى تشجع قيام مناطق جديدة أو توسعة المناطق القائمة حاليا .

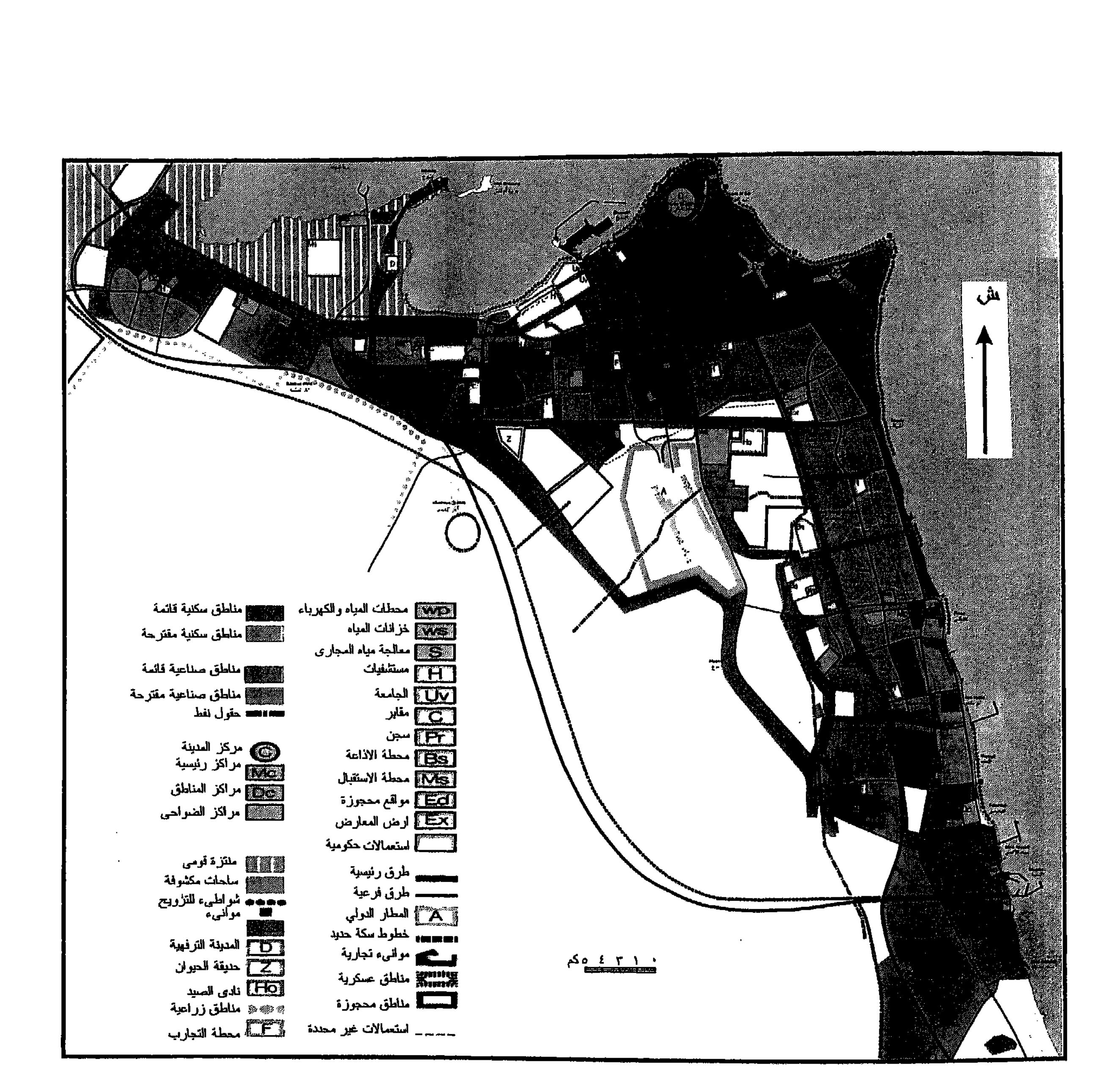
وركزت الخطة على تكثيف المناطق السكنية القائمة ، وتشمل امتداد شمال الطريق الدائرى الخامس ومنطقة الصليبيخات وسلوى ومشرف ، إضافة إلى مجموعة المواقع على الشريط الساحلى . ويكتمل بناء هذه المواقع بحلول عام 1995 . ومع اكتمال هذه المرحلة يتم الانتهاء من بناء منطقة السرة السكنية .

وتقوم بخدمة هذه المناطق السكنية سلسلة من الأنشطة التجارية تتدرج فى شكل هرمى من دكاكين الأحياء[1] ومراكز الضواحي إلى المراكز التجارية الرئيسية ، يوضح ذلك الشكل (4–9) .

---

(1) حيث يسبب نقص مثل هذه الخدمات فى بعض المناطق مثل منطقة الرقة فى جنوب الكويت نوعا من المعاناة للأسر التى لاتملك سيارة لكى تتمكن من الوصول إلى مركز الضاحية أو أقرب مركز تجاري لذلك حرصت الخطة على توفير هذه الخدمات عند تصميم المناطق السكنية الجديدة .





الشكل (4-8) المخطط الهيكلى للمناطق الحضرية 1977 .

المصدر : Cox, Master Plan for Kuwait, 1977, Op. cit. p.34



وفى مجال المواصلات يتوقع ارتفاع معدلات ملكية المركبة[1] ، لذلك اقترح المخطط برنامجاً زمنياً لتحسين شبكة الطرق يستمر حتى عام 1985 ، ويعمل هذا البرنامج على رفع مستوى طريق الفحيحيل إلى مستوى الطرق السريعة ثم امتداد طريق السفر السريع إلى ميناء سعود وحتى الحدود مع المملكة العربية السعودية . مع إنشاء امتداد الطريق الدائري السادس إلى الجهراء ليكون موازيا لطريق الجهراء الحالي الذى سيطور إلى مستوى الطرق السريعة وإنشاء طريق خارجى يربط منطقة الشعيبة الصناعية بالجهراء . مع ضرورة توفير مسارات فعالة للحافلات عند تنظيم المناطق السكنية الرئيسية .

وفى مجال الأنشطة الصناعية قُدّر الاحتياج بتوفير مساحة 2000 هكتار ، إضافة إلى تلك المساحات المتوفرة فى المناطق القائمة لتكون مواقع صناعية ، وتوزيع مواقع إضافية صغيرة يتراوح مساحة كل موقع نحو 60 إلى 200 هكتار تكون مرتبطة بالمناطق السكنية . مع توسيع منطقة الشعيبة الصناعية خاصة الجزء الجنوبى منها ، كما يبدو ذلك من الشكل (4-8) . مع الاهتمام بالمراكز التجارية والإدارية ويتوقع أن تبلغ الاحتياجات من حيز الأرض للبيع بالمفرق نحو 2.971 مليون متراً مربعاً لعام 2000 ، منها 2.046 مليون متراً مربعاً تخصص فى المناطق الحضرية . ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة عدد السكان وارتفاع دخل الفرد بالدرجة الأولى .

وطالبت الخطة بالإسراع في إنشاء المركز التجاري الثاني بالفنطاس لتخفيف الضغط والإزدحام على مركز المدينة ، وتضمنت كذلك تقديرات للجوانب المتعلقة بالمرافق العامة والخدمات[2] .

ب - المخطط الهيكلى لمدينة الكويت 1977

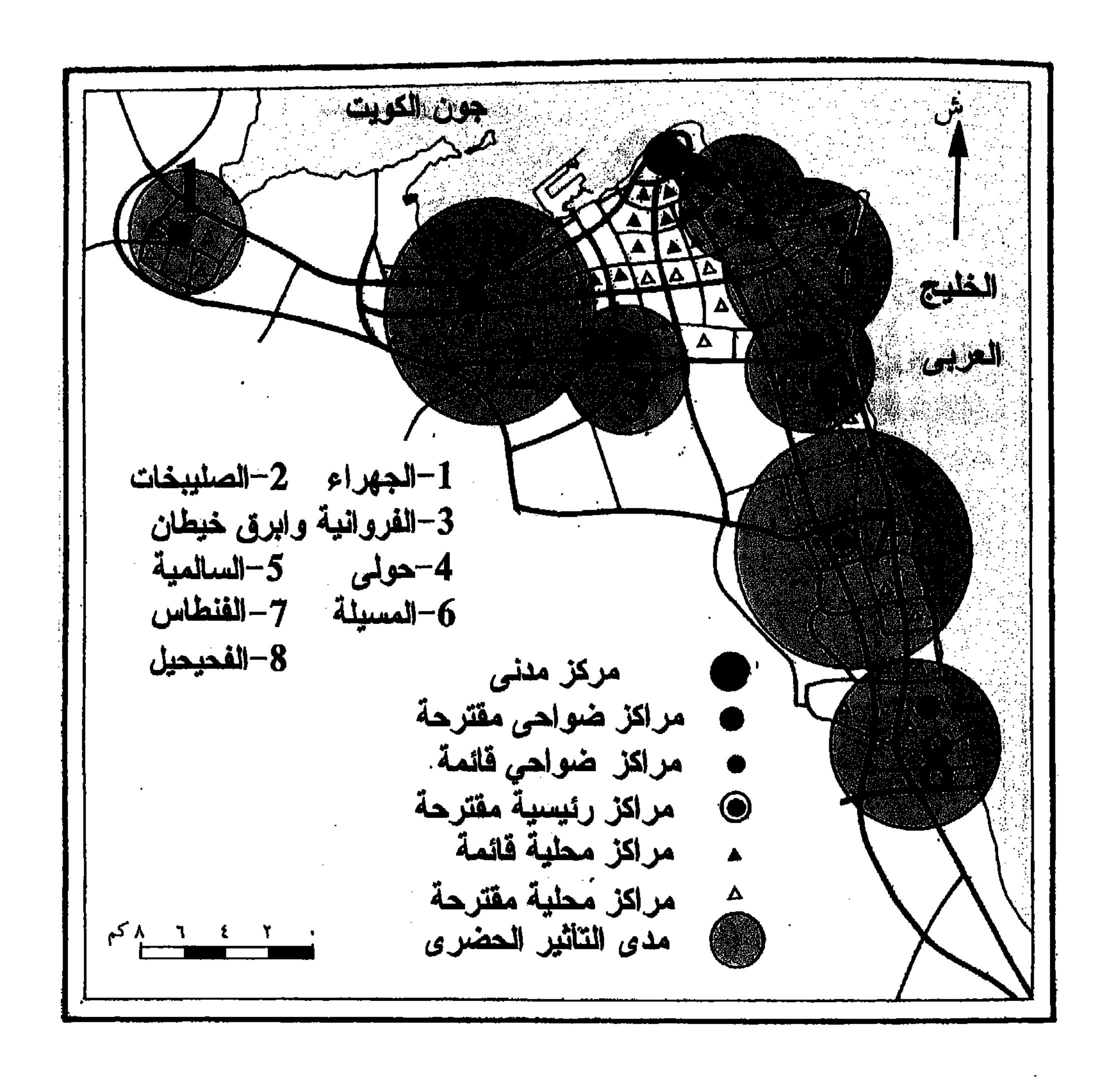
توقع المخطط الهيكلى للمدينة أن يبلغ الحد الأقصى من العمالة فى مركز المدينة نحو 140 ألف وظيفة كما يبلغ عدد السكان حوالى 117 ألف نسمة ، لذلك يتطلب الأمر تعديلات فى

---

(1) حيث ارتفعت ملكية المركبة من 197 مركبة لكل 1000 شخص فى عام 1975 إلى نحو 216 مركبة لكل 1000 شخص فى عام 1976 .

(2) حيث يبلغ احتياج البلاد من الكهرباء نحو 11.500 ميجاوات فى عام 2000 ، و 3.650 مليون لتراً من المياه فى اليوم الواحد ، لذلك يتطلب الأمر توفير أربعة مجمعات لتحلية المياه (من البحر) وتوليد الطاقة الكهربائية .





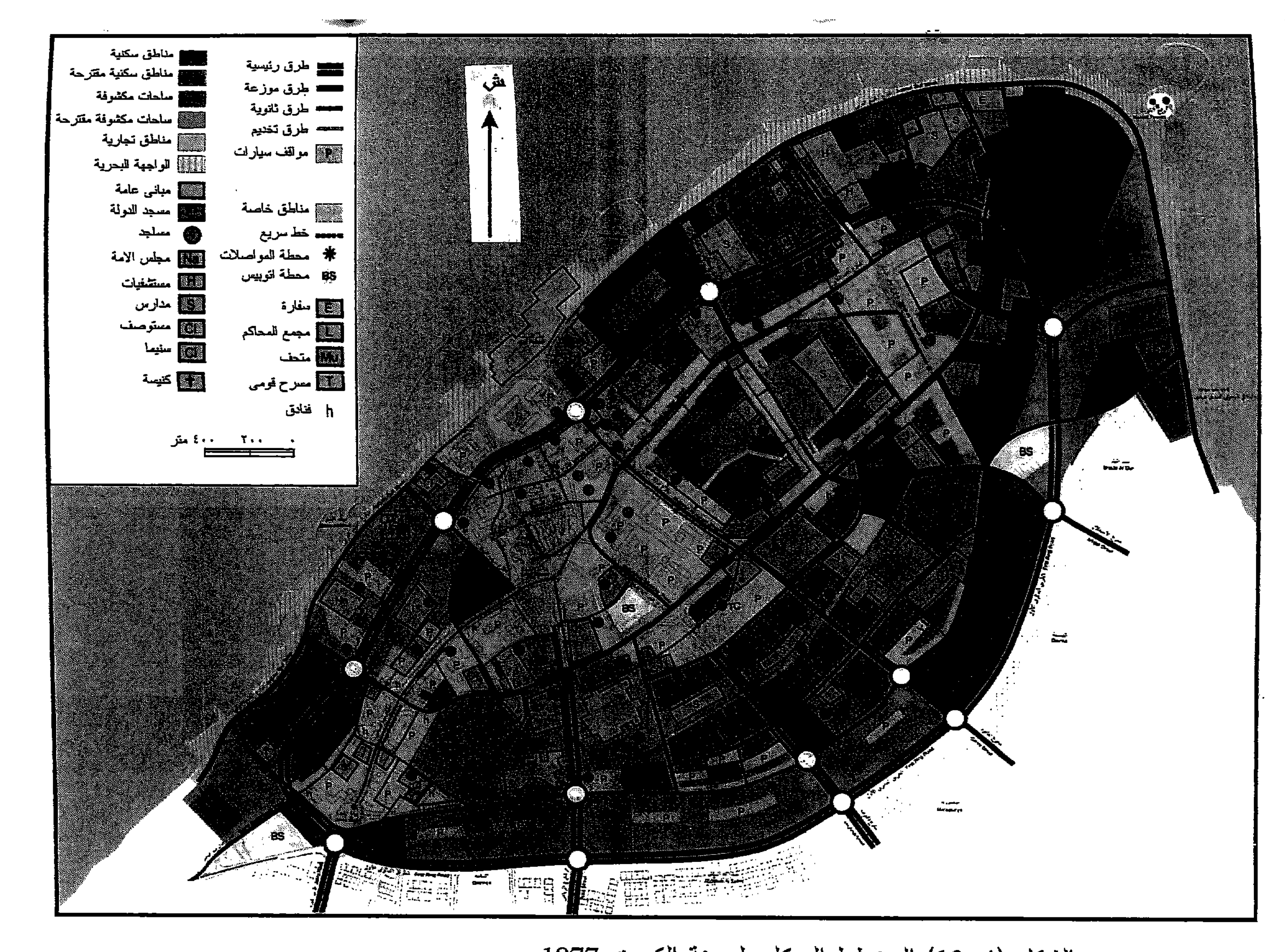
الشكل (4-9) مراكز الضواحي ومدى تأثيرها الحضري 1977 .

المصدر : Cox, Master Plan for Kuwait, 1977, Op. cit. p.41

بعض جوانب الخطة . يوضح الشكل (4-10) أن الإستعمالات التجارية تتركز فى منطقة السوق وشارع فهد السالم ، بالإضافة إلى مركز ثانوى حول منطقة البلوش فى الشرق[1] . مع ضرورة توفير مساكن لذوى الدخل المحدود والمتوسط فى مركز المدينة لغير الكويتيين من العائلات والعزاب .

(1) لاحظت الخطة أن نسب البناء فى الإستخدامات التجارية مرتفعة فى عام 1976 ، ويجب أن لا ترتفع مرة أخرى لأنها سوف تسبب زيادة فى العمالة وضغط أكثر من اللازم على شبكة الطرق والخدمات ، إضافة إلى زيادة الصعوبة فى تطبيق اللامركزية فى الأنشطة .





الشكل (4–10) المخطط الهيكلى لمدينة الكويت 1977 .

المصدر : Cox, Master Plan for Kuwait, 1977, Op. cit. p. 72



وفى مجال الترفيه اقترح المخطط أن يتخلل الحزام الأخضر المحيط بمدينة الكويت وسائل الترفيه الرئيسية ، أما فى داخل المركز فسوف توفر الساحات المكشوفة الرئيسية التى تقع على امتداد ساحة الصفاة ومقبرة الصالحية وميدان قصر السيف والبلوش كعناصر تجميلية فى مركز المدينة . وتكتمل هذه الساحات بممرات المشاة المنتشرة فى أنحاء المركز . واقترحت الخطة المحافظة على المبانى القديمة داخل مدينة الكويت كمنطقة السوق القديم وأجزاء من منطقة الشرق على شارع الخليج العربي وكافة المساجد القديمة وذلك لأهميتها التاريخية والمعمارية .

وأكدت الخطة على استكمال الطرق كما جاء فى خطة 1970 ، يوضح ذلك الشكل (4-10) مع توفير 35 ألف موقف للمركبات للاستعمالات السكنية و 63 ألف موقف للإستعمالات الآخرى ، مع فرض بعض القيود على حركة المرور . واستبعدت استخدام الحزام الأخضر لمواقف المركبات للمحافظة على البيئة .

ولم تغفل الخطة الجانب المتعلق بالمواصلات حيث دعت إلى توفير شبكة شاملة لوسائل النقل العام من الحافلات ، بالإضافة إلى شبكة داخلية محلية فى المدينة تعمل من خلال محطتين رئيسيتين الأولى من بوابة الجهراء (موقعها فى السور القديم) والثانية من المرقاب . مع إمكانية تشغيل نظام آلى للمواصلات العامة .

4 – 6 إعادة التطوير الثانية للمخطط الهيكلى الثاني 1983

بعد مضى خمس سنوات على إعادة التطوير الأولى للمخطط الهيكلى الثاني 1977 ، رأت البلدية أن تعيد النظر مرة أخرى فى إعادة التطوير الأولى ، بالإضافة إلى ظهور كثير من المتغيرات المصاحبة للتوقعات الأساسية فى الخطة . لذلك رأت البلدية أن تكلف نفس الشركة التى قامت بإعداد المخطط الثانى 1970[1] ، باعتبار أنها ستكون أقدر على إعادة تطوير الخطة التى قامت بوضعها مسبقا . واشتملت هذه الإعادة على دراسات عن التخطيط ولوائحه ودراسة عن استعمالات الأرض والمواصلات وغير ذلك . وتميزت هذه الخطة بأنها طويلة المدى حيث تمتد نحو 25 سنة للفترة مابين 1980 و2005 ، وتضمنت مجموعة أهداف هى[2] :

---

(1) المستشار كولن بيوكانن وشركاه Colin, Buchanan & Partners .

(2) ارجع فى ذلك إلى :

A – Kuwait Municipality : Buchanan, Colin and Partners, Master Plan for Kuwait, First review, vols 1. 2. 3, 1983, , Kuwait .

B – Kuwait, Municipality : Buchanan, Colin and Partners, Master Plan for Kuwait, Second review, Land use & Transport Studies, 1983, Kuwait .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

1- توفير المساكن اللازمة بالمعايير الفنية والاجتماعية المطلوبة ، مع توفير الأراضي اللازمة فى مواقع مناسبة مع توفير الخدمات الضرورية لها.

2- تيسير الوصول إلى مناطق الخدمات والمراكز التجارية والإدارية عن طريق توفير سبل مواصلات فعالة لتخدم تنقل السكان إلى مناطق الأنشطة المختلفة .

3- تخصيص القدر اللازم والتوزيع السليم لحيز الأرض للبيع بالمفرق بمختلف الأنواع ، ومحاولة الاستفادة القصوى من الخدمات العامة المتوفرة والملتزم بها لتحقيق المردود الأمثل

4- الاهتمام بمركز المدينة لأنه يمثل أهمية قومية وله خواصه المميزة .

5- تحسين وتطوير البيئة العمرانية والبيئة الصحراوية والبحرية مع المحافظة على الموارد الطبيعية كالثروة النفطية والنباتات الطبيعية .

6- توفير الفرص لأنواع متعددة من الأنشطة الترفيهية حتى تكون فى متناول الجميع .

7- مراعاة المرونة فى الخطة لإمكانية التأقلم مع التغييرات المستقبلية وإعداد برنامج واقعى للتنفيذ .

ومن خلال هذه الأهداف حاول المخطط الهيكلى لعام 1983 أن يوفر الإطار العام للتخطيط واستعمالات الأراضي لتوجيه النمو العمراني الذى على ضوئه تتمكن الجهات المختلفة من تحديد أحجام مشاريعها ووضع البرنامج الزمنى لها ، ولم يحدد هذا المخطط تفاصيل خاصة بكل منطقة بل يمثل المضمون الذى على ضوئه يمكن عمل المخططات الهيكلية والمفصلة للمناطق المختلفة . واشتمل هذا المخطط كغيره من المخططات السابقة على أربعة أجزاء وهى[1] : - الخطة بعيدة المدى - الخطة الطبيعية القومية - المخطط الهيكلى للمناطق الحضرية - المخطط الهيكلى لمركز المدينة .

---

(1) أنظر:

A - Kuwait Municipality : Buchanan, Colin and Partners, Master Plan for Kuwait, First review, Planning & Policy, 1983, Kuwait .

B - Kuwait Municipality : Buchanan, Colin and Partners, Master Plan for Kuwait, Final report, vol 1, 1983, Kuwait .



أ – المخطط الهيكلى للمناطق الحضرية 1983

جاء مخطط المناطق الحضرية ليكمل التنمية التى وردت فى المخططات الحضرية السابقة 1970 ، 1977 ، حيث أقترح إكمال التنمية فى الأراضي شمال الطريق الدائرى السادس وفى الشريط الساحلى بين منطقتى مشرف والشعيبة وفى الجهراء خلال الفترة الزمنية للخطة . ولم يقم هذا المخطط بتغيير المبادئ والأسس العريضة التى وضعهتا المخططات السابقة ، حيث اعتبر العناصر التالية ذات أهمية بالغة ، وهى التى تقوم عليها الخطة الهيكلية للمناطق الحضرية كالتالى[1] :

- الطاقة السكنية فى المنطقة الحضرية والأسلوب الذى يتم عليه استخدام أو تجديد إجمالى المساكن الحالية ، وأيضا التطوير المقبول لباقى المساحات المخصصة للإستعمالات السكنية ، والطريقة التى يمكن بواسطتها تحسين الأوضاع فى المناطق المكتظة بالسكان .
- تطبيق برنامج المراكز التجارية والإدارية ، وإعداد منطقة الفنطاس كمركز تجارى رئيسى ثاني .
- توزيع وتحسين وسائل المواصلات .
- توزيع المواقع الصناعية بالقدر الكافي والمنسجم مع الأهداف الاقتصادية للخطة.
- انجاز المشاريع التى تهدف إلى تجميل البيئة ، مع ضبط وتوجيه التنمية فى مركز المدينة .

ولتطبيق هذه العناصر تم إعداد دراسات عن السكان والمساكن والأراضى بكافة استخداماتها ، وعن التعليم والصحة والنواحى البيئية والكهرباء والمياه المتعلقة بالمنطقة الحضرية ، وفيما يلي إشارة لهذه الجوانب بشكل موجز كما يلى :

توصلت الدراسات التمهيدية للخطة إلى أن السكان فى المناطق الحضرية سيصلون نحو 2.080 مليون نسمة بحلول عام 2005 [2] منهم 178 ألف أسرة كويتية و 207 ألف أسرة غير كويتية ، وسوف يحتاج هؤلاء السكان 395 ألف وحدة سكنية فى المنطقة الحضرية فى المدى الزمنى للخطة ، وسوف يكون الفائض السكانى المقدر بنحو نصف مليون نسمة موزعة

---

(1) نقلا عن : Kuwait Municipality : Master Plan for Kuwait, Op. cit. 1983, Kuwait .

(2) مدينة الكويت وامتداداتها الحضرية على الساحل الجنوبى والغربى ، إضافة إلى الداخل واعتبرتها الخطة منطقة متروبوليتانية أو ظاهرمتروبوليتانية Metropolitanization .



على المدن الجديدة فى الصبية والخيران والتجمعات الريفية فى الوفرة والعبدلــى[1] . يوضــح الشكل (4-11) إمتدادات المنطقة الحضرية ، حيث نلاحظ أن خطة 1983 جاءت لتكمل خطــة التطوير الأولى 1977 فى امتداداتها الرئيــسية مابين الصليبيخات والجهراء فى الغرب ، وبين منطقة صباح السالم حتى منطقة الشعيبة (امتداد الساحل الجنوبــي) ، إضافــة إلــى المنطقــة الوسطى شمال الطريق الدائرى السادس حتى مركز مدينة الكويت .

أما عن الصناعة فيتوقع أن يزداد الطلب على الأراضي الصناعية خلال الفترة الزمنيــة للخطة حتى تصل إلى نحو 5650 هكتاراً فى عام 2005 ، وللقضاء علــى مركزيــة منطقــة الشويخ الصناعية اقترحت ستة مواقع صناعية جديدة فى صيهد العوازم وجنــوب الفنيطيــس وغرب الرقــة والفنيطيس وأبوحليفــة وجنوب الجهراء ، حيث يبلغ مجموع مســاحة هــذه الأراضي حوالى 830 هكتاراً ، مع اقتراح منطقة للتخزين فى شبه جزيرة الدوحة ويوضح ذلك الشكل (4-11) .

وحول سياسة المراكز التجارية والإدارية اقترح المخطط أن تحتفــظ مدينــة الكويــت بمركزها الرئيسى لهذه الأنشطة ، مع التوصية بالاسراع فى إنشاء مركز الفنطــاس التجــارى والإدارى خلال فترة التنفيذ ، للحد من التركز فى مركز المدينة ولمواكبــة النمــو المطــرد للسكان ، مع المحافظة على المراكز التجارية الإقليمية فــى الســالمية وحولــيّ والفروانيــة والفحيحيل والجهراء . أما المكاتب فسوف تكون فى مركز المدينة ومنطقة الشويخ الصناعيــة ومشرف والفنطاس .

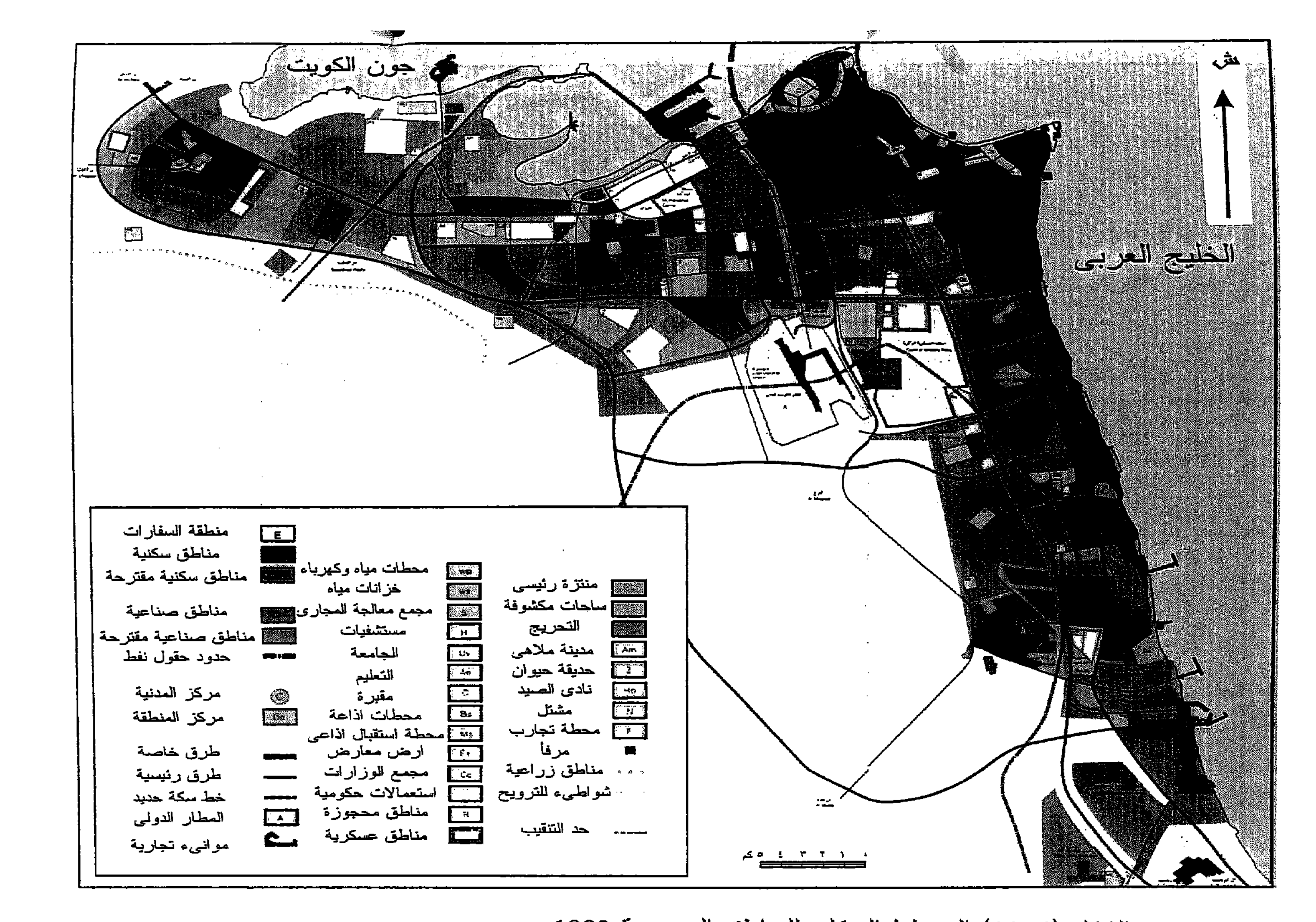
وفى مجال الرعاية الصحية اقترحت الخطة إقامة مستشــفيات إضافيــة فــى المنطقــة الحضرية أحدهما فى جنوب الفنيطيس ويضم نحو 511 سريرا ، والثاني في السالمية ويضــم نحو 150 سريرا ، مع توسعة منطقتى الفروانية والعدان الصحيتين ، الشكل (4-11) .

أما التعليم فيتوقع أن يرتفع عدد المدارس إلى 992 مدرسة في جميع المراحــل التعليميــة تستوعب حوالى 536 ألف تلميذ بحلول عام 2005 ، مع اقتراح إقامة جامعة ثانية فى المدينــة الجديدة فى الصبية ، لتكون قريبة من النمو السكاني هناك . وفى المجال الرياضى اقترح إقامة مدينة رياضية فى منطقة صيهد العوازم فى الفترة الزمنية للخطة .

---

(1) بواقع 250 ألف نسمة فى الصبية و 116 ألف نسمة فى الخيران و 10 آلاف نسمة فى الوفرة ومثلها فى العبدلى .





الشكل (4-11) المخطط الهيكلى للمناطق الحضرية 1983 .

المصدر : . Buchanan, Master Plan for Kuwait, 1983, Op. cit. p. 262



وفى مجال تجميل المدن وتحسين البيئة اقترح المخطط إقامة خمس منتزهات رئيسية فى غرب بيان والمنقف والجهراء والدوحة وصيهد العوازم ، وإقامة منتزهات صغيرة أخرى فى نواحى متفرقة من المنطقة الحضرية المتروبوليتانية أطلق عليها منتزهات الأحياء[1] ، مع إقامة الساحات والحدائق العامة وفق المعايير التخطيطية والدراسات التنظيمية .

واقترح كذلك اكمال مشروع الواجهة البحرية من رأس الأرض إلى الشويخ خلال الفترة الزمنية للخطة وعلى ست مراحل ، الشكل (4-12) يوضح هذا المشروع الذي يحتوى على أنشطة ترفيهية وسياحية وتسويقية ، ويحتوى على الجزيرة الخضراء ، مجمع متحف الأحياء المائية ومعرض الدلافين ، نادى اليخوت ، منتزه الأطفال المائى ، متحف القوارب التقليدية ، المسبح ، مسارح مكشوفة ، شواطئ للسباحة ، عدد من المطاعم والمقاهى ، مراكز الخدمة والإنقاذ ، مواقف مركبات ، ويمتد طوله حوالى 21 كم .

واحتوت الخطة على اقتراحات لشبكة الطرق العامة والرئيسية تمثلت فى اكمال طريق الجهراء السريع وطريق الغزالى السريع ، والطريق الخارجى السريع وطريق الرياض السريع وطريق السفر السريع (يعرف حاليا بطريق الملك فهد) والطريق الدائرى السادس السريع والخامس السريع والرابع السريع لمركز المدينة ، مع تطوير وسائل المواصلات العامة الكبيرة والصغيرة وتوفير مواقف للمركبات لاستيعاب الأعداد المتزايدة للمركبات فى الفترة الزمنية للخطة 1980 - 2005 .

وفى مجال المرافق المتعلقة بخدمات المياه والكهرباء ، اقترحت الخطة إلغاء المجمعات المقامة فى الشويخ والشعيبة خلال الفترة الزمنية للخطة ولم تحدد مواقع بديلة لهما . واقترحت إقامة خزانات للمياه العذبة فى الرقة وصبحان والصليبيخات وفى شمال الأحمدي لخدمة المناطق السكنية المقترحة هناك .

ب - المخطط الهيكلى لمركز المدينة 1983

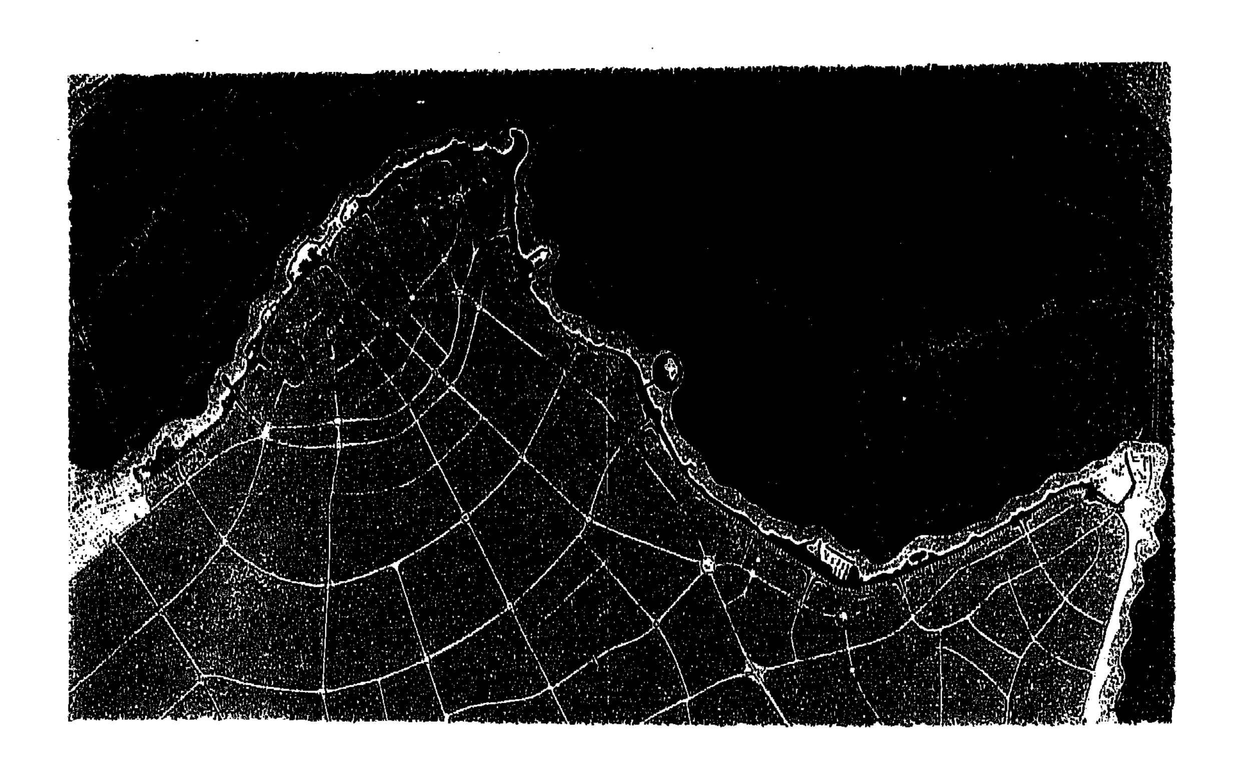
توقع المخطط الهيكلى لمركز المدينة أن يبلغ عدد السكان فى المركز حوالى 100 ألف نسمة وتبلغ العمالة نحو 140 ألفا ، حيث تعتبر هذه التوقعات جزءاً لايتجزء من

---

(1) فى السالمية ، جنوب السرة ، مركز المدينة ، الحزام الأخضر ، طريق المطار ، الرابية ، جليب الشيوخ ، الجهراء ، صباح السالم ، جنوب صباح السالم ، الفنطاس .



استراتيجية النمو الشامل للمناطق الحضرية[1] . وتبلغ نسبة الكويتيين حوالى 27% من إجمالى السكان فى المدينة ويرجع ذلك إلى محدودية الأراضي السكنية فى مركز المدينة . لذا يقترح المخطط إعادة إسكان الكويتيين مرة أخرى في مركز المدينة ليصلوا إلى نسبة 52% على الأقل بحلول عام 2005 ، ويتم ذلك من خلال توفير الأراضي السكنية فى المقوع الشرقى ومنطقة دسمان وشمال منطقة الشرق . على أن يكون نظام البناء من خلال بنايات مقسمة إلى وحدات سكنية (شقق) كمشروع إسكان الصوابر فى وسط المدينة ، توضح الصورة (4-3) هذا المشروع .



الشكل (4-12) مشروع الواجهة البحرية 1983 .

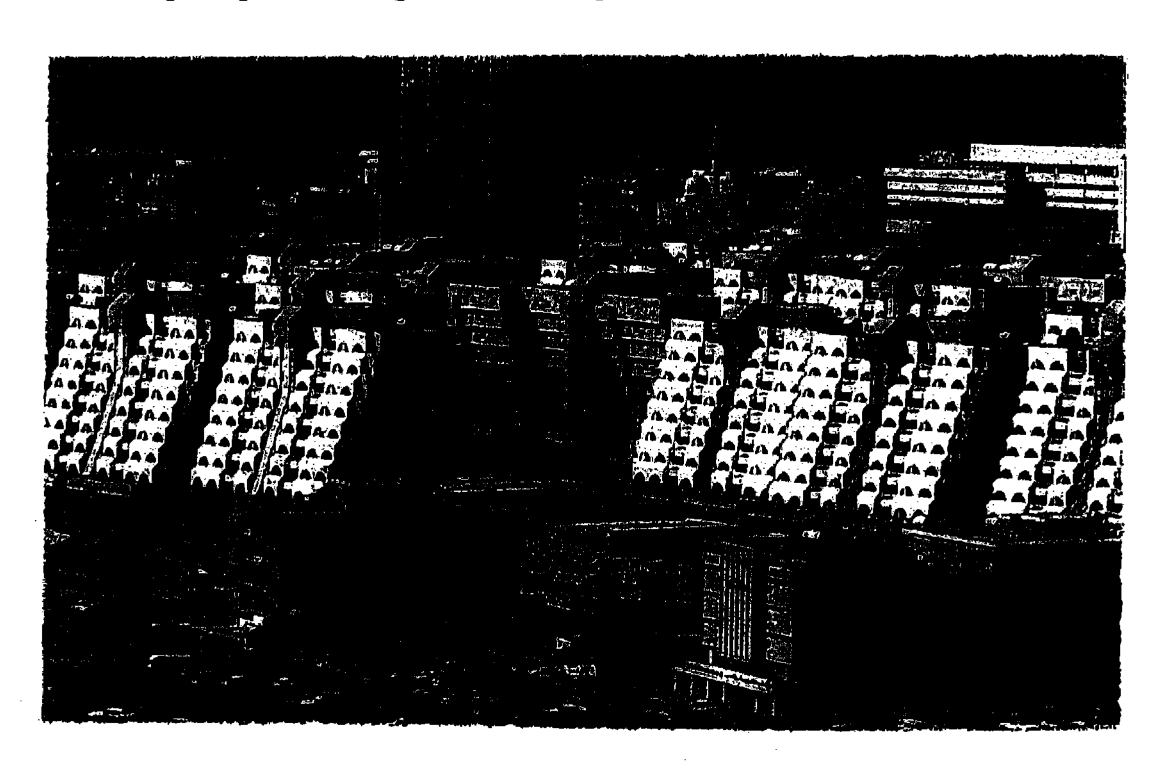
المصدر : بلدية الكويت ، بعض مشاريع البلدية ، (بدون تاريخ) ، ص 11 .

(1) Kuwait Municipality : Buchanan, Colin and Partners, Master Plan for Kuwait, Final report, vol 1. 2. 3, 1983, Kuwait.



أما الأراضي المخصصة للنواحي التجارية فيتوقع أن يصل إجمالى حيزها حوالى 3.8 مليون متر مربع ويتطلب ذلك نحو 180 ألف فرصة عمل ، مما يؤدي إلى زيادة عمالية تقدر بحوالى 40 ألف عاملاً . لذلك يجب أن يخفض حيز الأراضي التجارية إلى نحو 2.4 مليون متر مربع من خلال تعديلات فى نظام البناء لتحديد الإستعمالات التجارية فى المباني فى أدوار معينة فقط[1] .

وفى مجال النقل اقترح المخطط إكمال الطريق الدائرى السريع والطرق الفرعية فى وقت مبكر من الفترة الزمنية للخطة ، مع إغلاق بعض أجزاء شارع فهد السالم وجابر المبارك التجاريان أمام حركة المرور العام ، وذلك لظروف بيئية للحد من الإزدحام وتحويله للمشاه والتسوق فقط ، يوضح الشكل (4-13) المخطط الهيكلي لمركز المدينة . مع توفير نحو 93 ألف موقف للمركبات أي بزيادة عن ماهو ملتزم بـه بحوالي22 ألف موقف ، وتخصيص موقعين لنفس الغرض فى مقوع الشرق وشارع الهلالى ، مع وضع بعض



الصورة (4-3) مشروع إسكان الصوابر فى مركز المدينة الذى أنشئ عام 1983 .

المصدر : وزارة الاعلام ، حقائق وأرقام ، (بدون تاريخ) ، ص 56 .

(1) وذلك عن طريق الترخيص للدور الأرضى للإستخدام التجاري ، أما باقى الأدوار فى المبنى ترخص للإستخدامات السكنية فقط ، حيث يتم عند إعداد الخطة وفق قانون البناء السائد حاليا ترخيص الدور الأول (الميزانين) للمكاتب ، إضافة إلى الأدوار العليا ، المصدر : متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .



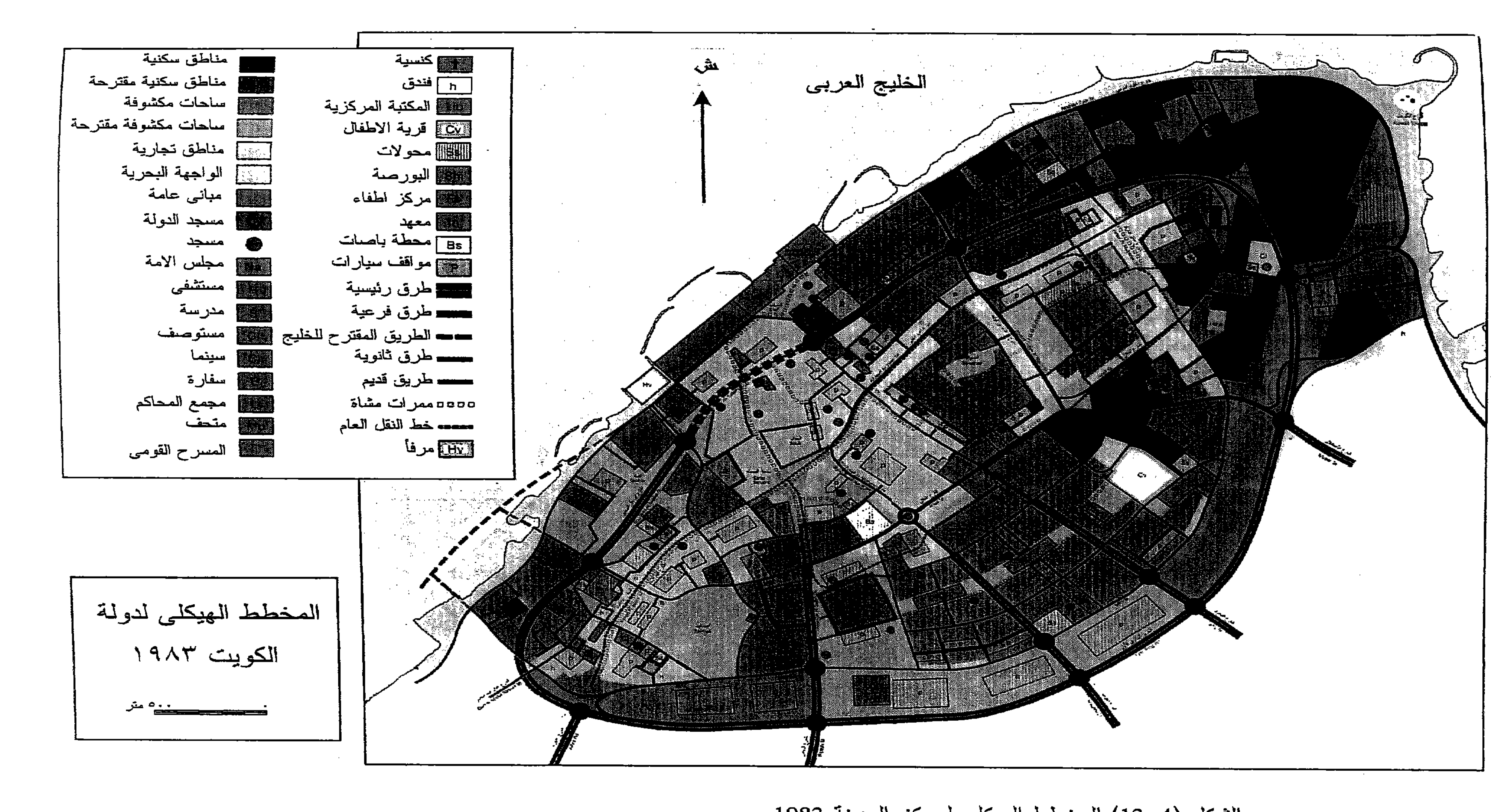
الضوابط الخاصة برحلة الانتقال من وإلى مكان العمل . وفى مجال النقل العام يقترح إلغاء محطتى الحافلات فى موقع الشرق وبوابة الجهراء ، والاحتفاظ بموقعى المحطتين فى دسمان والوطية ، مع اقتراح موقع فى الواجهة البحرية عند منطقة القبلة يكون مرفأ للحوامات Hovercraft يربط مدينة الكويت بالمدينة الجديدة فى الصبية ، الشكل (4-13) .

وفى مجال تحسين البيئة تم تحديد مجموعة مناطق يمكن عن طريقها توجيه عمليات التنمية ويتم ضبطها ، وسوف يؤدى ذلك إلى ظهورها كمناطق بيئية متميزة وهى مناطق قصر السيف ، والسوق وشارع فهد السالم والقبلة ، يوضح ذلك الشكل (4-13) . مع المطالبة بعمل دراسات كاملة من أجل تجميل مركز المدينة من خلال إستخدام أفضل الإقتراحات والبرامج المعدة فى هذا المجال ، مع التوصية بالمحافظة على المباني التاريخية القديمة وعدم إزالتها من مركز المدينة لأنها إحدى أبرز معالم التراث الحضاري فى الكويت . وشدد المخطط على تطبيق مجموعة من الضوابط لتنمية فى مركز المدينة حتى يتم تنفيذ هذه الخطة على أكمل وجه وتمثلت هذه الضوابط في ضبط التوسع فى حيز الأرض ، وضبط الإستعمالات المسموح بها لحيز الأراضي ، والتغييرات فى نظام البناء ، والأحكام والإجراءات الخاصة المتعلقة بمركز المدينة ، وسياسة ضبط الحركة ورسوم المرافق ، وتنفيذ مشروعات تجميل المدينة ، بالإضافة إلى خدمات المواصلات العامة .

ونال التعليم جانبا من اهتمام المخطط الهيكلى لمركز المدينة حيث اقترح إقامة 16 مدرسة موزعة فى المدينة ، ومن هذه المدارس خصصت مدرستان لتعليم الكبار ومعاهد التدريب تكونان فى المقوع الشرقي ومنطقة الشرق يوضح ذلك الشكل (4-13) .

وفى مجال مرفقي الكهرباء والمياه ، فمن المتوقع أن ترتفع الحاجة إلى الكهرباء فى مركز المدينة إلى نحو 700 ميغاواط فى الفترة الزمنية للخطة ، لذلك اقترحت إقامة محول كهرباء يسع 300 كيلو فولت فى منطقة الشرق ليواجه هذه الزيادة فى الحمل الكهربائي ، أما المياه فقد طالب المخطط بنقل محطة تعبئة المياه الواقعة حاليا فى الحزام الأخضر إلى موقع جديد شمال شارع جمال عبدالناصر ، وذلك عندما يبدأ العمل فى تطوير الحزام الأخضر .





الشكل (4-13) المخطط الهيكلي لمركز المدينة 1983 .

المصدر . Buchanan, Master Plan for Kuwait,1983, Op. cit. p. 300



4 – 7 المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت 1997

لقد استطاعت دولة الكويت أن تقوم بإعداد مجموعة خطط شاملة لمحاولة النهوض بالكويت على أسس علمية ونمط تخطيطى حديث ، وقد تم إعداد 5 خطط هيكلية للدولة فى خلال الفترة من 1952 حتى 1983 . إلا أن ما ألم بالكويت من زلزال سياسي واقتصادى واجتماعى على أثر العدوان العراقى الغاشم فى الثانى من أغسطس عام 1990 ، قد ترك بصمات عميقة على جميع أجهزة الدولة ، ولم يكن هذا الغزو احتلال دولة لآخرى ولكنه كان مخططا عدوانيا استهدف محو الهوية الوطنية ، على نحو لم تسلم منه أي مؤسسة اقتصادية أو اجتماعية ، من خلال الممارسات الوحشية والتى جاء فى نهايتها احراق الأبار النفطية ، وإتلاف البيئة ، والتي استمرت قرابة عشرة أشهر كاملة ، واستنزفت نحو ستة ملايين برميل من النفط الخام ، وحوالى سبعين مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي[1] .

ولإيضاح مقدار الدمار الذى خلفه الغزاة ، نود أن نقوم باستعراض بعض الأرقام التى تدلنا على مقدار التكلفة التى تحملتها الدولة لإعادة الحال إلى ماكان عليه ، حيث قدر حجم الإنفاق لبناء المؤسسات فى مختلف القطاعات نحو 17.3 مليار دينار كويتى (حوالى 57 مليار دولار أمريكي) للأعوام 90/91 – 93/94 ، في حين لم تتعد إيرادات الدولة فى هذه السنوات عن 4.4 مليارات دينار كويتى ، ويتضح من ذلك العجز المالى المقدر بنحو 12.9 مليار دينار كويتى[2] ، والذى اضطر الحكومة إلى الاستعانة بصندوق الاجيال القادمة وإلى القروض الخارجية .

وفي عام 1992 رأت البلدية أن دولة الكويت بحاجة إلى خطة هيكلية جديدة ، لتواجه المرحلة الصعبة التى خلفها الغزو العراقي ، من دمار شامل لجميع القطاعات والبنى التحتية للدولة مما استدعى إعادة هيكلة بعض القطاعات من جديد . وقد أصبح من الضرورى البدء في مشروع تخطيط شامل لأعمال التطوير بالنظر لما شهدته البلاد من

---

(1) الكندري ، عبدالله رمضان : مصدر سابق ، 1992 ، ص 269 .

(2) وزارة التخطيط : مشروع الإطار العام للخطة الإنمائية الخمسية للسنوات (90-1991 – 94-1995) ، مارس 1990 ، ص 25-26 .



تحول وتغير خاصة في التركيبة السكانية والبنية الاقتصادية ، وبعد إجراء دراسة تقيمية مبدئية فى عام 1992 لتحديد وإعداد البيانات اللازمة للمخطط الهيكلي لدولة الكويت ، باستخدام تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية GIS كجزء جوهرى من المخطط الهيكلي الجديد . كلفت البلدية كلا من سالم المرزوق وصباح أبى حنا بالإشتراك مع دبليو اس . اتكنز وشانكلاند كوكس ومعهد الكويت للأبحاث العلمية بإعداد هذا المخطط ، وفي عام 1997 صدرت الخطة ، غير أنها لازالت قيد إقرار المجلس البلدي واللجنة العليا للمخطط الهيكلي .

تفوق المخطط الهيكلي الثالث بعدة خصائص جعلته متميزا عما سبقه من مخططات ، خاصة وأنه واجه مرحلة صعبة احتاجت إلى كثير من الدراسات المتعلقة بحصر الدمار الذى خلفه الغزو العراقي ، الذى تسبب فى إتلاف معظم المرافق والخدمات والقطاعات المختلفة للأنشطة ، مما استدعى العمل بها بدءاً من الصفر فى كثير من الأحيان . وانعكس هذا بدوره على امتداد فترة العمل في إعداد هذا المخطط إلى قرابة خمس سنوات ، تناولت الدراسات الأساسية للمخطط خلالها تقييماً شاملاً للوضع الراهن ، تضمن دراسات عن السكان والخدمات العامة والموارد واستعمالات الأراضي ، وإعداد خطط مستقبلية تمتد نحو 25 سنة ، وتتشابه بذلك مع الخطط الحضرية التقليدية التي يمتد مداها الزمني مابين 20 و 30 سنة ، إلا أن الفارق هنا أن فترات المراجعة المرحلية تمتد مابين سنتين وسبع سنوات حيث تتشابه بذلك مع الخطط الحضرية المعاصرة[1] ، ومن مزايا هذا المخطط تبنى تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS [2] ، إضافة إلى مشاركة العنصر الكويتي في إعداد المخطط مع المستشارين الأجانب .

وتضمن المخطط الهيكلي الثالث مجموعة أهداف تشمل استراتيجية شاملة للتطوير المنسق لإستعمالات الأراضي والنقل ، تسمح للحياة الاجتماعية والاقتصادية

---

(1) أنظر ، المنيس ، وليد عبدالله : مصدر سابق ، 1996 ، ص 59 ، الكويت .

(2) Geographical Information System ، حيث يطبق لأول مرة فى الكويت ويتم عبر هذا النظام توفير جميع المخططات إلكترونيا ، وتمكن هذه الطريقة البلدية من الوصول الفوري والمباشر إلى المعلومات الخاصة بالتخطيط والمراقبة المستمرة ، وتحديث قواعد البيانات وسياسات التخطيط ، أنظر ، العنقري ، خالد بن محمد : تطبيق نظم المعلومات الجغرافية : دراسة تحليلية ، المجلة الجغرافية ، العدد 134 ، جامعة الكويت ، 1990 ، ص 20 وماعقبها ، الكويت .



في الكويت بالازدهار ، وتساعد على جعلها مكانا مريحا وجذابا للعيش فيه ، تمثلت علــى النحو التالي[1] :

أ – توزيع أمثل وجذاب للتجمعات السكانية عن طريق إبتكار تــدرج فــى التجمعــات السكانية يعمل على توزيع السكان في جميع أنحاء الدولــة ، مــع ابتكــار شــكل عمراني يعطى هوية قوية لكل تجمع سكاني .

ب – توفير رخاء اقتصادي واجتماعي من خلال توفير مواقع ملائمة يسهل الوصــــول إليها للقيام بالأنشطة الاقتصادية الأساسية ، مع توفير وظائف ذات قيمـــة عاليـــة للكويتيين .

جـ – توفير موارد طبيعية محمية من خلال تقليل عمليات التطوير في مناطق النفـــط المحدودة ، ومناطق المياه الجوفية المحدودة ، والمناطق الزراعية المحدودة .

د – توفير بيئة طبيعية يتم الحفاظ عليها عن طريق تجنب التأثيرات الســلبية للتطويــر على المناطق ذات الأهمية البيئية ، مع تقليل التأثيرات البصريـــة الســلبية علــى المناطق التى تتمتع بقيمة جمالية ، ومحاولة تقليل تأثير الطقــس علــى المنــاطق العمرانية الجديدة .

هـ – توفير أنظمة نقل ملائمة وذلك بالتقليل من الحاجة إلى بذل الجـــهد للتنقــل بيــن المنزل ومكان العمل ، مع محاولة تحقيق الاستخدام الأمثل لشبكة الطرق من خلال إعادة توزيع الحركة المرورية ، بالإضافة إلى التقليل من الحاجة إلى إنشاء طــرق جديدة أو رفع كفاءتها في المناطق القائمة

و – توفير شبكات المرافق العامة بتحقيق الإستخدام الأمثل لشبكات أنـــابيب الخدمــات للشبكات السلكية القائمة ، والتقليل من ضرورة توفير خدمات رئيسية جديدة عـــبر المناطق القائمة .

يتضح من خلال هذه الأهداف أن المخطط يعمل على الحـــد مــن زيــادة الكثافــة السكانية في الرقعة الحضرية التى اصبحت تمثل مايقارب 20% من مساحة الدولة ، مــن خلال توزيع أمثل للسكان في جميع أنحاء البلاد ، ومن خلال اســتراتيجية إنشــاء المــدن

(1) Kuwait Municipality : Kuwait Master Plan Third Review, Briefing , Documents, 1996, p. 29-30, Kuwait .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الجديدة ، ويحاول المخطط ابتكار مواقع اقتصادية جديدة تهدف إلى توفير رخاء اقتصادي واجتماعي حيث تعتبر التنمية هي عملية مقصودة أو مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير حياة كريمة لأفراد المجتمع[1] .

ويسعى المخطط إلى حماية الموارد الطبيعية والمحافظة على الموارد النفطية والزراعية وموارد المياه الطبيعية ، من خلال تقليل عمليات تطوير الأراضي للاستخدامات المختلفة فى هذه المناطق الطبيعية . ويهدف المخطط من خلال سياسة أنظمة النقل إلى الحد من استخدام المركبة بشكل فردى والتشجيع على استخدام النقل الجماعي ، للمساهمة فى الحد من الاختناقات المرورية ، إضافة إلى توفير أفضل السبل لوسائل الأتصالات السلكية واللاسلكية . وفي تنفيذ الخطة جاءت السياسات لتلبى الحاجة إلى خفض التكلفة المالية للبنية الأساسية ، عن طريق وضع برنامج مراقبة قادر على الإستجابة للتغيرات المفاجئة ، إضافة إلى التقليل من التكاليف المالية لبعض مشاريع الخدمات والمرافق المختلفة .

واستندت سياسات المخطط الهيكلي الثالث على هذه المجموعة من الأهداف ، وتضمنت أربعة أوجه هي :

- التوقعات الأساسية – استراتيجية الخطة القومية الطبيعية – الخطة الهيكلية للمنطقة الحضرية – الخطة الهيكلية لمدينة الكويت .

1- الخطة الهيكلية للمنطقة الحضرية (الكويت الكبرى) 1997

تغطى الخطة الهيكلية الرقعة الحضرية مابين الجهراء وميناء عبدالله جنوبا وتمتد غربا لتشمل المدن الغربية الجديدة المقترحة في الخطة القومية الطبيعية ، ويبين ذلك الشكل (4-14) .

وتشمل سياسات الخطة مجالات عدة مثل السكان والإسكان والعمالة والمناطق التجارية والصناعية والطرق والنقل والخدمات العامة وغيرها . وتم تقسيم المنطقة

(1) الحبيب ، فايز إبراهيم : التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية ، جامعة الملك سعود ، 1985 ، ص 115 ، المملكة العربية السعودية .



الحضرية إلى مناطق متكاملة من استعمالات الأراضي المختلفة التى يمكن تطبيق معظم هذه السياسات عليها ، وهي على النحو التالي[1] :

أ - **تقييم الوضع الحضري الحالي**

لقد جاء التطوير في جميع أنحاء الكويت بشكل متسارع خلال السنوات الخمس التى أعقبت فترة الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990 خلال الفترة من 1991 إلى 1995 ، ولاحظ المخطط أن الحجم الحالي لنشاط الإنشاءات يضاهي عمليا آواخر فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، عندما كانت إيرادات النفط فى أعلى مراتبها ، وقد تم تخصيص جميع الأراضي في الرقعة الحضرية تقريبا ، للتطوير طبقا لسياسات الخطة الهيكلية السابقة ، إضافة إلى إعادة تعمير وترميم ماأتلفه الغزوالعراقي في عام 1990 .

ونتيجة لطول قائمة الانتظار للمستحقين للرعاية السكنية الحكومية من الكويتيين حاول المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت توفيرمواقع إضافية كإجراء قصير الأجل وسريع للمساهمة في حل المشكلة الإسكانية . مع الملاحظة أن هناك ضغوطا تجارية راغبة في زيادة نسب البناء ، وكذلك تغيير بعض المناطق السكنية الاستثمارية من مناطق ذات كثافة متوسطة إلى مناطق عالية الكثافة . غير أن السماح في زيادة نسب البناء ورفع كثافة المناطق السكنية ، سوف يؤدي إلى الضغط على الخدمات والمرافق ، إضافة إلى خلق إزدحامات واختناقات مرورية جديدة يحاول المخطط إيجاد الحلول المناسبة لها ، لذلك نرى أهمية تشجيع الإنتقال إلى المدن الجديدة خارج نطاق المنطقة الحضرية .

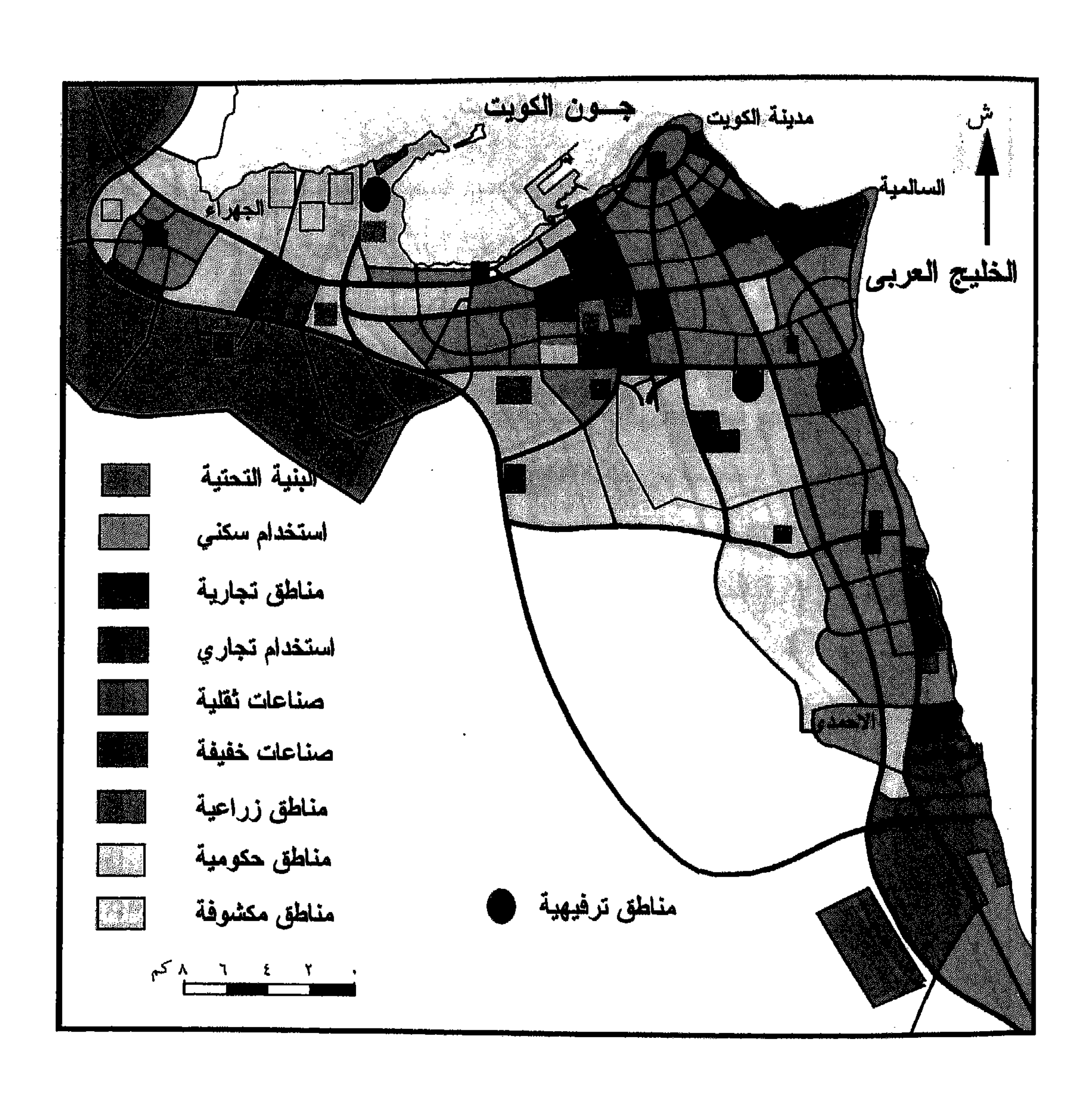
ولقد شهد النموالتجاري أيضا نموا معقولا ، مما أدى إلى تزايد حركة المرور المتجهة إلى المركز والأسواق الإقليمية ، مثل منطقة السالمية مما يهدد تشغيلها بشكل ناجح حيث أنها مختنقة مروريا أصلا . وحاليا تزيد المساحة الصافية من الأرض التجارية سواء التى يتم بناؤها أو قد تم تخصيصها عن القدر المطلوب للعشرين سنة القادمة ، ونتيجة لذلك فإن الجدوى الاقتصادية لبعض المشروعات ستكون موضعا للشك .

---

(1) أرجع في ذلك إلى :

بلدية الكويت : المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت ، مستندات توضيحية ، 1997 ، ص 67 - 87 ، الكويت .





الشكل (4-14) المخطط الهيكلي للمناطق الحضرية للفترة 1997 - 2015 .

المصدر : بلدية الكويت ، المخطط الهيكلي الثالث1997 مصدر سابق ، ص 70 .



إن تعداد السكان الحالي بدأ يقترب من المستوى الذى كان عليه قبل الغزو والذى كـــان يصل إلى نحو 2.1 مليون نسمة . ونتيجة لذلك بدأت تحدث كثير من الاختناقات المرورية علـى طول الطرق الدائرية والتقاطعات الرئيسية ، لذلك هناك حاجة إلى مد شبكة الطرق الأساسية كما كانت في الثمانينيات ، ومازالت رحلات العمل متركزة بصورة كبيرة بإتجاه موقعين فقط وهمـا مركز المدينة والشويخ الصناعية بالرغم من بعض الأمثله التي ذكرناها آنفا حـول لامركزيـة الادارة مثل وزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة ، اللتان نقلتا إلى منطقة جنوب السرة على إمتداد الطريق الدائري السادس السريع .

واحتوت الخطة على دراسة للعوائق والفرص المختلفة لأحداث التغيير من قبل المخطـط الهيكلي الثالث لدولة الكويت ، ولكن لم تعد التغييرات الهيكلية الجذرية ذات جدوى من الناحيـة الاقتصادية ، بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التى واجهتها الكويت بعد الغزو ، وبالتالي تـم التأكيد على الترتيب الأساسي بخصوص استعمالات الاراضي مع بعض التغيـيرات الطفيفـة لبعض المناطق ، وتقدم الخطة الهيكلية التنفيذية للرقعة الحضرية على تحقيق لامركزية معقولـة للأنشطة الاقتصادية ، وخاصة من مدينة الكويت ومنطقة الشويخ الخدمية والحرفية .

ب - المبادئ والإرشادات الأساسية من منظور الخطة الهيكلية للرقعة الحضرية

تستند الخطة الهيكلية التنفيذية على تحديد الطاقة الاستيعابية للرقعة الحضرية بنحـــو 2.3 مليون نسمة وذلك لاعتبارات بيئية وللبنية التحتية ، وسوف يصل السكان إلى هذا الحد بحلول عام 2005 تقريبا ، وسوف يوجه التطوير الذى يزيد عن طاقة الرقعة الحضرية إلى التجمعات السكنية الغربية الجديدة ، لذلك ينبغي البدء فورا في تخطيـط وتصميـم المـدن والتجمعات السكنية الجديدة ، وحددت مجموعة إجراءات لضمان عدم تجاوز السكان العـدد المطلوب في المنطقة الحضرية والبالغ 2.3 مليون نسمة وتشمل الإجراءات مايلي :

1- عدم الإفراج عن المزيد من الأراضي داخل المنطقة الحضرية ، مـع إلغـاء القوانين التى تسمح بفرز القسائم (أي تقسيمها) .
2- تعديل بعض القوانين لتنص على ساحات كافية انتظار المركبات فـي جميـع القسائم السكنية ، مع متابعة تطوير السكن الإستثماري خارج الإلتزامات الحالية في المنطقة العمرانية مالم يكن لإحلال مباني قديمة أو متهالكة .
3- إلغاء تراخيص البناء في حالة عدم البدء في البناء بعد عامين من إصدارها في المنطقـة العمرانية ، مع عرض أراضي بديلة للمستثمرين بالمدن والتجمعات السكنية الجديدة .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ويمكننا أن نقترح بعض الإجراءات للإفادة منها وهي :

1- تخفيض أسعار القسائم في المدن الجديدة المقترحة في غرب مدينة الكويت ، وزيادة القرض الإسكاني الحكومي الممنوح لها .

2- توجيه المشاريع الحكومية في الكويت الكبرى إلى المدن الجديدة ، مع الإسراع فى بناء المرافق وتوفير الخدمات المختلفة في المدن الجديدة .

جـ- السكان والعمالة :

يتوقع أن عدد السكان سوف يصل إلى نحو 3.8 مليون نسمة بحلول عام 2015 يمثل الكويتيون منهم نحو 39% غير الكويتيين نحو 61% ، وقدر عدد السكان الذين يمكن للتجمعات الحضرية القائمة أن تستوعبهم في ظل ظروف معيشية وعملية مقبولة بنحو 2.3 مليون نسمة ، أي أن هناك فائض سكاني قدره 1.5 مليون نسمة ، يتم إسكانهم في مدن جديدة خارج نطاق التجمعات الحضرية القائمة .

أما عدد العاملين فيتوقع بلوغهم نحو 1.94 مليون نسمة بحلول عام 2015 يمثل الكويتيون منهم 21% وغير الكويتيين 79% ، ويرجع ارتفاع نسبة عدد العاملين التى تمثل نحو 50% من إجمالى عدد السكان ، إلى ارتفاع نسبة أعداد العاملين الوافدين حيث قدرت نسبتهم فى عام 1997 بنحو 66% للذكور و 18% للأناث ، أما الكويتيون فيمثل الذكور نحو 11% والأناث 5% [1] .

وتدل نسب السكان والعمالة المتوقعة في الخطة أن تبقى نسبة الكويتيين ضئيلة مقابل نسبة غير الكويتيين ، لذلك يجب أن تعمل الدولة على إعداد برامج تدريبية لتشجيع بناء قوة العمل الكويتية ، إضافة إلى تقديم الحوافز للأعمال المهنية لترغيب الكويتيين فيها ، ويطالب الباحث بالرقي بخصائص الفرد الكويتي وتطوير إمكانياته وتأهيله للعمل الفني والتقني الذي يحتاجه السوق لسد النقص الذى يعوض باستقدام العمالة الأجنبية[2] . ويجب تقنين ضبط عملية دخول غير الكويتيين إلى الكويت ، من خلال إعداد دراسات لمعرفة مدى حاجة السوق الكويتية لهذه الفئة .

(1) Ministry of Planning : Op. cit. 1997, p. 87, T. 73, Kuwait .

(2) أنظر ، الفيل ، محمد رشيد : التكافل الاجتماعي والسياسة السكانية الموحدة لدول الخليج العربي ، جامعة الكويت ، الطبعة الأولى ، 1987 ، ص 272 ، الكويت .



د – الإسكان

تحاول بلدية الكويت[1] ايجاد حل لمشكلة الإسكان المتمثلة في تراكم الطلبات لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية للمواطنين الكويتيين للحصول على مساكن[2] . لذلك تحاول الخطة الهيكلية التنفيذية للمنطقة الحضرية تخصيص مزيد من الأراضي لحل الاحتياجات الإسكانية في الأمد القصير ، وتهدف بذلك إلى توفير الأراضي لأغراض الإسكان الحكومي والخاص عن طريق توسيع الرقعة الحضرية وإيجاد مدن جديدة في إتجاه الغرب وفي منطقتي الزور والصبية . ورأت القيام بتجديد حضري واسع النطاق للمساكن القديمة في عدة مناطق ، كالفروانية وخيطان والفحيحيل والجهراء وجليب الشيوخ ، كنزع ملكية بعض العقارات القديمة جدا ، وإعادة تخطيط بعض القطع وتوزيعها أو بيعها في الأسواق العقارية .

ونظرا للحاجة المتزايدة لسكن العزاب تم تخصيص أراضي لبناء أنظمة اسكانية مناسبة لهذا القطاع من السكان ، وتم اقتراح مواقع متناثرة يتوافر بها إمكانية الوصول إليها من خلال النقل العام والخدمات العامة مع تدعيم المقاييس المساحية المقبولة ، يبين ذلك الشكل (4-14) ، ومحاولة إيجاد حل لمشكلة مساكن العزاب المنتشرة في بعض الأحياء السكنية التى تسكنها العائلات ، كما هو الحال في مناطق جليب الشيوخ وخيطان والمرقاب وبنيد القار[3] ، وذلك بإيجاد مناطق مناسبة أو قطع تنظيمية خاصة بهم منفصلة عن سكن العائلات .

هـ – المراكز الإدارية والتجارية

بالرغم من عدم التقيد بتنفيذ المراكز الإدارية والتجارية المعتمدة بالخطط الهيكلية السابقة ، إلا أن سياسة توفير المراكز الإدارية والتجارية مازالت سارية ، والتى قام القطاع الخاص بسد الفجوة الظاهرة في مساحة أرضية البيع التجاري بالتجزئة . ولقد تطورت العديد من المناطق إلى مراكز إدارية وتجارية هامة مثل السالمية

---

(1) بلدية الكويت مسئولة عن كل المحافظات الحضرية في دولة الكويت .

(2) بلغ إجمالي الطلبات المقدمة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية للفترة 1987 – 1997 نحو 38740 طلب .
المصدر : Minisitry of Planning : Op-cit, 1997, p. 73, T, 62 .

(3) متابعة ميدانية للباحث ، 1998 .



ومنطقة الضجيج[1] والشويخ الصناعية ، ومازالت هناك حاجة إلى مراكز إدارية وتجارية جديدة في الكويت كتوازن مضاد لمركز المدينة ، ولتوفير التسوق المريح ذو النوعية العالية في مناطق النمو السكاني المرتفع . كذلك أوصت الخطة بتنفيذ سياسة النمو المتزايد في المراكز التجارية الحالية وإعادة تنظيم المناطق التجارية غير المطورة لاستعمالات أخرى ، مثل الحدائق المركزية إضافة إلى إلغاء تصاريح البناء غير المنفذة والمطالبة بتوفير مواقف مركبات كاملة للمباني التجارية التى أعيد تطويرها .

كما أوصت الخطة بتنفيذ مراكز إدارية وتجارية جديدة في مواقع متوفرة ومخصصة لهذا الغرض ، في الفنطاس ومشرف والجهراء ، إضافة إلى تغيير في استعمالات الأراضي في منطقة سكنية هى غرناطة ، كذلك إنشاء مراكز تجارية في المدن والتجمعات السكنية الجديدة ، لنقل بعض الأنشطة التجارية الموجودة في مركز المدينة وفي منطقتي الشويخ والري .

والمخطط الثالث هنا يحاول أن يقيم مراكز تجارية في مناطق سكنية متعددة ، كمنطقة مشرف وغرناطة لتخفيف الضغط وتقليل الإختناقات المرورية في مركز المدينة ، إلا أن ذلك سوف ينقل تلك الإختناقات المرورية إلى هذه المناطق ، لذا كان من المجدى أن يركز المخطط على الاسراع في إنجاز مركز الفنطاس التجاري الثاني الذى أوصت جميع الخطط الهيكلية السابقة على إنشائه ولم ينفذ حتى الآن ، والشكل (4-15) يوضح المخطط المقترح لمركز الفنطاس التجاري والإداري ، إضافة إلى المراكز التجارية الإقليمية في الجهراء والفحيحيل وحولى والسالمية والفروانية وجليب الشيوخ ، لتخدم المناطق السكنية في الرقعة الحضرية وإبعاد الأنشطة التجارية من داخل الأحياء السكنية لتلبية الراحة والهدوء للسكان .

و - المناطق الصناعية

بما أن هناك نقص في المواقع المناسبة للصناعات ذات التقنية العالية والمكاتب المهنية ، لذلك اقترحت الخطة موقعين : الأول في الدوحة قرب المدينة الجامعية الجديدة من أجل تنشيط أنشطة البحث المشتركة ، كما تم اقتراح الموقع المخصص سابقا في أبوحليفة من قبل المراجعة الثانية للمخطط الهيكلي .

ويرى الباحث أن هذا الموقع لايصلح لإقامة أنشطة صناعية حيث تعتبر منطقة أبوحليفة منطقة سكنية ذات كثافة عالية ، وسوف يؤدى هذا الإقتراح إلى هجرة السكان

(1) سميت منطقة الضجيج لما تعانيه من إزعاج الطائرات أثناء الإقلاع والهبوط نظرا لقربها من المطار الدولي .



الشكل (4-15) المخطط المقترح لمركز الفنطاس التجاري والإداري ، 1977 .

المصدر : بلدية الكويت ، بعض مشاريع بلدية الكويت ، 1977 ، ص 8 .



منها بسبب ماستحدثه الصناعة من تلوث وإزعاج بالإضافة إلى الإزدحام المروري الـــذى سيحدث أيضا نتيجة الحركة الصناعية .

ز - الخدمات الصحية والتعليمية

أكدت الخطة على أن مرافق الخدمات الصحية تكفي بصفة عامـــة للعشـــرين ســـنة القادمة ، مع ضرورة تنفيذ الخطط الحالية لبناء مستشفيات عامة جديدة ، وتقييم تراخيـص إقامة المستشفيات والعيادات في ضوء المعايير المحددة والمقررة .

أما الخدمات التعليمية فيمكن استغلال مباني المدارس الخالية الموجودة حاليا لتوفـــير الاحتياجات من أماكن الدراسة ، مع تقليل كثافة مرحلة رياض الأطفال من 300 إلـــى 150 مكان في المناطق السكنية التى تحتوى على 450 - 500 وحدة سكنية تقريبا .

ح - الترويح والترفيه

من الضروري إعطاء الأولوية في التنفيذ للمنتزه القومي في جال الزور ، واســـتبدال مواقـــع المنتزهات القومية المخصصة سابقا بحدائق عامـــة مركزية ، مرتبطة بمواقع للمراكـــز الإداريـــة والتجارية ، مع إقامة حدائق محلية طبقا لمتطلبات المناطق السكنية ، ولابد أن تســـعى الخطة إلـــى تطوير الحدائق العامة لأنها لاتستخدم في الوقت الراهن إلا لفترات بسيطة خاصة في فصل الربيع .

ويرى الباحث أنه من الضروري تشجيع مشروع " تخضير الكويت " لمكاسبه البيئية الهامة للدولة[1] ، أما مواقع التحريج والمساحات المكشوفة فسوف تحتاج إلى تعديل بســـبب توسيع المخطط الهيكلي للمنطقة الحضرية ، مع إمكانية توفير فرص الترفيه العـــام داخـــل

---

(1) في عام 1987 أبدى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح رغبة سامية لتخضير وتجميل دولـــة الكويت ، حيث أمر بتشكيل اللجنة العليا للتخضير لإعداد الخطة الحالية لتطوير وتخضير وتحسين البيئة في دولـــة الكويت (1988-1990) ، وكان من نتائج هذه اللجنـــة ضرورة إعداد خطة شاملة طويلة المدى للتخضـــير ، وتطوير الزراعة التجميلية على مدى الـــ 20 سنة القادمة لتصبح في المستقبل خطة قومية للتخضير ، وقـــدرت الخطة المساحة المتاحة لتخضير الكويت بحوالى 23.055 هكتاراً أي نحو 56968 فداناً منتشرة في أنحاء البلاد .

أنظر ، أ - معهد الكويت للأبحاث العلمية ، المراجعة العامة لتخضير الكويت ، دراسة مقدمـــــــة لبلديـــة الكويت ، 1989 ، الكويت

ب- بلدية الكويت ، المجلدات التنظيمية الرئيســـية للخطة القوميـــة للتخضـــير ، اللجنـــة العليـــا للتخضير ، المجلـــدات (1 - 2 - 3) ، 1989 .



مناطق التحريج في الدوحة والصليبية ، وسوف يتم الاحتفاظ بهذه المناطق لإقامة المخيمات بها في فصل الربيع ، وكذلك أنشطة الترفيه الآخرى مثل لعبة الغولف .

ط - النقل والمواصلات

تقدم الخطة أسساً مناسبة للوصول والتحكم في المرور . وبحلول عام 2015 يجب تطبيق لامركزية مواقع الاستخدام والتوظيف داخل المنطقة الحضرية ، والذى من شأنه أن يحد من الإزدحام وتقليص الكثافة العمالية فيها ، مع ضرورة أن تكون المدن الجديدة مستقلة بصورة كبيرة في عملية التوظيف ، وأكدت على أهمية تحقيق هذه الافتراضات وإلا فسوف تواجه رحلات الإنتقال عوائق بصورة كبيرة ، ستؤدى بدورها إلى زيادة التعديلات المطلوبة على الطرق بما يتجاوز الميزانيات المالية المخصصة ، وأيضا الحدود البيئية المقبولة ، مع وضع نظام نقل سريع منفصل عن المركز التجاري والإداري ، يخدم المنطقة الحضرية والمطار والتجمعات السكنية المقترحة الجديدة .

ي - المحافظة على المواقع والمباني التاريخية

لم تكن المحافظة على المواقع والمباني التاريخية للدولة بشكل عام ذات الأولوية في التخطيط لإستعمالات الأراضي في الماضي ، ونتيجة لذلك بقي عدد قليل فقط من المباني التاريخية والتى ترمز للتراث المعماري الكويتي . وكانت الدراسات السابقة للمباني التاريخية تغطى أساسا مدينة الكويت[1] . ولم تأخذ هذه الدراسات في الحسبان المباني التاريخية في المناطق الآخرى كجزيرة فيلكا والجهراء والسالمية وحولىّ . لذلك حاول المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت التركيز على الجانب المتعلق بالمحافظة على المواقع والمباني التاريخية ، من خلال تكليف المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بإعداد سجل شامل للمباني والمنشآت التى يجب حمايتها والمحافظة عليها .

وتقوم الخطة بتحديد المباني والمنشآت ذات الأهمية التاريخية والمعمارية في الخطط المحلية ومخططات البلدية المساحية ، ويتم إصدار وثائق أمر للمحافظة على المباني لضمان التزام ملاك العقارات بالحاجة إلى المحافظة على المباني التاريخية . وأوصت بإنشاء أمانة عامة

---

(1) أنظر ، دراسات المخطط الهيكلي الثاني 1970 ، مصدر سابق ، ص 243-250 ، ودراسة المهندس سابا جورج شبر ، 1960 ، مصدر سابق ، ص 121-122 .



للمباني الكويتية التاريخية تتألف من ممثلين عن جميع الجهات الحكومية ، المعنية بالمحافظة على المواقع والمباني التاريخية ، إضافة إلى بعض المهتمين من القطاع الخاص ، مع إصدار قانون جديد للأمانة يكون شاملاً للمباني التاريخية وقادر على المحافظة عليها . ومن مزايا هذا القانون أنه سيحد من إزالة المباني التاريخية التى لم يبق منها إلا القليل ، خاصة بعد إزالة الأسواق التقليدية القديمة مثل سوق السلاح وسوق الخضار واللحم والفواكه ، إضافة إلى المباني التاريخية القديمة المنتشرة في مدينة الكويت وضواحيها .

2 - الخطة الهيكلية لمدينة الكويت 1997

بالرغم من الخطط التنظيمية التى غطت دولة الكويت على مدى أربعين سنة ماضية ، إلا أن هناك أجزاء كثيرة في مدينة الكويت ينبغي تطويرها ، حيث كانت مدينة الكويت حتى منتصف الخمسينيات تحتفظ بكثير من مقومات المدينة العربية الإسلامية ، ولقد تغير هذا الوضع بسرعة مذهلة عندما تم هدم السور القديم الذى يحيط بها في عام 1957 ، وكان العامل الحاسم الذى أثر في الإحتفاظ بالمدينة العربية القديمة داخل السور ، هو القرار الذى أتخذ في ذلك الحين لإقامة عاصمة لدولة حديثة داخل الإطار الجغرافي للمدينة القديمة ، من خلال تهديم أقسام شاسعة من المدينة التاريخية ، بغية الحصول على مساحات تتسع لشبكات الطرق الحديثة والمنشأت والخدمات التى تتطلبها عاصمة حديثة[1] . وبحلول أوائل الثمانينيات كانت غالبية المساكن الكويتية القديمة قد تم إزالتها لإقامة الطرق الجديدة والأسواق التجارية الحديثة ، ومنذ عام 1952 وعملية تطوير مدينة الكويت جزءا لايتجزأ من عمليات المخطط الهيكلي الشامل للدولة .

وبعد تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي المدمر في عام 1991 ، ومضى حوالى خمس سنوات ، استعادت حركة التطوير في مدينة الكويت عافيتها ، وقام القطاع الخاص بمشاريع تجارية وسكنية واستثمارية واسعة النطاق .

وقد شجعت بلدية الكويت تكملة مشروع الواجهة البحرية الحيوي من خلال طرحه للقطاع الخاص ، إضافة إلى مشروع تطوير شارع عبدالله الأحمد ، الذى بدأ العمل فيه قبل الغزو العراقي وجارى تنفيذ خطواته الأولى حاليا ، وكذلك مشروع

---

(1) أنظر ، على أيفلين سيموس : دراسة للحفاظ على الآثار التاريخية في الكويت ، المجلد الأول ، مدينة الكويت القديمة ، بلدية الكويت ، 1988 ، ص 3-6 ، الكويت .



الديوان الأميري على الواجهة البحرية ، الذى يضم مجمعــا رئيسـيا مــن المكــاتب الحكومية ، وقد أصبح على وشك الإنتهاء حاليا .

وتركز البلدية على ضرورة إعادة توفير الإسكان داخل مدينة الكويت ، من خــلال تخصيص موقعين كبيرين في منطقة المرقاب وشمال شرق منطقة الشــرق ، للمؤسســة العامة للرعاية السكنية لتطوير أنماط خاصة من السكن الكويتــي مــن نــوع الفيــلات ، لتوزيعها للمستحقين من السكان الكويتيين .

ويشمل المخطط الهيكلي لمدينة الكويت لعام 1997 مجموعة من الخطط المقترحــة مع مخطط الإستراتيجية ، التى تفسر جوانب معينة من الخطة التنفيذية الهيكلية ، وتشــمل إدارة الطرق والمرور والمحافظة على المباني التاريخيــة والتراثيــة والمرافــق العامــة والزراعة التجميلية والمساحات المكشوفة[1] .

وتؤكد الخطة على أهمية الهدف الذى حدده المخطط الهيكلي الثانــي(1970) ، لخلق عاصمة مناســبة للدولة ذات تجمعات سكنية ومراكز تجارية متوازنة ، وتبقــى اللامركزية أيضا أساسية لتجنب تدهور البيئة والإختناق المــروري المــتزايد وغــير المقبول داخل المدينة ، والهدف من وراءها هو الاستغلال الأمثل لاستثمارات الدولــة الضخمة في الطرق والبنية الأساسية ذات الجودة العالية خلال العشرين سنة الماضية .

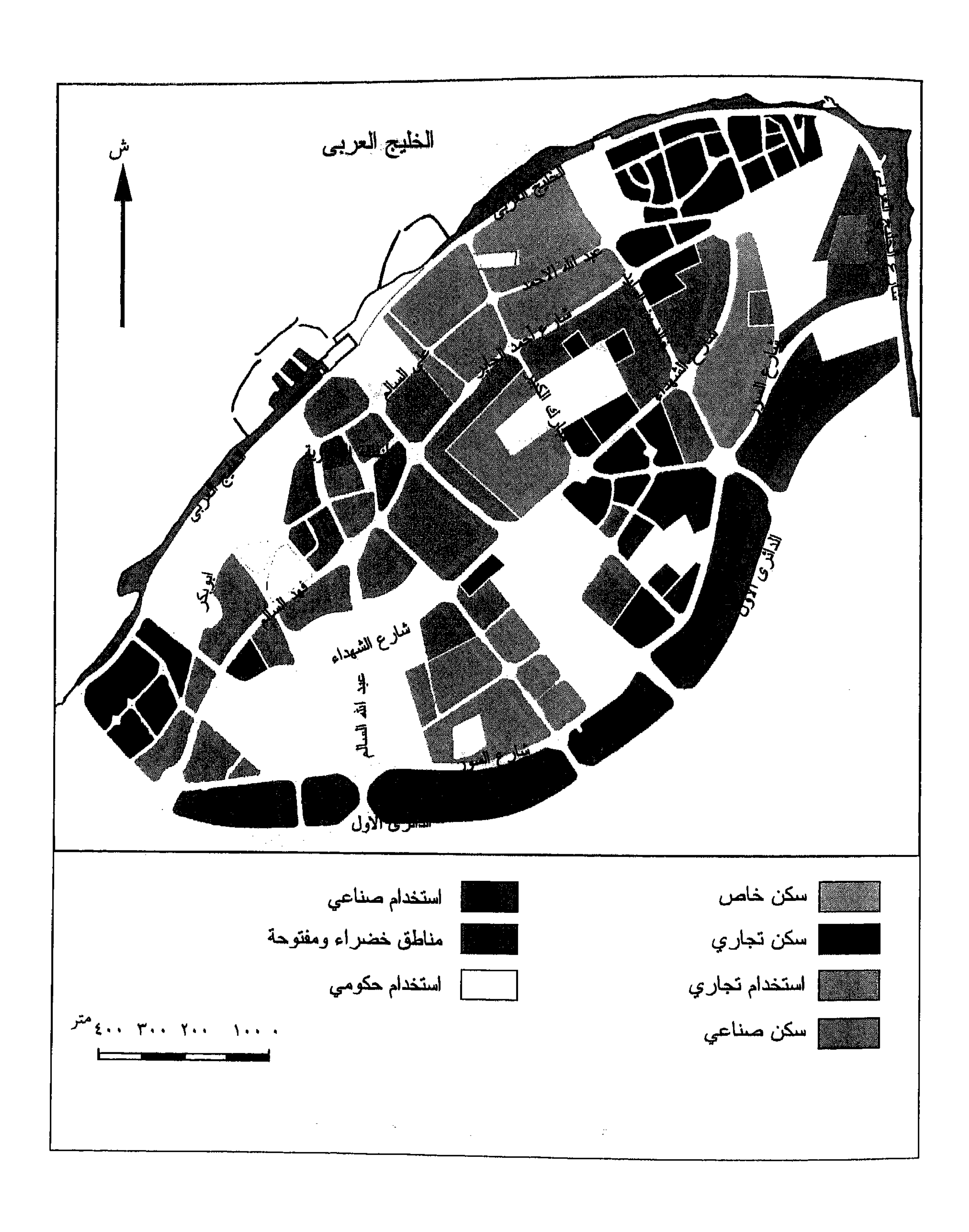
أ - الإسكان

أوصت الخطة بإعادة تطوير المناطق السكنية الخاصة بإسكان الكويتييــن وفــق ضوابط ونظم واضحة حول مظهر وتصميم المباني ، والهدف من التنظيم هو إيجــاد تجمعات سكنية مترابطة ، في المرقاب ودسمان والجزء الشمالي الشرقي مــن حــي الشرق ، وفي وسط حي الشرق وفى حي الوطية يبين ذلك الشكل (4-16) .

وأكدت على أهمية وضع تنظيم وضوابط خاصة بإدارة حركة المرور ، لخلق بيئــة هادئة تتوفر فيها مقومات الحياة الأسرية ، والقيام بخطوات تنفيذية موجزة لإرشــاد عملية

(1) Kuwiat Municipality : Kuwait Master Plan Third Review : Metroplitan Structure plan, Vol. 3, 1997, Kuwait .





الشكل (4-16) المخطط الهيكلي لمدينة الكويت (CBD) ، 1997 .

المصدر : بلدية الكويت ، المخطط الهيكلي الثالث ، 1997 مصدر سابق ، ص 93 .



تطوير المرقاب والوطيه ، وتشارك في هذا الجانب الخطط الهيكلية السابقة عـن طريـق إعادة إسكان الكويتيين في مركز المدينة ، لإعادة تركيبها الداخلـي الذى أصبح يمثل فقـط الاستخدامات التجارية وبعض مساكن العزاب .

ب – النقل والمواصلات

اقترحت الخطة الهيكلية لمدينة الكويت مد الطريق الدائري الأول عبر بوابة الجـهراء لربطة مع شارع الخليج العربي ، مما يساعد على تجنب الاختناقات عند المنافـذ وفـي التقاطعات الرئيسية ، وإنشاء وصلة منخفضة على امتداد شارع الخليج العربي مما سيسمح بخلق منفذ خاص أمام قصر السيف والديوان الأميري ، ويعمل على تسهيل حركة المـرور بين الأجزاء الغربية والشرقية من مركز المدينة .

ومن الدراسات التمهيدية التى تم إعدادها فى مجال النقل العام توقعت الخطة أن حجـم الحركة المرورية سوف يزداد خلال العشرين سنة القادمة ، مما سيكسب النقل مزيدا مـن الأهمية في عملية الانتقال من وإلى مركز المدينة ، لذلك خصصت ممرات لنظـام النقـل العام السريع ، يخدم الشريط الساحلي والتجمعات السكنية ، مما سيوفر إمكانيـة الوصـول المباشر إلى مدينة الكويت ، كما أكدت على توفير نظام نقل عام سريع وآلى كما جاء فـي الخطط الهيكلية السابقة ، مع إمكانية إعداد هذا النظام من خلال حافلات أو مركبـات ذات مسارات ثابتة وفقا للدراسات الفنية التفصيلية اللاحقة .

وتضمنت إنشاء مواقف انتظار للمركبات المخصصة لمدينة الكويت عـن طريـق إلزام جميع المشاريع الجديدة داخل المدينة على توفير مواقف للمركبات اللازمة بالكـامل للموظفين والمترددين عليها ضمن حدود موقعها ، مما سيؤدى إلى عدم انتظار المركبـات على جوانب الطرق فى الأماكن المخالفة ، مما يترتب عليه تشويه المنظر العـام ويشـكل خطرا على جانبي الطريق ويساهم فى زيادة مشكلة الإزدحام .

وقد أغفلت الخطة إقتراح مواقع لإنشاء عمارات (بنايات) متعددة الأدوار تخصـص كمواقف انتظار المركبات للمدى القصير ، للحد من تراكم انتظارالمركبات على جوانـب الطرق ، وقد أنشئت بعض هذه العمارات في المدينة إلا أنها غير كافية ، لذلك كـان مـن الضروري أن يكون هذا الاقتراح ضمن سياسات خطة 1997 .



وأوصت الخطة بتطبيق سياسات وقيود على المرور والانتظار في مدينة الكويت لتقليل إستعمال المركبات ، وتشجيع إستخدام النقل العام والأشتراك في مركبة واحدة ، ولتقليل ضرورة إيقاف المركبات في وسط المدينة يتم تشجيع إنشاء مواقف انتظار للمركبات في محيط المدينة ، مع توفير النقل منها وإليها من وسط المدينة .

وقد وضع المخطط مجموعة من السياسات التي يجب تطبيقها على وسائل النقل بغية الوصول إلى الأهداف المرسومة للنقل والمواصلات في الكويت ، وتتشابه أهداف المخطط هنا في مجال النقل مع أهداف كثير من الدراسات ، حيث تعمل الأهداف الرئيسية على وضع قيود على استخدام المركبات الخاصة ، مع توفير سهولة الحركة والوصول إلى مراكز الأنشطة الرئيسية ،إضافة إلى التوزيع المتوازن للطلب على شبكة الطرق وزيادة وتسهيل إستخدام وسائل النقل الحالية ، ودعم تشغيل وتطوير خدمات النقل العام[1] .

جـ - المحافظة على الطابع التاريخي في مدينة الكويت

أكدت الخطة على أهمية المحافظة على المباني التاريخية المتبقية والاماكن الهامة وترميمها لتذكير الأجيال بمآثر الأجداد والإفتخار بإنجازات الماضي ، ولتحسين مظهر الكويت وجذب كل من المقيمين والزائرين ، ولتشجيع السياحة .

ويرى الباحث أنه ينبغي إعداد بيان لمواقع جميع المباني التى يجب المحافظة عليها داخل مدينة الكويت ، مع إعداد سجل يبين اسم المبنى أو الإنشاء ونوع القيد والتشريعات والتوصيات ، ليتم بعد ذلك إجراء علاج عاجل لهذه الإنشاءات المهددة بالانهيار أو التدهور الخطير[2] . وكذلك إقامة أحياء تراثية خاصة في مدينة الكويت تعمل على المحافظة على موقع وملامح المناطق التاريخية الهامة ، مثل السوق القديم وقرية التراث المستقبلية في شارع عبدالله الأحمد ، وقد بوشر فعليا في إنشاء السوق القديم بحلة جديدة على طراز معماري عربي قديم ومازال قيد التنفيذ .

---

(1) أنظر : أ - أبوعياش ، عبدالأله : مصدر سابق ، 1981 ، ص 18 .
ب - الهارون ، عبدالوهاب راشد وأبوعياش ، عبدالأله : نظام النقل العام والخدمات الترويحية في الكويت : دراسة ميدانية ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، العدد 16 ، جامعة الكويت ، 1980 ، ص 28 - 29 ، الكويت .

(2) تقدر نسبة المباني الشعبية الباقية والتي تأثرت بمشاريع التخطيط الحكومية المنفذة في قلب المدينة بنحو 72% .
المصدر : علي ، ايفلين سيموس : مصدر سابق ، ص 3 - 4 .



د - التجميل وتحسين البيئة

وجد أن أجزاء كثيرة من مدينة الكويت تفتقر إلى أدنى العناصر البيئية ، وهناك حاجة ملحة لتوحيد مدينة الكويت وإبراز تركيبها ، بهدف تجميل الصورة العامة للمدينة كبيئة حضرية متقدمة . لذلك حددت سياسات التصميم الحضري لمدينة الكويت والأحياء المتميزة داخل المدينة والإرتدادات والواجهات ، مع استخدام ارتفاعات المباني بصورة جمالية مناسبة لبيان خط السماء أو الأفق Sky Line [1] ، كما يجب أن تحتفظ بعض الأحياء القريبة من الواجهة البحرية وكذلك السوق القديم ، بشخصيتها وتميزها بالارتفاعات المنخفضة (3 أدوار فقط) ، مع السماح للمباني العالية داخل المركز التجاري والإدارى لمدينة الكويت وفي مواقع مختارة على مداخل المدينة .

تقدم الخطة التنفيذية الهيكلية لمدينة الكويت دليلا شاملا للتطوير للعشرين سنة القادمة ، مع ضرورة مراقبة تنفيذها عن كثب ، مما يساعد ذلك على تحديد المجال الذى تكون فيه مراجعة معينة مطلوبة لمناقشة الظروف والملابسات المختلفة ، غير إن الخطة أكدت على إبقاء الأهداف والسياسات ثابتة دون تغيير ، ويجب مقاومة الضغط الذى يبذله أصحاب المصالح التجارية ، حيث أن المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت يقدم بدائل واضحة ومدروسة يجب التقيد بها .

3- نظم المعلومات الجغرافية للمخطط الهيكلي الثالث الجديد

تعتبر نظم المعلومات الجغرافية GIS نظام لصنع الخرائط حتى لو كانت مرسومة بنسب مختلفة ، وتبرز بشكل مختلف وألوان مختلفة ، وكثير من المعلومات مخزنة على الخرائط وتحتاج إلى أن تتحول إلى بيانات يتقبلها الحاسوب ، وهذا النظام لايحتوى على خرائط وصور بل يحتوى على قواعد بيانات جغرافية ينتج منها صور وخرائط .

ويوفر المخطط الهيكلي الجديد إطار عمل شامل لتوجيه التطوير العمراني في الكويت ، مما يعكس تطوير نظم المعلومات الجغرافية للمخطط الهيكلي الجديد المخططات الثلاثة الأساسية المكونة له ، من حيث كيفية حفظ البيانات المتعلقة بالسكان والتوظيف والبناء وكيفية عرضها والتعامل معها .

---

(1) هو خط إلتقاء هامات المباني مع السماء وله شروط معمارية جمالية فلايكون مثلا على شكل خط مستقيم (أى أن المباني بارتفاع واحد) ولايكون بها إنكسارات حادة (أى أن هناك تفاوت حاد في ارتفاعات المباني) .



وفى إطار الخطة القومية تحفظ البيانات على مستوى (المحافظة) ، وفى إطار الخطة الهيكلية للمنطقة الحضرية تحفظ البيانات على مستوى (المنطقة) ، ومستوى (القطعة) Block ، أما التفاصيل الكاملة فإنها ستحفظ فقط لمدينة الكويت وستكون على مستوى القسيمة (قطعة أرض) وسوف يتم توقيع التفاصيل الكاملة على مستوى القسيمة للدولة بأكملها[1] ، حيث يعتبر مشروع GIS للمخطط الهيكلي الثالث الجديد مشروع مبدئى على المدى القصير ، ويمكن اعتباره نقطة إنطلاق متواضعة نحو نظام معلومات جغرافي كامل يفي باحتياجات دولة الكويت بأكملها [2] .

تتضمن قاعدة البيانات لنظام GIS صورا للأقمار الصناعية ، التى توفر أساسا مرئيا تفصيليا لشكل الطبقة الأساسية الأولى لنظم المعلومات الجغرافية ، وتشكل مجموعات بيانات كودامس الطبقة الثانية التى تسقط على الطبقة الأساسية ، مستخدمة الخرائط الطبوغرافية وخرائط مسح الخدمات ، أما الطبقة الأساسية الثالثة فهى الإستخدام الحالي للأراضي ، والتى يتم الحصول عليها من البيانات التخطيطية ويجرى إعداد هذه الطبقة داخليا ضمن أعمال البلدية . ويمكن إضافة طبقة رابعة تبين معلومات محددة عن الاستخدامات من قبل مخططي المدن ، انطلاقا من مخططات القسائم الموجودة حاليا . وسوف تساعد هذه الطبقة على تسهيل عملية التحليلات اللازمة للمخططين ومتخذى القرار[3] .

وسوف تستخدم نظم المعلومات الجغرافية في مراحله الأولى كوسيلة تحليل وأداة تفيد فى إتخاذ القرارات لمخططي المدن ، إضافة إلى أنه يستخدم لرسم السياسات والإقتراحات الناتجة عن المخطط الهيكلي ، حيث يوفر هذا النظام الوقت والمال والجهد .

---

(1) ارجع في ذلك إلى :

أ – العنقري ، خالد بن محمد : مصدر سابق ، ص 10 – 15 .

ب – معهد الكويت للأبحاث العلمية : أنظمة المعلومات الجغرافية ، لماذا ، مجلة علوم وتكنولوجيا ، العدد 24 ، 1995 ، ص 28-33 ، الكويت .

جـ – الجاسم ، وليد خليفة : مخطط هيكلي جديد لدولة الكويت ، مجلة المهندسين ، العدد 52 ، 1996 ، ص 6 – 11 ، الكويت .

(2) بدأت الدراسة لمشروع نظام المعلومات الهندسية (كودامس) في سنة 1980 بواسطة خبراء من جامعة هانوفر في المانيا ، بتكليف من بلدية الكويت وبدأ تنفيذ المشروع فى عام 1983 ، وتطورت الفكرة عالميا لخلق مايسمى بنظم المعلومات الجغرافية GIS .

(3) متابعة ميدانية للباحث من خلال عمله في بلدية الكويت منذ عام 1982 حتى عام 1999 .



يحتوى نظام المعلومات الجغرافية الذى تم استخدامه فى الكويت على قاعدة بيانات أساسية ، على نطاق قومي ضيق وبيانات على نطاق واسع ، بيانات هيكلية وبيانات أساسية وأقمار وصور أصطناعية ، حيث تحتوى كل منها على مجموعة تغطية ومعلومات تخزين حول كافة أوجه الدولة ، حيث تتكون مجموعات بيانات النطاق الضيق من التغطيات الخاصة بالطبوغرافيا والنفط والماء والكهرباء والطرق والتخطيط ، وتتكون بيانات النطاق الواسع من عشر تغطيات تعنى بالطبوغرافيا والقسائم والمباني والخدمات ، وجميعها مرتبة للاستخدام من قبل المحافظات الخمس التى تمثل التقسيم الإداري .

إن المرحلة الأخيرة من المخطط الهيكلي سوف تركز على عرض المخططات الهيكلية الكترونيا ، واستخدامها على نطاق واسع بواسطة أجهزة الحاسوب الشخصي ، ويمكن بسهولة استخدام خرائط مبين عليها المعلومات بالكود اللونى ، واستخراج جداول البيانات الإحصائية أو التحليلية الخاصة بها ، وبذلك سوف تسهل مهمة المحللين والمخططين ومتخذى القرار[1] .

ومن مميزات نظام المعلومات الجغرافية هو ابتكار نظام جديد أكثر كفاءة وأرخص وسيلة بديلة عن إنجاز المهام اليدوية ، حيث يستطيع هذا النظام تزويد المستخدم بالمعلومات المتناسقة بسرعة كبيرة ، وسوف يساعد ذلك على زيادة قدرة بلدية الكويت على تحقيق الأهداف والسياسات التى يرمى إليها المخطط الهيكلي الثالث .

وسوف توفر نظم المعلومات الجغرافية للإدارة الفنية بالبلدية مجموعة كاملة من الخرائط المتعلقة بالأراضي واستخدامها ، إلى جانب المعلومات المرتبطة بخطط التطوير سواء الكترونيا أو طباعة ، وسوف يوفر المشروع خريطة أساسية متكاملة Base Map لدولة الكويت ، موضحاً عليها جميع خدمات وزارة الكهرباء والماء ، إضافة إلى جميع المشاريع الإنشائية والميكانيكية والكهربائية ، بحيث تكون جميع البيانات للمخططات سهلة الحفظ والاسترجاع والتخزين ، مما يساعد متخذى القرار في المستويات الإدارية المختلفة علىسرعة ودقة اتخاذ القرارات .

ويعتبر هذا النظام في مرحلته الأولى لإنشاء نظام معلومات جغرافي متكامل ، أو قاعدة للبيانات الشاملة تستفيد منه جميع الجهات المعنية ، بما يحقق تنفيذه الاستراتيجيات المطلوبة بطريقة سليمة .

---

(1) متابعة ميدانية للباحث من خلال عمله في بلدية الكويت .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

خاتمـــــة :

لوحظ من خلال استعراض الخطط العمرانية التى تم تطبيقها منذ عـام 1952 إلــى 1997 جملة أمور أثرت فى عملية التنمية العمرانية والتخطيط في دولة الكويــت أهمــها مايلى :

- فى خلال ثلث قرن تقريبا مرت الكويت بخمس خطط عمرانية ، وانتقلت الكويت مــن مرحلة المدينة المسورة التى تعيش داخل إطار محدد للنمو حتى عــام 1957 ، إلــى مدينة منفتحة ذات امتدادات حضرية متسعة تتعدى حدود أسوارها ، ودبت بها عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وكان ذلك بسبب ظـــهور النفــط وتراكــم عائداته .
- انتهج التخطيط العمراني فى الكويت منذ بروز الخطة الأولى 1952 أسلوب المدرسـة الإنجليزية ، وتمثل ذلك من خلال الشركات التى أعدت الخطط وهــى الأستشــاريات الإنجليزية والتى كانت غريبة عن البيئة الاجتماعية فى الكويت .
- اتجهت دولة الكويت إلى أسلوب التخطيط الحديث لضبط عملية النمو فى كل المرافـــق ، وضبط التطورات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية فى البلاد ، وظهرت بذلك الخطــط الخمسية الاقتصادية والخطط الهيكلية ، والتى بدأت ضيقة فى الخمســينيات ثــم أتســعت لتصبح خططاً قومية تشمل الدولة ككل بدأ من السبعينيات تقريبا .
- صاحب ظهور التخطيط العمراني الحديث فى الكويت تطور فـــى مــهام الأجــهزة التخطيطية ، إضافة إلى تطور مهام المجلس البلدى وأتساع الجهاز التنفيذى فى البلدية .
- من أبرز منجزات خطة 1952 أنها أنشأت الطرق الدائرية والطرق الأشعاعية ، حيث كونت أربع طرق دائرية تتخللها طرق أشعاعية ، تحيط بمدينة الكويت القديمـــة مــع أنشاء حزام أخضر يحيط بالمدينة .
- وأدت خطة 1952 إلى تغيير التركيبة السكانية لمركز المدينة (الكويت القديمة) حيــث حل محل السكان الكويتيين مزيج من جاليات متعددة الجنسيات .
- أهتم مخطط البلدية 1967 بالشريط الساحلى وركز على النمو العمراني على أمتــداد الساحل نحو الجنوب ونحو الغرب مع ظهور التخطيط الصناعي المتخصص ، كذلــك أبرزت هذه الخطة الأسواق الأقليمية .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

- خلق مخطط البلدية 1967 من مدينة الكويت مدينـــة متروبوليتانيـــة Metropolitan Area ، ذات أمتدادات حضرية متسعة وجعل مركز المدينة نـــواة لـــها ، وخصـــص للأستخدامات التجارية والإدارية التى تخدم الامتدادات الحضرية بشكل رئيسى .
- أظهرت خطة 1970 توزيع مناطق الصناعة الخفيفة فى الكويت لمحاولة القضاء على المركزية الموجودة فى منطقة الشويخ الصناعية ، لذلك أقترحت مايقارب 13 منطقـــة صناعية ، إلا أنها لم تأتى بجديد فى شأن الصناعات الثقيلة حيث أبقت علـــى منطقـــة الشعيبة للصناعات الثقيلة .
- ولتخفيف الضغط على مركز المدينة ، اقترحت خطة 1970 إنشاء مركـــز تجـــاري وإدارى آخر فى منطقة الفنطاس ، ليخدم الإمتدادات الحضرية البعيدة فى جنوب مدينة الكويت على الساحل .
- وأظهرت خطة 1970 التخطيط الترويحى والإسكاني والبيئى معـــا . حيـــث قـــامت بالتخطيط للمناطق الترويحية ، إضافة إلى إهتمام الخطة بالشواطئ الساحلية والمطالبة بتطويرها والإهتمام بها .
- وأبرزت خطة 1970 مشروعا لخط سكة حديد يربط الكويت مع جيرانها ، إلا أن هذا المشروع لم يتم تنفيذه حتى وقتنا هذا ، وقد يكون السبب متعلقاً بالقرار السياسي .
- اهتمت خطة 1970 بإعادة إسكان الكويتيين فى مركز المدينة . وأقترحت تقليل عـــدد السكان غير الكويتيين ، مع تقليل عدد العمالة التى تسكن فى المركـــز فـــى مســـاكن جماعية .
- اقترحت خطة 1977 إنشاء مدن جديدة خارج نطاق الإمتداد الحضرى فى كل من مدينة الصبية فى الشمال ومدينة الخيران فى الجنوب ، وحددت قدرة اســـتيعاب المدينتيـــن بنحونصف مليون نسمة لكل منهما ، مع جعل هذه المدن مستقلة بخدماتها دون الحاجة إلى مركز المدينة بغية الوصول إلى تغير مفهوم المدينة الرئيسية الذى استمر حتـــى السبعينيات .
- أظهرت خطة 1983 مناطق المحميات الطبيعية وحددتها فى منطقة وادى الباطن فـــى غرب البلاد وحول خور المفتح فى جنوب البلاد ، حيث تـــؤدى هذه المحميات دورها كمنتزهات طبيعية ، مع إبراز فكرة المستوطنات الزراعيـــة فـــى منطقتـــي الوفـــرة والعبدلي .



- اقترحت خطة 1983 تحويل جزء من مدينة الخيران على الساحل الجنوبى للبلاد إلى منطقة سياحية لإقامة منتجعات سياحية بها ، إضافة إلى دورها فى السكنى .
- طالبت خطة 1983 بالإسراع فى إنشاء المدن الجديدة ، وإنشاء التجمعات الريفية لمحاولة الحد من التكدس السكانى فى الإمتدادات العمرانية القائمة نتيجة للنمو السكاني السريع .
- حددت خطة 1983 موقعا للمطار الدولى الجديد بالقرب من منطقة الوفرة فى جنوب البلاد ، وعرضت نقل المطار الحالى من منطقة صبحان إلى هذا الموقع فى فترة الخطة الزمنية ، كما حددت طريق حديث للمواصلات البحرية يربط بين مدينة الكويت ومدينة الصبية عبر جون الكويت عن طريق الحوامات Hovercrafts .
- وجاءت خطة 1983 لاستكمال عمليات التنمية فى الاراضي الواقعة شمال الطريق الدائري السادس ، إضافة إلى إستكمال الإمتدادات فى الشريط الساحلى من الطريق الدائري السادس حتى منطقة الشعيبة جنوبا .
- للقضاء على المركزية فى الشويخ الصناعية أقترحت خطة 1983 إنشاء ستة مواقع صناعية جديدة تختص فى الصناعات الخفيفة .
- طالبت خطة 1983 بضرورة الاسراع فى إنشاء المركز التجاري الثاني فى الفنطاس خلال الفترة الزمنية للخطة ، للحد من الازدحام المروري فى مركز المدينة ولمواكبة النمو المطرد للسكان ، ومحاولة توزيع الأسواق التجارية بشكل متساو على الرقعة الحضرية للكويت ، إضافة إلى توزيع الأسواق الإقليمية .
- راعت خطة 1983 عدم كفاية المستشفيات القائمة لذلك اقترحت إقامة بعض المستشفيات في المنطقة الحضرية ، إضافة إلى اقتراح إقامة مستشفيات تتبع المدن الجديدة المقترحة فى الصبية والخيران والعبدلى والوفرة .
- تضمنت خطة 1983 إنشاء مدينة رياضية ، كما أهتمت الخطة بالمحافظة على البيئة عن طريق إنشاء المنتزهات والحدائق العامة .
- وطالبت خطة 1983 باستكمال مشروع الواجهة البحرية الذى يمتد نحو 21 كيلو متراً ، ويتضمن أنشطة ترفيهية وسياحية وتسويقية . ويتكون من خمس مراحل .



- دعت خطة 1983 إلى إعادة إسكان الكويتيين فى مركز المدينة من خلال تخصيص الأراضي السكنية فى مواقع مختلفة ، مع محاولة تخفيض حيز الأرض التجارية بتحديد الاستعمالات التجارية فى نظام البناء .
- واستكملت خطة 1983 الطرق الدائرية حول مركز المدينة لتصبح الطرق الدائرية سبعة طرق ، إضافة إلى استكمال امتدادات الطرق الاشعاعية لتصل الامتدادات الحضرية عند طريقى الدائرى السادس والدائري السابع .
- كما تضمنت خطة 1983 الإهتمام بتجميل المدن وخاصة مركز المدينة لكونه عاصمة البلاد ووجهها الحضاري ، مع المحافظة على المبانى الأثرية والتاريخية وعدم إزالتها من مركز المدينة .
- أدى الغزو العراقي في عام 1990 إلى تدمير البنى التحتية لدولة الكويت ، في جميع القطاعات مما دعت الحاجة إلى إعداد مخطط هيكلي جديد ، هو المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت 1997 .
- ومن مزايا خطة 1997 أنها تبنت أحدث النظم التحليلية من خلال استخدام نظم المعلومات الجغرافية ، لتحليل البيانات وأعداد الخرائط .
- حددت الخطة الحديثة لدولة الكويت مواقع كمدن جديدة غرب مدينة الكويت لإسكان الفائض السكاني ، وللتخفيف من الازدحام والضغط على الخدمات والمرافق ، إضافة إلى الأعتبارات البيئية ، واهتمت بضرورة توفير الخدمات الخاصة بالمدن الجديدة ، والتى بدورها تسد حاجة السكان وتوفر لهم عدم الإنتقال إلى المنطقة الحضرية بشكل مستمر .
- وأوصت خطة 1997 بتوزيع المراكز الصناعية والتجارية بصورة متناسقة على أرض الكويت وإمتداداتها الحضرية لتحقيق توزيع أفضل للعمالة وللحد من الإزدحام المروري كما هو في منطقة الشويخ الصناعية ومركز المدينة التجاري .
- وفى مجال الخدمات الصحية طالبت بإنشاء بعض المستشفيات والمراكز الصحية في المنطقة الحضرية وفي المدن الجديدة المقترحة غرب مدينة الكويت .
- وفي مجال الخدمات التعليمية تنبأت بأن المنطقة الحضرية سوف تحتاج إلى مجموعة من المدارس ، والمدن الجديدة سوف تحتاج إلى مجموعة أكثر من المدارس في جميع المراحل الدراسية خلال الفترة الزمنية للخطة .



- وأهتمت خطة 1997 في مجال الترفيه بتطوير المنتزه القومي في جال الزور غربي مدينة الكويت ، وإتمام مشروع الواجهة البحرية ، إضافة إلى الخدمات الترفيهية الأخرى داخل وخارج المنطقة العمرانية .
- وأكدت على ضرورة المحافظة على المواقع والمباني التاريخية ، وأهمية إنشاء أمانة عامة تتألف من الجهات الحكومية ، المعنية بالمحافظة على المواقع والمباني التاريخية والإشراف عليها ، إلى جانب المهتمين من القطاع الخاص .
- حاولت خطة 1997 المساهمة في حل مشكلة تراكم طلبات المتقدمين للحصول على مسكن ، عن طريق تخصيص بعض الأجزاء من الأراضي داخل المنطقة الحضرية ، مع وضع معايير لعدم وجود فائض سكاني يزيد عن الطاقة المقدرة للمنطقة الحضرية .
- وطالبت بتقليل حجم الأرض المتاحة لإنشاء المساكن في المنطقة الحضرية ، لتشجيع السكان على الانتقال إلى المدن الجديدة المقترحة ، من خلال اتخاذ بعض الإجراءات التى تساعد على الاستغلال الأمثل للأراضي السكنية في المنطقة الحضرية ، والتى من شأنها أن تساعد على الانتقال المكثف للسكان إلى المدن الجديدة المقترحة ، ويقترح الباحث بعض الإجراءات التي سوف تساعد على إنتقال المواطنين إلى المدن الجديدة المقترحة ، وهي كالتالي :

  أ - اتخاذ أسلوب الارتفاع الرأسي للمباني متعددة الأدوار .

  ب - مساهمة القطاع الخاص في توفير المساكن ذات الكثافة العالية نسبيا .

  جـ - تخصيص مساحات أكبر نسبيا للأراضي في المدن الجديدة تصل إلى 750 متر مربع .

  د - زيادة القروض الإسكانية للراغبين في الانتقال للمدن الجديدة ليصل إلى 90 ألف دينار كويتي .

  هـ - الحد من بناء المساكن الحكومية ذات مساحة 400 متر مربع في المنطقة الحضرية .

  و - الاسراع في توزيع الأراضي في المدن الجديدة للراغبين في الإنتقال اليها .

  ز - السماح بالزيادة في نسب البناء في مساكن المدن الجديدة .



الفصل الخامس

مشكلات التخطيط العمراني والتنمية



محتويات الفصل



5 – 1 تمهيـــد

تناولت الدراسة فى الفصل الرابع التخطيط العمراني وعناصره ، وفـــي هـذا الفصـل تتناول الدراسة تحليل نتائج البحث الميداني ، والاستبيان الخاص بمشكلات التخطيط العمرانـي والتنمية ، والذي يتمثل في : التخطيط العمراني ، مفاهيم ونتائج التخطيط العمراني والعوامـل المؤثرة فيه ، التنمية البشرية ، التنمية الاجتماعية والسكنية والصحية ، التنميـة الاقتصاديـة الصناعية والزراعية ، تخطيط التنمية الصناعية والتجارية والزراعية .

قام الباحث بإعداد الاستبانة بعد الإطلاع على مجموعة مـن المراجـع المتخصصـة والدراسات والبحوث والتقصي الميداني المتعلق بالتخطيط العمراني وجوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وقد تم تقييم الاستبانة من قبل مجموعة من المتخصصين[1] . وذلـك للتـأكد مـن سلامة صياغة البنود من ناحية ومدى مناسبتها للظاهرة المدروسة من ناحية أخرى .

وقد احتوت الاستبانة على 100 فرض على هيئة أسـئلة مقسمة إلى سـتة أقسـام[2] موزعة على النحو التالي :

أولا : التخطيط العمراني

اشتمل هذا الجزء على 9 فروض تختص بعوامل التخطيط العمراني ، أصحاب القـرار التخطيطي في الكويت ، نوعية المخططين ، مشاكل التخطيط العمرانـي ، أسـباب تعـدد الخطط العمرانية ، سلبيات قانون البلدية ، أسباب مشاكل المرور ، أسباب الازدحـام فـي مركز المدينة ، العوامل التي تساعد على توجيه المواطنين على استخدام وسائل النقل العام .

ثانيا : مفاهيم ونتائج التخطيط العمراني والعوامل المؤثرة فيه

اشتمل هذا الجزء على 25 فرضـا ، حول مفـاهيم التنميـة العمرانيـة وأسسـها ونتائجها ، والمدن الجديدة ، والنقل والمواصلات .

ثالثا : التنمية البشرية

اشتمل هذا الجزء على 14 فرضا تختص بركائز التنمية البشـرية ، والاسـتعانة ببيـوت الخبرة الأجنبية في التخطيط ، وأسباب المشاكل الإسكانية ، وتوزيع التخطيـط العمرانـي

---

(1) هم : – الأستاذ الدكتور وليد عبدالله المنيس – قسم الجغرافيا – جامعة الكويت
– الدكتور بدر محمد الأنصاري – قسم علم النفس – جامعة الكويت .
– الدكتور عبدالوهاب محمد الظفيري – قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية – جامعة الكويت .

(2) أنظر الملحق رقم (1) .



للمناطق السكنية ، والتركيبة السكانية ، والاستفادة من العمالة ، ابتعاد العمالة الكويتية عن الأعمال الفنية والحرفية ، ضوابط مشاركة المرأة الكويتية في العمل ونتائجها ، ندرة بعض تخصصات خريجي الكليات الجامعية ، المدارس المفضلة في تعليم الأبناء ، والجهات التي تقدم لسوق العمل مايحتاج إليه ، أسباب تدني بعض الخدمات الصحية في الكويت ، وكيفية النهوض بها .

رابعا : التنمية الاجتماعية والسكنية والصحية

اشتمل هذا الجزء على 19 فرضا حول مفاهيم التنمية الاجتماعية ، والسكن والإسكان ، والتعليم ، والعمل ، والخدمات الصحية .

خامسا : التنمية الاقتصادية الصناعية والزراعية

اشتمل هذا الجزء على 11 فرضا تختص بالمشاكل التي يعانى منها القطاع الزراعي في الكويت ، وعوامل التنمية الزراعية ، والعوامل التي تساعد على الحفاظ على الثروة الحيوانية ، وحماية البيئة الطبيعية ، وسياسة التخطيط العمراني في مجال الصناعة ، والصناعات التي لها مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني ، وإدارة الصناعة ، والمشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي ، وأسباب تخلف الكويت عن جاراتها في التنمية الصناعية والزراعية . والسوق الحرة ، وأفضل توجيه لرأس المال الكويتي .

سادسا : تخطيط التنمية الصناعية والتجارية والزراعية

اشتمل هذا الجزء على 22 فرضا حول مفهوم التنمية الاقتصادية ، والتنمية التجارية ، والأسواق ، والتنمية الصناعية ، والتنمية الزراعية .

5 – 2 عينة الدراسة :

اشتملت العينة على آراء 300 فرد من المواطنين العاملين في الحكومة والشركات الخاصة ، وقد تم جمع عينة من كل جهة بواقع 10 استبانات ، يبين ذلك الجدول (5-1) حيث تم اختيار أفراد العينة الكلية بطريقة " العينة العمدية " وذلك من خلال اختيار الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة والتي لها علاقة بموضوع العمران والتنمية في دولة الكويت لتمثيل المجتمع الأصلي ، وقام الباحث بتوزيع نحو 600 استمارة استبيان ، تم جمع فقط 300 استمارة استبيان سليمة .



جدول (5-1)

توزيع أفراد العينة من الموظفين العاملين في قطاعات الدولة ، والقطاع الخاص حسب الجهة والمؤهل العلمي ، ديسمبر/ 1999

الجهة	العدد	المؤهل
مجلس الأمة	10	ثانوي
مجلس الوزراء	10	جامعي
المجلس الأعلى للتخطيط	10	جامعي
المجلس البلدي والبلدية	10	جامعي
وزارة التجارة والصناعة	10	جامعي
وزارة الأشغال العامة وإشغالات الطرق	10	جامعي
وزارة التخطيط	10	جامعي
وزارة الشئون الاجتماعية والعمل	10	دبلوم (دون الجامعي)
وزارة الإعلام	10	جامعي
وزارة الصحة	10	جامعي
وزارة الكهرباء والماء	10	جامعي
وزارة المواصلات	10	جامعي
معهد الكويت للأبحاث العلمية	10	دراسات عليا
الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية	10	ثانوي
ديوان الخدمة المدنية	10	دبلوم (دون الجامعي)
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	10	دراسات عليا
جامعة الكويت – كلية الهندسة – قسم الهندسة المدنية	10	دراسات عليا
جامعة الكويت – كلية العلوم الاجتماعية – قسم الجغرافيا	10	دراسات عليا
المؤسسة العامة للرعاية السكنية	10	جامعي
الهيئة العامة للبيئة	10	جامعي
الهيئة العامة للشباب والرياضة	10	دبلوم (دون الجامعي)
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب	10	جامعي
دار الآثار الإسلامية	10	جامعي
المكاتب الهندسية (قطاع خاص)	10	جامعي
جمعية حماية البيئة (قطاع خاص)	10	دراسات عليا
شركات المقاولات والمباني (قطاع خاص)	10	متوسط
شركات مواد البناء (قطاع خاص)	10	ثانوي
شركات تجارية مختلفة (قطاع خاص)	10	دبلوم (دون الجامعي)
أصحاب مصانع (قطاع خاص)	10	متوسط
أصحاب مزارع (قطاع خاص)	10	ثانوي
المجموع	**300**	



وتم تحليل نتائج الدراسة إحصائيا من خلال النسب المئوية للتكرارات لأفراد العينة الكلية باستخدام الكمبيوتر عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية[1] .

5 – 3 التخطيط العمراني :

5 – 3 – 1 العوامل التي يقوم عليها التخطيط العمراني :

تتعدد العناصر التي يقوم عليها التخطيط العمراني من دعم مالي ودراسات دقيقة تنبثق عنها قرارات سليمة في أماكن مناسبة ، مما ينتج عنه تخطيط يلائم احتياجات الناس ، وفي هذا المجال دلت نتائج الدراسة على أن أعلى نسبة لآراء أفراد العينة تمثلت في : عوامل الوفرة المالية ، وقرار صائب ، تخطيط يفي باحتياجات الناس بنسبة 65% لأفراد العينة الكلية ، أما أدنى نسبة فتمثل 7% من العينة الكلية في : مناسبة في المكان ، ودقة في التصميم ، انظر الملحق رقم (1) . وهذا يدل دلالة واضحة على أن أفراد العينة يرون أن التخطيط العمراني يكون فعالاً إذا ماتوفر له الموارد المالية والقرار الصائب في كل الأحوال ، إضافة إلى أنهم يتطلعون إلى تخطيط عمراني يفي باحتياجاتهم ومتطلباتهم العمرانية والاجتماعية والاقتصادية .

ونلاحظ أن أفراد العينة يرون أن القرار التخطيطي في الكويت ، يجب أن يكون في دائرة مجلس الوزراء ، والمجلس البلدي ، ووزارة التخطيط بنسبة 47% بينما يضيف البعض وزارة الأشغال ، أما أدنى فئة فترى أن أصحاب القرار التخطيطي هم : الإعلام ، والمكاتب الاستشارية ، والمواطنون بنسبة 9.3% لأفراد العينة الكلية ، وذلك يدل على أن أفراد العينة يرون بأن القرار يرتبط بصورة أكبر بمجلس الوزراء ، والمجلس البلدي ، ووزارة التخطيط ، وهذا يدل على تفهمهم للخطوط العامة للتخطيط من المنظور الإداري التنفيذي .

وفيما يتعلق بنوعية القائمين بالتخطيط والتنمية العمرانية ، دلت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة تفضل أن تكون فئة المتخصصين من أبناء البلد القائمين بالتخطيط والتنمية العمرانية ، حيث بلغت 45.3% ، يلي ذلك فئة الاستشاريين الأجانب ومشاركة أبناء البلد بنسبة 40.7% ، وأدنى نسبة تمثلت في الاستشاريين الأجانب بنسبة 14% ، ويرجع السبب في ذلك إلى الرغبة في مراعاة ضوابط التخطيط المحلي الذي كان سائدا قبل الخمسينيات والذى كان متماشيا مع احتياجات السكان آنذاك .

---

(1) (SPSS) personal Computer



5 – 3 – 2 أهم مشاكل التخطيط العمراني في دولة الكويت :

جاءت نتائج الاستبانة فيما يتعلق بأهم المشاكل التي صاحبت التخطيط العمراني في الكويت ، أن غياب التخطيط المتكامل يمثل أهم هذه المشاكل بنسبة 41.3% ، يلي ذلك في الدرجة الثانية من الأهمية تضارب التنفيذ مع كيفية التطبيق بنسبة 23.3% ، يليها بنفس المستوى تقريبا مشكلة تداخل الجهات المسئولة عن التخطيط العمراني بنسبة 22.7% لأفراد العينة الكلية ، بينما كانت مشكلة نقص الميزانية المخصصة للتخطيط في المرتبة الأخيرة بنسبة 12.7% لأفراد العينة الكلية . ويدل ذلك على أن التخطيط العمراني في الكويت حسب تصور أفراد العينة يعاني من مشكلة عدم تكامل جوانبه ، سواء كان ذلك من خلال التركيز على بعض المناطق وإهمال البعض الأخر ، مما يؤدى إلى الإخلال بالتناسق الإقليمي ، وظهور فجوات اقتصادية واجتماعية بين المناطق ، وكذلك نمط تركز الأنشطة التجارية في مناطق محددة دون غيرها .

ومن مشاكل التخطيط العمراني في دولة الكويت عدم التنسيق الدقيق في تنفيذ الخطط من جهة ، وتداخل تطبيقها من جهة أخرى، نظرا لتعدد الجهات المسئولة عن ذلك كوزارة الأشغال العامة ، والبلدية ، ووزارة المواصلات ، ووزارة الكهرباء والماء ، وغيرهم ، مما يحتاج إلى تنسيق دقيق مستمر .

5 – 3 – 3 أهم أسباب تعدد الخطط العمرانية في دولة الكويت :

دلت نتائج آراء أفراد العينة على أن أسباب تعدد الخطط العمرانية في دولة الكويت وإعادة تطويرها قبل انقضاء المدة المقررة لها ، يرجع إلى التوقعات الأساسية غير الدقيقة للسكان والعمالة بسبب فتح أبواب البلاد للهجرات ، وعدم الالتزام الدقيق بشروط الخطط ، ومن جهة أخرى فإن النهضة العمرانية المتسارعة أدت إلى مشاكل متسارعة ، إضافة إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت في البلاد منذ 1952 . حيث جاءت أراء أفراد العينة الكلية بنسبة 29.3% لهذه العوامل مجتمعه ، وجاء السبب المتعلق بعدم الالتزام بشروط الخطط بنسبه 26.7% لأفراد العينة الكلية ، انظر الملحق رقم (1) مما يدل دلاله واضحة على أن عدم الالتزام بالشروط التي جاءت بها الخطط العمرانية ، يؤدى إلى حدوث مشاكل تحتاج في النهاية إلي إعادة تطوير للخطة أو ربما إلى خطه عمرانية جديده ، كعدم الالتزام بإنشاء المدن الجديدة خارج النطاق العمراني في الصبية والخيران ، لاستيعاب الفائض السكاني في المنطقة الحضرية القائمة ، والتي جاءت بها إعادة التطوير الأولي للمخطط الهيكلي الثاني مما أدى إلى إعادة تطوير جديده في عام 1983 لإيجاد مواقع إسكانية جديده لاستيعاب الفائض ، وقد ظهرت في



خلال 45 سنة نحو 7 خطط عمرانية هي خطـــط 1952 - 1967 - 1970 - 1977-1983-1989 - 1997 أي بمعدل خطة كل ست سنوات ونصف تقريباً .

5 – 3 – 4 سلبيات قانون البلدية الخاص ببناء وتنظيم القسائم والمباني في دولة الكويت .

في محاولة لإبراز مدى سلبيات قانون البلدية الخاص بالبناء والتنظيـــم ، أورد البـــاحث مجموعة من الأسباب ، وتكمن حسب أهميتها كما أفادت بذلك نتائج الاستبانة فـــي التعديـــلات المتكررة والمستمرة في قانون البناء ، وفي عدم أخذ آراء عينـــة من المواطنين فـــي قـــانون البناء ، وأخيراً عدم الحزم في تطبيق القانون ، وقد جاءت هـــذه الأســـباب مجتمعـــة بنســـبة 37.3% من آراء أفراد العينة ، انظر الملحق رقم (1) .

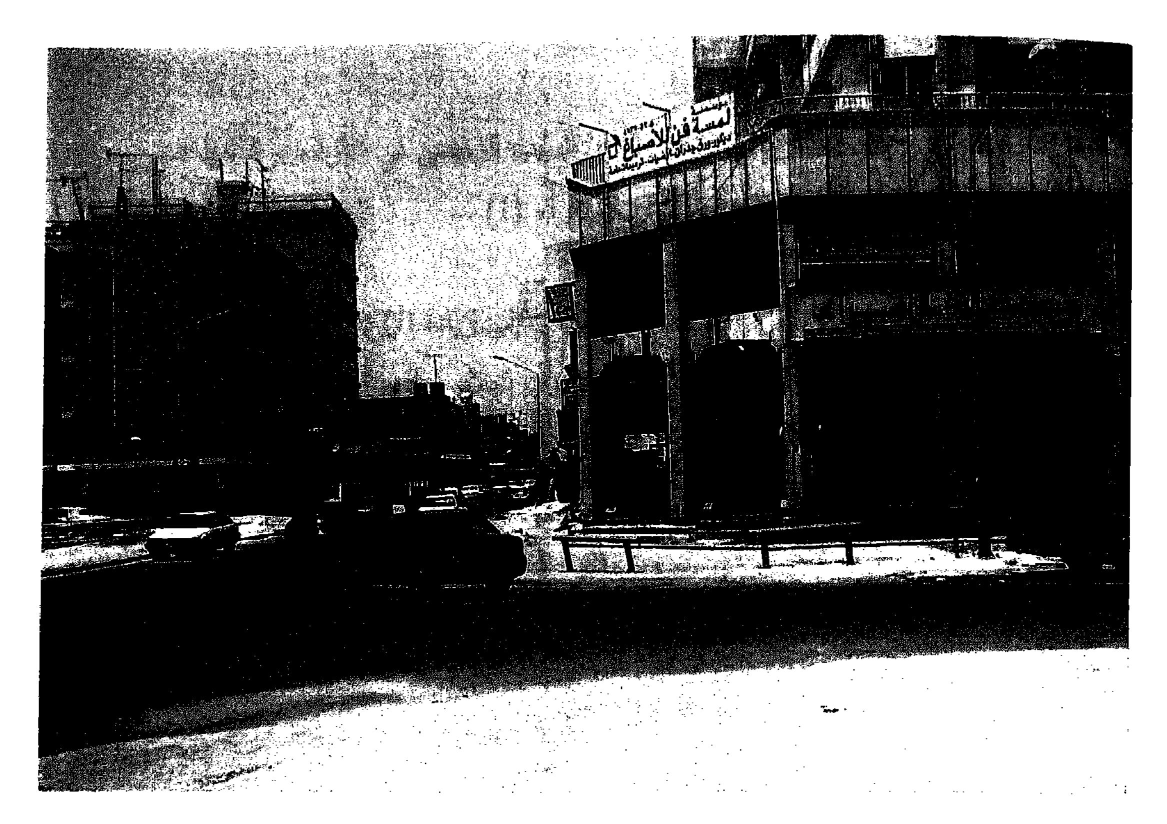
وبالفعل فإن من إفرازات هذه السلبيات الموجودة في بعض المنـــاطق الســـكنية فـــي الكويت تظهر من خلال التغير المستمر في الاستخدامات حيث توضح الصورة (5-1) تداخـــل الاستخدامات الاستثمارية التجارية والسكنية للأرض الحضرية ، في منطقة الفروانيـــة التـــي كانت معدة أصلا للسكن ، مما أدى إلى انتقال كثير من السكان منها إلى مناطق أخرى للابتعـــاد عن الازدحام والإزعاج . ومن السلبيات المتعلقة بالتعديلات المتكررة في قانون البناء وتنظيـــم القسائم أيضا ، نذكر فرز القسائم الكبيرة إلى قسائم صغيرة على نظام القطع الســـكنية ، ممـــا يؤدى إلى زيادة في الكثافة السكنية والسكانية والضغط على الخدمات والمرافق فـــي المنـــاطق السكنية . ويرى الباحث أنه لابد من تطبيق القانون بحزم ، ولا مانع من أخذ آراء الناس بعـــد كل فترة عند ظهور أي سلبيات على قانون البناء ، مما سوف يعطى بعض المؤشـــرات لـــهذه السلبيات يمكن الاستفادة منها أثناء تعديل قانون البناء .

5 – 3 – 5 المرور ومشكلاته

أما عن أسباب المشاكل المرورية في دولة الكويت فقد دلت نتائج آراء أفراد العينـــة ، أن هذه الأسباب تتمثل في عدم الالتزام بقانون المرور بنسبة 65.1 % للعينة الكلية ، بينما كـــانت كثرة المركبات وضيق الطرق تمثل نسباً ضئيلة 8.3% و 6.3% ، وهذا صحيح لأن الطـــرق كافية وفيها الشروط العالمية . ورغم ذلك تعانى دولة الكويت من كـــثرة حـــوادث المركبـــات والتي بلغت في عام 1992 نحو 15293 حادثاً ، وارتفعت لتصل إلي نحو 24120 حادثاً فـــي عام 1996 فى كل المحافظات [1]. ويري الباحث أن عدم الإلتزام بقانون المرور يعـــود إلـــى ضعف الوعي المروري عند الكثير من المواطنين ، إضافة إلى عدم الحزم في تطبيق اللوائح

(1) Ministry of Planning : Op.cit, 1997, p214, T.168. Kuwait .





صورة (5-1) تداخل الاستخدامات الاستثمارية والتجارية والسكنية للأرض الحضرية في منطقة الفراونية السكنية ، حيث يتضح على يمين الصورة الاستخدامات التجارية وعلى يسارها الاستخدامات الاستثمارية والسكنية معاً .

المصدر : تصوير الباحث ، مايو ، 1999 .

المرورية مما يجعل البعض لا يكترث بقانون المرور ، ولا يلتزم به مما يؤدي إلى الإستهتار والرعونة ، وبالتالي الحوادث الكثيرة . ونري أن كثرة أعداد المركبات لها دور أساسي ومهم في كثره المشاكل المرورية ، حيث بلغت أعداد المركبات 730.833 مركبه بشتى أنواعها في عام 1992 وارتفعت لتصل عام 1996 إلي نحو 861152 مركبه[1] ، وهي في ارتفاع مضطرد إذا لم تعد دراسات من شأنها أن تحد من ارتفاع أعدادها ، بسن بعض القوانين كإضافة الرسوم على المواطنين الذين يملكون أكثر من مركبة ، أو عدم الموافقة بإعطاء تراخيص مرورية للمركبات إلا بأعداد الذين يحصلون على رخصة قيادة وتحسب لكل فرد مركبه واحدة فقط .

وفي مجال بحث أسباب الازدحام في مركز مدينه الكويت دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يرون أن أسباب الازدحام فيه ، يعود إلى مجموعة عوامل كتركز أغلب الأنشطة التجارية فيه ، وتركز أغلب الأنشطة الحكومية ، إضافة إلى قلة المخارج والمداخل منه وإليه ، وجاء هذا الرأي بنسبه 38 % لأفراد العينة الكلية ، ويرى 30 % من أفراد العينة

---

(1) Ministry of Planning: Ibid. , P215, T 169 .



الكلية بأن تركز أغلب الأنشطة التجارية هو السبب الرئيسي في الإزدحام الشديد في مركز مدينة الكويت وقلبها التجاري ، انظر الملحق رقم (1) .

ويرى الباحث أن من الأسباب التي تؤدى إلى زيادة الإزدحام في مركز مدينة الكويت عدم الإلتزام بتنفيذ مركز القنطاس التجاري جنوب البلاد ، الذي أقترحه المخطط الهيكلي الثاني 1970 ، والذي يتوقع أن يخدم نحو 500 ألف نسمه ، وهذا من شأنه أن يحد من تركز الأنشطة التجارية في مركز المدينة والتخفيف من الإزدحام فيه .

وعن العوامل التي تساعد على توجيه المواطنين إلى استخدام وسائل النقل العام ، فقد أبرزت نتائج الدراسة ، أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير وسائل نقل عام متطورة وذات أحجام مختلفة بنسبة 40.3 % لأفراد العينة الكلية ، بينما تضيف فئة أخرى من أفراد العينة عوامل آخرى ، إذا ما جاءت مجتمعه فإنها سوف تساعد على توجه المواطنين إلى استخدام وسائل النقل العام ، وتتمثل هذه العوامل في تخفيض أسعار النقل العام إضافة إلى زيادة أسعار الوقود والرسوم على السيارات الخاصة ، وتحسين خدمات النقل العام ، وتوفير وسائل نقل عام متطورة وذات أحجام مختلفة بنسبة 32.8% من العينة الكلية ، انظر الملحق رقم (1) .

ويري الباحث في هذا الخصوص أنه من الواجب الاهتمام بوسائل النقل ومحاولة تطويرها لتجذب الكثير من المواطنين لاستخدامها والاستغناء عن استخدام وسائل النقل الخاصة . أضافه إلى توفير هذه الوسائل بأحجام مختلفة . حيث قدرت أعداد الحافلات المخصصة للنقل العام والمسجلة في نهاية عام 1993 بنحو 22246 حافلة ، أما المركبات الخاصة فقدرت لنفس السنة بنحو 595526 مركبة ، أي تمثل نسبة 96.3% من إجمالى المركبات . وفي عام 1996 قدرت أعداد الحافلات بنحو 21084 حافلة ، وقدرت أعداد المركبات الخاصة بنحو 696555 مركبة ، أي بنسبة 97% من إجمالي المركبات[1] .

5 – 4 مفاهيم ونتائج التخطيط العمراني والعوامل المؤثرة فيه

5 – 4 – 1 المجال الأول : المفاهيم العامة للتخطيط العمراني والتنمية

1- التنمية في جوهرها محاولة منظمة إرادية ومستمرة لاختيار أفضل البدائل المتاحة لتحقيق أهداف معينة في زمن معين .

(1) Ministry of Planning : Monthly Digest of Statistics, 1998, P 78-79, T-50 – 51. Kuwait .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

دلت نتائج الدراسة أن أعلى نسبه كانت لفئة (موافق) وهى 38% يلي ذلك (موافق جـداً) بنسبة 32.3 % ، أما أدنى فئة فكانت (معارض جداً) بنسبة 3.7% انظر الملحق رقم (1) . وذلك يدل على أن نحو 70 % من أفراد العينة يدركون المفهوم العام للتنمية ويفهمون معناها.

2- التنمية الشاملة هي عبارة عن دراسة عامة شاملة عن توزيع واستخدام الخدمات والمرافق والمواصلات، والتجمعات العمرانية واستغلال الثروات الطبيعية والزراعية والاقتصادية وتطورها .

كانت أعلى نسبة لفئة (موافق جداً) وهى 45% يلي ذلك فئة (موافق) بنسبة 40.3 % لأفراد العينة الكلية ، أما فئتا(معارض ومعارض جداً) فلم تتعد مجموعها عن 3.4% انظر الملحق رقم (1) . ويعطى ذلك مؤشراً واضحا على أن نحو 85 % من أفراد العينة الكلية يدركون جيدا معنى التنمية الشاملة أو العامة التي تعنى بدراسة شاملة عن توزيع واستخدام الخدمات والمرافق والمواصلات والتجمعات العمرانية ، واستغلال الثروات الطبيعية والزراعية والاقتصادية وتطورها . وسوف يساعدنا ذلك في الحصول على نتائج دقيقة على بقية أسئلة الاستبانة من خلال فهم أفراد العينة لمفاهيم التنمية العامة .

3- التخطيط العمراني الشامل يعتبر أفضل أنواع التخطيط اللامركزي الذي يمكن أن يطبق في دولة الكويت

دلت نتائج الدراسة أن أعلى نسبه تمثل فئة (موافق جداً) وهى 44.3 % يلي ذلك فئة (موافق) بنسبه 37.7 % بينما بلغت نسبة (غير الموافقين والمعارضين) 1.7% فقط أي أن 82% من أفراد العينة الكلية يوافقون على أن أفضل أنواع التخطيط العمراني الذي يمكن أن يطبق في دولة الكويت هو التخطيط العمراني الشامل انظر الملحق رقم (1) ، ونعنى به ذلك التخطيط اللامركزي المتناسق والمتكامل ، من خلال تضافر إدارات التخطيط بانسياب وتكامل ، وليس الشمولية المركزية بالمفهوم الاشتراكي .

4- طبقت دولة الكويت التخطيط والتنمية منذ فترة مبكرة تعود إلى الثلاثينيات إلا أن التخطيط العمراني العصري لم يطبق إلا منذ الخمسينات والذي أدى إلى تغير استخدامات الأرض وتوزيعها المكاني .

دلت نتائج الدراسة على أن أعلى نسبة تمثلت لفئة (موافق) وهى 47 % لأفراد العينة الكلية يليها(موافق جداً) بنسبه 26.3 % ، أما أدنى نسبة فكانت(غير موافق) بقدر 1.7% و(معارض جداً) بقدر 2% لأفراد العينة الكلية انظر الملحق رقم (1) ، ولعل ذلك يدل على أن



الأغلبية من أفراد العينة والمقدرة بنحو 73% يوافقون على هذا الغـرض ، إلا أن التخطيـط العمراني العصري والذي جاء على يد الاستشاريين الأجانب ، لم يطبق إلا منـذ الخمسـينيات وعلى وجه التحديد عام 1952 مع ظهور أول خطه هيكليه لدوله الكويت ، والتـي أدت إلـى تغير استخدامات الأرض وتوزيعها المكاني على نمط غربي حديث لم تعهده الكويت من قبل .

5- الإحاطة بأنواع وأنماط وأزمنة التخطيط يمكن صاحب القرار مـن تحقيـق التنميـة المطلوبة والتخطيط الملائم .

دلت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة كانت لفئة (موافق) وهى 48.3% يليها(موافق جـداً) بنسبه 42.3% أما أدنى نسبه فكانت بقدر0.3% (معارض جداً) و(غـير موافـق) بقـدر 2% لأفراد العينة الكلية أنظر الملحق رقم (1) . ويعطينا ذلك مؤشـراً واضحـا علـى أنـه مـن الضروري جداً أن يكون صاحب القرار المسؤول عن عمليات التخطيط الخاصة بالتنميـة ، على دراية كاملة بأنواع التخطيط وأنماطه وأزمنته ، والذي سوف يمكنه من تحقيـق التنميـة المطلوبة من خلال إعداد الخطط الملائمة لها .

5 – 4 – 2 المجال الثاني : أسس التنمية العمرانية

1- لكي يكون التخطيط فعالا لابد من جعل التخطيط والتنمية في وزارة أو هيئه مستقلة .

دلت نتائج الدراسة يتضح أن أعلى نسبة كانت لفئة (موافـق جـداً) وهـى 47.7 % لأفراد العينة الكلية يلي ذلك فئة (موافق) بنسبة 38% من العينة الكلية ، أما أدنى نسبه فكـانت لفئة (معارض جداً) بقدر 1.3 % من العينة الكلية ، أنظر ملحق رقم (1) مما يدل علـى أن دوله الكويت بحاجة ماسة إلى إنشاء وزارة للتخطيط والتنمية ، تكون مسـئولة عـن إعـداد الخطط العمرانية الشاملة وأعداد سياسات من شأنها ، أن تحدث تنميه في جميـع القطاعـات الاقتصادية والاجتماعية .

2- ينبغي فرض ضوابط دقيقه عند تطبيق الخطة لضمان الالتزام بأسس المخطط العمراني .

دلت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت بنسبة 47.7 % لفئة (موافق) يلي ذلـك (موافـق جداً) بنسبه 40% ، أما أدنى فئة فكانت بنسبة 1% (معارض جداً) . مما يدل علـى أن نحـو 88% من أفراد العينة الكلية يرون بأنه ينبغي فرض ضوابط دقيقة عند تطبيق الخطة ، لضمان الالتزام بأسس المخطط العمراني ، ويقترح الباحث مجموعه ضوابط وهى على النحو التالي :



- إصدار قانون يمنع الخروج عن أسس المخطط العمراني ويلزم الجهات التي تقوم بتطبيق المخطط ، بعدم الخروج عن مبادئه من خلال وضع جزاءات لمن يخالف هذه المبادئ والأسس .

- تكليف جهة عليا للإشراف على تطبيق المخطط العمراني ومراقبة الجهات التي تخالف الأسس العامة للمخطط العمراني ، وتشكيل فريق عمل مهمته المتابعة والمراقبة لمراحل تنفيذ الخطة .

- عدم الموافقة على إصدار خطط مؤقتة من شأنها أن تعرقل عمل المخطط العمراني ، وتعيق تنفيذه .

- وضع مراحل تنفيذية وزمنية لأسس المخطط العمراني يمكن من خلالها أن تتم المتابعة الدقيقة بعد انتهاء كل مرحلة .

3- ينبغي أن يشمل فريق التخطيط العمراني على دائرة أوسع من التخصصات التي تهتم بجوانب التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية .

دلت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة كانت لفئة (موافق) وهى 47.3 % لأفراد العينة الكلية يلي ذلك (موافق جداً) بنسبه 41.3% ، أما أدنى نسبه فكانت لفئتي الإجابة (غير موافق ، ومعارض جداً) بنسبة 2.4% ، وتعطى هذه النسب مؤشرا على أن الأغلبية من أفراد العينة والمقدرين بنحو 89% يوافقون على أنه ينبغي أن يشمل فريق التخطيط العمراني ، على دائرة أوسع من التخصصات . ويرى الباحث أن هذه التخصصات تتمثل في الهندسة ، الجغرافيا ، البيئة ، الاجتماع ، الاقتصاد ، القانون ، التاريخ ، الزراعة ، الجيولوجيا ، الإدارة ، المحاسبة ، الحاسب الآلي ، الرسم والتصميم .

4- يستلزم قبل وضع الخطط العمرانية إعداد دراسات مسبقة تكون دقيقه عن البيئة المحلية في دولة الكويت (البيئات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية)

دلت نتائج الدراسة أن الأغلبية من أفراد العينة جاءت إجاباتهم لفئة (موافق وموافق جداً) بنسبه 87% لأفراد العينة الكلية ، أما أدنى نسبة فكانت 1% (معارض جداً) ويعطينا ذلك مؤشراً واضحا على أنه يستلزم قبل وضع الخطط العمرانية إعداد دراسات مسبقة تكون دقيقة وشاملة عن البيئة المحلية في دولة الكويت ، كإعداد دراسات عن البيئة الطبيعية المتمثلة في الموقع والموضع ، التركيب الجيولوجي ومظاهر السطح ، التربة ، المناخ ، موارد المياه والثروات الطبيعية . ودراسات عن البيئة الاجتماعية المتمثلة في الخصائص الديموجرافية للسكان ، الخصائص الاجتماعية والخصائص الاقتصادية للسكان والعادات والتقاليد



الاجتماعية . وإعداد دراسات عن البيئات الاقتصادية المتمثلة في دخل الدولة ، الموارد الاقتصادية الطبيعية ، مجال الاستثمار في الدولة والأنشطة الاقتصادية . وسوف تساعد هذه الدراسات المخطط من إعداد الخطط الملائمة لهذه البيئات والمتكيفة معها .

5 – 4 – 3 المجال الثالث : نتائج التخطيط العمراني

1- من أهم الأسباب التي جعلت دولة الكويت تتخذ عدة خطط في فترة زمنية وجيزة التغيرات التي طرأت على السكان والعمالة والقطاعات الاقتصادية .

دلت النتائج أن أعلى نسبه كانت لفئة (موافق) وهى 46.3% يلي ذلك فئة ا (موافق جداً) بنسبه 27.7% ، أما أدنى نسبة فكانت لفئة الإجابة (معارض جداً) وهى 2.3 % ، الملحق رقم (1) وتعطى هذه الإجابات مؤشراً على أن التغيرات التي طرأت على السكان والعمالة والتي صاحبت النهضة الاقتصادية والعمرانية المتسارعة ، وراء تعدد الخطط العمرانية في دولة الكويت في خلال 45 سنه من عام 1952 وحتى عام 1997 والتي أفرزت نحو 7 خطط عمرانية .

2- أفرغت الخطط العمرانية بعد عام 1952 مدينه الكويت من سكانها الكويتيين بينما زادت من أعداد السكان الوافدين ومن الأجدر أن تعمل على إعادة إسكان الكويتيين إليها مرة أخري .

دلت النتائج على أن أعلى نسبة كانت لفئة (موافق جداً) وهى 39.7 % يلي ذلك فئة (موافق) بنسبه 35% ، أما أدنى نسبه فكانت (معارض جداً) بنسبة 2% . مما يدل على أن الخطط العمرانية الحديثة والتي تمت بعد عام 1952 ، قد أفرغت مدينه الكويت من سكانها الكويتيين بينما زادت أعداد السكان الوافدين من خلال عمليات التثمين (نزع الملكية) التي تمت للعقارات والتي أفرزت عاصمه للبلاد بلا مواطنين ينتمون إليها ، لذا فمن الأجدر أن يؤخذ بالحسبان في الخطط العمرانية الحديثة ، إعادة إسكان الكويتيين إلى العاصمة مدينه الكويت مرة أخرى للحفاظ على تجانس التركيبة السكانية بها .

3- لم تظهر مشاكل التخطيط العمراني إلا في عقد الثمانينيات وما تلاها .

أظهرت النتائج أن أعلى نسبة كانت لفئة (محايد) 31.4% يلي ذلك (موافق جداً) بنسبه 27% ، أما أدنى نسبة فكانت (معارض جداً) وهى 6% ودلت النتائج أن أفراد العينة يأخذون في الغالب وضع الحياد ، بالنسبة لهذا الغرض وإن كان مجموع الموافقين عليه تصل إلى 51.6% من أفراد العينة الكلية الملحق رقم (1) . ويرى



الباحث أن مشاكل التخطيط العمراني ظهرت في الثمانينيات وماتلاها بسبب ارتفـــاع سعر البترول في تلك الفترة ، وتزايد نمو السكان بسبب الهجرة إلى الكويت ، وزيـادة معدلات الأنشطة الاقتصادية والتنموية ، مع البطء في تنفيذ المخططات العمرانية .

4- للبلدية والمجلس البلدي في دولة الكويت دور مؤثر وأساسي في الخطـــط العمرانيـة السابقة والمستقبلية .

دلت نتائج أراء أفراد العينة أن أعلى فئة كانت (موافق) بنسبة 38.4 % يلي ذلك(موافـق جداً) بنسبة 36% من العينة ا لكلية ، أي أن 74.4 % من أفراد العينة يوافقون علـــى أن للبلدية ومجلسها المنتخب دور مؤثر وأساسي في الخطط العمرانية السابقة والمســتقبلية ، أما أدنى نسبة فكانت 4.3 % لفئة (غير موافق) . فالبلدية منــذ أن تأسســت عــام 1930 وهى تعنى بأمور تنظيم البلاد وتحديد استخدامات الأرض ، ووضع اللوائـــح والقواعـد المنظمة لذلك ، إضافة إلى أن جميع الخطط العمرانية منذ الخطـــة الأولـى عــام 1952 وحتى آخر خطة عام 1997 ، لم تخرج عن مظلة إشـــراف البلديــة والمجلـس البلـدي المنتخب .

5- عزلت الاستشاريات الأجنبية دولة الكويت عن ماضيها وتراثها الحضري الإســلامي والعربي ، وأنشئت مدينه مخططه على النمط الغربي .

أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت تمثل (موافق جداً) بنسبه 49.8 % يلي ذلـك (موافق) بنسبه 30.7 % أما أدنى نسبة4 % وكانت (معارض جداً) . مما يدل علـــى أن الاستشاريات الأجنبية التي قامت بأعداد المخططات العمرانية لدولة الكويت منـــذ 1952 ، قد أنشئت مدينه مخططه على النمط الغربي وبدلت معالم المدينة الكويتيـــة ، من النمط العربي الإسلامي القديم إلى نمط أشبه بمدن أوروبا والعالم الحديث .

6- تخطيط مدينه الكويت على النمط الغربي جلب معه مشاكل حضرية تشبه تلــك التـي توجد في مناطق التحضر الغربي كالتلوث والزحام وحوادث السيارات وغيرها .

دلت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت (موافق جداً) بنسبة 39.3 % يلي ذلك (موافـق) بنسبة 37 % وأدنى نسبة 3.7 % (معارض جداً) . ويعطى ذلك مؤشراً واضحا بـــأن تخطيط مدينة الكويت الحديث بعد عام 1952 جلب معه مشاكل حضرية ، كـــالتلوث وازدحام الســيارات وتكاثر حوادثها والذي ساعد علـــى هــذا الازدحــام والكثافـة السكانية ، تحول مدينة الكويت إلى مدينة ميتروبوليتانية وعـــدم الأخــذ بمقترحــات



المخططات ، بخلق مدن تنمية جديدة خارج النطاق الميتروبوليتانى لمدينة الكويت الكبرى ، كالمدينة المقترحة في شمال الكويت في الصبية .

7- أن دراسة عناصر البيئة العمرانية لدولة الكويت والمؤثرة في النمو الحضري سوف يؤدى إلى معرفة طبيعة هذه البيئة ومن ثم تحديد أنواع الخطط الملائمة لها .
أظهرت النتائج أن أعلى نسبة كانت (موافق) وهى 51 % يلي ذلك (موافق جداً) بنسبة 36.3% أما أدنى فئة فكانت بنسبة 0.7 % (معارض جداً) من العينة الكلية الملحق رقم (1) . مما يؤكد نتيجة السؤال الرابع في المجال الثاني القائل ، بأنه يستلزم قبل وضع الخطط العمرانية إعداد دراسات مسبقة تكون دقيقة عن البيئة المحلية في دولة الكويت (البيئات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية) .

8- استدعاء الاستشارات الأجنبية لوضع الخطط العمرانية ساعد على سرعة نقل مدينة الكويت نحو التحضر السريع .
أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة (موافق) وهى 46.7% يلي ذلك (موافق جداً)وهى 34.3 % ، أما أدنى فئة فكانت بنسبه 2% (معارض جداً) . الملحق رقم (1) مما يعطى مؤشراً بأن الخطط العمرانية الحديثة أدت إلى نقل مدينة الكويت نحو التحضر السريع ، من خلال إنشاء نظام المناطق وتطوير نظام الإسكان وهدم مساكن الصفيح ، مما شجع الكثير من البدو الرحل إلى الاستقرار في المدينة والحصول على مساكن ، الأمر الذي زاد من نسبة التحضر حيث ارتفعت من 60% عام 1957 إلى 90% عام 1965 ومن 92% عام 1975 إلى 98% في عام 1995[1] .

9- مشاركة الخبرة الكويتية مع الخبرة الأجنبية في إعداد الخطط الشاملة تجنب الكويت مشاكل كثيرة .
دلت نتائج الدراسة أن آراء أفراد العينة كانت بنسبة 47 % (موافق) و 36.7% (موافق جداً) ونسبه 3.3% لفئة الإجابة (معارض جداً) أنظر الملحق رقم (1) وذلك يدل على أن أفراد العينة يوافقون بنسبه 83.7% على ان مشاركة الخبرة الكويتية مع الخبرة الأجنبية في إعداد الخطط الشاملة قد جنبت دولة الكويت مشاكل كثيرة . ويري الباحث أن هذه المشاكل تكمن في عدم ملائمة بعض جوانب الخطط للمجتمع والبيئة المحلية . وقد تساعد مشاركة الخبرة الكويتية في قدرة أبن البلد على تلمس حاجيات المواطنين ومن ثم تلبيتها أثناء إعداد الخطة ، إضافة إلى فهم ابن البلد للقيم والعادات

---

(1) العازمى ، خالد حريميس : المساكن في البيئة الصحراوية ، دراسة تحليلية لمدى التوافق البيئي والعمراني مع التطبيق على منطقتي القرين والاندلس في دولة الكويت ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ، 2000 ، ص 2 .



الاجتماعية للمجتمع المحلى والتي سوف تساعده عند إعداد الخطط الخاصة بالتنمية الاجتماعية إلى إعداد أفضل أنواع الخطط الملائمة لها .

10- راعت الخطط العمرانية الجوانب المتعلقة بالترفيه للسكان وتم توفير أماكن ترفيهية متعددة ومنتشرة في أنحاء دولة الكويت .

أظهرت النتائج أن آراء أفراد العينة كانت بنسبة 32% (معارض جداً) وهى أعلى نسبه ، وكانت نسبة (غير الموافقين) 16.7% ومجموع هاتين الفئتين 48.7% ، أما أدنى نسبة فكانت (محايد) وهى 12.3%. مما يدل على أن الخطط العمرانية لم تراع في كثير من جوانبها النواحي المتعلقة بالترفيه للسكان ، إلا أننا في هذا الصدد لا بد أن نسجل أن هناك جوانب كثيرة خاصة بالترفيه قد راعتها الخطط العمرانية ، ومنها تطوير الواجهة البحرية وإنشاء بعض المنتزهات عليها كمنتزه الجزيرة الخضراء على الواجهة البحرية وتوضح الصورة (5-2) هذه الجزيرة ، إضافة إلى إنشاء العديد من الحدائق الداخلية في المناطق السكنية والمنتزهات العامة المنتشرة في أنحاء دوله الكويت .

11- لابد من الحفاظ على الشريط الساحلي ليكون متنفسا عاما للسكان

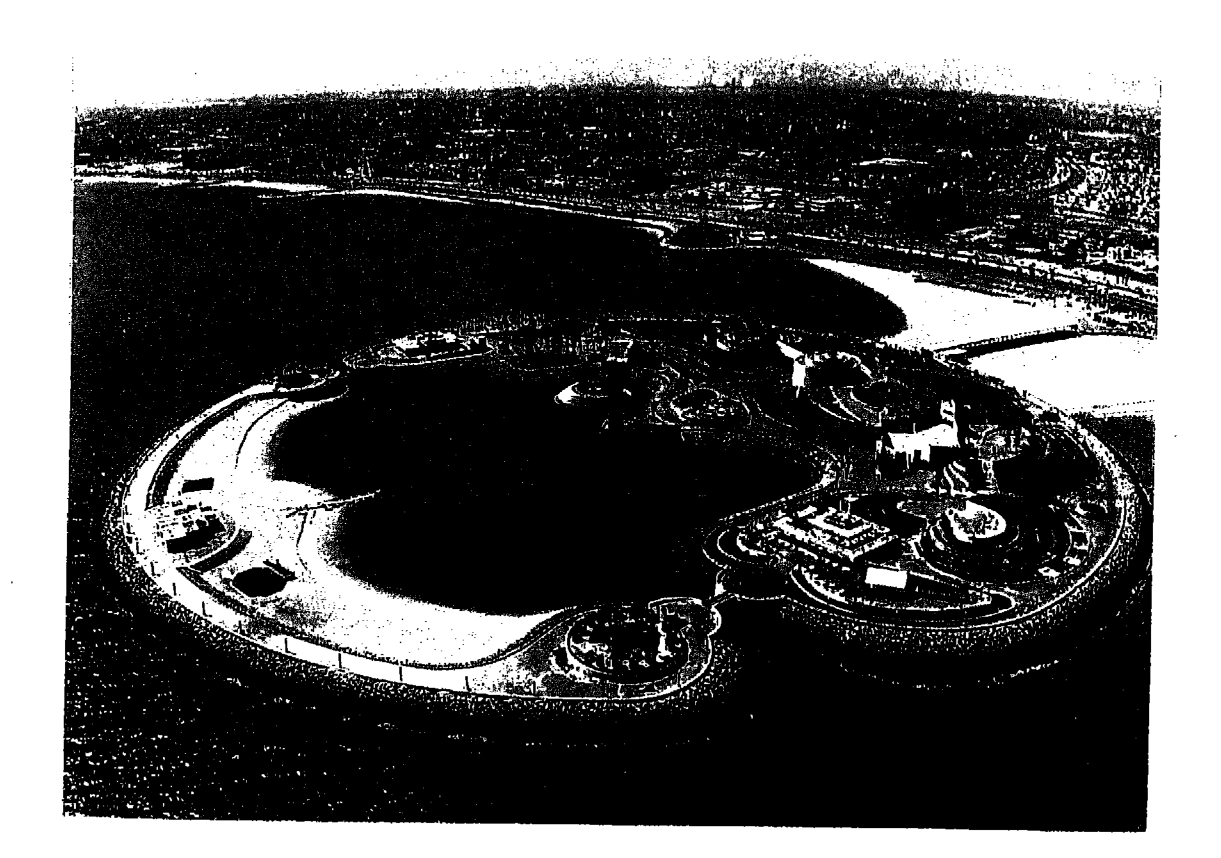
إن أفراد العينة يوافقون بشدة على الحفاظ على الشريط الساحلي ليكون متنفسا عاما للسكان بنسبه 65.6% لأفراد العينة الكلية انظر الملحق رقم (1) ، لذلك يستلزم على الدولة تطبيق مقترحات الخطط العمرانية السابقة منذ خطه 1977 ، بإزالة المنشآت المقامة على طول الساحل والتي تعتبر ممتلكات خاصة للأفراد ، ليتسنى للجميع الاستمتاع بالشريط الساحلي وحتى لا يكون حكراً على فئة معنية فقط من السكان .

5 - 4 - 4 المجال الرابع : المدن الجديدة

1- من الضروري تشجيع المواطنين على الانتقال إلى المدن الريفية والحدودية في العبدلي والوفرة لخلق تنميه زراعية وللضرورة الأمنية .

أظهرت نتائج آراء أفراد العينة أن نسبة 40.6% (موافق) ونسبة 33.7% (موافق جداً) ونسبة5.7% (غير موافق) يوضح ذلك الملحق رقم (1) ، ويعنى ذلك أن أفراد العينة يوافقون بنسبه 74.3% لأفراد العينة الكلية ، بضرورة تشجيع المواطنين على الانتقال إلى المدن الريفية والحدودية المقترحة في العبدلي والوفرة ، لخلق تنمية زراعية وللضرورة الأمنية والتي اقترحت في خطة 1983 ، حيث حددت إمكانية التوسع الزراعي في الوفرة والعبدلي واعتبارهما كمجتمعات ريفية في المستقبل .





صورة (5-2) منتزه الجزيرة الخضراء في مشروع الواجهة البحرية ، وهي جزء من المخطط التجميلي – الترويحي للمدينة الذى تم تنفيذه .

ويرى الباحث أن هذا الاقتراح لم ينفذ ، لذلك ينبغي الاسراع في إنشاء وتنميه هذه المدن الريفية في الحدود الشمالية والجنوبية للبلاد ، والتي من شأنها أن تخلق تنمية ريفية في المستقبل إضافة إلى دورها في تثبيت الحدود ، والتي أصبحت ضرورة ملحة بعد الغزو العراقي الغاشم لدوله الكويت في أغسطس عام 1990 .

2- إن إنشاء وتنمية مدن جديدة ذاتية الاعتماد خارج النطاق العمراني القائم يقود دولة الكويت إلى نوع من التوازن الإقليمي الذي يساعد على تقليل الإزدحام وتخفيض التركيز على المناطق المعمورة حالياً .

دلت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت فئة (موافق جداً) بنسبة 43.7% يلي ذلك (موافق) بنسبه 38.7%، أما أدنى فئة (غير موافق) بنسبه 2.3% من العينة الكلية يبين ذلك الملحق رقم (1) . ويعطى ذلك مؤشراً واضحاً على أنه من الضروري إنشاء المدن الجديدة خارج النطاق العمراني الحالي ، والذي اقترحته الخطط 1977-1983-1989-1997 أي منذ 20 سنه تقريبا ، ومازالت هذه الاقتراحات لم تنفذ ، حيث اقترحت خطه 1977 إنشاء مدينتي الصبية والخيران على أن تستوعب كل مدينه نحو نصف مليون نسمه ، وتكون هذه المدن مكتفية ذاتيا من العمالة والخدمات



وغيرها . ويري الباحث بأنه ينبغي الإسراع في تنفيذ إنشاء مدينه الصبية ، والتي من شأنها أن تقلل من الضغط السكاني في المنطقة المعمورة وتخفف من التلوث ، إضافه إلى دورها في خلق نوع من التوازن الإقليمي للانتشار الحضري في دولة الكويت .

5 – 4 – 5 المجال الخامس : النقل والمواصلات

1- كان لتنفيذ الطرق الدائرية والإشعاعية أثراً واضحا في انسياب الحركة المرورية في دولة الكويت .

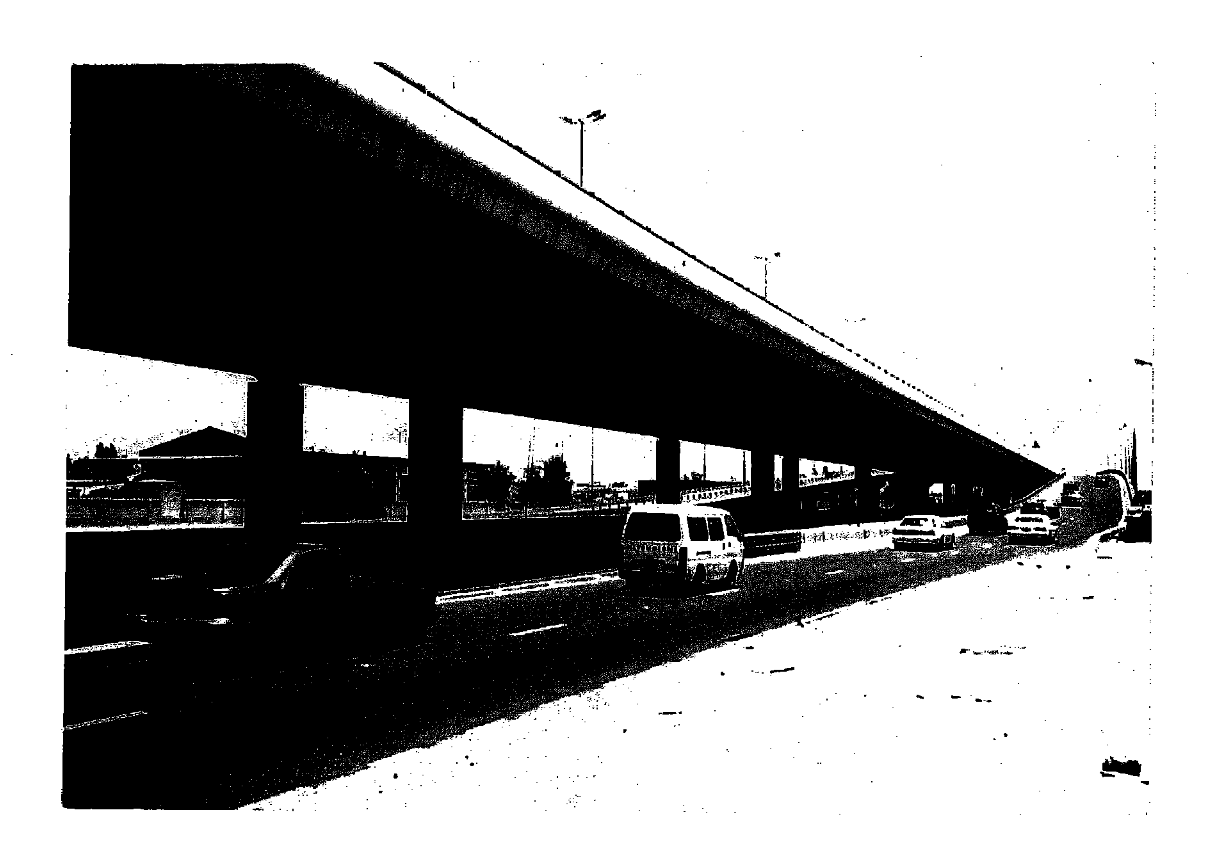
أظهرت نتائج آراء أفراد العينة أن أعلى فئة كانت (موافق) بنسبة 40.6% يلي ذلك (موافق جداً) بنسبة 33.7% ، أما أدنى فئة فكانت (غير موافق) بنسبة 5.7% انظر الملحق رقم (1) . مما يدل على أن تنفيذ الطرق الدائرية والإشعاعية ساعد على انسياب الحركة المرورية في دولة الكويت . وقد تبنت خطه 1952 أسس وضع هذه الطرق وأحاطة المدينة بأربعة طرق دائرية ، هي الدائري الأول والثاني والثالث والرابع ، وتقطع هذه الطرق طرق إشعاعية . ويرى الباحث أن استبدال الدورات التي كانت قائمة عند تقاطع الطرق الدائرية مع الطرق الإشعاعية بالجسور قد ساعد على انسياب الحركة المرورية وخفف من حده الازدحام بها .

وقد أتمت الخطط التي توالت بعد خطة 1952 إكمال هذه الطرق ، وأنشئت الطرق الدائرية الخامس والسادس والسابع وأتمت الطرق الإشعاعية التي تتقاطع معها .

2- استبدال الإشارات الضوئية بالجسور والأنفاق أدى إلى سهولة المرور وتقليل زمن الرحلة في دولة الكويت .

جاءت آراء أفراد العينة بنسبة 36.3% (موافق) ونسبة 32.6% (موافق جداً) ، أما أدنى نسبة فكانت (غير موافق) بنسبة 4.7% ، ويعطى ذلك مؤشراً واضحاً بأن للجسور والأنفاق دور مهم في سهولة المرور وسيولتها وتقليل زمن الرحلة في دولة الكويت ، وقد بدأت دولة الكويت في إنشاء الجسور والأنفاق منذ منتصف الثمانينيات ، إلا أن الجسور في البداية كانت على هيئة جسور مؤقتة وتحولت فيما بعد إلى جسور دائمة ، وعلى نمط عصري حديث ومن خلال تقنيات متطورة ، كما يبدو ذلك من الصورة (5-3) .





صورة (5-3) أحد الجسور الحديثة في دولة الكويت .

المصدر : تصوير الباحث ، مايو ، 1999 .

3- مطار الكويت الحالي في موقع مناسب ولا حاجة لنقله إلى أي مكان آخر لأنه لا يشكل أي آثار بيئية ضارة على السكان .

دلت نتائج الدراسة أن نحو 70% من أفراد العينة الكلية يعارضون هذا الغرض ، مما يدل على أن موقع المطار غير مناسب لأنه يقع بين مناطق آهلة بالسكان ، وهي مناطق الفراونية وخيطان والعمرية والرابية وجليب الشويخ[1] ، لذلك يستلزم أن تؤخذ مقترحات المخططات العمرانية السابقة بعين الاعتبار ، فيما يختص بنقل المطار الحالي إلى الموقع المقترح جنوب طريق الوفرة إلى الجنوب من مدينة الكويت . وقد ورد ذلك في مقترحات خطه 1983 .

(1) متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .



5 – 5 التنمية البشرية :

5 – 5 – 1 الركائز الأساسية للتنمية البشرية :

دلت نتائج الدراسة على أن أفراد العينة يرون أن أكثر الركائز الأساسية للتنمية البشرية تكمن في مجموعة من العوامل أهمها : توفير الأعمال والوظائف المناسبة ، وتحقيق الأمن النفسى ، وتوفير المساكن الملائمة ، الاهتمام بالإنسان ونشأته دينيا واجتماعيا مع الإهتمام بالتعليم والثقافة ، والخدمات الصحية . وقد جاءت هذه الإجابات بنسبة 49.3% لأفراد العينة الكلية ، أما أدنى نسبة فتمثل العامل المتعلق بالاهتمام بالخدمات الصحية بنسبة 5.7% لأفراد العينة الكلية ، يوضح ذلك الملحق رقم (1) ، وهذه النتائج تعطي مؤشرا واضحا على حقيقة استحقاقها اهتمام الدولة للنهوض بالتنمية البشرية بصورها المرجوة .

ويرى أفراد العينة بأنه من نتائج الاستعانة ببيوت الخبرة الأجنبية في وضع الخطط العمرانية في دولة الكويت في مجال التخطيط الإسكاني ، يتمثل في إفراز نمط عمراني لايتلائم مع الظروف الطبيعية والاجتماعية السائدة في دولة الكويت بنسبة 51% لأفراد العينة الكلية ، كما يبدو من الملحق رقم (1) . بينما يرى 26.7% من أفراد العينة الكلية من خلال إجاباتهم بأن النمط العمراني الموجود في الكويت ، والذى جاءت به الاستشارات الأجنبية يتلائم مع الظروف الطبيعية والاجتماعية .

ويرى الباحث بأن المساكن الحالية الحديثة والتى شيدت بفنون معمارية غربية لاتلائم إلا البيئات الأوروبية ذات المناخ البارد والبيئات الاجتماعية والتقاليد السائدة هناك ، ويؤكد ذلك نتائج الدراسة الميدانية التى قام بها الباحث في مرحلة الماجستير والتى دلت على أن المسكن الحديث لايراعى به ضوابط البيئة المحلية [1] .

ويتميز المسكن العربي القديم بمجموعة من العناصر من أهمها :

- يبنى من الطين والرمل والمواد المحلية المستخلصة من البيئة المحلية .
- انغلاق البيت إلى الخارج وانفتاحه إلى الداخل .
- وجود مخارج ومداخل للهواء كالباكدير [2] .

---

(1) العازمي ، خالد حريميس : مصدر سابق ، 2000 ، ص 187 .

(2) تساعد هذه الأبراج على عملية التهوية في فصل الصيف ، ويكون داخل هذه الأبراج خشبة إنزلاقية يمكن غلقها خلال العواصف الرملية

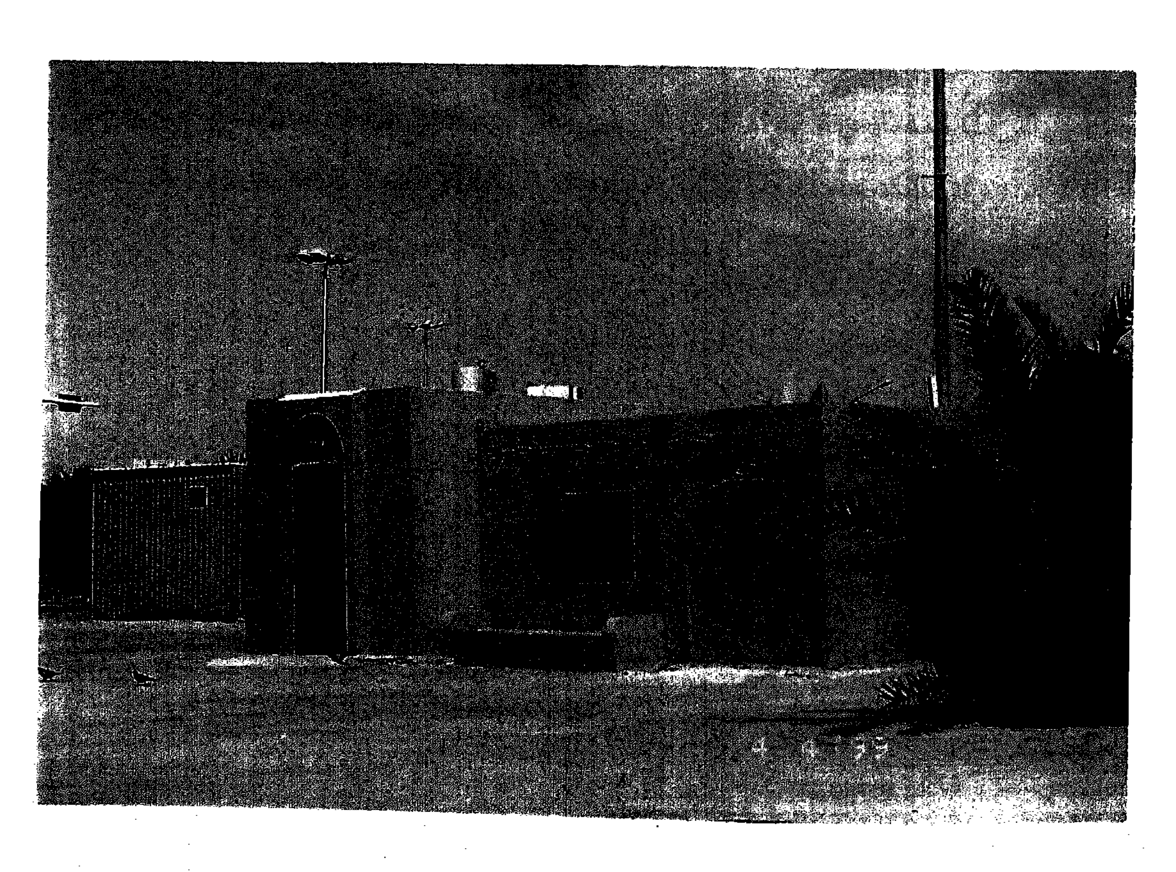
المصدر : العازمي ، خالد حريميس : المصدر السابق ، ص 65 .



- تصنع النوافذ من الخشب الساج الخالص ذات الأحجام والتصميم المناسب للبيئة الاجتماعية مع مناسبتها لحركة الهواء ونسبة الضوء المطلوبة .
- تميز الهيكل الخارجي بنمط متقارب .
- صفة الخصوصية المعمارية التى تجعل من البيت محيطا سكنيا خاصا بالأسرة .
- البساطة في التصميم وسهولة العلاقات الوظيفية بين أجزائه .

أما المساكن ذات الطراز الغربي فتتميز بمجموعة خصائص أهمها :
- يبنى من الخرسانة والأسمنت المسلح والمواد المستوردة .
- انفتاح البيت إلى الخارج وإنغلاقه إلى الداخل .
- صمم لاستخدام أجهزة التكييف الحديثة باستمرار .
- تصنع النوافذ من الألمنيوم والزجاج .
- تعددت وتنوعت أشكاله الخارجية .

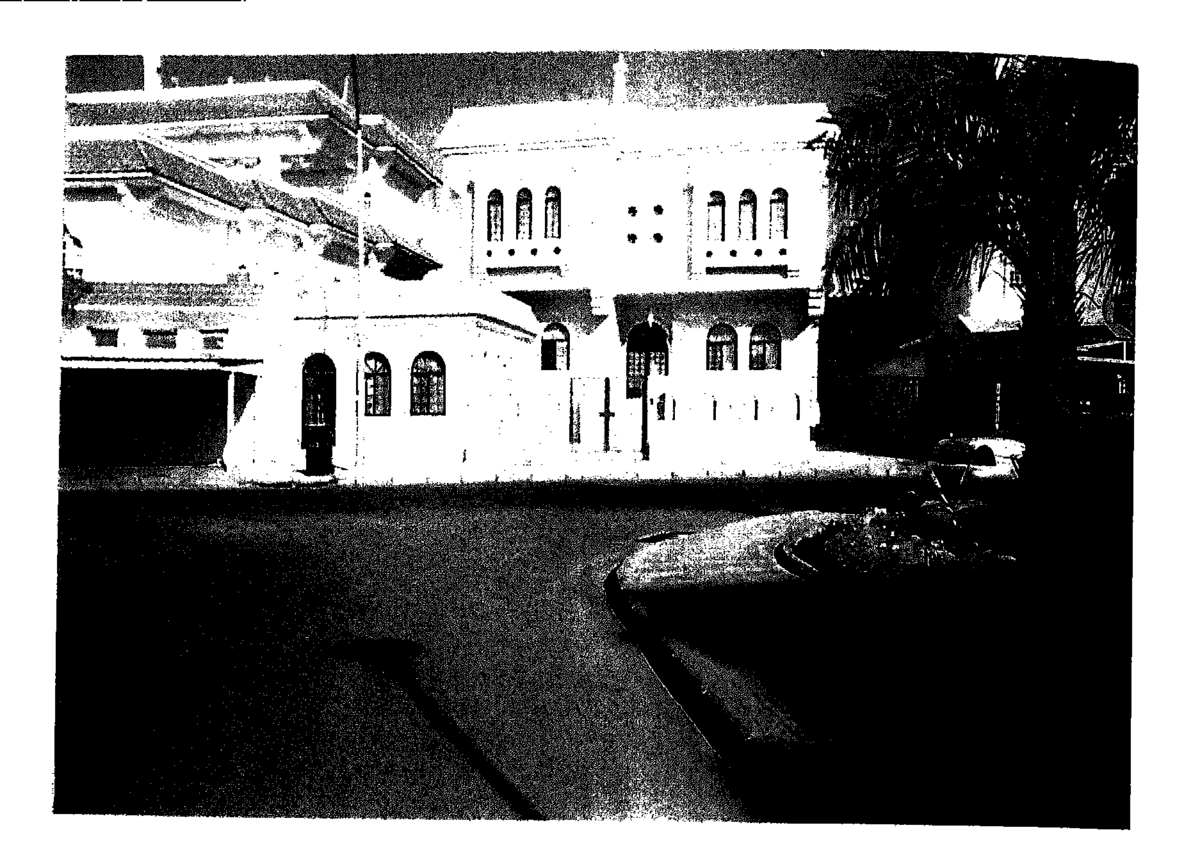
وتوضح الصورتان (5-4) و (5-5) نموذجين أحدهما للنمط العربي والآخر للغربي .



صورة (5-4) أحد المساكن القديمة في دولة الكويت والتى مازالت قائمة حاليا .

المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .





صورة (5-5) أحد المساكن الحديثة في دولة الكويت والتى شيدت على نمط غربي حديث .
المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .

إلا أنه من خلال الدراسة الميدانية تم تلمس بعض الاتجاهات التى تنادى بالاستفادة من عناصر التراث المعماري ، سواء كان ذلك على مستوى القطاع الخاص أو القطاع الحكومي أو الأفراد ، وقد نادت هذه الفئات باختيار نظام عمراني ملائم للكويت يجمع مابين عناصر ونمط العمارة المحلية وتقنيات البناء الحديث ، ويبين ذلك الاتجاه الصورة (5-6) .

وفيما يختص بأسباب المشاكل الإسكانية في دولة الكويت أبرزت نتائج آراء أفراد العينة على أن ارتفاع أسعار الأراضي والمساكن ، يعتبر من أهم أسباب المشاكل الإسكانية في دولة الكويت بنسبة 34.3% لأفراد العينة الكلية ، فضلا عن نمو عدد الأسر الكويتية الصغيرة والتى تحتاج إلى سكن بنسبة 21.3% ، وعزوف بعض الأسر الكويتية عن المعيشة في العمارات ذات العديد من الوحدات السكنية (الشقق) بنسبة 13.3% ، أما أدنى نسبة فقد جاءت للسبب المتعلق بضيق الأراضى المتاحة للسكن بنسبة 6.7% لأفراد العينة الكلية ، مما يدل على صعوبة حصول المواطن الكويتي على مسكن من خلال الاعتماد الذاتي ، إلا في أضيق الحدود من خلال بعض الحالات التى قد حصلت على أرث أو لديها مدخرات شخصية ، مما يجعل الأغلبية يتجهون إلى الحكومة للحصول على مسكن خاص ، والذى بدوره يؤدى إلى زيادة تراكم الطلبات لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية ، مما يجعل المؤسسة غير قادرة لإيفاء جميع الطلبات في وقت قياسي ، وبروز مايعرف بالمشكلة الإسكانية المتمثلة في طول فترة الانتظار للمتقدمين بالحصول على مسكن حكومي .





صورة (5-6) أحد المساكن الحديثة والتى استخدم بها بعض ملامح العمـــارة العربيـــة القديمـــة ، كالنوافذ الخشبية وعلو الأسوار الخارجية ولون الكساء الخارجي الفاتح الملائم للبيئة .

المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .

ويرى الباحث بأن ارتفاع أسعار الأراضي في الكويت يعود إلى الضغـــط المـتزايد علـى المنطقة المعمورة ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأراضي والنتيجة الحتمية ارتفاع أسعارها .

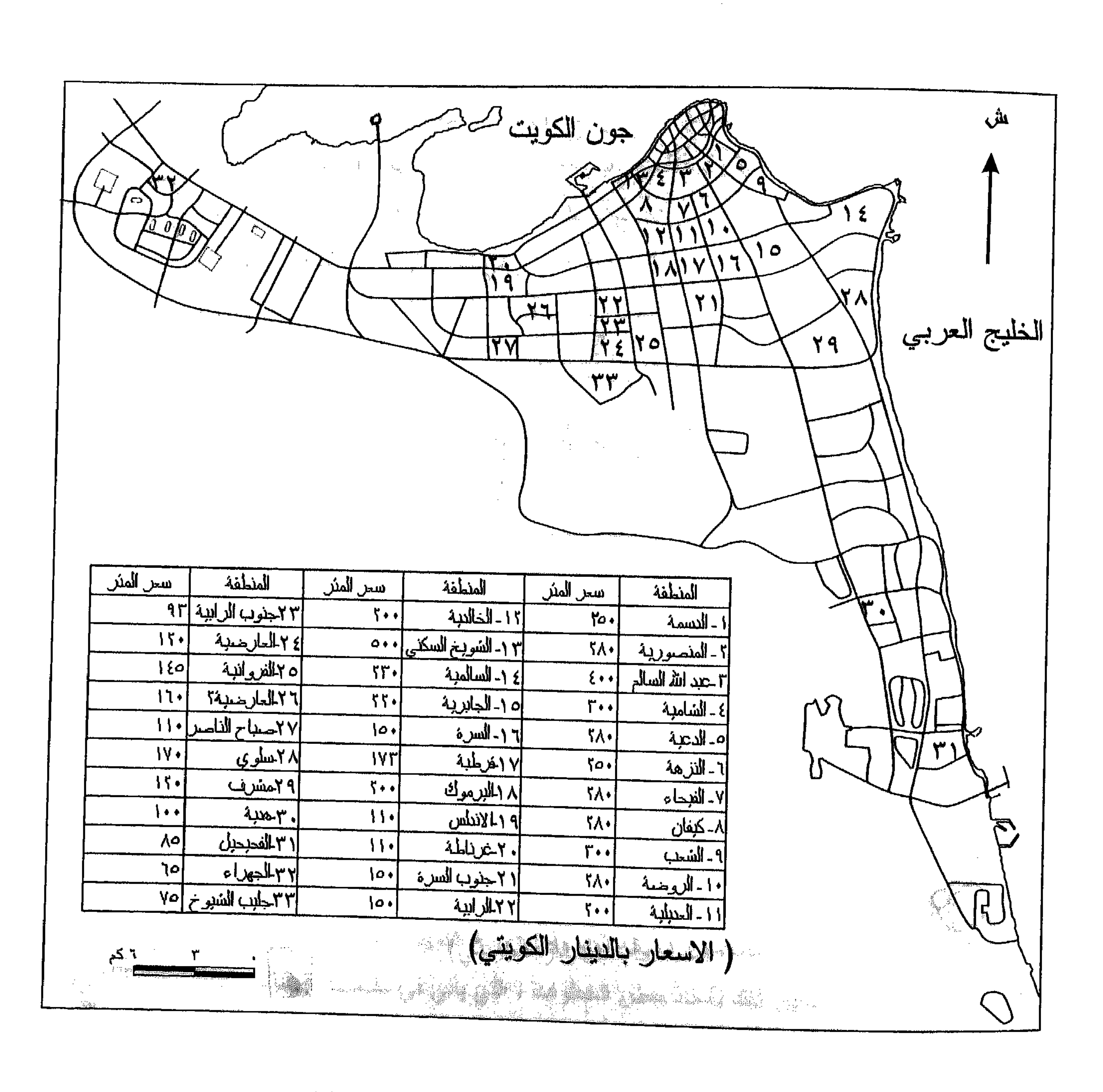
أما عن توزيع التخطيط العمراني للمناطـق السكنية في دولة الكويت فنلاحظ أن أفـراد العينة يرون أن التخطيط العمراني الحديث ، والذى بدأ منذ عام 1952 في دولة الكويت ، قـد راعى توزيع المناطق السكنية تبعا لأسعار الأراضي بنسبة 39.6% لأفراد العينة الكلية ، وفـي المقام الثاني تبعا للتركيب الاجتماعي والثقافي للسكان . أما أدنى نسبة فكانت لعـامل القـرب والبعد عن مركز المدينة بنسبة 13.7% . مما يعطى مؤشرا على أن التخطيط العمراني فـي دولة الكويت قد قام بتوزيع المناطق ، من خلال أسـعار الأراضـي السـكنية فكلمـا بعـدت الأراضى عن المركز انخفض سعرها تدريجيا وبالعكس[1] . ويوضح الشكل (5-1) متوســط أسعار الأراضي في مناطق دولة الكويت .

---

(1) يتراوح ســعر المتر المربع للأراضي في منطقة قريبة من مركز المدينـة مثل منطقة قرطبة السكنية مابين 170 – 175 ديناراً كويتياً ، أما سعر المتر للأراضى في منطقة بعيدة عن المركز مثل منطقة الجهراء السكنية فيتراوح مابين 65-70 ديناراً كويتياً .

المصدر : تقصى ميداني للباحث ، 1999 .





المنطقة	سعر المتر	المنطقة	سعر المتر	المنطقة	سعر المتر
١ - الدسمة	٢٥٠	١٢ - الخالدية	٢٠٠	٢٣جنوب الرابية	٩٣
٢ - المنصورية	٢٨٠	١٣- الشويخ السكني	٥٠٠	٢٤العارضية	١٢٠
٣-عبد الله السالم	٤٠٠	١٤- السالمية	٢٣٠	٢٥الفروانية	١٤٥
٤ - الشامية	٣٠٠	١٥- الجابرية	٢٢٠	٢٦العارضية٢	١٦٠
٥- الدعية	٢٨٠	١٦- السرة	١٥٠	٢٧صباح الناصر	١١٠
٦ - النزهة	٢٥٠	١٧قرطبة	١٧٣	٢٨سلوى	١٧٠
٧- الفيحاء	٢٨٠	١٨اليرموك	٢٠٠	٢٩مشرف	١٢٠
٨- كيفان	٢٨٠	١٩الاندلس	١١٠	٣٠هدية	١٠٠
٩ - الشعب	٣٠٠	٢٠غرناطة	١١٠	٣١الفحيحيل	٨٥
١٠ - الروضة	٢٨٠	٢١جنوب السرة	١٥٠	٣٢الجهراء	٦٥
١١ - العديلية	٢٠٠	٢٢الرابية	١٥٠	٣٣جليب الشيوخ	٧٥

الشكل (5-1) متوسط سعر المتر المربع للأرض السكنية في مناطق دولة الكويت لعام 1999 .

المصدر : من تصميم الباحث بالاعتماد على التقصي الميداني .



ويرى الباحث أن عامل فئات السكان من حيث الدخل يتلازم مع عامل أسعار الأراضي ، قد تعكس أسعار الأراضي وتوزيعها على المستويات الاقتصادية للسكان .

5 – 5– 2 تركيب السكان وقوة العمل :

أظهرت النتائج أن أفراد العينة يتجهون إلى مجموعة من الحلول من شأنها أن تساعد على الحفاظ على تجانس التركيبة السكانية في دولة الكويت ، وهي ضرورة زيادة نسبة السكان الكويتيين عن غيرهم من الوافدين للحفاظ على الهوية الكويتية ، وفي ذلك يأتي في المقام الأول ضرورة تقليل نسبة العمالة المنزلية والعمالة غير المنتجة ، وتقليل نسبة الجاليات غير العربية مع ضبط الهجرات العربية للحد من تكدس العمالة وزيادة البطالة ، وجاءت هذه الإجابة بنسبة 42.3% لأفراد العينة الكلية . مما يدل على أهمية إعادة النظر في شكل التركيبة السكانية من قبل الهيئات المختصة في دولة الكويت ، بغية الوصول إلى نسبة سكانية مرتفعة من الكويتيين في مقابل تجانس الفئات الأخرى ، خاصة إذا علمنا أن نسبة السكان الكويتيين 41% تقريبا من إجمالي السكان في عام 1995 [1].

ويرى الباحث بمناسبة حصول دولة الكويت على لقب عاصمة الثقافة العربية لعام 2001 أن دورها هام في نشر الثقافة العربية بين الجنسيات المختلفة والتي تصل إلى اكثر من 100 جنسية لنقل الثقافة العربية إلى الكثير من البلدان عند عودة العمالة إلى موطنها الأصلي ، ويتم ذلك من خلال وسائل الإعلام ونشر الكتيبات وإعداد المحاضرات والندوات وتكثيفها وخصوصا بين العمالة العادية .

ويرى الباحث ضرورة تحديد أعداد العمالة المنزلية حسب الحاجة اللازمة لكل أسرة من خلال فرض رسوم على الأعداد الزائدة من الخدم عند الحاجة ، كذلك إعداد دراسات من شأنها الوقوف على حجم العمالة العاطلة التى لايحتاج لها سوق العمل المحلى ، ومن ثم تسوية أوضاعها .

وفيما يتعلق بكيفية الاستفادة من العمالة الوطنية في دولة الكويت ، لقد دلت نتائج آراء أفراد العينة أنه يمكن تحقيق ذلك باتخاذ بعض الخطوات ، التي يأتي في مقدمتها القضاء على ظاهرة البطالة المقنعة أو بطالة المتعلمين في وزارات ومؤسسات الدولة ، وتشجيع العمل اليدوي والفني والتقني ، والاستفادة من الخبرات العلمية والعملية للعمالة ، ويأتي في الترتيب الأخير إعادة توزيع القوى العاملة في شتى القطاعات ، ويبين ذلك ملحق رقم (1) .

(1) Ministry of Planning : Op. cit, 1997, P. 25, T. 9 .



ويرى الباحث أن تنمية الموارد البشرية هي العملية الضرورية لتحريك وصقل وصيانة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية ، في جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية ، لذلك ينبغي الاستفادة من الأيدي العاملة الحالية في دولة الكويت ، عن طريق إعادة توزيعها في جميع القطاعات الحكومية بأسلوب يتفق مع خبراتها العلمية والعملية وحاجة سوق العمل المحلي ، وهذا بدوره يؤدى إلى الحد من ظاهرة البطالة المقنعة في بعض القطاعات الحكومية .

ويقترح الباحث مجموعة إجراءات يمكن أن تساعد في الحد من ظاهرة البطالة المقنعة وهي :

- وقف التوظيف في الجهاز الحكومي إلى حين إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة البطالة المقنعة للحد من تفاقم المشكلة .
- فتح مجالات عمل في القطاع الخاص من خلال دعم حكومي ، وتوفير امتيازات وظيفية تشبه امتيازات القطاع الحكومي .
- وضع معايير يحدد على أساسها التوظيف الجديد حسب حاجة كل جهة حكومية .
- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب من خلال تطبيق إجراءات حازمة للعاملين غير المنتجين .
- إعداد خطة زمنية لإحلال العاملين الوطنين محل الوافدين .
- غرس التعاليم النابعة من ديننا الحنيف ، والتي تحض على العمل والإنتاج من خلال وسائل الإعلام ، وفي المناهج الدراسية .

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن نشير إلى ضرورة اهتمام الجهات المعنية في الدولة بالتعليم الفني ، وبتدريب وتشجيع الكوادر الفنية حتى تكتسب الأيدى العاملة الوطنية خبرة في المجالات الفنية والتطبيقية ، مع مراعاة إعادة دراسة مخرجات المعاهد التطبيقية ، والعمل على دعمها ورفع مستواها خاصة وأن 60% تقريبا من خريجي هذه المعاهد يفضلون العمل في وظائف إشرافية عن العمل في وظائف يدوية ، ونحو 50% يرفضون العمل في المهن اليدوية[1] . مما يتعارض والسياسة التى تهدف إليها المعاهد الفنية والتطبيقية .

أما عن نفور العمالة الكويتية من الأعمال الفنية والحرفية ، أظهرت نتائج أراء أفراد العينة أن 33% من أفراد العينة يرون بأن هناك مجموعة أسباب تقف حاجزا أمام اتجاه العمالة الكويتية إلى الأعمال الفنية والحرفية ، والنفور منها ، وتتمثل هذه الأسباب تبعا

---

(1) Al-Hajjeri, S.: Employment Policies in Kuwiat work Sector in Light of Civil Serice Service Law and Public Administration in Kuwait, 1986, p. 66-67, Kuwait .



لأهميتها في سيطرة الوافدين على هذه الأعمال ، ثم النظرة الاجتماعية المتدنية لهذه الأعمال ، وتوفر وظائف إدارية مريحة ذات مردود أفضل ، وقلة المردود المادي ، وقلة الحوافز في هذه الأعمال .

ويرى الباحث أنه ينبغي أن يتجه أبناء البلد إلى الأعمال الفنية والحرفية للحد من العمالة الوافدة التي تصل سيطرتها على بعض الأعمال الفنية والحرفية إلى نحو 98% من قوة العمل[1] . والتى تكلف الدولة مبالغ طائلة من خلال توفير الخدمات المختلفة لها ، إضافة إلى زيادة التحويلات المالية الخارجية التى لها تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني . لذلك يستلزم أن تتغير النظرة الاجتماعية لهذه الأعمال ويتم ذلك من خلال مضاعفة دخولها ومردوها المادي مع توفير حوافز مغرية للعاملين بها .

ولأهمية هذا الموضوع تم صياغة فرضين لمعرفة أراء أفراد العينة حول الجوانب المهنية .

وأظهرت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 84.3% من جملتهم لفئتي الإجابة (موافق وموافق جداً) على أن الكويتيين يفضلون الوظائف الإدارية على الوظائف الفنية والمهنية ، لكونها مريحة وذات مردود مادي ومعنوي أفضل ، وتؤكد هذه النتيجة ماسبق استنتاجه من الفرض السابق الذي ذكرناه أنفا حول نفور العمالة الكويتية للأعمال اليدوية ، لأنها ذات مردود مادي قليل وذات نظرة اجتماعية متدنية مع توفر وظائف إدارية مريحة وذات مردود مادي أفضل .

كما أكد 77% من أفراد العينة أن المواطن الكويتي لايميل إلى العمل بالوظائف الفنية لأنها وظائف شاقة وتحتاج إلى طاقات عمل مضاعفة ، أما أدنى فئة فكانت (معارض جداً) بنسبة 4.7% لأفراد العينة الكلية ، وهذه النتيجة تؤكد نتيجة الفرض السابق في اتجاه الكويتيين نحو الوظائف الإدارية ، ذات المهام البسيطة وذات المردود المادي الأفضل وذات المكانة الاجتماعية اللائقة .

وعن مشاركة المرأة الكويتية في العمل ، دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يرون أن مشاركة المرأة الكويتية في العمل يجب أن يكون تحت ضوابط معينة في مقدمتها : مراعاة الضوابط الشرعية المستمدة من شريعتنا الإسلامية السمحة ، ويأتي في المرتبة الثانية أن يكون

---

(1) فتحي ، محمد فريد أحمد : مصدر سابق ، 1990 ، ص 69 .



العمل في تخصصات تكون المرأة أقدر من الرجل فيها ، وألاّ يتعارض مـع حاجـة أسـرتها وأبنائها ، إضافة إلى أنه يتناسب مع طبيعتها . وقد جاءت هذه الإجابة بنسـبة 37% لأفـراد العينة الكلية ، وهي أعلى نسبة للإجابة .

ويعطينا ذلك مؤشرا واضحا إلى أن أفراد العينة يرفضون عمل المرأة إلا وفـق تلـك الضوابط وفي حدود معينة ، وقد قدرت نسبة قوة العمل للمرأة الكويتية في عام 1988 بنحـو 28% مقابل 72% للذكور الكويتيين ، وارتفع هذا العدد في عـام 1997 إلـى نحـو 33.5% للإناث يقابله انخفاض عدد الذكور الذى انخفض إلى 66.5% [1].

لذلك نرى أهمية معالجة قانون الخدمة المدنية لمجالات عمل للمرأة من خـلال وضـع ضوابط تحدد المهن المناسبة لها ، وتكون ضمن تخصصات تتناسـب مـع طبيعتـها كمهنـة التدريس والتمريض مثلا ، أو تكون فيها أولى من الرجل وذلك وفقا للضوابط الشرعية .

وكان من نتائج مشاركة المرأة الكويتية في العمل ، أن أفراد العينة يـرون بـأن مـن النتائج السلبية لمشاركة المرأة الكويتية في العمل ، إهمال تربية الأبناء بنسبة 36.3% ، كمـا أدى إلى مضاعفة أعداد خدم المنازل بنسبة 27% ، كما ترتب على عملها قلة الإنجاب وصغر حجم الأسرة الكويتية ، أما أدنى نسبة فكانت للإجابة المتمثلة في تأخر سـن الـزواج وهـي 7.7% من أفراد العينة الكلية .

وتؤكد هذه الإجابات نتيجة السؤال السابق الخاص بوضع ضوابط لعمل المرأة ، حتـى لاتكون المحصلة النهائية إهمال تربية الأبناء ومضاعفة خدم المنازل .

ويرى الباحث أن من مساوئ الاعتماد على خدم المنازل في تربية الأبناء تتمثل فـي ، التأثير المباشر على نطق اللغة العربية للأبناء ، ودخول مفردات وكلمـات غريبـة عليـها ، إضافة إلى تعلم بعض العادات السيئة الدخيلة على مجتمعنا الإسلامي من هؤلاء الخدم ، الذيـن هم غالبا من جنسيات آسيوية وشرق آسيوية ذات ثقافات متنوعة ومختلفة . ويقترح البـاحث أن تكون هناك معايير لاستقدام الخدم إلى الكويت تحدد بضرورة معرفة اللغـة العربيـة قـراءة وكتابة قبل دخولهم إلى الكويت كشرط أساسي أو إعداد معهد لتأهيلهم به عند حضورهم إلـى الكويت قبل العمل في المنازل للحفاظ على اللغة العربية ومفرداتها من الضياع لـدي الجيـل الجديد .

---

(1) Ministry of Planning : Op. Cit, 1997, P. 86, T. 73 .



وحول ندرة بعض تخصصات خريجي الجامعات في دولة الكويت ، فقد دلت نتائج الدراسة أن هناك ندرة في تخصصات خريجي كليات العلوم الفنية والمهنية بنسبة 39.7% ، يلي ذلك العلوم التطبيقية بنسبة 28.3% ، أما أدنى نسبة فكانت لتخصصات العلوم الإدارية والأدبية بنسبة 2.3% لأفراد العينة الكلية ، مما يؤكد أن هناك عزوفاً من المتقدمين لكليات التعليم الفنى والمهنى في دولة الكويت . وقد يعود ذلك إلى الأسباب التي ذكرناها آنفا والمتمثلة في تدني النظرة الاجتماعية لهذه الأعمال ، وقلة مردودها المادي وقلة حوافزها ، لذلك يتجه الكثير من الطلبة إلى كليات العلوم الإدارية والأدبية والتى تؤهلهم للعمل في الوظائف الإدارية ، التى يرون أنها مريحة وذات مردود أفضل إضافة إلى أنها تزودهم بمستوى اجتماعي أفضل من المهن الفنية والمهنية .

وفيما يختص بمصادر العمالة في دولة الكويت ، دلت نتائج الدراسة على أن أفراد العينة يرون بأن أفضل الجهات التى تقدم للسوق مايحتاج إليه من العمالة في دولة الكويت هي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بنسبة 56.7% لأفراد العينة الكلية ، يليها جامعة الكويت ، والمعاهد الفنية المتخصصة بنسبة 17% لكل منهما ، وأخيرا القطاع الخاص التجاري بنسبة 9% من العينة الكلية . ويعطى ذلك مؤشرا واضحا أن التخصصات الفنية والمهنية هى التى يحتاج لها السوق العمالية في دولة الكويت ، إلا أن مخرجات هذه التخصصات وكما أشرنا آنفا لا تتجه إلى العمل في تخصصاتها ، بل ترغب في العمل في المهن الإدارية لعدم وجود ما يشجعها للانخراط في مجالها . حيث بلغ عدد خريجي كليات التعليم التطبيقي والتدريب 3151 خريجا منهم 2799 كويتيا و 352 غير كويتي في عام 1997 ، أما خريجو جامعة الكويت فبلغ عددهم 2592 خريجا منهم 2353 كويتيا و 239 غير كويتي في عام 1997 . ويصل عدد خريجي المعاهد الفنية والمتخصصة نحو 1139 منهم 1100 كويتي ونحو 39 غير كويتي[1] . أي أن كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب تقدم للسوق نحو 45% من إجمالي خريجي هذه الجهات الثلاث . وتقدم جامعة الكويت نحو 38% للسوق من إجمالي خريجي هذه الجهات .

(1) Ministry of Planning : Op. Cit, 1997, P.336 – 339 - 345, T. 258 – 261 – 267 .



5 – 6 التنمية الاجتماعية والسكنية والصحية :

5 – 6 – 1 المجال الأول : مفاهيم التنمية الاجتماعية :

1- التنمية البشرية الاجتماعية من أهدافها رفع المستوى الثقافي والصحي والروحي للطاقات البشرية وتنمية قدراتها ورفع كفاءتها الإنتاجية من خلال عمليات التدريب والتعليم وغيرها من العمليات .

أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة كانت (موافق جدا) ، وهي 47% يلي ذلك (موافق) بنسبة 38.3% ، أما أدنى نسبة 1% فكانت لفئة (غير موافق) الملحق رقم (1) . ويدل ذلك على أن نحو 85% من أفراد العينة يدركون مفهوم التنمية البشرية والاجتماعية ، وسوف يساعد ذلك في الحصول على نتائج دقيقة من بقية الفروض ، المتعلقة بجوانب التنمية الاجتماعية والسكنية والصحية .

2- تعتبر الموارد الاقتصادية والبشرية من الموارد الأساسية التى تعتمد عليها عمليات التنمية ، إلا أن الموارد البشرية تفوق الموارد الاقتصادية في أهميتها .

دلت نتائج الدراسة على أن أعلى فئة كانت (موافق جدا) بنسبة 41.7% يلي ذلك (موافق) بنسبة 33% ، أما (غير الموافقين والمعارضين) فلم تتعد نسبتهم 6.3% من جملة أفراد العينة الكلية ، كما يتضح من الملحق رقم (1) ، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 74.7% على أن أهم الموارد الأساسية التى تعتمد عليها التنمية في الدولة هي الموارد البشرية ، والتى تساهم مساهمة فعالة في تنمية الموارد الاقتصادية وتطويرها ، حيث تعتبر الموارد البشرية هي رأس المال الحقيقي لأي بلد ، يريد تحقيق تنمية وتقدم في كثير من المجالات المختلفة لأن التنمية تعتبر منه وإليه .

3- يعتبر رأس المال البشري من أهم الركائز الأساسية التى تقف حائلا أمام عمليات التنمية .

أظهرت نتائج أراء أفراد العينة أن أعلى نسبة كانت (محايد) وهي 35% يلي ذلك (موافق) بنسبة 28.6% ، ثم (موافق جدا) بنسبة 28% الملحق رقم (1) ، أي نحو 56.6% من أفراد العينة يوافقون على أن رأس المال البشري يعتبر من أهم الركائز الأساسية التى تقف حائلا أمام عمليات التنمية ، وهذه النتيجة تؤكد نتيجة الفرض السابق في أن أي عملية تنمية تعتمد بشكل أساسي على أهم مورد وهو المورد البشري .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

5 – 6 – 2 المجال الثاني : السكن والإسكان في دولة الكويت :

1- المناطق السكنية المتكاملة الخدمات تعتبر نظاما سكنيا ملائما في دولة الكويت .

لقد دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يؤكدون هذا بنحو 90% ، حيث جاءت أعلى نسبة إجابة لفئة (موافق جداً) وهى 50.6% يلي ذلك فئة الإجابة (موافق) بنسبة 39% لأفراد العينة الكلية ، كما يتضح من الملحق رقم (1) . ويدل ذلك على أن المناطق السكنية المتكاملة الخدمات تعتبر نظاماً سكنيا ناجحا في دولة الكويت ، وقد جاء هذا النظام في الخطط العمرانية الحديثة وعرف بنظام الضواحي Suburbs أو نظام المجاورات السكنية Neighbourhood Units ، الذي يمثل تنظيم استخدام الأراضي حيث تتكون الضاحية من مركز للضاحية ومركز ألعاب الأطفال ومدارس ابتدائية ومحلات تجارية للخدمة اليومية وحدائق عامة ومسجد جامع .

2-تخصيص مناطق سكنية للكويتيين وأخرى لغير الكويتيين .

أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى فئة إجابة (موافق جداً) بنسبة 44.1% يلي ذلك (موافق) بنسبة 34.3% ، بينما لم يوافق على هذا الفرض أو يعارضه سوى 11.3% لأفراد العينة الكلية . مما يدل على أن نحو 78% من أفراد العينة يوافقون على تخصيص مناطق سكنية خاصة للكويتيين وأخرى لغير الكويتيين ، وقد يعود السبب إلى محاولة إيجاد الإنسجام والتوافق بين التجمعات المختلفة ، نظرا لاختلاف العادات والتقاليد واختلاف الثقافات بين السكان الكويتيين وغير الكويتيين .

3-تفضيل التصميم العربي للسكن قديما عن التصميم الغربي .

اعتبر معظم أفراد العينة أن التصميم العربي القديم للسكن أكثر ملائمة من التصميم الغربي الحديث للبيئات الطبيعية والاجتماعية في الكويت ، ويتضح ذلك من الملحق رقم (1) فقد كانت أعلى فئة (موافق جداً) بنسبة 40.3% يلي ذلك (موافق) بنسبة 36% ، أما أدنى فئة فكانت (غير موافق) بنسبة 4.7% لأفراد العينة الكلية ، وهذه النتيجة تؤكد إجابة الفرض الذي ذكرناه أنفا ، والذي جاء بنتيجة مفادها أن الاستعانة ببيوت الخبرة الأجنبية في وضع الخطط العمرانية أدى إلى بروز نمط عمراني لا يتلاءم مع الظروف الطبيعية والاجتماعية .

4-فرض البلدية لضوابط بيئية واجتماعية بقوة القانون .

يوافق معظم أفراد العينة بنسبة 64.7% على ضرورة فرض ضوابط وقواعد بيئية واجتماعية بقوة القانون عند ترخيص بناء المساكن سواء كانت فيلات أو عمارات سكنية (بنايات مقسمة إلى وحدات سكنية صغيرة شقق) ، وكانت أعلى فئة (موافق جداً)

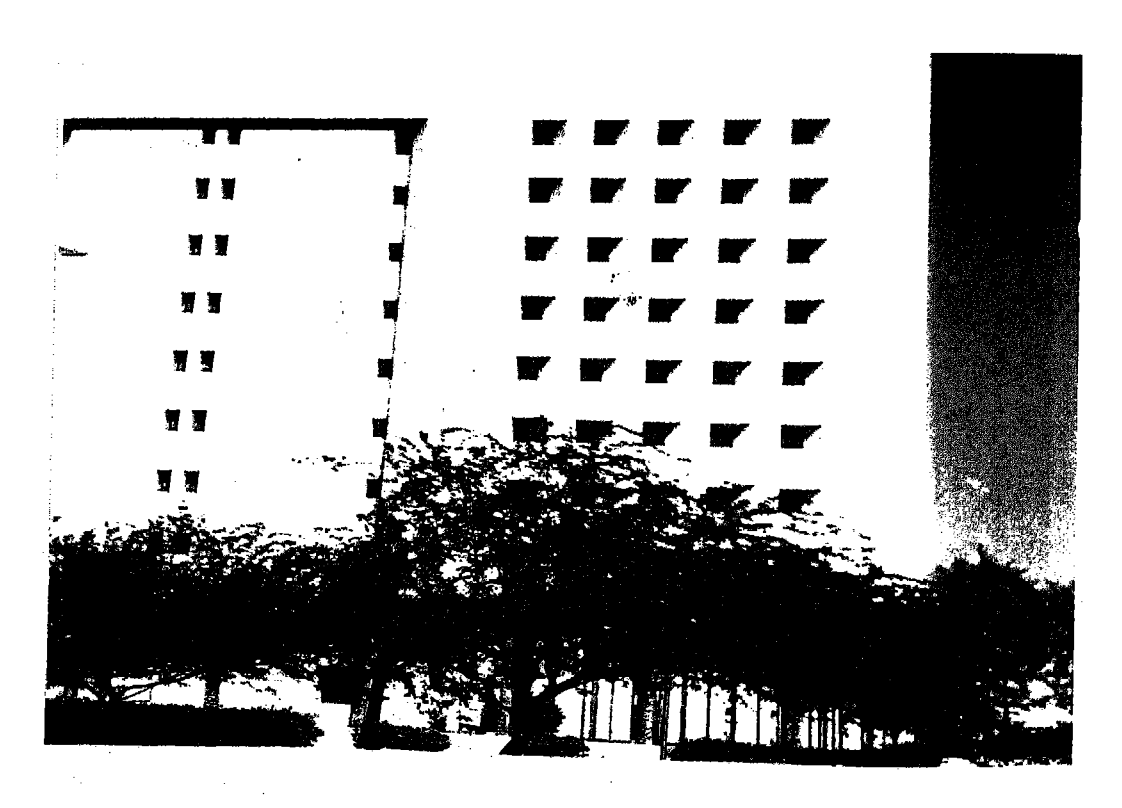


بنسبة 34% ، يلي ذلك (موافق) بنسبة 30.7% ، أما أدنى فئة فكانت (غير موافق) بنسبة 4.3% لأفراد العينة الكلية .

ويقترح الباحث إضافة بعض الفقرات إلى قانون البناء الخاص بالفيلات والعمارات السكنية على النحو التالي :

- يجب أن يكون التصميم السكني ملائما لظروف المناخ المحلية ومتوافقا معه .
- يجب أن يكون التصميم السكنى ملائما للظروف الاجتماعية السائدة ومتوافقا معها .

على أن يراعي عند تطبيق هاتين الفقرتين ، قيام مجموعة من المهندسين بدراسة التصميمات العربية القديمة ومحاولة اقتباس بعض النواحي الملائمة للبيئة المحلية للكويت وتطويرها ، ومحاولة تطبيقها على التصميمات الحديثة ، مع دراسة جميع التصميمات المنفذة في دولة الكويت ، وهنا نشير على سبيل المثال كمبنى جامعة الدول العربية الذي طبق فيه الموائمة البيئية ، تبين ذلك الصورة (5-7) وابتكار بعض التصاميم الحديثة التي يمكن أن تؤدى في النهاية إلى الموائمة البيئية للمساكن .



الصورة (5-7) مبنى جامعة الدول العربية يوضح النوافذ الملائمة لبيئتنا المحلية من حيث أحجامها وطريقة تصميمها كونها غائرة إلى الداخل إضافة إلى لون المبنى الخارجي الفاتح الملائم للبيئة المحلية .

المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .



5- قيام المناطق السكنية بصورة غير متوازنة مع تنفيذ المخطط العمراني يؤدى إلى حرمانها من المرافق الأساسية (الكهرباء والمياه والصرف الصحي) .

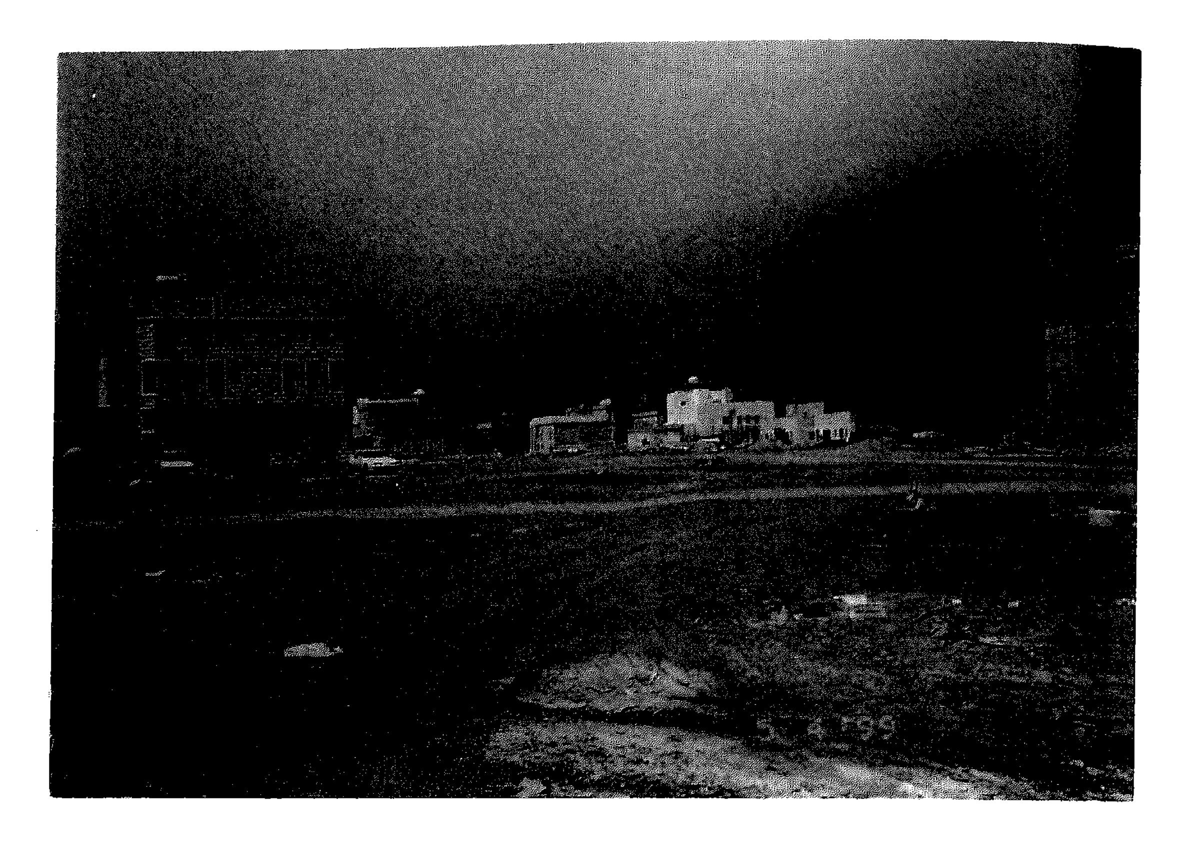
دلت نتائج الدراسة لأفراد العينة أن أعلى فئة (موافق) بنسبة 40.7% ، يلي ذلك (موافق جداً) بنسبة 38.3% ، أما أدنى فئة فكانت (غير موافق) بنسبة 6% لأفراد العينة الكلية ويبين ذلك الملحق رقم (1) . مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 79% على أن المناطق السكنية إذا قامت بصورة سريعة وغير متوازنة مع تنفيذ المخطط العمراني ، وفي إطاره فإن ذلك يحرمها من المرافق الأساسية الكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرق ، وقد حدث ذلك بالفعل في منطقتي جنوب السرة وفى صباح الناصر نتيجة السماح ببناء القسائم السكنية بهاتين المنطقتين قبل أن يتم إعداد المرافق الأساسية لهما ، وعدم إقرارهما في الخطط العمرانية ويبين ذلك الصورتان (5-8) و (5-9) .

وبما أن هاتين المنطقتين يدخلان ضمن النطاق العمراني القائم كما يتضح من الشكل (5-2) ، لذلك يستلزم مراعاة الالتزام بمقترحات الخطط العمرانية وعدم السماح بالبناء قبل تنفيذ جميع المرافق الأساسية لأي منطقة ، مع عدم الضغط على النطاق العمراني القائم والالتزام بمقترحات الخطط العمرانية ، في تنمية مدن جديدة خارج النطاق العمراني القائم كمقترح إنشاء مدينة الصبية الذي مازال لم ينفذ حتى الآن .

6- تشجيع الأسر الكويتية على سكنى الشقق المشتركة في العمارات السكنية للتخفيف من الضغط على استهلاك الأراضي المخصصة للسكن .

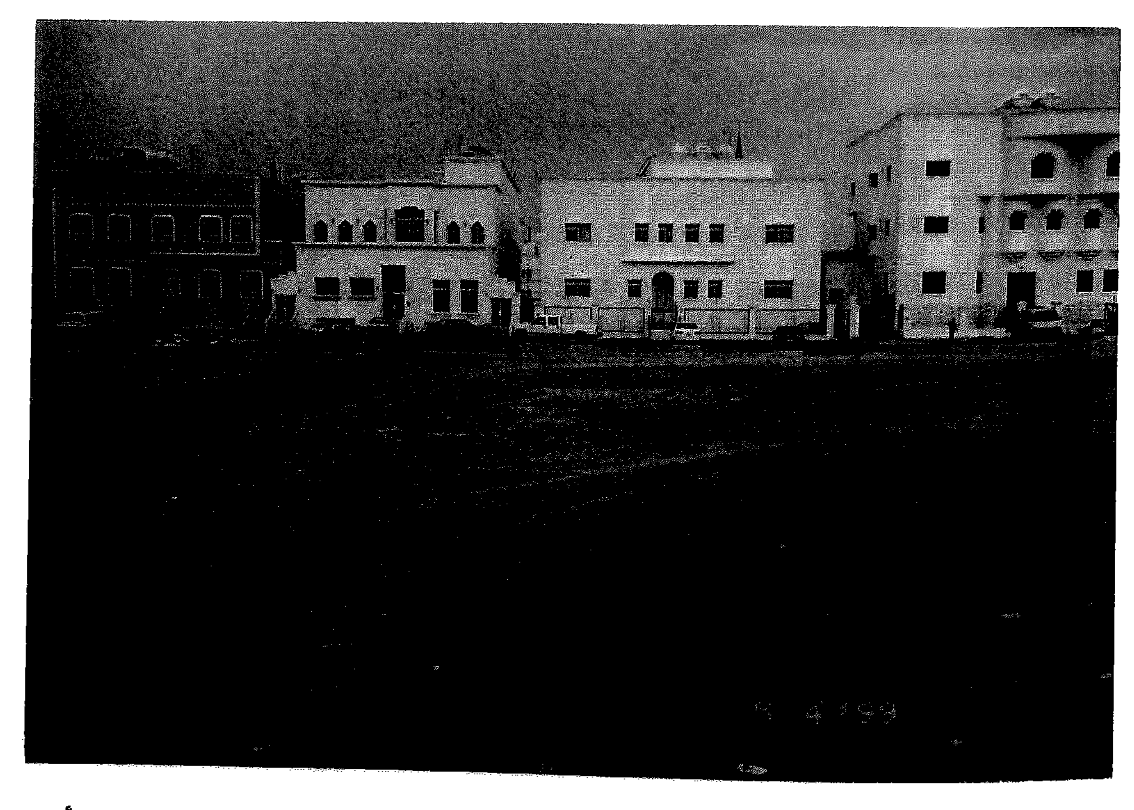
ودلت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت (موافق) بنسبة 33.7% يلي ذلك (موافق جداً) بنسبة 23.7% ، أما أدنى فئة فكانت (محايد) بنسبة 11.3% لأفراد العينة الكلية . مما يدل على أن نحو 57% من أفراد العينة يوافقون على تشجيع الأسر الكويتية على سكن الشقق للحفاظ على الأراضي المخصصة للسكن ، وفي نفس الوقت فهناك نسبة لابأس بها تفضل السكن الخاص (الفيلات) 31.3% مما يدل على أن المجتمع الكويتي مازال في مرحلة تحول وتغير في العادات والتقاليد . ويري الباحث أنه من الضروري تشجيع المواطنين على سكن الشقق من خلال تقديم بعض الحوافز كتخفيض أسعار الشقق مقارنة مع المساكن الخاصة ، وإعطاء بعض المميزات الخاصة في البناء من الداخل لتكون على مستوي راقي جداً ، وتوفير أماكن للترفيه داخل المجمعات السكنية لأصحاب الشقق مع تخفيض أسعار المرافق لهم ، هذا بدورة سوف يساعد على تحفيز المواطنين للحصول على شقه سكنية ، بدلاً من الحصول على فيلا سكنية من الحكومة ، للتخفيف من الضغط على استهلاك الأراضي المخصصة للسكن .





الصورة (5–8) منطقة جنوب السرة ويتضح خلوها من المرافق الأساسية كالطرق والخدمات الأخرى

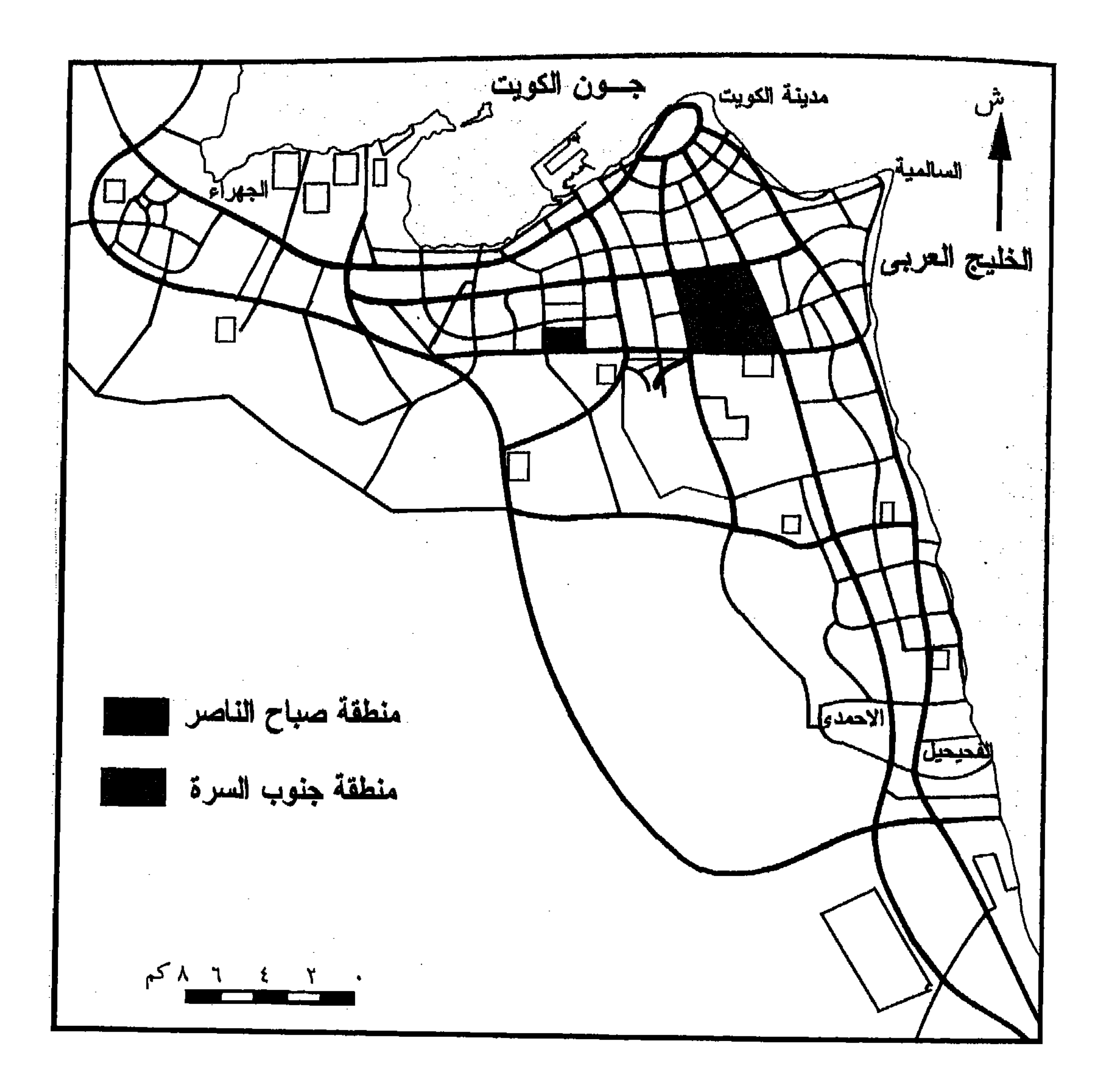
المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .



الصورة (5–9) منطقة صباح الناصر ويتضح خلوها من المرافق الأساسية كالطرق والخدمات الأخرى

المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .





الشكل (5-2) موقع منطقتي جنوب السرة وصباح الناصر داخل النطاق العمراني .

المصدر : من تصميم الباحث .

7- الحفاظ على ما تبقى من المساكن القديمة وإعادة ترميمها كنموذج حضاري تراثي لدولة الكويت .

أظهرت نتائج آراء أفراد العينة أن أعلى فئة للإجابة كانت (موافق جداً) بنسبة 52.6% ، يلي ذلك (موافق) بنسبة 39.7% ، أما غير الموافقين أو المعارضين فلاتزيد نسبتهم عن 2% لأفراد العينة الكلية . مما يعطى مؤشراً واضحاً على أن أفراد العينة يؤكدون بنسبة 92.3% على ضرورة الحفاظ على ما تبقى من المساكن القديمة ، وإعادة ترميمها كنموذج تاريخي وتراثي لدولة الكويت .

ويرى الباحث أن كثيراً من المساكن القديمة مهملة وغير محافظ عليها ، ويبين ذلك الصورة (5-10) . لذلك يستلزم القيام بتسجيل جميع المباني القديمة ذات المواصفات المعمارية الخاصة والتاريخية في سجل وطني ، وإعادة ترميمها مع إصدار قانون يمنع إزالتها لتصبح كنموذج معماري وتراثي واقعي لتاريخ دولة الكويت القديم .



5 – 6 – 3 المجال الثالث : التنمية التعليمية :

1- مراعاة الخطط العمرانية لتوزيع المدارس الابتدائية .

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 77% من العينة الكليـــة (موافــق وموافق جداً) على أن الخطط العمرانية قد راعت توزيع المـــدارس الابتدائيـــة بشـــكل مناسب داخل المناطق السكنية ويبين ذلك الملحق رقم (1) .



الصورة (5-10) أحد المساكن القديمة المهجورة في دولة الكويت .

المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .

ويري الباحث أن هناك تطور في أعداد المدارس الابتدائية صاحب التطور السكاني الســريع مابين عام 1950 وعام 1997 ، حيث قدرت أعداد المدارس الابتدائية في عـــام 1950 بنحــو 35 مدرسة منها 13 مدرسة للبنات و22 مدرسة ، وارتفعت أعدادهــا عــام 1997 لتصــل إلــى 178 مدرسة منها 88 مدرسة للبنات و90 مدرسة للبنين[1].

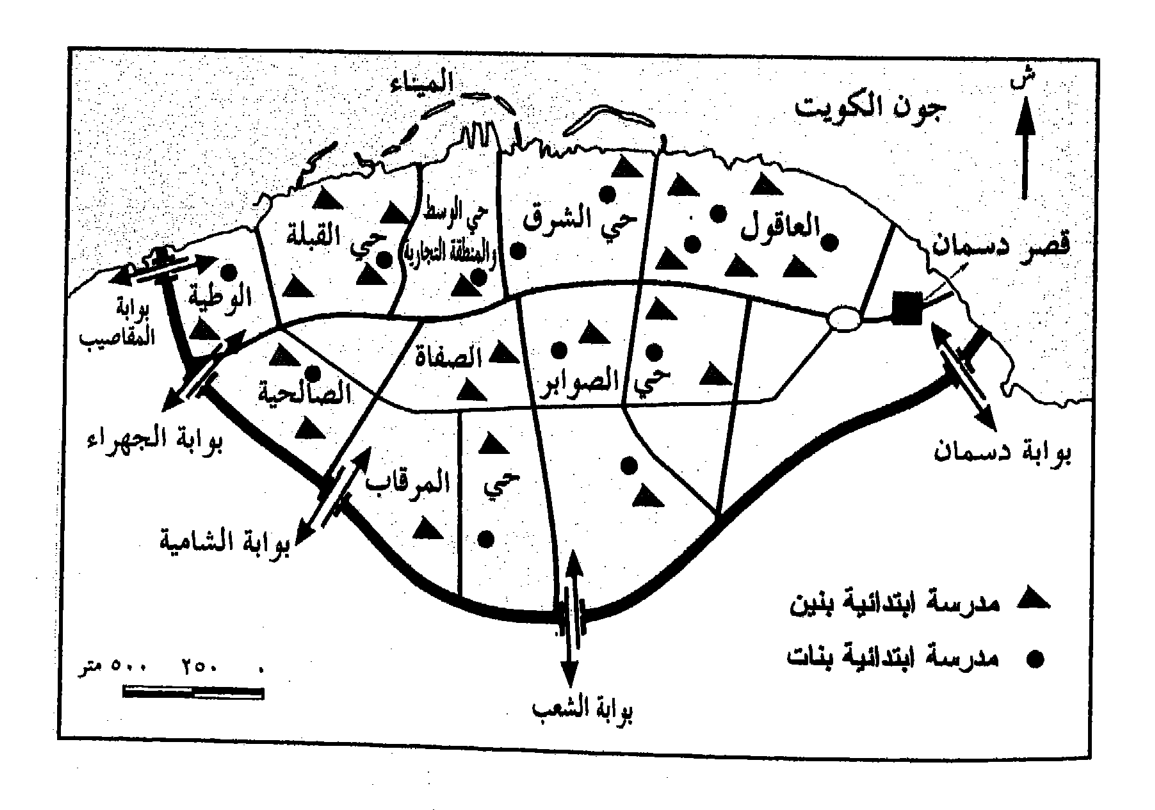
(1) وزارة التربية ، مكتب البحوث والإحصاء : سجلات وخرائط عام 1950 ، وسجلات وخرائط عام 1997 .



وقد وزعت هذه المدارس داخل المناطق السكنية وفق حاجة كل منطقة ، كما يبين ذلك الشكلان (5-3) و(5-4) وقد راعت الحكومة التطور التقني للمدارس وهندسة بناء المدارس وتصميمها على أحدث طراز معماري ، لتلائم المرحلة التعليمية لتكون بشكل ملائم للتلاميذ والعملية التربوية وكفاءة التعليم ، يوضح ذلك التطور الصورتان (5-11) و (5-12) ، مع توفير جميع المستلزمات و الاحتياجات الخاصة بالتعليم .

2-اختيار مواقع المدارس الثانوية والمعاهد المتخصصة .

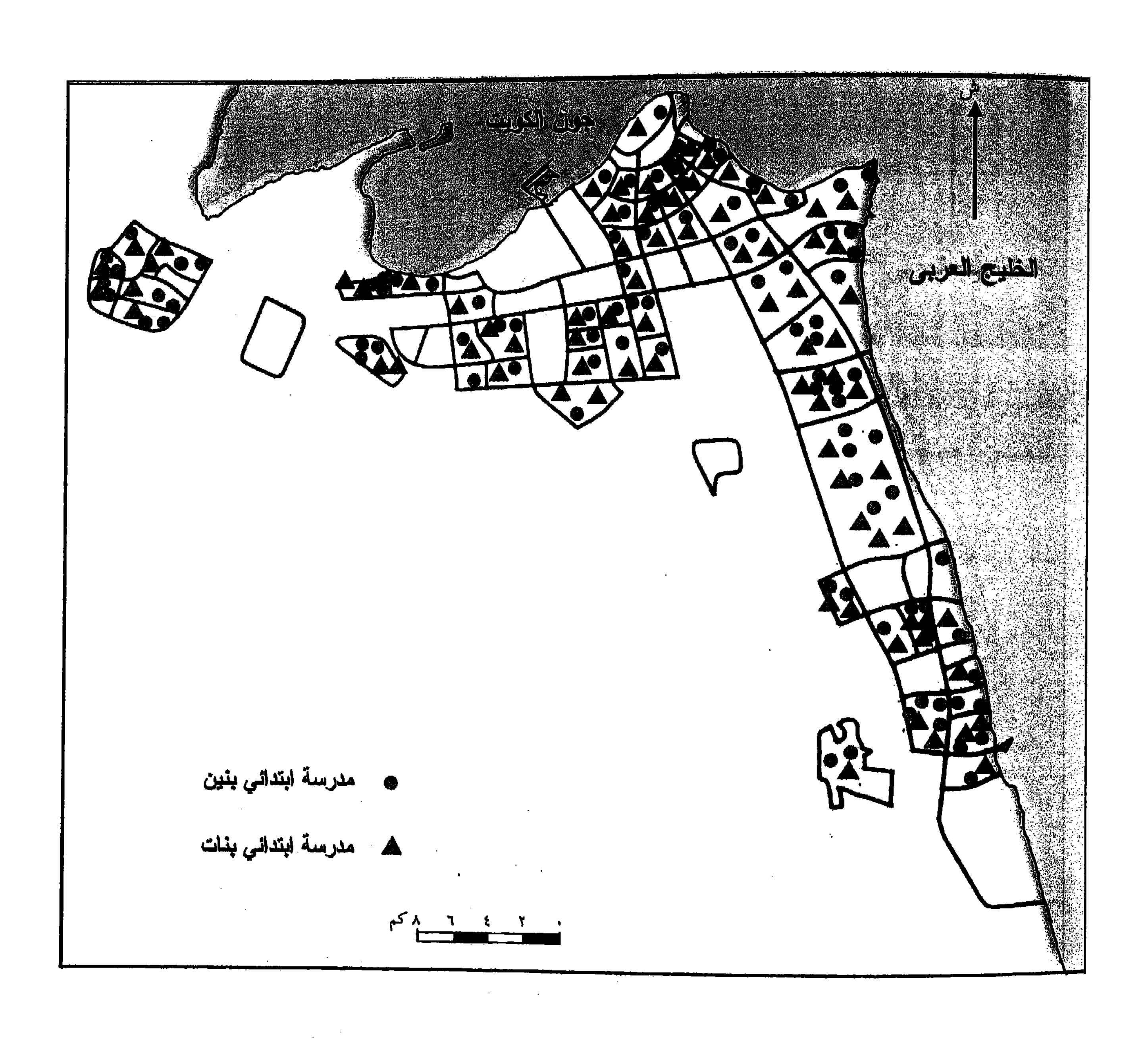
لقياس أفضل المواقع للمدارس الثانوية والمعاهد المتخصصة ، هل يجب أن تكون في داخل التجمعات السكنية أو على أطرافها ، كان هذا الفرض والذي جاءت على النحو التالي حيث كانت أعلى نسبة (موافق جداً) بنسبة 35.7% يلي ذلك فئة الإجابة (موافق) بنسبة 29.6% ، أما أدنى فئة فكانت (غير موافق) بنسبة 7.7% من العينة الكلية . مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 65.3% بأن المدارس الثانوية والمعاهد المتخصصة ليست بالضرورة أن تكون داخل التجمعات السكانية ، بل يمكن إنشائها على الأطراف . ويري الباحث بأن إنشاء المدارس الثانوية على الأطراف سوف يوفر لها مساحات كافيه لمواقف المركبات ، إضافة إلى تخفيف الازدحام داخل التجمعات السكنية .



الشكل (5-3) توزيع المدارس الابتدائية بنين وبنات داخل أسوار المدينة عام 1950 .

المصدر : من تصميم الباحث .

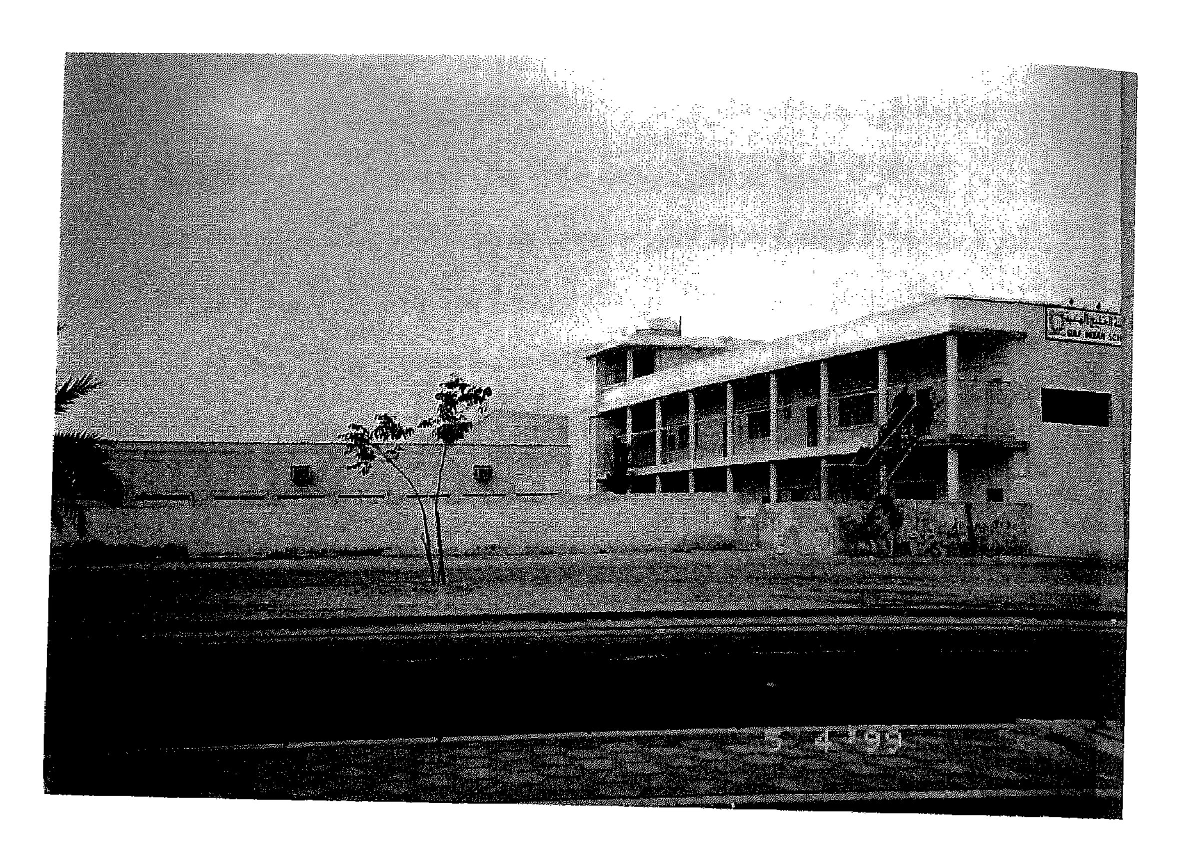




الشكل (5–4) توزيع المدارس الابتدائية بنين وبنات في مناطق دولة الكويت عام 1997 .

المصدر : من تصميم الباحث .





الصورة (5-11) إحدى المدارس الابتدائية القديمة والتي أنشئت في الستينيات .

المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999.



الصورة (5-12) إحدى المدارس الابتدائية الحديثة والتي أنشئت في التسعينيات .

المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .



3- الحاجة إلى جامعات أخرى .

إن أفراد العينة يوافقون بنسبة 88% على ضرورة وجود جامعات أخرى لعدم قدرة جامعة الكويت وحدها على استيعاب جميع الطلاب المتقدمين لها فقد كانت أعلى فئة (موافق جداً) بنسبة 58% يلي ذلك(موافق) بنسبة 30% ، بينما لم تتعد نسبة (المعارضين وغير الموافقين) على إنشاء جامعات جديدة سوى 6.7% من جملة أفراد العينة ، ويوضح ذلك الملحق رقم (1) .

ويري الباحث ضرورة إنشاء جامعة أخرى لتستوعب الطلاب الذين لم يستطيعوا الحصول على مقاعد في جامعة الكويت ، على أن تحتوى هذه الجامعة على تخصصات غير متوفرة في جامعة الكويت ، ومن هذه التخصصات على سبيل المثال علوم البحار ، وعلوم الصحراء ، وعلوم البيئة ، وتخطيط المدن ، وبرمجة الحاسب الآلي ، وعلم الفلك وغيرها .

4- تدريب الكوادر الفنية والاتجاه نحو التعليم الفني والتطبيقي .

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بشدة على ضرورة الاهتمام بتدريب الكوادر الفنية ، والاتجاه نحو التعليم الفني والتطبيقي ، وقد جاءت الإجابات بنسبة60.7% (موافق جداً) و33.7% (موافق) ، ولم يعارض أي فرد من أفراد العينة هذا الرأي حيث لم تتعد نسبة غير الموافقين 1.3% من العينة الكلية . مما يؤكد أن نحو 94% من أفراد العينة يوافقون على الاهتمام بتدريب الكوادر الفنية والاتجاه نحو التعليم الفني والتطبيقي ، للحد من استقدام العمالة الوافدة في هذا المجال .

ويرى الباحث أنه ينبغي إعداد خريجي المعاهد الفنية والتطبيقية عن طريق إدخالهم في دورات تدريبية خارجية وداخلية ، لإكسابهم مهارات تساعدهم في تطوير مهاراتهم عندما يقومون بممارسة الأعمال الفنية على الواقع .

ويقودنا ذلك إلى التساؤل عن أي المدارس المفضلة في تعليم الأبناء ، فقد دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يرون بأن أفضل المدارس التى يمكن أن يقوموا بتعليم أبنائهم بها ، هي المدارس الحكومية بنسبة 56% من العينة الكلية ، يليها في ذلك المدارس الخاصة ذات النظام العربي بنسبة 24.7 % ، وأخيرا المدارس الخاصة الأجنبية بنسبة 19.3% لأفراد العينة الكلية .



ويرى الباحث أنه من مساوىء تعليم الأبناء في المدارس الأجنبية تكمن في غـرس بعض العادات والتقاليد الدخيلة وغير العربية المنافية للشريعة الإسلامية ، إضافة إلـى أن هذه المدارس تنتهج أسلوب الدراسة المختلطة بين الذكور والإناث ، وهذا الأسلوب لايتلائم مع الشريعة الإسلامية ولا عادات المجتمع ، إضافة إلى أنها مكلفـة ماديـا مقارنـة مـع المدارس الحكومية التى تقوم بتوفير خدمات التعليم بالمجان ، لذلك يفضل أفراد العينـة أن يلحقوا أبنائهم في المدارس الحكومية أو المدارس الخاصة العربية . حيث يبلغ عدد التلاميذ من الجنسين وفي جميع المراحل التعليمية في المدارس الحكومية نحـو 288755 بنسـبة 71.3% أما المدارس الخاصة (عربية وأجنبية) فقد بلغ عدد التلاميذ من الجنسـين نحـو 116469 بنسبة 28.7% [1].

5 – 6 – 4 المجال الرابع : التنمية الصحية :

1- أدى عدم تنفيذ الدولة لمقترحات المخططات العمرانية الخاصة بالخدمـات الصحيـة إلى تدني مستوى الخدمات التي تقدمها المستشفيات القائمـة حاليـاً ، ودلـت نتـائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون على ذلك بنسبة 77.3% من العينة الكلية كما يتضـح من الملحق رقم (1) ، مما يدل على أن هناك مقترحات في المخططـات العمرانيـة خاصة بالخدمات الصحية لم تنفذ ، كالاقتراح الذي جاء فـي خطـة 1983 بإنشـاء مستشفيات في منطقة جنوب الفنيطيس وفى منطقة السالمية يتم تنفيذهما خلال الفـترة الزمنية للخطة ولم يتم تنفيذ هذا الاقتراح حتى الآن ، مما أدى إلى زيادة الضغط على المستشفيات والمرافق الصحية القائمة ، الأمر الذي ساعد في تدني مسـتوى الخدمـة بها .

2-يتفق معظم أفراد العينة على أن المستشفيات الخاصة قادرة على تقديم خدمات أفضـل من المستشفيات الحكومية .

دلت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت (موافق جداً) بنسـبة 37% يليـها (موافـق) بنسبة 30.3 % ، أما أدنى فئة فكانت بنسبة 8.3% (معارض جداً) من العينـة الكليـة . مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 67.3% على أن المستشفيات الخاصة أقـدر على تقديم خدمات أفضل من المستشفيات الحكومية . وقد يرجع ذلك في قلة الزحام فـي هذه المستشفيات وعنايتها الفائقة بالمرضي بهدف زيادة الإقبال عليها ، ووجود الأطبـاء

---

(1) Ministry of Planning : Op. Cit, 1998, P.2, T. 2 .



المتخصصين من ذوى الخبرة والكفاءة ، واستخدام أحدث التقنيات في العلاج ، مما يجعلها ذات تكاليف باهظة .

ويري الباحث أنه بالرغم من أن نتيجة دراسة أراء أفراد العينة كانت في صالح المستشفيات الخاصة ، إلا أنه لا يمكن أن ينسى دور المستشفيات الحكومية في تحمل تكاليف العلاج بالمجان لجميع السكان ، إضافة إلى أن المستشفيات الحكومية تمتلك معدات وإمكانيات أفضل من المستشفيات الخاصة ، التي لا تمتلك إلا معدات وإمكانيات متواضعة .

3- وبخصوص قدرة الوحدات الصحية (المستوصفات) في المناطق السكنية على تقديم خدماتها للسكان بشكل ممتاز ، دلت النتائج أن أعلى فئة كانت(موافق) بنسبة 24.7% يلي ذلك (محايد) بنسبة 21% ، أما أدنى فئة فكانت (معارض جداً) بنسبة 16.3% مما يدل أن نحو 43% من السكان يوافقون في مقابل 36% يعارضون و21% محايدون . ويعطينا ذلك مؤشراً بأن أفراد العينة لم يستطيعوا تحديد مدى قدرة الوحدات الصحية في المناطق السكنية على تقديم خدمات ممتازة للسكان . وكانت الإجابات متفرقة .

ويري الباحث أن الوحدات الصحية في المناطق السكنية تقوم بتقديم خدمات متنوعة للسكان من خلال تقديم العلاج للحالات البسيطة وتقديم المسعفات للأمراض العاجلة ، لحين تحويلها إلى المستشفيات التخصصية . إلا أن ما يعيب هذه الوحدات أوقات العمل بها حيث ينتهي في حدود منتصف الليل ، لذا ينبغي أن تقدم هذه الوحدات خدماتها على مدار 24 ساعة وسوف يسهم ذلك في إنقاذ كثير من الحالات الخطرة والعاجلة ، والتي تحتاج إلى إسعافات أولية عاجلة .

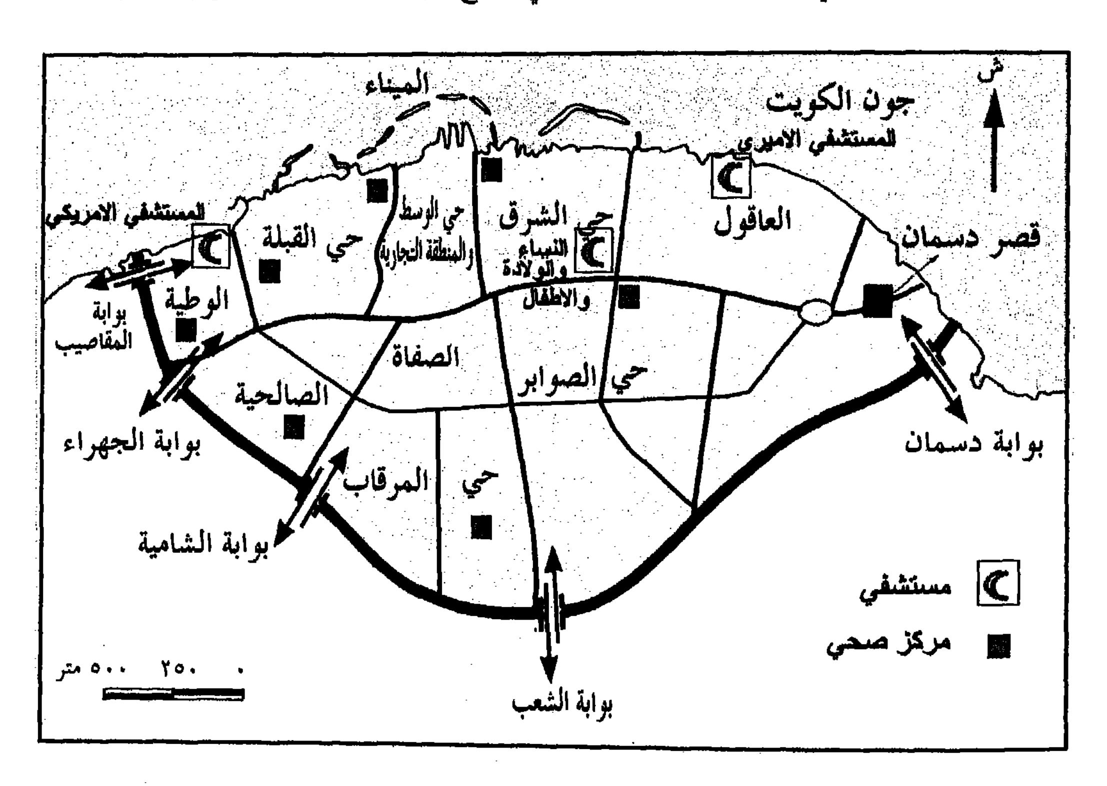
ولبيان أسباب تدني بعض الخدمات الصحية في دولة الكويت ، دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يرون بأن أهم أسباب تدني بعض الخدمات الصحية الحكومية في الكويت ، تكمن في قلة المراقبة والملاحقة القانونية لبعض المقصرين في العلاج بنسبة 34.1% من عينة الكلية . وترى فئة أخرى أن هناك أسباب أخرى مثل تدنى مستوى بعض الأطباء في المستشفيات الحكومية ، وضعف الرعاية الصحية التى تقدم في بعض هذه المستشفيات ، ويأتي في المرتبة الأخيرة نقص أعداد المستشفيات .

ويرى الباحث أن هناك تطوراً ملحوظاً في أعداد المستشفيات والوحدات الصحية في دولة الكويت . يتضح ذلك عند إجراء مقارنة مابين عام 1950 وعام 1997 ، حيث بلغ عدد المستشفيات في عام 1950 ثلاث مستشفيات فقط داخل حدود السور المحيط بالمدينة ، وبعد



انفتاح المدينة وإزالة السور في عام 1957 بدأت الحكومة في إنشاء مجموعة من المستشفيات والمراكز الصحية حيث بلغت 13 مستشفى عام[1] و 9 مراكز صحية تخصصة . ويوضح ذلك التطور الشكلان (5-5) و(5-6) والصورتان (5-13) و (5-14) . إلا أن هذا التطور في أعداد المستشفيات والوحدات الصحية لم يكن يغطي حاجة السكان ، بسبب التطور السريع في الكثافة السكانية ، مما أدى إلى زيادة الضغط على هذه الوحدات والوصول إلى النتيجة الحتمية المتمثلة في ضعف مستوى الخدمات التى تقدمها هذه الوحدات ، والأمر الذى زاد في تردى هذه الخدمات يكمن في ضعف الجهاز الرقابي ، للحفاظ على المستوى العام الذى تقدمه هذه الوحدات والمراكز الصحية .

ولتحديد العوامل التى تساعد على النهوض بالخدمات الصحية في دولة الكويت ، دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يرون بأن أهم العوامل التى تساعد على النهوض بالخدمات الصحية في دولة الكويت ، تكمن في اتباع سياسة الملاحقة القانونية الدقيقة لكل



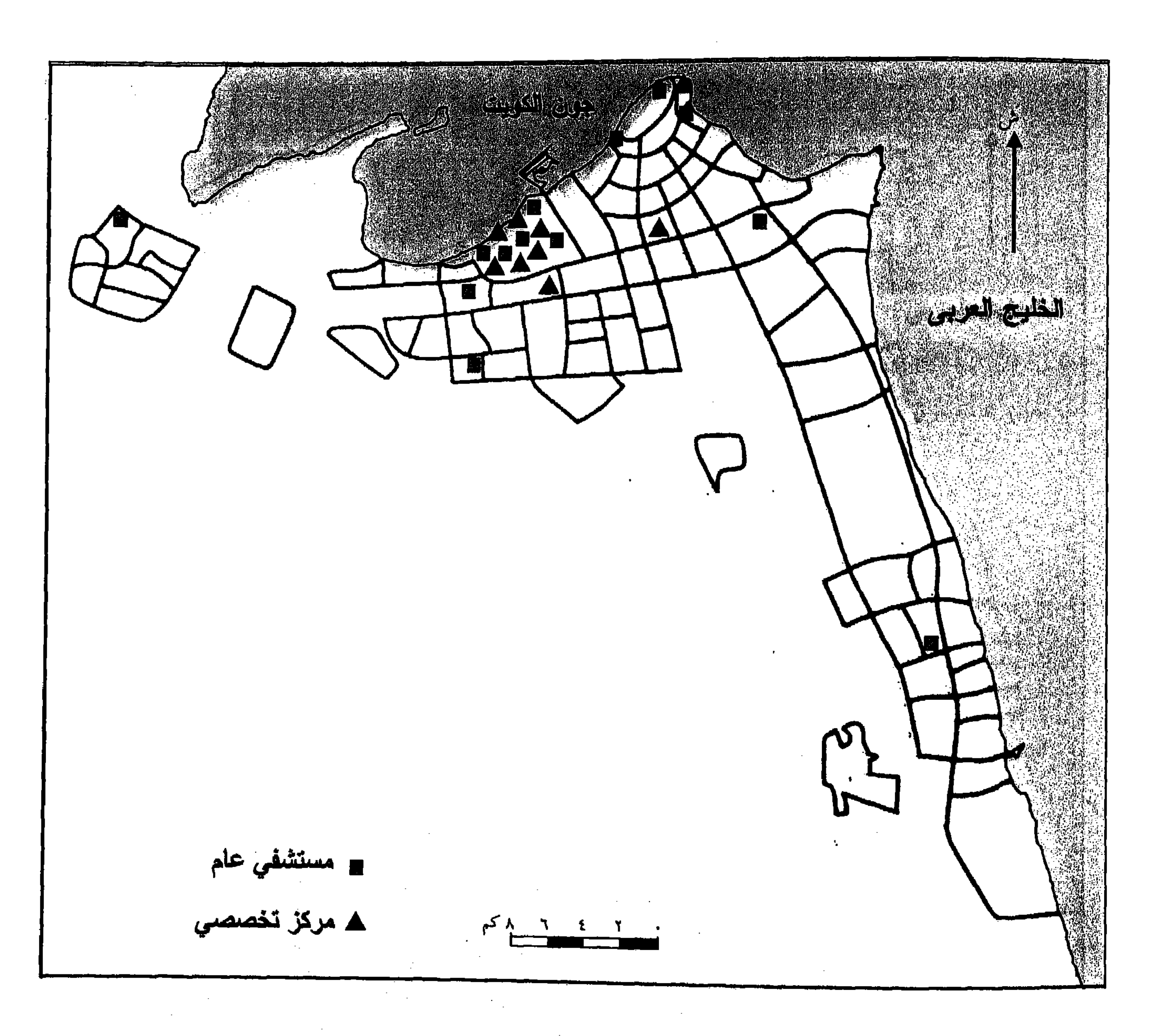
الشكل (5-5) توزيع المستشفيات والمراكز الصحية داخل أسوار المدينة في عام 1950 .

المصدر : من تصميم الباحث ، بالاعتماد على التقصي الميداني .

---

(1) مستشفى الأميرى ، مستشفى مبارك الكبير ، مستشفى الفروانية ، مستشفى العدان ، مستشفى الجهراء ، مستشفى الصباح ، مستشفى أبن سينا للجراحة ، مستشفى الولادة ، مستشفى الطب الطبيعي والتأهيل الصحي ، مستشفى الأمراض الصدرية ، مستشفى الطب النفسي ، مستشفى الرازي للعظام ، مستشفى الأمراض السارية .





الشكل (5-6) توزيع المستشفيات والمراكز المتخصصة في عام 1997 في دولة الكويت .

المصدر : من تصميم الباحث ، بالاعتماد على التقصي الميداني .





الصورة (5–13) إحدى المستشفيات القديمة مستشفى شركة النفط في مدينة الأحمدي جنوب مدينة الكويت.

المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .



الصورة (5–14) إحدى المستشفيات الحديثة المتخصصة الواقعة على الواجهة البحرية مستشفى انترناشونال كلينك.

المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .



مقصر في أداء عمله بنسبة 37.7% لأفراد العينة الكلية ، وترى فئة أخرى بأن أهم عامل يكمن في العمل على استقدام أطباء ذوى خبرة عالية في جميع التخصصات بنسبة 27% لأفراد العينة الكلية . ويعطى ذلك تأكيدا واضحا لنتيجة الفرض السابق وهو أن أهم أسباب تدني بعض الخدمات الصحية تكمن في قلة المراقبة والملاحقة القانونية لبعض المقصرين في العلاج .

ويرى الباحث في هذا الخصوص أنه يفضل أن تقوم الجهات المختصة بتشكيل فريق عمل مهمته القيام بزيارات مفاجئة للمستشفيات والمراكز الصحية لمعرفة مدى العناية بها ، وتحديد مستوى الخدمات الصحية التى تقدمها ، مع تشكيل لجنة مهمتها القيام بالتحقيق في جميع الشكاوى المقدمة من المواطنين ، والمتعلقة بالقصور في بعض نواحي الخدمات الصحية المقدمة .

5 – 7 التنمية الاقتصادية الزراعية والصناعية

5 – 7 – 1 القطاع الزراعي

عن أسس التنمية الزراعية فى دولة الكويت دلت نتائج الدراسة على أن أفراد العينة ينقسمون إلى ثلاثة اتجاهات متقاربة حول العوامل التى تساعد على خلق تنمية زراعية فى دولة الكويت ، حيث ترى أول فئة بأن عوامل التنمية الزراعية تتمثل فى توفير دعم مادي وتسويقي وتوفير الأيدي العاملة وتوزيع أراضي مجانية للمزارعين حيث جاءت هذه الإجابة بنسبة 37% لأفراد العينة الكلية ، أما الفئة الثانية فترى أن أهم العوامل هي توفير دعم مادي وتسويقي وتوفير المياه الصالحة للزراعة وتوفير أراضي مجانية للمزارعين بنسبة 32% لأفراد العينة الكلية ، أما الفئة الثالثة فترى أن أهم العوامل تكمن فى توفير دعم مادي وتسويقي وإنشاء وزارة زراعة وتوفير أسواق للمحاصيل الزراعية بنسبة 31% من العينة الكلية .

ويمكننا أن نستنتج من ذلك أن نحو 69% من أفراد العينة يرون أن أهم العوامل التى تساعد على خلق تنمية زراعية في دولة الكويت ، تكمن فى توفير الدعم المادي والتسويقي مع توفير الأراضي المجانية للمزارعين ، وتوفير المياه الصالحة للزراعة مع توفير الأيدي العاملة .



أما عن المشاكل التى يعانى منها القطاع الزراعي فى دولة الكويت فلقد أظهرت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يرون بأن المشاكل التى يعانى منها القطاع الزراعي فى دولة الكويت كثيرة ، وتتمثل فى ضعف المردود المادي من هذا القطاع ، وعدم وجود بنيه تحتية لهذا القطاع ، وانخفاض الدعم الحكومى لهذا القطاع ، وسوء الأحوال الجوية ، ومشاكل التربة وصعوبة التغلب عليها ، وندره المياه وصعوبة الحصول عليها ،. وجاءت هذه الإجابة بنسبة 56.7% لأفراد العينة الكلية ، إلا أن أهم عامل كما يراه أفراد العينة يكمن فى ضعف المردود المادي من هذا القطاع بنسبة 14% من العينة الكلية .

مما يعطى مؤشراً أن القطاع الزراعي فى دولة الكويت يحتاج إلى وقفة تأمل ودراسة للوقوف على أهم المشاكل ومحاولة إيجاد أفضل الحلول لها . ويري الباحث أن هناك مشاكل يمكن التغلب عليها كالبنية التحتية والدعم الحكومي ، أما المشاكل الأخرى فيصعب التحكم بها وهى ندرة المياه ، مشاكل التربة ، قسوة المناخ .

وفيما يختص بالعوامل التى تساعد على الحفاظ على الثروة الحيوانية فى دولة الكويت فدلت نتائج الدراسة على أن أفراد العينة يرون بأن هناك مجموعة عوامل من شأنها أن تساعد على الحفاظ على الثروة الحيوانية فى دولة الكويت ، حيث يأتي فى مقدمة هذه العوامل توفير الأعلاف وأماكن تربية الحيوانات بمبالغ رمزية بنسبه 34.7% ، ثم إنشاء هيئة مستقلة لإدارة الثروة الحيوانية بنسبة 33% ، ثم توفير الأسواق التخصصية للإنتاج المحلى بنسبة 32.3% لأفراد العينة الكلية .

ويري الباحث بأن دولة الكويت بحاجة الى هيئة متخصصة تدير قطاع الثروة الحيوانية ، وتكون لها سلطة إتخاذ القرار وطرح الحلول المناسبة التى من شأنها أن تؤدى إلى تنمية الثروة الحيوانية فى البلاد ، ومن هذه الحلول التى يمكن طرحها توفير كل التسهيلات لمربي المواشي ، من خلال توفير الأعلاف بأسعار رمزية ومنح الأراضي لتربية الثروة الحيوانية ، مع توفير أسواق خاصة بالإنتاج المحلى فقط .

أما عن العوامل التي تساعد على حماية البيئة الطبيعية فى دولة الكويت فدلت نتائج الدراسة على أن أفراد العينة يرون بأن هناك مجموعة عوامل ، إذا ما جاءت مجتمعة فأنها سوف تساعد على حماية البيئة الطبيعية لدولة الكويت ، ويأتي في مقدمة هذه العوامل تحديد مناطق إقامة المخيمات الخاصة بالربيع والحد من إنتشارها ، والاهتمام بالدراسات البيئية ،



إضافة إلى إنشاء المحميات الطبيعية وتنميتها ، والحد من الرعي الجائر ، وجاءت هذه الإجابة بنسبة 38% لأفراد العينة الكلية .

ويري الباحث أنه ينبغي أن تدرك المؤسسات الحكومية والخاصة بأنه يستلزم الحفاظ على البيئة الطبيعية والحد من استنزاف مواردها ، من خلال الاهتمام بالدارسات البيئية العالمية والمحلية والاهتمام بالتربية البيئية التي تساعدنا على رفع مستوى الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع ، حيث إن للعوامل البشرية كالزيادة السكانية الهائلة والنمو الاقتصادي المتزايد وجهل الإنسان وتخلفه الحضاري ، وتمسكه بالعادات والتقاليد القديمة يؤثر تأثيراً عميقاً وشاملاً على جوانب البيئة ويؤدى إلى إخلال بالتوازن البيئي ، وجدير بالذكر أن إعادة الاتزان البيئي يكون باهظ التكاليف ، بعكس تأثير الظروف المناخية التى يمكن أن تخل بالاتزان البيئي لفترة زمنية وجيزه[1] لذا يستدعى الأمر الاهتمام بإنشاء المحميات الطبيعية ومحاولة تنميتها ، وتحديد مناطق إقامة المخيمات ومنع اصطياد الطيور والحيوانات البرية ، فى فترات تكاثرها و تناسلها للحفاظ على النظام الأيكولوجي الطبيعي للدولة ، وتحديد مناطق الرعي الجائر .

5 – 7 – 2 القطاع الصناعي .

لقد دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يرون بأن التخطيط العمراني قد راعى فى مجال الصناعة مجموعة عوامل متعددة كان في مقدمتها ، اختيار المواقع المناسبة للصناعات الخفيفة أو الثقيلة ، وتوفير صناعات ذات جودة عالية ، إضافة إلى إيجاد صناعات متنوعة وذات مردود اقتصادي جيد ، وتوفير أسواق ذات مواقع جيده للمنتجات الصناعية ، وجاءت هذه الإجابة بنسبة 31.7% من العينة الكلية ، وترى 28.7% من أفراد العينة أن التخطيط العمراني لم يركز إلا على المواقع المناسبة للصناعات الخفيفة والثقيلة .

وعن الصناعات التى يمكن أن تساهم مساهمة فعالة فى الاقتصاد الوطنى لدولة الكويت ، دلت نتائج الدراسة على أن أفراد العينة يرون بأن أهم هذه الصناعات ، تتمثل في الصناعات النفطية بنسبة 54.7% ، تليها الصناعات الغذائية بنسبة 26.7% ، ثم صناعة مواد البناء بنسبة 13% ، ويأتي في ذيل القائمة صناعات المنظفات بنسبة 5.6% .

ويري الباحث أن النفط والغاز الطبيعي أصبحا يدخلان فى معظم إن لم يكن في جميع احتياجات الإنسان ، من مأكل وملبس ومسكن وغيرها من الاستخدامات الأخرى ، وبما أن الله قد

---

(1) الكندري ، عبد الله رمضان : مصدر سابق ، 1992ص ،54



حبي الكويت بمخزون كبير من النفط الخام وهو من النوع المتوسط مـــن حيـث كثافـــة النوعيـــة والمحتوي الكبريتي[1] . وهذا يجعله غير مرغوب به دائما لذلك يستلزم أن يستفاد من تصنيعه لأنـــه يعتبر عملية استراتيجية للاقتصاد الوطنى ، ومن المجالات التى يمكن أن يدخل بـــها الصناعـــات الغذائية والملابس ومواد البناء والأسمنت والجلود والمنســوجات والمعـدات المنزليـــة والأجـــهزة الكهربائية والأدوية والمركبات و الأصباغ والمواد الدوائية وغيرها . ويتطلب ذلك القيـــام بإنشـــاء مناطق صناعية مجهزة بمتطلبات الصناعة ، مع وجود إعفاءات ضريبية وتوفير دراسات تســويقية لتحديد مجالات التسويق .

وفيما يختص بالإدارة الصناعية فى دولة الكويت فقد أظهرت الدراسة أن أفراد العينـــة يرون بأنه من الضروري إنشاء وزارة للصناعة ، تكون متخصصة في إدارة قطاع الصناعـــة وذلك بنسبة 49.3% من أفراد العينة الكلية ، بينما يفضل البعض الآخر إنشاء اتحاد صنـــاعي منتخب بنسبة 32.7% .

ويري الباحث بأن الهيئة العامة للصناعة التى تشرف على قطاع الصناعة فى البـــلاد غير قادرة على تطوير هذا القطاع بشكل ملحوظ ، لذلك ينبغي على الحكومـــة أن تفكـــر فـــي إنشاء وزارة تختص بالصناعة تكون لها سلطة اتخاذ القرار ، فى وضع الخطـــط الصناعيـــة واعتمادها من خلال تحديد الاستراتيجيات الصناعية التى تهدف الى خلق تنمية صناعيـــة فـــى الدولة ومن مهامها أعداد دراسات بالنواحي التسويقية فى البلاد والبلاد المجاورة ، مع تشـــجيع وتدعيم التصدير للصناعات المحلية للأسواق الخليجية والعربية والعالمية ، وتقوم بتوفير الدعـم الحكومي للصناعات الإنتاجية التى تساهم مساهمة فعالة فى الاقتصاد الوطنى ، وتوفير أفضـــل أنواع التكنولوجيا الصناعية والتي تتناسب مع طبيعة دولة الكويت ، مع متابعة القوى العاملـــة فى هذا المجال ومحاولة تطويرها .

أما عن المشاكل التى يعانى منها القطاع الصناعي فى دولة الكويت ، فقـــد أظـــهرت الدراسة أن أفراد العينة يرون بأن أهم المشاكل التى يعانى منها القطاع الصناعى فى الكويـت ، تكمن فى الاعتماد على الاستيراد بشكل مباشر بنسبة 33.3% لأفراد العينة الكلية ، ويلي ذلـــك

(1) الكثافة النوعية حسب معهد البترول الأمريكي = 31 درجة ويحوي ما نسبته وزنا 2.5 بالمائـــة كبريت .
المصدر : المطير ، أحمد عبد المحسن : بحوث ندوة الصناعة في الكويت ، مؤسسة الكويت للتقـــدم العلمـــي ، 1983 ، ص 325 ، الكويت .



ضعف الأسواق القادرة على تسويق المنتجات الصناعية بسبب قلة عدد السكان ، والتى تمثل القوة الشرائية في السوق المستهلكة ، بينما لم يمثل نقص الأراضى المخصصة لقطاع الصناعة غير 10.3% من جملة آراء أفراد العينة الكلية ، مما يدل على أن القطاع الصناعي رغم محاولات التصنيع لا يزال يتميز بضعف إمكانياته ، التى تنحصر فى عدد من بعض صناعات مواد البناء والبتروكيماويات وبعض المنتجات الغذائية ، وبالتالي فإن الصناعات القائمة لا تمثل بعد الأساس الذي يسمح بأحداث قفزة نوعية فى هيكل الصناعة الكويتية ، ويقلل من الإعتماد بشكل كبير على استيراد المنتجات الصناعية من أجل تلبية حاجة السوق المحلية ، لذلك يستلزم أن تراعى الجهات المسؤولة عن القطاع الصناعي فى دولة الكويت إنتاج المواد التي يحتاج لها السوق المحلية ، للحد من الإعتماد على الاستيراد بشكل كبير ومباشر ، مع فرض ضرائب تصاعدية على المنتجات المستوردة فى مقابل منح إعفاءات ضريبية للمنتجات المحلية المشابهة بهدف تشجيعها .

وإذا بحثنا عن أسباب تخلف دولة الكويت عن جاراتها فى التنمية الصناعية والزراعية ، نجد أن أهم الأسباب يرجع إلى عدم الحرص على التطوير ومجاراة التغيرات فى التنمية الصناعية والزراعية ، وجاءت هذه الإجابة بنسبة 37.3% من أفراد العينة الكلية ، وترى فئة أخرى من أفراد العينة أن أهم الأسباب تكمن فى الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية منذ الثمانينيات بنسبه 32% من العينة الكلية . مما يدل على أن القطاع الصناعى فى دولة الكويت يعانى من بعض القصور فى الإطلاع على أحدث المجالات ، التى من شأنها أن تؤدى إلى إحداث تطور وتنمية صناعية ، والتي حرصت عليه بعض الدول المجاورة . وقد يعود السبب الى أن دولة الكويت تعرضت لمجموعة من الأزمات السياسية القاسية والتي مازالت تعانى من آثارها المدمرة حتى الآن ، كالحرب العراقية الإيرانية والتي استمرت قرابة السنوات العشر منذ 1980 حتى 1989 ، والاحتلال العراقي المدمر للكويت عام 1990 ، إضافة إلى بعض الأزمات الاقتصادية الداخلية .

5 – 7 – 3 السوق الحرة واستثمار رأس المال فى دولة الكويت

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يرون بأن هناك مجموعة نتائج سوف تترتب عند الإسراع فى تنفيذ السوق الحرة بالكويت وتتمثل هذه النتائج في ، فتح آفاق جديدة للاستثمار ، وإنعاش الاقتصاد الكويتي الذي يعانى من بعض الركود ، وجلب رؤوس الأموال الأجنبية ، إضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة . وجاءت هذه الإجابة بنسبة 38% من العينة الكلية .



وجدير بالذكر أن السوق الحرة كان يجب تنفيذها منذ 20 سنة تقريبا حسب اقتراحات المخططات السابقة ، ألا أن الحكومة لم تصدر قراراً بإنشاء هذه السوق حتى الآن . لذلك ينبغي أن تقوم الدولة بالإسراع فى وضع الضوابط اللازمة لإنشاء هذه السوق ، لما سوف تحدثه من نقلة اقتصادية هائلة للسوق المحلية والاقتصاد الوطنى .

وقد أظهرت الدراسة أن أفضل توجيه لرأس المال الكويتي للمساهمة فى النهوض بالاقتصاد الوطنى ، يجب أن يكون نحو الاستثمارات فى الصناعات الإنتاجية بنسبة 42.3% ، والاستثمارات الخارجية بشكل عام بنسبة 36.7% لأفراد العينة الكلية ، ويعتبرون أن هذين المجالين هما أفضل مجالات استثمارية يمكن أن يوجه لهما رأس المال الكويتي ، واللذان من شأنهما النهوض بالاقتصاد الوطني .

ويري الباحث أن الاستثمارات فى المضاربات العقارية مازالت تستحوذ على نصيب كبير من استثمار رأس المال الكويتي ، حيث بلغت نحو 679 مليون ديناراً كويتياً من جمله الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية ، أما الصناعات التحويلية غير النفطية فقد بلغت نحو 237 مليون ديناراً كويتياً من جمله الناتج المحلى عام 1995[1] . لذلك يتطلب الأمر أن تحاول الحكومة من خلال كافة أجهزتها على تشجيع المستثمرين المحليين و الدوليين إلى الاتجاه نحو التصنيع فى دولة الكويت ، من خلال توفير كل التسهيلات لهؤلاء المستثمرين لتشجيعهم على الاتجاه نحو المجال الصناعى الذي بدوره سوف يسهم مساهمة فعالة فى النهوض بالاقتصاد الوطنى .

5 – 8 تخطيط التنمية الصناعية والتجارية والزراعية

5 – 8 – 1 المجال الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية

دلت نتائج الدراسة على 81.3% من عينة الدراسة ما بين موافق وموافق جداً على أن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة أو مخططة ، تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراده ، أما غير الموافقين والمعارضين فلم تتعد نسبتهم 4% من العينة الكلية . مما يدل أن معظم أفراد العينة يدركون المفهوم العام للتنمية الاقتصادية ، وسوف يساعد ذلك كثيراً فى الحصول على نتائج دقيقة على بقية فروض الاستبانة المتعلقة بجانب تخطيط التنمية الصناعية والتجارية والزراعية .

---

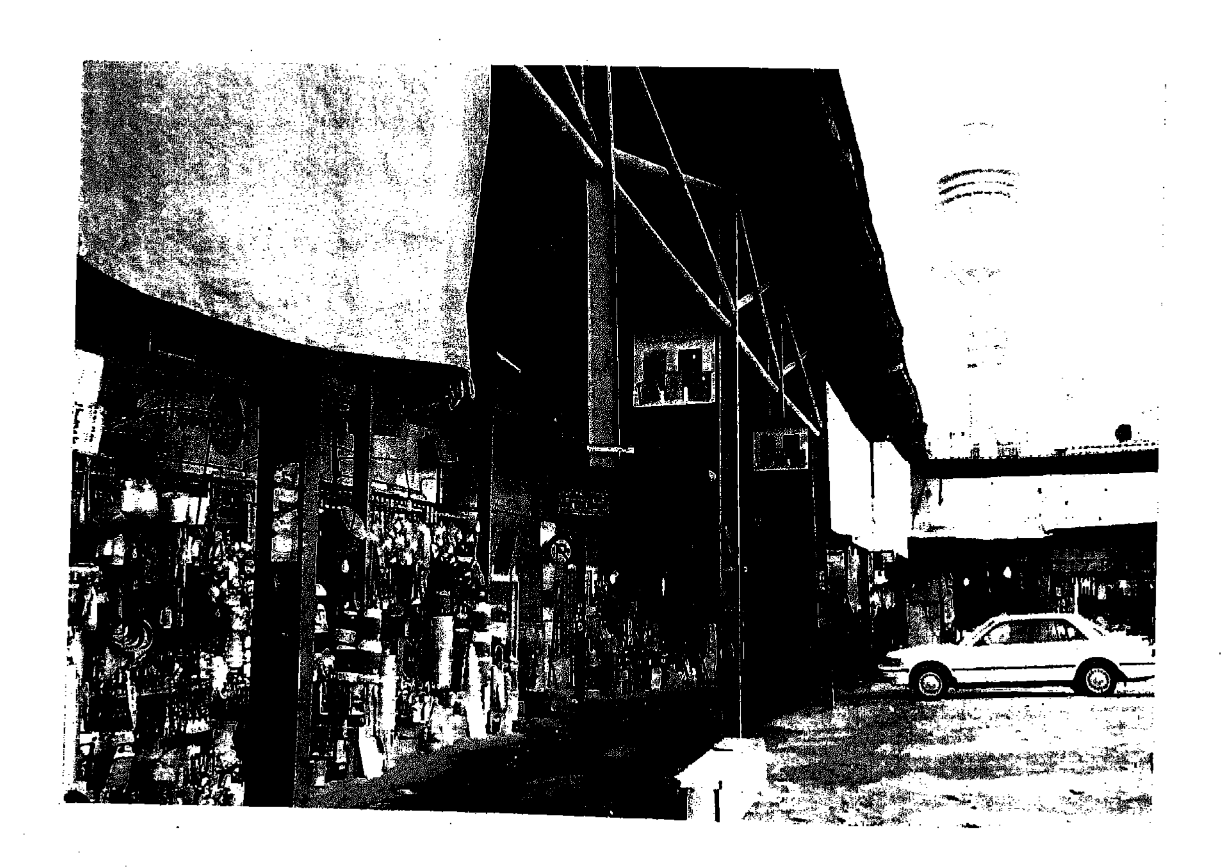
(1) Ministry of Planning : Op.cit , 1997 , P232.T184.



5 – 8 – 2 المجال الثانى : التنمية التجارية والأسواق

1- الحفاظ على الأسواق العربية الإسلامية القديمة بصورتها التراثية .

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنحو 90% من جملتهم علـــى ضـــرورة الحفاظ على الأسواق العربية الإسلامية القديمة بصورتها التراثية . حيث جاءت الإجابـات بنسبه 53.7% (موافق جداً) ونسبة 35% (موافق) . ويبين ذلك الملحق رقـــم (1) . ممـــا يعطى مؤشراً واضحاً أنه يستلزم الحفاظ على ما تبقى من الأسواق القديمة لتظل كهويـــة تاريخية لدولة الكويت ، إضافة الى أنها ذات تصاميم لها طـــابع معمـــاري قديـــم مميـــز وتتميز بأنها أسواق تخصصية ، ويوضح ذلك الصورتان (5-15) (5-16) ، وتلعب هـذه الأسواق دوراً كبيراً فى جذب الكثير من المستهلكين لذلك ينبغي الحفاظ على مـــا تبقـــى منها وإعادة ترميمها .



الصورة (5-15) سوق الأواني المنزلية – أحد الأسواق العربية القديمة فى مركز المدينة .

المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .





الصورة (5-16) سوق الحريم – أحد الأسواق العربية القديمة فى مركز المدينة .
المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .

2- إعادة توزيع الأسواق المتخصصة (اللحوم – الأسماك – الخضر .....الخ) .

فقد كانت فئة (موافق جداً) بنسبه 43.3% ، يليها (موافق) بنسبة 39.7% ، أما المعارضين وغير الموافقين فقد بلغت نسبتهم 5% من العينة الكلية ، ويبين ذلك الملحق رقم (1) ، مما يدل أن نحو 83% من أفراد العينة يوافقون على إعادة توزيع الأسواق المتخصصة فى مناطق الكويت ، لأنها تؤدى إلى قلة الانتقال وسرعة التصريف للبضائع ومنع الازدحام .

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة حاولت عن طريق أجهزتها المختصة توزيع مثل هذه الأسواق فى بعض أنحاء دولة الكويت ، حيث قامت بافتتاح سوق السمك واللحوم والخضراوات على الواجهة البحرية ليخدم السكان فى المناطق القريبة التابعة لمحافظة العاصمة ، وتم تصميم هذا السوق على أحدث طراز معماري مع إدخال بعض التقنيات من التصميمات العربية القديمة كالنوافذ الخشبية والنقوش الخارجية على الجدران ويعطى ذلك مؤشراً للرغبة فى العودة الى التصاميم العربية القديمة الأصيلة الملائمة لبيئاتنا المحلية . ويوضح ذلك الصورة (5-17) . وهناك مثيل لهذه الأسواق فى محافظتي الأحمدى والجهراء إلا أن بعض المناطق ينقصها مثل هذه الأسواق ، كمحافظتي الفراونية وحولّي ، وعند اكتمال تنفيذ هذه الأسواق فى جميع المحافظات سوف يؤدى ذلك الى تخفيف الإزدحام على الأسواق المتخصصة فى مركز المدينة ، إضافة إلى الإقبال الشديد على هذه الأسواق لقربها من المناطق السكنية مما يؤدى إلى تطور وانعاش الحركة التجارية لها .





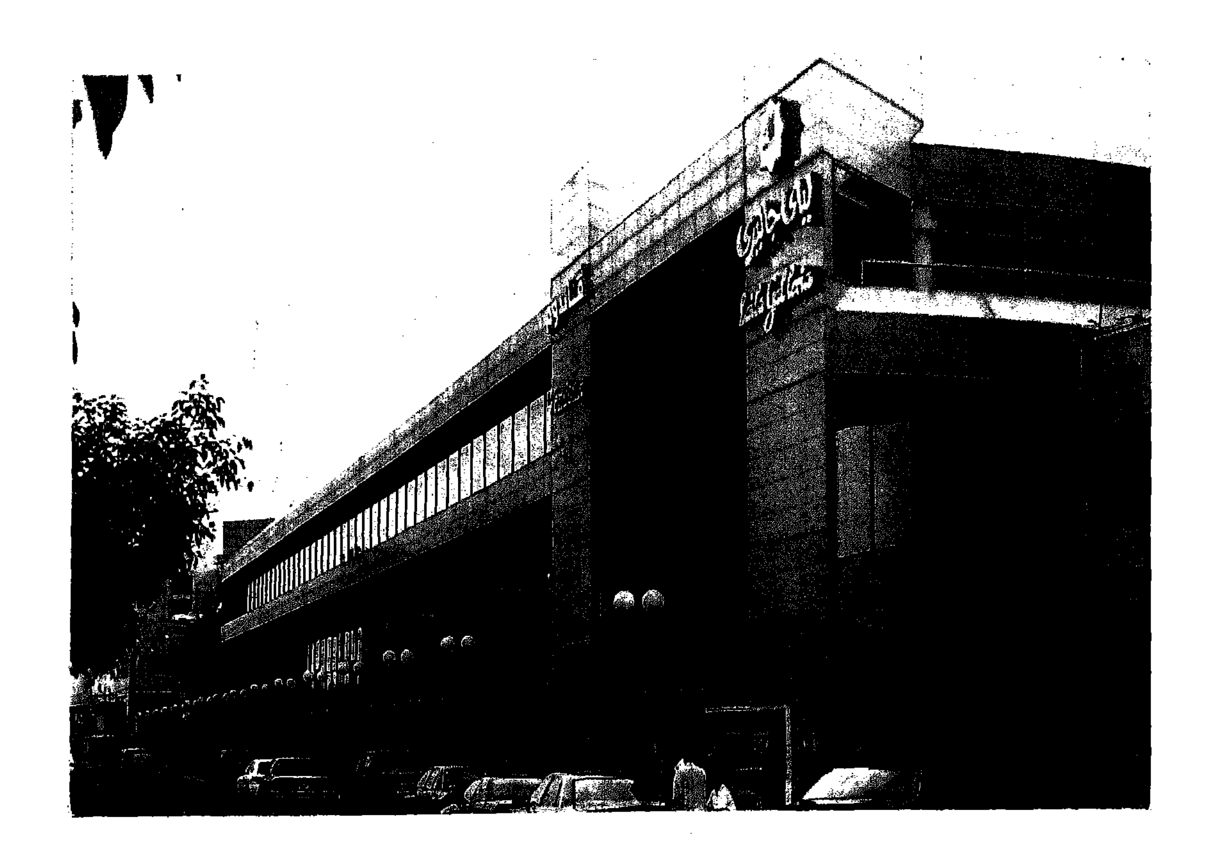
الصورة (5–17) سوق السمك واللحوم والخضراوات على الواجهة البحرية .
المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .

3- المراكز والمجمعات التجارية المنتشرة تحد من الانتقال نحو مركز مدينه الكويت .

دلت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت (موافق) بنسبة 42.7 % ، يلي ذلك (موافق جداً) بنسبة 32.3% ، اما أدنى فئة فكانت (معارض جداً) بنسبة 3.7% من العينة الكلية . مما يدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بنسبة 75% على أن المراكز والمجمعات التجارية المنتشرة فى دولة الكويت تحد من الانتقال نحو مدينة الكويت وبالتالي تقلل من إحداث التلوث والإزعاج ومنع التزاحم .

ويري الباحث أن هذه المراكز والمجمعات التجارية إذا ما توافر لها المكان المناسب بعيداً عن النطاق السكنى فى مناطق متخصصة ، كمنطقه السالمية وحولّى والفراونية والفحيحيل والجهراء ، سوف يؤدى ذلك الى تقليل الانتقال الى مركز المدينة ويحد من الإزدحام بها ، ويمكن الإشارة إلى بعض هذه المراكز التجارية التى تقع فى مواقع مناسبة متخصصة بعيداً عن المساكن نذكر منها مركز ليلى جاليري Laila Gallariy فى منطقه السالمية توضح ذلك الصورة (5–18) ، ويتوفر داخل هذا المركز مجموعة من الأنشطة التجارية المختلفة ، كالملابس والأجهزة الكهربائية والإكسسوارات والمواد الغذائية والمطاعم وأماكن الترفيه للأطفال ، والتي تمكن المستهلك من الحصول على كل مستلزماته من مكان واحد دون عناء .





الصورة (5-18) مركز ليلى جاليري التجارى أحد المراكز التجارية فى منطقة السالمية .
المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .

4- قلة مواقف انتظار السيارات متعددة الطوابق فى المناطق التجارية .

أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت (موافق جداً) بنسبة 37.3% ، يلي ذلك (موافق) بنسبة 31.7% ، أما أدنى فئة فكانت بنسبة 4% (معارض جداً) من العينة الكلية . مما يعطى مؤشراً أن نحو 70% يؤكدون بأن هناك نقصاً فعلياً فى مواقف انتظار السيارات متعددة الطوابق فى المناطق التجارية .

ويرى الباحث بأن هذه النتيجة تؤكد عدم التزام الجهات المتخصصة بتنفيذ الخطط العمرانية والتي حددت مجموعة من مواقف السيارات متعددة الطوابق ، فى المناطق التجارية والتي من شأنها أن تحد من ازدحام المركبات داخل هذه المناطق ، وتحد من إنتشارها على جوانب الطرق ، كما يرى أنه بالإمكان عدم اعطاء تراخيص البناء إلا إذا توفر مرآب (جراج) من دور واحد أو دورين أسفل العقار ، على سبيل المثال للحد من هذه المشكلة ، بالإضافة إلى بناء مواقف المركبات ذات الطوابق المتعددة .

5- الإسراع فى تنفيذ مركز الفنطاس التجاري

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 70.7% من أفراد العينة الكلية على ضرورة الإسراع فى تنفيذ مركز الفنطاس التجاري ، والذي بدوره سوف يقلل من



الازدحام فى مركز مدينة الكويت ويبدو ذلك من الملحق رقم (1) . وهذه النتيجة تؤكد ما ذكرناه آنفا من أن هذا المركز الذي تم اقتراحه فى المخطط الهيكلي الثانى 1970 ، عند تنفيذه سوف يخدم نحو 500 ألف نسمة من السكان ، ويحد من تركز الأنشطة التجارية فى مركز المدينة ويخفف من الازدحام به .

6- أما عن منافسة مركز الفنطاس التجاري لمدينه الكويت ، فدلت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت (موافق) بنسبة 38% يلي ذلك فئة الإجابة (محايد) بنسبة 27.3% ثم فئة الإجابة (موافق جداً) بنسبة 24.4% . مما يدل على أن نحو 62% من أفراد العينة يوافقون على أن مركز الفنطاس التجاري ، سوف يكون بؤرة تجارية منافسة لمدينة الكويت .

ويرى الباحث أن مركز الفنطاس التجاري عند تنفيذه سوف يستحوذ على نصيب كبير من المستهلكين والتجار ، لأنه سوف يخدم مناطق سكنية متعددة جنوب مدينة الكويت ، بدءا من الطريق الدائري السابع وحتى مدينة الأحمدى ، ويتوقع أن يخدم هذا المركز نحو 500 ألف نسمة من السكان القاطنين فى هذه المناطق .

7- إقلاق راحة السكان بإنشاء المجمعات التجارية داخل المناطق السكنية .

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 80% جملتهم بأن إنشاء المجمعات التجاريه داخل المناطق السكنية ، سوف يحول وظيفة هذه المناطق ويقلق راحة السكان ، ويبين ذلك الملحق رقم (1) . وهذا يعطينا مؤشراً واضحاً أن أي تداخل للاستخدامات كتداخل الاستخدامات السكنية مع الاستخدامات التجارية ، سوف يحدث نوعاً من الإزعاج ويقلق راحة السكان ، وسوف يؤدى إلى ابتعاد السكان من هذه المناطق كما هو حاصل فى منطقه الفراونية التى ذكرناها آنفا ، والتي كانت معدة أصلاً للسكن وتحولت الاستخدامات فيها إلى أغراض تجارية واستثمارية .

5 – 8 – 3 المجال الثالث : التنمية الصناعية

1- وجود بعض الصناعات الخفيفة والمتوسطة داخل النطاق العمراني .

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 60.7% من العينة الكلية لفئتي (موافق وموافق جداً) على ضرورة إبقاء بعض الصناعات الخفيفة والمتوسطة داخل النطاق العمراني ، لأن الناس فى حاجة لها ، وليس لها طابع تلوثي ، حيث تتركز



الصناعات فى دولة الكويت فى ثلاث مناطق وهى ، المنطقة الصناعية فى الشعيبة للصناعات الثقيلة ومنطقه الشويخ الصناعية للصناعات الخفيفة ومنطقه صبحان الصناعية للصناعات الخفيفة والمتوسطة .

ويري الباحث أنه ينبغي نقل بعض الصناعات من منطقه الشويخ الصناعية إلى مكان بعيد عن التركز العمراني والمنطقة المعمورة ، حيث تخلف هذه الصناعات بعض الملوثات البيئية ، مع ضرورة إبقاء بعض الصناعات التى يحتاج لها الناس بصورة دائمة ، والتي ليس لها طابع تلوثي فى داخل النطاق العمراني ، كمحطات غسيل وبعض ورش إصلاح المركبات وبعض صناعات المواد الغذائية وغيرها .

2- مركزيه الصناعة فى منطقه الشويخ الصناعية .

أظهرت الدراسة أن عدم تنفيذ توصيات الخطط العمرانية بإنشاء مناطق للصناعات الخفيفة منتشرة فى دولة الكويت أدى إلى مركزية الصناعة فى منطقه الشويخ الصناعية ، ودلت النتائج أن أعلى فئة كانت(موافق جداً) بنسبه 52% يلي ذلك(موافق) بنسبة 37.7% ، ولم تتعد نسبة غير الموافقين أو المعارضين عن 4.3% . مما يدل على أن نحو 90% من أفراد العينة الكلية يؤكدون على ضرورة تنفيذ توصيات الخطط العمرانية .

ويري الباحث أن الخطط العمرانية السابقة قد اقترحت مجموعة مواقع للصناعات الخفيفة ألا أنها لم تنفذ كإقتراح خطة (1970) بإنشاء إحدى عشر منطقة للصناعات الخفيفة ، ثلاثة منها فى الغرب من مدينة الكويت وثلاثة على إمتداد الشريط الساحلي الشرقي ، وخمسة فى الضواحي ، وبمساحة 200 هكتار لكل منطقه . وطالبت خطة (1983) بالقضاء على مركزية الصناعة فى منطقه الشويخ الصناعية ، واقترحت ست مواقع صناعية جديدة ، موزعة على بعض المناطق يبلغ مجموع مساحاتها حوالي 830 هكتاراً ، إلا أن هذه الاقتراحات مازالت غير منفذة

3- وضع خطه للصناعات الاستراتيجية التى تحتاج لها دولة الكويت .

أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت (موافق جداً) بنسبة 48.3% يلي ذلك (موافق) بنسبة 43% ، أما أدنى فئة فكانت (معارض جداً وغير موافق) بنسبه 0.7%. مما يعطى مؤشراً واضحا أن أفراد العينة يوافقون على ضرورة وضع مثل هذه الخطة بنحو 91% من جملتهم ، والتي عن طريقها يمكن أن يسهم في خلق تنمية صناعية فى



دولة الكويت مستقبلاً ، مع وضع خطة لتنفيذها ، وتقديم كافة عناصر التشجيع من خلال منح المزيد من التسهيلات للقطاع الخاص للاستثمار بها .

4- الاتجاه نحو الصناعة المتطورة ذات التقنية الآلية

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 78.7 % (موافق وموافق جداً) ، على ضرورة زيادة الإتجاه نحو الصناعة المتطورة والتي تعتمد على وسائل انتاج ذات تقنية آلية ، ولا تعتمد على العمالة المستوردة بشكل أساسي .

ويري الباحث أن ذلك سوف يساعد على الحد من استقدام العمالة العادية وغير الماهرة ، ويوفر على الدولة مبالغ طائلة تنفقها على الخدمات الاجتماعية المقدمة للسكان .

5- تشجيع حركة تصدير المنتجات الصناعية المحلية إلى دول مجلس التعاون الخليجي .

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبه 86% من جملتهم ، على ضرورة تشجيع حركة تصدير المنتوجات الصناعية المحلية الى دول مجلس التعاون الخليجي ، بشكل خاص ، والاستفادة من قرارات مجلس التعاون الخليجي ، ويبين ذلك الملحق رقم (1) .

ويري الباحث أن القرارات التى يمكن الاستفادة منها هي ، التسهيلات المقدمة بين هذه الدول لإعادة وتصدير البضائع منها وإليها ، إضافة إلى قرار توحيد التعرفة الجمركية والمقرر تنفيذه فى خلال السنوات الخمس القادمة . إلا أن تصدير البضائع إلى دول المجلس يتطلب إعداد دراسات تسويقية فى ضوء الإتفاقيات الموحدة لمجلس التعاون الخليجي ، مع ضرورة الإتفاق والتنسيق بين الجهات المماثلة المعنية فى بلدان الخليج لهذا الغرض . مع ضرورة تشجيع ودعم التصدير للصناعات المحلية للسوق الخليجية وأيضا العربية والعالمية مستقبلاً .

6- تشجيع إنشاء صناعات خفيفة يحتاج إليها السوق المحلى .

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يجمعون بنسبة 92% من جملتهم ، على ضرورة تشجيع الدولة لإنشاء صناعات خفيفة يحتاج إليها السوق المحلى ، كمساهمة فى التنمية الاقتصادية فى دولة الكويت ، ويبين ذلك الملحق رقم (1) .

ويري الباحث أنه يستلزم قبل إنشاء هذه الصناعات ، إعداد دراسات مسبقة من شأنها أن تحدد نوعية الصناعات الخفيفة التى يحتاج إليها السوق المحلى ، والتي تساهم مساهمة



فعالة فى خلق تنمية صناعية فى البلاد ، ونذكر من هـــذه الصناعـــات ، المـــواد الغذائيـــة ، المشروبات الغازية ، الأثاث ، المستلزمات المكتبية ، صناعه الورق وغيرها .

7- تشجيع رأس المال الكويتي على الاتجاه نحو الصناعة والتصنيع .

أظهرت نتائج أراء أفراد العينة أن أعلى فئة كانت لفئة (موافق جداً) بنســـبة 51.3% يلي ذلك (موافق) بنسبة 33.3% ، أما أدنى فئة فكان مجموعها 2.4% (غير موافـــق ، ومعارض جداً) . مما تؤكد هذه النتيجة أن نحو 84% من أفراد العينة يؤكـــدون علـــى ضرورة تشجيع رأس المال الكويتي ، على الإتجاه نحو الصناعة بدلا من التركيز علـــى الأنشطة التجارية والعقارية . وتؤكد هذه نتيجة إجابة الفرض الذي ذكرناه آنفا ، فـــي أن أفضل توجيه لرأس المال الكويتي تكون فى الاستثمارات فى الصناعات الإنتاجية .

8- العمل على رفع الكفاءة الإدارية الكويتية وتدريب الكوادر الكويتية لإدارة الصناعة .

دلت نتائج الدراسة أن أعلى إجابة كانت (موافق جداً) نسبة 53.3% يلي ذلـــك (موافـــق) بنسبة 37.7% من العينة الكلية . مما يدل على أن أفراد العينة يوافقـــون بنســـبة 91% مـــن جملتهم على ضرورة العمل على رفع الكفاءة الإدارية الكويتية وتدريـــب الكـــوادر الكويتيـــة لإدارة الصناعة على أسس علمية وإدخال النظم الإدارية الحديثة .

ويري الباحث أن ذلك يتطلب العمل على متابعة مستمرة لتدريب القوى العاملة الإداريـــة فى البلاد ، مع تدريب القوى العاملة العمالية والفنية الوطنية من خلال الـــدورات الخارجيـــة والداخلية وحضور المؤتمرات المتخصصة ، لأن ذلك يؤدى إلى الرقي بالمســـتوى العملـــي لهذه الفئات ومن ثم الرقى بالقطاع الصناعى إلى مستويات أفضل .

9- ضرورة تقنين استيراد العمالة وفقا لمتطلبات السوق .

دلت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت (موافق جداً) بنسبة 50% يلي ذلك (موافـــق) بنسبه 37.7% . مما يدل على أن نحو 88% من أفراد العينـــة الكليـــة يوافقـــون علـــى ضرورة تقنين استيراد العمالة ، طبقا لدراسات الخطـــط العمرانيـــة وتقديراتـــها وفقـــا لمتطلبات السوق .

ويرى الباحث أن من النتائج المترتبة على هذا التقنين الحد من تراكم العمالـــة غـــير المنتجة والهامشية والطفيلية ، وتخفيف نسبة البطالة العمالية المستوردة فى دولة الكويت .



10- أهمية التنمية الصناعية فى التقليل من الاعتماد على النفط .

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبه 92% من جملتهم ، على أن التنمية الصناعية ضرورية لمساهمتها فى التقليل من الإعتماد على النفط ، الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد الكويتي ، انظر الملحق رقم (1) . مما يدل على أن التنمية فى هذا المجال ضرورية ويستلزم الالتفات اليها بصورة جدية حيث ستساعد في التقليل من الإعتماد على النفط ، الذي يعتبر الشريان الحيوي للاقتصاد الكويتي ، والذى يحتل المرتبة الأولى ما بين الفئات الاقتصادية الأخرى من حيث الناتج الإجمالي لإيرادات الحكومة حيث يمثل هذا القطاع منفرداً نحو 60 – 70% من جمله الإيرادات الحكومية عام 1997[1].

5 – 8 – 4 المجال الرابع : التنمية الزراعية

1- توفير الدعم الحكومي للثروة الزراعية والثروة الحيوانية

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 92.7% من جملتهم ، على ضرورة الإهتمام بالثروة الزراعية والثروة الحيوانية ، من خلال توفير الدعم الحكومي وحسن الإدارة ، ويبين ذلك الملحق رقم (1) . وهذه النتيجة تؤكد ما ذكرناه آنفا من خلال نتيجة إجابة الفرض المتعلق بالمشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في الكويت ، الذي يفيد بأن التنمية الزراعية فى دولة الكويت بحاجة الى مجموعة عوامل للنهوض بها يأتي فى مقدمتها توفير الدعم الحكومي ، حيث بلغ هذا الدعم نحو 23.7 مليون ديناراً كويتياً عامي 1995 / 1996 وانخفض هذا الدعم الى نحو 0.7 مليون دينار كويتي عامي 1997/1996[2] ، وقد يعود السبب إلى انخفاض أسعار النفط ، واتباع الدولة سياسة ترشيد الإنفاق للتقليل من العجز في الميزانية العامة للدولة .

ويرى الباحث بأنه يستلزم الاهتمام بهذا القطاع ومحاولة النهوض به ، من خلال توفير الدعم اللازم وحسن الإدارة ، القادرة على تطوير القطاع الزراعي والحيواني وتحسين الإنتاج .

---

(1) وزارة التخطيط ، قطاع الإحصاء والمعلومات : الإدارة المركزية للإحصاء اللمحة الإحصائية 1998 ، ص 11 ، 1997 ، الكويت .

(2) Ministry of Planning : Op.Cit , 1997 , P 241. T 192 .



2- قدرة دولة الكويت على إيجاد تنمية زراعية فعالة .

أن هناك دولاً تشابه دولة الكويت فى بيئاتها استطاعت إيجاد تنمية زراعية ، ودلت نتائج الدراسة على أنه يمكن لدولة الكويت أن تحذو حذوها في التنمية الزراعية ، وقد كانت أعلى فئة (موافق جداً) بنسبه 44.3% يلي ذلك (موافق) بنسبة 39.7% ، أما أدنى فكانت بنسبة 2.3% لفئة الإجابة (غير موافق) . مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بنسبه 84% على ذلك .

ويري الباحث أن دولة الكويت قادرة على إيجاد تنمية زراعية مستقبلا ، إذا استغلت جميع الأراضي الصالحة للزراعة الاستغلال الأمثل ، حيث بلغت مساحة هذه الأراضي الصالحة نحو 198490 متراً مربعاًعام 1997 ، استخدم منها نحو 76662 متراً مربعاً أي نسبة 39% فقط من أجمالي الأراضي الصالحة للزراعة ، ومازال هناك نحو 121828 متراً مربعاً[1] أي نسبة 61% من أجمالي الأراضي الصالحة للزراعة غير مستغلة حتى الآن . لذلك يستلزم تشجيع الدولة للمستثمرين للإتجاه نحو هذا القطاع ، من خلال زيادة الدعم الحكومي وتوفير الأراضي المجانية وتوفير العمالة للنهوض بهذا القطاع ، ومحاولة خلق تنمية زراعية فى دولة الكويت لتوفير الأمن الغذائي فى المستقبل .

3- توفير مناطق استصلاح زراعي جديدة غير منطقتي العبدلي والوفرة .

دلت نتائج الدراسة أن نحو 90% من أفراد العينة يرون بأنه من الضروري جداً العمل على تخصيص مناطق استصلاح زراعي جديدة ، غير منطقتي العبدلي والوفرة القائمتان حاليا للمساهمة فى إيجاد تنمية زراعية فى الكويت . وهذه النتيجة تؤكد إجابة الغرض السابق فى أن دولة الكويت تحتاج الى إيجاد تنمية زراعية من خلال استغلال جميع الأراضي الصالحة للزراعة .

4- ضرورة زراعة جميع الساحات المكشوفة للمساهمة فى تحسين وتلطيف المناخ .

أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت (موافق جداً) بنسبة 61% ، يلي ذلك (موافق) بنسبه 30% من أفراد العينة الكلية يوضح ذلك الملحق رقم (1) . مما يدل أن أفراد العينة يوافقون بنسبه 91% على ضرورة قيام الدولة بزراعة جميع الساحات المكشوفة ، التى لا تستخدم لأي غرض للمساهمة فى تحسين وتلطيف المناخ . وقد جاءت الكثير من المقترحات فى الخطط العمرانية التى تحث على إقامة الزراعات فى

---

(1) Ministry of Planning : Ibid , p123 , T 108



الساحات والحدائق العامة وفق المعايير التخطيطية والدراسات التنظيمية ، وقد جاء هذا الإقتراح فى خطه (1983) لذلك يستلزم أن تقوم الهيئة العامة لشئون الزراعة ، بإعداد دراسات من شأنها أن تحدد أنواع المزروعات التى يمكن أن يتم زراعتها ، وتلائم مناخ دولة الكويت فى جميع الساحات غير المستغلة ، وفى الساحات الموجودة فى المناطق السكنية وفى الطرقات والميادين العامة . ونذكر من هذه المزروعات النخيل وأشجار الأثل وأشجار الصفصاف .

خاتمة :

من خلال عرض تحليل نتائج الدراسة الميدانية والاستبيان للتخطيط العمراني والتنمية البشرية والاقتصادية في دوله الكويت يمكن استخلاص جمله من النتائج نوجزها على النحو التالي :

في مجال التنمية العمرانية :

- يقوم التخطيط العمراني على مجموعه عوامل من أهمها ، الوفرة المالية ، والقرار الصائب ، وتخطيط يفي باحتياجات الناس ، كما أن المتخصصين من أبناء البلد هم أفضل من يستطيع القيام بأعداد الخطط العمرانية في دوله الكويت ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التخطيط يكون فعالا إذا كان تحت مظلة وزارة أو هيئه مستقلة تكون مسئولة عن التخطيط فقط .
- وأهم مشاكل التخطيط العمراني في دولة الكويت تكمن في غياب التخطيط العمراني المتكامل ، وقد كان من أهم أسباب تعدد الخطط العمرانية في دوله الكويت هي ، التوقعات الأساسية غير الدقيقة للسكان والعمالة ، وعدم الالتزام بشروط الخطط ، والنهضة العمرانية المتسارعة .
- ويعتبر التخطيط العمراني الشامل اللامركزي أفضل أنواع التخطيط الذي يمكّن تطبيقه ، مع الإحاطة بأنواع وأنماط وأزمنة التخطيط من أجل تحقيق التنمية المطلوبة والتخطيط الملائم .
- ينبغي أن يشمل فريق التخطيط العمراني على دائرة أوسع من التخصصات التي تهتم بجوانب التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية ، مع ضرورة إعداد دراسات مسبقة تكون دقيقة عن البيئة المحلية في دولة الكويت لتحديد أنواع الخطط الملائمة لها .



- أن تخطيط مدينه الكويت على النمط الغربي جلب معه مشاكل حضرية تشبه تلك التي توجد في مناطق التحضر الغربي ، كالتلوث والزحام وحوادث السيارات وغيرها ، فقد عزلت الاستشاريات الأجنبية دولة الكويت عن ماضيها وتراثها الحضري الإسلامي والعربي وأنشئت مدينه مخططه على النمط الغربي ، كما أن مشاركة الخبرة الكويتية مع الخبرة الأجنبية في إعداد الخطط الشاملة تجنب دولة الكويت مشاكل كثيرة .
- وأفرغت الخطط العمرانية بعد عام 1952 مدينة الكويت من سكانها الكويتيين بينما زادت أعداد السكان الوافدين ، ومن الأجدر أن تعمل على إعادة إسكان الكويتيين إليها مرة أخرى .
- وينبغي تشجيع المواطنين على الانتقال إلى المدن الريفية والحدودية المقترحة في العبدلي والوفرة ، لخلق تنميه زراعية وللضرورة الأمنية ، حيث إن إنشاء وتنمية مدن جديدة ذاتية الإعتماد خارج النطاق العمراني القائم يقود دولة الكويت إلى نوع من التوازن الإقليمي ، الذي يساعد على تقليل الازدحام وتخفيف التركيز على المناطق المعمورة حالياً .
- إن لتنفيذ الطرق الدائرية والإشعاعية أثراً واضحاً في أنسياب الحركة المرورية في دولة الكويت ، وقد ساعد على ذلك استبدال الإشارات الضوئية بالجسور والأنفاق ، ومن أهم أسباب المشاكل المرورية في دوله الكويت عدم الإلتزام بقانون المرور وكثرة أعداد المركبات ، ولتقليل أعداد المركبات الخاصة ينبغي توجيه المواطنين إلى استخدام وسائل النقل العام من خلال توفير وسائل نقل متطورة وذات أحجام مختلفة .
- إن المدينة أخذة بازدياد نحو التحضر والانغماس في سلبياته وإيجابياته مما سيولد مشاكل متجددة أهمها ، الإسكان والمرور والتلوث ، ومع ذلك يمكننا القول بأن دولة الكويت تعتبر سابقة لمعظم الدول العربية أن لم نقل كلها ، من حيث وضع الخطط العمرانية زمنيا وتنفيذا وأبعادا رغم كل السلبيات الموجودة .

في مجال التنمية البشرية :

- كان من نتائج الإستعانة ببيوت الخبرة الأجنبية في وضع الخطط العمرانية في دولة الكويت في مجال الإسكان ، بروز نمط عمراني لايتلائم مع الظروف الطبيعية والاجتماعية ، وأن التخطيط العمراني يعمل على توزيع المناطق السكنية تبعا لأسعار الأراضي ، والتركيب الاجتماعي والثقافي للسكان . وتعتبر المناطق السكنية المتكاملة



الخدمات نظاما سكنيا ملائما في دولة الكويت ، مع ضرورة تشجيع الأسر الكويتية على سكن الشقق في العمارات السكنية للتخفيف من الضغط على استملاك الأراضي المخصصة للسكن .

- إن التصميم العربي للسكن قديما يعتبر أكثر ملائمة من التصميم الغربي الحديث للبيئة الطبيعية والاجتماعية ، فالتصميم العربي للمسكن يتوافق مع التقاليد والعادات الاجتماعية ، وفي الوقت نفسه يتكيف مع البيئة الطبيعية والمناخ . وجدير بالذكر أنه ينبغي الحفاظ على ما تبقى من المساكن القديمة وإعادة ترميمها كنموذج حضاري تراثي للفن المعماري لدولة الكويت .

- وللمحافظة على تجانس التركيبة السكانية في دولة الكويت ، يجب العمل على تقليل أعداد العمالة المنزلية والعمالة غير المنتجة والهامشية ، وتقليل نسبة الجاليات غير العربية ، والعمل على زيادة نسبة السكان الكويتيين عن غيرهم من الوافدين ، وذلك للمحافظة على الهوية الكويتية .

- وللاستفادة الكاملة من العمالة الوطنية في دولة الكويت يستلزم ذلك القضاء على ظاهرة البطالة المقنعة في وزارات ومؤسسات الدولة ، وإعادة توزيع القوى العاملة في شتى القطاعات ، من خلال الاستفادة من الخلفيات العلمية والعملية للعمالة الوطنية ، إضافة إلى تشجيع العمل اليدوي والفني والتقني . ويعود نفور العمالة الكويتية من الأعمال الفنية والحرفية إلى مجموعة عوامل منها ، سيطرة الوافدين على بعض هذه الأعمال ، النظرة الاجتماعية المتدنية لهذه الأعمال ، قلة مردودها المادي وقلة حوافزها ، وتوفر وظائف إدارية مريحة وذات مردود أفضل .

- وأن مشاركة المرأة في العمل أمر مهم ، ولكن ينبغي أن يكون تحت ضوابط معينة أهمها ، مراعاة الضوابط الشرعية ، أن يكون في تخصصات تكون المرأة أقدر من الرجل فيها ، ألا يتعارض مع حاجه أسرتها وأبنائها ، وأن يتناسب مع طبيعتها ، ورغم ذلك فقد كان من النتائج السلبية لمشاركة المرأة الكويتية في العمل إهمال تربية الأبناء ، وزيادة أعداد خدم المنازل ، والنزعة نحو قلة الإنجاب .

- أما عن التعليم ومعاهده فقد راعت الخطط العمرانية الحفاظ على توزيع المدارس الأبتدائية بشكل مناسب داخل المناطق السكنية ، مع ضرورة أن تكون المدارس الثانوية والمعاهد المتخصصة في داخل التجمعات السكانية ؛ ويمكن إنشائها على الأطراف .



- وهناك نقصاً في خريجي الجامعات في دولة الكويت ، وعلى وجه الخصوص العلوم التطبيقية في تخصصات العلوم الفنية و المهنية ، وأن الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب هي أفضل الجهات التي تقدم للسوق ما يحتاج إليه من العمالة ، يليها جامعة الكويت ، ثم المعاهد الفنية المتخصصة . والكويت بحاجة إلى جامعه أخرى لعدم قدرة جامعة الكويت على إستيعاب جميع الطلاب المتقدمين لها ، وأنه ينبغي الاهتمام بتدريب الكوادر الفنية والاتجاه نحو التعليم الفنى والتطبيقي ، لإكساب الأيدي العاملة الوطنية خبرة في المجالات الفنية والتطبيقية ، ويحد من استقدام العمالة الوافدة في المجال .
- وأن عدم تنفيذ الدولة لمقترحات المخططات العمرانية الخاصة بالخدمات الصحية أدي إلى تدنى مستوى الخدمات الصحية للمستشفيات القائمة حاليا ، ومن أهم أسباب هذا التدني ، قلة المراقبة والملاحقة القانونية لبعض المقصرين في العلاج ، فضلا عن نقص أعداد المستشفيات الحكومية ، وضعف الرعاية الصحية التى تقدم فيها .

في مجال التنمية الزراعية :

- تكمن أهم المشاكل التى يعانى منها القطاع الزراعي فى دولة الكويت فى عدم وجود بنية تحتية لهذا القطاع ، وندرة المياه وصعوبة الحصول عليها ، ومشاكل التربة وصعوبة التغلب عليها ، وسوء الأحوال الجوية وانخفاض الدعم الحكومي لهذا القطاع ، إضافة إلى ضعف المردود المادي من هذا القطاع الحيوي .
- وتتمثل أهم العوامل التى يمكن أن تقوم عليها التنمية الزراعية والحيوانية فى دولة الكويت ، توفير دعم مادي وتسويقي ، وتوفير الأيدي العاملة ، بالإضافة إلىتوزيع الأراضي المجانية على المزارعين ، وتوفير الأعلاف وأماكن تربيه الحيوانات بمبالغ رمزية .
- وتكمن أهم العوامل التى تساعد على حماية البيئة الطبيعية فى دولة الكويت فى الحد من الرعى الجائر ، الاهتمام بالدراسات البيئية ، إنشاء المحميات الطبيعية وتنميتها ، تحديد مناطق إقامة مخيمات الربيع والالتزام بها ، مع ضرورة قيام الدولة بزراعة جميع الساحات المكشوفة ، التي لاتستخدم لأي غرض للمساهمة في تحسين وتلطيف المناخ .



في مجال التنمية الصناعية :

- أن التنمية الصناعية ضرورية لمساهمتها في التقليل من الاعتماد على النفط الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد الكويتي ، وقد راعى التخطيط العمراني في مجال الصناعة فى دوله الكويت ، المواقع المناسبة للصناعات الخفيفة والثقيلة ، ومن أهم الصناعات التى تساهم مساهمة فعاله فى الاقتصاد الوطنى ويحسن التركيز عليها فى دولة الكويت هي الصناعات القائمة على النفط كمادة خام .

- القطاع الصناعى بالكويت بحاجة الى وزارة مستقلة قادرة على إدارته إدارة فعالة ، وقادرة على وضع استراتيجية للتصنيع ومتابعة تنفيذها ، مع إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الحالية للتصنيع ، ومن أهم المشاكل التى يعانى منها القطاع الصناعى فى دولة الكويت ، الاعتماد على الاستيراد بشكل مباشر ، وجدير بالذكر أن عدم تنفيذ توصيات الخطط بإنشاء مناطق للصناعات الخفيفة منتشرة في دولة الكويت ، أدى إلى مركزية الصناعة في منطقه الشويخ الصناعية ، مع الإبقاء على بعض الصناعات الخفيفة والمتوسطة داخل النطاق العمراني ، لأن الناس في حاجة لها ، وليس لها طابع تلوثي .

- وينبغي زيادة الاتجاه نحو صناعات متطورة ، تعتمد بشكل أساسي على وسائل إنتاج ذات تقنية آلية ، ولا تعتمد على العمالة المستوردة ، ولذلك ينبغي وضع خطة للصناعات الاستراتيجية التي تحتاج لها دولة الكويت ، مع وضع خطة لتنفيذها وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار بها ، مع ضرورة تشجيع حركة تصدير المنتجات الصناعية المحلية من دولة الكويت إلى دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص ، والاستفادة من قرارات مجلس التعاون الخليجي .

في مجال الأسواق الحرة وتوجيه رأس المال :

- أن أفضل توجيه لرأس المال الكويتي للمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني للبلاد يتم في مجال الاستثمار في الصناعات الإنتاجية ، وينبغى تشجيع رأس المال الكويتي على الإتجاه نحو الصناعة والتصنيع ، بدلا من التركيز على الأنشطة التجارية والعقارية .

- وفي حاله الإسراع فى تنفيذ السوق الحرة سوف يساعد ذلك على إيجاد فرص عمل جديدة ، وانعاش الاقتصاد الكويتي وجلب رؤوس الأموال الأجنبية ، إضافة إلى فتح أفاق جديدة للاستثمار .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

في مجال التنمية التجارية والأسواق :

- ينبغى الحفاظ على الأسواق التقليدية العربية الإسلامية القديمة بصورتها التراثية كتاريخ حضاري واقعي لدولة الكويت ، بالإضافة إلى ضرورة إعادة توزيع الأسواق المتخصصة في مناطق دولة الكويت ، لأنها تؤدى إلى قلة الانتقال وسرعة تصريف البضائع ومنع الإزدحام .
- وأن انتشار المراكز والمجمعات التجارية في دولة الكويت ، يحد من الانتقال نحو مركز المدينة ، وبالتالي تقلل من التلوث والإزعاج ومنع التزاحم ، مع مراعاة عدم إنشائها داخل المناطق السكنية ، لأن ذلك سوف يحول وظيفة هذه المناطق ويقلق راحة السكان .
- وفي حالة تنفيذ مركز الفنطاس التجاري سوف يظهر كبؤرة منافسة لمدينة الكويت ، لذلك يجب الإسراع في تأسيسه ، لأنه سوف يقلل من الإزدحام في مدينة الكويت .



الفصل السادس

أنماط التنمية العمرانية في الكويت



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

محتويات الفصل



6 – 1 تمهيـد

تناولت الدراسة في الفصل الخامس مشكلات التخطيط العمراني والتنمية مـن خـلال تحليل نتائج البحث الميداني والاستبيان الخاص بمشكلات التخطيط العمراني والتنمية .

وفى هذا الفصل سوف تتناول الدراسة أنماط التنمية في دولة الكويت مـن خـلال تصنيف هيئة الأمم المتحدة للدول للتنمية البشرية . حيث استحدث تقرير التنمية البشـرية التابع لهيئة الأمم المتحدة منذ بداية صدوره عام 1990 ، عدة أدلة مركبة لقياس الجوانـب المختلفة للتنمية البشرية ، وقد بنى هذا الدليل لقياس متوسط الانجازات في مجال التنميـة البشرية الأساسية ، بواسطة دليل مركب بسيط يرتب البلدان طبقا لهذا الدليل ، اطلق عليـه مقياس التنمية البشرية Index of Human Development (IHD) [1].

ويعبر دليل التنمية البشرية عن الإنجازات التي تتحقق فيما يتعلق بـالقدرات البشـرية الأساسية للغاية ، وهى أن يحيى الإنسان حياة طويلة وتكون لدية معرفة وينعم بمستوى معيشـة لائق . وقد اختيرت ثلاثة متغيرات لتمثيل تلك الأبعاد هي :

- طول العمر مقاساً بمستوى العمر المتوقع عند الولادة
- التحصيل العلمي مقاساً بمزيج من معدل معرفة القراءة والكتابة بين البـالغين ونسـب القيد في التعليم الأبتدائي والثانوي والعالي معا .
- مستوي المعيشة مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقـي (بـالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) .

وحدد دليل التنمية البشرية قيمتان دنيا وقصوى ثابتتين لكل مؤشر :

- العمر المتوقع عند الولادة : 25 عاما و 85 عاما
- معرفة القراءة والكتابة بين البالغين : صفر % و 100%
- نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي : 100 دولار حسب تعـادل القـوة الشرائية و40000 دولار حسب تعادل القوة الشرائية[2] ، وبذلك فـإن دليـل التنميـة

(1) أبوعيانة ، فتحي محمد : جغرافية السكان ، الطبعة الخامسـة ، دار النهضـة العربيـة ، ص 418 ، 2000 ، بيروت ، لبنان .

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية ، ص 58 ، 1999 ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية .



البشرية هو متوسط بسيط ويحسب بقسمة هذه المتغيرات الثلاثة على 3 ، ولإيضـــاح كيفية قياس التنمية البشرية أنظر الملحق رقم (3) .

ويصنف دليل التنمية البشرية وفق هذه المتغيرات الثـــلاث دول العـــالم إلـــى ثـــلاث مجموعات ، أولها البلدان ذات التنمية البشرية العالية والتي تبلغ قيمه أدلـــة التنميـــة البشـــرية الخاصة بها 0.800 أو أكثر من ذلك ، والبلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة والتي تـــتراوح قيمة أدلة التنمية البشرية الخاصة بها من 0.500 إلى 0.799 و اخرها البلـــدان ذات التنميـــة البشرية المنخفضة والتي تقل قيمه أدله التنمية البشرية فيها عن 0.500 .

ولإيضاح مستوى التنمية في دولة الكويت تم إعداد مجموعة من الجداول المســـتخدمة في تقرير التنمية البشرية التابع لهيئة الأمم المتحـــدة لعـــام 1999 ، وتـــم اســـتخدام بعـــض المؤشرات الواردة في تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولـــي للإنشـــاء والتعمـــير لعـــامي 2000/1999 . وتم إعداد هذه الجداول لدول مجلس التعاون الخليجي لبيان مستوى التنمية فـــي دولة الكويت بالمقارنة مع نظرائها من دول مجلس التعاون الخليجي .

ولمعرفة مستوى التنمية التي وصلت إليه هذه الدول ، تـــم اســـتخدام مجموعـــة مـــن المقاييس إضافة إلى مقياس التنمية البشرية وهذه المقاييس هي : مقياس نوع الجنس ، ومقيـــاس البقاء على قيد الحياة ، ومقياس الملامح الأساسية للصحة ، ومقياس الاتجاهات الديموغرافيـــة ، ومقياس التعليم ، ومقياس النشاط الاقتصادي ، ومقياس الاتصالات والمعلومـــــات ، ومقيـــاس التدهور البيئي .

وبعد استعراض تقارير التنمية البشرية وتقاريرالبنك الدولي ، تم استعراض وتقيـــم لخطـــة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعدة لدولة الكويت للسنوات 1996/95 – 99 / 2000 .

6 – 2 مقياس التنمية البشرية

من خلال بيانات الجدولين (6–1) و (6–2) تقسم دول مجلـــس التعـــاون الخليجـــي إلـــى مجموعتين رئيسيتين في ضوء مقياس التنمية البشرية على النحو التالي :

1- مجموعة الدول ذات التنمية البشرية العالية .
2- مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة .



6 – 2 – 1 مجموعة الدول الخليجية ذات التنمية البشرية العالية

تتصدر دولة الكويت هذه المجموعة لحصولها على أعلى مقياس حيث بلغ 0.833 تليها في ذلك دولة البحرين ، حيث بلغ مقياس التنمية البشرية لها 0.832 ثم دولة قطر حيث بلغ 0.814 ، وأخيرا دولة الإمارات العربية المتحدة بمقياس بلغ 0.812 ، وقد ساعد على ارتفاع مقياس التنمية البشرية لهذه الدول ارتفاع مقاييس المتغيرات الثلاثة ، حيث ارتفع دليل العمر المتوقع إلى أكثر من 0.77 ، وارتفع دليل التعليم إلى أكثر من 0.72 ، وارتفع دليل الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 0.84 .

إلا أن هناك تفاوتاً في تصدر بعض الدول لبعض هذه المتغيرات وتدنيها في البعض الآخر ، حيث تتصدر دولة الكويت مقياس العمر أما أدنى مقياس فهو لدولة قطر في هذا المتغير ، أما مقياس التعليم فتتصدره دولة البحرين ، وأدنى مقياس لهذا المتغير لدولتي الإمارات والكويت . ومتغير الناتج المحلي الإجمالي تتصدره دولة الكويت ويمثل أدنى مقياس دولة البحرين .

وتصنف هذه الدول ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية العالية إلا أننا لا يمكن أن نصنفها ضمن الدول المتقدمة والتي جاءت في نفس المجموعة في دليل التنمية البشرية ، حيث يبلغ مقياس التنمية البشرية للدول المتقدمة إلى أكثر من 0.900 ، وتنضم إلى هذا المقياس الدول الصناعة في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وبعض الدول الأوربية الأخرى ، لأن الدول الخليجية ما زالت تعتبر ضمن دول العالم الثالث ، فهي بذلك تحمل مظاهر العالم المتقدم من جهة وملامح العالم النامي من جهة أخرى .

وقد صنفت الدول الخليجية ضمن الدول ذات التنمية البشرية العالية بسبب أن مقياس التنمية البشرية أعتمد على ثلاث متغيرات هي أمد الحياة والتحصيل العلمي ودخل الفرد ، وهذه المتغيرات كانت نتاج التقدم في النواحي الصحية والتعليمية وارتفاع دخل الدولة ، حيث ساعدت الثروة النفطية في استثمار جزء كبير من عوائدها في الجوانب الاجتماعية كالتعليم والصحة وفي توفير الوظائف وارتفاع الأجور ، وهناك مجموعة معوقات تعوق عمليات التنمية في الدول الخليجية تحد من تقدمها إلى مصاف دول العالم المتقدم ، كالاعتماد على مصدر وحيد للدخل القومي من خلال الاعتماد على العوائد النفطية . إضافة إلى القيم والعادات والتقاليد الموجودة في هذه المجتمعات ، والتي تحد من توجه الكثير من المواطنين إلى العمل في المهن الحرفية واليدوية ، وقد ساعد ذلك في تركيز معظم الطاقات البشرية في الأعمال الحكومية ، وهذا يدل على التوجه غير الإنتاجي للقوى العاملة واصبح التركيز على الرفاة الاجتماعي وتوزيع العوائد النفطية ،



واهملت المهن الفنية والمهنية لسيطرة العمالة الوافدة عليها ، ومن مساوئ ذلك نظرة هذه العمالة إلى المردود المادي وإهمال الجوانب الابتكارية والتطويرية والتي تعود بالثمار الإيجابية على الوطن . وتحول المجتمع الخليجي إلى مجتمع مستهلك بالدرجة الأولى وغير منتج ، وعلى العكس من ذلك كان الخليجيون قبل اكتشاف النفط ، حيث كانوا يقومون بجميع الأعمال المهنية كالعمل في البحر كبحاره وبنائين وحدادين وصائدي أسماك وأصبحوا اليوم لا يقبلون هذه الأعمال . لذلك يتطلب العمل تأهيل الأيدي العاملة الوطنية للقيام بالأعمال الفنية والمهنية ، إضافة إلى تنويع مصادر الدخل في الاتجاه نحو الصناعة الإنتاجية .

ويري الباحث أن من النتائج الإيجابية لتنويع مصادر الدخل والاتجاه نحو الصناعة ، كسر حدة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة في سيطرتها على معظم الصناعات المستوردة ، وسيطرتها على التكنولوجيا المتقدمة والتحكم في أسعارها والتي أصبحت تمثل سلعه رائجة تفرضها اغلبية الدول المتقدمة على مجتمع الدول النامية أعنى دول العالم الثالث ، ويوضح الجدول (6-3) أن كميه الصادرات من دول مجلس التعاون الخليجي تعادل تقريبا كمية الواردات ، وذلك يدل على أن هذه الدول دول مستهلكه وغير منتجه وقد ضاعف من كمية صادراتها إنتاجها للنفط ، واستخدام العائدات النفطية لشراء الحاجيات الغذائية والاستهلاكية دون أن تشارك في إيجاد قاعدة إنتاجيه وطنية ، وبهذا الشكل سوف تستنزف هذه الموارد وسيحرم الأجيال اللاحقة من عائدات بلادهم ، ويحرم العمالة من خبرات جديده ممكنة أن يتعلموها منها لو حولت المواد الخام إلى صناعات تحويلية .

أما فيما يخص دولة الكويت فإن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت بعد اكتشاف النفط لم تؤد إلى بناء إنتاجي قادر على دعم عملية التنمية واستمرارها ، وكان يمكن لهذه التغيرات أن تخلف عملية تنموية إذا ما حددت اتجاهات النمو وأحسن استثمار توزيع العائد ، واتجه أفراد المجتمع بوعي وتصميم إلى تحقيق حياه أفضل نوعيا لأفراده ومدخراته ، هذا وإذا عرفنا أن كثيراً من مقومات النهوض الاقتصادي متوفرة لديها لتحقيق تنويع في مصادر الدخل كالاستقرار السياسي والنظام الديمقراطي في الحكم ، والذي يوفر بدوره الاستقرار الاقتصادي ويبعث بالتشجيع على أقامه مشروعات اقتصادية ذات جدوى اقتصادية دائمة . إضافة إلى توفر رؤوس الأموال والمواد الخام من الثروة النفطية ، وتتطلب النهضة الاقتصادية نهوضاً بالعمالة الوطنية وتوجيهها توجيها صحيحاً نحو المهن الحرفية من خلال التشجيع ومنح الحوافز والأهم من ذلك تغير النظرة الاجتماعية السائدة عن طريق وسائل الإعلام وعبر المناهج التعليمية لغرس مبادئ التنمية والحاجة إليها في الأجيال منذ الصغر .



6 – 2 – 2 مجموعة الدول الخليجية ذات التنمية البشرية المتوسطة

تتصدر هذه المجموعة المملكة العربية السعودية بمقياس يبلغ 0.740 يليـــها سـلطنة عمــان بمقياس يبلغ 0.725 ، ومن الأسباب التي أدت إلى تدنى مقياس التنمية البشرية لهاتين الدولتيـن وجعلهما يصنفان ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة تدنى مقياس العمر المتوقع الــذي يقل عن 0.78 وانخفاض مقياس التعليم إلى أقل من 0.68 وانخفاض مقياس النـــاتج المحلــي الإجمالي إلى أقل من 0.78 ، وذلك بسبب تدنى في الخدمات الصحية المقدمة والتـــي تتسـبب عادة في تدنى أمد الحياة لكبار السن ، هذا بالإضافة إلى قلة الخدمـــات الاجتماعيــة المقدمــة للسكان والتي يمكن أن توفر لهم حياة مستقرة ، إضافة إلى تدنى مستوى التعليم وارتفاع نســبه الأمية مما يجعل مقياس معرفة القراءة والكتابة متدنى . فضلا عن تدنى نصيــب الفــرد مــن الناتج القومي ، حيث تعتبر أقل الدخول مقارنه مع الدول الخليجية الأخــرى ، وجميــع هــذه العوامل ساعدت على تدنى دليل التنميـــة البشـــرية لـــهاتين الدولتيــن . ويــرى هاربيســون Harbison أن تقدم آية أمة يتوقف بشكل أساسي على مدى تقدم أفرادها ، ويرى أن المشــكلة الأساسية التي تعانى منها غالبية الدول النامية لا تكمن في إفتقارهـــــا للمــوارد الطبيعيــة أو ندرتها ، وإنما في إهمالها لتنمية مواردها البشرية ولذا فإن الهدف الرئيســي الــذي يجــب أن تسعى الدول النامية لتحقيقه هو تنمية رأس مالها البشرى ، باعتبار ذلك لا يقل أهمية عن تنميــة رأس المال المادي[1] ، لذلك ينبغي أن تقوم هذه الدول بزيادة الأنفاق على الخدمــات الصحيــة والتعليمية مع ضرورة انتهاج سياسة التعليم الإلزامي وفتح مراكز محو الأمية وزيادة الأنفــاق على الخدمات الصحية وإنشاء دور رعاية كبار السن وتقديم خدمات اجتماعية مختلفــة لــهم ، مع محاولة النهوض بالمستوى الاقتصادي للمواطن وتحسين ظروف المعيشــة لــه . وتعتــبر المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان من الـــدول النفطيــة ولديــها امكانيــات اقتصاديــة تؤهلهـــاإلى اللحاق بركب الدول الخليجية ذات التنمية البشرية العاليـــة[2] . إذا ما توفر لها

---

(1) راغب ، على عيد : التنمية الاجتماعية في المجتمع الكويتي المعاصر ، دراسة ميدانيـــة للقـــوى العمالـــة في الكويت ، مطبعة الفارس العربي ، الزقازيق ، 1989 ، ص 126 ،ج ·م ·ع ·

(2) حيث بلغ الناتج المحلى الإجمالي (بالأسعار الجارية) لعام 1996 للمملكه العربية السعودية 129.013.4 مليون دولار أمريكي ، ولسلطنه عمان 14.730.0 مليون دولار أمريكي ، أما للـــدول الباقيــة فبلــغ 27.293.6 مليون دولار أمريكي لدولة الكويت ، وبلغ نحو 42.027.8 مليون دولار أمريكـــي لدولــة الامارات العربية المتحدة ، وبلغ 7.895.7 مليون دولار أمريكي لدولة قطر ، وبلغ 5.306.4مليون دولار أمريكي لدولة البحرين .

المصدر : Ministry of Planning : Op. cit. 1997, p. 420, T. 7



جدول (6-1)

دليل التنمية البشرية في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 1975-1997

الترتيب العالمي	الدولة	قيمه دليل التنمية البشرية				
		1975	1980	1985	1990	1997
35	الكويت	-	-	-	-	0.833
37	البحرين	-	-	-	-	0.832
41	قطر	-	-	-	-	0.814
43	الإمارات	0.735	0.767	0.780	0.803	0.812
78	السعودية	0.595	0.651	0.671	0.707	0.740
89	عمان	-	-	-	-	0.725

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 1999 ، صفحه 151 ، جدول 6 ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية .

جدول (6-2)

دليل التنمية البشرية في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997

الترتيب العالمي	الدولة	دليل العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلى الإجمالي	قيمة دليل التنمية 1997	الترتيب الخليجي
35	الكويت	0.85	0.73	0.92	0.833	1
37	البحرين	0.80	0.85	0.85	0.832	2
41	قطر	0.78	0.77	0.89	0.814	3
43	الإمارات	0.83	0.73	0.88	0.812	4
78	السعودية	0.77	0.67	0.77	0.740	5
89	عمان	0.76	0.64	0.77	0.725	6

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، مصدر سابق ، 1999 ، ص 134 ، جدول .



السياسات والخطط التي تساعد في محاولة النهوض بالمواطن وتحسين مستواه في شتى المجالات الاجتماعية المختلفة .

وما ينطبق على الدول الخليجية ذات التنمية البشرية العالية ينطبق على هاتين الدولتين ، في محاولة انتهاج سياسة تنويع مصادر الدخل والنهوض بالعمالة الوطنية ومحاولة تأهيلها للأعمال الحرفية والفنية .

جدول (6-3)

قيمة الصادرات والواردات لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 1992-1996

(مليون دولار أمريكي)

الدولة	1992		1996	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الكويت	2.907.6	5.979.8	90699.0	7.489.7
الإمارات	19.867.4	18.538.1	23.660.7	27.477.2
السعودية	47.763.7	35.132.2	55.373.8	33.311.2
قطر	3.370.9	2.229.7	3.961.9	2.595.5
عمان	5.579.6	4.942.5	5.910.3	4.279.0
البحرين	2.252.8	4.083.4	2.559.8	35.575.8

المصدر : Ministry of Planning : Op.cit , 1997, p 420 T .8.

6 – 3 مقياس نوع الجنس

يبين دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس متوسط إنجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع والتحصيل التعليمي والدخل ، وفقا لدرجة التفاوت في الإنجاز بين الجنسين الإناث والذكور لكل مجتمع سكاني . ويوضح الجدول (6-4) أن دولة الكويت تتصدر دول مجلس التعاون الخليجي في قيمة دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس حيث بلغ 0.825 يليها دولة البحرين 0.813 ثم دولة قطر 0.796 ثم دولة الإمارات العربية المتحدة 0.790 ، وتصنف هذه الدول ضمن البلدان ذات التنمية البشرية العالية ، أما البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة فهي المملكة العربية السعودية حيث بلغت قيمه دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس 0.703 ثم سلطنه عمان 0.686 .



وتوضح هذه النسب أن دولة الكويت تتفوق على كثير من بلدان مجلس التعاون الخليجي في دليل نوع الجنس ، وهذا يدل على أن التفاوت في الإنجاز بين الجنسين الإناث والذكور في التعليم وفى العمر المتوقع في دوله الكويت تفاوت بسيط ، ويتضح ذلك من خلال بيانات الجدول (6-4) المتعلقة بالعمر المتوقع عند الولادة بالسنوات ، حيث بلغ للإناث 78.2 وللذكور 74.1 عاماً وبلغ معدل القراءة والكتابة للنساء 77.5 % وللذكور 83.1% ، وبلغت نسبه القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي للإناث 59% وللذكور 56% ، ولعل السبب في ضآلة هذه المعدلات بين الجنسين في دولة الكويت أن نسبة النوع تكاد تكون متساوية للسكان الكويتيين حيث بلغت نسبه الذكور لأجمالي السكان الكويتيين 49.6% وبلغت نسبه الإناث الكويتيات 50.4% لعام1995 . إضافة إلى أن دولة الكويت تولى الرعاية الكاملة للجوانب التعليمية لكلا الجنسين وكان قانون التعليم الإلزامي ملزم لكلا الجنسين ، في مراحل التعليم الأولى ، فضلاعن فتح مراكز لتعليم الكبار ومحو الأمية لكلا الجنسين حيث بلغ عدد مراكز تعليم الكبار للذكور 31 مركزاً وبلغ للإناث 35 مركزاًعام 1997 . وبلغت مراكز محو الأمية للذكور 10 مراكز والإناث 13 مركزاً لعام 1997 [1] .

إضافة إلى أن مجالات الدراسة الجامعية والعليا متوفرة لكلا الجنسين دون وجود امتيازات لأي نوع ، حيث بلغ عدد الطلبة الذكور المقبولين في جامعة الكويت في جميع التخصصات لعام 1997 نحو 324 طالبا وبلغ عدد الإناث لنفس العام بنحو 287 طالبة[2] . وساعد أيضا على ارتفاع قيمة دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس في دولة الكويت توفر الخدمات الصحية وتوفير الرعاية الصحية بدور المسنين ، والاهتمام بكبار السن وتقديم الخدمات الاجتماعية . حيث تقوم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالكويت بتقديم المساعدات المالية لكبار السن والمحتاجين وغير القادرين على العمل والمتعطلين ، حيث بلغت قيمة هذه المساعدات 27589 دينار كويتي عام 1992 وارتفعت لتصل إلى 35141 دينار كويتي عام 1996 ، وأرتفع عدد الأسر المستفيدة من هذه المساعدات من 11238 أسرة عام 1992 إلى 13434 أسرة عام 1996 [3] .

(1) Minisitry of Planning : Op.cit, 1997.P333- 334, T. 255-256 .

(2) Minisitry of Planning : Ibid , P341.T.263

(3) والفئات المستفيدة من مساعدات الدولة هي ، العجز عن المرض والشيخوخة وأسر الطلبة والمرضى والترمل والطلاق واليتم والعجز المادي ، وسجن العائل والإناث غير المتزوجات وبعض الفئات الأخرى .
المصدر : وزارة الشئون الاجتماعية والعمل : كتاب الإحصاء السنوي ، 1998 ، ص 12-19 .



إضافة إلى أن قانون التأمينات الاجتماعية يوفر الامتيازات للمتقاعدين عن العمل عن طريق المعاش التقاعدي ، ولا تتأثر الرواتب بشكل كبير أثناء الخدمة أو بعدها . وقد ساعدت كل هذه العوامل مجتمعه على أن تتصدر دولة الكويت الدول الخليجية في مقياس نوع الجنس .

جدول (6-4)

دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997

الترتيب العالمي	الدولة	قيمه دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس 1997	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات 1997		معدل القراءة والكتابة بين البالغين % 1997		نسبه القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي % 1997		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 1997 *		الترتيب الخليجي
			إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
35	الكويت	0.825	78.2	74.1	77.5	83.1	59	56	13481	36544	1
37	البحرين	0.813	75.3	71.1	80.7	89.9	84	79	5512	24772	2
41	قطر	0.796	75.4	70.0	81.2	79.6	74	69	5193	29165	3
43	الإمارات	0.790	76.5	73.9	76.8	73.9	72	66	4544	27373	4
78	السعودية	0.703	73.4	69.9	62.5	81.0	53	58	2284	16385	5
89	عمان	0.686	73.3	68.9	55.0	76.9	57	60	2339	16654	6

- بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية 1997 .

المصدر : تقرير التنمية البشرية مصدر سابق ، 1999 ، ص 138 ، جدول 2 .

6 – 4 مقياس البقاء على قيد الحياة

دليل التنمية البشرية المرتبط بالبقاء على قيد الحياة يعطى تصوراً واضحاً لمدى تقدم الخدمات الصحية والاهتمام بحديثي الولادة ومتوسطي السن وكبار السن ، ويعطى مقياس البقاء على قيد الحياة أيضا تصوراً لمدى العناية في تقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمع السكاني والحفاظ على الثروة السكانية من خلال ارتفاع المدى العمري لها .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ويتضح من الجدول (6-5) أن دولة الكويت تحتل المرتبة الأولى من بين نظيراتها الخليجيات في مقياس البقاء على قيد الحياة ، حيث ارتفع معدل العمر المتوقع عند الولادة من 65.9 سنه عام 1970 إلى 75.9 سنه عام 1997 . وقد ساعد على هذا الارتفاع انخفاض معدل الوفيات الرضع من 49 عام 1970 إلى 12 عام 1997 لكل 1000 مولود حي ، وانخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 59 عام 1970 إلى 13 عام 1997 لكل 1000 مولود حي ، وإنخفاض نسبه الأشخاص الذين لا يتوقع لهم العيش إلى سن الستين إلى 10% من مجموع السكان عام 1997 . وبهذه المعدلات تصنف دولة الكويت ضمن البلدان التي لديها تنمية بشرية عالية وتقارب نسبها الدول الأكثر تقدما أو دول العالم المتقدم ، والتي يصل بها معدل العمر المتوقع عند الولادة ما بين 75 – 80 سنه عام 1997 (1) .

جدول (6-5)

دليل التنمية المرتبط بالبقاء على قيد الحياة في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997

الترتيب العالمي	الدولة	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)		معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)		معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)		الأشخاص – الذين لايتوقع أن يعيشوا حتى سن الستين (% من مجموع السكان) 1997	الترتيب الخليجي
		1970	1997	1970	1997	1970	1997		
35	الكويت	65.9	75.9	49	12	59	13	10	1
43	الإمارات	60.7	74.8	61	9	83	10	11	2
37	البحرين	61.8	72.9	67	18	93	22	15	3
41	قطر	60.9	71.7	71	16	93	20	16	4
78	السعودية	51.8	71.4	118	24	185	28	17	5
89	عمان	46.9	70.9	126	15	200	18	18	6

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، مصدر سابق ، 1999 ، ص 168 ، جدول 8 ،.

لذلك ينبغي أن تحافظ دولة الكويت على تقديم المزيد من الخدمات الصحية للسكان وتوفير المزيد من الاهتمام لكبار السن ، من خلال زيادة أعداد دور المسنين وزيادة الاهتمام

(1) تقرير التنمية البشرية ، مصدر سابق ، 1999 ، ص 138 ، جدول 2 .



بالرعاية المقدمة بها وزيادة أعداد المستشفيات ، بما يتناسب ومتطلبات الزيادة السنوية وتقديم المزيد من الخدمات الصحية بها ، مع المحافظة على تقديم المساعدات للفئات المحتاجة وغير القادرة على العمل للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة مستقبلا في هذا المجال .

6 – 5 مقياس الملامح الأساسية للصحة

لقياس الملامح الأساسية للخدمات الصحية ومدى تقدمها أعد تقرير التنمية البشرية مجموعة ملامح هي ، تحصين الأطفال ضد الأمراض ومعدل الإصابة بالأمراض الوبائية وعدد الأطباء والممرضين ونسبة المعوقين .

يوضح الجدول (6-6) أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي وهي ، الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة تنضم إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية العالية ، طبقا للدليل المرتبط بالملامح الأساسية للصحة ، أما المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان فينضمان إلى الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وفق المعايير الأساسية للصحة . ولعل السبب يعود إلى الاهتمام المتزايد بالخدمات الصحية من خلال زيادة كمية الإنفاق على الخدمات الصحية ، حيث تنفق دولة الكويت 3.5 % من إجمالي الناتج المحلى للفترة 1990–1997 ، بينما تنفق المملكة العربية السعودية 6.4 % من إجمالي الناتج المحلى لنفس الفترة ، ولتوضيح مقدار هذا الأنفاق مقارنته بدول العالم نجد أن الولايات المتحدة الامريكية تنفق على الخدمات الصحية نسبه 6.6 % من إجمالي الناتج المحلى(1) على الخدمات الصحية المختلفة .

وتتصدر دولة الكويت دول مجلس التعاون الخليجي في بعض الملامح الأساسية للصحة في دليل التنمية البشرية ، حيث تعتبر أقل هذه الدول تعرضا للإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) بمقدار 1.4 لكل ألف شخص ويصل أعلى إرتفاع لهذا المرض في دولة قطر بمقدار 14.9 لكل ألف شخص لعام 1997 . أما فيما يخص الهيئة الطبية فإن أعلى معدل للأطباء يكون في دولة الكويت بمقدار 178 طبيباً لكل مئة ألف شخص عام 1993 ، و كذلك أعلي معدل للهيئة التمريضية بمقدار 468 ممرضاً لكل مئة ألف شخص .

---

(1) البنك الدولي للإنشاء والتعمير : مصدر سابق ، 1999 ، ص 242 ، جدول 7 .



أما الإصابة ببعض الأمراض الوبائية الأخرى فإن نسبها قد تكون مرتفعه في دولة الكويت مقارنته بدول مجلس التعاون الخليجي ، حيث يصل معدل الإصابة بمرض السل في دولة الكويت إلى 23.7 حالة لكل مائه ألف شخص ، وتصل أدنى نسبه في سلطنه عمان بمقدار 10 حالات لكل مائة ألف شخص لعام 1996 . أما الإصابة بمرض الملاريا فتصل في دولة الكويت إلى 38.8 لكل مائة ألف شخص ، ويصل أدنى معدل له في دولة البحرين بمقدار 33.7 لكل مائة ألف شخص عام 1995 .

أما نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة ومحصنين تحصيناً كاملاً ضد مرض الحصبة للفترة 1995-1997 فإن نسبتها عالية في دولة الكويت ، حيث تصل إلى 95% وتصل أدنى نسبه للتحصين في دولة الإمارات العربية المتحدة 35% لنفس الفترة . وهذا دليل على أن دولة الكويت قد أنتهجت أسلوب التطعيم للأطفال ضد الأمراض الوبائية ، وفق مواعيد ثابتة تقيد في شهادة الميلاد للمولود ، وساعد ذلك على ارتفاع نسبة المحصنين من الأطفال في دولة الكويت .

جدول (6-6)

دليل التنمية المرتبط بالملامح الأساسية للصحة في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997

الترتيب العالمي	الدولة	الرضع الذين ولدوا ناقصي الوزن% 90-97	الأطفال عمر سنه واحدة ومحصنون تحصيناً كاملاً		الإصابة بالأمراض الوبائية لكل 100000 شخص			عدد الأطباء لكل 100000 شخص عام 1993	عدد الممرضين لكل 100000 عام 1993	الأشخاص المعوقين % من مجموع السكان 85-92
			ضد السل % 95-97	ضد الحصبة % 95-97	حالات الإصابة بالإيدز 1997	حالات الإصابة بالسل 1996	حالات الإصابة بالملاريا 1995			
35	الكويت	7	-	95	1.4	23.7	38.8	178	468	0.4
37	البحرين	6	-	95	6.4	27.4	33.7	11	289	1.0
41	قطر	-	99	87	14.9	46.0	85.1	143	354	0.2
43	الإمارات	6	98	35	-	22.4	129.0	168	321	-
78	السعودية	7	99	87	1.7	-	99.6	166	348	-
89	عمان	8	96	98	5.6	10.0	80.8	120	290	-

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، مصدر سابق ، 1999 ، ص 172، جدول 9 ،



ويرى الباحث أن تطوير الخدمات الصحية والرقى بها يتطلب أن تنضم دولــة الكويــت إلى الشبكة الصحية العالمية [1] التى تستخدم شبكات الحاسوب ، القائمة على الراديو والــهاتف والقمر الصناعي الذي يدور الأرض في مدار منخفض ، للاستفادة من الاطلاع علــى أحــدث البحوث الطبية وللتشاور في الأمور الطبية ، لتثقيف العاملين في قطاع الصحــة والحصــول على معلومات حديثه عن وسائل العلاج المبتكرة ، و معرفــة أحــدث المبتكــرات العلاجيــة والأدوية التي تبتكر بين حين وأخر ، ومعرفة إنتشار بعض الأوبئة في بعض المنــاطق فــي العالم لأخذ الحذر وتحديد كيفيه التعامل معها .

6 – 6 مقياس التعليم

لإيضاح مقياس التعليم في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي تــم إعداد الجدول (6–7) ، والذي يوضح الفجوات بين الجنسين في التعليم . حيث يتضح مــن هذا الجدول أن هناك دولا تصنف ضمن بلدان التنمية البشرية العاليــة ، وهــى الكويــت والبحرين وقطر والإمارات حيث تصل نسبه معدلات الإناث في القــراءة والكتابــة وفــى التعليم الابتدائي وفى التعلم الثانوي إلى أكثر من 90% من معدل الذكور في عــام 1997 في هذه الدول ، ودول تصنف ضمن بلدان التنمية البشريه المتوسطة وهى المملكة العربيــة السعودية وسلطنة عمان .

ومن أسباب ارتفاع معدل التعليم للجنسين في دولة الكويت ارتفاع مقدار ما ينفق علــى التعليم والمرافق التعليمية من الناتج القومي الإجمالي ، حيث بلغ 5.7% عام 1996 وقد بلـــغ في المملكة العربية السعودية 5.5% ، وبلغ في جمهورية مصر العربيــة 5.7 % وبلــغ فــي الولايات المتحدة الأمريكية 5.4 % من إجمالي الناتج القومي الإجمالي[2] .

وقد تحول فكر التنمية من الاهتمام بالاستثمار الرأسمالي وإنتاج السلع إلى الاهتمام بدفــع قدرات البشر وما يمكن أن تولده هذه القدرات ، وأكثر من ذلك فقد جاءت نتائج الأبحاث التــي

---

(1) تعتبر الشبكة الصحية العالمية دائرة معلومات شبكيه تساند المشتغلين بالرعاية الصحية في أكثر من 30 بلـــداً ، وتتميز بأنها أرخص ثمنا من الشبكات المعلوماتية الأخرى كشبكه الإنترنت .

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : مصدر سابق ، 1999 ، ص 59 .

(2) البنك الدولي للإنشاء والتعمير : مصدر سابق ، 1999 ، ص 240 ، جدول 6 .



ظهرت في نهاية عقد السبعينيات وما بعده مؤكدة لهذه الاتجاهات الجديدة [1] وبالرغم من أن رفع قدرات البشر تتضمن مجالات الصحة والتغذية إلا أن التركيز أساسا يكون على مجال التعليم وخاصة في البحوث النظرية والتجريبية .

ويرى الباحث أنه لابد من التركيز على تطوير نظام التعليم في دولة الكويت ليأخذ نهج التعليم المتطور الذي يهتم بالكيف لا الكم بالنوع لا العدد ، ولإيضاح ذلك نستشهد بنظام التعليم في اليابان الذي يبدأ بالشعور بأهمية العمل منذ المرحلة الإلزامية ، ويتأثر به جميع الطلبة وتعمل المدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة على تنمية القدرات والإتجاهات الأساسية اللازمة للنجاح في العمل ، بالمؤسسات والجهات المختلفة ونجد أن حوالي 8% من منهج المرحلة الثانوية الأولوية ، فيه مخصصة للفنون الصناعية وبناء المساكن[2] ، وعلى العكس من ذلك المنهج الدراسة في دولة الكويت ، والتي تركز غالبا على المناهج النظرية وتهمل بعض المناهج التجريبية والتطبيقية ، لذلك يقترح الباحث أن تتخذ أنظمة التعليم في دولة الكويت مجموعه إجراءات للتطوير ، من شأنها أن تساهم في النهوض بمخرجات التعليم بالكويت لكلا الجنسين وهى كالتالي :

- التحول من نظام التعليم القائم على التلقين إلى التعليم القائم على تنمية القدرات والمهارات و الابداعات من خلال بحوث وابتكارات الطلاب في مراحلهم الدراسية المختلفة .
- التركيز على العلوم التطبيقية كالرياضيات والحاسوب والعلوم والتكنولوجيا والعلوم البيئية ، ومحاولة تطوير أدوات توصيل المعلومات من خلال استخدام الأجهزة التقنية الحديثة .
- إعادة نظام الثانوية الصناعية الذي كان موجود سابقاً وتطويره وفق أحدث الوسائل التكنولوجية الحديثة .
- توسيع مجالات الدراسة أمام الطلاب حسب قدراتهم الدراسية للمساعدة في توجيههم التوجيه السليم منذ بداية المراحل الدراسية الأولى .

---

(1) UNESCO : Reading in Economics of Education , Paris , 1974 , P 184-190 .

(2) التعليم في اليابان ، ترجمه سعد عبد الرحمن وحسين حمدى الفويجي ، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة ، 1987 ، ص 135 ، الكويت .



- تشجيع الطاقات والعقول المبدعة والقادرة على الابتكارات منذ الصغر وتوفير جميع الإمكانيات اللازمة لها .

- تعويد الطلاب على الاعتماد على النفس في البحث عن المصادر لإعداد البحوث للوصول إلى المعلومة بدقة ، وتدريبهم على مهارات التفكير والابداع والنقد منذ الصغر لتكوين الشخصية البحثية لديهم .

جدول (6-7)

دليل التنمية البشرية المرتبط بالفجوات بين الجنسين في التعليم في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997.

الترتيب العالمي	الدولة	معرفة القراءة والكتابة بين الإناث البالغات كنسبه مئوية من معدل الذكور 1997	صافى قيد الإناث في التعليم الابتدائي كنسبه مئوية من نسبه الذكور 1997	صافى قيد الإناث في التعليم الثانوي كنسبه مئوية من نسبه الذكور 1997	الطالبات في التعليم العالي كنسبه مئوية من معدل الذكور 1996
35	الكويت	93	96	100	134
37	البحرين	90	101	108	-
41	قطر	102	103	97	531
43	الإمارات	104	98	105	608
78	السعودية	77	93	82	109
89	عمان	72	97	96	97

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، مصدر سابق ، 1999، ص 229 ، جدول 25 ،

6 – 7 مقياس النشاط الاقتصادي

لبيان الفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي أعد تقرير التنمية البشرية لعام 1999 جدولا ، يوضح معدل النشاط الاقتصادي للإناث البالغات من العمر 15 سنة فأكثر كنسبة مئوية من معدل الذكور لعام 1997 . حيث يوضح الجدول (6-8) أن دولة الكويت تتصدر دول مجلس التعاون الخليجي ، في معدل النشاط الاقتصادي للإناث والذي يبلغ 49.9% من معدل الذكور ، وهى بذلك تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة تليها دولة البحرين 33.1% ثم دولة قطر 30.7 % ثم الإمارات العربية المتحدة 28.1% وتصنف هذه



الدول أيضا ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة ، أما في المملكة العربية السعودية فقد بلغ النشاط الاقتصادي للإناث بنحو 21 % وفى سلطنه عمان بنحو 20% وهما ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة . وتوضح هذه النسب أن الإناث في دولة الكويت يحتلن 50 % تقريبا من معدل الذكور في العمل بالأنشطة الاقتصادية وقد ساعد على ارتفاع معدلهن فتح المجال أمام المرأة في الأعمال المختلفة ، سواء كانت الأعمال الحكومية أو الأعمال في القطاع الخاص، إضافة إلى المكانة الاجتماعية المرموقة التي تحتلها المرأة الكويتية وارتفاع نسبه التعليم ، بالإضافة إلى ارتفاع نسبه الذكور تقريبا في المجتمع السكاني في الكويت .

جدول (6-8)

دليل التنمية البشرية المرتبط بالفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997 .

الترتيب العالمي	الدولة	معدل النشاط الاقتصادي للإناث البالغات من العمر 15 سنه فأكثر كنسبه مئوية من معدل الذكور 1997	الترتيب الخليجي
35	الكويت	49.9	1
37	البحرين	33.1	2
41	قطر	30.7	3
43	الإمارات	28.1	4
78	السعودية	21.1	5
89	عمان	20.4	6

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، مصدر سابق ، ص 233 ، جدول 26 .

6 – 8 مقياس الإتجاهات الديموغرافية

تندرج تحت هذا المقياس مجموعه متغيرات كالمعدل السنوي لنمو السكان ونسبة سكان الحضر ونسبة الأعاله ونسبة كبار السن ومعدل الخصوبة الإجمالي . حيث يوضح الجدول (6-9) أن معدل النمو السنوي للسكان في الكويت يبقى في حدود الثبات النسبي ، مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي حيث قدر للفترة 1979 –1997 بنحو 2.5 % سنويا ، ويقدر في الفترة 1997–2015 بنحو 2.3% سنوياً . ومن ملامح هذا النمو إرتفاع معدل السكان الحضر من 97.3 % عام 1997 من مجموع السكان إلى 98.2 % عام



2015 من مجموع السكان ، ويعتبر هذا المعدل من أعلى المعدلات بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى . ويعود السبب إلى تركز معظم السكان في الكويت في مناطق السكن الحضري وفى مدينه الكويت ، هذا بالإضافة إلى قله الأراضي المخصصة للزراعة وإختفاء مفهوم المدن الريفية بالكويت . لذلك يستلزم أن تفكر الكويت بإقامة مدن ريفية مع تشجيع السكان للعيش بها كمدينتي العبدلى والوفرة الزراعيين ، عن طريق منح الأراضي الزراعية بالمجان ومنح التسهيلات المالية وتوفير البذور والميكنة الزراعية . لأن التحضر خطرعلى الأمن الغذائي وهجرة الريف والزراعة ، غير أن الحضرية بدأت تزحف إلى كثير من مدن العالم حيث بدأ الناس يزحفون من الريف إلى المدينة ، ويتطلب ذلك توفير مزيد من الخدمات والبنية الأساسية الضرورية كالمياه والصرف الصحي والطرق والهاتف والكهرباء والإسكان وغير ذلك ، وهذا يؤدى إلى استهلاك الكثير من الموارد المالية في البلاد .

ويوضح الجدول (6-9) أن نسبة الإعالة في دولة الكويت سوف تنخفض من 64.6% عام 1997 إلى 44.4% بحلول عام 2015. وقد يعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها عمل المرأة وإنخفاض معدلات الخصوبه لديها وصغر حجم الأسرة ، حيث تعتبر الأسرة في الكويت كلها في طور العمل حيث الأب والأم يعملان بالإضافة إلى الأبناء في سن العمل ، إضافة إلى وجود كثير من الوافدين العزاب الذين لا يعولون أحد في دولة الكويت .

ويبين الجدول (6-9) أن نسبة السكان البالغين من العمر 65 عاما فأكثر سوف ترتفع في دولة الكويت من 1.8 % عام 1997 إلى 5.6% عام 2015 من مجموع السكان ، وقد يعود ذلك إلى الأسباب التي ذكرت آنفا في تقدم المزيد من الخدمات الصحية بالكويت والاهتمام بكبار السن ، وتقديم المزيد من الخدمات الاجتماعية المختلفة لهم .

أما معدل الخصوبة الإجمالي في دولة الكويت فيتضح أنه أنخفض من 6.3 عام 1975 إلى 2.9 عام 1997 ، ويعتبر هذا المعدل من أقل المعدلات بين دول مجلس التعاون الخليجي ، ويعود ذلك إلى مجموعه أسباب منها عمل المرأة الذي قلل رغبتها في الإنجاب وأخّر سن الزواج لكلا الزوجيين ، إضافة إلى استخدام وسائل تحديد النسل وكثرة متطلبات الحياة وارتفاع تكاليفها نظراً للاتجاه الاستهلاكي في الكماليات الذي يتطلب تكاليف عالية .



6 – 9 مقياس وسائل الاتصالات والمعلومات

تعتبر وسائل الاتصالات والمعلومات مؤشراً مهماً لبيان مدى تطور المجتمع وإدراك أفراده بالتغيرات العالمية ، ومدى ارتباطهم بهذه التغيرات في ظل ظروف العولمه التي سيطرت على النهج العالمي في شتى المجالات ، حيث تعتبر وسائل التكنولوجيا الجديدة في مجال الإعلام والاتصالات هي التي تدفع العولمه ولكنها تقسم العالم إلى موصولين ومعزولين ، ومن أسباب زيادة أعداد الموصولين في العالم الإمكانيات المالية وإتقان اللغة الإنجليزية التي تعتبر لغة التخاطب العالمي ولغة معظم وسائل الاتصالات الحديث .

جدول (6-9)

دليل التنمية البشرية المرتبط بالاتجاهات الديموغرافيه في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997

الترتيب العالمي	الدولة	المعدل السنوي لنمو السكان %		سكان الحضر كنسبة مئوية من مجموع السكان		نسبة الإعالة %		نسبة السكان البالغين 65 عاما فأكثر من مجموع السكان		معدل الخصوبة الإجمالي	
		1975-1997	1997-2015	1997	2015	1997	2015	1997	2015	1975	1997
35	الكويت	2.5	2.3	97.3	98.2	64.6	44.4	1.8	5.6	6.3	2.9
37	البحرين	3.5	1.5	91.2	95.0	50.8	36.6	2.8	6.2	5.5	2.9
41	قطر	5.6	1.4	91.8	94.2	39.8	49.5	1.6	9.1	6.4	3.7
43	الإمارات	7.2	1.5	84.8	88.8	46.2	48.1	2.0	9.3	5.9	3.4
78	السعودية	4.6	2.9	84.1	89.7	78.5	69.1	2.8	4.4	7.3	5.8
89	عمان	4.5	3.3	79.5	92.8	91.4	81.7	2.5	3.7	7.2	5.9

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، مصدر سابق ، 1999 ، ص197 ، جدول 16 .

ونظراً لعدم توفر معلومات عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي تم إعداد الجدول (6-10) لبعض الدول العربية من واقع بيانات البنك الدولي لعام 1999 . حيث توضح بيانات هذا الجدول أن دولة الكويت تتصدر مجموعة الدول العربية ، المملكة العربية السعودية ومصر والمغرب والأردن ولبنان في بعض وسائل الإتصالات والمعلومات ، حيث تتصدر وسائل الصحف 376 لكل ألف شخص من السكان ، والتليفزيون 491 لكل ألف شخص



والكمبيوتر 82.9 لكل ألف شخص من السكان ، وشبكه الإنترنت 32.8 لكل ألف شخص من السكان ، وتأتى في المرتبة الثانية في وسائل المذياع 688 لكل ألف شخص والهاتف المحمول 116 لكل ألف شخص من السكان .

ومن خلال هذه المؤشرات لبعض وسائل الاتصالات والمعلومات نستطيع الاستنتاج أن دولة الكويت سباقة في هذا المجال لكثير من الدول وسوف يساعد ذلك على تحقيق تقدم كبيرة في مجال الصحة والتعليم ، لما لهذه الاتصالات من دور فعال في معرفة ما يدور في العالم من تطور ومحاولة الاستفادة بما ينفع منه . كذلك تجلب هذه الوسائل التقدم في النواحي الاقتصادية حيث تساعد على الاتصال بالأسواق العالمية ومعرفة متطلباتها ، إضافه إلى إمكانية نقل التكنولوجيا ومعرفة أحدث النظم التقنية الجديدة . وبما أن عالمنا اليوم أصبح عالماً صغيراً مترابطاً لا تحده الحدود بفضل وسائل الأتصالات الحديثة كالإنترنت والفاكس والفضائيات الإعلامية والهاتف المحمول وأجهزة الحاسوب ، لذلك يستلزم أن تسارع الدول إلى الانضمام إلى هذا العالم الجديد ، من خلال استخدام هذه الوسائل وتشجيع جميع المؤسسات والجهات في الدولة إلى أنتهاج الأسلوب الجديد في وسائل الاتصالات للرقى بجميع أجهزة الدولة .

جدول (6-10)

مؤشر التنمية المرتبط باستخدام وسائل الاتصالات والمعلومات في دولة الكويت بالمقارنة مع بعض الدول العربية في الفترة 1996-1999

الدولـــة	لكل 1000 شخص من السكان					
	الصحف اليومية 1996	أجهزة المذياع 1996	أجهزة التليفزيون 1997	الهاتف المحمول 1997	أجهزة الكمبيوتر 1997	تقنية الإنترنت 1999
السعودية	59	319	260	17	43.6	0.15
مصر	38	316	127	0	7.3	0.31
المغرب	26	241	160	3	2.5	0.20
الأردن	45	287	43	2	8.7	0.80
الكويت	376	688	491	116	82.9	32.8
لبنان	141	892	345	135	31.8	5.56

المصدر : البنك الدولي ، مصدر سابق ، 1999 – 2000 ، ص 266 ، جدول 19 .



6 – 10 مقياس التدهور البيئي

أعد تقرير التنمية البشرية مجموعة معايير لتحديد مقياس التدهور البيئي ، وتتمثل هذه المعايير في نصيب الفرد من الموارد المائية الداخلية والمتجددة ، ونصيب الفرد من المسحوب السنوي للمياه العذبة ، وكمية استهلاك ورق الطباعة ونصيب الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون . ويوضح الجدول (6–11) أن أقل الدول استهلاكاً لمسحوب المياه العذبة هي ، دولة الكويت حيث يحتل نصيب الفرد نحو 307 أمتار مكعبة من المياه العذبة المسحوبة سنويا للفترة 87–95 . بينما تمثل أعلى المعدلات للمملكة العربية السعودية بقدر 1003 أمتار مكعبة من المياه العذبة للفرد لنفس الفترة . أما فيما يخص استهلاك ورق الطباعة والكتابة فإن نسبته تعتبر مرتفعة في دولة الكويت مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي حيث يتم استهلاك 14.6 طن متري لكل ألف شخص ، وأدنى نسبة لسلطنة عمان بقدر 0.8 طن متري لكل ألف شخص لعام 1996 . أما فيما يخص الملوثات الهوائية فإن معدلاتها مرتفعة في دولة الكويت ، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع نصيب الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون حيث قدر بنحو 25.3 طن متري لعام 1996 . وكان أدنى معدل لسلطنة عمان بقدر 6.6 طن متري لنفس الفترة . إضافة إلى هذا الملوث الهوائي هناك ملوثات أخرى تؤدى إلى تلوث الهواء في دولة الكويت ، كملوثات مخلفات المصانع وملوثات ناتجة عن حرق وإعادة استعمال النفايات الصناعية البشرية ، وملوثات طبيعية ناتجة من حبوب اللقاح والبكتريا والغبار ، هذا بالإضافة إلى ملوثات عوادم السيارات بسبب التكدس السكاني في المنطقة المعمورة[1] .

ومن خلال استعراض معدلات التلوث لدول مجلس التعاون الخليجي اتضح أن دولة الكويت لا تخلو من التلوث البيئي بالإضافة إلى استنزاف الموارد الطبيعية ، كاستنزاف الأرصدة البحرية وانخفاض درجة التنوع البيولوجي ، بسبب نمو أسواق صادرات الأسماك وخصوصاً الروبيان (الجمبري) ، وبما أن انبعاث التلوث الهوائي وفقدان التنوع الأحيائي الذي يحدث بمعدلات كبيرة وتنذر بالخطر وبالتصحر ، واستنفاد الأرصدة السمكية وانتشار الملوثات العضوية الثابتة ، لذلك يتطلب الأمر أن تقوم الحكومة بتحقيق التوازن البيئي كأن تقرر تطبيق معايير التلوث على المناطق التي تقع كلها داخل أراضيها ، إضافة إلى تحديد أوقات صيد الكائنات البحرية وفقا لمواعيد تكاثرها ، مع إقامة المحميات الطبيعية سواء كانت صحراوية أو بحرية ، بالإضافة إلى عقد الاتفاقات الدولية وحضور المؤتمرات الدولية التي

(1) الكندرى ، عبد الله رمضان : البيئة والتنمية المستدامة ، مكتب المهند ، 1992 ، ص 210 ، الكويت .



تتصدى لمشكلات البيئة العالمية ، والتي يصعب على الحكومة السيطرة عليها كتغير المناخ ومشكلة طبقة الأوزون وغيرها .

جدول (6-11)

دليل التنمية البشرية المرتبط بالتدهور البيئي في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997

الترتيب العالمي	الدولة	نصيب الفرد من الموارد المائية الداخلية والمتجددة (بالأمتار المكعبة السنوية) 1998	المسحوبات السنوية من المياه العذبة		ورق الطباعة والكتابة المستهلك بالأطنان المترية لكل 1000 شخص 1996	نصيب الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون (بالأطنان المترية) 1996
			% من الموارد المائية 87-95	نصيب الفرد بالأمتار المكعبة 87-95		
35	الكويت	11	2690.0	307	14.6	25.3
37	البحرين	–	–	–	13.2	18.6
41	قطر	–	–	–	3.0	52.3
43	الإمارات	64	1405.3	954	19.1	36.3
78	السعودية	119	709.1	1003	4.0	14.2
89	عمان	393	124.2	656	0.8	6.6

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، مصدر سابق ، 1999 ، ص 205 ، جدول 18 .

6 – 11 التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إلى تلبيه حاجات ومتطلبات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تلبية حاجات ومتطلبات المستقبل . ومتطلبات الحاضر في المجالات التنموية كثيرة كتوفير التعليم والخدمات الصحية وتوفير فرص العمل وتوفير البيئة المحلية المناسبة ، وتوفير الخدمات الأساسية والسكن وتوفير الرعاية بالطفولة والرعاية الغذائية ...الخ . لذلك ينبغي أن تتحسن الأحوال المعيشية للجيل الحالي على حساب الخيارات التي ينبغي أن تكون متاحة للأجيال المقبلة حتى يمكن ضمان استمرارية عمليه التنمية .



ومن خلال هذه المفاهيم يفضل انتهاج أسلوب التنمية المستدامة من خلال الكفاح من أجل الارتقاء بنوعيه الحياة ، والحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام ، وتشجيع السياسات الملائمة التي تلبى احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها في ظل ظروف العولمة التي جعلت الحدود تتلاشى وأدت إلى إنكماش المكان والزمان ، لذلك ينبغي أن تستفيد الكويت من نظام التجارة الدولية للحد من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل ، من خلال مبدأ فتح البلد لرأس المال والتكنولوجيا والخبرة القادمة من الغرب وقبولها ، وتقديم حوافز لجذب رؤوس الأموال الأجنبية والعربية ، ويتضمن ذلك الإعفاءات الضريبية والأجور المنخفضة وتقديم المزيد من الخدمات العامة للمستثمرين الأجانب ، كالنقل والاتصالات والرعاية الصحية ومجموعه من التسهيلات . أي أن الحكومة يجب أن تضمن أكثر الظروف الملائمة لجذب رأس المال ، وهذا سوف يؤدى إلى وجود شركاء دوليين لإدارة التغيرات التي تؤثر في التجارة وفى التدفقات المالية ، والحد من الاتجاه إلى المحلية بتوفير بيئة مستقرة تجعل تنفيذ البرامج الإنمائية أمر ممكنا . ويتطلب هذا الاتجاه سلطة قوية قادرة على الحفاظ على مزايا التنافس العالمية ولجعل قوى العولمة داعمة للتقدم البشرى والحفاظ على حقوق المستثمرين الغربيين والمحليين في آن واحد .

ولتنويع مصادر الدخل والحفاظ على الثروة النفطية من النضوب ولإيجاد تنميه مستدامة يستلزم الإتجاه نحو التنمية الزراعية والتنمية الصناعية في آن واحد ، من خلال الاستفادة من عصر العولمة في معرفة أحدث التقنيات الزراعية الحديثة والتكنولوجيا المتطورة لإيجاد أفضل الحلول لمشاكل الزراعة ، كالتربة والمناخ ونقص المياه وتطبيقها في دولة الكويت ، إضافة إلى الاطلاع على الدروس المستفادة من تجارب الدول المشابهة لبيئات الكويت ، والتي استطاعت إيجاد تنمية زراعية فعالة وأخذ العبر منها. من خلال استخدام وسائل الاتصالات الحديثة التي استطاعت في الآونة الأخيرة من ربط العالم وجعلته مدينة واحدة .

أما في مجال الصناعة فيفضل اتخاذ سياسة إحلال الواردات Import-Substitution من خلال انتهاج سياسة صناعية متطورة تكون لها جذور عميقة ، الهدف منها صناعات بديلة للصناعات المستوردة والبداية تكون بالصناعات الخفيفة والاستهلاكية ، ثم التحول إلى التوسع في الصناعات الثقيلة . وسوف يساعد على نجاح هذه السياسة توفر كثير من عناصر التنمية الصناعية في دولة الكويت كالمواد الخام من المشتقات البترولية وتوفر رأس المال . ويمكن الاستفادة من عصر العولمة في نقل بعض وسائل التكنولوجيا المتقدمة للنهوض بالقطاع الصناعي . وتحتاج دولة الكويت في هذا المضمار إلى النهوض بالموارد البشرية الصناعية



الماهرة وتغير توجهها من الاعتماد على الدولة في توفير الوظائف ، إلى الاتجاه نحو الأعمال المهنية والحرفية في القطاع الصناعي ، ويستلزم ذلك تخصيص الكثير من الامتيازات والحوافز والاستعانة بوسائل الإعلام لإيجاد ثقافة صناعية ، وبث الروح الصناعية في المجتمع من خلال بيان أهمية القطاع الصناعي في تطور البلاد وتقدمها وجعلها في مصاف الدول المتقدمة في المستقبل . ويتم ذلك إذا استطاعت هذه الجهود في تغير نظرة المجتمع من النظرة الاستهلاكية إلى النظرة الإنتاجية وتحويل المجتمع الكويتي من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج ، ويتم ذلك إذا توفرت الظروف المهنية الملائمة لهذا التوجه ، إضافة إلى تحجيم دور القطاع الحكومي في توفير الوظائف وفتح المجالات أمام العمالة الوطنية في المهن الحرفية والتقنية ، مع إعداد المعاهد والكليات الصناعية التي تنمى الموارد البشرية في مجال الصناعة للنهوض بهذا القطاع ، لأن درجة النمو الصناعي تعتبر من أحد المؤشرات الاقتصادية العامة للتنمية إضافة إلى المؤشرات الأخرى كنمو حجم الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ودرجة استثمار الموارد الطبيعية .

وفى خضم هذه الاتجاهات التنموية لا يمكن تجاهل البيئة والحفاظ عليها وحمايتها لأنها من أهم أركان التنمية المستدامة فالحفاظ على البيئة يولد الاستقرار للأجيال الحالية والقادمة ، من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة الطبيعية من الاستنزاف ومن التصحر والاضمحلال سواء كانت البيئة البرية أو الساحلية أو البحرية . لأن من أهداف التنمية المستدامة أن تكون لها جذور عميقة في عمليات شاملة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، ومع الظروف المتغيرة لتحقيق الأمن الغذائي وحل مشاكل البيئة والحفاظ على التراث الثقافي للبشرية وحماية البيئة من التدهور .

6 – 12 تقييم الإطار العام لخطه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت للسنوات 95/1996-99/2000

في منتصف الستينيات وتحديداً في عام 1966 قامت الحكومة الكويتية بإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي من شأنها أن تحدد مسار العملية التنموية في البلاد ، فصدرت في نفس العام الخطة الأولى للسنوات 67/1968 -71/1972 ثم توالت بعدها الخطط الاقتصادية والاجتماعية حيث صدرت الخطة الثانية للسنوات 73/1974-77/1978 ، ثم الخطة الثالثة 79/1980 – 83/1984 ، ثم الخطة الرابعة 85/1986 -89/1990 ، ثم الخطة الخامسة 90/19991-94/1995 ، إلا أن الغزو العراقي حال دون إتمام هذه الخطة



فاضطرت الحكومة بعد تحرير دولة الكويت من الغزو المدمر عام 1990 إلى إعداد خطة انتقالية للإصلاح للسنوات 1993/92-1995/94 وأخيراً أعدت الحكومة خطه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 1996/95-2000/99 .

عند إعداد خطة التنمية الجديدة لدولة الكويت 1996/95-2000/99 تبين أن الإنجازات الملموسة التي حققتها مسيرة الخطط التنموية في دولة الكويت خلال الفترة 1967-1994 ، أي في خلال ثلاثين عاما تقريبا قد أفرزت العديد من الاختلالات والتي أصبحت تمثل قيوداً على عملية التنمية في الاقتصاد والمجتمع الكويتي وتمثلت هذه الاختلالات في :

- تدنى نسبة المواطنين الكويتيين إلى مجموع السكان وقوة العمل .
- الاعتماد شبه الكامل على قطاع النفط في تمويل الأنشطة الاقتصادية المحلية ,
- اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي المحلى .
- شيوع أنماط معينة قامت على استهلاك الثروة والاعتماد على الاستيراد من الخارج.

لذلك حددت الخطة شرطين أساسين لقيام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت يتمثلان في تهيئة الظروف الملائمة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد والمجتمع الكويتي ، والثاني تبنى إطار لعملية التنمية يقوم على إدراك الواقع الراهن بمستجداتة وتغيراته المتوقعة .

وركزت الخطة على أربع قضايا للمعالجة هى[1] :

- القضايا الاقتصادية .
- قضايا التنمية الإدارية والتوظيف .
- قضايا الرعاية والخدمات الاجتماعية .
- قضايا التنمية البشرية والسكان .

أولا : القضايا الاقتصادية

عالجت الخطة القضايا الاقتصادية من خلال ثلاثة محاور ، تمثل الأول في تعميق دور القطاع الخاص ويعالج المحور الثاني تحقيق الاستقرار الاقتصادي أما المحور الثالث فيختص بتعزيز مقومات الأنشطة الاقتصادية .

---

(1) وزارة التخطيط : نسخه محدثه لمشروع خطه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 1996/95-2000/99، الإطار العام 1997 ، ص 47 وما عقبها ، الكويت .



ولتعميق دور القطاع الخاص يتطلب الأمر تقليل حصة مساهمة الحكومة في الشركات المملوكة لها ، أي انتهاج أسلوب الخصخصة في بيع الشركات الحكومية كاملة أو أجزاء منها للقطاع الخاص ، بهدف تعزيز السوق وارتفاع نشاطه ، إضافة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال القطاعين الخاص والحكومي في توفير المغريات والامتيازات التي من شأنها أن تجذب رؤوس الأموال الأجنبية وإمكان استثمارها في دولة الكويت .

أما فيما يخص تحقيق الاستقرار الاقتصادي فتقضى الخطة بتعزيز فرص الاستثمار في الأنشطة المنتجة وتنشيط سوق الأوراق المالية وتأمين كفاءته والحفاظ على مستويات الأسعار المحلية من الارتفاع . أما تعزيز مقومات الأنشطة الاقتصادية فيتم ذلك من خلال ثلاثة قطاعات ، قطاع النفط والصناعات الثقيلة وقطاع الصناعات التحويلية غير النفطية ، حيث يساهم هذا القطاع بقدر 4% من جملة النشاط الاقتصادي لعام 1995 ، ولإيجاد تنمية في هذا القطاع يستلزم إيجاد الحلول لندرة العمالة الوطنية والمؤهلة للعمل في الصناعة وتوسيع الأسواق للمنتجات الصناعية ، نظراً لضيق الأسواق المحلية بسبب الصغر النسبي للسكان ، إضافة إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية في السوق المحلية والخارجية ، وذلك بسبب محدودية الطاقة التكنولوجية والعملية . والقطاع الثالث الذي ركزت عليه الخطة هو قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية ويتطلب ذلك تطوير هذه القطاعات للوصول بها إلى التنمية الزراعية والحيوانية والسمكية .

ومن خلال أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالقضايا الاقتصادية يمكننا أن نستنتج أن الخطة قامت بالتركيز على الجوانب الصناعية والزراعية لما لها من دور مهم – كما أسلف – في التنمية الاقتصادية في أي بلد في العالم وخصوصاً لبلد كالكويت حيث يتعرض اقتصادها إلى السيطرة الخارجية ومخاطرها ، وذلك من خلال تقلبات أسعار النفط التي ليس للكويت دور فيها أو أي تأثير أو سيطرة ، فإن الاقتصاد باعتماده على مورد واحد هو النفط ، يجعله عرضه لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية ويخضع لحصص الإنتاج في منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك ، وأمام هذا التحدي لابد من تنمية الموارد غير النفطية كالصناعة .

وفى اقتراحات الخطة في تعميق دور القطاع الخاص بالكويت من خلال نظام الخصخصة لابد أن يصاحب هذا النظام حفظ حقوق الموظفين الإدارية والمالية في هذه



القطاعات ، التي سوف تقوم الحكومة ببيعها للقطاع الخاص وسوف يؤدى هذا النظام إلى الكثير من المزايا منها ، زيادة الإنتاجية وتعويد الموظفين العمل في القطاع الخاص وعدم الاعتماد على الحكومة في إيجاد وظائف .

ويقترح الباحث أن تقوم الدولة بخصخصة بعض قطاعات الخدمات ذات الطابع الخدمى والتجاري كخدمات الكهرباء والمياه والمواصلات ، ومن مزايا الخصخصة أن يقوم القطاع الخاص بدوره المهم في عملية التنمية في البلاد بدلاً من قيام الدولة بهذا الدور الكامل في الوقت الحالي . حيث تقوم الدولة بعمليات التنمية بشتى المجالات التنموية والقطاع الخاص لا يكترث إلا بكمية الأرباح ونموها ، مما أدى إلى أن الدولة تتحمل مصروفات كبيرة لتقديم الكثير من الخدمات لجميع القطاعات ، لذلك ينبغي أن تفرض الدولة بعض الضرائب على القطاعات الاقتصادية الخاصة للمساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .

ثانيا : قضايا التنمية الإدارية والتوظيف

تعالج خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1996/95-2000/99 قضايا التنمية الإدارية والتوظيف من خلال محورين ، المحور الأول هو إيجاد حلول لمشاكل التنمية الإدراية ، أما المحور الثاني فيعالج التكدس الوظيفي في القطاع الحكومي . وتمثلت المشاكل الخاصة بالتنمية الإدارية في تضخم الجهاز الوظيفي في القطاع الحكومي حيث قاربت الأجور والمرتبات نحو 65 % من الإيرادات النفطية ، إضافة إلى التشابك في اختصاصات ومسؤوليات الأجهزة الحكومية وضعف أدوات التنسيق وانخفاض مستويات الأداء وتدني الإنتاجية للقوى العاملة في وحدات الجهاز الحكومي ، وانعدام التوازن بين دور كل من القطاعين الحكومي والخاص في استيعاب قوة العمل الكويتية ، ويبلغ التكدس الوظيفي في القطاع الحكومي نحو 97 % من جملة العاملين بالدولة .

ولتحقيق اقتراحات الخطة يقترح الباحث تكويت جهاز تخطيط للقوى العاملة الذي يقوم بتوزيع القوى العاملة بين القطاعين الحكومي والخاص ، من خلال ملاحظة حاجة كل قطاع وفق مخرجات التعليم ، ويعمل هذا الجهاز على إعداد سياسات تزود بها المعاهد والكليات في الكويت يتم فيها تحديد الأعداد التي يحتاجها كل قطاع عمالي في الكويت ، وتقوم الدولة بإعداد سياسة المشتريات والاحتياجات الخاصة بالقطاع الحكومي للقطاعات التي تقوم بتشغيل الموارد البشرية الوطنية ، وإيقاف الدعم عن مؤسسات القطاع الخاص التي لا تقوم بتشغيل الأيدي



العاملة الوطنية ، وذلك لأن القطاع الحكومي ليس لدية سيطرة على القطاع الخاص إلا من خلال المغريات والامتيازات التي تقدمها الحكومة له . وهذه السياسات سوف تساعد في المستقبل على تقليل نسبة التكدس الوظيفي في القطاع الحكومي ، ومن شأنها أيضا إعادة توازن القوى العاملة في شتى القطاعات في الدولة .

ثالثاً : قضايا الرعاية والخدمة الاجتماعية

تقوم الخطة فيما يتعلق بمعالجه قضايا الرعاية والخدمة الاجتماعية عن طريق أربعة محاور هي :

– التنشئة الاجتماعية – خدمة تنمية المجتمع – خدمة الرعاية السكنية – قضايا البيئة .

حيث ترتكز التنشئة الاجتماعية على تعزيز دور الأسرة والاهتمام بالبحوث الاجتماعية والتأكيد على دور المرأة الكويتية داخل أسرتها ، والتقليل من الاعتماد على خدم المنازل ومضاعفه العناية بمناهج التربية والثقافة الإسلامية ، وتعميق دور المسجد وتأصيل مفاهيم تجديد الفكر الإسلامي والاهتمام بالمناهج التربوية وإحياء روح الجماعة لدى الأفراد ، مع توظيف القنوات الإعلامية للقيام بهذا الدور و تكثيف الجهود والأجهزة المعنية من أجل تربية النشئ على حرية الرأي . أما خدمة تنمية المجتمع فتقوم على عدة ركائز هي التأكيد على مبدأ سيادة القانون وتماسك الجبهة الداخلية وترشيد الاستهلاك وإبراز دور جمعيات النفع العام .

أما خدمات الرعاية السكنية فشددت الخطة على اتخاذ الاتجاه نحو الامتداد الرأسي ولتوفير الأراضي والمرافق والخدمات اللازمة للتوسع الأفقي في سياسة الدولة نحو توفير المساكن . أما القضايا البيئية فاعتبرتها الخطة ضرورة للتنمية المستدامة ويتم الحفاظ على البيئة من خلال تعزيز دور البحث العلمي في حماية البيئة ، وتطوير الجهود الخاصة بالصحة الوقائية وحماية البيئة من خطر التلوث وتكثيف الاهتمام ببرامج التثقيف البيئي من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسية ، إضافة إلى مواصلة القيام بعمليات الرصد والقياس للتلوث البيئي بين فتره وأخرى ، مع ضرورة قيام الدول بتنسيق العلاقات بالمنظمات الدولية و الإقليمية واقتراح الحلول للمشكلات البيئية العالمية .

ومن خلال مقترحات الخطة نستنتج أن الخطة قد أولت اهتمامها بالتنمية الاجتماعية للفرد بالكويت وبتوفير الخدمات الاجتماعية والرعاية السكنية له ، إضافة إلى حماية البيئة من



حوله من التلوث ليستطيع العيش في بيئة نظيفة ، إلا أن الخطة قد أغفلت جانبا مهما لم تتطرق له وهو توفير الخدمات الصحية والوعي الصحي للسكان ، حيث تعتبر الخدمات الصحية من أهم العوامل التي تقوم عليها التنمية البشرية والاجتماعية .

رابعا : قضايا التنمية البشرية والسكان

تعالج خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 95/1996-99/2000 قضايا التنمية البشرية والسكان من محورين المحور الأول الارتقاء بكفاءة نظم التعليم والتدريب والمحور الثاني معالجه المشكلة السكانية . وتعالج الخطة المحور الأول عن طريق تطوير برنامج التعليم العام والتعليم النوعي وبرامج تعليم الكبار والتعليم العالي والتدريب والدراسات العليا والبعثات ، أما معالجه المشكلة السكانية فتطرقت الخطة إلى تطوير الجهود المتعلقة بتحسين خصائص الموارد البشرية الوطنية ، من حيث العلاقة بقوة العمل ومستويات الكفاءة والتركيب المهني وتأهيل واستيعاب أعداد متزايدة من القوى العاملة الكويتية للإحلال محل العمالة الوافدة في مختلف المواقع وحددت الخطة نسبة الإحلال بنحو 10 % سنويا . مع تشجيع العمالة الوطنية للعمل الحر وزيادة تدريجية لنسبة المواطنين في مجموع السكان والقوى العاملة وفق خطط مرحلية .

ومن خلال استعراض الملامح الأساسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت للسنوات 95/1996-99/2000 يري الباحث أن الدولة قبل إعداد هذه الخطة لابد من القيام بإعداد دراسات مسحية شاملة لجميع الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة حتى يعي المخططون بأن الخطط التي يقومون بإعدادها قادرة على إيجاد تنمية في البلاد ، وحتى لا تبق الخطط عديمة الجدوى من الناحية العملية .

خاتمة :

من خلال الدراسة السابقة لأنماط التنمية في الكويت ومن خلال استعراض خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة لدولة الكويت للسنوات 95/96-99/2000 تم استنتاج جمله من النتائج نوجزها على النحو التالي :

- تتصدر دولة الكويت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في مقياس دليل التنمية البشرية لعام 1999 ، وتصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية العالية ، ومن



الأسباب التي جعلت الدول الخليجية لا تنضم إلى مصاف الدول المتقدمة الاعتماد على مصدر وحيد للدخل القومي .

- وتتصدر دولة الكويت دول مجلس التعاون الخليجي لمقياس نوع الجنس وذلك يدل على أن درجة التفاوت في الإنجاز في النشاط الاقتصادي بين الجنسين الإناث والذكور في التعليم وفى العمر المتوقع تفاوت بسيط ، كما تحتل دولة الكويت المرتبة الأولى في مقياس البقاء على قيد الحياة .
- تتصدر دولة الكويت دول مجلس التعاون الخليجي في مقياس الملامح الأساسية للصحة ، وهى تحصين الأطفال ضد الأمراض ومعدل الإصابة بالأمراض الوبائية وعدد الأطباء والممرضين ونسبه المعوقين ، وقد لوحظ ارتفاع نسب بعض الأمراض الوبائية كمرض السل ومرض الملاريا في الكويت ، وفي المقابل ترتفع نسبة الأطفال المحصنين تحصيناً كاملاً ضد مرض الحصبة ، وهذا دليل على انتهاج أسلوب التطعيم المبكر للأطفال ضد الأمراض الوبائية وفق مواعيد ثابتة .
- وتصنف دولة الكويت ضمن بلدان التنمية البشرية العالية في مقياس الفجوات بين الجنسين في التعليم في معدلات القراءة والكتابة والتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي ، كذلك تتصدر دولة الكويت دول مجلس التعاون الخليجي في مقياس الفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي للإناث .
- يعتبر معدل النمو السنوي للسكان في الكويت في حدود الثبات النسبي ، إضافة إلى ارتفاع معدل السكان الحضر من مجموع السكان ويعتبر من أعلى المعدلات مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي .
- وتبين التقديرات في دليل التنمية البشرية أن نسبة الاعالة في دولة الكويت سوف تنخفض ، بالإضافة إلى انخفاض معدل الخصوبة الإجمالي ، ويعتبر بذلك من أقل المعدلات في دول مجلس التعاون الخليجي .
- وتوقعت التقديرات في دليل التنمية البشرية أن نسبة السكان البالغين من العمر 65 عاما سوف ترتفع في دولة الكويت بحلول عام 2015 إلى 5.6% .
- تتصدر دولة الكويت بعض الدول العربية كالمملكة العربية السعودية ومصر والمغرب والأردن ولبنان في وسائل الصحف والتليفزيون والكمبيوتر وشبكه الإنترنت ، وتأتى في المرتبة الثانية في وسائل المذياع والهاتف المحمول وهذا يجعلها على اتصال دائم



لجميع بقاع المعمورة ويمكنها من الاطلاع والاستفادة من التطور الذي يحدث في عولمه هذا الزمان .

- وتعتبر دولة الكويت من أقل دول مجلس التعاون الخليجي في استهلاك مسحوب المياه العذبة بالنسبة لنصيب الفرد بينما ترتفع بها نسبة استهلاك ورق الطباعة والكتابة ، وارتفاع نصيب الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون ، وذلك يدل على وجود نوع من التلوث البيئي بها .
- إن كمية الصادرات من الكويت تعادل تقريبا كمية الواردات إليه ، وقد ضاعف كمية صادرتها إنتاجها الكبير للنفط ، وهذا يدل على أن دولة الكويت دولة مستهلكة أكثر منها منتجة ، والمجتمع الكويتي مجتمع مستهلك أكثر منه منتج .
- وقامت خطه التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعدة لدولة الكويت للسنوات 1996/95 –2000/99 ، بالتركيز على الجوانب الصناعية والزراعية مما لها من دور مهم في التنمية الاقتصادية للحد من سيطرة مورد النفط على الاقتصاد ، مما يجعله عرضه لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية وخضوعه لحصص الإنتاج في منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك .
- انتهجت الخطة الاقتصادية والاجتماعية نظام الخصخصة لما له من مميزات ، منها زيادة الإنتاجية وتعويد الموظفين على العمل في القطاع الخاص ، وعدم الاعتماد على الحكومة في إيجاد الوظائف .
- لتحقيق التوزيع الأمثل للقوى المتكدسة في القطاع الحكومي والتي تبلغ نحو 97 % من جمله العاملين في الدولة ينبغي أن تقوم الدولة بإنشاء جهاز تخطيط القوى العاملة ، مهمته القيام بتوزيع القوى العاملة بين القطاعات الحكومية والخاصة .
- أولت خطه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 95/96–2000/99 جل اهتمامها بالتنمية الاجتماعية للفرد بالكويت ، من خلال توفير الخدمات الاجتماعية والرعاية السكنية ، إضافة إلى التركيز على حماية البيئة من حوله والحفاظ عليها من التلوث .
- لعلاج القضايا التعليمية ينبغي تحديد نوعية مخرجات التعليم وتوجيه الشباب نحو التخصصات العلمية والتكنولوجية ، للحد من الاعتماد على العمالة الوافدة ، بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي في المجالات العلمية والتكنولوجية والعلوم البيئية .



الفصل السابع

مستقبل التنميةالعمرانيه في الكويت



محتويات الفصل



7 – 1 تمهيد

تناولت الدراسة فى الفصل الأول التطور التاريخي للعمران في الكويت واستعراض نشأة الكويت وملامح العمران قبل اكتشاف النفط وبعد اكتشافة . واختص الفصل الثاني بدراسة البناء الديموغرافي للمراكز العمرانية باستعراض الخصائص الديموجرافية والخصائص الاجتماعية والخصائص الاقتصادية ، بالإضافة إلى دراسة المستقبل السكاني في دولة الكويت . وتناول الفصل الثالث التركيب الوظيفي للمراكز العمرانية من خلال استعراض التركيب الوظيفي الحالي للعمران في مركز مدينة الكويت واستعراض التركيب الوظيفي الحالي للعمران للأمتداد الحضري لمدينة الكويت الكبرى . واهتم الفصل الرابع بدراسة التخطيط العمراني في دولة الكويت بعد اكتشاف النفط ودراسة المخططات العمرانية 1952 – 1967 – 1970 – 1977 – 1983 – 1997 . أما الفصل الخامس فقد تناول مشكلات التخطيط العمراني والتنمية من خلال تحليل نتائج الاستبانة الخاصة بمشكلات التخطيط العمراني والتنمية . وتناول الفصل السادس أنماط التنمية العمرانيه في الكويت من خلال تحليل تقارير التنمية البشرية ، مع تقييم الإطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت .

وفى هذا الفصل سوف يتم مناقشة أهم النتائج التى توصل إليها الباحث المتعلقة بالتنمية العمرانية ، والتنمية البشرية ، والتنمية الاقتصادية ، مع إلقاء الضوء على المشاكل التى برزت ، من خلال مجموعة من التوصيات .

7 – 2 التنمية العمرانية

ظهرت الكويت على الخريطة السياسية للجزيرة العربية منذ أربعة قرون تقريباً . ولكنها لم تظهر ككيان مستقل فى ظل حاكم واحد إلا فى عام 1752 ، عندما تولى زمام الحكم فيها الشيخ صباح بن جابر مؤسس الكويت .

وكانت الكويت محاطة بالأسوار منذ نشأتها ككيان عمرانى لحمايتها من الإعتداءات الخارجية ، حالها كحال أغلب المدن العربية الإسلامية القديمة ، حيث تخلل فترة نشأتها ثلاثة أسوار كان آخرها فى عام 1919 .



وقدرت مساحة المدينة داخل حدود هذا السور بحوالى 9 كليومترات مربعة تقريبا ، إلا أن المساحة المبنية داخل السور لم تتجاوز 50% من مساحة المدينة ، أي حوالـــى 4.5 كيلـو مترات مربعة تقريباً خلال الفترة من 1710 إلى 1930 . وكان العمران فى هذه الفترة مجـاوراً للساحل لإرتباط السكان بالبحر واعتمادهم عليه كمصدر أساسي للرزق . وتكونت المدينة مــن ثلاث نطاقات وظيفية أهمها النطاق البحري لإحتوائه على الميناء والواجهة البحريـــة ويعتــبر هذا النطاق الشريان الحيوي للمدينة ، لوجود الميناء ودوره فى انعاش السوق التجاريـــة مــن خلال دخول وخروج البضائع ، أما النطاق الثانى فيتكون من ساحة الصفاة وهــى مخصصــة للأنشطة التجارية ، وتعتبر حلقة وصل وتجمع وتسويق للبضائع التى تحملــها القوافــل عــبر الصحراء ، والبضائع التى تجلبها السفن عبر الميناء ، ويكمل هذين النطـــاقين نطــاق ثــالث مخصص للسكن مكون من ثلاثة أحياء رئيسية هى ، الشرق والقبلة والوسط ، وبهذا التكويــن العمرانى تصبح مدينة الكويت القديمة مثالاً مشابهاً للمدن الاسلامية القديمة .

وبعد مرور نحو عقدين من الزمان اثناء الفترة 1930-1951 امتدت الرقعة المبنيـــة حتـــى بلغت نحو 80% من مساحة المدينة أي نحو 7.2 كليو مترات مربعة تقريبا ، ليغطى بذلك معظـــم أجزاء المدينة داخل أسوارها ، إضافة إلى بروز بعض القرى الخارجية ، مثل قرية الجـهراء إلـــى الغرب من المدينة والفنطاس والفحيحيل وأبو حليفة على الساحل فى جنوب المدينة .

وأهم ما يميز هذه المرحلة العمرانية ظهور البلدية ومجلســها المنتخب عـــام 1931 ، أنظر الملحق رقم (2) وكان من أهداف نشأتها الأولى تطبيق نظام الحسبة الإسلامي من بـــاب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، حيث أثرت البلدية تأثيراً كبيراً فى النهوض بالكويت فـــى شتى المجالات ، العمرانية والصحية والاجتماعية مع رعايـــة المصـــالح الخاصـــة والعامـــة للمواطنين ، وكانت قراراتها بمثابة توجيه ومراقبة ومتابعة وتنفيذ ، ومـــن الملامـــح البـــارزة 3صشلقرارات البلدية فى تلك الفترة العمرانية تصنيف الأسواق ، حيث حـــــددت الأســـواق المتخصصة حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، فظهرت بذلك الأسواق المتخصصة كســـوق السجاد وسوق السلاح وسوق العباءات وسوق الخضار واللحم وغير ذلك . إضافة إلى تشـــكيل بعض الأحياء كحى المرقاب وحى الصوابر وحى الصالحية وحى الوطيه ، مما ســـاعد علـــى اتساع العمران داخل المنطقة المحصورة ما بين البحر والسور المحيط بالمدينه .

وقد دلت نتائج الدراسة أن العمران فى الكويت قبل اكتشاف النفط والذي امتـــد نحـــو قرنين ونصف من الزمان فى الفترة من 1710 حتى 1951 ، قد تأثر بعدة عوامل كـــان لـــها الأثر الواضح فى تشكيله وفى تحديد مكوناته وفى طبيعة العلاقـــات الوظيفيـــة بيـــن هـــذه



المكونات . وكان أهم هذه العوامل النمو السكانى ، حيث كان هذا النمو متواضعا فـــى تلــك الفترة ومتفقا مع النمو العمرانى المصاحب له فى هذه الحقبه الزمنية ، حيث بلغ عدد الســـكان نحو 160 ألف نسمة بحلول عام 1952 . مما ساعد هذا النمو المتواضع فى عدم اتساع المدينـة وكانت المساحة داخل الأسوار تكفى لسد حاجيات السكان ، وظلت المدينـــة متقوقعـــة داخــل أسوارها حتى عام 1957 عندما ازيل هذا السور .

ولايمكننا أن نتجاهل العوامل الاخري التى ساعدت على عدم اتساع المدينة ويأتى فــى مقدمتها الإمكانيات الاقتصادية المتواضعة ، والتى كانت تحد من إمكانيات التطوير فـــى تلــك الفترة ، حيث كانت الموارد المالية التى تحصلها البلدية متواضعة وتـــأتى فـــى الغـــالب مــن الرسوم على التجارة الخارجية والجمارك ، ومن بعض الرسوم والضرائـــب علـــى الخدمـــات المقدمة للسكان . يضاف إلى هذه العوامل عامل الأوضاع السياسية التى كـــانت تحتـــم علـــى الدولة أن تحيط المدينة بأسوار لحمايتها من هجمات القبائل ومن أي أخطار خارجية آخرى مما أثر فى تحديد نمو المدينة داخل هذه الأسوار .

وهناك عوامل أخرى ساعدت على تشكيل المدينة فى تلك الحقبـــه الزمنيـــة كالبيئـــة الطبيعية ، حيث تمثل دورها فى وجود البحر الذى كان يعتبر المصدر الوحيد للرزق للســـكان فى دولة الكويت ، مما حدا بالسكان إلى التمركزعلى الساحل وامتداد العمران بمحاذاته . وكـان التخطيط العمرانى محليا صرفا فى هذه الفترة حيث لعب ابن البلد دوراً اساسيا ومهما فى نمـــو المدينة ، واستطاع أن يلبى حاجات السكان والبيئة معاً ، لكونه ملما بالعادات والتقاليد للســـكان وكان ملتزما بالشريعة والعرف الإسلامي ، مما ساعده على تقديم الحياة البسيطة التـــى تقـــوم على الضروريات بعيداً عن الكماليات ، وفى تصميمات المساكن المتكيفة مع البيئـــة المحليـــة وفى تكوين الحارات (الفرجان) والأزقة ، التى تلبى القربة الاجتماعية .إضافة إلـــى إبـــراز دور المسجد وجعله نواة الامتداد العمرانى وركيزته الأولـــى وتوظيفـــه فـــى توفـــير الألفـــة الاجتماعيـــة بين السكان ، مع تطبيق نظام الحسبة من خلال إنشاء البلدية ومجلسها المنتخب .

ولم يستمر نمو المدينة العمرانى داخل أسوارها مدة طويله حيث أنتقل هذا النمو نقلـــة كبيرة بعد اكتشاف النفط ، وتحديداً عن ظهور العائدات النفطية منذ عام 1950 ، حيث قـــدرت العائدات النفطية في ذلك العام بحوالى 4.80 ملايين دينار وارتفعت لتصـــل إلـــى نحـــو 100 مليون دينار مع حلول عام1955 . وصاحب هذه النقلة الاقتصادية مجموعة عوامل كان أهمـــها زيادة أعداد السكان حيث ارتفع عدد السكان من 160 ألف نسمة عام 1952 إلى نحو 206 ألف نسمة عام 1957 ، إضافة إلى دخول وسائل النقل الحديثة حيث قدرت أعداد الســـيارات عـــام



1955 بنحو 120 سيارة ، إضافة إلى ضيق الرقعة الحضرية داخل أسوار المدينة ، لذلك رأت الحكومة الكويتية آنذاك أن تضخ جزءاً من العائدات النفطية فى مشروعات للتنمية العمرانية ، لنقل الكويت من مرحلة المدينة المسورة التى تعيش داخل إطار محدد إلى مدينة منفتحة ذات امتدادات حضرية متسعة تتعدي حدود أسوارها ، ودبت بذلك عمليات التنمية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية .

برزت الخطة الهيكلية الأولى للتنمية العمرانية في عام 1952 على يد خبرات أجنبية وعلى وجه التحديد خبرات إنجليزية . إلا أن هذه الخطة كان ينقصها الدراسات المستقبلية للسكان والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخري ، ويعود السبب إلى حاجة الكويت آنذاك إلى خطة عاجلة لضبط عمليات التنمية العمرانية ، لذلك جاءت الخطة بصورة عاجلة ودون دراسات دقيقة ، مما أدى إلى فقدان أهميتها عندما تجاوز عدد السكان التوقعات غير الدقيقة للخطة ، حيث توقعت الخطة أن السكان سوف يترواح عددهم ما بين 150-250 ألف نسمة خلال الفترة من 1950 إلى 1970 ، إلا أن السكان قد تجاوزت أعدادهم ذلك حيث قدرت بنحو 231 ألف نسمة عام 1961 . لذلك لم تستمر هذه الخطة سوى بضع سنوات .

وفى خلال ثلث قرن تقريبا ، ارتفع فيها عدد السكان إلى حوالى 1.7 مليون نسمة عام 1985 ، أي أكثر من سبعة أمثال ماكانوا عليه عام 1960 ، وقد مرت دولة الكويت فى خمس خطط عمرانية بدأت بالمخطط الهيكلي الأول عام 1952 ، وتلاه مخطط البلدية للتنمية عام 1967 ، ثم المخطط الهيكلي الثاني 1970 ، أعقبه إعادة التطوير الأولى عام 1977 ، ثم إعادة التطوير الثانية عام 1983 . وجميع هذه الخطط تم أعدادها على يد خبرات إنجليزية بإستثناء خطة 1967 ، والتى جاءت على هيئة دراسات مجمعة قامت من خلال خبرات كويتية تابعة لإدارة التنظيم فى بلدية الكويت .

ولقد تأثر العمران بعد اكتشاف النفط بعدة عوامل كان أهمها ظهور النفط والنمو الاقتصادي الذي ولد النمو السكاني وزيادة أعداد الوافدين ، إضافة إلى العوامل السياسية واتباع سياسة التخطيط الحديث الذى اتبعته الدولة بعد اكتشاف النفط من خلال جلب المخططين الأجانب للقيام بالخطط العمرانية للكويت ، مما أدى إلى سرعة نقل مدينة الكويت القديمة إلى ملامح المدن الغربية الحديثة ، إضافة إلى القرارات السياسية الأخرى التي كانت تحدد الاستخدامات المختلفة للأراضي في الدولة ، وتوجه النمو العمراني وتحدد اتجاهاته ، وكانت القرارات تصدر من مجلس الوزراء والمجلس البلدي .



وبدأت المرحلة الثالثة للعمران في عقد التسعينيات ، والتي تتميز بالتنمية العمرانية الشاملة من خلال أحدث المخططات العمرانية وهو المخطط الثالث عام 1997 والذى كان وليد العدوان الغاشم على الدولة ، ليواجه المرحلة الصعبة التي خلفها الغزو العراقي من دمار شامل لجميع القطاعات والبنى التحتية للدولة ، مما استدعى إعادة هيكلة بعض القطاعات من جديد ، وكان من الضروري البدء في مشروع تخطيط شامل لأعمال التطوير بالنظر لما شهدته البلاد من تحول وتغير خاصة في التركيبة السكانية والبنية الاقتصادية . وصدر بذلك المخطط الهيكلي الثالث الجديد عام 1997 ، إلا أنه مازال قيد إقرار المجلس البلدي واللجنة العليا للمخطط الهيكلي .

7 – 2 – 1 نتائج التنمية العمرانية

لقد مرت دولة الكويت بظروف خاصة لم تمر بها كثير من البلدان ، وهذه الظروف قد جعلت الكويت تتحول من دولة ذات مدينة واحدة يعيش الأغلبية العظمى من سكانها ، فى إطار مدينة مسورة لا يتجاوز عدد سكانها عن 160 ألف نسمة ، يشكل الكويتيون منهم النسبة المسيطرة أو بمعنى أدق الفئة المطلقه ، ويعيش هؤلاء السكان على موارد اقتصادية محدودة تمثلت فى الأنشطة البحرية من صيد الأسماك وتجارة اللؤلؤ والبضائع . إلى مدينة ممتدة الأطراف ومتعددة الأنشطة ومختلطة الفئات السكانية ، وكان لابد أن يكون لهذه النقلة نتائج متعددة ، وفى هذا الجانب سيتم مناقشة نتائج الخطط العمرانية التى طبقت فى الكويت بعد اكتشاف النفط ، فى مرحلة التنمية العمرانية الممتدة ما بين 1952–1988 . مع مناقشة أهداف الخطة العمرانية الحديثة لعام 1997 التى أعدت لدولة الكويت فى عقد التسعينيات فى مرحلة التنمية العمرانية الشاملة .

من أبرز نتائج التخطيط العمرانى فى المرحلة الممتدة ما بين 1952 – 1988 إنشاء الطرق الدائرية والطرق الأشعاعية ، حيث اعتبرت مدينة الكويت القديمة هى النواة وتم إحاطتها بمجموعة طرق دائرية تصل إلى ستة طرق تصل بينهما طرق اشعاعية ، وقد تم إنشاء هذه الطرق لإقامة امتدادات حضرية ما بين تقاطعات هذه الطرق . وبهذا النسق التخطيطى تكون مدينة الكويت أقرب إلى النمط المسمى بالخطة الأشعاعية ذات الطرق الدائرية Radial Concentric Plan ، حيث تجمع المدينة مابين الخطة الأشعاعية والخطة الدائرية . ويعود السبب إلى أن المخطط الإنجليزي حاول تخطيط مدينة الكويت لتكون مشابهة لمخطط لندن ، الذى اقترح تقسيم العاصمة لندن وما حولها إلى حلقات دائرية أو طرق



دائرية ، تنحصر فيها نطاقات سكنية واستخدامات حضرية متنوعة . مع الفارق فى أن العاصمة لندن تحيط بها الدوائر كاملة ، أما مدينة الكويت فكان البحر عائقا لإكمال الدوائر ، فأصبحت أنصاف دوائر فقط .

ومن ملامح التخطيط الإنجليزي كذلك إحاطة مدينة الكويت بحزام أخضر Green Belt وترجع فكرة الحزام الأخضر إلى البريطانى ابنزر هوارد Ebenzer Howard من خلال نظرية مدن الحدائق والتى ظهرت عام 1898 .

وفى مجال تخطيط المناطق المستحدثة للسكن تم تطبيق نظام المجاورة الحضرية في مناطق السكن النموذجية في الكويت والذى اقترحه كلارنس بيري Clarence Perry عام 1929 م ، الذى يقضى بأن تضم المنطقة السكنية نحو 10 آلاف نسمة ، وتحتوى على سلسلة من الوحدات والخدمات الأساسية كالمحلات التجارية المختلفة والخدمات التعليمية والدينية والترويحية والرياضية إلى جانب التجمعات السكانية .

وأهتم التخطيط العمرانى فى البداية أن تكون الامتدادات الحضرية بمحاذاة الشريط الساحلى نحو الجنوب ونحو الغرب ، ومن خلال هذا التوجه استطاع المخطط أن يطبق نظرية القطاعات Sectors Theory لهومرهويت Homer Hoyt والتى جاءت عام 1939 . حيث خلق قطاعات لأنماط مختلفة من الاستخدامات ، ويتضح ذلك فى خطة 1952 التى خلقت قطاعين ، قطاع يمتد بمحاذاة الساحل يكون مخصصاً للسكن ، وقطاع آخر ممتد نحو الداخل يكون مخصصاً للخدمات والأنشطة الاقتصادية المختلفة ، ويوضح ذلك الشكل (7-1) . أما خطط 1970 - 1977 - 1983 فقد استطاعت أن تكمل هذه القطاعات وخلقت قطاعات مختلفة للسكن وقطاعات للصناعة وأخرى للخدمات الصحية والتعليمية وكانت جميع هذه القطاعات تمتد من مركز المدينة وتتجه نحو الجنوب والجنوب الغربي ، ويبين ذلك الشكل (7-2) .

وبهذا النمط التخطيطى استطاعت الخطط أن تخلق من مدينة الكويت منطقة متروبوليتانية ذات امتدادات حضرية متسعة ، مع جعل مركز المدينة نواة المنطقة المتروبوليتانية وخصص للاستخدامات التجارية والإدارية ، التى تخدم الإمتدادات الحضرية أو بمعنى أدق النطاقات الحضرية الممتدة من النواة بشكل رئيسى . ويمكننا أن نطلق على مدينة الكويت بهذه الإمتدادات الحضرية المتسعه مدينة العاصمة أو المتروبولس Metropolis . ومن أبرز ملامح الشخصية المتروبوليتانية لمدينة الكويت عاملان هما ، ارتفاع حجم السكان الذى



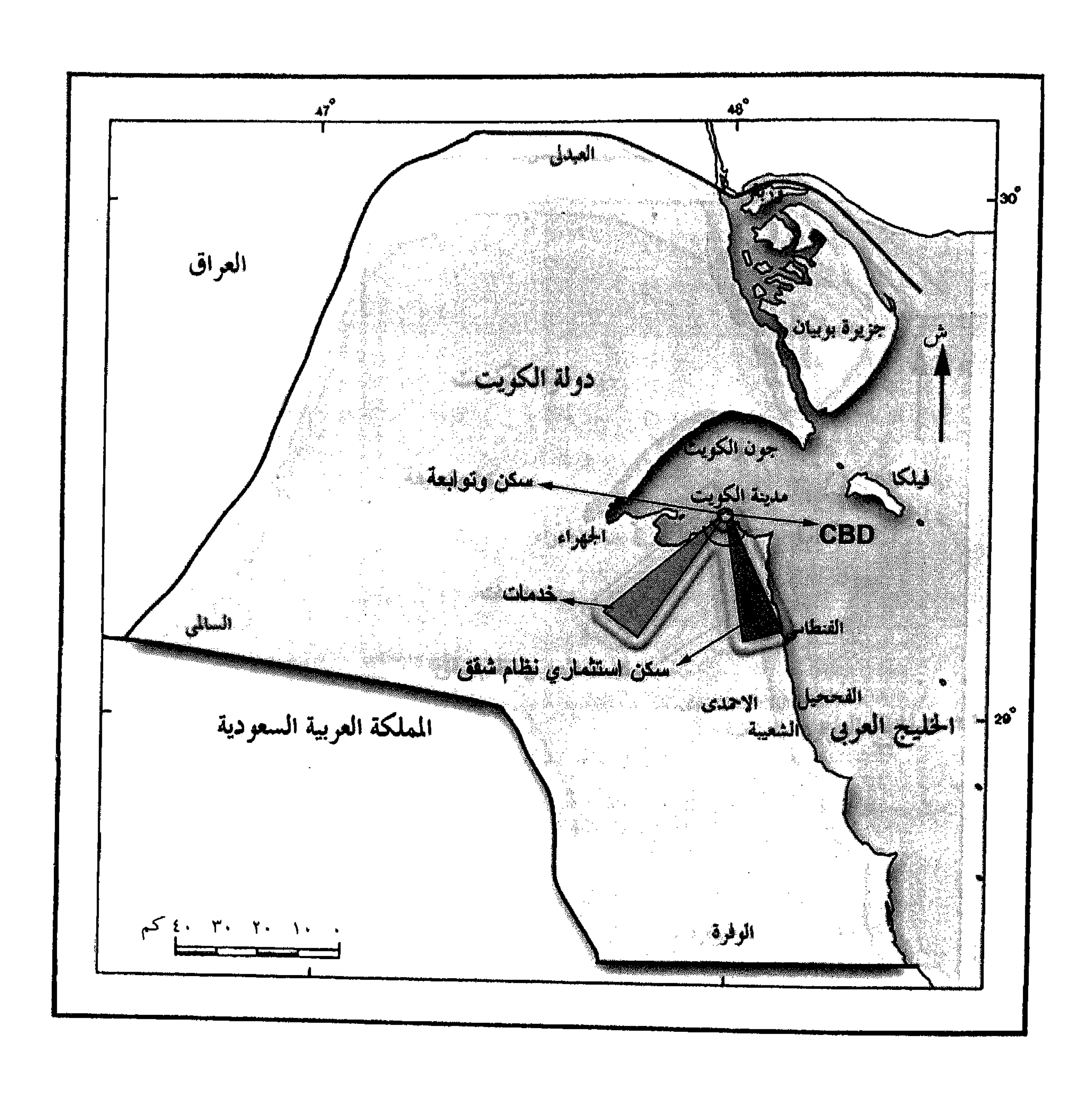
تجاوز 1.7 مليون نسمة في عام 1985 والتخطيط الحضرى للمدينة ، حيث حددت المخططات الهيكلية قسما خاصا يطلق عليه المخطط الهيكلى لمركز المدينة ، وللحد من التزاحم فى المنطقة المتروبوليتانية اقترحت خطة 1977 إنشاء مدينتين خارج النطاق العمرانى القائم فى الصبية والخيران ، إضافة إلى اقتراح خطة 1997 بإنشاء مدن جديدة متكاملة غربي مدينة الكويت ، إلا أن هذه الاقتراحات لازالت غير منفذة حتى الآن ، مما أدى إلى زيادة الضغط والتزاحم على المنطقة المعمورة .

ومن خلال دراستنا للخطط الهيكلية للفترة (1952-1983) أتضح أن التخطيط في هذه الفترة انتقل تدريجيا من مرحلة ضيقة ، أو ذات مدى محدود فى الخمسينيات ثم إلى مرحلة وسط فى السبعينيات ، وعلى نطاق أكبر من الامتدادات السابقة ، إلى مرحلة على مستوى الدولة ككل أو على المستوى القومى والشامل أيضا . ويتضح ذلك من خلال الخطط التى تم أستعراضها في الدراسة ، حيث كانت خطة 1952 وخطة 1967 محدودتى النطاق ، إضافة إلى أنهما جاءا دون دراسات مستقبلية . ولكن خطة 1970 وما تلاها من خطط قد جاءت بتوقعات مستقبلية من خلال خطة طويلة المدى للسكان والقطاعات المختلفة ، بالإضافة إلى خطة طبيعية قومية ومخطط للمناطق الحضرية ومخطط لمركز المدينة . مما جعل هذه الخطط تكون ذات نطاق أكبر ، وغطت الدولة بالكامل ، ويمكننا أن نطلق عليها الخطط الشاملة .

ومن خلال تتبع سير الخطط الهيكلية التى طبقت فى دولة الكويت يمكننا القول بأن دولة الكويت قد طبقت معظم أنواع التخطيط ، كالتخطيط الطبيعى والتخطيط الاجتماعى والتخطيط الاقتصادى . كذلك طبقت الكويت بعض مستويات التخطيط ، كالتخطيط القومى ومن أمثاله التخطيط الشامل والتخطيط الإقليمي كأقليم المدينة . وطبقت الكويت أيضا التخطيط بجميع مستوياته الزمنية ، كالتخطيط طويل الأجل والتخطيط متوسط الأجل والتخطيط قصير الأجل .

كذلك ظهر بالكويت التخطيط الترويحي والإسكاني والبيئى معاً ضمن خطة 1970 ، وقد تمثل ذلك فى اقتراح جعل جزيرة فيلكا لتكون قرية سياحية ، وإقامة مدينة ترفيهية فى منطقة الدوحة ، إضافة إلى الإهتمام بالشواطئ الساحلية والمطالبة بتطويرها والإهتمام بها والمحافظة على البيئة وحمايتها .

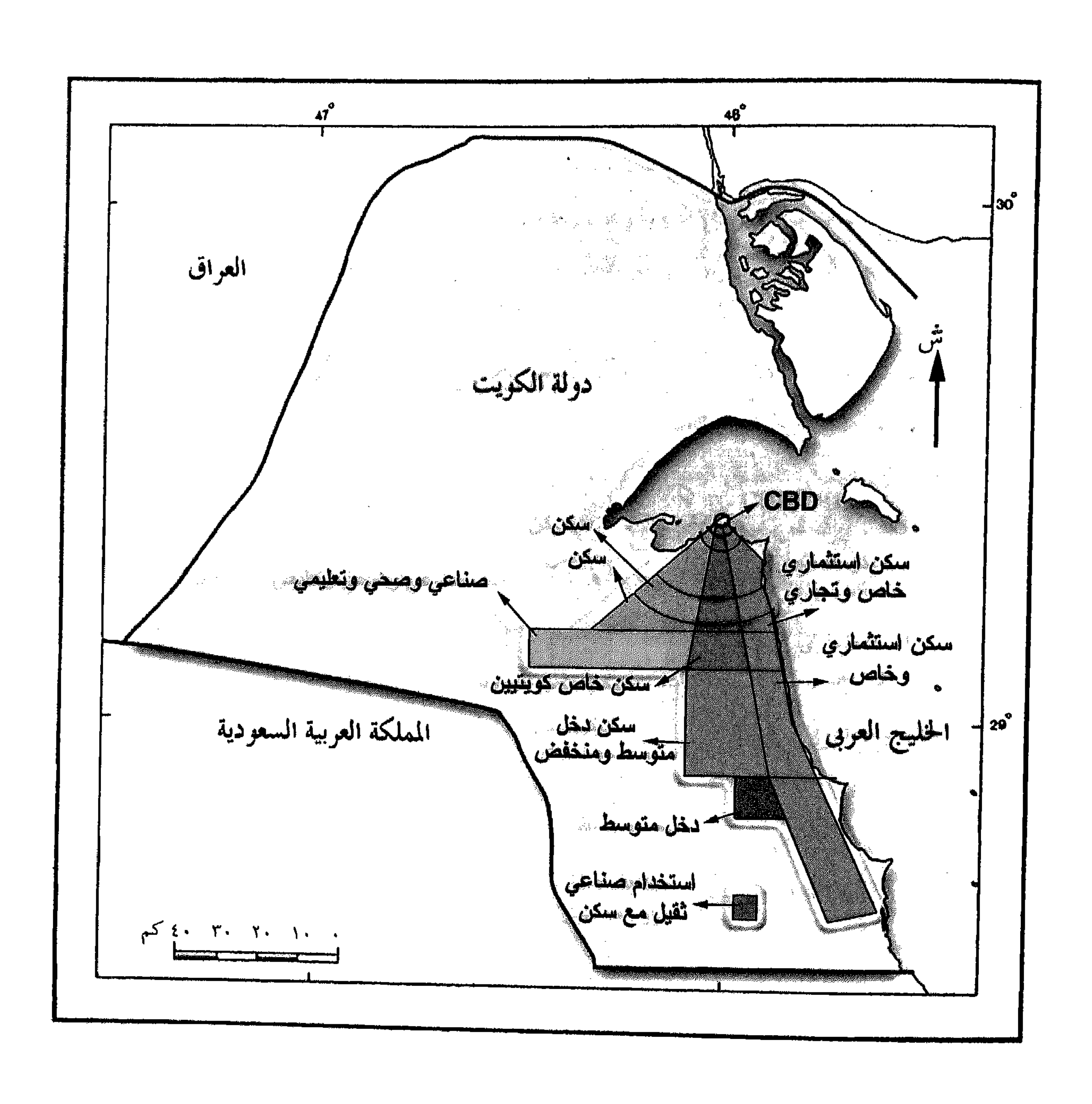




الشكل (7–1) نموذج مستخلص من المخطط الهيكلى الأول (1952) .

المصدر : فكرة هذه الخريطة مأخوذة من بحث " التركيب الداخلي لمدينة الكويت بالمقارنة مع نماذج تراكيب المدن " المنيس ، 1994 ، ص 45 . (مع إضافات الباحث في امتداد القطاعات على خريطة دولة الكويت) .





الشكل (7-2) نموذج مستخلص من الخطط الهيكلية 1970-1977-1983 .

المصدر : فكرة هذه الخريطة مأخوذة من بحث " التركيب الداخلي لمدينة الكويت بالمقارنة مع نماذج تراكيب المدن " المنيس ، مصدر سابق ، 1994 ، ص 52 . (مع إضافات الباحث في امتداد القطاعات على خريطة دولة الكويت) .



وبعد التدمير الذي احدثة الغزو العراقي كما أسلف أرتأت الحكومة أن تقوم بـإعداد خطة شاملة للنهوض بالكويت فى مختلف المجالات العمرانية والاقتصادية والاجتماعيـة ، لإكمال مسـيرة التنمية التى بدأت منذ عام 1952 . لذلك تم إعداد الخطة العمرانيـة 1997 لتكمل هذا المشـوار التنموى ، إلا أنها مازالت قيد الإقرار النهائى ، وفى هذا الجانب سيتم مناقشة الخطوط العامة لهذه الخطة الجديدة .

لقد استخدم التخطيط العمراني الحديث لدولة الكويت أحدث التقنيات المتطورة عن طريق نظم المعلومات الجغرافية (GIS) الذى تم أستعراض جوانبه آنفا ، لتسهيل عمليه التنفيـذ مـن خلال توفير جميع البيانات اللازمة لجميع القطاعات فى الدولة خلال الفترة الزمنية للخطة .

وجاءت الخطة الحديثة لتلبي توجهات الخطط السابقة في ضرورة الإسراع فـى تنفيـذ المدن الجديدة والمدن الريفية فى الشمال والجنوب وفي غربى مدينة الكويت ، لما لها مـن دور فى تخفيف الازدحام فى النطاق العمرانى القائم ، ووضعت اقتراح بتشكيل هيئة عليـا لتطويـر المدن الجديدة . (وقد تم تشكيل هذه الهيئة فى الوقت الحاضر) . ولتشجيع المواطنين للإنتقـال للمدن الجديدة ينبغي تقليل مساحة الأرض المتاحة للسكن ، فى المنطقة الحضرية عن طريـق إتخاذ بعض الإجراءات التى تساعد على الاستغلال الأمثل للأرض السكنية فى المنطقة المعمورة والتى من شأنها أن تساعد على الانتقال المكثف للسكان إلى المدن الجديدة .

ومن الإجراءات الهامة التى سوف تساعد على انتقال المواطنين إلى المـدن الجديـدة فـي غرب مدينة الكويت ، ضرورة البدء بإنشاء البنية التحتية وبعض الأنشطة الترفيهية وبعض الفنـادق والشاليهات ، وتنفيذ الجسر الذى يربط مدينة الصبية بمدينة الكويت ، والذى سوف يوفر 65 كيلـو متراً تقريبا من المسافة مابين المدينة الجديدة ومدينة الكويت .

ومن توجهات الخطة التوزيع الأمثل للقطاعات الصناعية والتجارية ، علـى الرقعـة العمرانية لدولة الكويت للحد من الإزدحام والتركيز فى النطاق العمراني القائم . وتدلنـا هـذه المقترحات على أن الخطة الحديثة لدولة الكويت ، تحاول علاج المشاكل التى خلفتها الخطـط العمرانية السابقة ، التى كثفت التركيز السكانى حول الساحل وحول مدينة الكويت فـى نطـاق محدود وتركز أغلب القطاعات الصناعية والتجارية في هذا النطاق ، علما بأن الخطط السـابقة قد حاولت نقل الكثافة السكانية إلى المدن الجديدة فى الصبية والخيران ، إلا أنها فى الوقت نفسـه



حددت أماكن آخرى للتوسع العمرانى داخل النطاق العمرانى ، مما ساعد على عـــدم انتقـــال السكان إلى هذه المدن ، لتوفر خيارات أفضل فى البقاء داخل النطاق العمراني القائم .

وللنهوض بالكويت اقتصاديا طالبت الخطة بضرورة الاسراع فى تنفيذ السوق الحـــرة فى ميناء الشويخ ، لما لها من دور فى النهوض بالكويت اقتصاديا . وقد جاء هذا الإقتراح فـى خطة 1983 أي منذ نحو 20 سنة ، وقد تم تنفيذها وافتتاحها في 1999/12/1 .

وفى مجال الحفاظ على الموروثات القديمة أوصت الخطة بضـــرورة الحفـــاظ علـــى المبانى والمواقع القديمة والتاريخية ، مع أهمية إنشاء أمانة عامة تتألف من الجهات الحكوميـــة المعنية بالمحافظة على هذه المواقع والإشراف عليها . ويرى الباحث أن تتبع هذه الأمانة إلـــى سلطه عليا فى البلاد كمجلس الوزراء ، حتى تكون لها سلطة قوية لاتخاذ القرارات وتســتطيع رفع تقارير مباشرة إلى المجلس ، حول التراث الكويتى القديم ومحاولة الحفاظ عليه من الإزالة ومحو الهوية التاريخية للكويت .

7 – 2 – 2 مشاكل التنمية العمرانية

ذكرالدكتور سابا جورج شـــبر أحد رواد التخطيط فى الكويت فى فترة الستينيات ، أن التنظيم الشامل السليم ليس مجرد هندسة أو رسوما جميلة وإنما هو علم واسع يشمل دراســـات وأبحاث علمية واحصائية وهندسية واجتماعية وفنية ، وحدد أربعة عوامل لها تأثير مباشر فـــى شكل ومظهر المدينة ، وهى الجغرافية ومعالم الأرض والفلسفة العمرانية والحياة الاجتماعيـــة . فالجغرافيا ومعالم الأرض وتشمل عناصر هامة مثل طبيعة الموضع والموقع والوضع المـائى ، بالإضافة إلى عناصر المناخ ، أما الفلسفة العمرانية فهى عنصر أدق من العنصريـــن الســـالفى الذكر ، لأنها تتصل بالنواحى الاجتماعية والمعنوية والجمالية أكـــثر ممـــا تتصـــل بـــالنواحى الطبيعية الملموسة ، أما عنصر الحياة الاجتماعية فيتناول جميع خصائص ومميزات وعـــادات سكان هذه البيئة(1) . لذلك فأن التخطيط الشامل لكي يكون ناجحا يجب أن يأخذ فـــى الأعتبـــار جميع هذه العناصر الأربع .

لقد تفوقت الكويت على جميع أقطار العالم فى ميادين الخدمات الإنسانية والاجتماعيـــة ، ولقد ضربت الكويت مثلاً يحتذى به فى مختلف ميادين النشاط بين أقطـــار العـــالم العربـــى ، وبإمكانها أن تضرب المثل فى التخطيط المدنى العلمى الشامل السليم ، إذا تداركـــت بعـــض

(1) شبر ، سابا جورج : العلم وتنظيم للمدن العربية ، مكتب العلاقات العامة ، بلدية الكويت ، 1963 ، ص 19–20 ، الكويت .



المشاكل التى برزت وحاولت إيجاد أفضل الحلول لها . ومن أبرز المشاكل التى أمكن التوصل إليها من خلال الدراسة تتعلق بأن المخططات العمرانية ساعدت على القضاء على معالم المدينة القديمة ، التي لم يبق منها إلا البوابات الخارجية للسور المحيط بها ، وبعض المساجد القديمة على الساحل ، وقد أدى هذا التغير لهيكل المدينة من تحولها من مدينة عربية ذات طابع إسلامى إلى مدينة حديثة ، خططت لتكون على طراز حديث . واستخدمت الخطط العمرانية لأحداث هذا التغير الجوهرى للمدينة خطة الإزاله التامة ، واستخدام التجديد الحضرى ومن إفرازات هذه الخطط تركز أغلب الأنشطة الاقتصادية فى المدينة وتغير التركيبة السكانية ، حيث افرغت الخطط مركز المدينة من سكانها الأصليين وعزلتها عن ماضيها وتراثها القديم ، مما ولد بعض المشاكل المعاصرة كالازدحام المرورى والتلوث . وأُعدت المدينة لتكون النواة الرئيسية للأنشطة الاقتصادية والخدمات الحكومية التى تقدم خدماتها إلى باقي المنطقة الحضرية ، مما ساعد فى خلق المنطقة المترويوليتانية فى الكويت ، وحدث ذلك بدءا من عام 1967 عند بروز الخطة العمرانية لنفس العام ، وأصبحت المنطقة المترويوليتانية تنمو دون إيجاد البدائل التى تحد من نموها وتضع حداً له .

وأن من الأسباب الأساسية التى أدت إلى تضخم المنطقة الحضرية وتحولها إلى منطقة متروبوليتانية ، عدم الحزم فى تطبيق مقترحات الخطط لإنشاء وتنمية مدن جديدة خارج النطاق الحضرى ، وأن تكون هذه المدن مكتفية ذاتيا للقضاء على مشاكل الإزدحام ومشاكل الإسكان من خلال تخصيص المزيد من الأراضي الجديدة ، وتقليل حدة التلوث في المنطقة القائمة ، ومن المشاكل التى برزت نتيجة عدم الإسراع فى تنفيذ المدن الجديدة حاجة السكان للمزيد من الأراضي للسكن مما أدى إلى استخدام مناطق جديدة داخل النطاق العمرانى بصورة سريعة ، دون توفير الخدمات والمرافق لها كما حدث في منطقة جنوب السرة وصباح الناصر . ومن مساوئ التخطيط عدم الدقة في التوقعات المستقبلية فعلى سبيل المثال الاعتقاد بأن محطة الصرف الصحى فى منطقة العارضية لن يصلها الإمتداد العمرانى إلا بعد عام 2000 على وجه التقريب . إلا أن الامتداد الحضري قد تجاوز هذا الموقع فى الثمانينيات من هذا القرن . ومن المفارقات العجيبة أن ينشأ مستشفى قريب من المحطة نفسها وهو مستشفى الفراونية ، وهذا الخطأ دليل على عدم وجود تناسق بين الإدارات المسؤلة عن التخطيط ، إضافة إلى عدم وجود تخطيط شامل وسليم .

ومن المشاكل التى برزت من خلال الدراسة عدم تنفيذ بعض المقترحات التى جاءت بها الخطط ، كاقتراح تنفيذ المركز التجارى والإدارى فى الفنطاس جنوب مدينة الكويت ،



والذى من شأنه أن يخفض من حـدة التردد والإزدحام في مركز المدينة . وعدم تنفيذ المدينـة الرياضية المتكاملة ، والتى اقترحتها الخطط ، وعدم تنفيذ بعض المراكـز الصناعيـة والتـى توقع لها أن تحد من تركز الأنشطة الصناعية فى منطقة الشويخ الصناعية ، التى تقع فى وسـط النطاق العمرانى .

ومن المقترحات التى لم تنفذ إقتراح إنشاء المطار الدولى فى جنوب طريق الوفرة إلـى الجنوب من مدينة الكويت ، وجاء هذا الإقتراح نتيجة وقوع المطار الحالي في وسـط النطـاق العمراني ، مما يتسبب فى إزعاج المواطنين فى المناطق القريبة منه ، إضافة إلـى أن نقلـه سوف يوفر مزيداً من الأراضي التي يمكن استغلالها لأى أغراض تخطيطية آخرى ، كإقامـة منتزه أو حديقة عامة تخدم المناطق القريبة منها .

وأن خطط التنمية العمرانية في الكويت تعاني من عدم الإلـتزام بالشـروط العامـة والتوجهات الرئيسية لمقترحات الخطط ، إضافة إلى قصور التوقعات الأساسية للخطط الخاصـة بالسكان والعمالة والقطاعات الآخرى ، وعدم السيطرة على الهجرة الخارجية التي تتسبب فـي إحداث تغيرات فى التركيبة السكانية بين فترة وأخرى .

أما فيما يخص أنواع التخطيط ، فقد غاب التخطيط الزراعى الذى يعـد ضـرورة أمنيـة يتجه إليها العالم بأسره هذه الأيام ، لتوفير الأمن الغذائى الذى يعتبر ضرورة ملحة فى دول العـالم الثالث على وجه التحديد ، للحد من الاستيراد والإعتماد على الذات فى حالة حـدوث أي تغـيرات عالمية ، من شأنها أن تمنع الاستيراد لبعض المنتجات و المحاصيل أو تحدث تقلبات فى الأسعار.

أما فيما يخص نوعية المخططين الذين يقومون بالتخطيط ، فقد دلت نتائج الدراسـة أن عدم نجاح بعض الخطط بالصورة التي رسمت لها ، يعود إلـى أن المخططيـن الأجـانب لا يدركون أعماق المشاكل ، كما أن الاستعانة بالأفكار والنماذج الأجنبية دون تكييفها وتحويرهـا لتلائم الواقع المحلى ، تؤدى نفس النتيجة الحتمية وهى قصور الخطط ، أو ربما إلى فشـلها . وقد واجهت بعض هذه الخطط فى الكويت هذا المصير بدرجات متفاوتـة . لذلـك ينبغـي أن يضم فريق التخطيط مزيجاً من خبرات كويتية وخبرات أجنبية للوصول إلـى نمـوذج لخطـة كويتية تلائم الظروف المختلفة للكويت ، وتكون من خلال فريق تخطيطى يحتوى على دائـرة واسعة من تخصصات علمية مختلفة . وسوف يؤدى ذلك إلى عدم إتاحة المجـال للمخطـط الأجنبى أن يقوم بأعداد الخطط منفرداً ، ويستطيع أن يضع موروثاته وتصوراته والتى عـادةً ما تكون مغايرة لموروثات وعادات المجتمع الكويتى . كما هو حاصل الآن حيث قام المخطـط



الأجنبى ينقل مدينة الكويت نقلة حضرية سريعة وجلب معه مشاكل التخطيط المعـاصر مثـل الإزدحام واستهلاك الأراضي المخصصه للسكن إضافة إلى مشاكل التلوث .

ومن المشاكل التى برزت من خلال متابعة الخطط العمرانيـة ، تعدد الجهات المسئولة عن تنفيذ ومتابعة الخطط كوزارة التخطيط والبلديه ووزارات الأشغال العامة والكهرباء والمـاء والصحة والتربية و المواصلات وغيرها . إضافة إلى اللجان والمجالس كاللجنة العليا للمخطـط الهيكلى والمجلس الأعلى للتخطيط . فضلا عن عدم وجود تنسيق فعال بين الجهات وعدم قدرة هذه الجهات على ضبط عمليه التطور التى حدثت فى البلاد ، لذلك ظهر ما يعـرف بـالخطط المؤقتة والتى غالبا ما تعيق عمل الخطط الأصلية ، ومن افرازات هذه الخطط نذكـر تداخـل الاستخدامات للأرض والتى باتت واضحة فى بعض أجزاء مناطق المدينة لتلبية حاجات السكان المتزايدة . لذلك يقترح الباحث أن يكون التخطيط العمرانى فى الكويـت تحـت مظلـة وزارة مستقلة كما فى كثير من دول العالم ، ويمكن أن نطلق عليها وزارة التنمية العمرانيـة وتكـون مسؤلة عن إعداد الخطط العمرانية والخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعـة تنفيذها مع الوزارات التي تتبعها الخدمات والمرافق ، على أن تضم هذه الـوزارة المقترحـة خبرات كويتية فى مختلف التخصصات التى لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتنمية العمرانيـة ، ويمكن الاستعانة ببعض المستشارين والخبراء الأجانب المتخصصون فى هذا المجال .

7 – 2 – 3 تقييم التنمية العمرانية

انتقلت الكويت من مرحل العمران الأولى والتى كانت على مستوى ضيق داخل أسوار المدينة حتى عام 1951 ، إلى مرحلة التنمية والتخطيط فىالمرحلة العمرانية الثانية التى بـدأت عام 1952 ، ثم تحولت إلى مرحلة تنمية عمرانية شاملة وموسعة من خلال المخطط العمرانـي الشامل لعام 1997 .

ومن خلال متابعه مراحل التنمية العمرانية فى الكويت أمكن التوصل إلى أن الكـويت بدأت تنمو وتزدهر من خلال إتباع سياسة التخطيط العمرانى الشامل الـذى بـدأت ملامحـه الأولى تظهر منذ السـبعينيات ، وكان هذا التخطيط يمتاز بـأنه أقرب إلـى المركزيـة مـن الناحية الإدارية من خلال جهاز البلدية ووزارة التخطيط والمجلس الأعلى للتخطيـط واللجنـة العليا للمخطط الهيكلى ، حيث كان القرار حكوميا بالدرجة الأولـى وامتـاز كذلـك القـرار التخطيطى بالديمقراطية ، حيث يمر عبر قنوات رقابية وتشريعية كالمجلس البلـدي ومجلـس الأمة . إلا أنه فى الوقت نفسـه امتاز بأنه تخطيط لامركزى فى جانبه التنفيذى ، حيث تتعـدد



الجهات التى تقوم بتنفيذ المخطط من خلال ثلاث قطاعات ، القطاع الحكومى والقطاع الخاص وقطاع الأهالي .

واتصل التخطيط العمرانى بالكويت بالمفاهيم العلمية للتخطيط الطبيعى والتخطيط لاستعمال الأرض ، واتضح ذلك من خلال تطور المدينة وامتدادها الحضرى وفقا لتصورات وتطلعات الخطط العمرانية ، التى شكلت فى النهاية مكونات مدينة الكويت وامتدادتها الحضرية .

كما أن تطور أجهزة التخطيط العمراني فى الكويت من مستوى المجالس أو اللجان المتواضعة ، إلى مرحلة الوزارة والمجالس العليا التنفيذية يدل دلالة قاطعة على أن التخطيط العمراني أصبح يشكل جزءاً لا يتجزأ من اهتمام الحكومة فى الكويت ، وبما يتفق وتطلعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتى باتت واضحة من خلال تنفيذ مجموعة من الخطط الشاملة في البلاد .

وقد ساعدت الخطط العمرانية لنمو المدينة على استمرار المركز المتروبوليتانى بالنمو والتوسع ، نتيجة المزايا المرتبطة بمثل هذا الحجم ، فإن التطور التكنولوجى فى الحياة كشبكه الطرق المتطورة وأنظمة النقل المتقدمة ، يمكن أن تزدهر فقط فى المراكز الكبيرة وتهمل المراكز الأخرى ، ومع هذا فإن النمو اللامحدود للمراكز المتروبوليتانية يقود إلى الكثير من السلبيات ، كما أسلف ، كالكثافة السكانية التى تتعدى القدرة على احتمالها والاختناق المرورى والتلوث بشتى أنواعه والأوضاع الاجتماعية المتردية ، وتداعى المساكن ، إضافة إلى العجز الإداري والمالى على الإصلاح والسيطرة على النمو .

وأن من أهم العوائق التى تقف حائلاً أمام تنفيذ مقترحات الخطط فى إنشاء وتنمية مدن جديدة تكون فى القرار الحكومى الذى باستطاعته أن يقوم باتخاذ الإجراءات والتدابير فى عدم إنشاء أي مشاريع إسكانية فى المنطقة الحضرية ، فى مقابل إنشاء وتنمية مشروعات فى المدن الجديدة ، والتى سوف تشجع المواطنين للانتقال إلى المدن الجديدة ، يضاف إلى ذلك رغبة الأهالى فى البقاء فى المنطقة الحضرية ، التى توفر لهم الكثير من المزايا ، على الرغم من ارتفاع أسعار الاراضي فى المنطقة الحضرية ، ويعود السبب إلى سيطرة قطاع الأراضي عليها ، وعدم وجود بدائل أخرى غير هذا النطاق المزدحم بالسكان . ومن المزايا



التى من شأنها أن تدفع بالمواطنين إلى الانتقال إلى المدن الجديدة ، يقترح الباحث مجموعة منها وهـــي :

- تخصيص مساحات أكبر نسبيا للأرض فى المدن الجديدة ، بدلاً من 400 متر مربع فـــى المنطقة الحضرية إلى 600–750 متراً مربعاً .
- زيادة القرض الإسكاني للراغبين فى الانتقال للمدن الجديدة ، بدلا من 70 ألف دينار فـــى المنطقة الحضرية إلى 90–100 ألف دينار .
- السماح بالزيادة فى نسب البناء فى مساكن المدن الجديدة في مقابل تقليص نسب البنـــاء في المنطقة المعمورة .
- توفير جميع الخدمات الاجتماعية والأنشـــطة الترفيهيـــة بأسعار رمزية لسكان المـــدن الجديدة .
- الأولوية فى الحصول على مسكن أو قطعه أرض من الحكومة ، للراغبين فى الإنتقـــال للمدن الجديدة .

وكما توقعت الخطط العمرانية أنه سيحدث مزيداً من الضغط على المنطقة الحضريـــة القائمة خلال الفترة القادمة والتى سوف يصل عدد السكان بها إلى نحو أربعة ملايين نســـمة ، يتوقع أن يكون الفائض منهم عن المنطقة الحضرية نحو 1.5 مليون نسمة ، ومع زيادة الضغـط عليها تزداد حدة المشاكل ، وتصبح المنطقة المتروبوليتانية فى هذه الحالة مكتظه بالســـكان والأنشطة بدرجة لاتطاق . لذلك لابد من الإسراع فى تنفيذ المدن الجديدة للوصول إلى التـوازن الإقليمي للإنتشار الحضري ، الذى سوف يؤدى إلى تقليل الإزدحام والتخفيف من التركيز فـــى المناطق القائمة دون غيرها ، إضافة إلى توفير تنمية مدن ذاتية الإعتماد مما يولد نمواً اقتصادياً لمختلف القطاعات واتساع الأسواق التجارية وتوازن الانتشار الحضري عـــلى رقعـة دولـة الكويت .

ويقترح الباحث مجموعة خيارات للتوسع فى إقامة وتنمية مدن جديدة غـــير منطقتـــى الصبية والخيران التى اقترحتهما خطة 1977 ، والتى يمكن أن يصبحا منطقتين سياحيتين فـــى المستقبل ، إضافة إلى جزيرتى بوبيان وفيلكا لتوفر الواجهات البحرية الجذابة واعتدال المناخ . أما المدن المقترحة للسكن فهي في أم العيش فى شمال البلاد وفى الأطراف فى غربى البـــلاد وفى الزور فى جنوب البلاد ، حيث تتوفر طرق النقل ولخلوها من العوائـق الطبيعيـــة التـــى تحول دون التوسع . فضلا عن إمكانية التوسع فى إنشاء مدن زراعية لتحقيق الأمن الغذائى فى



الوفره ومركز القرينيص جنوباً وفى العبدلى شمالاً وفى الشقايا غرباً ، حيـــث تتوفـــر الميـــاه الجوفية والأراضي الصالحة للزراعة . ويوضح ذلك الشكل (7-3) .

وإذا تم البدء في تأسيس هذه المدن فى الفترة القادمة على مراحل زمنية متتالية ، فـــإن ذلك سوف يقود الكويت إلى نوع من التوازن الإقليمي والإنتشار العمراني المتـــوازن ، ويوفـــر كذلك القطاع الزراعى الذى يلبى حاجه الكويت من الأمن الغذائى فى المستقبل ، مع إمكانية خلق تنمية سياحية تساهم مساهمة فعالة فى المستقبل بتنمية وتنويع الموارد الاقتصادية في البلاد .

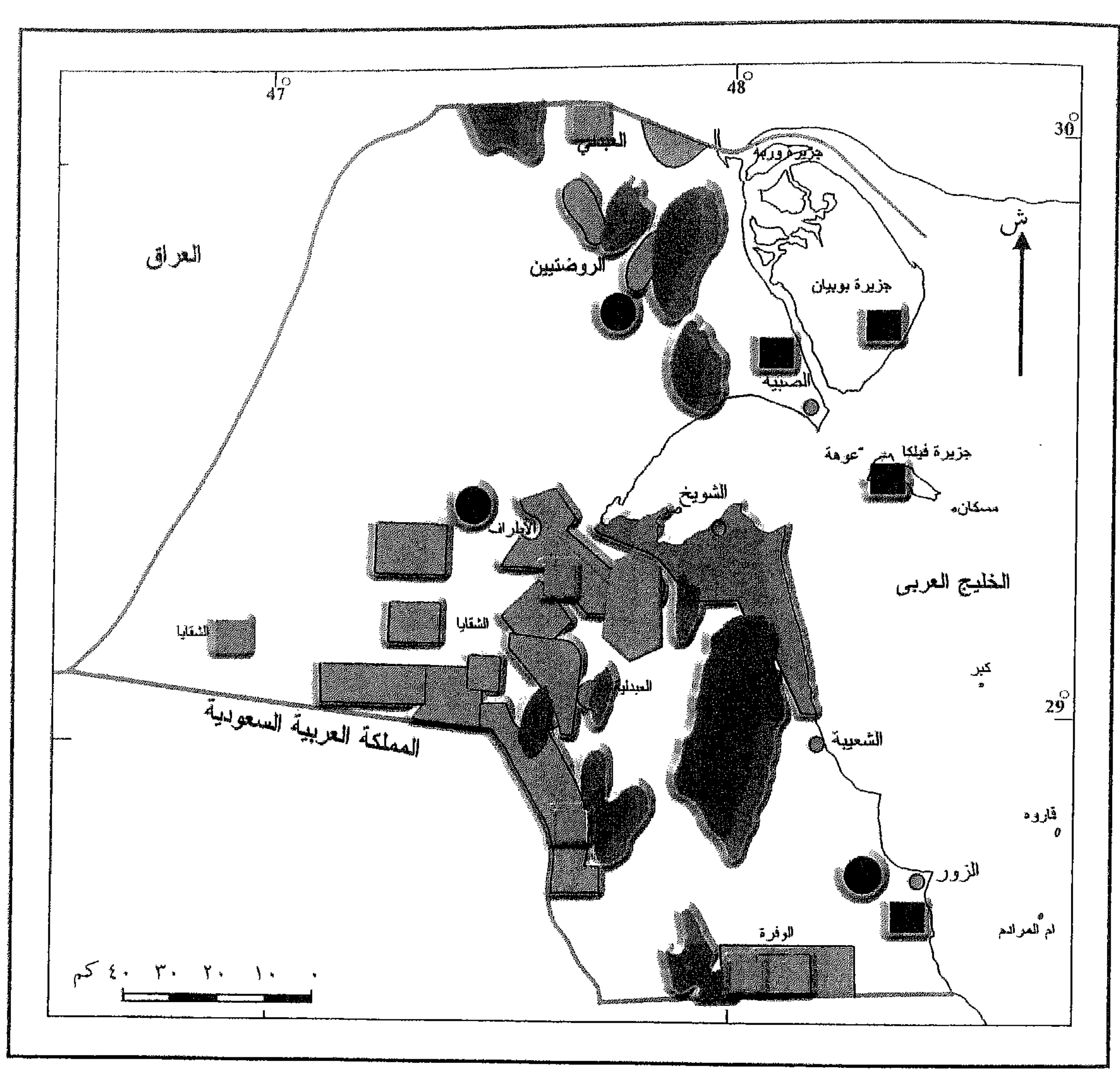
لذلك يستلزم أن تقوم الدولة بتبنى التخطيط الشامل الذى يغطى البلاد بالكامل ، والذى يخلق تنمية عمرانية على نطاق واسع على أرض الكويت ، وللقيام بمثل هذه الخطوة يجب أن يلم المخطط بأنواع التخطيط وأنماطه وأزمنته حتى يتم توفير التنمية المطلوبة ، ومن خـــلال فـــرض ضوابـــط صارمة لتطبيق الخطط والالتزام بها ، وبتكاتف جميع أجهزة الدولة والمواطنين ومؤسسات القطـــاع الخاص للرقى بالكويت ، والوصول إلى التخطيط السليم الذي يلبي جميع تطلعات السكان مستقبلاً .

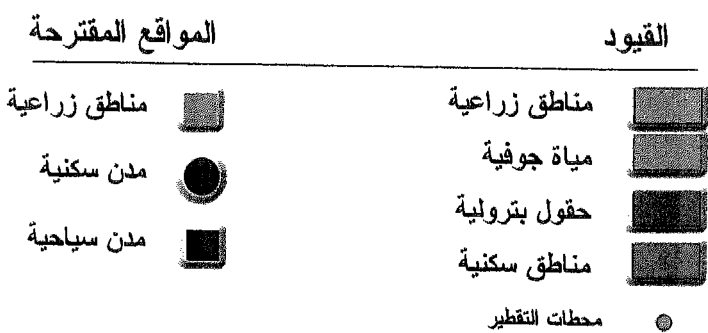
7 – 3 التنمية البشرية

كانت النظرة للتنمية أساسا نظرة اقتصادية ومن ثم كان النمو الاقتصادى هو المحور الأساسي للتخطيط التنموي ، أما الآن فقد اتسعت النظرة للتنمية لتصبح ذلك الشكل المركـــب من العوامل الاجتماعية والسياسية والبيئية ، إلى جانب العوامل الاقتصادية ونتيجـــة لذلـــك أصبح التخطيط التنموى عملية مركبة حيث تحتوى على أهداف اجتماعية واقتصادية وبيئيـــة وسياسية ، وكل قطاع من هذه القطاعات يقوم على مجموعة مـــن الركـــائز ، فالتنميـــة الاجتماعية تقوم على ركائز هى ، الاهتمام بالإنسان ونشأته بالدرجة الأولى ، والاهتمـــام بالتعليم والثقافة والاهتمام بالخدمات الصحية ، والاهتمـــام بتوفـــير المســـاكن الملائمـــة ، والاهتمام بتوفير الأعمال والوظائف المناسبة والأمن النفسى .

ومن هذه الأسس تمت دراسة الخطط العمرانية لمعرفة مدى ماحققته لتوفـــير هـــذه الأسس للمجتمع الكويتى بشكل سليم ومناسب ، إضافة إلى عدم تجاهل دور الخطط الخمسية التى أعدتها الدولة من خلال وزارة التخطط لتكمل جوانب التنمية البشرية والاقتصادية مـــع اقتراحات الخطط العمرانية . حيث أعدت للكويت ست خطط خاصة بالتنمية الاقتصاديـــة







الشكل (7-3) المواقع المقترحة للإمتدادات العمرانية والقيود الطبيعية .

المصدر : من تصميم الباحث .



والاجتماعية[1] . إلا أن المناقشة سوف تنحصر فى مجال الدراسة وهى دور التنمية العمرانية فى النهوض بالتنمية الاجتماعية . وسوف يتم مناقشة نتائج الدراسة لركائز التنمية البشرية المتمثلة فى السكان والعمل والسكن والخدمات التعليمية والخدمات الصحية ، مع استعراض أهم المشاكل التى برزت من خلال الدراسة .

7 – 3 – 1 السكان

تصنف دولة الكويت ضمن البلدان ذات التنمية البشرية العالية من خلال ارتفاع معدل امد الحياة ، وارتفاع معدل التحصيل العلمي ، وارتفاع مستوى الدخل للفرد من الناتج القومي ، إلا أنها لاتصنف ضمن بلدان العالم المتقدم لضئالة الموارد الاقتصادية والتي تحد من ارتفاع معايير التنمية البشرية وتطورها ، فهي بذلك تحمل مظاهر العالم المتقدم من جهة وملامح العالم النامي من جهة أخرى ، لذلك ينبغي تنويع المصادر الاقتصادية وتحول الاعتماد من مصدر وحيد معرض للنضوب إلى مصادر اقتصادية دائمة كالصناعة والزراعة والاستثمارات التجارية الأخرى .

وتعاني دولة الكويت كغيرها من المجتمعات النفطية التى دبت بها عمليات التنمية الاقتصادية بصورة سريعة بعد اكتشاف الثروة النفطية ، من وجود فجوة كبيرة بين السكان الوطنيين والسكان الوافدين . وتكمن المشكلة السكانية فى الكويت في انخفاض نسبة السكان الكويتيين في مقابل زيادة نسبة السكان غير الكويتيين ، الذي بلغت نسبتهم نحو 60% من إجمالي السكان عام 1995 ، إضافة إلى أن هناك زيادة في الطلب على الجنسيات غير العربية والتى أصبحت تمثل نحو 42% فى مقابل 24% للجاليات العربية .

ولقد حاولت الدولة إيجاد تنمية عمرانية لتلبى حاجات السكان ، وقامت بإعداد المخططات العمرانية ، إلا أن أغلب هذه المخططات كانت تأتى بتنبؤات سكانية غير دقيقة مما يؤدى فى النهاية إلى عدم قدرة التنمية العمرانية ، على تلبية متطلبات الزيادة السكانية السريعة ، وأدى ذلك إلى تعدد الخطط التى جاءت نتيجة للتغيرات التى طرأت على السكان والعمالة والقطاعات الآخرى .

---

(1) هذه الخطط الخمسية هي : (67/68-71/72) (73/74-77/78) (79/80-83/84) (85/86-89/90) (90/91-94/95) (95/96-99/2000) .



وبما أن رأس المال البشرى يعتبر من أهم الركائز الأساسية التـى تقـف حـائلاً أمـام عمليات التنمية ، لذلك يجب الإهتمام بهذا العنصر المهم وتنميته ، من خلال تعديل وتجـانس التركيبة السكانية نحو زيادة نمو السكان الكويتيين فى مقابل الحد من نمو الزيادة السكانية لغـير الكويتيين الوافدين . ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الخدمات الصحيـة بمسـتوى جيـد والاهتمام بالرعاية الصحية للمواليد ، وتوفير المساكن الملائمة بصورة متوازنة مـع الزيـادة السـكانية للكويتيين ، بتقليص فترة الانتظار للمتقدمين للحصول على مساكن . إضافـة إلـى تشجيع حالات الزواج المبكر بتقديم كافه التسهيلات ، والتى يمكن أن تتم برفع قيمـة قـرض الزواج المقدم من الحكومة ، من أربعة آلاف دينار إلى خمسة آلاف دينار ، وتوفـير الرعايـة السكنية من خلال رفع قيمة بدل الايجار من 100 دينار إلى 200 دينار كويتى .

وبإمكان الدولة أن تقوم بتجنيس بعض فئات (البدون) ممن تنطبق عليـهم شـروط المواطنه فى الكويت ، للمؤهلين وذوى الخبرة الذين يمكن الإسـتفادة منـهم فـى العمـل بالمشاريع التنموية فى البلاد وينبغي ان يكون هناك حسم في حل هذه المشكلة من خـلال منح الجنسية للمستحقين وإبعاد ما تبقي إلى خارج البلاد ممن لا تنطبق عليهم شروط منـح الجنسية الكويتية .

وفي مقابل ذلك ينبغي تحديد حجم العمالة الوافدة وفق الاحتياجات العملية ، والحد مـن العمالة الهامشية ، ومحاربة تجار الإقامات الذين يقومون بفتح المجال للعمالة الوافدة للدخـول إلى البلاد نظير مبالغ مالية ، ومن ثم تركهم دون أعمال في الكويت ، مما يـؤدي إلـى رفـع نسبة السكان غير الكويتيين في مقابل السكان الكويتيين . وبالإمكان القيام بمنح الجنسية سـنويا لـ 5000 شخص من المتميزين من العالم العربي ، كما تفعل ذلك بعض الـدول الأوروبيـة وذلك سوف يكون مكسب للكويت في زيادة اعداد السكان الكويتيين لأن المستقبل فـي حاجـة للعقول المتفتحة القادرة على العمل والإنتاج ، مع وقف سريان الهجرة الاسيوية لأنها مدمـرة للثقافة والعادات الكويتية .

وينبغي أن تقوم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، وهي المسئولة عن منح تصـاريح العمل بالكويت للمؤسسات في القطاعات المختلفة للدولة ، بدراسة حجـم المؤسسـات الماليـة والإدارية وتحديد طبيعة عملها ، لتحديد حجم العمالة اللازمة لها ، مع تكويـن جـهاز تـابع لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، يقوم بمتابعة المؤسسات في القطاعـات المختلفـة علـى فترات متفاوتة للاطلاع على طبيعة أعمال هذه المؤسسات ، ومدى التغير الذي يحـدث فـي



أعمالها ، وسوف تساعد هذه الإجراءات على الحد من قضية تجار الإقامـــات المنتشـــرة فـــي طبيعة أعمال بعض المؤسسات خاصة الصغير منها في دولة الكويت .

ويقترح الباحث بعض المعايير التي من شأنها أن تحد من نمو الزيادة الســـكانية لغـــير الكويتيين ، عن طريق رفع الأجر للذين يرغبون في أصطحاب عائلاتهم . مع تقليص حجـــم العمالة العادية والهامشية التى يمكن الاستغناء عنها ، من خلال الاستعانة بالطرق الآلية فـــى المشاريع الاقتصادية بـــدلاً عن العمل اليدوي . ولتقليص أعداد الجاليات غير العربيـــة يمكـــن إلزام الشركات والمؤسسات ، بإن تكون نسبة العمالة العربية من إجمالي العمالة لديهم فى حـــدود 60-70% كشرط أساسي لعمل الشركة أو المؤسسة . ولتقليص نسبة العمالة المنزلية يستلزم وضـــع ضوابط استقدامهم ، عن طريق فرض رسوم على أعداد الخدم التي تزيد عن حاجة الأسرة مع وضع شروط خاصة بمعرفة اللغة العربية قبل منح تصاريح الدخول للخدم .

7 – 3 – 2 العمـــــل

التنمية الاجتماعية لازمة للتنمية الاقتصادية فـــهى ضروريـــة لدفـــع عجلـــة التنميـــة الاقتصادية وضمان نجاحها واستمرارها . إن الجانب المهنى فى الكويت يحتاج إلى وقفة تـــأمل وإعادة نظر ، لمحاولة إلقاء الضوء على أوجه الخلل والقصور ، ومحاولة إيجاد أفضل الوسائل التى من شأنها أن تصلح الخلل الموجود به .

ولقد أبرزت نتائج الدراسة أن قوة العمل للســـكان الكويتيـــن تـــتركز فـــي الخدمـــات الحكومية بشكل أساسي ، بنسبة 85% من إجمالي السكان الكويتيين فى هذا القطـــاع . ويعتـــبر الكويتييون الوظائف الحكومة وسيلة من وسائل توزيع الدخل القومى للمواطنين ، ويعتقـــدون أنها حق مكتسب لهم . ومن أبرز نتائج هذا الإعتقاد تركزهم في هذا القطاع وبروز ما يعـــرف بالبطالة المقنعة ، وهى أخطر أنواع البطالـــة الأخرى التى يمكن ملاحظتها والقضـــاء عليـــها كالبطالة الظاهرة ، والبطالة الموسمية . وقد تضخم الجهاز الوظيفى للقطاع الحكومى ، حيـــث قاربت الأجور والمرتبات نحو 65% من جملة إيرادات القطاع النفطى[1] . وهذا مـــا يرهـــق كاهل الحكومة فى ظل ضآلة إيرادات القطاعات الاقتصاديـــة الأخرى . ويعطينا ذلك مؤشـــراً أن الخدمات الحكومية تستحوذ على أغلب مدخلات الدولة .

---

(1) وزارة التخطيط : نسخة مستحدثة لمشروع الخطة الخمسيه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (95/96 – 99/2000) ، مصدر سابق ، ص 36 .



وقد دلت نتائج الدراسة أن قوة العمل غير الكويتية تمثل نحو خمسة أضعاف قوة العمل الكويتية عام 1997 ، إلا أن أغلب هذه العمالة تتركز فى الأعمال والمهن الحرفية والمهنية . ويعود السبب إلى أن العمالة الكويتية تتوفر لها بدائل أخرى ، من خلال أعمال مريحة وغير شاقة وذات مردود مادى أفضل فى القطاع الحكومى . إضافة إلى النظرة المتدنية لهذه الأعمال وترفع المجتمع الكويتى عن القيام بهذه المهن . وقد ساعدت مجموعة من العوامل على ارتفاع نسبة قوة العمل للسكان غير الكويتيين وهى :

- توفر وسائل الرفاة الاجتماعي أدى إلى سيادة النمط الاستهلاكى فى الكويت ، وبروز الإتجاه الإتكالى الذى أفرز الإعتماد على العمالة الوافدة وتحول مجتمع السكان الكويتي من مجتمع منتج قبل اكتشاف النفط إلى مجتمع مستهلك بعد اكتشاف النفط .
- نظام التأمينات الاجتماعية الذى وفر نظام التقاعد المبكر ، باحتوائه على مجموعة من الإمتيازات المشجعه التى تحفز الموظفين للخروج بالتقاعد مبكراً دون أن تتأثر الرواتب بشكل كبير بعد التقاعد .
- التوسع فى فرص التعليم الجامعى أدى إلى تزايد الإقبال على التحصيل العلمى ، الأمر الذى حجب جانبا من الموارد البشرية الكويتية عن ممارسة العمل ، مع زيادة التركيز على الكليات النظرية .
- عزوف كثير من المواطنين عن الأعمال المهنية ، واتجاههم إلى الأعمال فى القطاع الحكومى لتوفر الكثير من الإمتيازات .

وللأستفادة الكاملة من العمالة الوطنية ينبغي القضاء على البطالة المقنعة فى الوزارات ومؤسسات الدولة ، بإعادة توزيعها فى شتى قطاعات الدولة من خلال وضع سياسات تحدد هيكلة قطاع العماله في الوزارات الحكومية وتوزيع العمالة بين الوزارات وفق حاجة كل وزارة ، والاستفادة من الخلفيه العلمية والعملية لها ، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ العقاب والثواب بشكل حازم للحد من تكدس الموظفين الذين لا يقومون بأي أعمال ، مع محاولة الإرتقاء بخصائص السكان الكويتيين وتطويرهم ، والارتقاء هنا ارتقاء نوعي وليس كمي ليعادل انتاج الفرد الكويتي انتاج الفرد غير كويتي عشرة أمثال ، وتكون لدية قدرة على الإبتكار والعمل والتطوير للخروج من عقدة الحجم الصغير للسكان . ويتم ذلك من خلال التأهل والتدريب والمتابعة المستمرة للعمالة في شتي القطاعات ، مع توفير كل الإمتيازات والمغريات له . مع ضرورة انتهاج الدولة سياسة الخصخصة لبعض قطاعات الخدمات والتي لها طابع تجاري



كخدمات الكهرباء والماء والمواصلات وغيرها ، وبالإمكان تحويل جزء من العمالة في القطاع الحكومي إلى بعض المؤسسات التي تملكها الدولة لتطوير العمل بها ، والحد من التكدس الوظيفي في قطاعات الوزارات الحكومية مع وضع ضوابط للتعيين فيها وفق الاحتياجات الفعلية ، لتحويل الكثير من العمالة إلى القطاعات المهنية والحرفية الأخرى ، مع توفير دعم لهذه القطاعات من قبل الحكومة ، ومنح الحوافز والامتيازات المالية للعاملين بهذه القطاعات . إضافة إلى ضرورة الإهتمام بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وتطوير مناهجها ، لأنها تعتبر أفضل الجهات التى تقدم لسوق العمالة الفنية والمهنية .

ينبغي أن يتم التنسيق بين الجهات المسؤلة عن التوظيف والتعليم والتدريب وربط البرامج التعليمية بالاحتياجات من العمالة ، مع تنويع برامج التدريب المهني وزيادة أعداد المقبولين في هذا المجال ، مع خفض نسبة القبول فى المعاهد والكليات الفنية لتقبل الحاصلين على الثانويه العامة للنسب المئويه 60% -65% في مقابل رفع نسب القبول فى الكليات الأدبية والنظرية إلى 80%- 90%. إضافة إلى تقديم الحوافز المالية للطلبة فى هذه المعاهد والكليات الفنية ، واستخدام أجهزة الدولة الإعلامية للقيام بعمليات التوعية لبيان أهمية المهن الفنية في عمليات التنمية في البلاد ، كونها تمثل ثروة بشرية هامة في النهضة الاقتصادية لمحاولة تغيير النظرة الاجتماعية لهذه الأعمال ، مع تقديم المزيد من الحوافز والامتيازات والترقي للعاملين بهذه المهن .

أما فى جانب القطاع الحكومى ، فينبغى تنسيق البرامج التدريبية بين الجهات المختلفة مع تعديل العلاقات التعاقدية على أساس مبدأ ربط الأجر بمستوى الإنتاج ، مع إعادة هيكلة الجهاز التنفيذى للدولة للحد من تضخم الهياكل التنظيمية للأجهزة الحكومية ، وعدم السماح بالانتشار والتوسع فى العمالة الحكومية ، وخصوصا المهن التى يمكن الاستغناء عنها كالمهن الخدمية والكتابية .

وفى جانب مساهمة المرأة الكويتية فى العمل ، ينبغي وضع ضوابط معينة لعمل المراة ، منها ، أن يتناسب مع طبيعتها ، وأن تكون أقدر من الرجال فيه كالحقل الطبى ، والحقل التعليمى ، وحقل الرعاية الاجتماعية ، ومجالات البحث العلمى ، وأن لا يتعارض مع حاجة أسرتها وأبنائها ، ومراعاة الضوابط الشرعية حتى لاتكون المحصلة النهائية إهمال تربية الابناء .



ويقترح الباحث للارتقاء بالجهاز الحكومى أن يتم إنشاء جهاز مركزى يقوم بتخطيط القوى العاملة ، ويقوم هذا الجهاز باستخدام التقنيات الحديثة لتوفير المعلومات عن جميع احتياجات الوزارات والهيئات الحكومية ، وربطها مع برامج التعيين والتعاقد ، وربط ذلك بسياسات القبول في الكليات والمعاهد لتحديد نوعية المخرجات التي يتطلبها السوق العمالية في الكويت ، مع قيام هذا الجهاز بمتابعة أعمال الجهات الحكومية وتقييمها وفق الخدمات المقدمة للمواطنين ، وإعداد البرامج والدورات التى تساعد على تطوير مهارات الموظفين وتحفزهم على العمل .

7 – 3 – 3 السكن

يعتبر المسكن من أحد الركائز الأساسية للتنمية البشرية والتى توفر الاستقرار والاحساس بالأمان ، ولكى تقوم الدولة بتوفير هذا الجانب الهام للسكان قامت باستدعاء الشركات الأجنبية التى أعدت الخطط العمرانية ، وجاءت بموروثاتها الغربية التى طبقتها على المساكن فى الكويت ، وبرز بذلك مسكن وطراز غربي حل محل المسكن العربي الإسلامي القديم ، الذى كان سائداً حتى الخمسينيات من القرن العشرين ، والذى جاء غير ملائم للبيئات الطبيعية والاجتماعية فى الكويت . وكان على البلدية أن تلتفت إلى هذا الجانب وتحاول دراسة فن العمارة العربي القديم وأخذ مايصلح منه ويوائم العصر الحديث ، بدلا من نقل وتقليد الهندسة الغربية المعاصرة دون دراسة أو دراية لمدى ملائمتها للبيئات المحلية فى الكويت ، مع ضرورة فرض ضوابط بيئية واجتماعية من البلدية بقوة القانون عند ترخيص البناء للمساكن فى الكويت لايجاد نوع من الموائمة بين المساكن والبيئة المحلية في دولة الكويت .

وينبغي فى ظل الظروف الراهنة للمنطقة الحضرية التى اصبحت مكتظه بالسكان أن تفكر الحكومة في إنشاء المساكن الجماعية ، التى تحتوى على مجموعة من الأسر فى عمارة واحدة مقسمة إلى عدة أقسام (شقق) ، كأن توفر شقة سكنية مكونة من دورين لكل أسرة كويتية بدلا من فيلا على أرض مستقلة ، والتحول إلى الاتجاه الرأسي بدلا من الاتجاه الأفقي الذي يسود الامتداد الحضري ، والذي يتطلب توفير خدمات للبنية الأساسية للمناطق الحضرية ، للحفاظ على الحيز الحضرى الذى استنزف الكثير من أراضيه ، مع ضرورة الإسراع في إنشاء المدن الجديدة ، وتخصيص المزيد من الأراضي ، التي ستساعد في خفض أسعار الأراضي والمساكن لتصبح فى متناول الجميع .



ولحماية التراث المعماري لدولة الكويت ينبغى أن يتم الحفاظ علـــى مـــا تبقـــى مـــن المساكن القديمة التي تتميز بالأصالة الفنية المعمارية العربية الإسلامية وإعادة ترميمها ، مـــن خلال تشكيل هيئة مستقلة تابعة لمجلس الوزراء الكويتي ، تعنى بأمور التراث الكويتى لتكـــون قادرة على إصدار القوانين التى تلزم الحفاظ على هذا التراث ، وعدم إزالته ، مـــع ضـــرورة إعادة إسكان الكويتيين إلى مركز مدينة الكويت القديمة التى هجرها أهلها ، حتى لا تصبح مجرد مدينة تجارية مكونة من خليط سكانى غير وطنى .

7 – 3 – 4 الخدمات التعليمية

إن تنمية الموارد البشرية بصورة فعالة مثلها فى ذلك مثل تنمية الموارد الاقتصادية ، بـــل أن تنمية الموارد البشرية هى الأساس ، الذى يولد تنمية اقتصاديـــة فى أي قطر ، ولتحقيـــق تنميـــة متسارعة ومستدامة يجب الإلتفات إلى هذا الجانب البشرى ومحاولة النهوض به . فالتنمية البشـــرية معنيه بجانبين متكاملين الأول منها يشمل تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مســـتوى الصحـــة والمعرفة ، والثانى هو الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة فى مجالات العمل وفـــى مجـــالات اتخـــاذ القرار . وتنمية الثروة البشرية تتطلب من كل مجتمـــع أن يســـتثمر مجـــالات التعليـــم والصحـــة والمستوى الاجتماعى للسكان ، لما لها من دور متزايد الأهمية فى تحقيق النجاح الاقتصادى .

وقد دلت نتائج الدراسة على أن دولة الكويت استطاعت من خلال استراتيجيات التعليـــم أن تحد من نسبة الأمية وذلك بإصدار قانون يلزم السكان بتعليم أبنائهم فى المراحل الأبتدائيـــة والمتوسطة ، وينظم برامج لتعليم الكبار ومحو الأمية . واســـتطاعت الدولـــة عـــبر خططـــها التنمويه أن تقوم بإنشاء الكثير من المدارس فى جميع المناطق السكنية حسب حاجه الســـكان ، فى جميع مراحل التعليم الأبتدائى والمتوسط والثانوى ، ويتضح إهتمام الدولـــة بـــهذا الأمـــر باحتواء الخطط العمرانية على جانب خاص بتنمية المرافق التعليميـــة ، عـــن طريـــق تقديـــر احتياجات المراحل التخطيطية المستقبلية لمثل هذه المرافق ، يكون متماشيا مع مراحل التنميـــة فى البلاد ، وقد راعت الخطط العمرانية فى كثير من جوانبها ، توزيع المدارس بشكل مناســـب داخل المناطق السكنية .

ودلت نتائج الدراسة أيضا على أن الكويت بحاجة إلى جامعـــه أخـــرى ، لاســـتيعاب الطلاب المتقدمين ، لعدم قدرة جامعة الكويت وحدها على استيعاب جميع الطـــلاب ويقـــترح الباحث أن تكون الجامعة الجديدة في إحدى المدن الجديدة المقترحة في الشـــمال أو الجنـــوب لجذب التجمعات الحضرية والخدمات وغيرها . مع ضرورة التركيز عند إنشاء هذه الجـــامعة



على الجانب المهني والتطبيقى لحاجه البلاد لهذه التخصصات فى مجالات التنمية الاقتصادية ، إضافة إلى ضرورة وجود معاهد تدريبية تكون مهمتها تدريب الأيدى العاملة الوطنية ، لتزيدهـا خبرة فى المجالات الفنية والتطبيقية ، لمحاولة الحد من الإعتماد على العمالة الوافـدة فى أغلب المجالات المهنية والمشابهة لها .

والعملية التربوية فى الكويت بحاجة إلى دراسات تحدد مخرجات التعليـم واحتياجـات سوق العمل ، للحد من تركز العمالة فى القطاعات الحكومية التى باتت تشكل حملاً ثـقيلاً على كاهل الحكومة ، ولتحقيق ذلك لابد من تحليل إحصائيات الكم والنوع لمخرجات التعليم لتحديـد نوعية التعليم ، الذى يمكن أن يتمشى مع حاجة البلاد ومتطلبات المرحلة الإنمائية ، للوصـول بالإنسان الكويتى إلى مرحلة الكفاءة والكفاية ، التى تمكنه من العمل فى المجال الذى تخصـص فيه بإنتاجية مرتفعة. ويمكن أن تقوم الدولة بمجموعة سياسات من شأنها أن تؤدى إلى توفـير العمالة الفنية ، والمهنية فى البلاد، منها دراسة أسباب عزوف الطلبه الكويتيين عن المجـالات الفنية ومحاولة إيجاد الحلول لها كزيادة الحوافز والمكافأة وفـرص الـترقي للوصـول إلـى المناصب القيادية وغيرها . إضافة إلى محاولة تطويع التعليم التطبيقى والفنى طبقا للاحتياجـات من العمالة الفنية والحرفية مع ضرورة استيعاب الطلبة المتأخرين دراسيا وتغيير مسارهم إلـى مراكز التدريب المهنى ، ويمكن كذلك أن يتم تنويع التعليم الثانوى عن طريق تطوير النظـام الحالى من نظام الثانويه العامه بقسميها العلمى والأدبى ، إلى تخصصـات مختلفـة كالثانويـة التجارية والصناعية والذى كان سائدا من قبل .

وفى مقابل هذه السياسات يستلزم تعديل بعض نصوص قانون الخدمة المدنية عـن طريق تحسين الرواتب والحوافز المقدمة لقطاع الفنيين والمهنيين ، مع دعم التخصصـات العلمية فى جميع المجالات المختلفة من سوق العمل . ويمكن أن تقوم الدولة بوضع ضوابط على قانون البعثات الخارجية ، للحد من التحاق الطلبة بالكليات الأدبية والنظرية ، ومحاولة توجيه المبتعثين إلى الكليات الفنية لحاجة سـوق العمل لها ، مع زيادة نسبة الإنفاق علـى البحوث التطبيقية والابتكارات العلمية .

وفى مجال الإدارة التعليمية العليا فى البلاد يقترح الباحث إنشاء مجلس أعلى للتعليم العـالى والبحث العلمى ، بدلا من وزارة التعليم العالى للحد من البيروقراطية الوظيفيـة . ويكـون هـذا المجلس برئاسة شخص متخصص أكاديمى يشاركه فـى إدارتـها مجموعـة مـن الأكـاديميين المتخصصين ومجموعه من المتخصصين أصحاب المؤسسات التعليمية فى البلاد ، ويكـون هـذا



المجلس مسئولا عن الهيئات العلمية ، كجامعة الكويت والجامعة الجديدة المقترحة والهيئـه العامـة للتعليم التطبيقى والتدريب ، ومعهد الكويت للابحاث العلمية ومؤسسة الكويـت للتقـدم العلمـي ، ويفضل أن يكون هذا المجلس تحت رئاسة مجلس الوزراء مباشره ليكون له السلطة القويـة التـى تمكنه من اتخاذ القرارات المناسبة ، وتتمثل مهام هذا المجلس فى إعداد الاسـتراتيجيات التعليميـة والبحثية لهذه الهيئات مع متابعه أعمالها ويكون للمجلس جهاز اتصال مـع الـوزارات والـهيئات والمؤسسات الخاصه فى البلاد ، لتحديد احتياجاتهم من العمالة ، من حيـث نوعيتـها وكميتهـا . وسوف يكون لهذا المجلس اسهامات واضحة فى مجال النهوض بالاستثمار البشرى إلـى أقصـى حدود له ، فى ضوء سياسة البلاد التى تنشد تنويع الاقتصاد الوطنى فى شـتى مجـالات التنميـة الاقتصادية ، للحد من الاعتماد الكلى على النفط .

7 – 3 – 5 الخدمات الصحية

لقد وصلت الخدمات الصحية قبل العدوان العراقى الغاشم في عام 1990 حداً متقدمـاً مقبـولاً ، حيث بلغ عدد المراكز الصحيه إلى نحو 68 مركزاً وعدد المستشـفيات الحكوميـة العامه إلى 6 مستشفيات . كما بلغ معدل توقع الحياة عند الميلاد إلى نحـو 72 سـنة . إلا أن العدوان العراقى الغاشم فى الثانى من أغسطس عام 1990 قد دمر كثيراً مـن هـذه المراكـز والمستشفيات ، ونهب جميع معداتها ومستلزماتها ، مما حدا بالدولـة أن تقـوم بعـد تحريـر الكويت إلى إعادة أعمار وتجهيز معظم المنشآت الصحية القائمة التى تـم نهبـها وتخريبـها لتستطيع أن توفر للسكان الخدمه الصحيه المناسبة ، لتحقيق مبدأ النهوض بالإنسان صحياً .

عند مناقشة وضع الخدمات الصحية بالكويت من خلال خطط التنمية العمرانية التـى تمت دراستها ، فسوف يتضح أن هذه الخدمات تأخذ جانبا من اهتمام هذه الخطط العمرانيـة ، ويتضح ذلك من دراسة خطة التنمية العمرانية لعام 1983 والتى طالبت بتوفير 12 مستشـفى ، يكون منها واحد فى منطقة جنوب الفنيطيس والآخر فى السالمية ، كذلك جاءت الخطة الحديثـة لعام 1997 لتطالب بإنشاء مجموعة مستشفيات ومراكز صحية فى المنطقة الحضريـة والمـدن الجديدة المقترحه . وتوقعت خطة 1997 أن معدل الطلب على الأسرة فى المستشـفيات ، سـوف ينخفض فى حال تنفيذ جميع مقترحات الخطة من 2.90 سرير لكل 1000 من السكان عام 1995[1] إلى 1.2 سرير لكل ألف من السكان عام 2015 أي بفارق نحو 1.7 سرير .

Ministry of Health : Department of Statistic, Health care in Kuwait of the regional Level, (1) Acomparative Study (february . 1996) p. 8-9, Kuwait .



إلا أن هذه المقترحات لم تنفذ حتى الآن ، مما أدى إلى زيادة أعداد المرضى في المستشفيات ، وكانت المحصلة النهائيه تدني مستوى الخدمات الصحية نتيجة الضغط المتزايد عليها ، مما أدى إلى أن أغلب المواطنين يتجهون إلى المستشفيات الخاصة لتلقى العلاج . لذلك ينبغي أن يتم تحقيق الشمول والتكامل بين الصحة الوقائية والعلاجية والتأهيلية ، وبين النهضة العمرانية المتسارعه وما يصاحبها من زيادة سكانية .

وفى جانب الوقاية يستلزم قيام الدولة بتكثيف برامج التوعية الصحية فى وسائل الإعلام للحد من انتشار الأمراض الوبائية بين السكان ، التي ترتفع نسبتها حسب دليل التنمية في دولة الكويت ، حيث ترتفع بها نسبة الاصابة بمرض السل والملاريا ، فضلا عن قيام حملات قومية مستمرة للتطعيم ضد الأمراض مثل شلل الأطفال والدرن وغيرها ، ، إضافة إلى تشكيل لجنة مهمتها القيام بالمراقبة على قطاع الخدمات الصحية ، لمعرفة أوجه القصور والقيام بالمحاسبة لكل مقصر فى عمله ، مع التحقيق فى الشكاوى المقدمة للمواطنين فى شأن تدني مستوى الخدمات الصحية ، مع ضرورة القيام باستطلاع أراء المواطنين بين فترة وأخرى لمعرفة أوجه الرضى والقبول عن الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين لمحاولة إيجاد الحلول لها والرقى بالخدمات المقدمة .

مع ضرورة السماح بالمزيد من إقامة المستشفيات الخاصة ، ومصادرة الأراضي المخصصة لإقامة المستشفيات الخاصة فى حاله عدم المباشرة فى البناء ، وتكون هذه المستشفيات وفق معايير تحددها وزارة الصحة ، حول نوعية الخدمات الصحيه المقدمة ومتابعة تنفيذها ، كذلك ينبغى السماح للمستشفيات العالمية أن تقوم بفتح أفرع لها فى دولة الكويت للأستفادة من تقدمها فى النواحى الطبية ، إضافة إلى استقدام أطباء ذوى خبرة فى مختلف التخصصات ، وسوف يحد ذلك من إرسال المرضى للعلاج فى الخارج .

وعند تنفيذ الدولة لجميع مقترحات الخطط العمرانية فيما يتعلق بالخدمات الصحية مع تشكيل لجنة المتابعة والمراقبة ، سوف يتم النهوض بالخدمات الصحية بوجه عام ، والنهوض بمستوى الخدمة المقدمة للجمهور بوجه خاص ، وسوف تتقدم مقاييس تقدم الملامح الأساسية للصحة ومقاييس التنمية البشرية إلى مصاف الدول المتقدمة في دليل التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة ، ولضرورة النهوض بالمرافق الصحية يستلزم زيادة مقدار الإنفاق العام لهذا القطاع الحيوى . حيث لم تتعد نسبة الإنفاق الحكومى على الخدمات الطبيه 2% من إجمالي الإنفاق الحكومى وهى نسبة ضئيلة لعام 1989 ، ولم تتعد عام 1997 نسبة 3.5% من جملة



الإنفاق الحكومى[1] ، لذلك ينبغي زيادة الإنفاق على هذا القطاع والاستفادة من الرسوم التي أقرتها وزارة الصحة على الخدمات الصحية مؤخرا على غير الكويتيين ، والمتمثلة في الضمان الصحي السنوي والرسوم الرمزية التي تحصل عند مراجعة المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية ، ويقترح الباحث أن تقر وزارة الصحة بعض الرسوم الرمزية على السكان الكويتيين في مقابل رفع كفاءة الخدمات الصحية ، لتصبح منافسة للمستشفيات الخاصة الأكثر تطورا وإقبالا من السكان .

7 – 4 التنمية الاقتصادية :

لقد نشأت الكويت منذ بداية تكوينها على الخريطة السياسية على موارد اقتصادية متواضعة ، تمثلت فى صيد البر وتجارة القوافل وصيد البحر والإتجار باللؤلؤ . وقد تلاشت هذه الأنشطة بعد أن حبا الله الكويت بثروة نفطية غيرت مسار مواردها الاقتصادية ، إلى أن أصبح النفط هو المورد الرئيسي لاقتصاد البلاد ، وقد استمر هذا الحال حتى مطلع الثمانينيات من هذا القرن عند بروز خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التى جاءت بأهداف أساسية تحاول من خلالها تنويع مصادر الدخل فى البلاد ، وتخفيف الإعتماد على النفط لأنه مورد غير متجدد ومعرض للنضوب ، ويعتمد كذلك على تفاعل قوى العرض والطلب فى السوق العالميه ويخضع من ثم لمتغيرات يصعب السيطره عليها أو التحكم فيها . وركزت أهداف التنمية على جملة مجالات كالتجارة الداخلية و الأسواق والصناعة والزراعة والثروة الحيوانية والسمكية . وفيما يلي نتائج الدراسة لجوانب التنمية الاقتصادية ، مع استعراض أهم المشاكل التى برزت من خلال الدراسة .

7 – 4 – 1 الأسواق التجارية

أخذت الأسواق التجارية ومحاولة تنظيمها نصيبا لابأس به من اهتمامات الخطط العمرانية منذ أن دبت ركائز التخطيط المنظم على أرض الكويت عام 1970 . حيث طالبت الخطط العمرانية ، بأنشاء مركز تجارى وإدارى ، يكون بمستوى مركز المدينة لتخفيف الإزدحام والتقليل من التلوث ولتوسعة الأسواق الاستهلاكية ، حيث جاءت هذه الرغبة فى الخطط 1970–1977–1983–1997 . إلا أن هذا المركز لم ينفذ حتى الآن ، مما أدى إلى زيادة الإزدحام على مركز المدينة ، وأكتظاظ السكان به خصوصا فى أوقات المناسبات

---

(1) Ministry of Health : Ibid, p. 12-13 .



كالأعياد ومواسم السفر وغيرها . وقد لاحظت خطة 1997 بأن مركز الفنطاس لم يعد يكفى للزيادة السكانية المتوقعه خلال الفترة الزمنية للخطة حتى عند تنفيذه ، لذلك يستلزم إقامة مراكز أخرى فى مشرف وغرناطة والدوحة ، ومن المقترحات التى تأخر تنفيذها نذكر مشروع السوق الحرة الذى تم اقتراحه منذ 20 سنة ولم ينفذ إلا في عام 1999 .

وهذا يدلنا أن كثيراً من المقترحات التى تأتى بها الخطط لا يتم تنفيذها ويعود السبب إلى تعدد الجهات المسؤلة عن التخطيط ، كما ذكرآنفا ، أو إلى عدم مقدرة هذه الجهات على متابعة وتنفيذ المقترحات التخطيطية ، أو قد يعود السبب إلى القرار السياسي .

وقد حاولت الخطط العمرانية إعداد مجموعة مواقع منتشرة فى الكويت لإقامة أسواق إقليمية تقع فى الفروانية وخيطان وجليب الشيوخ والسالمية وحولى والجهراء والفحيحيل ، واقيمت فى هذه الأسواق مجموعة مراكز تجارية ، وأدت هذه الأسواق الغرض منها باحتوائها على مجموعة من الأنشطة المختلفة ، حيث يحتوى المركز التجارى الواحد على نحو 10-15 نوعاً مختلفاً من الأنشطة التجارية التى يقدمها للسكان . إلا أن هذه المراكز لم تعد قادرة على مواجهة الزيادة ، ولم تحل مشكلة الإزدحام فى مركز المدينة بل يزداد التزاحم بها في فترات الاعياد والمناسبات لعدم توفر أماكن لانتظار المركبات ، وإلى سوء التخطيط المسبق لهذه المواقع ، إضافة إلى عدم توفر الكثير من السلع المتوفرة في مركز المدينة مما يؤدى إلى عدم حل مشكلة الازدحام في مركز المدينة ، لذلك ينبغى ضرورة الإسراع فى إنشاء المراكز التجارية التي تضاهي حجم مركز المدينة وعلى وجه الخصوص فى الفنطاس وفى مشرف ، حيث أن المركزين المقترحين فى غرناطة والدوحة التي اقترحتها الخطط لا يصلحان لإقامة أنشطة تجارية كما أسلف ، لأنهما منطقتين سكنيتين وعند إنشاء أي أنشطة تجارية ضخمة بهما ، سوف يحول وظيفة هذه المناطق ويؤدى إلى رحيل السكان منهما .

وينبغى كذلك عند إنشاء المراكز التجارية والإدارية ، أن يتم الإهتمام بتوفير مواقف لانتظار المركبات من خلال إنشاء مرآب (جراج) متعدد الطوابق أو توفير بعض الساحات لهذا الغرض .

وينبغي القيام بالمحافظة على الأسواق التقليدية القديمة ، كسوق الحريم وسوق الغربللى وسوق الأقمشة والأوانى المنزلية وإعادة تطويرها للمحافظة على التراث الحضاري لدولة الكويت ، إضافة إلى دورها فى إنعاش الحركة التجارية للأسواق فى المركز .



ويقترح الباحث أن يتم العمل على إحياء دور الكويت كمركز للتبادل التجارى الدولى ، وذلك عن طريق الإهتمام بإجراء الدراسات والبحوث الخاصة بالأسواق الخارجية ، والتى تحدد كيفية أحياء مثل هذا الدور ، مع ضرورة إيجاد الروابط التى تجعل أنشطة الاستيراد والنقل والتخزين والتسويق الداخلى والخارجى والتمويل ، حلقات فى سلسلة تؤدى دورها بالكفاءة المطلوبة .

7 – 4 – 2 الصناعة

بدأت الحكومة الكويتية منذ عام 1952 بمحاولات للتنمية الصناعية على شكل تمويل مباشر ، وذلك حينما قامت بإنشاء بعض المشروعات التى يحتاج لها السوق مثل صناعات الحجر الجيرى الرملى (الطابوق) ومنتجات الأسمنت والصناعات الكيماوية المرتبطة بعمليات تقطير المياه وما ينتج عنها مثل ملح الطعام والكلور والصودا الكاوية . وتركزت أغلب هذه الصناعات فى منطقة الشويخ للصناعات الخفيفه ، إلا أن التخطيط الصناعي المتخصص الذى جاءت به الخطط العمرانية لم يظهر إلا عام 1967 ، عندما ظهرت منطقة الشعيبة الصناعية المتخصصة فى الصناعات الثقيلة .

وحاولت الخطط العمرانية 1970–1977–1983–1997 تخصيص مجموعة من المواقع لكي تكون بديلة لمنطقة الشويخ الصناعية ، لمحاولة القضاء على تركز الأنشطة الصناعية الموجودة بها لوقوعها فى وسط النطاق العمرانى وماتحدثه من تلوث ، وتم تخصيص بعض هذه المواقع فى الجهراء والصليبية وصبحان ، مع توسيع الصناعات فى منطقتى الأحمدي والشعيبة والتى خصصت للصناعات الثقيلة ، إلا أن هذه المواقع لم تستطيع أن تقضى على تركز الأنشطة الصناعية فى منطقة الشويخ ، ويرجع السبب إلى عدم الحزم فى إصدار قوانين تمنع التوسع فى إقامة أنشطة صناعية فى منطقة الشويخ ، إضافة إلى عدم إنشاء المناطق الصناعيه الآخرى التى جاءت بها الخطط العمرانية .

ويري الباحث أن بعض المناطق التى خصصتها الخطط العمرانية للصناعة ، والتى تقع فى شمال غرب مدينة الكويت كمنطقه غرب الدوحة وأمغرة والجهراء والصليبية والمسيلة ، تتأثر بالرياح السائدة على الكويت وهى الرياح الشمالية الغربية ، وتؤدى هذه الرياح إلى نقل ملوثات الصناعات من هذه المناطق إلى المنطقة الحضرية ، لذلك ينبغى أن يتم استبدال هذه المناطق بمواقع أخرى ، ويفضل أن تقام المواقع الصناعية في القسم الجنوبي



الغربي أو في القسم الشمالي الشرقي نظرا لأن الرياح الجنوبية والجنوبية الشرقية تنشط أيضـا في دولة الكويت .

وبما أن مساهمة القطاع الصناعى فى الاقتصاد الوطنى لدولة الكويت لا تزال ضئيلـة حيث لم تتعد 4% من جملة النشاط الاقتصادى عام 1995، ولم تزد قوة العمل عن 10% يمثـل الكويتييون منهم نحو 8% من جمله العمالة الكويتية فى هذا القطاع[1] . لذلك ينبغى الإلتفـات إلى هذا القطاع الحيوى ومحاولة النهوض به ، للقضاء على أحادية المـورد الاقتصـادى فـى الكويت ، والحد من تنامى القطاع الحكومى على حساب القطاعات الأخرى .

وللنهوض بهذا القطاع يستلزم معرفة أهم المشاكل التى يعـاني منـها ، ومـن هـذه المشاكل الإعتماد على الاستيراد بشكل مباشر والتى يمكن الاستغناء عنها ، عن طريق إحـلال بعض الصناعات المحلية بدل بعض الواردات ، ولتكن البداية فـي الصناعـات الخفيفـة الاستهلاكية كصناعة المواد الغذائية والملابس وغيرها ، بالإضافة إلى عدم حرص الدولـة على التطور ومجاراة التغيرات فى التنمية الصناعية ، لذلك ينبغى أن تحاول الدولـة مـن خلال أجهزتها الإطلاع على أحدث الوسائل التكنولوجية الخاصـة بـالتصنيع باسـتخدام الوسائل الحديثة للاتصالات والتي تتفوق الكويت بها وفق تقارير البنك الدولي عن غيرهـا من الدول الأخرى ، مع محاولة دراسة نماذج الدول التى استطاعت إيجاد تنمية صناعية ، والتى تتشابه وظروف دولة الكويت . لمحاولة تحديد الوسائل التى يمكن بها بـدء تنميـة صناعية . وتعتبر ندرة العمالة الوطنية المؤهلة للعمل فى القطاع الصناعى إحدى مشـاكل هذا القطاع وقد تم وضع حلول معالجة هذه المشكلة انفا . أما مشكلة ضيق الأسواق المحلية بسبب قلة السكان فيمكن علاج هذه المشكلة عن طريق إعداد دراسـات عـن الأسـواق الخارجية ، فى إطار مجلس التعاون الخليجى وجامعة الدول العربية ، لتحديد أوجه التعـاون الصناعى عبر سياسات التكامل الصناعى ، للوصول إلى خلق السوق العربية المشتركة فـى المستقبل . يضاف إلى هذه المشاكل ندرة الموارد الأولية وضعف قدرة الهياكل الأساسـية التنظيمية والاستشارية ، ويمكن علاج مشكله ندرة الموارد الأوليـة عـن طريـق توفـير مشتقات البترول التى تدخل فى كثير من الصناعات . مع إمكانية استيراد بعـض المـواد الأولية التى لا تؤثـر فى رفع التكلفة الإنتاجية للمنتجات المحلية .

---

(1) وزارة التخطيط : مشروع الخطة الخمسية للتنمية الاقتصاديـة والاجتماعيـة (95/96 – 99/2000) ، مصدر سابق ، ص 60–61 .



ويقترح الباحث فى مجال تطوير الأنشطة الصناعية أن تقوم الدولة بإنشاء واستحداث وزارة للتنمية الصناعية ، لمحاولة القضاء على التضارب والتعارض الذى يحدث نتيجة تعدد الجهات التى لها علاقة بالقطاع الصناعى من قريب أو من بعيد[1] . وحتى تكون هذه الوزارة قادرة على تطوير وتنميه الصناعة فى الكويت ، ويقترح أن تضم مجموعة من المتخصصين فى الجوانب التى تتعلق بالتنمية الصناعية ، ويساعد ذلك فى توحيد الجهود الصناعية فى استراتيجية موحدة يمكنها من العمل كفريق واحد متجانس ، لامكانية اتخاذ القرارات المناسبة التي تؤدي إلى نهضة صناعية فى الكويت مستقبلا ، ويتم ذلك من خلال إعداد استراتيجيات صناعية تحتاج إليها البلاد فى المرحلة المقبلة ، للحد من الإعتماد على النفط الذى يشكل العمود الفقرى للاقتصاد الكويتى .

ويري الباحث أن تقوم الدولة بمجموعة إجراءات من شأنها أن تؤدى إلى النهوض بالتنمية الصناعية ، منها التسهيلات والمساعدات الحكومية التى توفر الدراسات والبحوث اللازمه للمشروعات الصناعية ، مع تخصيص الأراضي وإنشاء المباني والهياكل الأساسية والمرافق وتوفير العمالة المدربة ، والتمويل الصناعى بشروط ميسرة مع توفير الحمايه الجمركيه والأعفاءات الضريبية لهذا القطاع ، وضبط سياسات المشتريات الحكومية لدعم الصناعة المحلية وتشجيعها ، إضافة إلى دعم وتشجيع الصادرات من المنتجات الوطنية من خلال الاعفاءات من الرسوم والضرائب وغيرها الى الأسواق الخليجية والعربية ثم العالمية . ومحاولة جذب رؤوس الأمول الأجنبية من خلال تقديم المزيد من الحوافز والتسهيلات مع الأعفاءات الضريبية للمستثمرين ، وتشجيع أكثر للصناعات المتطورة التى تعتمد بشكل أساسي على وسائل الإنتاج ذات التقنية الآلية العالية ، والتى لا تعتمد بشكل أساسي على أعداد كبيرة للعمالة . وسوف تساعد هذه السياسات على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار فى القطاع الصناعي ، لخلق تنمية صناعية فى البلاد في المستقبل .

(1) وتتمثل هذه الجهات في وزارة التجارة والصناعة ، وزارة النفط ، المجلس الأعلى للبترول ، الإدارة العامة لمنطقة الشعيبة ، بلدية الكويت ، المجلس الأعلى للتخطيط ، البنك الصناعي الذى أنشئ في عام 1974 ، غرفة تجارة وصناعة الكويت ، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، جامعة الكويت ، الهيئة العامة للصناعة ، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ، مجلس الوزراء ، وزارة المالية ، الهيئة العامة للاستثمار .



ويقترح الباحث أن تقوم الدولة بأنشاء مجمع صناعى لتوفير التكامل بين خطوط الإنتاج وتوفير وسائل النقل والمرافق وخدمات العمالة والطاقة ، مع توفير السكن الذى يفضل أن يكون في منطقة الشعيبة الصناعية في جنوب مدينة الكويت ، لتوفير خفض تكاليف التجهيز وخلق أحياء صناعية متكاملة فى المستقبل .

7 – 4 – 3 الزراعه والثروة الحيوانيه والسمكيه وحماية البيئة الطبيعية

إن اهتمام دولة الكويت بالتنمية الزراعية ليس بجديد ، حيث يعود إلى عام 1953 ، عندما فكرت الحكومة في إنشاء محطة التجارب الزراعية فى منطقة الرابية ، وإنشاء الصندوق الدولى للتنمية الزراعية عام 1961 . إضافة إلى احتواء الخطط العمرانية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على اهتمامات خاصة بتنمية الزراعة فى دولة الكويت . إلا أن هذه الجهود كانت تقف عاجزة أمام الظروف القاسية للبيئه الطبيعية لدولة الكويت ، حيث تميزت التربة بالمكونات الفقيرة ويغلب عليها التكوينات الرملية والحصى والجير ، فضلا عن ملوحتها العالية . ناهيك عن المناخ الصحراوى الذى يتميز بشدة الحرارة صيفا وشدة البرودة فى الشتاء مع قله الأمطار وتباين سقوطها ، إضافة إلى قلة المياه الجوفية .

ويري الباحث أن هذه المشاكل التى يعانى منها القطاع الزراعى يمكن إيجاد بعض الحلول لها ، من خلال استخدام وسائل التقنية الحديثة ، التى استطاعت أن تقيم تنمية زراعية فى بلدان مشابهة لبيئة الكويت ، باستخدام الزراعة المحمية ، التي لاتتأثر بالأحوال المناخية والظروف القاسية وارتفاع حرارة التربة . كما أن الزراعة بدون تربة Hydroponics والزراعة الهوائية أبعدت أثر التربة ، وأن طرق الرى الحديثة بالرش أو التنقيط Dripirrigation أو الري تحت سطح الأرض Sub-Surface Irrigation ، قد قلل من كميات المياه المستعملة ، فهذه الطرق وفرت نحو 80–90% من كميات المياه المستعملة بالوسائل القديمة للري[1] . وهذه الوسائل الحديثة تستطيع أن تتغلب على المشاكل المستعصية للتنمية الزراعية ، كالتربة الضعيفة ، والظروف المناخية القاسية ، وقلة الموارد المائية ، إضافة إلى قلة الأيدى العاملة .

---

(1) أنظر مثلا : مسعود ، فتحي إبراهيم : أساسيات الري الزراعي ، دار المطبوعات الجديدة ، الإسكندرية ، 1976 ، ص 11–19 ، ج.م.ع .



ويري الباحث أنه يمكن استغلال حقول المياه الجوفية المالحة المنتشرة بالكويت في إيجاد تنمية زراعية ، مثل حقول الشقايا ، وتشمل نحو 110 حقول باطنية في غرب مدينة الكويت ، وفى حقول الصليبية وتشمل نحو 105 حقول باطنية ، وفى حقل أم قدير وتشمل نحو 67 حقلاً باطنياً ، وفى حقول الوفرة وتشمل حقلين وفى حقل الأطراف ويشمل نحو 85 حقلاً باطنياً ، وفي حقل شمال غرب أم قدير ويشمل نحو 19 حقلاً باطنياً ، وهناك حقول يمكن استغلالها فى المستقبل فى كبد ، وفى شمال غرب الشقايا ، وفى الوفرة ، وعددها الإجمالي نحو 140 حقل باطني ، أما المياه الجوفية العذبة فتوجد فى حقل الروضتين وعدد آبارها 16 بئراً[1] .

ويقترح الباحث أن تستغل هذه الحقول الباطنية فى خلق تنمية زراعية في الوفرة ومركز القرينيص جنوباً ، وفى العبدلى شمالا وفى الشقايا غربا ، لتوفر المياه الجوفية وتوفر الأراضي الصالحة للزراعة كما أشير إلى ذلك آنفا .

ولإيجاد هذه التنمية الزراعية ينبغى أن تقوم الدولة بإعداد استراتيجيه زراعية ، تهدف من خلالها توفير الدعم المادى والتسويقى للمنتجات المحلية ، مع تطوير العمالة في القطاع الزراعى من خلال الدورات التثقيفية والتدريب وبرامج الإرشاد الزراعي المستمر والتي من شأنها أن ترفع من إنتاجية العامل فى هذا القطاع الحيوي ، إضافة إلى توزيع الأراضي بالمجان على المواطنين ومتابعة استثمارها ، مع تقليل الاعتماد على استيراد المواد الغذائية . وضرورة إعداد دراسات لمعرفة أنواع التربة والزراعة الملائمة لها ، وتحديد نوعية المياه ودرجة ملوحتها ، ويتم ذلك عن طريق إنشاء مركز متخصص للأبحاث الزراعية لإيجاد أفضل الحلول لمشاكل الزراعة والتربة ، ويقترح الباحث أن يكون هذا المركز في منطقتي العبدلي أو الوفرة الزراعيتين لتوفر الأراضي الزراعية التي تساعد في إقامة التجارب عليها ، مع ضرورة إعداد برامج تهدف إلى رفع الوعى الزراعى عند المواطنين ، والتوسع في مناهج التعليم الزراعى فى مراحل التعليم العام والفنى والجامعي .

مع ضرورة أن تقوم الدولة بتقديم مجموعة امتيازات للمزارعين كالقروض الميسرة ، وتوفير البذور المحسنة الملائمه للبيئة وتوفير الأسمدة الكيماوية ، وتوفير أحدث الوسائل الزراعية لاستخدام الميكنة الزراعية ، مع محاولة القيام بإجراء تجارب لإمكانية استعمال مياه البحر المالحة ومياه المجارى المعالجة فى الزراعة ، مع توفير التعويض المناسب

(1) وزارة الكهرباء والماء : كتاب الإحصاء السنوي للمياه ، 1998 ، ص 66 ، الكويت .



للمزارعين عن أضرار التلف الزراعى للمحاصيل الناتج بفعل العوامل الجوية ، والأمراض النباتية ، وتوفير الدعم للإرشاد الزراعى لتوفير النصح والإرشاد للمزارعين ، ولاكتمال جميع هذه الاقتراحات يستلزم القيام بعملية مسح شاملة للتربة ، لمحاولة تصنيف أنواع التربة وتحديد أنواع المحاصيل الممكن زراعتها ، حتى يمكن الوصول إلى البدء في استحداث تنمية زراعية فى المستقبل في دولة الكويت .

وفى مجال الثروة الحيوانية يري الباحث أن هذا القطاع فى حاجة إلى تقديم الدعم المناسب من خلال توفير الأعلاف بأسعار رمزية ، وتخصيص أماكن لتربية الحيوانات بالمجان للمنتجين ، مع إمكانية إنشاء هيئة مختصة ومنفصلة عن الهيئة العامة للزراعة تدير هذا القطاع الحيوى ، مع إنشاء مركز تجريبى يتم فيه اختيار الحيوانات المناسبة للبيئة المحلية مع تحديد سلالات متأقلمة معها ، ويستطيع هذا المركز أن يقوم بتحسين السلالات الحيوانية عن طريق التلقيح والتهجين بين السلالات المستوردة والمحلية[1] . مع إمكانية دراسة أنواع الأعلاف الحيوانية الملائمة ومحاولة تكييف الحيوانات للمعيشة على المياه الجوفية المالحة ، إضافة إلى توسيع الخدمات البيطرية وتوفير مناطق ثابتة وقريبة من الاستهلاك للتربية الحيوانية والدواجن ، وتقديم التسهيلات فى تسويق هذه المنتجات ، مع إمكانية توفير المعدات التى تساعد على التوسع في تصنيع بعض المنتجات الحيوانية كالزبدة والجبن واللبن واللحوم .

ويرى الباحث أن سوق الماشية وخصوصا سوق الأغنام في الكويت تحت سيطرة العمالة الأسيوية التي تتحكم بأسعار المواشي وتستغل مواسم الأعياد والمناسبات ، ولاهمية هذه الثروة ينبغي أن تحد الحكومة من سيطرة الفئات الآسيوية على هذا المورد الحيوي ، بإصدار تشريع يمنع العمل في سوق الماشية إلا للكويتيين أو تحت إشرافهم كما كان الحال سابقا .

ويقترح الباحث فى مجال تنمية موارد الثروة السمكيه الوطنية ، أن يتم تشجيع مزارع الأسماك فى البيئة البحرية ، مع تشجيع إنشاء مفرخ وطنى لإنتاج سلالات للأسماك تكون مجدية اقتصاديا . مع إصدار المزيد من القوانين التى تحد من صيد الأسماك فى أوقات تكاثرها ، ولاستغلال هذا المورد اقتصاديا ، يمكن القيام بالتصنيع من خلال عمليات التغليف والتعليب .

---

(1) استطاعت بعض المزارع الخاصة في الكويت ، إنتاج سلالات مهجنة للخراف من خلال دمج السلالات الاسترالية مع السلالات العربية ، وإنتاج سلالات يطلق عليها (الخراف المهجنة) .
المصدر : متابعة ميدانية للباحث .



وفى مجال حماية البيئة يري الباحث أن هذا الجانب أصبح ذا أهمية قصوى فى شتى دول العالم ، حيث عقدت الكثير من المؤتمرات التى تطالب بالمحافظة على البيئة جنباً إلى جنب مع عمليات التنمية ، للوصول إلى التنمية المستدامة . حيث عقد مؤتمر استكهولم عام 1972 تحت عنوان مؤتمر الأمم المتحدة لبيئة الإنسان ، وعقد مؤتمر المكسيك عام 1974 الخاص بأنماط استخدام المصادر والبيئة واستراتيجيات التنمية ، وعقد كذلك مؤتمر المكسيك عام 1974 الخاص بأنماط استخدام المصادر والبيئة واستراتيجيات التنمية ، وعقد مؤتمر تونس 1986 الخاص بالإعلان العربى عن البيئة والتنمية ، ثم عقد أخيراً مؤتمر القاهرة عام 1991 الخاص بالإعلان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل ، وقد ساهمت هذه المؤتمرات فى توضيح العلاقة بين البيئة والتنمية .

ولم تكن الكويت بمنأى عن هذه الإهتمامات فقد استطاعت من خلال خططها العمرانية تقديم مقترحات تهتم بالمحافظة على البيئة ، ومن هذه الإهتمامات ما جاء فى الخطط 1970-1983-1997 حول مكافحة التلوث بشتى أنواعه مع المطالبة بإقامة المتنزهات القومية ، والمحميات الطبيعية للحفاظ على البيئة الفطرية .

ويري الباحث أن دوله الكويت تستطيع المحافظة علىالبيئةمن خلال تنفيذ جميع مقترحات الخطط العمرانية ، فى إنشاء المحميات الطبيعية وتنميتها ، مع محاولة الحد من الرعى الجائر ، والإهتمام بالدراسات البيئية ، التى تستطيع تحديد أنواع البيئات المستنزفة للمحافظة عليها والحد من استنزافها ، لمكافحة شتى أنواع التصحر Desertification والحد من الزحف الصحراوي ، الذى يحدث بفعل الرعى الجائر وقطع الأشجار للوقود فى أوقات الربيع ، مع محاولة الحد من إقامة المخيمات الربيعية وتحديد وتخصيص أماكن خاصة لها . مع ضرورة قيام الدولة بزراعة جميع الساحات المكشوفة التى لا تستخدم لأى غرض ، للمساهمة فى تحسين وتلطيف المناخ خصوصا وأن نتائج الدراسة أوضحت بأن الكويت لاتخلو من التلوث الهوائي والبيئي ، بالإضافة إلى استنزاف الموارد الطبيعية والبحرية وانخفاض معدل درجة التنوع البيولوجي ، وخصوصا في البيئة البحرية بسبب نمو أسواق صادرات الأسماك وخصوصا الروبيان (الجمبري) ، لذلك ينبغي أن تقوم الحكومة بتطبيق معايير التلوث وتحديد أوقات صيد الأسماك ، مع إقامة المحميات الطبيعية ، بالإضافة إلى الانضمام إلى المؤتمرات والاتفاقيات الدولية للحد من المشاكل البيئية العالمية ، التى لاتستطيع أي دولة منفردة بإيجاد الحلول الجذرية لها ، وبإتخاذ كافة هذه الإجراءات سوف نصل إلى تحقيق مفهوم التنمية المستدامة الذى يهدف إلى تلبية حاجات ومتطلبات الحاضر ، دون الإخلال بالقدرة على تلبية حاجات ومتطلبات المستقبل ، والحد من أضرار التلوث .



7 – 5 التوصيات :

بعد استعراض ومناقشة نتائج الدراسة يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات الخاصة بالتنمية العمرانية فى دولة الكويت مقسمة إلى ثلاث فئات ، تختص الأولى بالتنمية العمرانية ، أما الثانية فتهتم بالتنمية البشرية ، والفئة الثالثة خاصة بالتنمية الاقتصادية .

7 – 5 – 1 التوصيات الخاصة بالتنمية العمرانية .

أ – إنشاء وزارة للتنمية العمرانية ، وتكون مسؤلة عن إعداد الخطط العمرانية والخطط الخمسية للبيئة الاقتصادية والاجتماعية .

ب – إنشاء أمانة عامة أو هيئة مستقلة تلحق بمجلس الوزراء ، تتولى مهام المحافظة على المبانى والمواقع القديمة والتاريخية ، للحفاظ على ما تبقى من ملامح التراث الحضارى لدولة الكويت .

جـ – الإستفادة من المتخصصين من أبناء البلد فى إعداد الخطط العمرانية ، للوصول إلى خطة عمرانية كويتية تلائم البيئات المحلية فى الكويت .

د – الإسراع فى إنشاء المدن الجديدة بعيدا عن النطاق العمرانى القائم ، للحد من الإزدحام والتقليل من التلوث ، والتخفيف من استهلاك المزيد من الأراضي وتوفيرها لحل مشكله الإسكان .

هـ – الإسراع فى تنفيذ إنشاء المطار الجديد فى جنوب طريق الوفرة ، للتخفيف من الإزعاج الذى يسببه موقع المطار الحالي فى داخل النطاق العمراني القائم ، ولسلامة الطيران .

7 – 5 – 2 التوصيات الخاصه بالتنمية البشرية .

أ – الإهتمام بالدراسات السكانية التي تساعد على إيجاد الحلول لتجانس تركيب السكان في الكويت ، للحد من ارتفاع نسبة السكان غير الكويتيين مستقبلا من خلال اتخاذ بعض الإجراءات التى تحفز على نمو السكان الكويتيين .



ب – للقضاء على البطالة المقنعة فى وزارات ومؤسسات الدولة ، لابد من إعادة توزيع العمالة فى شتى القطاعات اعتمادا على الخلفيات العلمية والعملية لها عن طريق إنشاء جهاز لتخطيط القوى العاملة .

جـ – الإهتمام بتطوير برامج التعليم الفنى والتطبيقى ، عن طريق تنويع البرامج وخفض نسب القبول للنهوض بالعمالة الفنية والمهنية ، ومحاولة ربط مخرجات التعليم بأحتياجات سوق العمل ، عن طريق إنشاء جهاز مركزي يقوم بتخطيط القوى العاملة .

د – وضع ضوابط لعمل المرأة لتحديد الأعمال المناسبة لها ، كالحقل الطبى والحقل التعليمى والرعاية الاجتماعية ومجالات البحث العلمى .

هـ – الإسراع فى تنفيذ مقترحات الخطط العمرانية ، بإقامة المستشفيات العامة ، مع إمكانية السماح للمستشفيات العالمية بفتح أفرع لها واستقدام أطباء ذوى خبرة فى مختلف التخصصات ، للحد من إرسال المرضى للعلاج فى الخارج .

و – محاولة دراسة الهندسة المعمارية العربية القديمة من قبل المتخصصين للاستفادة من التقنيات الموجودة بها والتى تلائم البيئة المحلية ، مع محاولة تطويرها قدر الإمكان ، وضرورة وضع البلدية ضوابط بيئية عند ترخيص البناء .

ز – للحفاظ على الحيز الحضرى من الاستهلاك ، ينبغى الإهتمام ببناء المساكن الجماعية الحكومية التى تحتوى على مجموعة شقق ، مع الإهتمام بتوسيعها لكى تحتوى كل شقة على طابقين .

7 – 5 – 3 التوصيات الخاصة بالتنمية الاقتصادية .

أ – الإسراع فى إنشاء مراكز تجارية جديدة ، تقارب فى حجمها مركز المدينة ، مع توفير الخدمات اللازمة لها ، للحد من الإزدحام فى مركز المدينة .

ب – الإهتمام بانتقاء المواقع الصناعية الملائمة لإتجاهات الرياح السائدة في الكويت ، وهي الرياح الشمالية والجنوبية والجنوبية الشرقية ، وطرق المواصلات والنقل ، مع دراسة وسائل التنمية الصناعية فى الدول المشابهة للكويت ، لتحقيق التنمية الصناعية الناجحة فى الكويت .

جـ – التفكير في إنشاء مجمع صناعي متكامل المرافق والخدمات ، يمكن الدولة من تخفيف التكاليف وخلق أحياء صناعية متكاملة فى المستقبل .



د – الإهتمام الحكومى بالقطاع الزراعى عن طريق توفير الدعم المـــادى والتســويقى للمنتجات المحلية ، مع إمكانية توزيع الأراضي بالمجان ، وتوفير جميع التسـهيلات والخدمات الضرورية .

هـ – إنشاء مركز متخصص للأبحاث الزراعية يكون على مستوى متطور في إحـــدى المناطق الزراعية ، يستطيع إعداد أبحاث زراعيـــة ، وإيجـــاد الحلـــول لمشـــاكل الزراعة ، كالتربة والمياه والمناخ فى دولة الكويت .

و – إنشاء هيئة متخصصة منفصلة عن الهيئة العامة للزراعة ، تكون متخصصة فـــى إدارة الثروة الحيوانية لتوحيد الجهود والسياسات للنهوض بهذا القطاع وتنميته .

ز – ينبغى الإهتمام بالبيئة أثناء إعداد الخطط العمرانية ، وأثناء إعداد مشاريع التنميـــة الاقتصادية ، وتطبيق مفهوم التنمية المستدامة للحفاظ على البيئة من الاســتنزاف ، والحفاظ عليها لتلبي حاجات ومتطلبات الحاضر ، ودون أن تخل في القدرة علـــى تلبية حاجات ومتطلبات المستقبل وللحد من أضرار التلوث .



خاتمـــــة

تعتبر دولة الكويت من ضمن الدول التي توجد بها تنمية بشرية عاليـــة وفـــق مقـــاييس الأمم المتحدة ، إلا أن وسائل القياس التي تتخذها المنظمات الدولية كبرنـــامج الأمـــم المتحـــدة الإنمائي وتقارير البنك الدولي التي تقوم بقياس مدي التقدم في التنمية وأنماطها المختلفـــة فـــي دول العالم ، لا تعبر عن مدي التقدم التنموي في هذه البلاد لأن مقياس التقدم والأداء التنمـــوي يكون غير دقيق ما لم يعرف الجهد والمعرفة المبذولان في صناعة التقدم في الدخل والخدمـات الاجتماعية المختلفة ، ولو طبقت المقاييس وفق حجم الجهد والمعرفة المبذولين لإيجاد التقـــدم في المجتمع فإن الصورة سوف تنقلب في غير صالح دولة الكويت والدول النفطية الأخـــرى ، ولذلك يجب أن يتم القياس من خلال الأداء التنموي في حالة وجودة لتحديد أوجه التنميـــة فـــي بلدان العالم .

ويمكن أن نحدد مجموعة من التحديات التي تواجه دولة الكويت بوجه خـــاص والـــدول النفطية والعربية بوجه عام التي تقف حاجزا أمام المسيرة التنموية وتقدمها . فحـــال الكويـــت كحال معظم الدول العربية التي تقل فيها نقل واكتساب وتطوير التقنية والتي تعتبر مـــن أهـــم التحديات الأساسية للتنمية البشرية العربية حاليا ومستقبلا ، فالتقدم التقني هو العـــامل الحاســـم في زيادة الإنتاج وتحقيق تنمية قابلة للاستمرار في هذه الدول . ويتم علاج هـــذا الخلـــل مـــن خلال تطوير قطاع التعليم والتدريب والبحث العلمي وتخصيص الحوافز والمكافآت والتركـــيز على التطوير والابتكارات وتوفير البيئة المناسبة التي تهئ للعقول كـــل الظـــروف للإبـــداع والتطوير التقني . إضافة إلى هذا التحدي هناك مجموعة تحديات كثيرة تعيق المسيرة التنمويـــة في دولة الكويت ، كعدم وجود نهج تنموي تسير عليه البلاد بصورة واضحـــة وفـــق أســـس ومعايير سليمة ومدروسة وفق الإمكانيات المتوفرة والإمكانيات الموفرة مـــن قبـــل الدولـــة ، للنهوض بالتنمية في شتى القطاعات . وعدم وجود المشاركة الشعبية في العمل التنمـــوي مـــن شأنها أن تقف حجر عثرة أمام مسيرة التنمية ، فالتنمية ليست فوقيـــة وموجهـــة مـــن الـــدول والحكومات فقط إنما هي عملية ذاتية آنية متحركة ومستمرة ومتصلة ومتكررة ومتجددة .

ونستطيع أن نضرب مثلا في بلد مثل سنغافورة حيث تمكنت هـــذه الدولـــة الصغـــيرة بحجمها من أن يكون لها دور مهم في الاقتصاد العالمي ، وهى جزيـــرة لاتملـــك إلا العقـــول



والقيادات والإدارة والتصميم ، وتفتقر إلى الموارد الخام بما فيها من مياه الشرب وموارد الغذاء فمشكلة الموارد لم تكن عائقا بالنسبة لهم ، عندما توفرت القيادات الحكيمة والاستراتيجيات السليمة والإدارة والمثابرة ، وتحول الفرد فيها من فرد مستهلك إلى فرد منتج واستطاعت هذه البلاد من جلب الكثير من رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات الخارجية ، وليست هي الدولة الوحيدة ولكن هناك الكثير من دول شرق أسيا استطاعت إيجاد تنمية صناعية كتايلاند مثلا ، استطاعت أن تحقق نمواً اقتصادياً يصل إلى نسبة 10% سنويا[1] من خلال الإدارة والتصميم والعمل المشترك .

لذلك ينبغي أن نأخذ العبر من هذه الدروس المستفادة من التنمية في هذه الدول من خلال القيادات الوطنية الواعية بالمستقبل والتقدم العالمي والتنمية في الدول الأخرى ، وإيجاد الحلول للتحديات التي تقف حاجزا أمام تطوير العمل والمثابرة على الإنتاج ، مع انتهاج السياسات التي تتمكن من تغير وجه المجتمع وتحويلة من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج ، مع توفير كل الإمكانيات للحد من الاعتماد على مورد وحيد للدخل بشكل أساسي ، ومعرض للنضوب ومعرض لتقلبات الأسعار والتحكم الخارجي . وهذا المورد هو الذي ساعد في وجود تنمية بشرية آنية وغير مستمرة ورفع قيمة مقاييس التنمية البشرية . وما يزيد من خطورة ذلك اتساع جانب المصروفات التي أصبحت تضاهى الواردات ، والمصروفات هنا هي نفقات ثابتة وغير منتجة كالرواتب والأجور وتقديم الخدمات . والاعتماد على المورد النفطي في الكويت جعل في يد الحكومة كل وسائل الدخل والإنتاج اعني بذلك الهيمنة الإشرافية على وسائل الدخل والإنتاج ، حيث يتم استخدام معظم دخل الدولة للمؤسسات الحكومية وعمالتها ، وتعتبر هذه المؤسسات كوحدات لتوزيع الدخل وليس كوحدات إنتاجية ، ولم تستطيع هذه السياسات من تطوير العمالة والقطاعات الاقتصادية المختلفة وساعد على ذلك ضآلة مساهمتها فى الناتج القومي الإجمالي للبلاد .

لذلك فالمستقبل ينذر بالخطر في ظل هذه السياسات التي تسير على منهج توزيع العوائد النفطية على القطاع الحكومي ، دون خلق قاعدة إنتاجية اقتصادية تمكن الدولة من الاعتماد عليها في ظل الظروف العالمية ، التي تحتم ضرورة الإسراع في النهضة الاقتصادية وتعدد وسائل الإنتاج ، والسباق نحو التقدم التقني والفني للسيطرة على وسائل التقدم العالمي . وإذا استمرت الدولة على هذه السياسة فإنه من الصعب مستقبلا توفير فرص العمل لكل المواطنين

(1) المعهد العربي للتخطيط : سلسله المحاضرات العامة ، النظام العالمي الجديد وموقع العالم العربي فيه ، كتيب (1) ، ص 63 ، 1992 ، الكويت .



في القطاع الحكومي غير المنتج من جهة ، وزيادة في المصروفات وضياع الثروة القومية للبلاد دون توظيفها في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، التي تولد تنمية مستمرة أو تنمية مستدامة من جهة أخرى ، هذا إذا عرفنا أن 50% من الشعب الكويتي هم في سن العمل عام 1995 فضلا عن الزيادة في عدد العمالة الوطنية والمترتبة على زيادة عدد السكان المتوقع لهم مستقبلا ، حيث سيبلغ عدد السكان نحو 1.2مليون نسمة وفق التقديرات المستقبلية للسكان الكويتيين لعام 2015 وسوف يصل إجمالى السكان في الكويت إلى نحو 2.9 مليون نسمة عام 2010 وسيصل الإجمالي بحلول عام 2025 إلى نحو 3.7 مليون نسمة .

وينبغي أن تقوم الدولة في ظل الإمكانيات الموجودة من تحديد خطط الإصلاح لجميع جوانب التنمية العمرانية والاقتصادية والبشرية قبل إعداد خطط التنمية ، وتقوم خطط الإصلاح هذه بإصلاح ما أفسدته الخطط التنموية السابقة القائمة على الاعتماد على الثروة النفطية وعلى عائدتها دون النظر إلى المستقبل وماذا يخفيه ، والذي جعلها تقوم بتوفير كل الظروف المعيشية المريحة والسهلة للفرد من مأكل ومشرب ومسكن وتعليم وصحة ودخل جيد ، دون أن يكون له أي دور في الناتج القومي للبلاد ، وعودته على الاتكالية على الدولة في إنها توفر له كل مستلزماته . لذلك يرى الباحث بأن الوقت قد حان لأن تقوم خطط الإصلاح هذه على إصلاح النهج القائم في الكويت في كل المجالات وتحاول إيجاد أفضل الوسائل التي تساعد على خلق مجتمع منتج قادر على التطوير والابتكار والإبداع الذي يوفر له البقاء في غياب ثروته المعرضة للانتهاء .

ويقترح الباحث أن تقوم الدولة برفع الرواتب ومنح الامتيازات في القطاعات الصناعية والزراعية والمشاريع التنموية ، مقارنة مع الرواتب في القطاع الحكومي ويتم ذلك من خلال الدعم المادي المقدم للمشاريع الاقتصادية .

وسوف تكون خطط الإصلاح مكملة لخطط التنمية التي تقررها الدولة لجوانب التنمية المختلفة وينبغي أن تركز خطط الإصلاح على الجوانب الإعلامية لتثقيف المجتمع بأبعاد التنمية ، وعلى الجوانب التطويرية لمقدرات الشعب وبيان مهاراته لإيجاد مستقبل تنموي مستديم لدولة الكويت ، وينبغي أن تقوم الدولة بإعداد دراسات سكانية من شأنها أن تحافظ على تجانس التركيبة السكانية وتحاول إيجاد الوسائل التي تؤدى إلى نمو السكان الكويتيين في مقابل خفض نسبة السكان غير الكويتيين .



وتتناول خطط الإصلاح تنمية المدن الجديدة خارج النطاق العمراني وتنميتها وتنمية المدن الزراعية والسياحية ، وإصلاح الموارد البشرية ، وابتكار هياكل موارد الإنتاج الاقتصادي من خلال التركيز على الجانب الصناعي والزراعي وتطوير التقنية ، ويقترح الباحث في هذا المجال أن يقوم صندوق التنمية الاقتصادية بالكويت بدعم المشروعات الصناعية والزراعية وتنميتها والتركيز على خلق قاعدة إنتاجية في البلاد ، بدلا من التركيز على دعم المشروعات الاقتصادية للدول الأخرى وتقديم القروض الميسرة لها .

ويتطلب العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التكتلات السياسية والإقليمية في العالم ، أن تعمل الكويت على إيجاد نوع من الاندماج الاقتصادي بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي ، لأن مصيرها وقواعدها البشرية والاقتصادية متشابهة ، حيث يوجد في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي أكبر احتياطي للبترول ويقدر بـ 45% من احتياطي النفط العالمي . ومن خلال هذه الثروة ينبغي أن تعاد صياغة الخطط التنموية في دول مجلس التعاون الخليجي كما أسلفت ، للتركيز على بناء القواعد الإنتاجية واستحداث تنمية مستدامة تعتمد على الجهد والعمل والإنتاج التنموي ، ولا تعتمد على الاستهلاك غير المجدي وغير التنموي وغير المستدام ، ويتطلب العمل على إعداد خطط تنموية مشتركة لخلق قاعدة اقتصادية إنتاجية في المستقبل تخفف من حدة خطورة التركيز على النفط كمصدر أساسي للثروة والدخل ، ويتم ذلك من خلال إطار التعاون المشترك في ظل الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي .

لذلك ينبغي أن تقوم التنمية البشرية في دولة الكويت على تطوير الموارد البشرية وتغيير وجهتها إلى العمل التقني والفني والتركيز عليه بدلا من التركيز على الدراسات النظرية ، مع تنمية قوة العمل الوطنية والتي تقدر بـ 26% للكويتيين في عام 1997 من خلال سياسة الإحلال لقوة العمل الكويتية محل قوة العمل غير الكويتية ، في جميع الأنشطة الإدارية والمهنية والفنية مع ربط مخرجات التعليم بالاحتياجات من العمالة ، وتطوير نظام التعليم ودعم التخصصات الفنية والعلمية ، ويتطلب ذلك تنمية الوعي بمدي المسؤلية في المستقبل لأن يكون الشعب قادراً على الانخراط في جميع الأعمال في البلاد ، وتغير نظرة المجتمع بالتدريج نحو العمل الفني والتقني ويتطلب ذلك غرس هذه المبادى في المناهج الدراسية وفي وسائل الإعلام ، ومن خلال الندوات والمحاضرات المستمرة التي تهتم بتوعية الشعب في أهمية العمل المهني ودوره في النهوض بالثروات القومية للوطن . وللحفاظ على الحيز الحضري في الكويت ينبغي التوجه نحو إنشاء المجمعات السكنية التي تحتوي على شقق



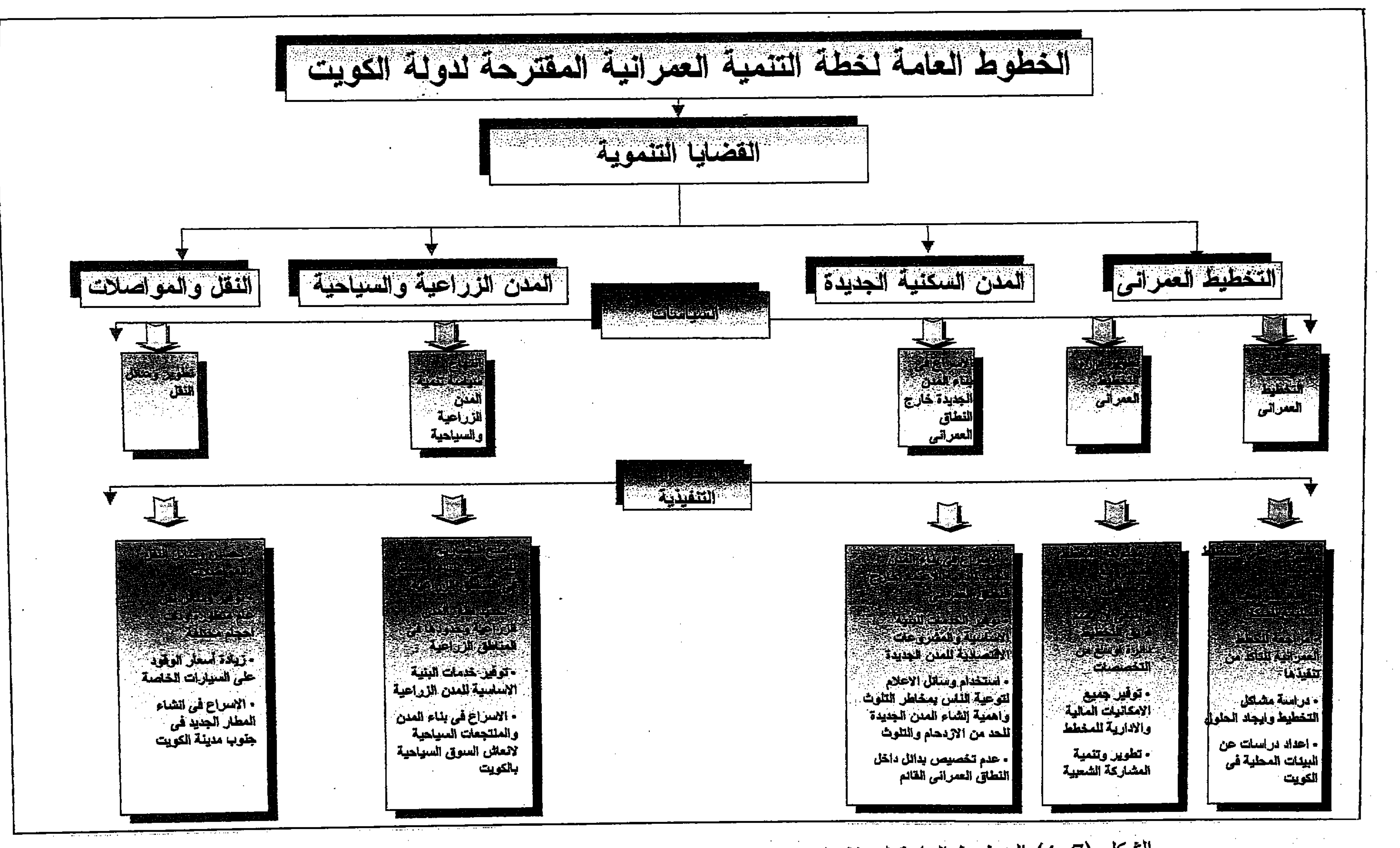
متسعة من خلال الاتجاة الرأسي بدلا من الاتجاة الأفقي الذي يحتاج إلى أعباء كثيرة تتحملها الدولة في توفير خدمات البنية الأساسية والمرافق ، ويتطلب ذلك أيضا تعاون المواطنين في تقبل هذا النمط السكني الجديد وإدراكهم بخطورة الاتجاة الأفقي في المستقبل ، إضافة إلى توفير الكثير من المغريات والامتيازات للراغبين في الحصول على شقة سكنية بدل حصولهم على منزل .

لتحقيق التنمية المستدامة في ظل التحول الاقتصادي المنشود للخطط التنمية في المستقبل ، يتطلب العمل على الحفاظ على البيئة من الإخلال بالتوازن والحفاظ عليها للاستمرارية ، لتلبية حاجيات الأجيال في الحاضر دون الإخلال بمتطلبات الأجيال في المستقبل ، وللوصول إلى هذه الغايات ينبغي استخدام وسائل القياس المستمر لتحديد أنواع التلوث ، مع فرض الكثير من التشريعات التي تحمي البيئة الطبيعية من الاستنزاف ومن الخلل البيولوجي ، مع إقامة المحميات الطبيعية وحظر صيد الكائنات البرية والبحرية في أوقات تكاثرها وتحديد أماكن إنشاء المشروعات الصناعية ، وفق أتجاهات الرياح السائدة للحد من التلوث للوصول إلى التنمية المستدامة .

ولإيجاد تنمية مستدامة في المستقبل في دولة الكويت يقترح الباحث بعض الجوانب التنموية التي ينبغي التركيز عليها ، وبعض السياسات والإجراءات التنفيذية لها والخاصة بجوانب التنمية العمرانية والاقتصادية والبشرية ، توضحها الأشكال (7-4) و (7-5) و (7-6) لعلها تساعد في وجود تنمية مستدامة في دولة الكويت مستقبلا .

تم بتوفيق الله وعونه ،

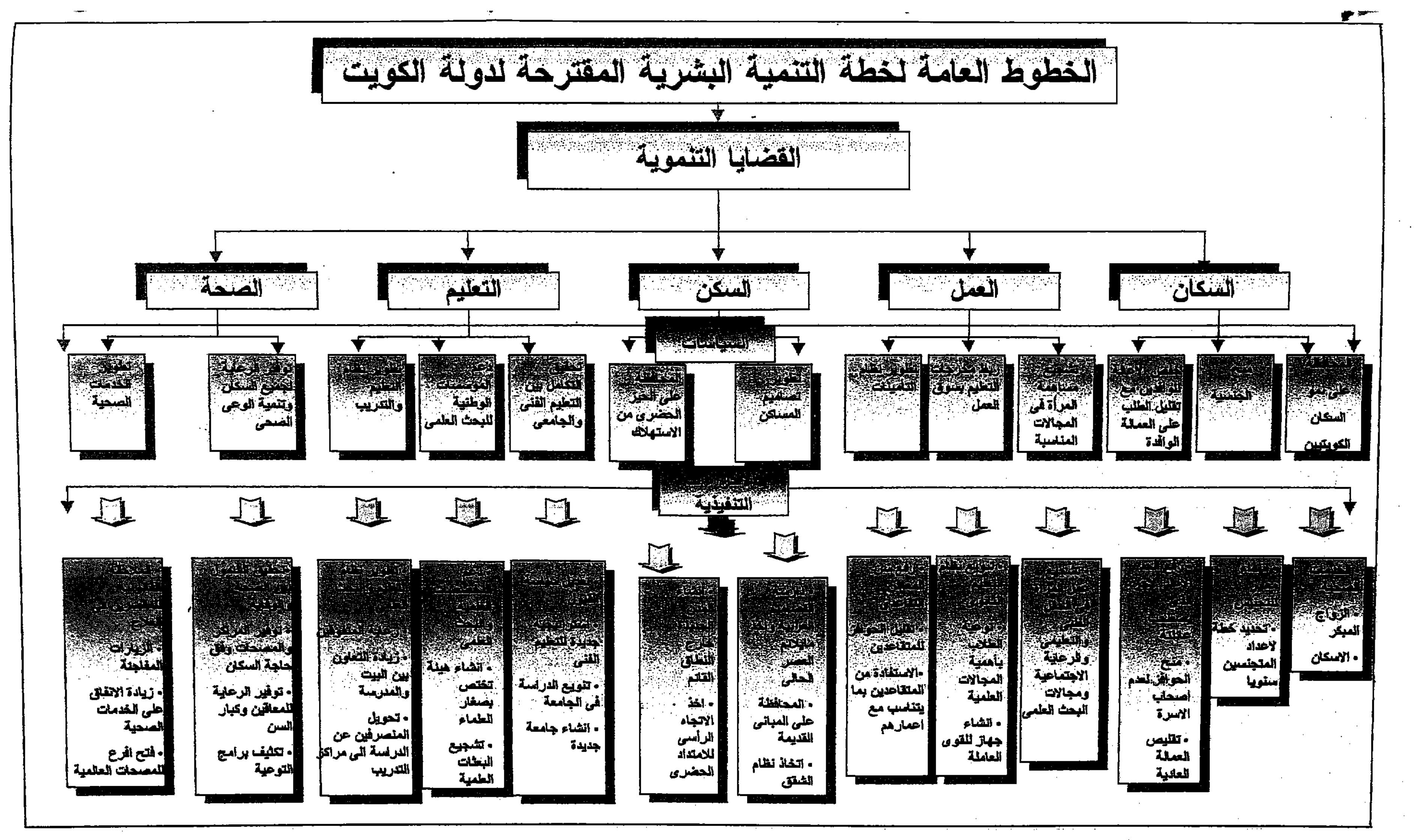




الشكل (7-4) الخطوط العامة لخطة التنمية العمرانية المقترحة لدولة الكويت .

المصدر : من تصميم الباحث

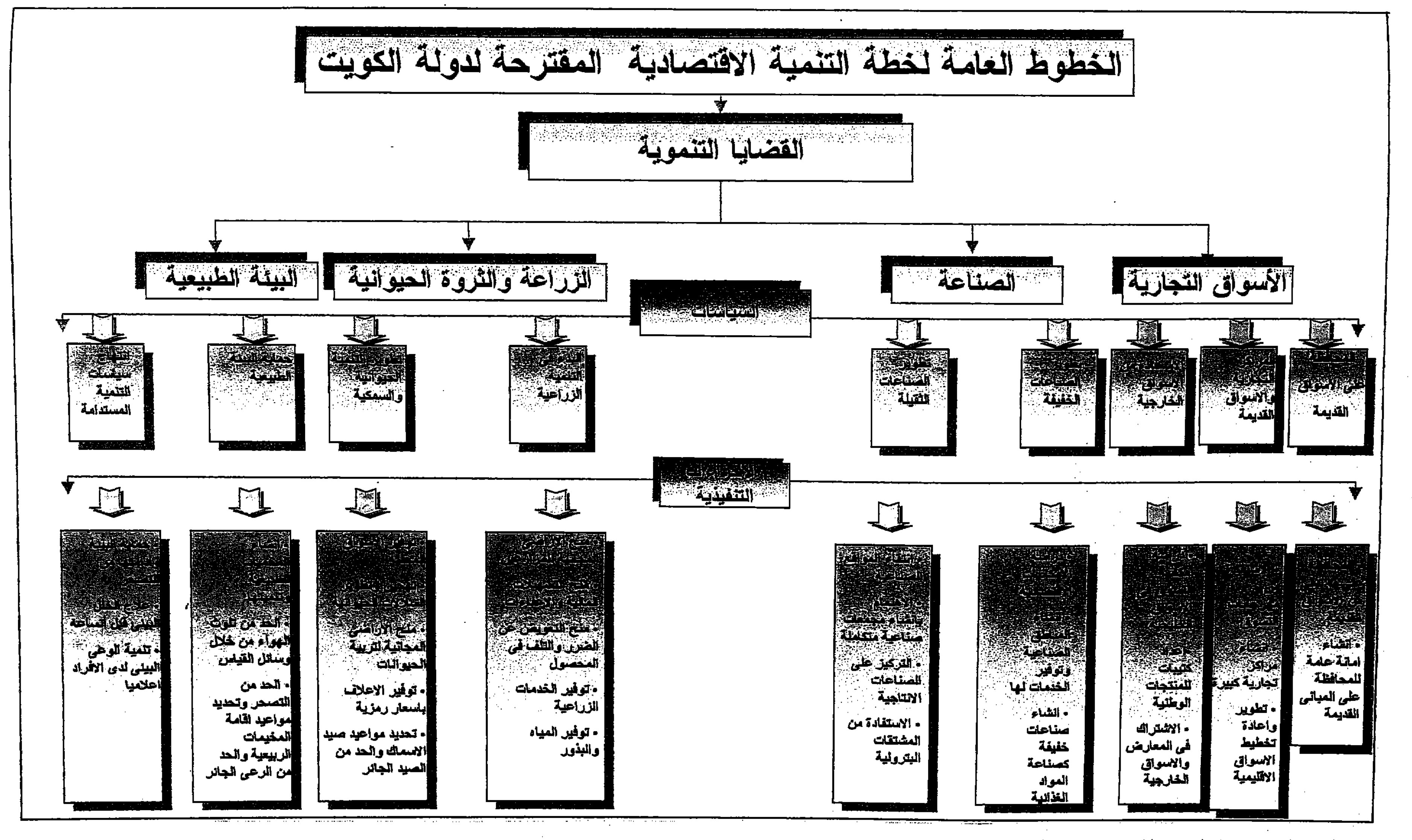




الشكل (7-5) الخطوط العامة لخطة التنمية البشرية المقترحة لدولة الكويت .

المصدر : من تصميم الباحث .





الشكل (7-6) الخطوط العامة لخطة التنمية الاقتصادية المقترحة لدولة الكويت .

المصدر : من تصميم الباحث .



قائمة مراجع ومصادر الدراسة


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أولا : المراجع العربية :

إبراهيم ، أحمد حسن (1982) : مدينة الكويت – دراسة فى جغرافية المدن ، جامعة الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 7 ، الكويت .

إبراهيم ، أحمد حسن (1985) : سكان الكويت دراسة جغرافية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 12، جامعه الكويت ، الكويت .

أبن خلدون ، عبد الرحمن (1984) : مقدمه ابن خلدون ، دار القلم ، بيروت ، لبنان .

أبو حاكمة ، أحمد مصطفى (1984) : تاريخ الكويت الحديث ، ذات السلاسل ، الكويت .

أبو عياش ، عبد الإله (1981) : التطوير الحضرى واستراتيجيات التخطيط فى الكويت ، المجلة الجغرافية الكويتية ، العدد 27 ، جامعة الكويت ، الكويت .

أبوعياش ، عبدالاله (1981) : التخطيط لمدن التنمية في الكويت ، الجمعية الجغرافية ، العدد 33 ، جامعة الكويت ، الكويت .

أبو عيانة ، فتحى محمد (1997) : جغرافية السكان أسس وتطبيقات ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية .

أبوعيانة ، فتحى محمد (2000) : جغرافية السكان ، الطبعة الخامسة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان .

إسماعيل ، أحمد على (1995) : دراسات فى جغرافية المدن ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

الإبراهيم ، حسن على (1989) : الكويت والمستقبل –التنمية والتعليم وجها لوجه ، ذات السلاسل ، الكويت .

برنامج الأمم المتحدة الانمائي (1999) : تقرير التنمية البشرية ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية .



بستان ، أحمد (1984) : آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثالث ، المجلد 12 ، جامعة الكويت ، الكويت .

البشر ، أحمد (1966) : مقالات عن الكويت ، الكويت .

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (1999) : تقرير التنمية 1999-2000 ، الولايات المتحدة الأمريكية ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة العربية ، جمهورية مصر العربية .

البوريني ، حسين قاسم (1957) : الإمارات السبع على الساحل الأخضر ، دار الحكمة ، الكويت .

التعليم في اليابان (1987) : ترجمة سعد عبدالرحمن ، وحسين حمدى الغوبجى ، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة ، الكويت .

التميمى ، عبد المالك خلف (1998) : أبحاث فى تاريخ الكويت ، دار قرطاس للنشر ، الكويت .

الجاسم ، نجاة عبد القادر (1980) : بلدية الكويت فى خمسين عاماً ، بلدية الكويت ، الكويت .

الجاسم ، وليد خليفة (1996) : مخطط هيكلى جديد لدولة الكويت ، مجلة المهندسين ، العدد 52 ، الكويت .

الجرداوي ، عبدالرؤف عبدالعزيز (1985) : الإسكان في الكويت – دراسة اجتماعية حضرية ، كاظمة للنشر ، الكويت .

الجوهري ، يسرى عبدالرزاق (1996) : جغرافية التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية .

الحبيب ، فايز إبراهيم (1985) : التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية .



الخترش ، فتوح عبد المحسن (1990) : التاريخ السياسى للكويت فى عهد مبارك ، ذات السلاسل ، الكويت .

الخياط ، حسن (1988) : المدينة العربية الخليجية ، جامعه قطر ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، قطر .

الرشيد ، عبد العزيز (1963) : تاريخ الكويت ، دار مكتبة الحياة ، الكويت .

السعيدان ، حمد محمد(1993) : الموسوعة الكويتية المختصرة ، الجزء الأول ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمى ، الكويت .

الشلقاني ، مصطفى حنفي (1994) : طرق التحليل الديموغرافي ، جامعة الكويت ، الكويت .

الشملان ، سيف مرزوق (1986) : من تاريخ الكويت ، ذات السلاسل ، الكويت .

الصباح ، أمل و الشلقانى ، مصطفى (1986) : سكان الكويت ، الماضى – الحاضر – المستقبل ، دراسة سكانية تحليلية مقارنة ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، جامعة الكويت ، الكويت .

الصباح ، أمل يوسف (1990) : النفط والنمو الحضرى بدولة الكويت : دراسة حضرية ، حوليات كلية الآداب ، رقم 11 ، العدد 67 ، جامعة الكويت ، الكويت .

الصباح ، ميمونه خليفه (1986) : نشأة الكويت وتطورها فى القرن الثامن عشر ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 46 ، جامعة الكويت ، الكويت .

الصقار ، فؤاد محمد (1987) : التخطيط الإقليمي ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية .

العازمي ، خالد حريميس (1995) : التخطيط العمراني في دولة الكويت – دراسة تحليلية للخطط العمرانية 1977 – 1983 ، رسالة دبلوم غير منشورة ، جامعة الخليج العربي ، البحرين .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

العازمى ، خالد حريميس (2000) : المساكن فى البيئة الصحراوية – دراسة تحليلة لمدى التوافق البيئى والعمرانى مع التطبيق على منطقتى القرين والأندلس فى دولة الكويت ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت .

العجمى ، ضارى وعزو صفر ، محمود (1987) : مدخل إلى علم المناخ والجغرافيا المناخية ، مكتبه الفلاح ، الكويت

العنقرى ، خالد بن محمد (1990) : تطبيق نظم المعلومات الجغرافية : دراسه تحليلية ، المجلة الجغرافية الكويتية ، العدد 134 ، جامعة الكويت ، الكويت .

الفرا ، محمد على عمر (1974) : التنمية الاقتصادية فى دولة الكويت : دراسة جغرافية تحليلية ، جامعة الكويت ، الكويت .

الفضالة ، ناصر عبدالله (1995) : تقنيات من البيوت القديمة العربية ، مشروع دبلوم غير منشور ، جامعة الخليج العربي . البحرين .

الفيروز آبادي (1996) : القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

الفيل ، محمد رشيد (1985) : الجغرافيا التاريخية للكويت ، ذات السلاسل ، الكويت .

الفيل ، محمد رشيد (1987) : التكافل الاجتماعى والسياسة السكانية الموحدة لدول الخليج العربى ، جامعة الكويت ، الطبعة الأولى ، الكويت .

الفيل : محمد رشيد (1988) : الإسكان الحكومى فى دولة الكويت : دراسة تحليلية للنواحى الاجتماعية والجغرافية ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمى ، الكويت .

القناعى ، يوسف بن عيسى (1968) : صفحات من تاريخ الكويت ، الطبعة الأولى ، ذات السلاسل ، الكويت .

الكندري ، عبد الله رمضان (1992) : البيئة والتنمية المستدامة ، مكتبة المهند ، الكويت .

الكندري ، عبدالله رمضان (1994) : الموارد البيئية الاقتصادية ، مكتبة المهند ، الكويت .

المطير ، أحمد عبد المحسن (1983) : بحوث ندوة الصناعة فى الكويت ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمى ، الكويت .



المعهد العربى لإنماء المدن (1968) : تخطيط المدينة العربيـة ، الجـزء الأول ، منظمـة المدن العربية ، الكويت .

المنيس ، وليد عبد الله (1985) : التخطيط الحضرى والإقليمى ، جامعة الكويت ، الكويت .

المنيس ، وليد عبد الله (1994) : التركيب الداخلى لمدينة الكويت بالمقارنـة مـع نمـاذج تراكيب المدن ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العـدد 73، جامعة الكويت ، الكويت .

المنيس ، وليد عبد الله (1996) : أوجه التشابه بين قرارات البلدية ونصـوص الحسـبة ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 56 ، جامعه الكويت ، الكويت .

المنيس ، وليد عبد الله (1996) : البنية الحضرية لمدينة الكويت ، ملامح المدينة الكـبرى ، جامعة القاهرة ، مجلة كليه الآداب ، المجلد 56 ، العدد 2 ، جمهورية مصر العربية .

المنيس ، وليد عبد الله (1996) : خصائص التخطيط الحضرى فـى الكويـت ، دراسـه للسمات والمؤثرات الغربية ، جامعـة الكويـت ، مجلـة العلـوم الاجتماعية ، رقم 24 ، العدد 2 ، الكويت .

الموسى ، عبد الرسول على (1981) : التطور العمرانى والتخطيط فى الكويـت ، كاظمـه للنشر والترجمه والتوزيع ، الكويت .

الهارون ، عبد الوهاب راشد وأبو عياش ، عبد الاله (1980) : نظام النقل العام والخدمات الترويحية فى الكويت – دراسة ميدانيـة ، الجمعيـة الجغرافيـة الكويتية ، العدد 16 ، جامعه الكويت ، الكويت .

الهاشمي ، محمد همام وآخرون (1993) : مبادئ التغيير الاجتماعي والتنميـة وتطبيقـات على المجتمع الكويتي ، دار القلم الكويت ، الكويت .

على ، ايفلين سيموس ، و بلدية الكويت (1988) : دراسـة للحفاظ على الآثار التاريخيـة فى الكويت ، المجلد الأول ، مدينة الكويت القديمة ، الكويت .



حسين ، أبو بكر أحمد (1986) : الإحصاءات التطبيقية فى دولة الكويت ، جامعة الكويت ، الكويت .

حسين ، أبوبكر أحمد (1986) : الإحصاءات التطبيقية في دولة الكويت ، جامعة الكويت ، الكويت .

حسين ، أيوب (1984) : مع ذكرياتنا الكويتية ، ذات السلاسل ، الكويت .

حسين ، عبد العزيز (1960) : محاضرات عن المجتمع العربى بالكويت ، دار قرطاس للنشر والتوزيع ، الكويت .

حماد ، محمد (1965) : تخطيط المدن وتاريخه ، مطبعة المعرفة ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

حيدر ، فاروق عباس (1994) : تخطيط المدن والقري ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية .

زيادى ، إبراهيم عبد العزيز (1996) : مناهج البحث فى جغرافية التنمية ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية .

شبر ، سابا (1963) : العلم وتنظيم المدن العربية ، مكتب العلاقات العامة ، بلدية الكويت ، الكويت .

شعيب ، حامد عبد السلام ، (بدون تاريخ) : العمران والتخطيط فى الكويت ، بلدية الكويت ، الكويت .

شعيب ، حامد عبدالسلام (1984) : التطور ونظام الطرق ، بلدية الكويت ، الكويت .

صادق ، دولت أحمد (1969) : الأسس الديموجرافية لجغرافية السكان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

عبد المقصود ، زين الدين (1991) : البيئة والإنسان – دراسه فى مشكلات الإنسان مع بيئته ، دار البحوث العلمية ، الكويت .



عزيز ، محمد الخزامي (1998) : نظم المعلومـــات الجغرافيـــة ، منشـــأة المعـــارف ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية .

فتحى ، محمد فريد (1990) : العمالة الوافدة إلى دول الخليج العربى – منظـــور جغرافـــى وديموجرافى ، جامعـــة المنيـــا ، العـــدد الأول ، الســـنة الرابعـــة ، جمهورية مصر العربية .

الزيد ، خالد سعود : الكويت في دليل الخليج ، الجزء الثاني السفر الجغرافي ، ل. جـــى. ج ، لوريمر الطبعة الأولي ، 1981 ، الكويت

مسعود ، فتحى إبراهيم (1976) : أساسيات الرى الزراعى ، إدارة المطبوعات الجديـــدة ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية .

مصيلحى ، فتحى محمد (1995) : تخطيط المدينة العربية بين الإطار النظـــرى والواقـــع و المستقبل ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

راغب ، على عيد (1989) : التنمية الاجتماعية في المجتمع الكويتي المعـــاصر ، دراســـة ميدانية للقوى العاملة في الكويـــت ، مطبعـــــة الفـــارس العربـــي ، الزقازيق ، جمهورية مصر العربية .

وهيبة ، عبد الفتاح محمد (1972) : جغرافية العمران ، منشأة المعـــارف بالإســـكندرية ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية .

ثانيا : المصادر الحكومية :

أ – باللغة العربية :

بلدية الكويت (1960) : تقرير الدكتور جاكوب تايسى المقدم إلى مجلس الإنشاء ، مـــترجم إلى اللغة العربية ، الكويت

بلدية الكويت (1971) : مخطط البلدية ، كولن بيوكانن ، الخطة الطبيعية القومية ، الكويت .

بلدية الكويت (1971) : مخطط الكويت ، كولن بيوكانن ، الخطة قصيرة المدى ، ملخـــص المجلدات 1–2–3 وبيان المقترحات ، الكويت .



بلدية الكويت (1977) : بعض مشاريع بلدية الكويت ، الكويت .

بلدية الكويت (1980) : التطور والعمران في الكويت ، الكويت .

بلدية الكويت (1989) : إعادة التطوير الثالثة للمخطط الهيكلى الثاني ، التنفيذ والتوجيه ، الجزء 1، الكويت .

بلدية الكويت (1989) : المجلدات التنظيمية الرئيسية للخطة القومية للتخضير ، اللجنة العليا للتخضير ، المجلدات 1-2-3 ، الكويت .

بلدية الكويت (1997) : المخطط الهيكلى الثالث لدولة الكويت ، مستندات توضيحية ، الكويت .

مجلس التخطيط (1965) : نتائج تعداد دولة الكويت لعام 1965 ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الكويت .

مجلس التخطيط (1970) : التطور العام للسكان ، الكويت .

مجلس التخطيط (1970) : التعداد العام للسكان 1970 ، الكويت .

مجلس التخطيط (1972) : التعداد العام للسكان ، حصر المباني ، الكويت .

مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط (1985) : ندوة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي ، الكويت .

المعهد العربي للتخطيط (1992) : سلسلة المحاضرات العامة ، النظام العالمي الجديد وموقع العالم العربي فيه ، كتيب (1) ، الكويت .

معهد الكويت للأبحاث العلمية (1989) : المراجعة العامة لتخضير الكويت ، دراسه مقدمة لبلدية الكويت ، الكويت .

معهد الكويت للأبحاث العلمية (1993) : مراجعة عامة للخطة القومية لتخضير الكويت - دراسة مقدمة إلى الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية ، الكويت .



معهد الكويت للأبحاث العلمية (1995) : أنظمة المعلومات الجغرافية- لماذا ، مجلة علوم وتكنولوجيا ، العدد 24 ، الكويت .

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية (1997) : مركز المعلومات ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في خمسون عاما ، الكويت .

وزارة التخطيط (1974) : المجموعة الإحصائية السنوية ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الكويت .

وزارة التخطيط (1975) : المجموعة الإحصائية السنوية ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الكويت .

وزارة التخطيط (1977) : المجموعة الإحصائية السنوية ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الكويت .

وزارة التخطيط (1985) : التعداد العام للسكان والمنشآت ، الكويت .

وزارة التخطيط (1990) : مشروع الإطار العام للخطة الإنمائية الخمسية للسنوات (91/90-95/94) ، الكويت .

وزارة التخطيط ، مركز البحوث والدراسات الكويتية (1991) : الكويت وجوداً وحدوداً الحقائق الموضوعية والإدعاءات العراقية ، الكويت .

وزارة التخطيط (1995) : النتائج الأولية لتعداد عام 1995 ، الكويت .

وزارة التخطيط ، مركز البحوث والدراسات الكويتية (1995) : الكويت والتنمية الاجتماعية ، الكويت .

وزارة التخطيط (1996) : المجموعة الإحصائية السنوية ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الكويت .

وزارة التخطيط (1996) : بحث ميزانية الأسرة ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الكويت .

وزارة التخطيط (1997) : اللمحة الاحصائية ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الكويت .



وزارة التخطيط (1997) : نسخة مستحدثة لمشــروع الخطــة الخمســية للتنميــة الاقتصاديــة والاجتماعية للسنوات (95/96-99/2000) ، الإطار العام ، الكويت .

وزارة التخطيط (1998) : بحث القوى العاملة في الكويت ، الكويت .

وزارة التربية (1995) : مكتب البحوث والإحصاء ، سجلات وخرائط . الكويت .

وزارة التربية (1997) : مكتب البحوث والإحصاء ، سجلات وخرائط ، الكويت .

وزارة الشئون الاجتماعية والعمل (1978) : بحث الطلاق في المجتمع الكويتي ، الكويت .

وزارة الشئون الاجتماعية والعمل (1998) : كتاب الإحصاء السنوي ، الكويت .

وزارة العدل (1997) : احصاءات الزواج والطلاق ، الكويت .

وزارة الكهرباء والماء (1998) : كتاب الإحصاء السنوى ، الطاقة الكهربائية ، الكويت .

وزارة الكهرباء والماء (1998) : كتاب الإحصاء السنوى ، المياه ، الكويت .

الهيئة العامة للزراعة (1997) : التخطيط والسياسة ، الكويت .

الهيئة العامة للمعلومات المدنية (1997) : بيانات عن السكان والعمالة ، الكويت .

ب – باللغة الانجليزية :

Kuwait Municipality (1952) : Minoprio and Spencely and P.Macfarlane,Plan For the town of Kuwait, Kuwait.

Kuwait Municipality (1970) : C.Buchanan, first Report , Kuwait.

Kuwait Municipality (1970) : Buchanan, Master Plan for kuwait, Long-term, Kuwait.

Kuwait Municipality (1971) : Buchanan,Colin, Master plan for Kuwait ,Second review, Vol 1-2-3, Kuwait.

Kuwait Municipality (1977) : Cox,Shankland, Master Plan For Kuwait,Final Report, planning & Policy, Kuwait .

Kuwait Municipality (1983) : Buchanan, Colin and Partners, Master Plan For Kuwait , final report,vol 1 , Kuwait.



Kuwait Municipality (1983) : Buchanan, Colin and Partners, Master Plan for Kuwait, first review, Vol 1-2-3, Kuwait .

Kuwait Municipality (1983) : Buchanan, Colin and partners, Master Plan For Kuwait, First review, planning & Policy, Kuwait .

Kuwait Municipality (1983) : Buchanan, Colin and Partners, Master Plan For Kuwait ,Second review,Land use & transport Studies, Kuwait .

Kuwait Municipality (1997) : Kuwait master Plan Third Review,Metroplitan Structure Plan,Vol.3,Kuwait .

Kuwait Municiplity (1996): Kuwait Master Plan Third review , Briefing Documents,Kuwait .

Ministry Of Health (1996) : Health Care in Kuwait of the regional level , Acomparative Study, Department of Statistic , Kuwait.

Ministry of Planning (1976): Annual Statistical Abstract,Kuwait .

Ministry of Planning (1977): Annual Statistical Abstract,Kuwait .

Ministry of Planning (1988): Annual Statistical Abstract,Kuwait .

Ministry of Planning (1992): Annual Statistical Abstract,Kuwait .

Ministry of Planning (1994): Annual Statistical Abstract,Kuwait .

Ministry of Planning (1995): Monthly Digest of Statistics ,Agentral Statistical office,Kuwait.

Ministry of Planning (1997): Annual Statistical Abstract,Kuwait .

Ministry of Planning (1998): Monthly Digest of Statistics ,Agentral Statistical office,Kuwait.

ثالثا : المراجع الأفرنجية :

Abu .Ayyash . A (1997) : Housing Problems as a Response to Immigration to Kuwait . Bulletin. faculty of Arts . No 11 .Kuwait .

Al – Quisi . Issa (1998) : the application of inter industry relalions .in price – cost analysis for the pre and post –war of Kuwait Economy . journal of the gulf and Arabian reninsula studies . vol xx111. Kuwait University .Kuwait .



AL- hajjeri,S.(1986) : Employment Policiesin Kuwait work Sector in Light of civil service law and Public Administration in kuwait, Kuwait.

Al- sabah,A (1980) : The Oil Economy of Kuwait ,Kuwait University, kuwait.

Allison T .R(1968) : Factors Affecting construction work and industry in Kuwait. Kuwait

Angotti, Thomas (1993) : Metropolis 2000, U.S.A.

Bauer,P.T(1978): Dissent on Development, the Economics of Development and Planning, New Delhi,INDIA.

Beenhakker,A (1980) : Asystem for Development Planning and budgeting, U.K.

Brown, L. A. (1988) : Reflections on Third world Development, Clark University Massachnsehes. U.S.A.

Catanese, A & Snyder, J. (1988) : Urban Planning, NY : McGraw Hill.

Choay , Francoise (1972) : Planning and cities, the Modern City Planning in the 19th Centary, george Braziller,NY.

Cirardet, H (1992) : Cities, London, U.K.

Deaves, N. & Rakodi, C(1993) : Manging Fast Growing Cities, U.K.

Conyers, Diana (1972) : An Introduction to Social Planning in the third world, U.S.A.

Dickson . v (1971) : Forty years in Kuwait .U.K.

Dickson Zahra (1946): Kuwait was my home, Kuwait.

Dickson,H.H.R.P(1936) : Kuwait and Her nighbours,Kuwait.

Freeth Z. Winstone (1972) : Kuwait, Prospect and Reality, U.K.

Gail, Seery (1993) : Kuwait a New Beginning, Dubai, UAE.

Glassan .j (1978): An Introduction Regional Planning ,London, U.K.

Goodman , William & Eris freund (1988): Principles and Practice Of Urban Planning, City Manager, U.S.A.

Hall,Peter (1992) : Urban & Regional planning, london ,U.K.



Herington , J (1989): Planning Processes , An Introduction for Geographers, U.S.A.

Herman , Kahn(1976) : the Next 200 years AScenario for America and the World ,New York .U.S.A.

Hodder, B. W & Lee, R. (1974) : Economic Geography, London, U. K.

Kaftan , M.Fadhil (1984) : Economic Development ,Iraq .

Killick,T.(1981): Policy Economics, London, U.K..

Lynch,Kevin & Eary hach (1984) : Site Planning , 3re ed , U.K.

Palgrave W.G (1965): Apresonal Narrative of a years journey through Central and Eastern Arabia , U.S.A.

United Nations Environment Programme, world health, Organiztion,: Regional office for west Asia, 1992, Urban Air Pollution in Megacities of the World, U.S.A .

Shiber Saba George (1964) : The Kuwait Unbanization, Documentationl Analysis Critique,Kuwait .

UNESCO (1974) : Reading in Economics of Education Paris .Farance .

William Ogburn Meyer F.NimiK off (1964) : Ahandbook, of Sociology, , Routledge and Kegan paul Ltd, London .

The World Bank (1982) : World Development Report, Oxford , Oxford University Press. U.K.



الملاحـــق

- ملحق (1) نتائج استبانة الدراسة الميدانية
- ملحق (2) تطور مهام أجهزة التخطيط في دولة الكويت
- ملحق (3) مقياس التنمية البشرية
- ملحق (4) أسماء المواقع والأماكن الجغرافية والمدنية الواردة في الدراسة



ملحق رقم (1)

[استبانة دراسة ميدانية]

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزي المواطن

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد ،

يقوم الباحث بإعداد رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه عنوانها : " العمــران فــي دولــة الكويت : دراسة في جغرافية التنمية " . وقد تطرق الباحث في هذه الرسالة إلــى دراســة العمران والتنمية وتطرق إلى التخطيط العمراني في دولة الكويت ، بدءا مــن خطــة عــام 1952 وحتى خطة عام 1997 .

وقد تم تصميم الاستبانة لهذا الغرض العلمي ، لمعرفة مدى ماتحقق من أهداف ونتــائج لهذه الخطط العمرانية ، مع دراسة جوانب التنمية البشرية والاقتصادية ، لذا يرجى التكــرم بقراءتها قراءة متأنية ودقيقة ، والإجابة على جميع أسئلة الاستبانة .

علما بأن الإجابة ستستخدم لغرض البحث العلمي بالدرجة الأولى ، ولايطلــع عليــها سوى الباحث ، ولهذا لاداعي لذكر الاسم والعنوان .

مع شكر الباحث وتقديره لتعاونكم الكريم .

* **موجز عن الاستبانة :**

1- **تحتوى على 14 صفحة مقسمة إلى ست موضوعات .**
2- **تتكون من 100 سؤال .**
3- **يمكن الإجابة عليها في مدة تتراوح بين 30 - 45 دقيقة .**

الباحث
خالد العازمي
برنامج الدكتوراه
جامعة الإسكندرية
(1999)



أولا : التخطيط العمراني :

	التكرار	النسبة %
1- يقوم التخطيط العمراني على مجموعة عوامل هي :		
– وفرة مالية – مناسبة في المكان – دقة في التصميم .	21	7
– وفرة مالية – قرار صائب – دقة في التصميم .	39	13
– وفرة مالية – قرار صائب – دراسات دقيقة .	45	15
– وفرة مالية – قرار صائب – تخطيط يفي باحتياجات الناس .	195	65
2- أصحاب القرار التخطيطي في دولة الكويت هم :		
– مجلس الوزراء – المجلس البلدي – وزارة الأشغال .	86	28.7
– مجلس الوزراء – المجلس البلدي – وزارة التخطيط .	141	47
– مجلس الوزراء – المجلس البلدي – مجلس الأمة .	45	15
– الإعلام – المكاتب الاستشارية – المواطنين .	28	9.3
3- من الأفضل أن يقوم بإعداد التخطيط العمراني في دولة الكويت :		
– الاستشاريون الأجانب .	42	14
– المتخصصون من أبناء البلد .	136	45.3
– الاستشاريون الأجانب ومشاركة المتخصصين من أبناء البلد .	122	40.7
4- أهم مشاكل التخطيط العمراني في دولة الكويت :		
– تداخل الجهات المسئولة عن التخطيط .	68	22.7
– تضارب التنفيذ مع كيفية التطبيق .	70	23.3
– نقص الميزانية المخصصة للتخطيط .	38	12.7
– غياب التخطيط المتكامل .	124	41.3
5- من أهم أسباب تعدد الخطط العمرانية في دولة الكويت :		
أ – التوقعات الأساسية غير الدقيقة (للسكان والعمالة) .	36	12
ب – عدم الالتزام بشروط الخطط .	80	26.7
ج – النهضة العمرانية المتسارعة .	41	13.7
د – التغيرات الاقتصادية والاجتماعية .	55	18.3
هـ – (أ – ب – ج – د) .	88	29.3
6- من سلبيات قانون البلدية الخاص ببناء وتنظيم القسائم والمباني		
أ- عدم الحزم في تطبيق القانون .	26	8.7
ب- عدم اخذ أراء عينه من المواطنين في قانون البناء .	76	25.3
ج- التعديلات المتكررة في القانون .	86	28.7
د- (أ – ب – ج) .	112	37.3


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

	التكرار	النسبة %
7- المشاكل المرورية في دولة الكويت جاءت بسبب		
أ - كثرة أعداد المركبات .	25	8.3
ب- عدم الالتزام بقانون المرور .	195	65.1
ج - قلة الطرق .	19	6.3
د - (أ - ب - ج) .	61	20.3
8- من الأسباب الرئيسية للازدحام في مركز مدينة الكويت يعود إلى :		
أ- تركز اغلب الأنشطة الحكومية فيها .	63	21
ب- تركز أغلب الأنشطة التجارية فيها .	90	30
ج- قلة المخارج والمداخل منها وإليها .	33	11
د- (أ - ب - ج) .	114	38
9- في نظري أن أهم عامل يجعل المواطنين يتجهون إلى استخدام وسائل النقــل وسائل النقل العام للحد من الازدحام واستهلاك الوقود وتحسين البيئة :		
أ- تحسين خدمات النقل العام .	31	10.3
ب- توفير وسائل نقل عام متطورة وذات أحجام مختلفة .	121	40.3
ج- تخفيض أسعار النقل العام .	34	11.3
د - زيادة أسعار الوقود والرسوم على السيارات الخاصة .	16	5.3
هــ - (ا - ب - ج - د) .	98	32.8



ثانيا : مفاهيم ونتائج التخطيط العمراني والعوامل المؤثرة فيه :

الرقم	السؤال	معارض جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
1	التنمية في جوهرها محاولة منظمة إرادية ومستمرة لاختيار أفضل البدائل المتاحة لتحقيق أهداف معينه في زمن معين .	11	3.7	16	5.3	62	20.7	114	38	97	32.3
2	التنمية الشاملة هي عبارة عن دراسة عامه شاملة عن كيفية توزيع واستخدام الخدمات والمرافق والمواصلات والتجمعات العمرانية واستغلال الثروات الطبيعية والزراعية والاقتصادية استغلالا مدروسا وتطورها .	2	0.7	8	2.7	34	11.3	121	40.3	135	45
3	التخطيط العمراني الشامل يعتبر أفضل أنواع التخطيط اللامركزي الذي يمكن أن يطبق في دولة الكويت .	1	0.3	4	1.4	49	16.3	113	37.7	133	44.3
4	طبقت دولة الكويت التخطيط والتنمية منذ فتره مبكرة تعود إلى الثلاثينات ، إلا أن التخطيط العمراني العصري لم يطبق إلا منذ الخمسينات والذي أدى إلى تغير استخدامات الأرض وتوزيعها السكاني .	6	2	5	1.7	69	23	141	47	79	26.3
5	الإحاطة بأنواع وأنماط وأزمنة التخطيط يمكن صاحب القرار من تحقيق التنمية المطلوبة والتخطيط الملائم .	1	0.3	6	2	21	7.1	145	48.3	127	42.3
6	لكي يكون التخطيط فعالا لابد من جعل التخطيط والتنمية في وزارة أو هيئة مستقلة .	4	1.3	12	4	27	9	114	38	143	47.7
7	ينبغي فرض ضوابط دقيقه عند تطبيق الخطة لضمان الالتزام بأسس المخطط العمراني .	3	1	4	1.3	30	10	143	47.7	120	40
8	ينبغي أن يشمل فريق التخطيط العمراني على دائرة أوسع من التخصصات، التي تهتم بجوانب التنمية البشرية و الاجتماعية والاقتصادية .	4	1.3	3	1.1	27	9	142	47.3	124	41.3



الرقم	السؤال	معارض جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
9	يستلزم قبل وضع الخطط العمرانية إعداد دراسات مسبقة تكون دقيقه عن البيئة المحلية في دولة الكويت (البيئات الطبيعية الاجتماعية الاقتصادية)	3	1	4	1.3	32	10.7	147	49	114	38
10	من أهم الأسباب التي جعلت دولة الكويت تتخذ عدة خطط في فترة زمنية وجيزه التغيرات التي طرأت على السكان والعمالة والقطاعات الاقتصادية .	7	2.3	20	6.7	51	17	139	46.3	83	27.7
11	أفرغت الخطط العمرانية بعد عام 1952 مدينة الكويت من سكانها الكويتيين بينما زادت أعداد السكان الوافدين، ومن الأجدر أن تعمل على إعاده إسكان الكويتيين إليها مرة أخرى .	6	2	22	7.3	48	16	105	35	119	39.7
12	لم تظهر مشاكل التخطيط العمراني إلا في عقد الثمانينيات وما تلاها .	18	6	33	11	94	31.4	73	24.3	82	27.3
13	للبلدية والمجلس البلدي في دولة الكويت دور مؤثر وأساسي في الخطط العمرانية السابقة والمستقبلية .	19	6.3	13	4.3	45	15	115	38.4	108	36
14	عزلت الاستشاريات الأجنبية دولة الكويت عن ماضيها وتراثها الحضري الإسلامي والعربي وأنشئت مدينه مخططه على النمط الغربي .	12	4	14	4.7	33	11	92	30.7	149	49.8
15	تخطيط مدينه الكويت على النمط الغربي جلب معه مشاكل حضريه تشبه تلك التي توجد في مناطق التحضر الغربي كالتلوث والزحام وحوادث السيارات وغيرها .	11	3.7	21	7	39	13	111	37	118	39.3
16	إن دراسة عناصر البيئة العمرانية لدوله الكويت والمؤثرة في النمو الحضري سوف تؤدى إلى معرفة طبيعة هذه البيئة ومن ثم تحديد أنواع الخطط الملائمة لها .	2	0.7	6	2	30	10	153	51	109	36.3
17	استدعاء الاستشارات الأجنبية لوضع الخطط العمرانية ساعد على سرعة نقل مدينه الكويت نحو التحضر السريع .	6	2	14	4.7	37	12.3	140	46.7	103	34.3
18	مشاركة الخبرة الكويتية مع الخبرة الأجنبية في إعداد الخطط الشاملة تجنب الكويت مشاكل كثيرة .	10	3.3	13	4.3	26	8.7	141	47	110	36.7
19	راعت الخطط العمرانية الجوانب المتعلقة بالترفيه للسكان وتم توفير أماكن ترفيهية متعددة ومنتشرة في أنحاء الكويت .	96	32	50	16.7	37	12.3	69	23	48	16



الرقم	السؤال	معارض جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
20	لابد من الحفاظ على الشريط الساحلي ليكون متنفسا عاما للسكان .	2	0.7	3	1	29	9.7	69	23	197	65.6
21	من الضروري تشجيع المواطنين على الانتقال إلى المدن الريفية والحدودية المقترحة في العبدلي والوفرة لخلق تنميه زراعية وللضوورة الأمنية .	24	8	17	5.7	36	12	122	40.6	101	33.7
22	إن إنشاء وتنميه مدن جديده ذاتية الاعتماد خارج النطاق العمراني القائم يقود دولة الكويت إلى نوع من التوازن الإقليمي الذي يساعد على تقليل الازدحام و تخفيف التركيز على المناطق المعمورة حالياً .	13	4.3	7	2.3	33	11	116	38.7	131	43.7
23	كان لتنفيذ الطرق الدائرية والإشعاعية أثراً واضحاً في انسياب الحركة المرورية في دولة الكويت .	17	5.7	10	3.3	58	19.3	125	41.7	90	30
24	استبدال الإشارات الضوئية بالجسور والأنفاق أدى إلى سهوله المرور وتقليل زمن الرحلة في دولة الكويت .	32	10.7	14	4.7	47	15.7	109	36.3	98	32.6
25	مطار الكويت الحالي في موقع مناسب ولا حاجة لنقله إلى أي مكان آخر لأنه لا يشكل أي آثار بيئية ضارة على السكان .	157	52.3	49	16.3	20	6.8	40	13.3	34	11.3



ثالثا : التنمية البشرية :

	التكرار	النسبة %
1 - أن من أهم الركائز الأساسية للتنمية البشرية والتي يجب التركيز عليها تكمن في		
أ - الاهتمام بالإنسان ونشأته بالدرجة الأولى .	19	6.3
ب - الاهتمام بالتعليم والثقافة .	20	6.7
ج - الاهتمام بالخدمات الصحية .	17	5.7
د - الاهتمام بتوفير المساكن الملائمه .	24	8
هـ- الاهتمام بتوفير الأعمال والوظائف المناسبة والأمن النفسي.	72	24
و - (أ - ب- ج - د - هـ) .	148	49.3
2- الاستعانة ببيوت الخبرة الأجنبية في وضع الخطط العمرانية في دولة الكويت أدى إلى :		
أ - وجود نمط عمراني لايتلائم مع الظروف الطبيعية .	43	14.3
ب - وجود نمط عمراني لايتلائم مع الظروف الطبيعية والاجتماعية .	153	51
ج - وجود نمط عمراني ملائم للظروف الطبيعية .	24	8
د - وجود نمط عمراني ملائم للظروف الطبيعية والاجتماعية .	80	26.7
3- المشاكل الإسكانية في دولة الكويت جاءت بسبب :		
أ - ضيق الأرض المتاحة للسكن .	20	6.7
ب - تجزء الأسرة الكويتية إلى أسر صغيرة زاد من حجم الطلب على السكن .	64	21.3
ج - عدم الرغبة في سكن الشقق .	40	13.3
د - ارتفاع أسعار الأراضي والمساكن .	103	34.3
هـ - (أ - ب- ج - د) .	73	24.4
4- راعى التخطيط العمراني في دولة الكويت توزيع المناطق السكنية تبعا لـ :		
أ - فئات السكان من حيث الدخل .	66	22
ب- التركيب الاجتماعي والثقافي للسكان .	74	24.7
ج - القرب والبعد عن مركز المدينة .	41	13.7
د - أسعار الأراضي .	119	39.6
5- للحفاظ على تجانس التركيبة السكانية في دولة الكويت يستلزم مراعاة :		
أ لا- زيادة نسبة السكان الكويتيين عن غيرهم من الوافدين .	32	10.7
ب - تقليل نسبة الجاليات غير العربية .	18	6
ج - ضبط الهجرات العربية .	21	7
د - تقليل نسبة خدم المنازل والعمالة غير المنتجة .	102	34
هـ - (أ - ب - ج - د) .	127	42.3



	التكرار	النسبة %
6- الاستفادة الكاملة من العمالة في دولة الكويت يتم من خلال :		
أ - القضاء على ظاهرة البطالة المقنعة في وزارت ومؤسسات الدولة .	68	22.7
ب - إعادة توزيع القوى العاملة في شتى القطاعات .	30	10
ج - الاستفادة من الخبرات العلمية والعملية للعمالة .	35	11.7
د - تشجيع العمل اليدوي والفنى والتقنى .	53	17.6
هـ - (أ - ب - ج - د) .	114	38
7- أن نفور العمالة الكويتية من الأعمال الفنية والحرفية يعود إلى :		
أ - النظرة الاجتماعية المتدنية لهذه الأعمال .	56	18.7
ب - قلة مردودها المادي وقلة حوافزها .	29	9.6
ج - توفر وظائف إدارية مريحة وذات مردود أفضل .	47	15.7
د - سيطرة الوافدين على هذه الأعمال .	69	23
هـ - (أ - ب - ج - د) .	99	33
8- إن مشاركة المرأة الكويتية في العمل يجب أن يكون تحت ضوابط معينة ، أهمها :		
أ - أن يتناسب مع طبيعتها .	18	6
ب - أن يكون في تخصصات تكون المرأة اقدر من الرجل فيها .	50	16.7
ج - أن لايتعارض مع حاجة أسرتها وأبنائها .	33	11
د - مراعاة الضوابط الشرعية .	88	29.3
هـ - (أ-ب-ج - د) .	111	37
9- مشاركة المرأة الكويتية في العمل يؤدي إلى :		
أ - مضاعفة أعداد خدم المنازل .	81	27
ب- النزعة نحو قلة الإنجاب .	56	18.7
ج - صغر حجم الأسرة الكويتية .	31	10.3
د - تأخر سن الزواج .	23	7.7
هـ- إهمال تربية الأبناء .	109	36.3
10- أعتقد أن في دولة الكويت نقص في خريجي الجامعات في تخصصات مثل :		
أ - العلوم الإدارية والأدبية .	7	2.3
ب- العلوم التطبيقية .	85	28.3
ج - العلوم الفنية والمهنية .	119	39.7
د - لايوجد نقص بل فائض غير قادر على إيجاد وظائف .	89	29.7
11- أفضل أن أقوم بتعليم أبنائي في :		
أ - المدارس الحكومية .	168	56
ب- المدارس الخاصة العربية .	74	24.7
ج- المدارس الخاصة الأجنبية .	58	19.3



	التكرار	النسبة %
12- إن من أفضل الجهات التى تقدم للسوق مايحتاج إليه من العمالة في دولة الكويت هي :		
أ - جامعة الكويت .	52	17.3
ب - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .	170	56.7
ج - المعاهد الفنية والمتخصصة .	51	17
د - القطاع الخاص التجاري .	27	9
13- أن من أهم أسباب تدني بعض الخدمات الصحية الحكومية في دولة الكويت :		
أ - نقص أعداد المستشفيات الحكومية في الكويت .	13	4.3
ب - تدنى مستوى بعض الأطباء في المستشفيات الحكومية .	57	19
ج - ضعف الرعاية الصحية التى تقدم في بعض المستشفيات الحكومية .	61	20.3
د - قلة المراقبة والملاحقة القانونية لبعض المقصرين في العلاج .	102	34.1
هـ (أ - ب - ج - د) .	67	22.3
14- أعتقد أن أهم العوامل التى تساعد على النهوض بالخدمات الصحية في دولة الكويت هي :		
أ - زيادة أعداد المستشفيات والوحدات الصحية .	15	5
ب - العمل على استقدام أطباء ذوي خبرة عالية في جميع التخصصات .	81	27
ج - فرض الرسوم على الخدمات الصحية للمساهمة في تحسينها .	24	8
د - ملاحقة قانونية دقيقة لكل مقصر في أداء عمله .	113	37.7
هـ - (أ - ب - ج - د) .	67	22.3



رابعا : التنمية الاجتماعية والسكنية والصحية :

الرقم	السؤال	معارض جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
1	التنمية البشرية الاجتماعية من أهدافها رفع المستوى الثقافي والصحي والروحي للطاقات البشرية، وتنمية قدراتها ورفع كفاءتها الإنتاجية من خلال عمليات التدريب والتعليم وغيرها من العمليات .	8	2.7	3	1	33	11	115	38.3	141	47
2	تعتبر الموارد الاقتصادية والبشرية من الموارد الأساسية التى تعتمد عليها عمليات التنمية ، إلا أن الموارد البشرية تفوق الموارد الاقتصادية في أهميتها .	5	1.7	14	4.6	57	19	99	33	125	41.7
3	يعتبر رأس المال البشري من أهم الركائز الأساسية التى تقف حائلا أمام عمليات التنمية .	5	1.7	20	6.7	105	35	86	28.6	84	28
4	المناطق السكنية المتكاملة الخدمات تعتبر نظاما سكنيا ملائما في دولة الكويت .	3	1	5	1.7	23	7.7	117	39	152	50.6
5	تخصيص مناطق سكنية للكويتيين وأخرى لغير الكويتيين .	12	4	22	7.3	31	10.3	103	34.3	132	44.1
6	تفضيل التصميم العربي للسكن قديما عن التصميم الغربي .	21	7	14	4.7	36	12	108	36	121	40.3
7	فرض البلدية لضوابط بيئية واجتماعية بقوة القانون .	41	13.7	13	4.3	52	17.3	92	30.7	102	34
8	قيام المناطق السكنية بصورة غير متوازنة مع تنفيذ المخطط العمراني يؤدي إلى حرمانها من المرافق الأساسية (الكهرباء والمياه والصرف الصحي) كما في منطقة جنوب السرة الآن .	23	7.7	18	6	22	7.3	122	40.7	115	38.3
9	الحفاظ على ماتبقى من المساكن القديمة وإعادة ترميمها كنموذج حضاري تراثي لدولة الكويت .	4	1.3	2	0.7	17	5.7	119	39.7	158	52.6
10	تشجيع الأسر الكويتية على سكن الشقق المشتركة في العمارات السكنية للتخفيف من الضغط على استهلاك الأراضي المخصصة للسكن .	57	19	37	12.3	34	11.3	101	33.7	71	23.7
11	مراعاة الخطط العمرانية لتوزيع المدارس الابتدائية .	22	7.3	14	4.7	33	11	112	37.3	119	39.7



الرقم	السؤال	معارض جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
12	ليس بالضرورة أن تكون المدارس الثانوية والمعاهد المتخصصة في داخل التجمعات السكانية ، ويمكن إنشائها على الأطراف .	49	16.3	23	7.7	32	10.7	89	29.6	107	35.7
13	دولة الكويت بحاجة إلى جامعات أخرى لعدم قدرة جامعة الكويت على استيعاب جميع الطلاب المتقدمين لها .	11	3.7	9	3	16	5.3	90	30	174	58
14	الاهتمام بتدريب الكوادر الفنية والاتجاه نحو التعليم الفني والتطبيقي يؤدى إلى إكساب الأيدي العاملة الوطنية خبرة في المجالات الفنية والتطبيقية ويحد من استقدام العمالة الوافدة في هذا المجال .	–	–	4	1.3	13	4.3	101	33.7	182	60.7
15	يفضل الكويتيون الوظائف الإدارية على الوظائف الفنية والمهنية، لأنها مريحة وذات مردود مادي ومعنوي أفضل .	6	2	10	3.4	31	10.3	115	38.3	138	46
16	هناك وظائف فنية لايميل الكويتي العمل بها ، لأنها وظائف شاقة وتحتاج إلى طاقات عمل مضاعفة .	14	4.7	18	6	37	12.3	106	35.3	125	41.7
17	عدم تنفيذ الدولة لمقترحات المخططات العمرانية الخاصة بالخدمات الصحية، أدى إلى تدني مستوى الخدمات الصحية للمستشفيات القائمة حاليا .	9	3	20	6.7	39	13	127	42.3	105	35
18	أعتقد أن المستشفيات الخاصة قادرة على تقديم خدمات أفضل من المستشفيات الحكومية .	25	8.3	37	12.4	36	12	91	30.3	111	37
19	الوحدات الصحية (المستوصفات) في المناطق السكنية قادرة على تقديم خدماتها للسكان بشكل ممتاز .	49	16.3	59	19.7	63	21	74	24.7	55	18.3



خامسا : التنمية الاقتصادية الصناعية والزراعية :

	التكرار	النسبة %
1- من أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في دولة الكويت تكمن في :		
أ - عدم وجود بنية تحتية لهذا القطاع .	25	8.3
ب - ندرة المياه وصعوبة الحصول عليها .	7	2.3
ج - مشاكل التربة وصعوبة التغلب عليها .	13	4.3
د - قسوة المناخ .	21	7
هـ - انخفاض الدعم الحكومي لهذا القطاع .	22	7.4
و - ضعف المردود المادي من هذا القطاع .	42	14
ز - (أ - ب- ج - د - هـ - و) .	170	56.7
2- دولة الكويت قادرة على إيجاد تنمية زراعية فعالة إذا تيسر لها مايأتي :		
أ - توفير دعم مادي وتسويقي - توفير المياه الصالحة للزراعة - توفير أراضي مجانية للمزارعين .	96	32
ب- توفير دعم مادي وتسويقي - إنشاء وزارة للزراعة - توفير أسواق للمحاصيل الزراعية .	93	31
ج- توفير دعم مادي وتسويقي - توفير الأيدي العاملة - توزيع أراضي مجانية للمزارعين .	111	37
3 - من أهم العوامل التي تساعد على الحفاظ على الثروة الحيوانية في دولة الكويت:		
أ - إنشاء هيئة مستقلة لإدارة الثروة الحيوانية .	99	33
ب- توفير الأعلاف وأماكن تربية الحيوانات بمبالغ رمزية .	104	34.7
ج- توفير الأسواق التخصصية للإنتاج المحلي .	97	32.3
4- من أهم العوامل التي تساعد على حماية البيئة الطبيعية في دولة الكويت :		
أ - الحد من الرعي الجائر .	42	14
ب - الاهتمام بالدراسات البيئية .	48	16
ج - إنشاء المحميات الطبيعية وتنميتها .	46	15.3
د - تحديد مناطق إقامة مخيمات الربيع والإلتزام بها .	50	16.7
هـ - (أ - ب - ج - د) .	114	38



	التكرار	النسبة %
5- لقد راعى التخطيط العمراني في مجال الصناعة		
أ - المواقع المناسبة للصناعات الخفيفة والثقيلة .	86	28.7
ب - إيجاد صناعات متنوعة وذات مردود اقتصادي جيد .	42	14
ج - توفير أسواق ذات مواقع جيدة للمنتجات الصناعية .	20	6.6
د - توفير صناعات ذات جودة عالية .	57	19
هـ - (أ - ب - ج - د) .	95	31.7
6- من أهم الصناعات التي تساهم مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني ويحسن التركيز عليها في دولة الكويت :		
أ - الصناعات النفطية .	164	54.7
ب - الصناعات الغذائية .	80	26.7
ج - صناعات مواد البناء .	39	13
د - صناعات المنظفات .	17	5.6
7- الصناعة في دولة الكويت بحاجة إلى إدارة فعالة على وضع استراتيجية للتصنيع ومتابعة تنفيذها وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الحالية للصناعة تتمثل في :		
أ - إنشاء وزارة للصناعة تكون مستقلة .	148	49.3
ب- إنشاء لجنة صناعية عليا تابعة لمجلس الوزراء .	54	18
ج- إنشاء اتحاد صناعي منتخب .	98	32.7
8- أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي في دولة الكويت تكمن في :		
أ - نقص الأراضي المخصصة لقطاع الصناعة .	31	10.3
ب - ضيق الأسواق القادرة على تسويق المنتجات الصناعية .	41	13.7
ج - قلة عدد السكان مما له أثر في تسويق المنتجات الصناعية .	39	13
د - الإعتماد على الاستيراد بشكل مباشر .	100	33.3
هـ - (أ - ب - ج - د) .	89	29.7
9- تفوقت دولة الكويت عن جاراتها في التنمية والصناعة والزراعة فترة من الزمن ثم تخلفت عنها ، ماالسبب في رأيك ؟		
أ - الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية منذ الثمانينيات .	96	32
ب- الحرب العراقية الإيرانية .	20	6.7
ج- الغزو العراقي الغاشم .	72	24
د - عدم الحرص على التطوير ومجاراة التغيرات في التنمية الصناعية والزراعية .	112	37.3



	التكرار	النسبة %
10- الإسراع في تنفيذ السوق الحرة يساعد على :		
أ - إيجاد فرص عمل جديدة .	25	8.3
ب - انعاش الاقتصاد الكويتي .	55	18.3
ج - جلب رؤوس الأموال الأجنبية .	34	11.4
د - فتح آفاق جديدة للاستثمار .	72	24
هـ - (أ - ب - ج - د) .	114	38
11- أن أفضل توجيه لرأس المال الكويتي للمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني للبلاد يتم في مجال :		
أ - الاستثمارات في الصناعات الإنتاجية في العالم .	127	42.3
ب - الاستثمار في الأسهم والبورصات العالمية .	38	12.7
ج - الاستثمار في المضاربات العقارية .	25	8.3
د - الاستثمارات الخارجية بشكل عام .	110	36.7



سادسا : تخطيط التنمية الصناعية والتجارية والزراعية :

الرقم	السؤال	معارض جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
1	التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة أو مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراده .	3	1	9	3	44	14.7	132	44	112	37.3
2	ينبغي الحفاظ على الأسواق العربية الإسلامية القديمة بصورتها التراثية كتاريخ حضاري واقعي لدولة الكويت.	3	1	7	2.3	24	8	105	35	161	53.7
3	ينبغي إعادة توزيع الأسواق المتخصصة (اللحوم – الأسماك – الخضر .. الخ) في مناطق الكويت لأنها تؤدى إلى قلة الانتقال وسرعة التصريف ومنع الازدحام .	3	1	12	4	36	12	119	39.7	130	43.3
4	المراكز والمجمعات التجارية المنتشرة في دولة الكويت تحد من الانتقال نحو مدينة الكويت وبالتالي تقلل من ا لتلوث والإزعاج ومنع التزاحم	11	3.7	15	5	49	16.3	128	42.7	97	32.3
5	هناك نقص في مواقف انتظار السيارات متعددة الطوابق في المناطق التجارية في دولة الكويت .	12	4	39	13	42	14	95	31.7	112	37.3
6	الإسراع في تنفيذ مركز الفنطاس التجاري سوف يقلل من الازدحام في مدينة الكويت .	7	2.3	22	7.3	59	19.7	140	46.7	72	24
7	مركز الفنطاس التجاري في حالة تنفيذه سيكون بؤرة منافسة لمدينة الكويت .	10	3.3	21	7	82	27.3	114	38	73	24.4
8	عند إنشاء المجمعات التجارية داخل المناطق السكنية سوف يحول وظيفة هذه المناطق ويقلق راحة السكان .	2	0.7	18	6	42	14	125	41.7	113	37.6
9	ينبغي إبقاء بعض الصناعات الخفيفة والمتوسطة داخل النطاق العمراني لأن الناس في حاجة لها وليس لها طابع تلوثي .	36	12	43	14.3	39	13	104	34.7	78	26



الرقم	السؤال	معارض جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
10	عدم تنفيذ توصيات الخطط بإنشاء مناطق للصناعات الخفيفة منتشرة في دولة الكويت أدى إلى مركزية الصناعة في منطقة الشويخ الصناعية	5	1.7	8	2.6	18	6	113	37.7	156	52
11	يستلزم وضع خطة للصناعات الاستراتيجية التي تحتاج لها دولة الكويت ووضع خطة لتنفيذها وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار بها .	2	0.7	2	0.7	22	7.3	129	43	145	48.3
12	زيادة الإتجاه نحو صناعة متطورة تعتمد على وسائل إنتاج ذات تقنية آلية ولاتعتمد بشكل أساسي على العمالة المستوردة .	4	1.3	3	1	57	19	102	34	134	44.7
13	ينبغي تشجيع حركة تصدير المنتوجات الصناعية المحلية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص والإستفادة من قرارات مجلس التعاون الخليجي .	4	1.3	4	1.3	34	11.4	126	42	132	44
14	يستلزم على دولة الكويت تشجيع إنشاء صناعات خفيفة يحتاج إليها السوق المحلي كمساهمة في التنمية الاقتصادية للكويت .	4	1.3	5	1.7	15	5	124	41.3	152	50.7
15	تشجيع رأس المال الكويتي على الإتجاه نحو الصناعة والتصنيع بدلا من التركيز على الأنشطة التجارية والعقارية .	2	0.7	5	1.7	39	13	100	33.3	154	51.3
16	العمل على رفع الكفاءة الإدارية الكويتية وتدريب الكوادر الكويتية لإدارة الصناعة على أسس علمية وإدخال النظم الإدارية الحديثة .	_	_	2	0.7	21	7	117	39	160	53.3
17	من الضروري أن يكون هناك تقنين لاستيراد العمالة طبقا لدراسات الخطط العمرانية وتقديراتها وفقا لمتطلبات السوق .	2	0.7	10	3.3	25	8.3	113	37.7	150	50
18	التنمية الصناعية ضرورية لمساهمتها في التقليل من الإعتماد على النفط الذي يشكل العمود الفقرى للاقتصاد الكويتي.	_	_	2	0.7	22	7.3	118	39.3	158	52.7



الرقم	السؤال	معارض جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
19	الاهتمام بالثروة الزراعية والثروة الحيوانية من خلال توفير الدعم الحكومي وحسن الإدارة .	1	0.3	6	2	15	5	143	47.7	135	45
20	أعتقد أن هناك دول تشابه دولة الكويت في بيئاتها استطاعت إيجاد تنمية زراعية فعالة .	11	3.7	7	2.3	30	10	119	39.7	133	44.3
21	ضرورة العمل على توفير مناطق استصلاح زراعي جديدة غير منطقتي العبدلي والوفرة للمساهمة في إيجاد تنمية زراعية في دولة الكويت .	4	1.3	8	2.7	19	6.3	130	43.4	139	46.3
22	من الضروري قيام الدولة بزراعة جميع الساحات المكشوفة التي لاتستخدم لأي غرض للمساهمة في تحسين وتلطيف المناخ .	_	_	5	1.7	22	7.3	90	30	183	61



ملحق رقم (2)

تطور مهام أجهزة التخطيط في الكويت

فى بداية الخمسينيات تصاعدت العائدات النفطية بشكل كبير ، مما كان له الأثر الفعال فى اتجاه حكومة الكويت آنذاك إلى تأسيس "مجلس الإنشاء " للقيام بمهام عدة منها : تنسيق النشاط الإنشائى والعمرانى فى البلاد ، وخاصة الجانب المتعلق بالمنافع والخدمات العامة التى ازداد الطلب عليها نتيجة للزيادة المطردة فى السكان وارتفاع مستوى المعيشة والدخل للفرد والدولة ، وتألف هذا المجلس من رؤساء الدوائر الحكومية(1) والبلدية . وفي عام 1962 أسس مجلس التخطيط ليحل محل مجلس الإنشاء ، ثم أسست وزارة التخطيط في عام 1976 لتكون مع مجلس التخطيط ثنائيا تكون مهامه وضع الأسس التخطيطية في البلاد المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وفي عام 1976 أسست اللجنة العليا للمخطط الهيكلي ، وتختص بدراسة استخدامات الأراضي والتخطيط المكاني الحضري . وفي عام 1987 بدل مجلس التخطيط بالمجلس الأعلى للتخطيط تكون له نفس مهام المجلس السابق .

ومن خلال العرض السابق للتطور التدريجي لمهام أجهزة التخطيط فى الكويت ، يمكن إستنتاج مايلى :

- فى الفترة 1952 – 1959 كانت مهام التخطيط العمراني موكلة لمجلس الإنشاء .
- عندما أسس مجلس التخطيط لم يكن من أهدافه الإشراف على عمليات التخطيط العمراني .
- كذلك المجلس الأعلى للتخطيط لم يكن من بين أهدافه الإشراف على عمليات التنمية العمرانية أو التخطيط العمراني .
- منذ عام 1976 أناط بمهام الإشراف على التخطيط العمراني فى الكويت إلى اللجنة العليا للمخطط الهيكلي .

(1) والدوائر هى الأشغال العامة ، الصحة العامة ، المالية ، المعارف ، الشئون الاجتماعية ، الإسكان ، أملاك الدولة ، البريد والبرق والهاتف .



أما اختصاصات البلدية من خلال قانون عام 1964 فقد نصت المـادة 19 علـى أن تعمل البلدية بصفة عامة على تقدم العمران وتوفير الخدمات البلدية للسكان ، وتتولى مسح الأراضي وتنظيم المدن والقرى وتجميلها ، ووقاية الصحة العامة فيها بتأمين سلامة المـواد الغذائية ، والمحافظة على الراحة العامة والنظافة[1] .

يعتبر مجلس الإنشاء أول جهاز للتخطيط المركزي في دولة الكويت ، ويستدعى إذا لزمت الحاجة فى اجتماعاته ذوى الخبرة من الفنين والمتخصصين مـن دوائـر الماليـة والأشغال والكهرباء والماء والغاز والبلدية ، حيث كان يضم فى عضويته ستة ممثلين مـن القطاع الخاص ، وظل هذا المجلس يعمل حتى عام 1962. وأسس بدلا منه جهاز تخطيـط مركزى أطلق عليه " مجلس التخطيط "[2] .

ولانستطيع أن ننكر دور مجلس الإنشاء حيث استطاع فى تلك الفترة الوجيزة مـن عمر التخطيط العمراني فى الكويت والتى لاتتجاوز عشر سنوات من القيام بمهامه علـى أكمل وجه ، أسهم خلالها فى كثير من المشاريع الحيوية فى البلاد منها إصـدار مخطـط مدينة الكويت فى عام 1952 وإمتدادها العمرانى ، وإنشاء الطرق الدائرية والإشـعاعية ، والضواحى ، وميناء الكويت البحرى (ميناء الشويخ) والمطار الدولى ، إضافة إلى إنشـاء المشروعات التعليمية والصحية كـالمدارس والمستشـفيات والعيـادات ، كذلـك إنشـاء مشروعات الخدمات كالغاز والماء والكهرباء ، وإنارة الطرق ومحطات الوقود وكثير مـن المجالات الأخرى المختلفة[3] .

إلا أن هذا المجلس كان غير قادر على مواكبة النهضة العمرانية فى البـلاد بعـد الاستقلال ومواكبة المشاريع الضخمة المتعلقة بالتنميـة الاقتصادية والاجتماعية ، وكـانت البلاد بحاجة إلى مجلس على مسـتوى أعلى من ذلك كمجلس التخطيط الذى كان التمثيـل به على مستوى وزارى . لذلك صدر المرسوم الأميري رقم 56 لسنة 1962 والذى حـدد

---

(1) بلدية الكويت ، قانون البلدية رقم 11 مارس 1964 .

(2) مجلس التخطيط : مرسوم فى شأن مجلس التخطيط ، 1962 .

(3) الفرا ، محمد على عمر : التنمية الاقتصادية فى دولة الكويت : دراسـة جغرافيـة تحليليـة ، جامعـة الكويت ، 1974 ، ص 195 ، الكويت .



مسئوليات مجلس التخطيط . وكان المجلس بمثابة هيئة مستقلة ملحقة بمجلس الوزراء وأناط بهذا المجلس مجموعة من الأعمال .

ويتألف مجلس التخطيط من رئيس مجلس الوزراء رئيسا وعضوية كل من وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ، ووزير المالية والنفط ، ووزير الشئون الاجتماعية والعمل ، ووزير الأشغال العامة ، ووزير التربية ، ورئيس البلدية ، وعشرة أعضاء من القطاع الخاص . ويكون لهذا المجلس جهاز تخطيطي مهمته القيام بالواجبات التنفيذية للمجلس ويتكون من مدير عام وعدة إدارات[1] .

وفى عام 1963 صدر مرسوم أميري بتعديل المادة الخامسة من المرسوم رقم 56 لسنة 1962 بإنشاء مجلس التخطيط وجاء فى مادته الأولى مايلى :

يتألف مجلس التخطيط من رئيس مجلس الوزراء رئيسا وعضوية كل من وزير المالية والصناعة ، ووزير الأشغال العامة ، ووزير التربية والتعليم ، ووزير الشئون الاجتماعية والعمل ، ووزير التجارة ، ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء . إضافة إلى تعيين أربعة أعضاء من القطاع الخاص[2] . وبهذا التشكيل الجديد تم إضافة عضو جديد للمجلس وهو وزير التجارة ، وألغيت عضوية وزير النفط ، وألغيت كذلك عضوية رئيس البلدية . وتم تقليص عدد أعضاء القطاع الخاص من عشرة إلى أربعة فقط . ليصبح بذلك المجلس مكون من أحد عشر عضواً بدلا من سبعة عشر عضواً .

واستطاع مجلس التخطيط إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد ، من خلال عمل مجموعة من الخطط كان أولها الخطة الخمسية الأولى 1967 – 1968 و1971 – 1972 . واستطاع أيضا إجراء تعداد السكان الثالث فى عام 1965 وتعداد السكان الرابع فى عام 1970 إلى جانب مجموعة من الإحصاءات الصناعية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية[3] .

---

(1) وهى الإدارة الاقتصادية ، والإدارة الاجتماعية ، والإدارة البيئية ، والإدارة المركزية للإحصاء ، وإدارة البرامج والموازنة ، وإدارة المتابعة ، وإدارة الشئون المالية والإدارية .

(2) الديوان الأميري : مرسوم رقم 26 لسنة 1963 .

(1) الفرا ، محمد على عمر : مصدر سابق ، 1974 ، ص 200 .



وما زال مجلس التخطيط يمارس أعماله فى وقتنا الراهن ، ويعتبر السلطة العليا فى البلاد التى لها الحق فى إعداد الخطط المتعلقة بالتنمية فى البلاد وإقرارها مع حقـــه فـــى مراقبة أجهزة الدولة حول مدى تنفيذ الخطط ومحاولة تذليل العقبات التى تعترضـــها مـــن خلال طرح أعضاء المجلس لهذه المشكلات ، واتخاذ القرارات المناسبة أثناء اجتماعاتـــهم فى مجلس التخطيط . وفى عام 1976 تم إنشاء وزارة التخطيط فى الكويت لتكون مع مجلـــس التخطيط ثنائيا تكون مهامه وضع الأسس التخطيطية فى البلاد المتعلقة بالتنميـــة الاجتماعيـــة والاقتصادية ، من خلال إعداد الخطط طويلة المدى مع وضع الدراسات الدورية المفصلة .

ويعتبر مجلس التخطيط بهذه المهام الموكلة له بعيدا عن الجانب المتعلق بـــالتخطيط العمرانى لذلك أُوكلت مهام العمران فى الكويت إلى مـــايعرف باللجنـــة العليـــا للمخطـــط الهيكلى[1] . وتختص هذه اللجنة بدراسة اســـتخدامات الأراضـــى والتخطيـــط المكـــانى الحضري ، وللجنة الحق فى إصدار الأوامر لاعتماد المخططات الهيكلية للدولة ، إضافـــة إلى أجراء أي تعديلات تراها مناسبة فى الخطط قبل إقرارها . ويكون بعد ذلـــك اعتمـــاد المخطط الهيكلي للدولة من المجلس البلدى واللجان التابعة له .

وتضم هذه اللجنة فى عضويتها ممثلا عن ، وزارات الأشغال العامة ، الكـــهرباء ، المواصلات ، التخطيط ، الإسكان ، ورئيس المجلس البلدي . ويرأس هذه اللجنـــة نـــائب رئيس مجلس الوزراء ، ولاتكون قراراتها سارية إلا بعد اعتمادها من مجلـــس الـــوزراء الذى يعتبر أعلى ســـلطة تنفيذية فى البلاد . ويرأس مجلـــس الـــوزراء جميـــع اللجـــان والمجالس العليا كمجلس التخطيط والمجلس البلدى واللجنة العليا للمخطط الهيكلى .

وفى عام 1987 صدر مرسوم أميرى بتعديل المراسيم السابقة فـــى شـــأن تشـــكيل مجلس التخطيط ، وبدل هذا المجلس بمجلس آخر عرف بالمجلس الأعلى للتخطيط ، تكون له نفس مهام المجلس السابق ، وقد أدى هذا القرار إلى إحلال وزارة التخطيط والمجلـــس الأعلى للتخطيط بدلا من مجلس الإنشاء ومجلس التخطيط .

---

(1) أنشئت اللجنة العليـــا للمخطط الهيكلى فى 16 أكتوبر 1976 وكان يرأسها سمو أمير البـــلاد ثم قـــام برئاستها بعد ذلك نائب رئيس مجلس الوزراء .

ارجع فى ذلك إلى : المرسوم الأميري رقم 28 لسنة 1967 فى شأن إنشاء اللجنة العليـــا للمخطـــط الهيكلى والمراسيم المعدلة له .



وحتى تكتمل صورة الأجهزة التى قامت بالإشراف على عمليات التخطيط العمراني فى الكويت ، لابد من التطرق إلى تطور مهام المجلس البلدى والبلدية منذ عام 1954 وحتى وقتنا الحالي . ذكرنا آنفا أن العمل فى البلدية استمر من خلال القانون الأول الذى أنشأها وكون المجلس البلدى ليشرف على عملها إلى أن صدر قانون جديد للبلدية فى عام 1954م ، ومن الأسباب الداعية لإصدار هذا القانون التطور الذى شهدته البلاد فى هذه الفترة ، وحتى تتمكن البلدية من آداء دورها على أكمل وجه وتساهم مساهمة فعالة فى ازدهار البلاد من خلال إشرافها على الجوانب العمرانية والصحية والاجتماعية والمدنية فى البلاد ، حيث جاء فى مادته الأولى " أن البلدية شخصية حكيمة ذات استقلال مالى تعمل على تقدم المدينة عمرانيا وصحيا واجتماعيا ومدنيا(1) " .

وقد حدد هذا القانون أن يشرف على البلدية مجلس منتخب ، ويكون الجهاز التنفيذى تحت رئاسة رئيس المجلس البلدى يعاونه فى ذلك مدير البلدية . ويأتى تعيين رئيس البلدية من أمير البلاد بينما يكون تعيين مدير البلدية من خلال أعضاء المجلس البلدي أو من غيرهم من ذوى الخبرة والاختصاص وتكون قرارات المجلس البلدى ورئيس البلدية غير نافذة إلا بعد أن يصادق عليها أمير البلاد .

ويضم الجهاز التنفيذى فى البلدية عدة دوائر هي :

أ – دائرة الشئون الإدارية وتضم : الديوان ، وشرطة البلدية ، والفرقة الإطفائية ، والأوزان والمقاييس ، ومكتب الأحوال المدنية (وقوعات النفوس) ومكتب الشئون القروية .

ب – دائرة الشئون المالية وتضم : قسم المحاسبة ، وقسم التحقيق ، وقسم الجباية ، وقسم الخزينة ، وقسم اللوازم والمستودع ، وقسم أحوال الموظفين .

جـ – دائرة الشئون الفنية وتضم : قسم البناء والرخص ، وقسم الاستملاك والتوزيع ، وقسم المشاريع ، وقسم التنظيم ، وقسم الترميم والصيانة ، وقسم التنفيذ والطرق والمجارى والإنشاءات ، وقسم التحديد والمسح العقارى والكراج ، وقسم المياه وتتألف الدائرة الصحية من الأقسام التالية :

" قسم الوقاية ، وقسم البيطرة ، وقسم التنظيفات ، وقسم قمع الغش "(2) .

---

(1) بلدية الكويت : قانون البلدية ، 1954 .

(2) الجاسم ، نجاة عبدالقادر : مصدر سابق ، 1980 ، ص 56 – 57 .



ويكون مدير البلدية مسئول مسئولية مباشرة عن هذه الدوائر أمام المجلس البلدى وعن سير أعمالها وإدارة موظفيها .

وظلت البلدية تعمل من خلال القانون الصادر في عام 1954 ومن خلال دوائرها المختلفة على نهضة الكويت فى شتى المجالات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية إلا أن هناك مشكلة ظلت قائمة وهى التشابه والتقارب بين أعمالها وأعمال الدوائر الحكومية الأخرى كدائرة الأشغال وغيرها .

وصدر قانون البلدية الثالث فى عام 1960 ليعمل على هيكلة اختصاصات البلدية حيث نصت مادته الثانية[1] على " تعمل البلدية على تقدم الكويت عمرانيا وصحيا عن طريق تنظيم المدينة وتجميلها ووقاية الصحة العامة ، وتأمين سلامة المواد الغذائية والمحافظة على الراحة العامة فى المساكن والطرقات واتخاذ مايؤدى إلى تقدم الكويت ورفاهية سكانها " .

ولم يستمر هذا القانون طويلا ، فمع بروز فجر الاستقلال ومع صدور كثير من القوانين والمراسيم التى عدلت بعض القوانين والتى جاءت بعد إصدار أول دستور كويتي فى عام 1962 حيث صدر قانون جديد للبلدية رقم 31 لعام 1962 المعدل بالقانون رقم 33 لسنة 1962 ، والذى ألغى القانون رقم 20 لسنة 1960 . وبموجب هذا القانون ألحقت البلدية بمجلس الوزراء وهى كما ذكرنا آنفا أعلى هيئة تنفيذية فى البلاد وأصبحت البلدية تحت رئاسة وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء . مع عدم الإخلال بمهام المجلس البلدي وطريقة انتخابه ، حيث يشكل المجلس البلدي من عشرة أعضاء منتخبين وأربعة أعضاء معينين وفق القانون الجديد إلا أن طريقة اختيار رئيس البلدية قد تبدلت حيث نصت المادة الخامسة من قانون البلدية عام 1962 على أن ينتخب المجلس من بين أعضائه رئيس البلدية ونائب للرئيس ، بينما كان فى السابق الأمير هو الذى يعين الرئيس ، . أما مدير البلدية فيعين بمرسوم بناءا على ترشيح رئيس البلدية[2] .

وفى عام 1964 صدر قانون جديد للبلدية رقم 11 ليحل بذلك محل القانون رقم 31 لسنة 1962 . بعد أن وافق عليه المجلس التشريعي (مجلس الأمة) . ولم يأت هذا القانون بجديد فيما

(1) بلدية الكويت : قانون بلدية الكويت رقم 20 يونيه 1960 .

(2) الجاسم ، نجاة عبدالقادر : مصدر سابق ، 1980 ، ص 64 .



يتعلق بتبعية البلدية لمجلس الوزراء إلا أنه زاد من عدد أعضاء المجلس البلدى المعينين من أربعة إلى ستة أعضاء . وقد أضاف هذا القانون فى أن يؤلف المجلس البلدى من بين أعضائه لجنة فرعية لكل محافظة تتولى الشئون البلدية الخاصة بها مع حق هذه اللجان فى ضم من تراه مناسبا من ذوى الخبرة والاختصاص من أبناء المحافظة .

أما اختصاصات المجلس البلدى فقد كانت من خلال تقرير المشروعات العمرانية ومشروعات تجميل المدن والقرى ، وإنشاء الطرق والشوارع والميادين وتوسيعها ، وتوصيل المجارى ، وإنشاء الحدائق وتشجير الشوارع ، ووضع النظم الخاصة بالإعلانات وكل مايؤدى إلى تجميل المدينة وحفظ رونقها ، وللمجلس سلطة التقرير وليس الاقتراح ، كتقرير الاستملاكات التى تقتضيها المشروعات المبينة فى الفقرة السابقة وفقا للأوضاع التى يقررها قانون الاستملاك ، وتقرير إنشاء الأسواق والمذابح والمرافق ووضع النظم الخاصة بها ، وتقرير توزيع قسائم المناطق السكنية والصناعية والمناطق الزراعية للمستحقين لها طبقا للقوانين واللوائح[1] .

وبعد صدور المرسوم رقم 11 لسنة 1964 ، شكل المجلس البلدي من عشرة أعضاء منتخبين وستة معينين وينتخب المجلس رئيسا له ونائب للرئيس ويشكل بعد ذلك لجانه الفرعية[2] .

وفى نوفمبر 1964 أصدر رئيس البلدية قراراً يحدد إدارات البلدية التى يتألف منها الجهاز التنفيذى تحت قيادة ثلاثة مسئولين وهم المدير المساعد للشئون الفنية ، والمدير المساعد للشئون الصحية ، والمدير المساعد للشئون المالية والإدارية وكان لهؤلاء المدراء حرية تصريف الأمور فى الإدارات التابعة لهم ويتبعون بشكل مباشر مدير عام البلدية .

---

(1) المادة 20 من قانون البلدية رقم 11 لسنة 1964 .

(2) – لجنة وضع اللائحة الداخلية للمجلس البلدي .
– لجنة السكن والصناعة .
– اللجنة الفنية .
– لجنة النظر فى قضايا التثمين (نزع الملكية) والخدمات العقارية .
– اللجنة المالية .



وتطور الجهاز التنفيذى فى البلدية بحلول الثمانينيات وتعـــددت إداراتـــه ليواكـب التطور العمرانى فى البلاد وتطور هذا القطاع بحلول عام 1996 إلى أربع قطاعات لكـــل قطاع رئيس مهندسين[1] ، إضافة إلى المدير المساعد لشـئون الخدمات . وبحلـول عـام 1998 وافق المجلس البلدى على تغيير مسميات القيادات فى البلدية من رئيـس مهندسـين إلى نائب المدير [2] . ويقوم نواب المدير العام بإعداد تقارير سـنوية تتضمـن نشـاطات إدارتهم وتعرض هذه التقارير على رئيـس المجلس البلدى حتى يتسنى له إعداد الخطـط اللازمة نحو تطوير العمل فى الإدارات المختلفة من خلال المستشارين فى البلدية .

من خلال استعراض مراحل التطور التدريجي في مهام المجلس البلدي والبلدية منـذ النشأة الأولى وحتى عقد التسعينيات ، يتضح إتساع مهام البلدية وتطور جهازها التنفيذي ، إضافة إلى أنها استقطبت كثيراً من الدماء الشابة التى تحمل المؤهـلات العاليـة ، ومـن تخصصات مختلفة كالهندسة والجغرافيا والإدارة والتخطيط والقانون والاجتماع والتـاريخ والمساحة ، والتى ساعدت على النهوض بهذا الجهاز لمواكبة مرحلة التطور والتخطيط فى الكويت بعد اكتشاف النفط ، والتى ظهرت بها الخطط الشاملة أعني الخطط العمرانية التـى جاءت لتوجه عمليات التنمية العمرانية واستعمالات الأرض الرئيسية والتى يطلق عليها كما ذكرنا آنفا الخطط الهيكلية . ولايفوتنا أن نشير هنا أن فى هذه المرحلـة التخطيطيـة بـدأ يظهر معها التخطيط المدروس بأنواعه المختلفة كالتخطيط الطبيعي والذي تعنينا دراسـته هنا ، والتخطيط الاقتصادي ، والتخطيط الاجتماعي ، إضافة إلى ظهور التخطيط بأحجامـه المختلفة كالتخطيط القومي ، والتخطيط الإقليمي ، والتخطيط المحلـى ، وكذلـك ظـهور التخطيط بأزمنته المختلفة كالتخطيط طويل الأجل ، والتخطيط متوسط الأجل ، والتخطيـط قصير الأجل .

---

(1) معلومات استقاها الباحث من خلال عمله فى بلدية الكويت منذ عام 1982 حتى عام 1999 .

(2) معلومات استقاها الباحث من خلال عمله فى بلدية الكويت منذ عام 1982 حتى عام 1999 .



ملحق رقم (3)

مقياس التنمية البشرية

ولإيضاح كيفية قياس التنمية البشرية نضرب مثلا في دولة الكويت حيث يبلغ العمر المتوقع بالسنوات 75.9 ويبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين 80.4% ونسبة القيد الإجمالية معا 57% ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) 25314 فيكون دليل التنمية البشرية من خلال المعادلات التالية :-

- دليل العمر المتوقع = $\frac{25 - 75.9}{25 - 85} = \frac{50.9}{60} = 0.848$

- دليل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين= $\frac{0 - 80.4}{0 - 100} = \frac{80.4}{100} = 0.804$

- دليل نسب القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً = $\frac{0 - 57}{0 - 100} = 0.57$

- دليل التحصيل العلمي = $[2\ (0.804) + 1\ (0.57)]\ /3 = 0.726$

- دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل(بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)

$$= \frac{\text{Log}\ (100) - \text{Log}(25314)}{\text{Log}\ (100) - \text{Log}\ (40000)} = 0.923$$

- دليل التنمية البشرية = $\frac{0.923 + 0.726 + 0.848}{3} = 0.833$

وفي ضوء مقاييس التنمية البشرية على المستوى العالمي فإنه يمكن تقسيم دول العالم إلى المجموعات التالية[1] :

- البلدان ذات التنمية البشرية العالية والتي تبلغ قيمة أدلة التنمية البشرية الخاصة بها 0.800 أو أكثر من ذلك
- البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة والتي تتراوح قيمة أدلة التنمية البشرية الخاصة بها من 0.500 إلي 0.799
- البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة والتي تقل قيمة أدلة التنمية البشرية فيها عن 0.500 .

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : مصدر سابق ، 1999 ،ص 134وما عقبها .



ملحق رقم (4)

أسماء المواقع والأماكن الجغرافية والمدنية الواردة فى الدراسة

Bayan	بَيَان	Abraq Khaitan	أبْرَق خيطَان
Thumeeleth	ثَميلَة	Abo Fateira	أبُو فَطيرَه
Jal Al Zour	جَالْ الزُور	Abo Helefa	أبُوحُليفَة
Jileeb Al Shiyoukh	جليبْ الشُيُوخ	Al Ahmadi	الأحْمَدِي
Al Jahra	الجَهْرَاء	Al Atraff	الأطْرَاف
Kuwait Bay	جُونْ الكُوَيْت	Umm Al Aish	أم العَيْش
Hawally	حَوَلِّي	Umm Al Namel	أُمْ النمِل
Hay Al Bader	حَىْ البَدِر	Umm Gadir	أم قدير
Hay Al Khaled	حَىْ الخَالد	Amgharah	أمغرَة
Hay Al Saqer	حَىْ الصقِر	Burgan	بُرقَان
Hay Al Swaber	حَىْ الصُوَابِر	Al Belosh	البِلُوش
Hay Al Nesef	حَىْ النِصِف	Bnaid Al Gar	بنيدْ القَار
Al Khairan	الخيرَان	Bwabet Al Jahrah	بَوَابَة الجَهْرَاء
Khaitan	خيطَان	Bwabet Al Sebaan	بَوَابَة السِيعَان
Al Dibdibbah	الدَبْدِبَة	Bwabet Al Shamiyah	بَوَابَة الشَامِيَة
Derwazat Amdeeres	دروَازَة أمِديرِس	Bwabet Al Sheaeb	بَوَابَة الشِعِبْ
Derwazat Al Bader	دروَازَة البَدِر	Bwabet Al Shiekh	بَوَابَة الشيخ
Derwazat Al Fadag	دروَازَة الفَدَاغ	Bwabet Al Abdulrazzak	بَوَابَة العَبْدَ الرزَاق
Derwazat Bin Bottey	دروَازَة بِنْ بُطي	Bwabet Al Gesaseb	بَوَابَة القِصَاصِيبْ
Dasman	دَسْمَان	Bwabet Ben Sauod	بَوَابَة بِنْ سُعُود
Al Dasmah	الدَسْمَة	Bwabet Dasman	بَوَابَة دَسْمَان
Al Doha	الدُوحَة	Bwabet Al Qaraweyah	بَوبَة القَرْوِيَة
Ras Al Jaliah	رَأسْ الجْلِيعَة	Bubyan	بُوبْيَان



Sowq Al Shaer	سُوقْ الشَعِيرْ	Ras Al Zour	رَأْسْ الزُوُرْ
Sowq Al Saaba	سُوقْ الصَبَهْ	Al Rabiya	الرَابِيَهْ
Sowq Al Safafeer	سُوقْ الصِفَافِيرْ	Al Riteg	الرِتِقْ
Sowq Al Taheen	سُوقْ الطِحِينْ	Al Riqqa	الرِقَهْ
Sowq Al Garaballey	سُوقْ الغَرَبَلِّي	Al Rawdhatain	الرَوْضَتَيْنْ
Sowq Al Fahm	سُوقْ الفَحَمْ	Al Rowdah	الرُوضَهْ
Sowq Al Magasees	سُوقْ المِقَاصِيصْ	Al Raiye	الرَيّ
Sowq Al Malabis	سُوقْ المَلاَبِسْ	Al Zobara	الزُبَارَةْ
Sowq Duaig	سُوقْ دعِيجْ	Al Zour	الزُوُرْ
Sowq Wagef	سُوقْ وَاجِفْ	Sahat Al Safat	سَاحَةْ الصَفَاةْ
Sharea Al Aameda Al Gaded	شَارِعْ الأعْمِدَةْ الجَدِيدْ	Al Salmiyah	السالمية
Sharea Al Seef	شارِعْ السِيفْ	Al Surrah	السُرَهْ
Al Shamiyah	الشَامِيَهْ	Salwa	سَلْوَى
Al Shedadeyah	الشِدَادِيَهْ	Al Sowq	السُوقْ
Al Sharq	الشَرِقْ	Sowq Al Ebil	سُوق الأبِلْ
Al Sheab	الشِعْبْ	Sowq Al Awany Al Manzeleya	سُوقْ الأوَانِي المَنْزِلِيَهْ
Al Shuaibah	الشعيبَهْ	Sowq Al Beshoot	سُوقْ البِشوتْ
Al Shaq	الشِقْ	Sowq Al Gatt	سُوقْ الجَتْ
Al Shegayah	الشِقَايَا	Sowq Al Harag	سُوقْ الحَرَاجْ
Al Shuwaikh	الشُوَيْخْ	Sowq Al Harem	سُوقْ الحَرِيمْ
Al Sabriyah	الصَابِرِيَهْ	Sowq Al Halwa	سُوقْ الحَلْوَى
Al Saleheyah	الصَالْحِيَهْ	Sowq Al Hamam	سُوقْ الحَمَامْ
Sabhan	صَبْحَانْ	Sowq Al Khabazeen	سُوقْ الخَبَازِينْ
Al Sabbiah	الصَبِيهْ	Sowq Al Zal	سُوقْ الزَلْ
Al Safat	الصَفَاةْ	Sowq Al Saat	سُوق السَاعَاتْ
Al Sulaibikhat	الصُلَيْبِيخَاتْ	Sowq Al Seelah	سُوقْ السِلاَحْ



Fereg Al Adsaney	فريج العدساني	Al Sulaibiya	الصليبية
Fereg Al Alewah	فريج العليوة	Al Sawabeir	الصوابر
Fereg Al Awazim	فريج العوازم	Seyhad Al Awazim	صيهد العوازم
Fereg A Genaat	فريج القناعات	Al Dageeg	الضجيج
Fereg Al Medeers	فريج المديرس	Al Daher	الظهر
Fereg Al Modaf	فريج المضف	Al Ardiyah	العارضية
Fereg Al Naseriah	فريج الناصرية	Al Akool	العاقول
Fereg Sauod	فريج سعود	Al Abdelli	العبدلي
Fereg Aneza	فريج عنزه	Al Abdeliya	العبدلية
Fereg Hilal	فريج هلال	Al Adan	العدان
Al Funtas	الفنطاس	Ashairig	عشيرج
Al Fnaitees	الفنيطيس	Al Omariya	العمرية
Al Faiha	الفيحاء	Gernatah	غرناطة
Failakka	فيلكا	Al Fahaiheel	الفحيحيل
Al Qadisiyah	القادسية	Al Farwaniya	الفروانية
Al Gebla	القبلة	Fereg Ebn Khamies	فريج ابن خميس
Al Qurain	القرين	Fereg Al Bader	فريج البدر
Al Grainees	القرينيص	Fereg Al Borosly	فريج البورسلي
Al Kashaaniyah	القشعانية	Fereg Al Hasaweyah	فريج الحساوية
Kadhemah	كاظمة	Fereg Al Homod	فريج الحمود
Kabed	كبد	Fereg Al Khaled	فريج الخالد
Kubber	كبر	Fereg Al Dehlah	فريج الدهلة
Al Kowt	الكوت	Fereg Al Reshaeydah	فريج الرشايدة
Kuwait City (C.B.D)	مدينة الكويت	Fereg Al Reesh	فريج الريش
Al Morqab	المرقاب	Fereg Al Shamlan	فريج الشملان
Masged Al Bader	مسجد البدر	Fereg Al Sheyoukh	فريج الشيوخ
Masged Al Hamad	مسجد الحمد	Fereg Al Saqer	فريج الصقر



Mishrif	مِشْرِفْ	Masged Al Khaleifa	مَسْجِدْ الخَلِيفَةْ
Motriba	مُطْرِبَةْ	Masged Al Saier	مَسْجِدْ السَايِرْ
Al Motlaa	المُطْلاَعْ	Masged Al Sowq Al Kabeer	مَسْجِدْ السُوقْ الكَبِيرْ
Al Maqwa	المَقْوَعْ	Masged Al Shaya	مَسْجِدْ الشَايِعْ
Al Manageesh	المَنَاقِيشْ	Masged Al Shamlan	مَسْجِدْ الشَمْلاَنْ
Al Mansouriyah	المَنْصُورِيَةْ	Masged Al Abdulrazzak	مَسْجِدْ العَبْدْ الرَزَاقْ
Al Mangaf	المَنْقَفْ	Masged Al Othman	مَسْجِدْ العُثْمَانْ
Al Mena	المِينَاءْ	Masged Al Aegerey	مسجد العجيري
Mena Sauod	مِينَاءْ سُعُودْ	Masged Al Adsaney	مَسْجِدْ العَدْسَانِي
Mena Abdullah	مِينَاءْ عَبْدَاللَّهْ	Masged Al Garaballey	مَسْجِدْ الغَرَبَلِّي
Al Nasyeriyah	النَاصِرِيَةْ	Masged Al Fares	مَسْجِدْ الفَارِسْ
Al Netaq Al Bahrey	النِطَاقْ البَحْرِي	Masged Al Fedala	مَسْجِدْ الفِضَالَةْ
Al Naqa	النَقْعْ	Masged Al Fuleg	مَسْجِدْ الفُلَيجْ
Al Nuayseeb	النُوَيصِيبْ	Masged Al Medeers	مَسْجِدْ المُدِيرِسْ
Wadi Al Battiyen	وَادِي البَاطِنْ	Masged Al Motawaa	مَسْجِدْ المُطَوَعْ
Wadi Al Rimah	وَادِي الرِمَةْ	Masged Al Manaae	مَسْجِدْ المَنَاعِي
Wadi Al Musannat	وادي المُسَنَاتْ	Masged Al Nesef	مَسْجِدْ النِصِفْ
Warba	وَرْبَةْ	Masged Al Noman	مَسْجِدْ النُومَانْ
Al Wasat	الوَسَطْ	Masged Mulla Saleh	مَسْجِدْ مُلاَ صَالِحْ
Al Watiah	الوَطْيَةْ	Masged Hilal	مَسْجِدْ هِلاَلْ
Al Wafrah	الوَفْرَةْ	Al Meseila	المِسِيلَةْ




Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)





